

السنة الجامعية: 2021/2020

قال تعالى:

﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ
عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ
وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾

النمل الآية 19.

الإهداء

إلى والدي الكريمين أطال الله عمرهما،
إلى زوجتي رفيقة دربي،
إلى إخواني الأعزاء كل واحد باسمه،
إلى كل باقي أفراد عائلتي عبد الرحمان وأحمد وزينب ومحمد أمين
والصغيرة رحمة وفاطمة الزهراء ومحمد إدريس،
إلى كل أساتذتي الأجلاء كل واحد باسمه، خاصة منهم: الدكتورة ماجدة
صواب، الدكتور بوشتي الخزان، الدكتور محمد شوقي، الدكتور محمد
البغداددي، الدكتور حسن ضايض والدكتور اليزيد الحمدوني العلمي ..

كلمة شكر وامتنان

بادئ دي بدء أتقدم بأخلص آيات الشكر والتقدير والامتنان إلى أستاذتي الدكتورة ماجدة صواب وأستاذتي الدكتور بوشتي الخزان على تفضلها وقبولها الإشراف على هذا العمل مضحيان بوقتها الثمين وجهدهما الغالي، ولما أسدوه لي من ملاحظات وإرشادات منهجية وميدانية ساعدتني كثيرا في إنجاز هذا البحث.

وأتقدم كذلك ببالغ تقديري واحترامي لأساتذتي بمختبر الدراسات الحضرية الذين سهروا على تكويننا وتأطيرنا طيلة فترة التكوينات التكميلية والميدانية والندوات العلمية، وأخص بالذكر: الأستاذ الدكتور بوشتي الخزان، الدكتور اليزيد الحمدوني العلمي، الدكتورة ماجدة صواب، الدكتور حسن ضايض، الدكتور محمد شوقي، الدكتور محمد البغدادي، الدكتور لحسن بنعلي، وباقي أساتذة تكوين مركز الدكتوراه: الجماليات وعلوم الإنسان.

كما أتوجه بخالص الشكر إلى كل الزملاء والأصدقاء الذين أفادوني بخدماتهم ومأزرتهم لي طيلة إنجاز هذا العمل، وفي مقدمتهم زميلي ذ. حميد الإبراهيمي الذي رافقني طيلة إنجاز البحث الميداني، وكذا الزميلين إدريس الزوهري وخالد البقالي اللذان استفدت من إرشاداتهما ودعمهما المعنوي وإلى كافة الزملاء بمختبر الدراسات الحضرية بشعبة الجغرافية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراس.

هذا ولا تفوتني فرصة الاعتراف بجميل ما قدمته لي العديد من المؤسسات على يد بعض مسؤوليها من خدمات سواء على المستوى المركزي أو المحلي أذكر منها المندوبية السامية للتخطيط، الوكالة الحضرية وإفاد مدينة فاس، الجماعة الترابية مولاي يعقوب، الجماعة الترابية سبع رواضي، الجماعة الترابية عين الشقف، الوكالة الحضرية مكناس والمديرية الجهوية لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير وسياسة المدينة فاس.

أخيرا وليس آخرا أقدم جزيل الشكر سلفا إلى لجنة مناقشة هذه الرسالة لقبولها قراءتها وتفضلها لمناقشتها.

﴿ إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتاباً
في يومه إلا قال في غده: لو غيّر هذا
لكان أحسن، ولو زيد كذا لكان
يُستحسن، ولو قُدِّم هذا لكان
أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل.
وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على
استيلاء النقص على جملة البشر. ﴾

عماد الدين الأصفهاني
(1125 - 1201م)

أبواب البحث وفصوله

الباب الأول:

الضاحية: حصيلة منهجية ومعرفية

فصل تمهيدي: المقاربة المنهجية والتأطير النظري للموضوع

الفصل الأول: التأطير المفاهيمي لموضوع البحث

الفصل الثاني: تطور البحث الأكاديمي حول الضاحية

الباب الثاني:

التشخيص الترابي للضاحية الغربية لمدينة فاس الكبرى وعوائق التنمية المحلية:

حالة الجماعات الترابية مولاي يعقوب وسبع رواضي وعين الشقف

الفصل الثالث: خصائص الوسط الطبيعي ومؤهلات التنمية بمجال الدراسة

الفصل الرابع: خصائص البنية الديموغرافية والاجتماعية ومؤهلات التنمية بمجال الدراسة

الفصل الخامس: خصائص وبنية الموارد الاقتصادية ومؤهلات التنمية بمجال الدراسة

الباب الثالث:

استراتيجية التنمية المحلية بالضاحية الغربية لمدينة فاس:

الفصل السادس: دعم القطاعات الاقتصادية لتحقيق التنمية المحلية

الفصل السابع: النهوض بالوضع الاجتماعي وتحسين جودة البنيات التحتية الأساسية والخدمات

لتحقيق التنمية المحلية

الفصل العاشر: المشروع الترابي في إطار استراتيجية التنمية المحلية بالضاحية الغربية لمدينة فاس

الكبرى

مقدمة عامة

إن دراسة تطور ظاهرة المجالات شبه الحضرية والمجالات الضاحوية التي يعيشها المغرب منذ القرن الماضي، وبالأخص خلال الأربعة عقود الأخيرة، أفرزت مسلسل تمرکز الساكنة بالفضاءات المحيطة بالمدن، بفعل الهجرة القروية وانعكاساتها المتعددة سواء على وسط الانطلاق أو وسط الاستقبال. وهكذا فإذا كانت هجرة السكان تسبب آثارا على وسط الانطلاق، فإن وصولهم لهذه المجالات أفرز مشاكل متعددة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والحضري والريفي على السواء. فتعاظم البطالة وقلة السكن ونقص الخدمات الاجتماعية وتعدد أنشطة القطاع الثالث وتطور القطاع الاقتصادي غير المهيكل وتمرکز السكان حول المدن والمجالات المحيطة بها وتدهور النسيج الحضري (توسع الأحياء غير القانونية المحرومة من البنيات التحتية الأساسية...) تشكل الانعكاسات الأساسية لتطور الظاهرة الحضرية بالمغرب. الواجهة الأخرى لنمو العلاقات الحضرية وشبه الحضرية هي تلك التي تبقى مرتبطة بمسلسل انتشار نظام من القيم والمعايير وأشكال جديدة من ردود الفعل والتطلعات التي تشكل نمط العيش بهذه الأوساط. هذه العناصر تجعل من التمدن الحضري عموما والضاحوي بصفة خاصة عاملا مهما في إعادة نمط سلوكيات الأفراد اتجاه المحيط العائلي ولخصوبتهم ووفياتهم واستراتيجيتهم الزواجية.

بالإضافة إلى ذلك، تعيش ضواحي المدن المغربية اليوم تحولات عميقة على مستويات متعددة، وتعد ضاحية مدينة فاس مثالا حيا شاهدا على هذا التحول السريع، الذي أدخل بالميكانيزمات الترابية التي كانت تشكل توازنا لمنظومتها، وذلك بسبب الامتداد الحضري الأفقي للمجال المبنى، وكذا الرهانات الكبرى التي تحرك مجموعة من الفاعلين، عموميين وخواص، في الدفع بهذه الضواحي إلى تغيير نمطها الإنتاجي، وتحولها من إنتاج فلاحى إلى سوق عقارية تعرف مضاربات متعددة. من هذه الأراضي ما تم تحويله إلى مجالات حضرية وأجزاء كبيرة من هذه الضواحي تعيش مرحلة الإنتظار. وقد ظهرت بها بوادر متعددة توحى بانزلاقها إلى أراض غير منتجة وموجهة إلى أغراض تعميرية.

إن الوظائف الجديدة التي أصبحت تتطلع بها المجالات الضاحوية وشبه الضاحوية للمدن الكبرى المغربية ومن ضمنها مدينة فاس، توحى بنزوعها نحو توطن أنشطة جديدة على حساب الممارسات التقليدية التي كانت تعرفها هذه الفضاءات. فالمجال الانتقالي بين المدينة وضاحيتها وحتى ذلك الذي يبعد عنها بعشرات الكيلومترات، حالة عدة مراكز حضرية ضاحوية مولاي يعقوب، عين الله، الضويات، ورأس الماء وعين الشقف، يوجد في قلب إشكالية التحولات الهيكلية التي مست مختلف البنيات التقليدية بتراب هذه الفضاءات، فإلى جانب تغير المشهد الجغرافي تأثرت باقي السلوكيات الفردية والجماعية ونمط الاستهلاك بهذا القرب الجغرافي من المدينة، مما أدخلها مرحلة ومحطة جديدة لا يمكن تصنيفها لا في السلوك والفعل الحضريين ولا في ذلك المنتمي إلى الريفي.

لقد أبانت كل الدراسات السابقة¹ التي عالجت إشكاليات ضواحي المدن على أن تنازع الأدوار بينهما يبقى قويا، وهذا ما يتجلى بالتأكيد في الصراعات التي تدور بين الأجهزة المنتخبة والممثلة للجماعات الترابية القروية والحضرية، سيما عند القيام بالدراسات الخاصة بتصميم التهئية الذي غالبا ما يقطع مساحات عقارية من الجماعة القروية لصالح الحضرية. فالإحساس بالهمنة والامتداد يكون حاضرا بقوة لدى الساشرين على تدبير الشأن العام بضواحي المدن. وبمقابل ذلك ينتظر الساكن البسيط توسع المدينة في اتجاه مجاله الضاحوي بهدف الاستفادة من التجهيزات والبنى التحتية التي يفتقر إليها حيزه الترابي.

اعتبارا لما سبق تطرح دراسة الضواحي مشاكل عديدة، لعل أهمها تلك المرتبطة بالمفاهيم المستعملة وتحديد المنهج والحسم في مسألة الحدود بينها وبين المدينة، خصوصا وأنها كمفهوم ما تزال إلى حد الآن تثير جدالا كبيرا بين مختلف الدارسين و الباحثين. ومما يزيد الأمر صعوبة قلة الأبحاث الجامعية التي تناولت هذا الموضوع سواء بكيفية مباشرة أو غير مباشرة، على مستوى المجال المغربي ككل.

من هذا المنطلق، يعتبر موضوع ضواحي المدن المغربية في علاقتها بالتهئية والتحويلات الترابية، خلال العقد الأخير محور العديد من الدراسات الأكاديمية، التي تهدف للوصول إلى تشخيص واستغلال أمثل للموارد الترابية من أجل تهيئتها، ومن ثم تحقيق التنمية المحلية والجهوية والوطنية المستدامة. في هذا الإطار عهد المشرع المغربي بحكم الحاجيات الملحة للسكان بالضاحية، من صحة وتعليم وشغل إلى خلق وحدات ترابية، تطلع بهذه الأدوار في إطار اللامركزية، لإيجاد صيغ ملائمة قصد ضمان أسس التنمية المحلية، والتي تتوقف على إشراك كل الفاعلين المحليين المعنيين بتدبير الشأن المحلي، كالتمثيليات المحلية للإدارات المركزية والمجتمع المدني...

وعلى هذا الأساس فالحيز الترابي الذي اتخذناه مجالا لدراستنا، يشكل إحدى الوحدات الترابية ضمن النفوذ الإداري لعمالة فاس الكبرى وإقليم مولاي يعقوب. يتحدد هذا الاختيار ضمن المجال جغرافيا في الضاحية الغربية للقطب الجهوي والحضري لجهة فاس - مكناس، الذي يتكون من الجماعة الترابية مولاي يعقوب والجماعة الترابية سبع رواضي والجماعة الترابية عين الشقف.

بالنظر إلى أهمية هذا المجال الذي ينصهر فيه الطابع القروي بالمجالات الضاحوية وشبه الحضرية، فإنه أصبح يطلع بعدة أدوار مهمة، والتي تتجلى في وظيفته الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على المستوى المحلي والجهوي، وكذا وظيفته التاريخية والثقافية، رغم ذلك ما يزال هذا الحيز يعاني إهمال وتهميش واضحين، وهذا ما جعله يعرف تأخرا على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. ومن جهة ثانية يشهد

¹ - في هذا الباب يعرف مجال الدراسة نقصا من حيث البحوث والدراسات الأكاديمية باستثناء بعض البحوث التي أنجزت حول واد فاس وسهل وهضبة سايس في الجغرافية الطبيعية، رغم الرصيد المهم من البحوث والدراسات الجغرافية التي أنجزت حول موضوع الضواحي والأرياف أو الظاهرة الحضرية بصفة عامة، إذ تنحصر هذه البحوث في أربع دراسات أكاديمية، وأهم هذه الدراسات التي تناولت ضاحية مدينة فاس بالدراسة تنحصر في دراستين هما:

- TAG (B.), (1978), **Le sais de Fès: remodelages agraires et développement**, thèse de 3^{ème} cycle en Géographie, Université de Toulouse le Mirail, Institut de géographie Daniel Faucher. 331 p.

- دوح المفضل، (2000)، ضاحية فاس: دراسة جغرافية، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا في جغرافية المدن، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس - أكادال، الرباط. 299 صفحة.

هذا التراب توسعا حضريا مكملا لتوسع القطب الحضري لمدينة فاس، على حساب المجال الفلاحي، ويتجسد ذلك من خلال وثيرة الدينامية المجالية العمرانية الحالية، المرتبطة بتحسين ظروف استقرار السكان، وتنمية مواردهم.

وعموما يشكل موضوع التهيئة والتحويلات السوسيوترابية مقاربة جغرافية جديدة لمكافحة الاختلالات والتهميش، ومن ثم تتجلى أهمية مساهمة الجغرافي في هذا الموضوع، لدرايته بانعكاسات قرارات مختلف الفاعلين على المجال. كما أن المقاربات المجالية والترابية تنطلق من الخصوصيات المحلية، وترتكز على التشاور والتضامن والاندماج ما بين جل الفاعلين في تدبير الشأن المحلي، حيث تكمن أهمية التنمية المحلية بالضاحية في كونها أكثر شمولية، وفي وضعها لاستراتيجيات تنموية ملائمة، بناء على التشخيص الترابي الدقيق، فمن غير الممكن تحقيق تنمية وطنية دون تنمية جهوية ومحلية بضواحي المدن المغربية الكبرى.

وعلى هذا الأساس تهدف دراستنا في هذا العمل على ضوء منهاج البحث في جغرافية الموارد السوسيوترابية، إلى التعريف بالحيز الترابي للضاحية الغربية لمدينة فاس، من خلال تشخيص الوضعية الترابية وواقع برامج التهيئة، التي تستفيد منها الجماعات الترابية ب مجال الدراسة.

وفي هذا السياق، تروم هذه الأطروحة معالجة قضايا مرتبطة بإشكالية الضاحية، وذلك بتبني المنهج العلمي المعاصر الذي يجمع بين المنهج الاستنباطي، الاستقرائي والإحصائي، إضافة إلى اعتماد عدة مقاربات - الترابية، التاريخية، والتحليلية - الوصفية - بهدف توجيه هذا العمل إلى تحقيق هدف عام وشمولي، وذلك خلال جميع المراحل التي مر منها البحث، والتي تتجلى في:

- أولا - رصد الأسس المنهجية، النظرية والحصيلة المعرفية حول تطور البحث الأكاديمي حول الضاحية؛
- ثانيا - تشخيص التحويلات السوسيوترابية للضاحية الغربية لمدينة فاس الكبرى وعوائق التنمية المحلية؛
- ثالثا - إبراز واقع التحويلات السوسيوترابية وآفاق الضاحية الغربية لمدينة فاس الكبرى؛
- رابعا - وضع استراتيجية التنمية المحلية بالضاحية الغربية لمدينة فاس الكبرى.

الباب الأول:

الضاحية: حيلة منهجية ومعرفية

إن القيام بحصيلة منهجية ومعرفية لكل ما كتب حول إشكالية الضاحية أمرا ليس بالهين؛ لكنه يشكل مرحلة هامة في مجال البحث العلمي، فهذه الخطوة تحدد للباحث الإطار العام لإبراز الإشكالية في سياق تكميلي لما سبق، كما تؤدي إلى توجيه البحث بكيفية تجعله يساهم في تنمية وتجديد تقنيات ووسائل البحث العلمي عموما والجغرافي خاصة وتغذيته وتطور أغراضه.

لكل ما سلف، سنقتصر في هذا الصدد على وضع حصيلة معرفية في الرصيد الفكري الذي تناول دراسة ظاهرة الضاحية بالدرس والتحليل وتيسر لنا الحصول عليه، لنتمكن من استقراءها من حيث مقاربات البحث والمناهج التي اعتمدتها، والمواضيع التي اجتذبتها، والنتائج التي خلصت إليها؛ وعلى مواطن القوة ومكامن الضعف فيها، سيما وأنه ليس من الهين الوقوف على كافة خصائص ومميزات رصيد فكري شديد التنوع والتشتت على كافة الجامعات والمؤسسات المهتمة داخل البلاد وخارجها، والذي تم إنتاجه طيلة خمسة عقود في بقاع متعددة من المجال المغربي، ومن طرف باحثين من مشارب وتخصصات شتى عملوا في ظروف مختلفة، وحسب مناهج وطرق متباينة؛ الشيء الذي يجعل تقويمه أمرا عسيرا إن لم نقل متعذرا. وذلك نظرا لكثرة الأعمال التي اهتمت بدراسة المجال المغربي، إذ ينعدم وجودها بالمعاهد والخزانات المغربية وأرشيفات الكليات والمختبرات المهتمة بالموضوع؛ ناهيك عن افتقارنا المعرفة الدقيقة حول المنتج المؤسساتي بغية الوقوف عند مكامن قوته وضعفه، مما يحول دون الإلمام بالإنتاج المعرفي الذي طرق هذا الموضوع انطلاقا من ظروف باحث يجد نفسه معزولا أمام غياب المساعدة اللازمة من الجهات المعنية وضعف الامكانيات لهذا الاعتبار أو ذاك.

- الهدف من الحصيلة:

إن الهدف المتوخى من وراء هذه الدراسة، ليس فقط إعطاء فكرة عن كمية الأطروحات والرسائل والكتب والمعاجم والدراسات والمقالات التي تناولت دراسة الضاحية، بقدر ما هو محاولة تقييمية لهذا الرصيد الفكري، فمسألة التقييم كما جاءت على لسان بول ويلوط تعني «القيام بمسلسل متناسق ومتربط هدفه الحكم على نتائج عمل ما على أساس ملاحظات أكثر دقة، ولا يجب أن تكتفي بإعطاء قيمة لأي شيء، وإنما يجب أن تكون كهدف لإعادة إنتاج عمل أحسن»².

وتتلخص أهداف الحصيلة في جملة من العناصر، ويمكن إجمالها على الشكل الآتي:

- تقويم الرصيد الفكري بنوعيه الأكاديمي والمؤسساتي المتوفر حول الظاهرة الضاحية بالمغرب، وكذا توزيع مجالات تخصصات حسب هذه الدراسات؛

² - الخزان بوشتي وصواب ماجدة، (2013): «الإنتاج العقاري العمومي بمدينة مكناس: الحصيلة والدروس المستفادة»، مجموعة البحث في الجغرافيا والمجتمع والتهيئة، أشغال ندوة مكناس في مواجهة تحديات التنافسية الترابية، تنسيق ذ. عمرو إدليل. سلسلة الندوات رقم 37، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية، شعبة الجغرافيا، جامعة مولاي إسماعيل، مكناس. ص: 6.

- محاولة استخلاص بعض الأدوات والمقاربات المنهجية المشتركة بين مختلف الأعمال البحثية؛
- تشخيص بعض الخصوصيات والاستنتاجات التي تناولت إشكالية الضاحية بالمدن الكبرى بالمغرب عموماً، وبمدينة فاس خاصة بالدرس والتحليل؛
- الوقوف على مكامن النقص والجوانب التي أغفلت في معالجة هذه الإشكالية، ومواطن القوة في مقارنة هذه الدراسات، وعلى النتائج التي توصلت إليها؛
- إبراز بعض آفاق البحث حول ظاهرة الضاحية مع إبداء ملاحظات منهجية عامة.

- المنهجية المعتمدة في دراسة الحصيلة:

اعتمدنا في تشخيص ودراسة إشكالية الضاحية على مجموعة من الأدوات المنهجية، حيث قمنا بجرد ببليوغرافي لمعظم الكتابات التي مست الموضوع بشكل أو آخر، وتسنى لنا الحصول عليها من الأطروحات التي نوقشت داخل المغرب أو خارجه، أي فرنسا تحديداً، مقالات، تقارير، والمعاهد والمؤسسات العلمية، كالمعهد الوطني للتهيئة والتعمير، رسائل جامعية، بحوث الدراسات العليا وشواهد الماستر، بالإضافة إلى منشورات أعمال الندوات... إلخ.

- الببليوغرافيا المعتمدة في دراسة الحصيلة:

مكننا بعض الببليوغرافيا من مجموعة من الأدوات والتقنيات، وبالأهم بعض الأسس النظرية العلمية في مجال وضع حصيلة تهتم بدراسة وتطور الإنتاج المعرفي والمنهجي حول الضاحية³ بشكل خاص والبحث الجغرافي بشكل عام⁴.

³ - Nathalie (L.), (2017) : « **Hervé Vieillard-Baron : Banlieues et périphéries. Des singularités françaises aux réalités mondiales** », Territoire en mouvement Revue de géographie et aménagement [En ligne], 17-18 | 2013, mis en ligne le 06 avril 2017, consulté le 03 mai 2019. URL : <http://journals.openedition.org/tem/2232>.

- Pierre (G.), (2015) : « **Introduction à l'Etudes de la Banlieue: Essais Méthodologiques** », In « **Banlieues: une anthologie** », Préparation et Présentation sous dir. Paquot Thierry 1^{er} Edition, Presses Polytechniques et Universitaires Romandes, Collection Espace en Société – logique territoriale. Imprimé en Italie, Lausanne, pp. 47- 59.

- Pierre (G.), & Autres, (1950) : « **Etudes sur la Banlieue de Paris: Essais Méthodologiques** », Cahiers de la Fondation Nationale des Sciences Politiques N°12, 1^{er} Edition, Librairie Armond Colin, Collection Sciences Politiques, Géographie Universelle. Paris, 188 pages.

⁴ - الخزان بوشتي وصواب ماجدة، (2013): « **الإنتاج العقاري العمومي بمدينة مكناس: الحصيلة والدروس المستفادة** », مجموعة البحث في الجغرافيا والمجتمع والتهيئة، أشغال ندوة مكناس في مواجهة تحديات التنافسية الترابية، تنسيق ذ. عمرو إدليل. سلسلة الندوات رقم 37، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية، شعبة الجغرافيا، جامعة مولاي إسماعيل، مكناس. ص.ص: 5-17.

- صواب ماجدة، (2010): « **حصيلة الدراسات حول إشكالية إعادة هيكلة السكن غير القانوني بالمغرب** », مجلة دفاتر جغرافية، عدد (7): « **البحث الجغرافي بالمغرب: قراءة في الإشكاليات وفي المناهج** », منشورات جمعية الباحثين الجغرافيين الشباب، تنسيق ذ. محمد حمجيق. مختبر التراث والمجال، كلية الآداب والعلوم الانسانية، ظهر المهرز، فاس. ص.ص: 69-80.

- فجال علي، (2010): « **في قضايا التمددين والتعمير الكبرى بالمغرب** », مجلة دفاتر جغرافية، عدد (7): « **البحث الجغرافي بالمغرب: قراءة في الإشكاليات وفي المناهج** », منشورات جمعية الباحثين الجغرافيين الشباب، تنسيق ذ. محمد حمجيق. مختبر التراث والمجال، كلية الآداب والعلوم الانسانية، ظهر المهرز، فاس. ص.ص: 69-80.

- Troin (J.F), (1989) : « **Dix ans de recherches géographiques sur le Maroc dans les universités de Tours et Poitiers, (1977-1986): Essai de bilan** », In la recherche géographique sur le Maroc

ورغم كل الأهداف المتوخاة من هذه الحصيلة، فلا بد من الإشارة إلى أن موضوع هذه الحصيلة يعترضه نقاط ضعف يمكن إجمالها في الخصائص التالية:

- تتمثل الخاصية الأولى في عدم اطلاعنا على كل الأبحاث التي تناولت الضاحية بالدراسة والتحليل، ولكن في غالب الأحيان اقتصرنا على بعض الدراسات المنجزة التي تطرقت للظاهرة الحضرية والتي تشير إلى إشكالية الضاحية في إطار محاور ضمن الأطروحة ككل.
- تظهر الخاصية الثانية في الصعوبات التي اعترضتنا في الحصول على الأبحاث المنجزة التي نوقشت بالجامعات خارج البلاد، وذلك يرجع إلى غياب معهد أو مؤسسة تعنى بهذه الدراسات التي تعد حجر الأساس في تقييم البحث الجغرافي خلال هذه المرحلة.
- تظل هذه الحصيلة جزئية، لأنها خطوة أولى لنا في تعميق البحث حول إشكالية الضاحية حالياً، لذا سيكون من باب الغرور الادعاء إحصاء جميع الأعمال المنجزة حول الموضوع بالمغرب؛ رغم تطور وسائل الاتصال وأساليب وتقنيات البحث في وقتنا الحاضر.

فصل تمهيدي:
المقاربة المنهجية والتأطير النظري
للموضوع

دأبت الأبحاث الأكاديمية وبصفة خاصة الجغرافية منها حول دراسة المجالات الحضرية المغربية، إذ أن جلها ركزت على تناول هذا الكيان الجغرافي في إطار حدوده الإدارية، ذلك أن الكتابات الأكاديمية الجامعية التي درست المدن المغربية، قد اختارت التركيز على بنية المجال الحضري والمآثر التاريخية والحياة اليومية للمدينة، وأخرى حاولت معالجة قضايا مرتبطة بالأرياف؛ وفي أغلب الأحيان لم تغطي المجالات الهامشية والضاحوية إلا بشكل عام، لكن اهتمامها بالتحويلات السوسيوترابية كان ضئيلاً. بل تعتبر دراسة **دوحد المفضل** عن ضاحية فاس، من أهم الدراسات الموجودة في موضوع الضاحية في فترة التسعينات من القرن الماضي، ونحن نعلم أن ضواحي الأمس تعتبر الهوامش الحضرية اليوم.

وقد تساهم دراسة الضواحي في إبراز مظاهر التداخل ما بين المجالات الحضرية وأريافها المجاورة، وبالتالي تشكل مجالات جغرافية ثالثة متميزة في تخطيط بنياتها وطرائق استغلالها، وتعد مجالا ذات جاذبية للرهانات المستقبلية الأساسية للتوسع الحضري من طرف الفاعلين والمتدخلين المحليين، لكن هناك صعوبات منهجية ومعرفية تواجه الدارسين في جميع التخصصات عموماً وفي حقل الجغرافيا خاصة تتعلق أساساً بعملية تحديد المفهوم؛ الذي ما زال مبهماً ويفتقر إلى تعريف دقيق ومتفق عليه، نظراً لاختلاف الرؤية الإبستمولوجية، ولتعدد المعايير والمقاييس المعتمدة في كل دراسة، وعدم اعتماد منهجية موحدة من لدن أهم الباحثين والمتخصصين منهم في حقل البحث الأكاديمي الجغرافي.

على هذا الأساس، تعتبر التحويلات السوسيوترابية في المجال الضاحوي والتنمية المحلية خلال العقد الأخير محور العديد من الدراسات العلمية والأكاديمية، إذ يشكل هذا الموضوع مقاربة جغرافية جديدة لمكافحة الاختلالات والتهميش، التي تنطلق من الخصوصيات الترابية والمحلية للمجال، حيث تركز على التشاور والتضامن والاندماج ما بين جل الفاعلين. وذلك من خلال إبراز التحويلات السوسيوترابية التي مست الضاحية الغربية لمدينة فاس خلال العقود الأخيرة؛ فهذا المجال لازال يعرف تحولات عميقة على مستوى بنياته التقليدية متأثراً بقربه من مدينة فاس التي يبعد عنها ب 20 كلم، ويبعد عن مدينة مكناس ب 49 كلم.

1. أهمية الموضوع

يندرج هذا العمل الذي نحاول من خلاله دراسة موضوع: **«التحويلات السوسيوترابية للضاحية الغربية لمدينة فاس: الواقع والآفاق»**، ضمن استراتيجية واضحة للتنمية المحلية المستدامة، تأخذ بعين الاعتبار تحسين الظروف الاجتماعية للسكان المحلية، وتنشيط واستثمار المؤهلات والموارد الترابية الذاتية وضمان استدامتها بضاحية مدينة فاس.

من هذا المنطلق، إن التحويلات والتباينات التي تطرح في الوقت الحالي، وما يتبلور في خضمها من إكراهات وتحديات، وما تفرزه من مشاكل وتعقيدات، تجعل برامج التهيئة والتنمية المحلية عملية معقدة، خاصة في ضواحي المدن الكبرى، نظراً لما تعانيه من أشكال التهميش والفقر والإقصاء وتدني ظروف

العيش والأمية... على الرغم مما تزرع به من مؤهلات وإمكانات وموارد، وخصوصيات محلية، والتي تعتبر من الركائز الأساسية لكل تنمية محلية مستدامة.

تأتي إذن أهمية التنمية المحلية بالمجال المراد دراسته، بهدف معالجة الاختلالات المتعددة التي يعيشها، وعلى رأسها الاختلال القانوني المتمثل في ملكية أراضي الجموع المعرقل لكل سياسة تنموية، والاختلال المجالي والاجتماعي والاقتصادي، كالضغط السكاني ونمو المجال المبني القانوني وغير القانوني. كما تعد أهمية دراسة وتقييم واقع برامج التهيئة، في كونها مقاربة ترابية تهدف إلى تسليط الضوء على آليات التشارك لدعم التنمية، إلى جانب توفير المحيط الملائم للمبادرات المحلية، قصد تقوية القدرات الفردية والجماعية في الإبداع والإنتاج والتكيف مع المستجدات، وتحقيق التأهيل الذاتي كشرط للبقاء والاستدامة، وبالتالي فالمجموعات البشرية بالضاحية على الخصوص، أصبحت مدعوة في الوقت الراهن بفعل التحولات الترابية التي تشهدها، إلى الاعتماد على مواردها السوسيوترابية، وتعبئة طاقاتها وإمكاناتها الذاتية، لتحقيق تنمية ترابية محلية حقيقية، التي تنهيك حول مشاريع التهيئة الترابية المنتجة فعليا للخيرات المادية وغير المادية للسكان، وضامنة للثروات الطبيعة وإمكانات الاستدامة الذاتية . ويهدف البحث كذلك إلى تدبير واقع حال المجال المدروس وتشخيص واقع برامج التهيئة والتحولات السوسيوترابية، إضافة إلى مختلف الإكراهات التي تعوق التنمية المحلية.

2. توطين المجال المدروس

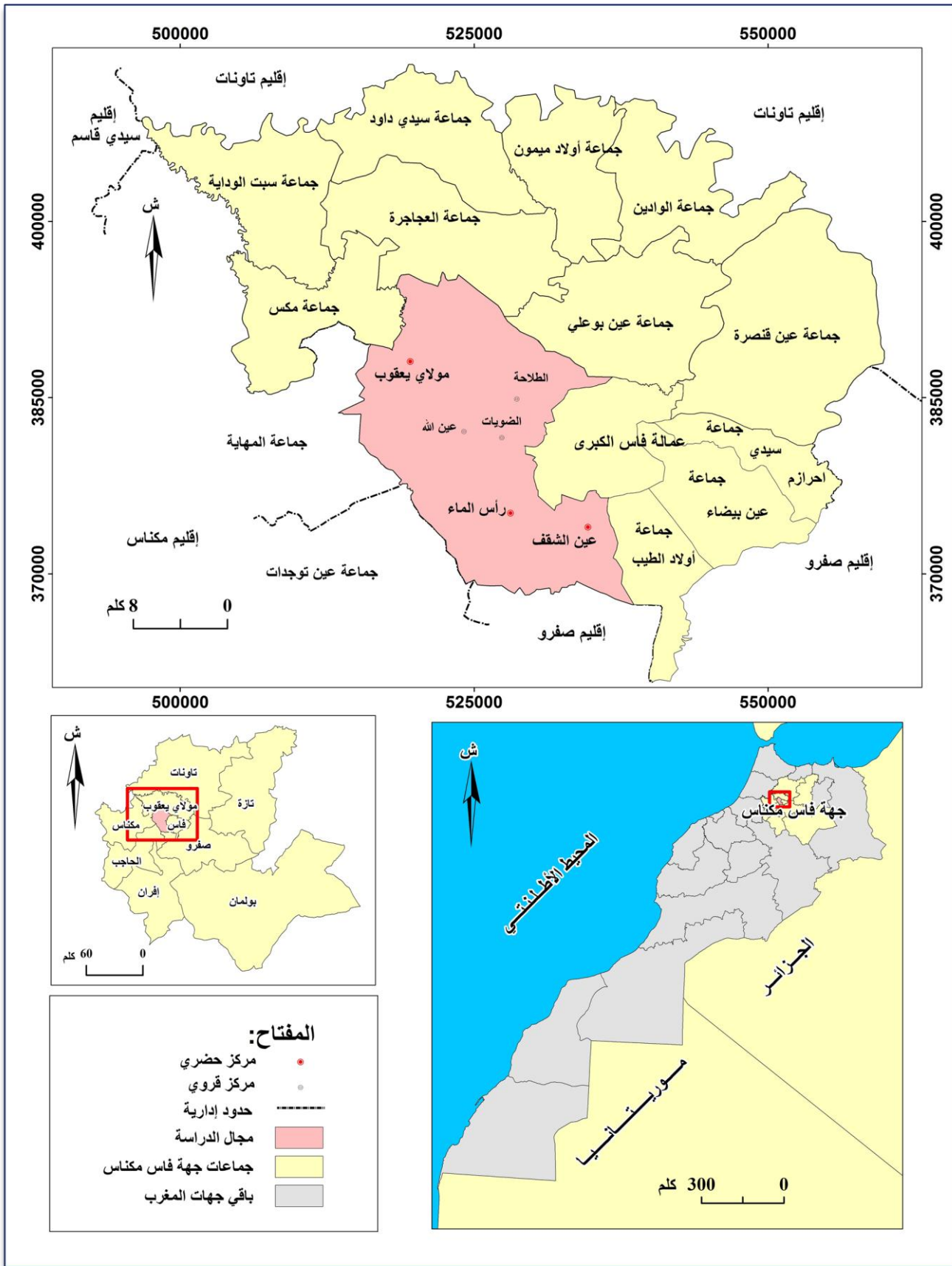
ينتمي مجال دراستنا إلى إقليم عمالة مولاي يعقوب⁵، الذي يحتل موقعا جغرافيا متميزا، نتيجة قربه من المدار الحضري لمدينة فاس. يمتد هذا الإقليم الذي ينتمي إلى المجال الترابي لجهة فاس – مكناس على مساحة إجمالية تقدر بحوالي 157 ألف و570 هكتار، جزءا مهما من مساحة هذا الإقليم تمتد شمالا على تلال مقدمة الريف الأوسط، وجنوبا على هضبة سايس. ويحده إداريا شمالا وشرقا إقليم تاونات، وجنوبا ولاية فاس وعمالتي صفرو والحاجب، أما غربا فتحده ولاية مكناس وعمالة سيدي قاسم (خريطة 1). ويتواجد الإقليم بين الإحداثيات الجغرافية التالية:

⁵ - أحدث إقليم مولاي يعقوب المنتمي إداريا إلى جهة فاس بولمان بموجب المرسوم رقم: 527.03.2 الصادر بتاريخ 13 رجب 1424 الموافق 10 شتنبر 2003 المعدل والمتمم للظهير الشريف رقم 351.59.1 الصادر يوم فاتح جمادى الثانية 1379 موافق 02 دجنبر 1959، وذلك على إثر التقسيم الإداري الأخير الذي خضعت له عمالات وأقاليم المملكة بعد الرجوع إلى نظام وحدة المدينة.

$X_1 = 409\ 000.00$		$X_2 = 562\ 000.00$
$Y_1 = 415\ 000.00$ و		$Y_2 = 415\ 000.00$ و
$X_4 = 409\ 000.00$		$X_3 = 562\ 000.00$
$Y_4 = 366\ 000.00$ و		$Y_3 = 366\ 000.00$ و

أما المجال الذي اتخذناه حالة، لهذه الدراسة: **الجماعات الترابية لمولاي يعقوب، وسبع رواضي وعين الشقف،** فهو ممثل في الضاحية الغربية لمدينة فاس. توجد هذه الجماعات تحت النفوذ الترابي لعمالة إقليم مولاي يعقوب.

الخريطة 1: مواقع مجال الدراسة بالضاحية الغربية لمدينة فاس



المصدر: خريطة التقسيم الإداري 2015 للمغرب، العمل الميداني والخرائط الشخصية، فبراير 2017.

وتتضارب آراء الدارسين حول الرواية التاريخية لتسمية حامة مولاي يعقوب، فهناك من يرجع أصلها إلى السلطان الأمازيغي « يوبا » خلال العهد الروماني ((Edmond Secret. (1990)، أما صاحب كتاب: "الإستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى" الشيخ أبو العباس بن خالد الناصري فيرجع أصل تسمية الحامة بمولاي يعقوب إلى السلطان المغربي يعقوب المنصور الموحي⁶. ويمكن أيضا الإشارة إلى ما أورده الباحث السنوسي معنى محمد في كتابه: " مولاي يعقوب الذي في الذاكرة" حول روايات تسمية الولي والحامة بهذا الاسم⁷.

وإجمالا يتكون مجال دراستنا من الجماعة الترابية مولاي يعقوب، الجماعة الترابية سبع رواضي، والجماعة الترابية عين الشقف، فهذه الجماعات تنتمي معا للنفوذ الإداري لعمالة إقليم مولاي يعقوب، وعموما تتواجد هذه الجماعات في الضاحية الغربية لمدينة فاس.

يقع النفوذ الترابي لجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي بين خطي عرض 34°00 و 34°10 شمال خط الاستواء، وبين خطي طول 5°15 و 5°00 غرب خط غرينتش، تحد هذا المجال إداريا مقاطعة المارينيين بولاية فاس والجماعة القروية عين بوعلي شرقا، والجماعة القروية المهايية غربا، والجماعتين القرويتين العجاجة ومكس شمالا، والجماعة القروية عين الشقف، ومنطقة بن سودة بولاية فاس جنوبا (خريطة 2).

تمتد الجماعات الترابية لدراستنا على مساحة تقدر بحوالي 38605 هكتار (أي ما يقارب 386 كلم مربع)؛ وحسب حدودها الإدارية، تحدها من الجهة الشمالية الجماعات الترابية عين بوعلي، مكس والعجاجة والجماعة الحضرية مولاي يعقوب التابعة لإقليم مولاي يعقوب، ومن الجنوب الجماعة الترابية عين الشكاك، ومن الجهة الشرقية المقاطعات الحضرية لمدينة فاس، والجماعة الترابية أولاد الطيب التي تنتمي لعمالة فاس الكبرى، ومن جهة الغرب الجماعات الترابية عين تاوجدات والمهايية اللتان تنتميان على التوالي لإقليم الحاحب و عمالة مكناس الكبرى.

يعتبر مركز مولاي يعقوب أهم مركز حضري، إلى جانب مراكز شبه حضرية صاعدة بهذا المجال الترابي، اعتبارا لموقعه الاستراتيجي بالنسبة لمدينة فاس التي يبعد عنها بحوالي 20 كلم. ولأهمية الشبكات الطرقية التي تقطعه مثل الطريق الوطنية رقم (4) الرابط بين فاس وسيدي قاسم، والطريق الوطنية رقم (6) الرابط بين فاس ومكناس. إضافة إلى الطرق الإقليمية مثل الطريق رقم (5013) الرابط بين الطريق الوطنية رقم (6) ومركز رأس الماء، والتي تسمح بمزاولة أنشطة تجارية وفلاحية وسياحية تساهم في خلق ديناميكية سوسيو مجالية واقتصادية لسكان المنطقة.

⁶ - HANI (B.), (2004) : «Perspectives de développement touristique d'après ses acteurs à FES», Mémoire de licence en géographie, Sous la direction: AKDIM Brahim. Université Sidi Mohamed Ben Abdellah, Faculté des Lettres et Sciences Humaines, SAIS-FES, Pages : 22-25.

⁷ - السنوسي معنى محمد (2011): «مولاي يعقوب الذي في الذاكرة»، الطبعة الأولى، دار النشر المغربية، عين السبع الدار البيضاء. المغرب، ص ص: 51 - 62.

أحدثت الجماعة الترابية لمولاي يعقوب سنة 1959م، وهي تنتمي إلى إقليم مولاي يعقوب ولاية جهة فاس بولمان. تحد من جهة الشمال والجنوب والشرق بالجماعة القروية سبع رواضي، والغرب بالجماعة القروية مكس. أما فيما يخص التنظيم الإداري، فالجماعة تخضع لباشوية مولاي يعقوب التي يتواجد مقرها بتراب الجماعة. تقدر مساحة هذه الأخيرة بحوالي 3.05 كلم² (305 هكتار)، وبعد إضافة ثلاث دواوير لها (دوار أولاد الكناوي، دوار أولاد بوريس، و دوار البرارشة) طبقا للتقطيع الجماعي الجديد لسنة 2008، أصبحت تمتد مساحتها إلى حوالي 5.55 كلم² (555 هكتار)⁸.

أما بالنسبة للجماعة الترابية سبع رواضي التي ينتمي إليها مركز عين الله فقد أحدثت سنة 1959م، وهي تمتد على مساحة تصل إلى 230 كلم²، وتوجد على مقدمة الريف التي شكلت موطن استيطان قديم. تحدها من الشرق ولاية فاس والجماعة القروية عين بوعلي، ومن الشمال الجماعة القروية العجاجة إقليم مولاي يعقوب، أما من جهة الجنوب فتحدها بالجماعة القروية عين الشقف، وغربا بواد النجا مع جماعة المهاية التابعة لولاية مكناس، والجماعة القروية مكس إقليم مولاي يعقوب. يعتبر مركز الطلاحة هو مركز الجماعة القروية، حيث تم اختياره في 30 يوليوز 1968 بعد اجتماع السلطة المحلية والفاعلون السياسيون المحليون وإحلاله محل دوار سبع رواضي الذي أصبح كمركز ثانوي، أما من الناحية الإدارية فتتنتمي الجماعة إلى ولاية فاس إقليم مولاي يعقوب دائرة مولاي يعقوب قيادة عين الله⁹.

وأخيرا الجماعة الترابية عين الشقف التي ينتمي إليها مركزي رأس الماء، وعين الشقف فقد أحدثت سنة 1959م، وهي تمتد على مساحة تصل إلى 153 كلم²، وتوجد على سهل الساييس التي شكلت موطن استيطان قديم. وينبثق إسمها من عين صخرة الكرانيت، تحدها من الشرق ولاية مدينة فاس والجماعة الترابية أولاد الطيب، ومن الجنوب الجماعة الترابية عين الشكاك ولقصير إقليم صفرو، أما من جهة الشمال فتحدها بالجماعة الترابية سبع رواضي وغربا بواد النجا مع جماعة المهاية التابعة لولاية مكناس والجماعة الحضرية عين تاوجدات إقليم الحاجب.

يعتبر مركزي عين الشقف ورأس الماء من المراكز المحددة بالجماعة الترابية التابعة لها، حيث تم إحداث الأول بموجب المرسوم رقم 2-97-1032 الصادر في 15 يناير 1998م، والثاني بموجب المرسوم رقم 2-97-1046 الصادر في 08 يناير 1998م، كما تعتبر البوابة الغربية لمدينة فاس عبر الطريق السيار فاس – الرباط، حيث يعبر ترابه الطريق السيار الرباط – وجدة؛ أما من الناحية الإدارية فتتنتمي الجماعة إلى ولاية فاس إقليم مولاي يعقوب دائرة مولاي يعقوب قيادة عين الله¹⁰.

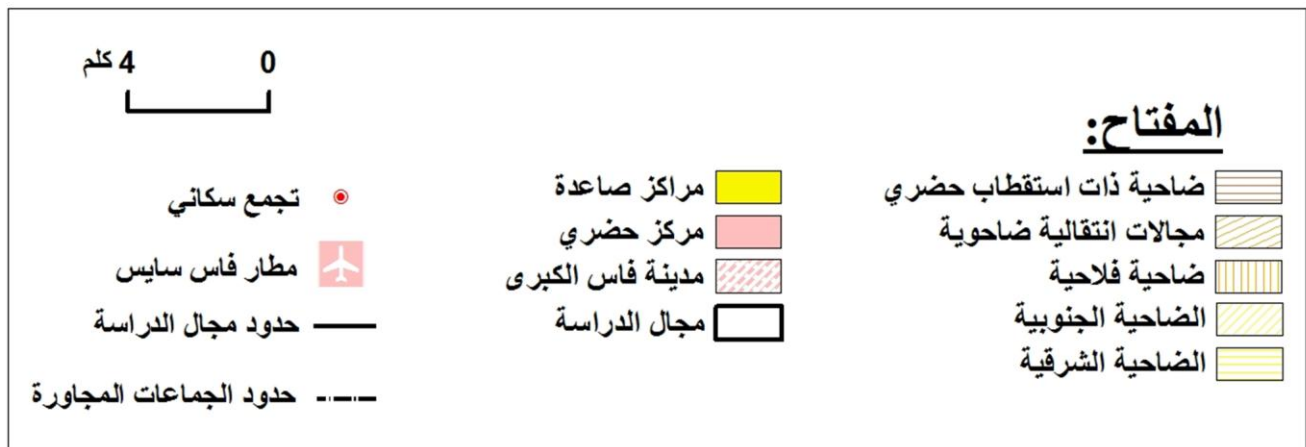
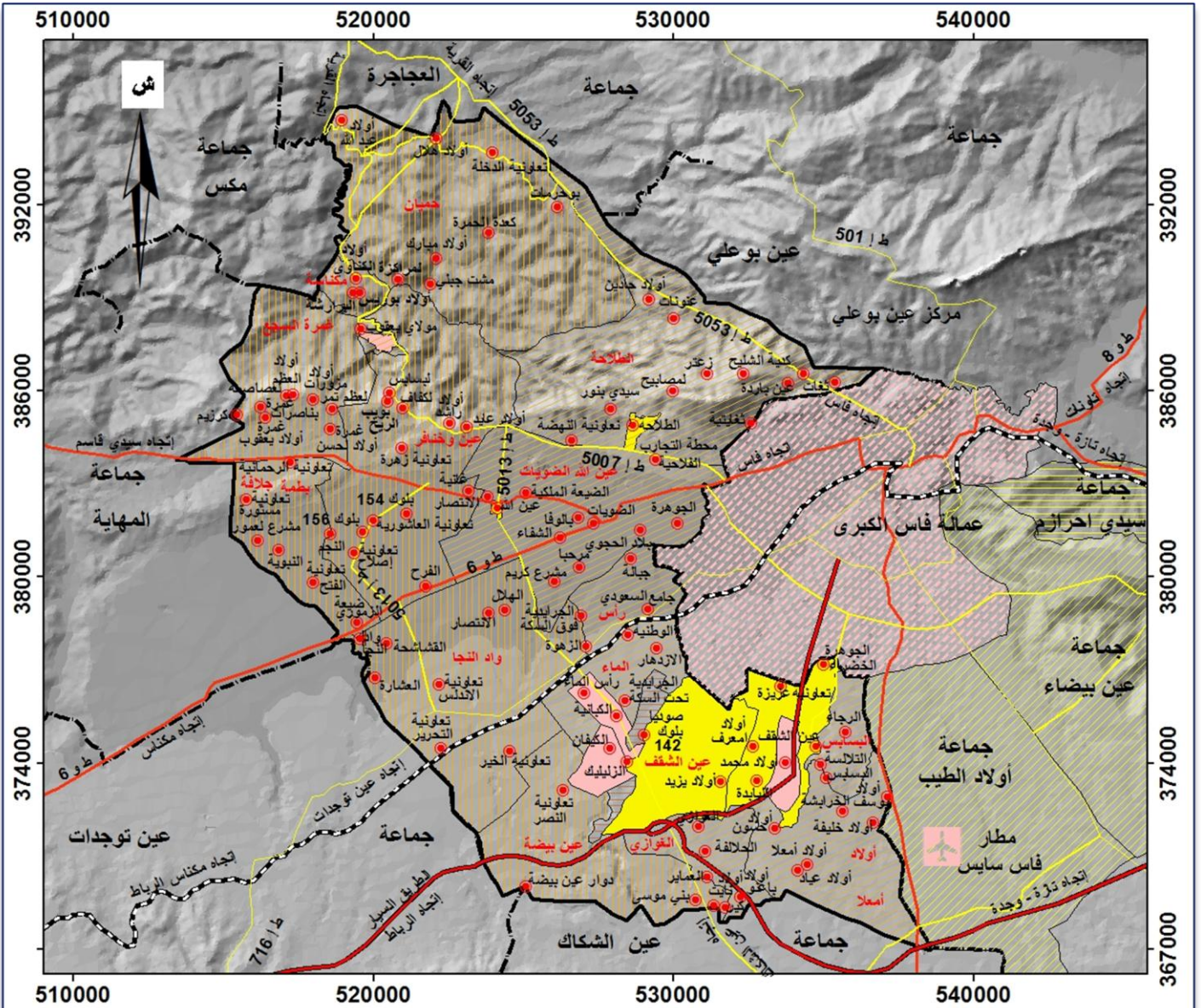
⁸ - منوغرافية الجماعة الحضرية مولاي يعقوب، 2017.

⁹ - منوغرافية الجماعة القروية سبع رواضي، 2017.

¹⁰ - منوغرافية الجماعة القروية عين الشقف، 2017.

ويشكل المجال المراد دراسته الضاحية الغربية بالنسبة للقطب الحضري لمدينة فاس، حيث لا يبعد عن مركز فاس إلا بحوالي 5 كلم، كما يوجد في موقع تشقه الطريق السيار فاس – وجدة، وأيضا مجموعة من الطرق الوطنية والجهوية التي تسهل عملية الاتصال مع المدن والمراكز القريبة المجاورة لها، إذ تمر عبره الطريق الوطنية رقم 6 الرابط بين فاس – مكناس والطريق الوطنية رقم 8 الرابطة بين فاس وإفران.

الخريطة 2: توطين المراكز والدواوير داخل تراب الجماعات المدروسة



المصدر: - صور الأقمار الاصطناعية من موقع المساحة الجيولوجية الأمريكية (<http://www.usgs.gov>)، يناير 2019؛
- العمل الميداني والخرائط، فبراير 2020.

3. الإشكالية: أساس التوجه النظري للبحث

تتمحور إشكالية البحث حول العلاقة الموجودة ما بين تطور وتوسع المجال الحضري لمدينة فاس الكبرى على حساب المجالات الضاحوية من جهة، والضاحية الشمالية الغربية بصفة خاصة، الذي يشهد تحولات سوسيوترابية بالجماعات الترابية المحيطة بمدينة فاس، وذلك لمدة نصف قرن تقريبا؛ جعلها تتطور بسرعة كبيرة في ظل غياب سياسة ورؤية وطنية لتأهيل هذه المجالات من أجل تناغمها مع باقي السياسات العمومية وشبه العمومية؛ كما أنها أيضا تفتقر إلى قاعدة اقتصادية سليمة، والتي شهدت منذ العقود الأخيرة توسعات عمرانية ضخمة، مما جعلها تعرف تحولات مهمة في ظل غياب سياسة ورؤية وطنية لتأهيل هذه المجالات من أجل جعلها تتناغم مع باقي السياسات العمومية وشبه العمومية، فهذه المجالات تبقى دائما ملاذا للفئات الهشة والفقيرة، والتي توفر لها أدنى مستلزمات العيش.

تعتبر المجالات الضاحوية بالمغرب عموما، والضاحية الغربية لمدينة فاس أهمية بالنسبة للمدينة الأم من حيث الموارد الترابية؛ بالمقابل لم يولي لها الفاعلون المحليون العموميون والمنتخبون أية أهمية على مستوى التجهيزات والبنى التحتية، وتوجيهها وفق مخططات التهيئة، مما خلق منه مجالا يتطور بشكل عشوائي، رغم كونها تحتضن إمكانيات ترابية مهمة يمكن أن تسمح بتنزيل مشاريع أقطاب تنمية وترفيهية ذات تنافسية على المستوى الإقليمي والجهوي؛ وما يحتم على المتدخلين في الشأن المحلي بلورة استراتيجية لتأهيل وتهيئة المناطق الضاحوية، وذلك لمقاربة التغيرات السوسيوإقليمية والإقتصادية المهمة التي عرفها هذا التراب خلال العشرية الأخيرة.

فالحيز الترابي للضاحية الغربية لمدينة فاس، الذي يتكون من مجموعة من الجماعات الترابية القروية، يدخل ضمن هذا الإطار، فالمجال يتوفر على مؤهلات وإمكانيات ذاتية، ولكنها تبقى غير قادرة على خلق تنمية مندمجة قوامها التعبئة المتناسقة لجميع الموارد المتاحة.

وبالتالي فدراسة الضاحية باعتبارها أحد أشكال النمو الحضري، ظاهرة جغرافية لها راهنية ولا تزال في حاجة إلى دراسة علمية دقيقة على مستوى التهيئة والتحويلات الترابية، ويرتبط ذلك بمجموعة من المعايير التي تهدف تدبير المناطق المحيطة بالمدن الكبرى، وذلك من خلال تقييم التوجهات والاختيارات الإستراتيجية للتنمية المحلية، نظرا لأهميته ومنفعته الاقتصادية والاجتماعية.

كما تجدر الإشارة إلى أن دراسة المجالات الضاحوية الحضرية (مولاي يعقوب، الطلاح، عين الله، رأس الماء وعين الشقف) والتي تحيط بها مجالات ريفية، لها أهمية على مستوى دراسة التحويلات السوسيوترابية والتنمية المحلية في مبحث جغرافية الموارد والتنمية الترابية، لذلك نطرح السؤال التالي: فكيف يمكن تحديد حصيلة البحث الأكاديمي والجغرافي حول تطور الظاهرة الضاحوية عموما؟ وما الأسس والمعايير التي يجب اعتمادها لتحديد خصوصيات المجالات الضاحوية بالمغرب من خلال اعتماد مقاربات متعددة؟ وما طبيعة محددات وميكانيزمات الضاحية الغربية للقطب الحضري لمدينة فاس الكبرى وعلاقتها بالتحويلات السوسيوترابية؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات:

- ما أهمية الضاحية الغربية بالنسبة للقطب الحضري لمدينة فاس الكبرى؟ وما مدى إمكانية قابليتها للتنافسية الترابية؟
- ما دور الفاعلين المحليون في تأهيل الأقطاب الحضرية بمجال الدراسة وخلق ضاحية حضرية تمتص التزايد الديموغرافي وتساير التحولات السوسيوترابية؟
- من هي أهم الفئات السوسيو مهنية التي تنجذب نحو الضاحية الغربية لمدينة فاس الكبرى؟
- ما طبيعة الإكراهات والعراقيل التي تعترض المشاريع الترابية المنجزة بمجال الدراسة؟ وما جاذبية وتنافسية الضاحية الغربية مقارنة بباقي المجالات المحيطة بمدينة فاس الكبرى؟
- أية آفاق بالنسبة للضاحية بالمغرب عموماً، والضاحية الغربية لمدينة فاس بصفة خاصة على مستوى مشاريع التهيئة والمخططات والتصاميم الترابية؟ وهل بإمكانها المساهمة في خلق تنمية اقتصادية واجتماعية وترابية مندمجة ومحلية؟

4. الفرضيات الأولية: بداية للبحث في سلامة الأهداف المتوخاة

يكاد لا يخلو حديث حول مسألة الأسس المنهجية في البحث الجغرافي عن أهمية الفرضية (Hypothèse) كمعالجة أو تخمين أولي للموضوع الذي طرح للدراسة إلى جانب قضايا الإشكالية المشكلة للبحث الأكاديمي عموماً، والجغرافي بصفة خاصة، أو على أنها: «تفسير مؤقت، للظاهرة موضوع البحث، يُختار من بين عدد من التفسيرات الممكنة، توحى لنا به الملاحظات والتجارب، وإن كان نتيجة إبداع يستند إلى خيال، أو هو مشروط بقانون يربط بين عدد من الوقائع العلمية قد يتحول إلى قانون وقد لا يتحول، أو هو حل مقترح للمشكلة يختار من بين عدد من الحلول الممكنة»¹¹. وعندما نتحدث عن الفرضيات، «فإننا نتحدث عن نمطين؛ الأولي يطلق عليها الفرضية العلمية وهي التي توجد على شكل جملة توضع بصيغ عامة، والثانية هي الفرضيات الإحصائية؛ عبارة عن ترجمة للفرضيات العلمية بلغة القياسات المجتمعية»¹². ولهذا فالفرضية «تستطيع عن طريق الربط بطريقة منطقية بين الحقائق المعروفة والتخمينات الذكية عن المواقف غير المعروفة أن تعزز معرفتنا وتوسّعها»¹³. ولهذا كله، فالفرضية هي عبارة عن مجموعة من التوقعات والتخمينات لم تثبت صحتها بعد؛ لكنها تبقى اقتراحاً مؤقتاً يحتاج إلى التمهيد قصد التحقق منه.

¹¹ - بلفقيه محمد، (2002): «الجغرافيا القول عنها والقول فيها»، «المقومات الإستمولوجية»، الطبعة الأولى، مطبعة المعارف الجديدة، دار المعرفة للنشر والتوزيع، الرباط - المغرب، ص: 539.

¹² - التل سعيد، (2007): «مناهج البحث والتحليل الإحصائي»، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان - الأردن، ص: 16.

¹³ - القيم حسون كامل، (2012): «مناهج وأساليب كتابة البحث العلمي في الدراسات الإنسانية»، الطبعة الأولى. مطبعة ودار مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية للنشر والطباعة، بغداد-العراق، توزيع بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت - لبنان. ص: 244.

وفي هذا الصدد، وللإجابة عن الإشكالية المطروحة نقترح بعض الفروض لموضوع بحثنا، والذي يهم ضاحية مدينة فاس: واقع وآفاق التحولات السوسيوترابية، بحثا عن السبل التي تمكنا من معرفة الصلات التي تجمع بين الأسباب والمسببات، والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

– ترتبط الأولى بدينامية توسع المجال الحضري لمدينة فاس بعلاقاته بالضاحية الغربية مستقبلا، المتمثلة في الجماعات الترابية مولاي يعقوب وسبع رواضي وعين الشقف، لهذا يشكل مركز مدينة فاس والضاحية نظريا مفهوميين متكاملين من حيث الوظائف ومجالا متناقضا جغرافيا، وما يتوفر عليه مجال الدراسة من مؤهلات وموارد ترابية، إذ توجد بينهما فوارق من حيث مؤشرات التنمية؛

– الفرضية الثانية: تعيش الجماعات الترابية الضاحوية لمدينة فاس ازدواجية مجالية، ما بين مجال لا زال يحافظ نسبيا على بعض خصوصياته الريفية، إذ يغلب عليه السكن القروي والأنشطة الاقتصادية التقليدية. ومجال آخر وهو الأكثر انتشارا يتوسع بمقربة من الطرق الوطنية (ط. و. 6 و 8) والجهوية (الرابط بين فاس وسيدي قاسم)، ويتميز بخصائص حضرية من حيث نمط العيش والأنشطة الممارسة فيه، بالإضافة إلى تغير جذري في وظائف هذا المجال؛

– الفرضية الثالثة: يعرف مجال الدراسة نموا سكانيا سريعا نتيجة الزيادة الطبيعية من جهة، واستمرار الهجرة القروية من جهة ثانية، مما يسمح بظهور وتطور السكن العشوائي ونقص في التجهيزات والبنى التحتية والمشاكل البيئية، كما تشهد ضاحية مدينة فاس تراجعا على مستوى التنافسية الفلاحية والصناعية والاقتصادية في ظل العولمة التي تفرض الرجوع إلى المحلي وتقوية مقومات التنمية المحلية؛

– الفرضية الرابعة: يشهد مجال الدراسة ضغطا كبيرا، يتجسد في تحولات مجالية واجتماعية واقتصادية، ترجع إلى تضارب المصالح بين مختلف الفاعلين المحليين وتطور الأنشطة غير الفلاحية وفقدان المجال القروي لوظائفه المعهودة، علما أن هذه الضاحية أصبحت سوقا عقارية تنشط بها أنواع المضاربات، الشيء الذي يقف أمام تطبيق المخططات والتصاميم التي تستهدف تهيئة وإعداد الضاحية الغربية لمدينة فاس؛

– الفرضية الخامسة: تحقيق التنمية الترابية المتوخاة ستبقى بمدى نجاعة تدخلات الفاعلين العموميين وشبه العموميين في هذا الباب، وكذا قدرة المشاريع المبرمجة المزمع تنزيلها من قبل المنتخبين والسلطات المحلية في إطار دعم التحولات المجالية العامة التي يعرفها مجال الدراسة بصفة خاصة، والجماعات الضاحوية لمدينة فاس عموما بشكل إيجابي على مستوى تنزيل مشاريع التهيئة المجالية والتشغيل وتثمين والمحافظة على الموارد الترابية...

5. التحولات السوسوترايبية بضاحية مدينة فاس: المقاصد ودوافع الاختيار

لم يكن اختيار موضوع « **ضاحية مدينة فاس: واقع وآفاق التحولات السوسوترايبية (دراسة جغرافية لحالة الجماعات الترابية مولاي يعقوب وسبع رواضي وعين الشقف)**»، كموضوع للبحث والتحليل في إطار دراستنا الجامعية اعتباطيا، وإنما أملته علينا مجموعة من الإعتبارات والأسباب، وهي على الشكل التالي:

- اعتبارات ذاتية وموضوعية، التي تتمثل في كون:

- تتجلى الأسباب الذاتية لكون هذا البحث في بعض حيثياته سبق أن تطرقت إليه من خلال بحث الماستر، وعليه فقد أملته رغبتنا الملحة في محاولة إكمال هذا البحث في شقه المتعلق بدراسة واقع برامج التهيئة والتحولات الترابية، من خلال المجال الضاحوي لمدينة فاس، والتي تكتسي أهمية ليس على المستوى المحلي فقط، بل كذلك على المستوى الجهوي والوطني.

- أما الأسباب الموضوعية فهي تنحصر في استثمار كل ما ثم استيعابه من معارف، على مستوى إشكالية دينامية المجالات الضاحوية وشبه الحضرية، وما تتطلبه السياسات العمومية التي تهدف إلى تنمية العالم القروي، وكذا تسويق وتنافسية ترابية على المستوى الإقليمي والجهوي، ولما لا على المستوى الوطني. فقد شكلت فترة التكوين في الماستر المتخصص: «**الجهوية ومشروع التنمية الترابية المستدامة**» مرحلة مهمة من خلال بحث نهاية السلك الدراسي لنيل دبلوم الماستر في موضوع «**الموارد الترابية والتنمية المحلية بجهة فاس - بولمان: نموذج جماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي**»، وذلك حتى يتسنى لنا تعميق البحث في هذا التخصص على مستوى الدراسات الجغرافية، وأيضا استدراك النقط التي لم نتناولها في بحث الماستر، كإشكالية دور الفاعلين المحليين والعقار، وبصفة خاصة دراسة وقع برامج ومخططات التهيئة والتحولات الترابية وغيرها.

- اعتبارات علمية وأكاديمية، التي:

- ترجع بالأساس لكون هذه الدراسات في الوقت الراهن تكتسي أهمية كبيرة في الدراسات الجغرافية، التي تستهدف توحيد الدراسات القطاعية؛ سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية ...، إذ أصبحت الدولة تعتمد على هذه الأبحاث لتحديد المؤهلات والإكراهات للمجالات الترابية. إضافة لأهمية هذا النوع من الدراسات في التشخيص الترابي، لدورها في حصر واقع السياسات العمومية وشبه العمومية لبرامج التهيئة، من خلال موضوع التحولات الترابية بهدف إبراز مكانة الذكاء والتسويق الترابي للموارد الترابية وتحديد الحاجيات، قصد الدفع بعجلة التنمية المحلية.

- فمن خلال هذا البحث نريد بلوغ المساهمة في تامين كل الإمكانيات والمؤهلات الطبيعية والبشرية بالمجال، وتشخيص برامج ومخططات التهيئة والتحولات الترابية للوقوف على مكامن الضعف وإبراز مواطن

القوة بها، وذلك من أجل بلورة إستراتيجية فعالة من خلال التعبئة المتناسقة والمتأزرة للإمكانات الترابية المتاحة وذلك بهدف تحقيق تنمية محلية مستدامة.

- وكذا تعميق البحث من خلال إشكاليات وتوجهات جديدة في اقتراح مجموعة من الحلول لتنمية المجالات الضاحوية وشبه الحضرية، وأيضا الحفاظ على استدامة الموارد السوسيوترابية، إضافة إلى لفت الانتباه للمهتمين بالشأن التنموي المحلي بالإشكاليات الكبرى التي تطرحها التحولات الترابية، والرغبة في وضع برامج تهيئة تنماشى وواقع المجالات الضاحوية، وواضحة المعالم من أجل تصحيح مسار التنمية المحلية تراعي خصوصيات هذا المجال.

6. تعدد مناهج البحث: تبني المنهجين الاستقرائي والاستنباطي والإحصائي مع الاستئناس

بأهم المقاربات

يوصف «المنهج» بأنه الطريق البين إلى الحق في أيسر سبله. واصطلاحا هو مجموعة من الخطوات التي يتبعها العقل أو الذهن ليكتشف الحقيقة ويبرهن عليها¹⁴. وقد قدمت المعاجم الأجنبية تحديدات مقارنة لغويا ومعجميا لمصطلح المنهج، فالمنهج في الإنجليزية (Method) وفي الفرنسية (Methodus) وفي اليونانية (Methedos)، وفي ذلك كله يعني بشكل عام الطريق أو السبيل أو التقنية المستخدمة لعمل شيء محدد، أو هو العملية الإجرائية المتبعة للحصول على شيء ما أو موضوع ما، كما استخدمت المفردة لتشير إلى طريقة البحث عن المعرفة والاستقصاء¹⁵.

يعرف «العلم» بأنه «المعرفة المجمعّة بوسائل المنهج العلمي الذي يتمثل بدوره الاستقراء والاستنباط والإثبات، وأهدافها النهائية للبحث من أجل تعميق النظريات وتطويرها، فالفحص والبحث والتطور هو الطابع الطاغي لها، والعلم مجمل عام وما التخصصات المختلفة إلا لفهم هذا المجمل، فإن أي تقسيم جدي للعلم مسألة غير مقبولة إلا إذا كانت في الفهم والادراك الجوهرية وأبعادها»¹⁶. «ويضيف بعضهم أن الاستقلال النسبي لأي مادة لا يتحقق إلا بتميز حقلها المعرفي وطرائق تحصيلها للمعارف»¹⁷.

و«المنهج العلمي»، «بحيث يكون في الحالة الأولى هو المسار المحدد والمنظم للفكر، في حين يحتاج في الثاني إلى تكملة ليصبح هو المسار الفكري المنظم المطبق على موضوع معين»¹⁸. وعموما، المنهج العلمي هو مجموعة الأفعال البحثية التي تستخدم للحصول على معارف جديدة، وكلما كان العلم على

¹⁴-Robert Paul, (1987): «Dictionnaire Alphanétique et Analitique de la langue Française». Editeur/ Publisher ; Paris, France. P 1191.

¹⁵- القيم حسون كامل، (2012) : «مناهج وأساليب كتابة البحث العلمي في الدراسات الإنسانية»؛ الطبعة الأولى. مطبعة ودار مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية للنشر والطباعة، بغداد-العراق، توزيع بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت - لبنان. ص: 88.

¹⁶- أزهر سعيد السماك محمد، (2011) : «مناهج البحث الجغرافي بمنظور معاصر "بين المنهج العام ومناهج التخصصات الفرعية"؛ الطبعة العربية الأولى. دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، بغداد-العراق، عمان - الأردن. ص: 20.

¹⁷- بلفقيه محمد، (2002): «الجغرافيا القول عنها والقول فيها»، «المقومات الإبيستيمولوجية»، الطبعة الأولى، مطبعة المعارف الجديدة، دار المعرفة للنشر والتوزيع، الرباط - المغرب، ص: 492.

¹⁸- بلفقيه محمد، (2002)، مرجع سابق، ص: 494-495.

قدر كبير من التطور كان مخزونه المنهجي أوسع وأغنى، والمقياس المعتاد لمدى مصداقية أي منهج هو مصداقية النتائج، فإذا كررنا إجراء البحث بالمنهج ذاته فإن النتائج ستكون دائما ذاتها أيضا. ولا يعد المنهج دقيقا إذا تأثرت نتائجه بشكل ضعيف نتيجة تغير البيانات الأولية، أو ليس ثابتا إن أعطى التغير الطفيف في البيانات الأولية تذبذبا كبيرا وجوهريا في النتائج. لهذا فالمنهج في العلوم الإنسانية والاجتماعية، يطرح كثيرا من الأسئلة؛ ولاشك أن قضية المنهج تثارُ بحدة في العلوم الاجتماعية بشكل عام؛ وذلك لطبيعة تفاعلها مع فلسفة العلم والإبستمولوجيا، وقياسا بتعدد الظواهر الاجتماعية وطرائق بحثها (ميدانيا)، وإذا أردنا ضبط منهج الجغرافيا، فلا مناص من أنه سيكون لصيقا بالتصور الذي نحدد به موضوعها¹⁹.

لقد ارتأيت خلال جل مراحل هذا البحث، تبني **المنهج العلمي المعاصر الذي يجمع بين المنهاج الاستنباطي، الاستقرائي والإحصائي**، ويوضح **أزهر سعيد السماك محمد**²⁰ المنهجين الأولين فيما يلي:

- فالأول يعتمد على القياس المنطقي من أجل الكشف عن الحقائق، حيث ينقل الباحث من النظرية إلى الواقع بتجميع البيانات والحقائق التي تشكل جزيئات المشكلة وعناصرها ويقوم بفحصها، فإذا كانت النتيجة إيجابية تعني صلاحية الفرضية، وارتقت إلى مستوى القواعد والنظرية والعكس صحيح...
- أما الثاني فيركز على الحواس أكثر من التصورات، فيبدأ بملاحظة عناصر الظاهرة والمشكلة وجزيئاتها ومكوناتها، فالباحث يحلل الظاهرة بعد إدراكها ويصورها، ثم يحلل العلاقات القائمة بين عناصرها والتفاعل بين مكوناتها وجزيئاتها. ومن هنا يبدأ بتكوين تصور عام عن العلاقات المتبادلة، ويطلق على هذا الانطباع الفرضية المبكرة. وقد تسمح الظروف بتكرار الظاهرة، فتبدأ عملية رصد الظاهرة مرة ومرات ليقع تحت سياق هذه السمة " الملاحظة وتكرار الملاحظة" في الحقل الجغرافي في كافة تخصصاته أمر ميسور لمن يمتلك قدرا معقولا من الصبر والقدرة عليه.

- ويضيف أيضا، على أن الاستنباط هو أسلوب التحليل الكلي (Macro)؛ في حين أن الاستقراء رديف التحليل الجزئي (Micro)، وتشكل الملاحظة وتكرارها والتنبؤ بالضبط أهم السمات العلمية فرضا ومنهجيا وأهدافا، حتى تكتمل المعرفة العلمية للإحاطة بجميع جوانب هذا البحث.

- أما الثالث، المنهاج الإحصائي: يعتبر أحد المناهج العلمية²¹ كلغة للتعبير عن بيانات البحث التي تعتمد على خطوات التحليل، التفسير والتنبؤ، من هنا فعلم الإحصاء يمدنا بوسيلة فعالة لوصف البيانات والمعلومات التي تجمعت أثناء الدراسة الميدانية، إذ يعطي للباحثين في مجال علم الجغرافيا بمختلف تخصصاتها، العديد من الطرق والأساليب الكمية اللازمة لضرورة القيام بالدراسات والبحوث الجغرافية على أساس من القياس لحركة العديد من المتغيرات المحددة للظواهر موضوع الدراسة الميدانية. «هذا وتصف البيانات الإحصائية سلوك الجماعة أو صفات الجماعة، وذلك بناء على دراسة عدد الحالات الفردية. ويمكن

¹⁹ - البرجاوي مولاي مصطفى، (2017): «ديداكتيك الجغرافيا، "مقاربات تأصيلية ومقتضيات وظيفية"»، الطبعة الأولى، مطبعة الدار العالمية للكتاب للطباعة والنشر والتوزيع، الدار البيضاء - المغرب، ص: 46.

²⁰ - أزهر سعيد السماك محمد، (2011)، مرجع سابق، ص: 21-22.

²¹ - بلفقيه محمد، (2002): مرجع سابق، ص: 498.

الوصول إلى التعميمات عن طريق تجميع الملاحظات والقياسات لعدد من تلك الحالات...»²²، وهناك أغراض أخرى لاستخدامنا الإحصاء، وهو: «العرف على درجة دقة البيانات والمعلومات والنتائج التي توصلت إليها الدراسة. فمن المعروف أن الأخطاء تحدث في كثير من أشكال القياسات... والتعرف على حجم الخطأ الذي يحدث في البحث يعتبر ذا أهمية بالغة... إن اكتشاف هذا الخطأ والتعرف على حجمه يتم باستخدام الإحصاء...»²³.

لقد امتاز الفكر الحديث بميله إلى التفسير الكمي لكل شيء، وهذه النزعة ما لبثت أن امتدت إلى الجغرافيا نفسها، حتى سيطرت على معظم أجزائها. ويضيف صفوح خير «لا يخفى أن العلاقة بين الجغرافيا والرياضيات ترجع إلى أيام أرسطو، الذي كان يعد الجغرافيا أحد فروع الرياضيات المعروفة في تقسيمه لفروع المعرفة، ويوم كانت كلمة الجغرافية الإغريقية تعني ما نعنيه اليوم بالجغرافية الرياضية، أي: إنها كانت تقتصر اهتمامها على دراسة شكل الأرض وخطوط الطول والعرض، وحجم الأرض وأبعادها وحركاتها وعلاقاتها بالأجرام السماوية»²⁴. ومن هنا كانت النزعة الجديدة في الجغرافيا بعد الحرب العالمية الثانية ترمي إلى إحياء طبيعة العلم القديمة، كفرع من فروع الرياضيات، كما كان معروفا في العصور الوسطى والقديمة.

ولهذا كله، وطبقا لما تقتضيه إلزامية التكميم من جمع المعطيات والبيانات والمعلومات حول عدة ظواهر جغرافية، وتصنيفها وتبويبها، ثم استغلالها على شكل أشكال بيانية وجداول إحصائية وخرائط تحليلية - موضوعاتية، ثم ننقل بعدها للتحليل والاستنتاج والتفسير، وفق سيرورة منهجية مضبوطة، اتخذنا هذا المنهج لمعالجة ودراسة عدة ظواهر التي تخص الضاحية الشمالية الغربية لمدينة فاس، ومن أمثلة ذلك: التركيب الجنسي والوظيفي للسكان، وخاصة الدراسة السوسيواقتصادية التي تتأسس على إحصاءات عدة (1982، 1994، 2004 و2014)، لرصد التطورات الطارئة، باعتبارها تدخل صلب موضوع دراستنا.

من هذا المنطلق، يعتبر تبني هذه المناهج أحد الأدوات لوصف وتفسير العلاقات بين الظواهر المراد دراستها، خاصة تلك المرتبطة بضاحية مدينة فاس الكبرى، ومعرفة ميكانيزمات العلاقة الوطيدة بين المدينة وضاحيتها، بهدف رصد واقع وآفاق التحولات السوسيوترابية سواء كانت نتائج الظاهرة إيجابية بالنسبة للفروض عموما أو إذا تبث عكس ذلك. بيد من خلال الملاحظة المتكررة لمجال الدراسة من أجل التنبؤ وضبط الخصائص العلمية للإشكالية وفرضياتها والمناهج المعتمدة والأهداف العلمية لبناء البحث الميداني للظاهرة المبحوث فيها.

²² - بدر أحمد، (1982): «أصول البحث العلمي ومناهجه»، الطبعة السادسة، مطبعة وكالة المطبوعات عبد الله حرمي للطباعة والنشر، الكويت، توزيع دار القلم، بيروت - لبنان، ص: 379.

²³ - بدر أحمد، (1982)، مرجع سابق، ص: 380.

²⁴ - صفوح خير، (2000): «الجغرافية: موضوعها ومناهجها وأهدافها»، الطبعة الأولى، مطبعة دار الفكر للطباعة والنشر، دمشق - سوريا، توزيع دار الفكر، بيروت - لبنان، ص: 197.

وإلى جانب اعتمادنا على المنهاج الإستنباطي، الإستقرائي والإحصائي، وتغليب الأول على الثاني والثالث، كمناهج أساسية في جميع مراحل بحثنا، فقد استعنا أيضا بمقاربات أخرى مكملّة أو مساعدة للمناهج السالفة الذكر، وينحصر الأمر فيما يلي:

- **المقاربة الترابية:** إن هذه المقاربة تهدف دراسة وضعية المجتمع وعلاقاته بالحيز الترابي في سيرورة معينة تثبت من خلالها أهم التحولات التي من الممكن أن يحدثها تدخل عوامل جديدة على المجتمع والتراب المحلي دون إغفال السيرورة الطبيعية للتغيرات الداخلية لهما، والتي تتفاعل مع الخارجية لتقدم الصورة المتحدث عنها في شكل تغيرات ظاهرة أو مستبطنة. إذ يرى الإتجاه الجغرافي الحديث أن دراسة « الظروف الطبيعية وخاصة ما يرتبط منها بالزراعة لم تعد غاية في الأهمية كما كانت قبلا، وإنما صار التركيز على المزارع من حيث الموضوع والموقع وعلاقة المزارع بالمباني السكنية والطرق والأسواق من حيث القرب أو البعد...»²⁵.

وارتباطا بكل هذه الخصائص السالفة، تتحدد منطلقات وأسس المقاربة الترابية من خلال مكونات المشروع الترابي الذي يعد بمثابة رهان مطروح يقتضي بموجبه تحديد إطار مرجعي وطني، ويمكن من إعطاء مضمون مقروء ومعروف، متبنى من طرف أكبر عدد من الفاعلين، وهو يعطي للجماعات الترابية التوجيهات ومسالك التدخلات الأكثر دقة، وأمثلة حية من التجارب، كما تمكن من تحديد وتقييم المشاريع في طور الإنجاز أو التي تنجز في مرحلة الانطلاق. إن الأمر يتعلق بوضع نظام معرفي على المستوى الوطني من أجل تقييم المشاريع الجيدة في الوقت المناسب، حيث أن منظومة التنمية المستدامة تصبح دليل ترقية التراب، هذا الإطار المرجعي يجب أن يساهم فيه أكبر عدد ممكن من الفاعلين، كما يجب تبني إستراتيجية التدخل لمختلف الخدمات العمومية²⁶.

إذ يعد هذا المفهوم ترجمة عملية ومنهجية أفقية لمفهوم التنمية الترابية التي تستمد أهدافها ومرتكزاتها الأساسية من التنمية المستدامة، فهو بذلك عبارة عن إستراتيجية تطويرية قابلة للتقييم، وتقوم على أساس تصحيح الواقع الحالي الذي تعيشه ضاحية مدينة فاس الكبرى وما تشهده من تحولات سوسيوترابية، مع مراعاة مستقبل هذه الضاحية لضمان مستوى عيش أمثل للسكان.

- **المقاربة التاريخية:** تبني هذه المقاربة ساعدنا في فهم التحولات السوسيوترابية الحالية وتفسيرها، ومحاولة التنبؤ بمستقبل الضاحية، من خلال دراسة الماضي حسب ثلاث مرتكزات أساسية: السؤال والتركيب والمقارنة. فالأول أي السؤال يبحث في استنتاج الوثائق والثاني التركيب لتجاوز التفاصيل واستخراج الأفكار، وأخيرا المقارنة لتجاوز الوصف وبلوغ درجة التفسير وتعميمها لبناء تصور شمولي

²⁵ - محمد سيف محمود، (1998): « أسس البحث الجغرافي»، الطبعة الأولى، مطبعة دار المعرفة الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة - مصر، ص: 31.

²⁶ -Theys (J.), (2002): « L'approche territoriale du " développement durable ", condition d'une prise en compte de sa dimension sociale », Développement durable et territoires [En ligne], Dossier 1, mis en ligne le 01 septembre 2002, consulté le 11 avril 2019 (19h 57min). URL: <http://developpementdurable.revues.org/1475> ; DOI: 10.4000/developpementdurable. 1475.

للظواهر الجغرافية عبر الزمن، لأن «التعميمات قد تلقي أضواء على الحاضر وتنبئ بشيء ما سيتم مستقبلاً، صحيح أن الماضي لا يعود بكل تجسّداته، ولكن المبادئ التي حكمت الأحداث والظواهر والأشخاص قد تكون هي نفسها ما يحكم جميع هذه الأمور الآن ومستقبلاً»²⁷. ويتضح ذلك من خلال الاطلاع على مختلف الدراسات والبحوث سواء الرسمية المونوغرافية من تقارير ومذكرات ومراسلات... أو الدراسات الأكاديمية البحثية. وفي هذا السياق خاصة عند دراسة ومقارنة مؤشرات النمو الديموغرافي بالضاحية الشمالية الغربية لمدينة فاس وباقي المجالات شبه الحضرية المحيطة بإقليم مولاي يعقوب عموماً وجهة فاس-مكناس بصفة خاصة، بغية فهم ملامح التحولات الحالية وآليات تشكيلها؛ كما ساهمت هذه المقاربة في فهم ومعرفة السياق العام للتحولات السوسيوترابية المستقبلية، وغيرها من الظواهر التي تستوجب منا الرجوع إلى المعطى التاريخي لاستنتاج حريات ماضي مجال الدراسة.

- **المقاربة الوصفية - التحليلية:** تطلب منا الإلمام ببعض الظواهر المدروسة ووضعها ضمن سياق هذا البحث، وتفسير جميع العوامل المتحركة بها وتحليلها تحليلًا منطقيًا، كمرحلة أولية للوصول للحقائق والنتائج العلمية الدقيقة لموضوع الدراسة. فالباحث الجغرافي عموماً وموضوع ضاحية مدينة فاس بحاجة إلى مرتكزات حسب هذه المقاربة، وهي: أولهما الوصف، وثانيهما التحليل؛ على اعتبار أن الجغرافيا، منذ بداية القرن 18 عشر الميلادي، كانت «جغرافية تعدادية» [أو إحصائية] على التوالي، ثم «وصفية» وأخيراً «تفسيرية»²⁸. لهذا فهذه المقاربة مكنتنا من معرفة التحولات السوسيوترابية الطارئة والمستقبلية، وأهمها: توزيع وتصنيف بعض الظواهر الجغرافية، كالسكن، المرافق والتجهيزات وغير ذلك من الظواهر.

وعلى هذا الأساس تعتمد هذه المقاربات على توجيه هذا العمل إلى تحقيق هدف عام وشمولي ألا وهو دراسة ضاحية مدينة فاس وإبراز آفاق وواقع التحولات السوسيوترابية للجماعات الترابية الواقعة تحت النفوذ الترابي لإقليم مولاي يعقوب جهة فاس - مكناس. لهذا كله فإن بحثنا يندرج ضمن الدراسات والأبحاث الأكاديمية عموماً والجغرافية بصفة خاصة التي تحاول الاستفادة من كل التخصصات العلمية، ونخص بالذكر التاريخ، علم السوسولوجيا والإحصاء والإقتصاد... وغيرهما، ويأتي أيضاً لتنشيط البحث الجغرافي في مجال الجماعات الضاحوية لمدينة فاس بالضاحية الشمالية الغربية، والوقوف على مدى التحولات السوسيوترابية التي تشهدها هذه الجماعات الضاحوية.

ولهذا كله، يتضح لنا أن مناهج البحث العلمي في العلوم الإنسانية عموماً والدراسات الجغرافية على وجه الخصوص، هي مترابطة ومتكاملة، لا اعتبارات عدة، أهمها: طبيعة موضوع الدراسة الذي يتطلب أكثر من منهج ومقاربة، ثم اختلاف هذه المناهج فيما بينها من حيث مجال تطبيقها والأسس التي تقوم عليها، بمعنى

²⁷ - سيف الإسلام سعد عمر، (2009) : «الموجز في منهج البحث العلمي في التربية والعلوم الإنسانية»؛ الطبعة العربية الأولى. دار الفكر للنشر والتوزيع، دمشق-سوريا. ص: 20.

²⁸ - Jean-Jacques (B.), (2010) : «LA GEOGRAPHIE : OBJET, METHODES, DEBATS», Collection U. ARMAND COLIN, 2^{ème} EDITION. Paris, Page: 93.

أن كل منهج أو مقارنة يخدم هدفا معينا سواء من ناحية استقراء نتائج البحث الميداني أو الاستدلال بمنطق العقل أو تبني المعطى التاريخي لفهم التحولات الطارئة الحالية والتنبؤ بالمستقبل، أو غيرها من المقاربات والأدوات العلمية التي أحدثت طفرة نوعية في بناء المعرفة الجغرافية في عصرنا الحالي.

7. الأدوات والتقنيات المتبعة وعينة البحث الميداني: تنوع وتكامل

يتحتم على الجغرافي اليوم في خضم التطورات العلمية والتقنية مع دخول عصر المعلومات وثورة الاتصالات، تنويع مهاراته وأدواته، فقد ساعدت هذه التغيرات المتسارعة في العقود الأخيرة في تطوير وتبني وسائل وأدوات جديدة في البحث، وذلك لاعتبارين اثنين: الأول هو ضرورة أن يستغل البحث الجغرافي مكتسبات علوم وتكنولوجيا المعلومات؛ والاعتبار الثاني هو الترياق الواقي الذي يتعين على الباحث الجغرافي تقديمه ضد الأثر السلبي لتكنولوجيا المعلومات في الجغرافيا. ولعل هذه الأدوات والتقنيات المعتمدة حاليا من طرف الباحث الجغرافي في جمع المعلومات والمعطيات وتناول البيانات أغنت الدراسات والأبحاث الجغرافية وزادتها قيمة. ونتيجة لهذه الأهمية يجب لازما أن يلجأ الباحث إلى توظيف تقنيات تنسجم مع إشكالية البحث، كما تتنوع المنهجية حسب طبيعة الظاهرة المراد دراستها.

وبالرغم من هذا كله، يستدعي البحث العلمي في الميدان الجغرافي بشكل خاص بالضرورة الاستعانة بمجموعة من التقنيات والوسائل التي تمكن الباحث من الحصول على المعلومات والمعطيات الضرورية لمقاربة بحثه والإستعانة بها في دراسة الظاهرة التي يتناولها، وقد تتنوع هذه الوسائل المنهجية التي أصبحت تقليدية الاستعمال في كل العلوم الإنسانية والاجتماعية عموما وذات صلة كبيرة بالجغرافيا سواء الطبيعية منها أو البشرية، وأهمها: الملاحظة، والاستمارة، والزيارات الميدانية...؛ ومن هذا المنطلق، فإن الخوض في معالجة هذا البحث كان لازوما علينا الاستعانة بمجموعة من الوسائل والتقنيات، محاولين تكييفها قدر الإمكان مع موضوع البحث وخصوصية المجتمع والمجال المحليين.

وعليه، تطلب دراسة موضوع: **« ضاحية مدينة فاس: واقع وآفاق التحولات السوسيوترابية (دراسة جغرافية لحالة الجماعات الترابية مولاي يعقوب وسبع رواضي وعين الشقف) »**، اعتماد عدة مراحل أساسية بهدف توفير المعطيات الضرورية للدراسة، ويتجلى ذلك من خلال اتباع المنهجية التالية كخطوات ضرورية في هذا العمل، وذلك من خلال ثلاث مراحل أساسية:

1-7- مرحلة جمع المعطيات من المصالح المختصة والعمل البيبلوغرافي:

تعد من أقدم طرق جمع البيانات والمعلومات الخاصة بظاهرة ما، كما أنها الخطوة الأولى في البحث العلمي وأهم خطواته، تعني **«الملاحظة بمعناها البسيط: الإنتباه العفوي إلى حادثة أو ظاهرة أو أمر ما، أما**

الملاحظة العلمية فهي: انتباه مقصود ومنظم ومضبوط للظواهرات أو الحوادث أو الأمور بعد اكتشاف أسبابها وقوانينها»²⁹.

إن محاولة الإجابة عن الإشكالية المطروحة، تم من خلال جمع المعطيات واستغلال المعلومات التي تصب في إطار موضوع البحث سواء من قريب أو بعيد، وذلك بالاطلاع على مختلف الدراسات المتعلقة بموضوع البحث (كتب، مقالات، بحوث، مونوغرافية الجماعات، وثائق ...). وأيضا زيارة المؤسسات العمومية وشبه العمومية. كما اعتمدنا في هذا الصدد على بعض المصالح الإدارية للإستفادة من التقارير الدورية، ونخص هنا بالذكر المكتب التقني بالجماعة الترابية لسبع رواضي، والجماعة الحضرية لمولاي يعقوب، والجماعة الترابية عين الشقف، إضافة إلى الرصيد المعرفي الذي يمتلكه بعض الأطر بهذه المصالح، كما تم الاهتمام بالمعلومات المدرجة في منوغرافيات الجماعات الترابية مولاي يعقوب وسبع رواضي وعين الشقف، ومعطيات الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 1994 و2004 و2014. كما تم الاعتماد أيضا على جمع عدد من المراجع والدراسات الأكاديمية وغير الأكاديمية التي تصب في نفس الموضوع. إضافة إلى بعض الدراسات المنجزة من طرف الوكالة الحضرية وإنقاذ مدينة فاس؛ في هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أن البحوث الجغرافية الأكاديمية التي اهتمت بدراسة السياحة كموضوع لمجال الجماعة الحضرية مولاي يعقوب باعتباره مركز سياحي مهم، تقتصر على بحث وحيد وهو لمسقالى أمينة (2007)، نفس النقص تم رصده على مستوى البحوث التي اهتمت بصفة خاصة بالجماعات الضاحوية التي تنتمي لتراب إقليم مولاي يعقوب على مستوى سهل سايس، و لضاحية مدينة فاس (الطاك بوطيب (1987)، عبد الرحيم فراح (2006)، والحسين النهراوي (2010))، غير أن هذه البحوث لم تكن كافية لتزويدنا بالمعلومات اللازمة لفهم الإشكالية المطروحة.

²⁹- وحيد دويدري رجاء، (2000) : «البحث العلمي: "أساسياته النظرية وممارسته العلمية"»؛ الطبعة الأولى. المطبعة العلمية، دار الفكر للنشر والطباعة، دمشق - سوريا. توزيع دار الفكر المعاصرة للنشر والتوزيع، بيروت-لبنان. ص: 317.

7-2- مرحلة الملاحظة الميدانية المتكررة لمجال الدراسة:

تعرف «العينة» هي فئة تمثل مجتمع البحث أو جمهور البحث، أي جميع مفردات الظاهرة التي يدرسها الباحث، أو جميع الأفراد أو الأشخاص أو الأشياء الذين يكونون موضوع المشكلة»³⁰.

إن الملاحظة كأسلوب للبحث يجب أن تكون مركزة بعناية، وأن تكون موجهة لغرض محدد، وأن تكون منظمة، وأن تسجل بدقة وحرص. والملاحظة شأنها في ذلك شأن أساليب البحث الأخرى التي يجب أن تخضع للضوابط العادية كالدقة والصحة والثقة³¹.

وتعتبر ملاحظة الظاهرة بالميدان وتتبعها وفهمها مسألة أساسية، حيث ترتبط هذه التقنية – الملاحظة – برؤية الباحث الثاقب وبتجربته في الميدان والطريقة التي يتبعها ليلاحظ الظاهرة المدروسة برؤية الباحث المتمرس³².

لإكمال ذلك النقص قمنا بالملاحظة المباشرة والمتكررة للميدان، وذلك لاعتبارات عدة أولها أن الملاحظة الميدانية تمكن الباحث الجغرافي من الاعتياد وتوليف المجال المدروس، إلى جانب الاستثمار والتوطين والتعداد. كما تمكن من جهة ثانية من الاطلاع على مختلف التحولات السوسيوترابية بالضاحية الغربية لمدينة فاس، هذا بالإضافة إلى أن هذه الخطوة تيسر بشكل كبير عملية بناء وإنجاز الاستثمار الميدانية، في هذا الإطار قمنا بزيارات ميدانية لمجال الدراسة منذ سنة 2016، التي سبقت الزيارات الخاصة بملء الاستثمار الميدانية 2018، والتي استغرقت مدة 9 أشهر، وأيضا الزيارات الخاصة بجرد المؤسسات الصناعية والسياحية والخدماتية والتجارية بمجال الدراسة.

7-3- مرحلة العمل الميداني (عينة البحث الميداني):

تبنى العمل الميداني في الدراسات الجغرافية لها أهمية علمية مهمة، إذ إن هذه المرحلة لا تبتدأ باختيار العينة؛ لكن تسبقها مجموعة من الخطوات. حيث ساعدتنا تجربة التكوين الأكاديمي بالسنوات السالفة، وخاصة التدرييب الميدانية التي تلقيتها في سنوات الماستر، حيث تراكمت لدينا دراية ومعرفة بالميدان، ومن خلال الزيارات التي قمنا بها، وأيضا الملاحظة والمعينة الميدانية. واعتماد الإستمارة التي تعد من بين أهم آليات وأدوات تجميع المعطيات على مستوى البحث الجغرافي، مع أخذ صور فتوغرافية للظواهر التي تبين وتوضح الإمكانات والاختلالات الحالية، وإجراء لقاءات ومقابلات مع السكان المبحوثين المعنيين الذين لهم دراية وصلة بموضوع البحث.

قمنا باعتماد استمارة ميدانية همت عينة أولى من أرباب الأسر؛ إضافة إلى استمارة ثانية خصصناها لعينة السياح. كما تم اعتماد أسلوب المقابلة لتوفير معطيات نوعية، والتي مكنتنا من فهم الظروف العامة

³⁰ - وحيد دويدري رجاء، (2000) : «البحث العلمي: "أساسياته النظرية وممارسته العلمية"»؛ الطبعة الأولى. المطبعة العلمية، دار الفكر للنشر والطباعة، دمشق - سوريا. توزيع دار الفكر المعاصرة للنشر والتوزيع، بيروت-لبنان. ص: 305.

³¹ - بدر أحمد، (1982)، مرجع سابق. ص: 354.

³² - بولريج علي، (2017) : «منهجية البحث في الجغرافية: "أدوات وتقنيات"»؛ الطبعة الأولى. مطبعة فولك، طنجة-المغرب. ص: 43.

لاشتغال بعض المؤسسات العمومية، المتدخلة في تدبير الشأن المحلي (الجماعة الحضرية مولاي يعقوب، الجماعة الترابية سبع رواضي، الجماعة الترابية عين الشقف، ومركز الأشغال الفلاحية الضويات)، وذلك لمعرفة اقتراحاتهم، قصد تجاوز مختلف الإكراهات، وذلك لفهم التحولات السوسيوترابية بهدف تطوير آفاق استراتيجية التنمية المحلية بالضاحية الشمالية الغربية لمدينة فاس. من المنتظر أن يعكس هذا العمل الميداني طبيعة الرهانات المستقبلية التي ينتظرها السكان من الفاعلين المحليين بالجماعات الترابية مولاي يعقوب وسبع رواضي وعين الشقف؛ على اعتبار أن العمل الميداني يعد فصلا مكمل للبحث البيبليوغرافي الذي يمكن من:

لل استجلاء مواطن الضعف والقوة .

لل تشخيص التدخلات العمومية، والمنجزات والإخفاقات .

لل تحديد أدوار الفاعلين الرئيسيين.

• استثمار ميدانية لعينة من أرباب الأسر

شكلت هذه المرحلة أصعب المراحل أثناء عملية إنجاز هذا البحث، نظرا للجهد الكبير الذي تتطلبه من خلال الزيارات المتكررة للميدان، ولاستغلالها كان لابد من وضع استثمار ميدانية، شملت 426 مستجوب (أرباب الأسر المستجوبة). وقد تم اختيارها بالطريقة العشوائية المنظمة لجميع شرائح ساكنة الجماعات الترابية الضاحوية: مولاي يعقوب وسبع رواضي وعين الشقف من مجموع أرباب الأسر، والبالغ عددهم 14192 أسرة (جدول 1).

جدول 1: توزيع السكان والأسر بالضاحية الشمالية الغربية لمدينة فاس حسب المراكز

عدد الأسر	عدد المراكز / الساكنة		الوحدة الترابية	الجماعات الترابية
	الساكنة	المراكز		
736	3265	2	مركز مولاي يعقوب	مولاي يعقوب
246	1347	3	مكناسة مولاي يعقوب	
1195	5544	11	عين الله الضويات	سبع رواضي
576	3344	12	الطلاحة	
416	2572	10	حميان	
602	3605	5	عين موحنافر	
346	2385	7	بطمة جلافة	
427	2720	8	غمرة السجع	
363	2042	7	لوطة السجع	
5181	26023	7	عين الشقف السجع	عين الشقف
4104	20463	5	رأس الماء	
14192	73 310	77	المجموع:	

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014، والعمل الميداني 2017.

وقد اعتمدنا في اختيار عينة البحث الميداني انطلاقا مما جاء في الدراسات التالية:

دراسة أولى تناولت مبادئ البحث الجغرافي³³؛

دراسة ثانية اهتمت بمنهج وتقنيات البحث العلمي³⁴؛

دراسة ثالثة اعتمدنا عليها لتطوير البحث في الموضوع، وتخص المقاربة الترابية والمشروع الترابي تناولت موضوع التنمية البشرية بالعالم القروي المغربي، الجماعات القروية للزمارة نموذجا³⁵.

يمكننا جدول عدد الساكنة والأسر بجماعات مولاي يعقوب وسبع رواضي وعين الشقف المبحوث فيها (جدول رقم 1)، من اختيار العينة المعبرة باعتماد القاعدة التي تركز على تجانس وتباين مفردات المجتمع الإحصائي، وتنطلق من كون نسبة احتمال الخطأ ضعيفة جدا، إذ لا تتجاوز 3 %، ويتم تحديد العينة المبحوثة وفق الشكل التالي:

$$\text{عدد أسر العينة} = \frac{14192 \times 3}{100} = 425.76 \text{ أسرة}$$

عدد أسر العينة:

واعتمدنا قاعدة الوزن الأسري لتوزيع العدد الأسري على مراكز جماعات المجال المدروس، فكانت العملية كالآتي:

الوزن الأسري: $\frac{\text{عدد الأسر في المشيخة}}{\text{عدد الأسر في الجماعة الترابية}}$

بالنسبة لمكناسة مولاي يعقوب: $\frac{246}{982} = 25\%$

إذن، عدد الأسر التي تم استجوابها بالنسبة لمكناسة مولاي يعقوب:

$$\text{عدد الأسر العينة} \times 03\% = \frac{3 \times 246}{100} = 7.38 \text{ أسر}$$

يوضح الجدول الموالي عدد الأسر المبحوثة ووزنها الأسري بالنسبة لجماعات مولاي يعقوب وسبع رواضي وعين الشقف:

³³ - GUMUCHIAN (H), MAROIS (C), FEVRE (V), (2000) : « INITIATION A LA RECHERCHE EN GEOGRAPHIE », Les Presses de l'Université de Montréal. Edition ANTHROPS & ECONOMICA, Paris. Pages: 278-279.

³⁴ - غريب عبد الكريم (1997): «منهج وتقنيات البحث العلمي»، الطبعة الأولى، منشورات عالم التربية. مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء. المغرب، ص: 74 - 78.

³⁵ - مسدالي فاطمة (2007): «التنمية البشرية بالعالم القروي المغربي الجماعات القروية للزمارة نموذجا»، الطبعة الأولى، المعهد الجامعي للبحث العلمي، مطبعة الكوثر، الرباط. المغرب، ص: 21 - 23.

جدول 2: عدد الأسر المبحوثة بالضاحية الشمالية الغربية لمدينة فاس حسب وزنها الأسري

الجماعات الترابية	الوحدة الترابية	عدد الأسر	عدد الأسر المبحوثة	الوزن الأسري (%)
مولاي يعقوب	مركز مولاي يعقوب	736	22	74,95
	مكناسة مولاي يعقوب	246	9	25,05
سبع رواضي	عين الله الضويات	1195	36	30,45
	الطلاحة	576	17	14,68
	حميان	416	12	10,59
	عين موخنافر	602	18	15,34
	بطمة جلافة	346	10	8,82
	غمرة السجع	427	13	10,87
	لوطة السجع	363	11	9,25
	عين الشقف السجع	5181	155	55,80
عين الشقف	رأس الماء	4104	123	44,20
	المجموع العام:	14192	426 أسرة	

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2004 و2014، والعمل الميداني 2017.

وتبعاً لذلك، وصل عدد الأسر المبحوثة حسب وزنها الأسري بالجماعات الترابية المدروسة مولاي يعقوب وسبع رواضي وعين الشقف 426 أسرة، حيث تتوزع وفقاً لذلك على الشكل التالي: فقد وصل عدد الأسر بمشيخة مكناسة مولاي يعقوب بمعدل 9 أسر، وبمشيخة بطمة جلافة بمعدل 10 أسر، وبمشيخة لوطة السجع بمعدل 10 أسر، ثم مشيخة حميان بمعدل 12 أسر، ومشيخة غمرة السجع بمعدل 13 أسرة، إضافة إلى مشيختان الأولى بمعدل 17 أسرة مقابل معدل 18 أسرة على التوالي هي مشيخة الطلاحة ومشيخة عين موخنافر، يأتي بعدها مركز مولاي يعقوب بمعدل 22 أسرة أي بحوالي 74.95 %، ومشيخة عين الله الضويات بمعدل 36 أسرة. إضافة إلى مشيخة رأس الماء بمعدل 123 أسرة؛ وأخيراً مشيخة عين الشقف بمعدل 155 أسرة أي بحوالي 55.80 % من الأسر المستجوبة وذلك نظراً للوزن الأسري داخل جماعة عين الشقف ومجال الدراسة على السواء (الجدول رقم 2).

من هذا المنطلق قمنا بملء استمارة واحدة لكل رب أسرة مستجوب، ولقد تطلب هذا العمل إنجاز نموذج استمارة، والتي من شأنها المساهمة في ضبط المعطيات والمظاهر الموجودة بالمجال، وهي موجهة بالأساس للسكان بمجال الدراسة.

• استمارة ميدانية لعينة من السياح

همت الاستمارة الميدانية لعينة السياح 40 سائحاً بمركز مولاي يعقوب، و20 سائحاً بمركز عين الله. وقد تم اختيار عينة الدراسة بالطريقة العشوائية لجميع شرائح فئة السياح، والبالغ عددهم 60 فرداً. تم اختيار 40 سائحاً بمركز مولاي يعقوب، بناءً على كون هذا المركز يعتبر حضرياً، وعليه فهو يضم جل التجهيزات

السياحية بالجماعتين، ذات البعد الدولي، بناء على ذلك فهو يستقطب أكبر عدد من السياح المغاربة والأجانب، على العكس من ذلك بالنسبة لمركز عين الله، الذي يعتبر مركزا صاعدا، وهو لا يتوفر على الكثير من التجهيزات خاصة السياحية، لذلك لا يستقطب هذا المركز الكثير من السياح، بناء على ذلك تم اختيار عينة منه لا تتعدى 20 سائحا.

بعد تجميع مختلف المعطيات البيبليوغرافيا، والمؤسساتية والاستمارة الميدانية التي تهم موضوع البحث، ثم تحويل هذه المعطيات إلى معلومات كمية، ومن ثم جدولتها وتحويلها إلى رسوم بيانية وأخرائط موضوعاتية.

4-7- مرحلة العمل الخرائطي (الكارطوغرافيا):

ساعدنا العمل الخرائطي إلى جانب الاستمارة الميدانية، بالاعتماد أيضا على مجموعة من أدوات العمل الجغرافي والتي تتجلى أساسا في العمل الكارطوغرافي، ومن بينها نظم المعلومات الجغرافية؛ وبشكل أساسي MapInfo Global Mapper و ARCGIS بالإضافة إلى بعض البرامج المساعدة في مجال الطبوغرافيا مثل Autocad و GPS الذي ساعدنا على تحديد مجال الجماعة الحضرية مولاي يعقوب ومحيط المشيخات في جماعتي سبع رواضي وعين الشقف. وقد ساعدنا ذلك على إنجاز مجموعة من الخرائط، واعتماد برامج الحاسوب في تنظيم وتحويل المعطيات الإحصائية إلى مبيانات معبرة، كبرنامج Excel وبرنامج SPSS، ولمزيد من التوضيح، تم التقاط مجموعة من الصور المعبرة للملاحظة التي تبين بعض الظواهر الجغرافية عن قرب وتعزيز ما تم ذكره، كما تم اعتماد بعض صور الأقمار الاصطناعية من موقع المساحة الجيولوجية الأمريكية لفترات تاريخية، وكذلك تم تدعيم المعطيات الناقصة في المناخ على مستوى المحطة المناخية بمركز الأشغال الفلاحية بالضواحي، من موقع جامعة بركلي بكاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية.

ويضاف إلى هذا، اعتماد العمل الكارطوغرافي بواسطة نظام المعلومات الجغرافية (SIG) والإشعار عن بعد لمعرفة التحولات والدينامية الحالية العمرانية والتحولات السوسيوترابية... وأيضاً من أجل معرفة طبوغرافية مجال الدراسة واعتماد خرائط طبوغرافية وجيلولوجية وجيلومورفولوجية لتحديد وقع برامج التهئية والتحولات الترابية لضاحية مدينة فاس، وبالأخص الإكراهات التي يعاني منها هذا التراب. بالإضافة إلى الصور الجوية، والمخططات الجهوية للتهئية المجالية والمخططات المديرية للتهئية والتعمير وتصاميم التهئية والمشاريع المزمع تنزيلها على أرض الواقع.

فهذا البحث يساهم في معالجة إشكالية التحولات السوسيوترابية بالضاحية الغربية لمدينة فاس، خاصة في الجماعة الترابية مولاي يعقوب، والجماعة الترابية سبع رواضي والجماعة الترابية عين الشقف، من خلال تشخيص واقع تدخلات برامج التهئية ودور الفاعلين المحليين وكذا تحديد تأثيرات الموقع الجغرافي الواقع بين القطبين الحضريين مكناس وفاس، الذي تزداد أهميته بتنزيل مشروع التقسيم الجهوي الجديد، حيث أضحت فاس تلعب دورا رياديا باعتبارها عاصمة لجهة فاس- مكناس.

وللإحاطة بالإشكالية المطروحة، قمنا بإنجاز تشخيص دقيق للحقل السوسيوترابي لمجال الدراسة، وتقييم مشاريع التهيئة المنجزة وتحديد الإمكانيات والإكراهات التي تعرقل التنمية المحلية في مجال قروي وشبه حضري يعيش مجموعة من التحولات السوسيوترابية، ويعاني من مجموعة من الاختلالات سواء الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية والاستفادة من التجارب والخبرات لوضع إستراتيجية تنمية بديلة قابلة للإنجاز.

وإجمالاً تقوم هذه الدراسة على إتباع المنهجين الاستنباطي والاستقرائي بمعية المقاربات المساعدة، كما يسعى البحث تبني تقنيات ووسائل بهدف تجميع البيانات والمعلومات الحقلية بجانب النتائج المستخلصة من تحليل صور الأقمار الصناعية والصور الجوية التي نتوخى منها رصد التحولات السوسيوترابية بالضاحية الشمالية الغربية بمدينة فاس الكبرى.

8. بنية أبواب وفصول البحث:

تستدعي الضرورة المنهجية تقسيم موضوع البحث إلى أربعة أبواب، ويتفرع عن كل باب إلى 3 فصول، وهي كما يلي:

- **الباب الأول: الضاحية حصيلة منهجية ومعرفية**، ينقسم إلى 3 فصول هما: فصل تمهيدي تناول المقاربة المنهجية والتأطير النظري للموضوع؛ إضافة إلى الفصل الأول الذي عالج التأطير المفاهيمي لموضوع البحث؛ بينما تناول الفصل الثاني حصيلة تطور البحث الأكاديمي حول الضاحية من خلال نماذج لتأطير موضوع الدراسة على مستوى المقاربات والمناهج ونتائج البحث المنجزة في هذا الصدد إلى جانب المعايير المعتمدة.

- **الباب الثاني: التشخيص الترابي للضاحية الغربية لمدينة فاس الكبرى**، حيث يشمل هذا الباب 3 فصول، اهتم الفصل الثالث بدراسة خصائص الوسط الطبيعي ومؤهلات التنمية المحلية بمجال الدراسة؛ أما الفصل الرابع تطرق لخصائص البنية الديمغرافية والاجتماعية ومؤهلات التنمية بمجال الدراسة؛ إضافة إلى الفصل الخامس عالج خصائص وبنية الإقتصاد المحلي من خلال تشخيص موارد ومؤهلات التنمية بمجال الدراسة في هذا الصدد.

- **الباب الثالث: استراتيجية التنمية والآفاق المستقبلية بالضاحية الغربية لمدينة فاس**، حيث شمل هذا الباب 3 فصول، عالج الفصل السادس إمكانيات دعم القطاعات الاقتصادية لتحقيق التنمية المحلية بها؛ ثم الفصل السابع الذي انصب حول النهوض بالوضع الاجتماعي وتحسين جودة البنيات التحتية الأساسية والخدمات لتحقيق التنمية المحلية؛ إضافة إلى الفصل الثامن الذي تطرق إلى وضع مشروع ترابي في إطار استراتيجية التنمية المحلية والآفاق المستقبلية بها.

ويختتم البحث بـ**خلاصة عامة** لمحتويات البحث حول الضاحية المغربية من جهة أولى، والضاحية الغربية لمدينة فاس وأهم النتائج المتوصل إليها.

9. صعوبات وعراقيل البحث:

وأخيراً، يمكن الإشارة إلى مجموعة من الصعوبات والعراقيل التي واجهتنا خلال قيامنا بهذا البحث، سواء منها المتعلقة بقلّة الدراسات والبحوث المنجزة حول مجال الدراسة، أو تلك المتعلقة بقلّة البحوث والأطروحات التي تتطرق إلى دراسة هذا النوع من الإشكاليات سواء على المستوى الوطني أو الدولي، أو تلك المتعلقة بصعوبة الحصول على المعطيات التقنية من المصالح العمومية، إضافة لصعوبة الحصول على معطيات حقيقية، خلال مرحلة القيام بإنجاز الاستثمارات نظراً لحساسية الموضوع بالساكنة والسلطات المعنية على حد سواء.

كما يمكن الإشارة إلى الخوف والتوجس لدى بعض التقنيين والمهنيين من مدنا بالمعطيات الرقمية إلى يومنا هذا، رغم تقديم المعطيات الإدارية المسلمة من مركز الدكتوراه إلى عمالة مولاي يعقوب، حيث وعدنا الباشا المكلف بتعاون السلطات المحلية والجماعات الترابية، حيث واجهنا صعوبات فيما يخص المعطيات الخاصة بالمندوبية السامية للتخطيط التي لها ارتباط بالإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014، وكذا الجماعة الترابية عين الشقف، وأيضاً من طرف مجموعة الإدارات والمصالح الأخرى التي لها علاقة بمجال الدراسة، وما له من محدودية في التوعية بهذا الموضوع.

لكن رغم هذه الصعوبات، ونظراً لعزيمتنا القوية وتشبثنا بإتمام هذا العمل، فقد تمكنا تجاوزها وإنجاز هذا البحث، والذي قد يشكل إضافة علمية مفيدة ومقبولة.

الفصل الأول:

خاصية مدينة فاس: التأطير المفاهيمي لموضوع البحث

تسارعت عمليات النمو الديمغرافي والحضري وخاصة بهوامش المدن الكبرى وضواحيها بدول الجنوب خلال نهاية القرن العشرين، نتيجة الدينامية الديمغرافية والهجرة القروية نحو هذه المدن، التي لم يرافقها نمو في مناصب الشغل، وكذا تزايد الأنشطة الاقتصادية الحديثة والمهيكلية، نجم عنه أفول وتهميش الأنشطة الحرفية التقليدية، ولم ييسر إدماج الحضريين الجدد في البنيات الإنتاجية الديناميكية، كما حصل قصور في الموائمة مع التطور السوسيو-اقتصادي. ولهذا كله ظهرت مجتمعات سكنية جديدة هامشية وضاحوية، إما نتيجة للتطور الاقتصادي أو لاعتبارات سياسية، ونجملها فيما يلي¹⁵³:

- أ. أحياء عمالية تشكل ملحقات سكنية متواضعة تحيط بالمصانع أو ببعض الاستغلاليات المعدنية.
 - ب. أحياء سكنية فلاحية Agrovilles يستقر بها عمال فلاحيون.
 - ج. أحياء من نوع خاص بضواحي المدن أو قرب الشواطئ عرفت بالمنتزهات السياحية، توفر الاستجمام والراحة لمن يطلبها.
 - د. أشكال سكنية هامشية وتحيط بالتجمعات السكنية الكبرى (المدن)، يستقر بها مئات من المهاجرين الذين يشتغلون بصفة رسمية، بالمصانع البعيدة عن مقر سكنهم.
- وفي هذا السياق، فإذا كانت ظاهرة الضاحية وليدة الثورة الصناعية في أوروبا الغربية، فإنها في المغرب باعتبارها أحد أشكال التوسع الحضري، تمثل واقعا حديثا، مازال يكتنفها الكثير من التعقيد والغموض، ولا تزال في حاجة إلى دراسة علمية دقيقة، من أجل تحديد مفهومها الذي يعتبر من المفاهيم الجغرافية الغامضة والشائكة، لما يحمل في طياته من معان لغوية واصطلاحية عديدة، ولعل أبرز مشكل يواجه عملية تحديد «الضاحية» كمفهوم هو غياب تعريف دقيق وموحد متفق عليه من لدن اللغويين والباحثين وغيرهم، نظرا لتعدد النظريات والمعايير والمقاييس المعتمدة من طرفهم في كل دراسة. لذا سنحاول بسط أطراف الحديث عما وقفنا عليه من تعاريف وشروح مختلفة، لتبيان مدى تشابهها واختلافها، تطابقها وترادفها، إيماننا منا بضرورة ضبط وتأسيس المفهوم ووصفه في إطاره العام على اعتباره أبرز مفهوم في بحثنا، وأهم مفهوم صاحبه إشكالات عديدة في تقريب تعريفه وحصره في معنى واحد.

يضاف إلى هذا كله، أن مفهوم الضاحية قد حظي في الغرب باهتمام العديد من الدارسين المهتمين بالدينامية الحضرية في علاقتها بالتحويلات المختلفة التي تعرفها المجالات المحيطة بها، وقد أسفرت تلك الأبحاث عن مجموعة من التعاريف التي قد تختلف فيما بينها أحيانا، لذلك لا بد من الوقوف على بعضها.

¹⁵³ - كوال أحمد، (2012): «التحضر، التحديث، الحداثة في المجتمع المغربي الحديث»، الطبعة الأولى، منشورات ومطابع إفريقيا الشرق، الدار البيضاء - المغرب. ص: 128.

يذكر كل من السيد غلاب ويسري الجواهري¹⁵⁴ أن «اتجاه إنشاء الضواحي السكنية ظهر بوضوح في أعقاب الحربين العالميتين. هذه المناطق تختلف عن المناطق السكنية الأخرى التي تقع في وسط المدينة في كونها تضم طبقة اجتماعية معينة ذات مستوى اقتصادي واحد في معظم الأحيان. وقد لعب تحسين وسائل النقل وتوفير الخدمات التجارية والاجتماعية دورا مهما في توسيع هذه الضواحي، ثم أصبحت ظاهرة إقامة الضواحي السكنية ظاهرة عامة في معظم المدن الكبرى...إن حركة إنشاء الضواحي التي شهدها القرن الحالي ما هي إلا رد فعل على ارتفاع الكثافات العالية في المدن».

وإجمالا، تطرح دراسة الضاحية اليوم مشاكل عديدة، لعل أهمها تلك المرتبطة بالمفاهيم المستعملة وتحديد المنهج والحسم في مسألة الحدود، وكذا معايير تصنيفها، خصوصا وأن تلك المفاهيم ما تزال إلى حد الآن تثير جدالا كبيرا بين مختلف الدارسين والباحثين. ومما يزيد الأمر صعوبة قلة، إن لم نقل ندرة، الأبحاث الجامعية التي تناولت هذا الموضوع خاصة على مستوى دراسة مجال الدراسة، سواء بكيفية مباشرة أو غير مباشرة، على مستوى المجال المحلي والجهوي والوطني.

وفي هذا السياق، يروم هذا الفصل معالجة القضايا المرتبطة بإشكالية مفهوم الضاحية، وذلك من خلال تقديم قراءة في بعض الموسوعات والمعاجم اللغوية العربية والأجنبية، وبعض المعاجم العلمية المتخصصة، وإستعراض لما جاء به بعض الباحثين وخاصة منهم الجغرافيين في دراساتهم وأبحاثهم، وتتجلى أهم محاوره في:

❖ الضاحية في باب المفهوم، وذلك من خلال تناول أهم الموسوعات والمعاجم والدراسات التي اهتمت بهذا الموضوع؛

❖ الضاحية في كتابات الجغرافيين المغاربة وغيرهم، إذ سمحت لنا دراساتهم بإبراز أهم خصوصيات الظاهرة المدروسة من خلال تحديد مواصفاتها وحدودها عند كل الدارسين؛

❖ النظريات المحددة للتمدين الحضري والضاحوي؛

❖ نماذج للضواحي العالمية، وذلك من خلال تناول

❖ الضاحية في مدن العالم الإسلامي – العربي

❖ الضاحية في المجالات المغربية

❖ ضاحية مدينة فاس

¹⁵⁴ - محمد سيد غلاب ويسري الجواهري عبد الرزاق، (1977): « جغرافية الحضر: دراسة في تطور الحضر ومناهج البحث فيه »، منشأة المعارف بالإسكندرية، (بدون سنة النشر)، ص ص. 28-392.

1 - الضاحية في باب المفهوم:

إذا كانت ظاهرة الضاحية وليدة الثورة الصناعية في أوروبا، فإنها في المغرب باعتبارها أحد أشكال التوسع الحضري، تمثل واقعا حديثا، مازال يكتنفها الكثير من التعقيد والغموض، ولا تزال في حاجة إلى دراسة علمية دقيقة، من أجل تحديد مفهومها الذي يعتبر من المفاهيم الجغرافية الغامضة والشائكة، لما يحمل في طياته من معان لغوية واصطلاحية عديدة، ولعل أبرز مشكل يواجه عملية تحديد « الضاحية » كمفهوم هو غياب تعريف دقيق وموحد متفق عليه من لدن اللغويين والباحثين وغيرهم، نظرا لتعدد المعايير والمقاييس المعتمدة من طرفهم في كل دراسة. لذا سنحاول بسط أطراف الحديث عما وقفنا عليه من تعاريف وشروح مختلفة، لتبيان مدى تشابهها واختلافها، تطابقها وترادفها، إيماننا منا بضرورة ضبط وتأسيس المفهوم ووصفه في إطاره العام على اعتباره أبرز مفهوم في بحثنا، وأهم مفهوم صاحبتة إشكالات عديدة في تقريب تعريفه وحصره في معنى واحد. وهذه قراءة في بعض المعاجم اللغوية العربية والأجنبية، وبعض المعاجم العلمية المتخصصة، وإستعراض لما جاء به بعض الباحثين الجغرافيين.

1 - 1 - الضاحية في المعاجم اللغوية

تعكس الضواحي مظاهر التداخل ما بين المدن وأريافها المجاورة، وتشكل بالتالي مجالات جغرافية ثالثة متميزة في بنياتها وطرائق استعمالها، وأحد الرهانات المستقبلية الأساسية للتوسع الحضري. لكن تواجه الضاحية مشكلة متعلقة بعملية تحديد المفهوم، الذي ما زال يفتقر إلى تعريف دقيق ومتفق عليه، نظرا لاختلاف الرؤية، ولتعدد المعايير والمقاييس المعتمدة في كل دراسة، وعدم اعتماد منهجية موحدة من لدن الباحثين.

1 - 1 - 1 - مفهوم الضاحية في المعاجم اللغوية العربية

الضاحية مصطلح عربي أصيل، ورد في المعاجم اللغوية قديما وحديثا، فقد جاء في معجم لسان العرب: « الضواحي من النخل: ما كان خارج السور (...) وضاحية كل شيء: ناحيته البارزة، ويقال ينزلون الضواحي، ومكان ضاح أي بارز (...) »¹⁵⁵. إذا كانت الضاحية هي الناحية البارزة، فماذا تعني الناحية؟ وما هي حدودها؟ رغم أن هناك محاولة للتعريف، إلا أنها يكتنفها غموض وعدم الدقة، ولم يأخذ هذا المصطلح حقه الكافي في معجم لسان العرب. أما صاحب المحيط في اللغة، فقد جاء عنده هذا المفهوم: « (...) وضاحية كل بلدة: ناحيتها البارزة، وهم ينزلون الضواحي والضاحية »¹⁵⁶.

¹⁵⁵ - ابن منظور بن مكرم محمد، (1981)؛ لسان العرب المحيط، باب الضاد، ج 28 - المجلد الرابع. تحقيق: علي الكبير عبد الله، حسب الله محمد أحمد والشاذلي هاشم محمد، دار المعارف، القاهرة - مصر، ص: 2562.

¹⁵⁶ - بن عباد بن العباس إسماعيل، (1994)؛ المحيط في اللغة، ج 3. الطبعة الأولى، تحقيق: الشيخ آل ياسين حسن محمد، منشورات عالم الكتب، القاهرة - مصر، ص: 153.

وفي المنجد اللغة والأعلام فإن «الضاحية: جمع ضواح، مؤنث الضاحي: الناحية البارزة من كل شيء» (...) ضواحي البلدة: نواحيها، والحوض جوانبه»¹⁵⁷. وعلى خطى المعاجم السالفة الذكر سار المعجم العربي الأساسي، حيث اعتبر الضاحية «هي الناحية الظاهرة خارج البلد، يلاحظ في المدن الكبرى حركة انتقال السكان من أحيائها الداخلية إلى ضواحيها»¹⁵⁸، يتبين إذن، من خلال هذه التعاريف، بأن مصطلح الضاحية يبقى فضفاض وغير واضح، وأن كلمة البلد التي وردت وتكررت بين المعاجم الأربعة، ظلت مبهمة ولا تعطي دلالة واضحة للمجال الذي يمكن أن نطلق عليه اسم الضاحية. فبديهيًا أن نتساءل: ما المقصود بالبلد؟ لأنه قد يعني المدينة أو القرية، وبالتالي يظل بدوره غير محدد، أو بمعنى آخر محاولة تحديد المصطلح وإزالة اللبس عنه، يتم تفسيره بمصطلحات تحتاج بدورها إلى معاجم. كما تشترك هذه المعاجم الأربعة في كلمة «الناحية» أو «النواحي»، ويمكن وضع فرضية أنها تعني هوامش البلد أو محيطه.

وقد ورد في المعجم العربي الحديث «لاروس»، أن الضاحية: «مؤنث الضاحي، ومن المدينة ناحية منها بارزة إلى الريف من الحوض جانبه»¹⁵⁹. ونفس الغموض وعدم الدقة نجده في هذا المعجم كذلك، بل نفس التعاريف والمصطلحات تتداول في المعاجم العربية. بحيث نجد أن الاختلاف الذي يوجد بين التعاريف الواردة في هذه المعاجم يكمن فقط في طريقة الصياغة. وإذا دمجنا بينها، يمكن القول أن الضاحية هي هامش أو محيط المدينة تفصل هذه الأخيرة عن البادية.

1 - 1 - 2 - مفهوم الضاحية في الموسوعات العربية والأجنبية

ذكر مفهوم الضاحية في الموسوعة العربية العالمية، حيث اعتبرت «منطقة سكنية تقع على تخوم مدينة ما، ويعتبر كثير من هذه الضواحي مناطق سكنية يقيم بها أساسا هؤلاء الناس الذين يسافرون يوميا بانتظام للعمل داخل المدينة، ولكن بعض الضواحي تكون مناطق صناعية تحتوي على المصانع والمكاتب ومراكز التسويق الكبيرة»¹⁶⁰.

ويضيف عياد مصطفى في موسوعة معلمة المغرب، في تعريفه لمفهوم الضاحية، التي تعد في نظره «مجال ثالث من حيث الشكل والمضمون، وفضاء انتقالي يربط بين المجال الحضري والمجال

¹⁵⁷ - مجموعة من المؤلفين، (2008)؛ المنجد في اللغة والأعلام: في اللغة، ج 2. الطبعة 29، منشورات دار المشرق (ش.م.م)، بيروت، لبنان. ص: 447.

¹⁵⁸ - مجموعة من المؤلفين، (2003)؛ المعجم العربي الأساسي، الطبعة الأولى، منشورات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مؤسسة لاروس العالمية، مطابع أمبريتو، بيروت - لبنان، ص: 765.

¹⁵⁹ - مجموعة من المؤلفين، (1973)، المعجم العربي الحديث: لاروس، الطبعة الأولى، منشورات دار لاروس، باريس - فرنسا. ص: 762.

¹⁶⁰ - مجموعة من المؤلفين، (1999)، الموسوعة العربية العالمية، (الكشاف: حرف الصاد، الضاد، الطاء والظاء)، المجلد 15، الطبعة الثانية، منشورات مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية. ص: 302.

الريفي، ويعيش تحت نفوذ المدينة الأم وفي تبعية لها»¹⁶¹. ويعتبر أيضا مفهوم الحوز مرادفا لمفهوم الضاحية، إذ تعني لفظة الحوز «(أو الحوزة) لغويا الحدود والنواحي، والضاحية كذلك تأخذ نفس المعنى، أي الظهير والناحية وبادية المدينة، مقابل الباطنة. كما أن أول استعمال للفظ الحوز أو الأحواز كان يدل على الضاحية والناحية والمنطقة المحيطة بالمدينة خارج الأسوار، وهو عبارة عن حزام من البساتين والمشاجر والمزروعات المتنوعة، يتركز مع حُرَم المدينة وقلبها، ويضم بعض الدواوير والعزبان ويتعارض مع الخلاء الفسيح الذي يهدد المجالات المجاورة غير الآمنة»¹⁶². يتبين إذن، من خلال هذه التعاريف، بأن مصطلح الضاحية يبقى غير محدد، وأن كلمة الناحية التي وردت وتكررت بين الموسوعتين، ظلت غير دقيقة وتأخذ نفس المعنى اللغوي للفظ الحوز والناحية وبادية المدينة والمجالات المحيطة.

أما الموسوعة الكونية (encyclopedia universalis) فربطت المفهوم بالقرن التاسع عشر إبان الثورة الصناعية، حيث كانت الضواحي جد مرتبطة بمركز المدينة وكانت تتوسع بطريقة غير منتظمة وتتطور بسرعة كبيرة، حيث كانت تستقبل الأنشطة التي ترفضها المدينة بما في ذلك الأنشطة الملوثة. وعلى إثر التطور الذي شهدته الدول خاصة في النصف الثاني من القرن العشرين وبروز المدن الكبرى فوق مجالات شاسعة بفعل التزايد الديمغرافي وحركة السكان، وكذا تطور أنماط العيش خاصة الجانب المتعلق بتطور وسائل النقل فقد أحدث تغييرا جوهريا في العلاقات والتوازن ما بين المركز والضاحية، وبالتالي أعاد النظر في تبعية الضواحي للمدن الكبرى. حيث أصبحت الضواحي مجالات تتميز بخصوصيات ذاتية وتوفر سكنا ثانويا لبعض السكان الحضريين، وأيضا مجالا يستقبل العديد من الأنشطة وخصوصا منها الصناعية التي طردتها المدينة. ص12 عبد العالي الجرماطي

اعتبرت الضاحية أيضا عند ممفورد لويس في كتابه الموسوعي «المدينة على مر العصور»، كمجال خارج المدينة، وأن كلمة الضاحية مرادف توأم للريف حيث تتوفر الظروف الملائمة للحياة الصحية «التي توافرت لضاحية القرن التاسع عشر، كان قد سبق إدماجها في المدينة الريفية، مع مزيد من المراعاة للإختلاط والتعاون الاجتماعي على وجه يفوق ما كان يمكن تحقيقه في مجتمع الضاحية ذي الطبقة الواحدة (أي البورجوازية). وقد أثبتت جداول التأمين على الحياة تفوق الريف مؤشر العمر المتوقع، ففي إنجلترا احتل السادة والفلاحون من مختلف الفئات الاجتماعية المرتبة الأولى؛ مما يثبت أن أسلوب الحياة الريفية يضمن للناس حظا أوفر من حيث أمد الحياة»، ويضيف¹⁶³.

¹⁶¹ - عياد مصطفى، (2003)، موسوعة معلمة المغرب، مادة الضاحية، ج 17، الطبعة الثانية، منشورات الجمعية المغربية للنشر والتوزيع، مطابع سلا، الخزانة العامة للكتب والوثائق، الرباط - المملكة المغربية، ص: 5647 - 5648.

¹⁶² - عياد مصطفى، (2003)، مرجع سابق، ص: 5647 - 5648.

¹⁶³ - مجموعة من المؤلفين، (1999)، الموسوعة العربية العالمية، (الكشاف: حرف الصاد، الضاد، الطاء والظاء)، المجلد 15، الطبعة الثانية، منشورات مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية. ص: 302.

1 - 1 - 3 - مفهوم الضاحية في المعاجم الأجنبية

خلافا للمعاجم اللغوية العربية، التي لا تختلف كثيرا في تعريف الضاحية «لغويا» سواء تعلق الأمر بالمعاجم الأصلية أو الحديثة، فإن المعاجم الأجنبية، وخاصة الفرنسية منها تورد تعاريف مختلفة وكثيرة لكلمة ضاحية «Banlieue». وفي هذا السياق يقول بيير جورج (Pierre George): «كم يصبح الأمر محيرا عند ترجمة كلمة «La banlieue» إلى لغة أخرى... إن الضاحية «الفرنسية» وتجاوزا «الأوربية» تغاير تحضر المدن الأمريكية... ويختلف الأمر تماما بالنسبة للدول السائرة في طريق النمو»¹⁶⁴. ولعل هذا التعدد في المعاني يعود بالأساس إلى تطور استعمالها حسب الفترات التاريخية قبل استقرارها على المعنى الحديث الذي أكسبها صفة اصطلاحية. وفي المعاجم الفرنسية تكاد تجمع معظمها على أن كلمة الضاحية: «Banlieue» مركبة من كلمتين، الأولى «ban» والثانية «lieue»، ولعل هذا التركيب هو الذي جعل المصطلح يأخذ معاني متعددة. وباستثناء معجم تاريخ اللغة الفرنسية، الذي يرى أن كلمة «بان» ترتبط بفعل «بنان» (banane الجرمانى)، بمعنى «وجه» أو «تحكم»، أما باقي المعاني الواردة في المعاجم الأخرى، فجلها يربط المصطلح بكلمة «فيودالي»، ويعني إعلانا رسميا وعموميا عن أمر بالمنع أو قضاء يصدره حاكم المدينة أو محكمة المدينة أو الاقطاعي. بينما يرى باحثون آخرون على أن الكلمة تعني الرقابة أو الاقصاء، بمعنى أن المصلح يحمل شحنة فيها نوع من «السلطة» أما كلمة «ليو» «lieue» فهي ذات أصول لاثينية، «leuca»، وتعني وحدة لقياس المسافة، يقابلها في اللغة العربية «فرسخ»، وتحسب المسافة من مركز المدينة؛ إلا أن هذا المصطلح لم يبقى على معناه منذ ظهوره، بل تطور مع مر الزمن من القرن 11 الميلادي إلى نهاية القرن 16 الميلادي، حيث تغير معنى المصطلح ذي الصبغة القانونية والإدارية، وأصبح يعني النطاق المحيط بالمدينة، وبهذا يكون معنى: «Banlieue»، هو مجال يبعد عن مركز المدينة بفرسخ (أي حوالي 4 كيلومترات)، يعرف اقضاء اجتماعيا، وهو نطاق واقع تحت سلطة المدينة ونفوذها. وفي هذا الصدد أصبحت مدينة باريس والنطاق المحيط بها كمصطلح: «la banlieue» أي: «الضاحية» معرفة، ومن ثم أخذت طابعها الاصطلاحي الحديث الذي يرمز إلى: «الهامش» الحضري التابع (Périphérie urbaine dépendante)¹⁶⁵.

أما بيير ميرلان (merlin pierre) وفرنسواز شواي (Françoise choay) (وإذ كان يقران بالاستقلالية الإدارية للضاحية وتأثير المدينة عليها، فإنهما يضيفان أن المدينة يمكنها أن توسع امتدادها

¹⁶⁴ - جورج بيير، (2003)، موسوعة معلمة المغرب، مادة الضاحية، ج 17، الطبعة الثانية، منشورات الجمعية المغربية للنشر والتوزيع، مطابع سلا، الخزانة العامة للكتب والوثائق، الرباط - المملكة المغربية، ص: 5647 - 5648.

¹⁶⁵ - Hervé (V. B.), (2011), Banlieue et périphéries: Des singularités françaises aux réalités mondiales, 2^e Edition revue et augmentée, Collection Carré Géographie, N°: 6, hachette livre (Supérieur), Paris - France. p.: 16.

المجالي وتلحق كلا أو جزءا من ضواحيها . هذا التعريف يتجاوز التحديد الإداري بالتأكيد على تبعية الضاحية للمدينة. ويقسم هذه التبعية إلى قسمين : تبعية تاريخية وأخرى وظيفية. حيث تتجسد الأولى في استقبال الجماعات الضاحوية، منذ مدة زمنية، الأنشطة والمساكن التي تتجاوز المدينة بسبب البحث عن أراضي رخيصة الثمن خارج المدينة أو بسبب قلة الأرض. أما الثانية فتتمثل في ندرة فرص العمل وفي قلة التجهيزات والخدمات في الجماعات الضاحوية. ويعتبر هذا العامل أساسيا يدفع سكان الضواحي إلى العمل سواء في المدينة أو في ضواحي أخرى، مما يساهم في قيام حركة التراقص اليومي.

2 - الضاحية في كتابات الجغرافيين المغاربة وغيرهم:

تعد مساهمة بلفقيه محمد منذ بداية السبعينات من القرن المنصرم إلى يومنا هذا، من أول الدارسات الجغرافية التي تناولت تحولات المجال الضاحوي تحت تأثير المدينة، في وقت لم تنفجر فيه هذه الأخيرة بشكل ملحوظ على المجال المحيط بها. رغم أن الباحث لم يدقق في مفهوم الضاحية، إلا أنه توصل في نهاية بحثه إلى مجموعة من الاستنتاجات، التي اعتبرها في البداية مجرد ارضيات أولية لتشكيل ضاحية جنينية متعددة الوظائف، والتي تأكد منها بعد مرور خمس سنوات من تاريخ إنجازها للبحث الأصلي. حيث اعتبر الضاحية المغربية على أنها شكل من أشكال التوسع الحضري، بسبب تداخل مجموعة من العوامل في تشكيلها (اقتصادية واجتماعية وثقافية...) ومن ثم فهي امتداد طبيعي لتوسع المدينة، تنسب إليها عادة مهمة استقبال الفوائض السكانية والسكنية ليس إلا. وكون الضاحية المغربية تختلف عن الضاحية في الدول المتقدمة من حيث تشكيلها وتطورها ووظائفها.

أما حسب شويكي المصطفى فمصطلح الضاحية يوظف في الغالب من أجل «الدلالة على المجالات المحيطة مباشرة بالمدن. كما تكتسب علاقات التبعية دورا مركزيا في تحديد الضاحية، التي تتحدد أساسا من خلال اندماجها في الحياة الحضرية، على مستوى نوعية الشغل الذي يرتبط به سكانها والأنشطة التي تحتضنها، وبالتالي تكون عبارة عن مجال تتلاشى به استمرار معالم الحياة القروية أمام اكتساحه من طرف بعض مظاهر الحياة الحضرية، أي أن الضاحية لا تتحدد معالمها انطلاقا من ذاتها، بل انطلاقا من تشعب ارتباطها بالمجال الحضري»¹⁶⁶.

هكذا يقود تدقيق الباحث شويكي المصطفى تعريف الضاحية نحو المزيد من الدقة في اتجاه تجاوز مظاهرها للغوص في أبعادها غير المرئية، «وبهذا يكون المجال عبارة عن أحزمة متوالية انطلاقا من المجال الحضري، تخضع في ديناميتها لمنطق المدينة وفي تخصص أجزائها للمصالح الموجهة لتوسع التجمع الحضري، الذي يتحكم في تحول اقتصادياتها ووظائفها وتوسعها. وهذا ما يجعل ارتباط الضواحي

¹⁶⁶ - الشويكي، مرجع سبق ذكره، ص: 20.

بالمدينة يعبر عن تبعية مصالح وليس عن تبعية مواقع»¹⁶⁷. ودرس **شويكي المصطفى** المجال الضاحوي لمدينة البيضاء، وأكد على مدى اختلافه النسبي بينه وبين ضواحي المدن المتوسطة، بحيث لم يعد التوسع داخلها أو إخضاعها للنموذج المباشر للمجال الحضري؛ بل أصبحت ضواحي هذه المدينة الاقتصادية الكبرى تضم جزءا لا يستهان به من هياكل الاستقبال التي تركز عليها المدينة، وذلك باستقبالها المتصاعد للنشاط الصناعي، الذي يعطيها مكانة تتعزز باستمرار في ميدان الشغل على الأقل. كما أن تصاعد حجمها الديموغرافي، وما يواكبه من تصاعد للكثافات وللتجمعات السكنية يعطيها دورا كبيرا في ميدان السكن.

وقد ركز الباحث في الفصل التاسع من أطروحته على المسار التاريخي لظهور الضواحي بالدار البيضاء، الذي يرجع إلى فترة الحماية وبالضبط سنة 1936م. في علاقة ذلك مع التطور الديموغرافي للضواحي المجاورة لمدينة الدار البيضاء، والأنشطة الصناعية والفلاحية، وصولا للتجارة والخدمات بحثا عن دراسة دقيقة لهياكل الاستقبال بالضواحي الجنوبية.

وفي نفس السياق، فإن الباحث **المباركي حسن** يحدد الضاحية ويقول «بأنها المنطقة التي تحيط بالمدينة، وهي أيضا ظهير المدينة الذي يخضع لجاذبية المجال الحضري، ولآثار السلوك الحضري الصادرة منه»¹⁶⁸. هذا تعريف عام وغير محدد. ويرجع أسباب ظهور هذه الضواحي إلى طفوح المدن على هوامشها سواء من خلال سكانها، أو من المهاجرين إليها. ومن أهم الاستنتاجات التي توصل إليها حسن المباركي أثناء دراسته للمقاربات التي اهتمت بالظاهرة الضاحوية بمراكش، هو أن الجغرافيا أكثر تأهيلا من غيرها في البحث فيها من خلال آلياتها وسيرها واتجاهات نموها وانعكاساتها المجالية وارتباطاتها مع المجالين الحضري والريفي.

ويرى الباحث **دوحد المفضل** أن «الضاحية كمفهوم هي نتاج منظومة فكرية، بل حضارية. لذلك فمن الطبيعي أن تتخذ أبعادا متباينة، تماما كما هو الشأن بالنسبة لظاهرة التمدن، التي تختلف باختلاف السياق التاريخي والعوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية والدينية أيضا. وعليه، فإن الضاحية، كمفهوم، مسألة نسبية، تتبلور من خلال المرجعية والمعايير المعتمدة في التحديد»¹⁶⁹. وخلص في بحثه حول ضاحية مدينة فاس، على أنه مهما تكن الفوارق والتباينات على مستوى الاصطلاح والمفهوم، فإن المبادئ الأساسية والقواسم المشتركة تظل قائمة تجعلنا نتحدث عن الضاحية الغربية باعتبارها ظاهرة جغرافية موحدة في جوهرها ومتباينة في مظهرها (...). على خلاف بعض ضواحي المدن الكبرى بالعالم

¹⁶⁷ - الشويكي، مرجع سابق، ص: 224.

¹⁶⁸ - المباركي حسن، (2008): دور الجماعات المحلية في تخطيط وتنمية المجالات شبه الحضرية، حالة ضاحية مراكش، في مجلة: المجال الضاحوي لمدينة مراكش، دراسات مجالية رقم 2، جهة مراكش تانسيفت- الحوز. منشورات مجموعة البحث حول التدبير الجهوي والتنمية السياحية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة القاضي عياض، مراكش، ص: 113.

¹⁶⁹ - دوحد المفضل، (2000): ضاحية فاس: مقارنة جغرافية، إشراف، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في الجغرافية الحضرية، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية - الرباط. ص: 18-19.

الثالث، التي لم تظهر إلا في العقود الأخيرة لأسباب تختلف عما ذكر، حيث إن ظهورها ارتبط بالأساس بأزمة السكن (...).

وحسب الباحث **تالحت سالم** فإن الضاحية تعرف بالحيز الجغرافي الممتد على هامش المدار الحضري. ورغم استقلال جماعاتها إداريا، فإن نطاق الضاحية يرتبط بالمدينة، مما جعل المجالان يتداخلان بشكل قوي¹⁷⁰.

أما **الشيخ نور الدين** في تعريفه للضاحية يرى على أنها مجالات محيطة بالمدينة، ترتبط بها لسد حاجيات متعددة، وتتأثر، إلى حد كبير، بهذه المدينة، مما يجعل ديناميتها مرهونة بالآليات المتحركة في نمو وتوسع المدينة الأم¹⁷¹.

بينما سعى الباحث **سعيد أيت حمو** أثناء دراسته لتراتب المجال حول الدار البيضاء إلى تمييزه بين ثلاث مجالات تراتبية، تختلف فيما بينها من حيث درجة التمدين؛ فقد ميز ما بين الضاحية ومجال حوز المدينة ومجال التمدين الريف، وخلص إلى:

- ضاحية تتميز بترافع شبه تام للفلاحة في رقعتها الترابية.
- ضاحية يتداخل فيها التمدين والفلاحة عبر ترابه بفعل قوة وتأثير التمدين في الباطن وبسادة الفلاحة في المشهد العام.
- ضاحية تضعف فيها معالم التمدين مع سيادة الفلاحة ظاهريا وباطنيا.

أما مفهوم الضاحية حسب بعض الباحثين الأجانب فهو متعدد، وفي هذا الصدد فإن **بيير جورج في مؤلفه** يحدد تعريفه الأول للضاحية في «الأطراف الخارجية للتجمع الحضري» التي تكون «مرتبطة بالمدينة». وبذلك تكتسب علاقات التبعية دورا مركزيا في تحديد الضاحية. وعندما يضيف أن الضواحي تشكل «كيانا بنويا»، فهو يؤكد بالأساس، على اختلافها مع المجال الحضري من حيث الهيكل؛ لكن بالنسبة له الضاحية ليست نقيضا للمدينة من حيث كونها «نتيجة للتمدين» و«تضم وحدات تتمحور حول مراكز ثانوية» ومن بين الموصفات التي يركز عليها أيضا «التخصص الوظيفي للضواحي» الذي يعتبر مؤشرا ليس فقط على اختلافها وتباينها مع المدينة، بل أيضا على وجود تباين بين أجزاء الضاحية نفسها. وفي هذا إشارة واضحة لوجود ضواحي عوض ضاحية واحدة متجانسة ومنسجمة. وعندما يقول بوجود «أجيال متعاقبة و متوالية من الضواحي» فهو لا يؤكد فقط على أن «وحدة المدينة يقابلها تعدد

¹⁷⁰ - تالحت سالم، (2012): الأنشطة غير الفلاحية والتنمية الريفية بضاحية الدار الكبرى البيضاء، أطروحة لنيل دبلوم الدكتوراه في الآداب تخصص الجغرافيا، وحدة التكوين والبحث: التنمية المحلية وتهيئة المجالات الريفية المغربية، جامعة محمد الخامس - أكاد، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط. ص: 14.

¹⁷¹ - الشيخ نور الدين، (2005): دراسة جغرافية للمجموعة الحضرية التطوانية، أطروحة لنيل دبلوم دكتوراه الدولة في الآداب تخصص الجغرافية البشرية، الجزء الأول، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط. ص: 24.

الضواحي»؛ بل يعبر أيضا عن دينامية الضاحية وعن مواصلة توسعها و تحولها. وهناك من يرى في الضاحية مواصفات أخرى قد غابت عن صاحب التعريف الأول وأعطوها أبعاد ثانية.

وفي هذا الصدد نجد ج.ب.كرنيي j.beajeu.garnier تعرف الضاحية على أنها عبارة عن مناطق محددة كثيفة السكان قريبة من المنطقة السكنية للمدينة و لكنها غير مندمجة معها. وكانت تمتاز بوجود أراضي خضراء .معتبرا إياها شكلا من اشكال امتداد كثافة استغلال المجال الحضري مع وجود نقص في التجهيزات. وفي ذلك إشارة واضحة إلى خضوع الضواحي للمنطق المتحكم في استغلال المجال الحضري.3 وهذا أكده كل من f.tomas و j bonnet بقولهما إن «الهامش وليد منطق إقتصادي». ويتضح هذا البعد الحديث أكثر مع اعتبار كل من g.jalbert و m.c. jaillet للضواحي كميدان لتوظيفات تتحكم فيها علاقات القوة القائمة داخل المجال الحضري، و بالتالي كموضوع لاستراتيجيات ذات أبعاد اقتصادية و اجتماعية وسياسية. وهكذا إذا كانت «الضاحية لا تستطيع استكمال بناء شكلها»، فذلك ليس لأنها محكوم عليها بعدم استكمالها، بل لأنها ميدان لصراع وتضارب المصالح وتعارضها. أما leo f schuo فيعرفها على أنها مناطق استيطان أولية ذات طابع خاص، وهي ابعد إلى مركز المدينة الرئيسية من المدن المجاورة ولكنها أقرب إلى الريف المجاور. وتقع خارج حدود المدينة المركزية مع بقائها تعتمد في التموينات الضرورية من سلع وخدمات وتختلف في تركيبها الايكولوجي (البيئي) عن التركيب الايكولوجي للريف و المدن. 1

أو كما عرفها raymond e murphy على أنها مناطق حضرية انتقالية بين الريف و الحضر وتكون مواضعا حول المدينة و ينبغي ان تكون الضواحي منفصلة عنها بفراغ غير مملوء و تقع على بعد مفصول من المدينة بحيث يتراوح بين 15 و30 كلم وقد يصل إلى 45كم. مما يمكن المواطنين الذين يقطنون الضواحي من تكرار الرحلة من و إلى المدينة.2.

وبالنسبة لدانييل بينسون (Daniel pinson) فهو يؤكد على أن نشأة مفهوم الضاحية مرتبط بتدفق الأنشطة الاقتصادية وخاصة منها الصناعية خارج المدار الحضري للمدينة، بغية توسيع قاعدتها العقارية وبهدف الاستفادة من التخفيض الضريبي، ومن ثم انتظمت المصانع ومساكن العمال في مواقع تشمل بنايات متناثرة حول المدينة وبذلك احتلت مواضع وظيفية بجانب السكة الحديدية أو المجاري المائية والقنوات الصالحة للمياه.

وبخصوص دانييل نوان (Daniel noin) "الذي لم يول اهتماما كبيرا بالضاحية فإن تطرقه لها جاء من باب الإشارة إلى تعدد وظائفها وظهور مراكز حضرية داخلها، وإلى كونها أصبحت مجالا للمضاربات العقارية، ومتنفسا لتوسع النشاط الصناعي بالمدينة".

ما يمكن أن نستخلصه مما سلف ذكره، هو تعدد وتشعب التعاريف التي صيغت لمفهوم الضاحية، فالفوارق فيما بينها تختلف تبعا لاختلاف الأسس التي يعتمد عليها: فبعض هذه التعريفات يعتمد الموقع

كأساس، ذلك أن الضاحية عادة تنشأ خارج المدينة المركزية ولكنها تقع في نطاق المدينة ككل. وتعريف أخرى أضافت أسسا أخرى، منها الموقع كأساس وظيفي. فالضاحية عبارة عن منطقة خارج مدار المدينة، لكنها تعتمد عليها من الناحية الوظيفية. كما أنها تبدأ حيثما تنتهي بنايات المدينة.

تكشف هذه القراءة على خلط كبير في مفهوم الضاحية والظهير الخلفي،... في تحديد مصطلح كافي يعرف الضاحية كمجال جغرافي...، ويبقى مفهوم الضاحية غامضا ويصعب تحديده لعدة أسباب، منها: اختلاف المجالات الجغرافية المعنية وتخصصات المهتمين، وكذلك طبيعة الضاحية كمجال متغير باستمرار.

وتبعا لما سبق نخلص إلى أن الضاحية مجال انتقالي يتوسط مجالين: الحضري والقروي، الذي يخضع لجاذبية المدينة و لتأثيراتها والملي لحاجياتها، ويعرف تحولات عميقة في وظائفه ومكوناته الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية. فهي ظاهرة اجتماعية أكثر مما هي مجرد تحديد وتوزيع مجالي للأشكال و السكن وللأنشطة والتجهيزات. فهي تنبني على نوعية الأدوار المنوطة بها. ومدى سهولة الاتصال وتوفير وسائل النقل وأنماط العيش والبناء ودرجة التمدن والبنائات العقارية وطبيعة الاستثمارات.

3 – الضاحية من خلال النظريات المحددة للتمدين الحضري:

شهدت الجغرافيا عدة تطورات طوال النصف الأول من القرن العشرين، إذ ساهمت في انتشار أفكار جديدة ومناهج كانت الأسس الأولى لنقد تيار الجغرافيا الكلاسيكية. يؤكد هذا الجغرافي بول كلافال (Claval Paul): « أول من قدم نقدا منظما للمقاربات الجغرافية التقليدية هو فريد شايفر، وذلك مع بداية الخمسينيات»¹⁷²، من القرن العشرين، وقد أظهرت كتاباته نوعا من الرضا لدى جيل من الباحثين الجغرافيين الذين أسهوا بكتاباتهم في إبراز التحولات الفكرية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية قبيل نهاية الحرب العالمية الثانية. ومن التيارات الفكرية التي أسست لنواة جغرافية جديدة نجد مدرسة شيكاغو (1910م) في علم الاجتماع التي ركزت أبحاثها الميدانية على نماذج اجتماعية همت مجالات ومناطق السكن الغنية والفقيرة في الضاحية الشمالية والعلاقات الاجتماعية من خلال تحليل بنية مدينة شيكاغو، والإنطلاق من فسيفساء عوالمها الصغيرة كميدان وموضوع للبحث¹⁷³.

¹⁷² - بولريج علي، (2015)، الفكر الجغرافي المعاصر، الطبعة الأولى، منشورات باب الحكمة للنشر والتوزيع، تطوان – المملكة المغربية، ص: 109.

¹⁷³ - المالكي عبد الرحمن، (2016)، مدرسة شيكاغو ونشأة سوسيولوجيا التحضر والهجرة، الطبعة الأولى، منشورات إفريقيا للشرق للنشر والتوزيع، الدار البيضاء – المملكة المغربية، ص: 71.

وقد ركزت مدرسة شيكاغو في أدبيات روادها على البنيات الاجتماعية والاقتصادية للمدينة، حيث ساهمت في تبني منهج علمي بمقاربات جديدة لتفسير العوامل المتحركة في التحولات الاجتماعية والإثنية وعوائق الاستقرار والاندماج للفئات الفقيرة المهمشة بالمدينة.

3 - 1 - نظرية الدوائر المتراكزة (Concentric Zone Theory):

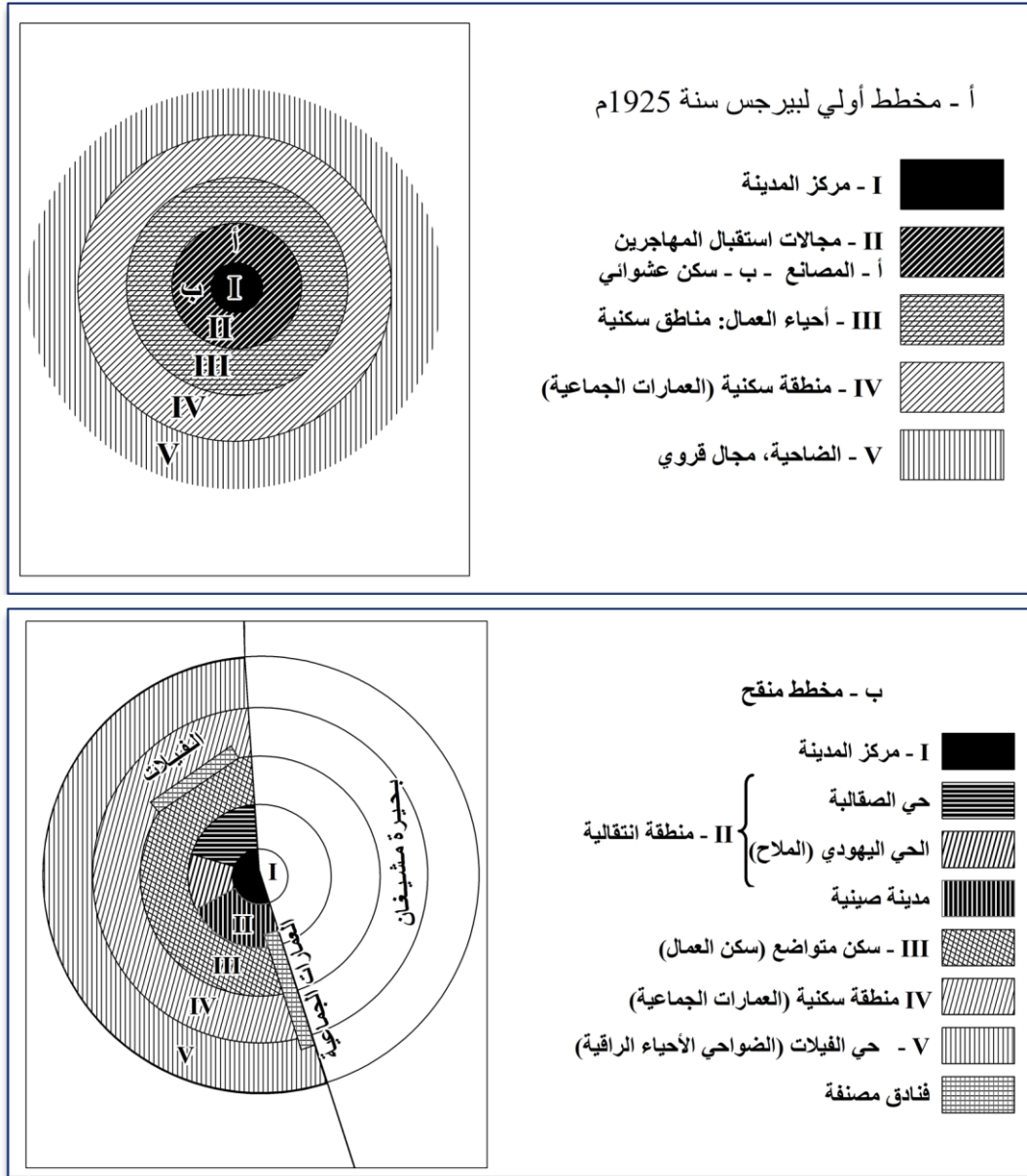
إن المسألة الأولى التي يجب التنبيه إليها في هذا الجانب، وذلك من أجل فهم أعمال **إنريست واطسون بيرجس (E. W. Burgess)** وفريقه العلمي، لا بد من الإشارة إلى عنصرين أساسيين وهما: التطور التاريخي لمدينة شيكاغو من جهة أولى،

3 - 1 - 1 - معايير نظرية الدوائر المتراكزة:

يفترض **إنريست بيرجس** في نظريته سنة 1925م¹⁷⁴، تغير الظروف باستمرار، حيث تضافر عدة عوامل (الزيادة الطبيعية للسكان، الهجرة الداخلية للمدينة، التطور الاقتصادي، وزيادة الدخل الفردي للأشخاص)، التي ستؤدي لا محالة إلى توسع كل منطقة (أي نطاق) على حساب المجالات التي تليه. وهكذا تستمر حركة التوسع إلى الخارج.

¹⁷⁴ - PAULET (J. P.), (2017), Manuel de Géographie Urbaine, 3^e Edition de Dunod, Collection U, Armand-Colin, Impression Dupli-Print, Domont, Paris - France. p.: 133.

الشكل رقم ..: مخططات بيرجس لمدينة شيكاغو



Source: PAULET Jean – Pierre, (2017).

3-1-1 - معايير نظرية الدوائر المتراكزة:

3-1-2 - مجال عمل نظرية الدوائر المتراكزة:

3-1-3 - أهمية نظرية الدوائر المتراكزة:

3 - 1 - 4 - نقد نظرية الدوائر المتراكزة:

وميز بيرجس في صياغته لهذه النظرية وتطبيقها على مدينة شيكاغو في الولايات المتحدة الأمريكية.

3 - 2 - نظرية القطاعات (The Sector Theory): هويت هومر

3 - 1 - 1 - معايير نظرية القطاعات:

3 - 1 - 2 - مجال عمل نظرية القطاعات:

3 - 1 - 3 - أهمية نظرية القطاعات:

3 - 1 - 4 - نقد نظرية القطاعات:

3 - 3 - نظرية النوى المتعددة (The Multiple Nuclei Theory): هاريس و أولمان

4 - نماذج للضواحي العالمية:

4 - 1 - ضاحية مدينة شيكاغو:

4 - 2 - ضاحية مدينة باريس:

5 - الضاحية في مدن العالم الإسلامي - العربي:

5 - 1 - ضاحية مدينة بيروت:

عرفت بيروت من أقدم مدن الشرق الأوسط القديم، فقد نشأة التكوينات السطحية لهذه الرقعة الجغرافية في العصر القديم التي تطل على الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، وقد استوطنها السكان الأوائل منذ الحصر الحجري الحديث، أي منذ نهاية الألف السابع قبل الميلاد.

5 - 2- ضاحية مدينة القاهرة:

6 - الضاحية في المجالات المغربية:

عرف المغرب مع نهاية القرن الماضي تحولات مجالية هامة، ارتبطت بدخول الاستعمار ونقل نمط الإنتاج العصري، فنتج عن ذلك تقويض أسس التنظيمي الاجتماعي والاقتصادي التقليدي. وقد تزامن كل ذلك مع نمو ديمغرافي سريع، وموجة تحضر غير مسبقة في الخمسة عقود الاخيرة. هذه التحولات اتخذت مظاهر متباينة تبعاً لاختلاف المجالات ومؤهلاتها الطبيعية والبشرية. عدم مراجعة سياسة الإعداد الموروثة عن الاستعمار، أدت بدورها إلى تعميق الفوارق إقليمياً وجوياً، بحيث تميز التمدين وعلى وجه الخصوص التعمير بالعنف وتشوه على مستوى إنتاج المدينة. وكان لهذا التطور والنمو السريع لسكان المدن وتضخم الظاهرة الحضرية التي تغذت أساساً بتيارات الهجرة القادمة من الأرياف المتأزمة، والزيادة الطبيعية للسكان الحضريين وارتفاع مجموعة من المراكز المستقلة والجماعات القروية إلى مستوى بلديات، أثر كبير على المجالات الحضرية التي هيمن على نموها الميكانيزمات التلقائية، وأضحت ترجمة مجالية للتوازنات الاجتماعية ولمظاهر الإقصاء الاجتماعي. وهذا ما سنحاول إبرازه من خلال عرضنا لبعض الضواحي المغربية.

6 - 1- ضاحية مدينة الدار البيضاء:

6 - 1- 1 - موقع المدينة وموضعها:

تنتمي جهة الدار البيضاء إلى الهضبة السفلى للشاوية، توجد في محور الساحل الأطلسي الأوسط بطول 50 كلم غرب المملكة المغربية، يحدها من الغرب المحيط الأطلسي، ومن الشمال جهة الشاوية وريغة، إقليم سطات من الجنوب والشرق، ومن الشمال إقليم بن سليمان، حيث تعتبر نقطة التقاء وتجاذب مكونات الاقتصاد الوطني، وتشكل بذلك النواة المركزية، وحيث تتركز الأنشطة القيادية وآليات صنع وتسيير وتدبير القرار الاقتصادي؛ الأمر الذي جعلها تسيطر على مجمل التراب الوطني، وهي تمتد نحو الشمال ونحو الجنوب عبر شريط حقيقي من المدن على طول الساحل، شريط تشده إلى بعضه سلسلة من الطرق والسكك الحديدية؛ فهي تتواجد في ملتقى شبكات للنقل والاتصال. وتشكل بذلك إضافة إلى

مطارها ومينائها، نقطة ربط وتمفصل الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي. وتمتد على مساحة 1615 كلم².

فالدار البيضاء ليست حديثة العهد، بل وجودها قديم، ففي بداية القرن العشرين، كانت توجد مدينة قديمة وميناء صغير للصيد فعال ونشط، انطلاقاً منه نمت مدينة عصرية جديدة. ففي سنة 1900م كانت المدينة تضم 20000 نسمة، وخلال عقود قليلة تحولت هذه المدينة الصغيرة إلى تجمع سكاني يضم ما يقارب 3.5 مليون نسمة، (حوالي 12 % من سكان المغرب) حسب إحصاء 2004م وذلك بفعل حركة هجرة قوية وتزايد طبيعي متواصل.

6 - 1 - 2 - التطور التاريخي لمدينة الدار البيضاء:

تعتبر الدار البيضاء حاضرة قطبية ذات وزن عالمي، إضافة إلى كونها تشكل المكون الرئيسي للقطبية الثنائية الدار البيضاء-الرباط، والمركز الاقتصادي للفضاء القطبي الممتد من القنيطرة إلى الجديدة، على مسافة 200 كلم، والذي يضم خمسة ملايين نسمة (حوالي 20 % من سكان المغرب)¹⁷⁵.

6 - 1 - 2 - 1 - مراحل نشأة وتطور مدينة الدار البيضاء

أ- مرحلة ما قبل الحماية:

لقد اختلف المؤرخون حول أصل وتاريخ ونشأة مدينة الدار البيضاء، حيث ميز (أندري أدام) بين ثلاث نشأت للمدينة¹⁷⁶، فالنشأة الأولى لا جدال حولها رغم الغموض الذي لا زال يكتنف تاريخها والظروف المحيطة بها، فإن الثانية جاءت على يد السلطان سيدي محمد بن عبد الله، وذلك خلال النصف الثاني من القرن 18م، حيث ستعرف عاصمة البربر البرغواطيين بمبادرة من السلطان ميلادا جديدا سنة 1770م¹⁷⁷ بعدما أعاد للمدينة هويتها، بعد أن تم تهديمها من قبل البرتغاليين حوالي سنة 1468م، حيث قام السلطان بإعادة إحيائها

¹⁷⁵ - Ministre de l'aménagement du territoire, de l'eau et de l'environnement (2002), Les espaces de croissance, le schéma national d'aménagement du territoire (SNAT), Direction de l'aménagement du territoire, Rabat. p.: 29.

¹⁷⁶ - شويكي المصطفى، (1996): « الدار البيضاء: مقاربة سوسيوإقليمية »، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة الأطروحات والرسائل: 1. جامعة الحسن الثاني - عين الشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية - عين الشق، الدار البيضاء. ص: 17.

¹⁷⁷ - نشوي المصطفى، (2001): « أثر المتغيرات الطبيعية والبشرية والسياسية والاقتصادية الوطنية والدولية على تطور التشكيلة السكانية بالدار البيضاء 1830 - 1994 »، منشورات مجلة المجال الجغرافي والمجتمع المغربي، الطبعة الأولى، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء. ص: 6.

ببناء أسوارها وبعض مرافقها، وكان يسعى من وراء ذلك إلى الرفع من مداخل الدولة في وقت أصبحت فيه «الواجبات الجمركية تشكل القسط الأعظم من مداخل الدولة التي أصبح ازدهارها وحتى وجودها تابعين مباشرة لنشاط يتحكم فيه أساسا الأجانب» وبالتالي "لم يعد الصراع ضد الأجانب إلا مجرد أيديولوجية في خدمة سلطة قابلة للنزاع»¹⁷⁸، وقد أسكن بها برابرة حاحا وعبيد البخاري من مكناس... وبتعزيزها بثكنة عسكرية استعادت هذه الأخيرة حضورها على الساحة الاقتصادية، وأصبحت هذه المدينة الصغيرة تحمل اسم الدار البيضاء (أو كازا بلانكا باللغة الإسبانية)¹⁷⁹.

وخلال القرن التاسع عشر ظهرت أولى الإرهاصات لنموها بفضل ازدهار التجارة مع أوربا، إضافة إلى التزايد الملحوظ في عدد الجاليات الأوربية بها (حيث بلغ عدد الأجانب فيها ما بين 15 ألف إلى 20 ألف نسمة في نهاية القرن 19 الميلادي)¹⁸⁰. وأصبحت الدار البيضاء تضم سنة 1900م ممثلات لـ 14 دولة¹⁸¹. وفي سنة 1907 خضعت المدينة للاحتلال العسكري الفرنسي نتج عنه توسع سريع نتيجة بداية تشييد ميناء بالمدينة بمبادرة من شركة شنيدر¹⁸²، الشيء الذي يدل على الأهمية التي أصبحت لهذه المدينة لدى مصادر القرار الاقتصادي. وبذلك تكون الدار البيضاء قد سقطت في قبضة الرأسمال قبل أن تسقط في يد السلطات السياسية والعسكرية.

وكانت المدينة تضم ثلاث أحياء، فمن حول دار المخزن توجد المدينة العتيقة، وتتألف من سكن البورجوازية الإسلامية، والقناصل الأوربيين ورعاياهم والأسر اليهودية الميسورة. وعلى شمال باب الكبير (وهو عبارة عن باب كان يوجد بقرب برج الساعة، ولم يعد له اليوم أثر)، يوجد حي اليهود (الملاح)، وفي اتجاه الشمال على امتداد ما بين باب مراكش إلى سيدي علال القيرواني يقوم التناكر، وهو حي يتألف معظمه من نوات قد اتخذت من فروع

¹⁷⁸ - شويكي المصطفى، (1996)، مرجع سابق، ص: 34 - 35.

¹⁷⁹ - Ministre de l'aménagement du territoire, de l'eau et de l'environnement (2002), Les espaces de croissance, le schéma national d'aménagement du territoire (SNAT), Direction de l'aménagement du territoire, Rabat. p.: 34.

¹⁸⁰ - Ministre de l'aménagement du territoire, de l'eau et de l'environnement (2002), Les espaces de croissance, le schéma national d'aménagement du territoire (SNAT), Direction de l'aménagement du territoire, Rabat. p.: 34.

¹⁸¹ - شويكي المصطفى، (1996)، مرجع سابق، ص: 21.

¹⁸² - شويكي المصطفى، (1996)، مرجع سابق، ص: 22.

الأشجار والنبات، وفيها تتجمع البروليتاريا من الأهالي الذين وفدوا على المدينة من القبائل المجاورة، أو جاؤوا إليها من قبائل سوس¹⁸³.

ب- مرحلة الحماية: نشأة المدينة الحديثة وتشعب أبعادها

ارتبطت نشأة المدينة الحديثة بالتوسع الحضري للدار البيضاء منذ الفترة الاستعمارية، حيث في سنة 1912 جاء قرار بناء ميناء عصري كبير من قبل المارشال ليوطي الشيء الذي تولد عنه التفوق على مدينة فاس، وبالتالي تحول العاصمة الاقتصادية للبلاد إلى الدار البيضاء، وذلك من دون شك بسبب موقعها المجالي الاستراتيجي وغنى باديتها. فالمدينة الصغيرة التي كانت تمتد على حوالي 50 هكتار تقريبا، والتي لم يعد باستطاعتها استقبال وإيواء العدد الكبير من القادمين الجدد، وبالتالي توفير السكن للجميع.

وفي هذا الصدد، ولحل مشكل السكن بالمدينة، تدخل ليوطي وقرر خلق المدينة الأوربية، متدرعا بحجة المحافظة على التراث الوطني في مجال الهندسة والتعمير، مصرحا بعزل المدينة القديمة عن المدينة الأوربية المستحدثة. وبذلك أصبحت المدينة الناشئة التي تمت على يد سلطات الإحتلال خلال المرحلة الثالثة، شاسعة الرقعة ومترامية الأطراف، وتعددت وتباينت أحياءها، مطوقة المدينة القديمة وخانقة إياها. فتحوّلت المدينة العتيقة تدريجيا إلى مجال تابع للمدينة الناشئة على كل المستويات. ورغم الطابع الفوضوي الذي نعتت به المدينة الناشئة فقد جاءت وفق تقسيم وظيفي واضح للمجال، جعل الصناعة تتجه نحو الشرق وأحياء الفيلات نحو الغرب والتجارة والخدمات في الوسط. كما أن الأحياء الجديدة بالمدينة الحديثة جاءت متميزة اجتماعيا. وما إن ظهرت تلك الأحياء حتى بدأت المدينة القديمة في فقدانها للفئات الغنية من سكانها دون تمييز بين مغاربة و أجانب. وبذلك يتضح أن المدينة الحديثة جاءت تحمل مشروع مجتمع جديد مبني على التمييز السوسيو مجالي¹⁸⁴.

ويبدو من خلال السرعة التي نشأت وتوسعت بها المدينة الحديثة ومن خلال سرعة تطورها الاقتصادي، أن الدار البيضاء المعاصرة قد جاءت كنتاج لعملية استعراض

¹⁸³ - وايسجربر فردريك، (2011): على عتبة المغرب الحديث، ترجمة: حزل عبد الرحيم، الطبعة الثانية، منشورات دار الأمان، مطبعة الأمنية، الرباط. ص: 18.

¹⁸⁴ - شويكي المصطفى، (1996)، مرجع سابق، ص: 25.

للعضلات من طرف فرنسا، وأيضا بتوسع النظام الرأسمالي. وابتداء من سنة 1917م بدأت السلطات الاستعمارية تفكر جديا ومليا بإمكانية خلق مدينة جديدة مشابهة للمدينة القديمة خاصة بالمغاربة بالقرب من القصر الملكي بمرس السلطان بالقرب من طريق مديونة، إذ عبرها يأتي المهاجرون أساسا من الشاوية والحوز... وفي هذا الصدد قام بروست بوضعه لأول مخطط عمراني للدار البيضاء سنة 1917م، والذي عمل من خلاله على ربط مركز المدينة بالميناء، وخطط لمد بنيات تحتية بالشمال الشرقي للمدينة ارتباطا بالأنشطة الصناعية، كما أدمج جزء مهم من ضواحي المدينة الناشئة ضمن مخطته. وأشار بوضوح إلى إمكانية استمرار توسع الضواحي في إطار نوع من التخصص الوظيفي. وفي هذا الصدد ترك الباب مفتوحا أمام توسع أحياء السكن الراقي في اتجاه الجنوب الغربي. وركز على ضرورة تخصيص جزء من الضواحي للترفيه، عن طريق خلق مناطق خضراء وحماية وتجهيز الشواطئ. وبالتالي يكون أهم ما جاء به بروست بخصوص الضاحية، هو ترسيخه لوجودها كمتنافس للمدينة وكضرورة لتوسعها وكشرط لتوسع المبادرة الحرة. وعند إقدام السلطات على وضع مخطط (بروست) للتعمير سنة 1918م للمدينة فقد تحاشت تغيير ولو جزء بسيط من الواقع الذي أفرزته المبادرة الحرة بل أكثر من ذلك فقد أضفت المشروعية على ذلك الواقع وظلت المدينة تتوسع بحرية مطلقة خارج المدار الحضري طيلة فترة الاستعمار، كما أنه واجه مشاكل ارتبطت بظاهرة احتداد وتفاقم المضاربة العقارية.

هذا التوسع بمختلف أشكاله ومستوياته تعرض لأزمة أخرى سنة 1933م عندما اجتاحت الدار البيضاء الأزمة الاقتصادية الكبرى، وقد كان وقع هذه الأخيرة أقوى بالبوادي حيث ساهم في تصاعد وثيرة الهجرة القروية نحو الدار البيضاء. وبذلك انتقل عدد السكان المغاربة المسلمين بها من 85000 نسمة سنة 1931م إلى 146000 ن سنة 1936م؛ فانتشرت أحياء الصفيح عبر مختلف أرجاء المجال الحضري وبهوامشه¹⁸⁵.

وعلى إثر صدور ظهير 31 دجنبر 1936م المتعلق بخلق ضاحية للدار البيضاء متميزة كدائرة إدارية، دخلت الضواحي مرحلة جديدة ستستمر إلى غاية 1963م.

185 - شويكي المصطفى، (1996)، مرجع سابق، ص: 29.

ومع اندلاع الحرب العالمية الثانية في السنة الموالية وما ترتب عنه من تدفق كبير للجاليات الأوروبية على المدينة، جعل أزمة السكن تطرح بحدة أكبر. أمام هذا الوضع ازداد اهتمام الإدارة الاستعمارية، بقضايا التعمير خاصة في المدينة العصرية. وتركزت مجهوداتها على حل أزمة السكن خصوصا بالنسبة للأوروبيين؛ لكن سرعان ما تبين أنه لا يمكن حل مشاكل السكن والتعمير بالأحياء الأوروبية بمعزل عن أحياء المغاربة، التي أصبحت تحاصرها وعن أحياء الصفيح التي تتخللها والتي تزايد ساكنته بنسبة 15.5 % ما بين 1948م و1950م، وأصبحت تشكل أكثر من 15 % من مجموع ساكنة المدينة سنة 1950م¹⁸⁶. وفي سنة 1946م كان المخطط الحضري الثاني (إيكو شار)، الذي أدمج الجزء الشمالي الشرقي من الضاحية ضمن النطاقات المخصصة لتوسع المدينة في اتجاه المحمدية وحاول التحكم في تنظيم التوسع السريع والعشوائي الذي أصبحت تعيشه المدينة¹⁸⁷.

ت- مرحلة الاستقلال:

في عقد الخمسينات، دخل المغرب ومعه مدينة الدار البيضاء عهدا جديدا تمثل في انتهاء الفترة الاستعمارية، وبداية مرحلة الاستقلال؛ وكان لابد أن يكون لهذا الانتقال وقع. وبالتأكيد انمحي التمايز المجالي العرقي مع نهاية فترة الحماية، ولكن حل محله تمايز مجالي اجتماعي. كذلك أصبح عدد الأوروبيين واليهود يتناقص بسرعة، وبالمقابل أصبح عدد المغاربة يتزايد بوثيرة متسارعة مما كان عليه الحال. على هذا الأساس نجد أن مركز الثقل السكاني سيتجه بشكل مباشر ولصيق تطور الأحياء الشعبية، التي تضم وتستقبل أكبر عدد من السكان، وتنمو باستمرار، وتعرف حركة تعمير مستمرة ومتسارعة¹⁸⁸. كما أن بداية كل الأحياء جاء على شكل نوى جد متباعدة ومتناثرة عن بعضها البعض. وانطلاقا من تلك النوى بدأت الأحياء تتوسع حول تلك الأخيرة. ومجموع هذه النوى هو ما يكون المجال الحضري لمدينة الدار البيضاء، وهو مجال مفكك أصلا و يتجه للإلتحام أكثر من الزمن.

وفي سنة 1960م استمر مركز الثقل السكاني في زحفه نحو الجنوب ليقترن بالمدينة المغربية الجديدة ويحل بوسطها، بالمقابل ظل نصيب المدينة القديمة داخل الأسوار وخارجها

186 - شويكي المصطفى، (1996) مرجع سابق، ص: 30.

187 - شويكي المصطفى، (1996)، مرجع سابق، ص: 226.

188 - نشوي المصطفى، (2001)، مرجع سابق، ص: 162.

يتناقص، نفس الشيء حصل للمدينة المغربية، في حين استمر الحي المحمدي يتزايد ببطء، والشيء الجديد هو ظهور أهمية أحياء جديدة منها ابن مسيك بشكل قوي، وأيضا سيدي البرنوصي بشرق المدينة والحي الحسني بغربها بشكل بسيط.

وخلال عقد الستينات واصل تنقل مركز الثقل السكاني وهجرته في اتجاه الضواحي الجنوبية، من خلال ظهور تجمعات سكنية غنية مثل أنفا¹⁸⁹، ومن خلال نموذج السكن الكولونيالي. كما أن الأحياء المركزية ظلت تفقد أكثر فأكثر من ثقلها لصالح الأحياء الهامشية الشعبية بالخصوص. وقد جاء تدخل الدولة تجاه أزمة السكن في شكل محاولات متعددة الأشكال والأهداف. فعلى المستوى العقاري قامت الدولة خلال هذه الفترة باقتناء مساحات مهمة من الأراضي، تركزت في معظمها في هوامش المجال الحضري والضاحية الكبرى للمدينة. وشكلت هذه الأخيرة احتياطا مهما لازالت الدولة تعتمد عليه في تدخلاتها إلى يومنا هذا؛ ولمواجهة معضلة أحياء الصفيح استمرت الدولة في سياسة ترحيلها وإعادة هيكلتها لعدد من الأحياء داخل المجال الحضري. وفي ميدان البناء تركزت مجهودات الدولة على السكن الاقتصادي، والذي شيدت في إطاره العديد من التجمعات السكنية مثل الحي الحسني، الحي المحمدي، سيدي عثمان، سيدي البرنوصي... هذا بالإضافة إلى تجارب أخرى مثل: إشراف السلطات العمومية على البناء الذاتي للسكن الاقتصادي من طرف السكان (تجربة القندس castor)؛ لكن للأسف هذه التجارب لم تعط نتائج جيدة، بحيث لم يتم تشييد سوى 9723 مسكن بالدار البيضاء ما بين 1956 - 1965م¹⁹⁰.

ومع حلول سنة 1963م دخلت الضاحية مرحلة التبعية الإدارية المباشرة للمدينة مع إنشاء عمالة الدار البيضاء. وذلك بفصل الجماعات القروية لكل من بوسكورة، دار بوعزة، مديونة، تيط مليل، النواصر، عين حرودة، وسيدي موسى بن علي عن عمالة الشاوية وإحاقها بالعمالة الجديدة.

وقد شكلت سنوات السبعينات منعطفا في تاريخ تطور المغرب عامة والتطور اللامراقب واللامحدود للبيضاء خاصة. وخلال هذه المرحلة بدأ مركز الثقل السكاني يغير

189 - شويكي المصطفى، (1996) مرجع سابق، ص: 231.
190 - شويكي المصطفى، (1996) مرجع سابق، ص: 31.

من اتجاهه ويتحول في اتجاه الجنوب الشرقي، خاصة بمجموعتي ابن مسيك- مولاي رشيد وسيدي مومن.

ومع بداية مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ما بين 1968 - 1972م الذي لم يعطي ميدان السكنى والتعمير العناية اللازمة، خاصة بمدينة الدار البيضاء التي ازدادت بها الاوضاع تفاقما، بسبب تراجع الدولة وفتحها المجال أمام القطاع الخاص، الذي أصبح يلعب دورا رئيسيا في ميدان إنتاج المجال الحضري. وأبرز مثال على ذلك قانون المغربية لسنة 1973م الذي جاء كعملية «إعادة توزيع الملكية والدخل بين الرأسمال المحلي والرأسمال الاجنبي»¹⁹¹. وأمام سيطرة هذا القطاع ومواكبته لموجة جديدة من المضاربات العقارية تزايدت أحياء ساكنة الصفيح بشكل مرتفع إذ بلغت نسبة تزايدها 14.7 % ما بين السنتين السالفة الذكر¹⁹². كما أنه سنة 1977م شهدت الضاحية تشتتا بعد إلحاق جماعتي اللويزية وسيدي موسى بن علي بعمالة بن سليمان.

وانطلاقا من سنة 1981م دخلت الدار البيضاء مرحلة جديدة من تطورها تتميز بالرجوع القوي للدولة بواسطة أجهزة متنوعة ومتباينة الاختصاصات، من أجل التحكم في تطور المجال الحضري. لكن دوم تهميش القطاع الخاص. فقانون الاستثمارات العقارية لهذه السنة والذي منح المستثمرين في ميدان السكنى إعفاءات ضريبية متعددة ثم تعديله سنة 1985م ليشمل بالإضافة إلى المنعشين العقاريين المجزئين وكل أنواع المتدخلين في مجال البناء مع تمديد الإعفاءات الضريبية من 5 إلى 15 سنة. وفي سنة 1984م ثم تبني المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير الذي أعده مكتب الدراسات التابع ل: بانسو، الذي أكد على اختيارات مخطط إيكو شار المعتمدة للتوسع الخطي على طول الساحل بين الدار البيضاء والمحمدية لتجمع حضري تتجاوز ساكنته 2.6 مليون نسمة، وبرز هذا الاختيار عبر تقوية البنيات الأساسية المتواجدة (طرق، طريق سيار، سكة حديدية) نظرا لما اعتبره من عدم نجاعة التوسع نحو الجنوب لاستفحال مشاكل النقل والتطهير، لذلك عمد على كبح جماح تطور النواصر ومديونة وجعلهما داخل إطار ترابي محدود. كما أفرز المخطط توجهها آخر أعطى من خلاله أهمية لتعدد المراكز ((le polycentrisme)) حيث دعم ظهور وبرز

¹⁹¹ - شويكي المصطفى، (1996) مرجع سابق، ص: 37.

¹⁹² - شويكي المصطفى، (1996) مرجع سابق، ص: 31.

مراكز إدارية جديدة (عمالات ومقاطعات) على أمل تشكيل أنوية وأقطاب اقتصادية من أجل تجهيز الضواحي. وعموما فقد جاء المخطط لخلق اندماج كبير ما بين السكن والأنشطة. هكذا تميزت هذه المرحلة بكثافة وتشعب تدخل الدولة بشكل مواز لتوسع رأسملة المجال لتضم أيضا الأحياء الشعبية التي انطلقت في معظمها كتجمعات سكنية شيدت في إطار محاربة أحياء الصفيح.

هذه المدينة التي نشأت في ظل الاستعمار وبإيعاز من الرأسمال لم تفقد تبعثها ولا روابطها له وللخارج مع نهاية فترة الاستعمار. وإذا كان الانتقال إلى فترة الاستقلال لم يشكل بالنسبة لها قطيعة مع الماضي فإن ذلك لم يمنع من تزايد تدخل الدولة بها، غير أن هذا التدخل لم يقلل من أولوية وأهمية القطاع الخاص في تطور المدينة. وبذلك تكون النشأة الحديثة للدار البيضاء التي رسخت دور المبادرة الخاصة في إنتاج المجال الحضري قد رسخت في الوقت ذاته العلاقة بين أولوية المبادرة الحرة وتفاقم أزمة السكن والتعمير بالمدينة.

وابتداء من أواخر الثمانينات، طرحت أزمة السكن وبحدة وذلك بسبب التزايد المتسارع لسكان المدينة، والتي كان أغلبها من الفئات الدنيا التي لم تستطع تملك سكن لائق نتيجة غلاء الأرض بسبب ظهور الاحتكارات.

6-1-2-2 - نمط العيش لسكانة الضاحية

أ- تطور وتوزيع السكان بالمجال البيضاوي وضواحيه.

شهدت مدينة الدار البيضاء كقطب حضري وطني مسارا متفردا في الاتجاهات العامة لتوزيع وتزايد السكان، تأثر بدخول المستعمر الأجنبي، حيث رهنت القرارات التي اتخذها المارشال ليوطي خاصة المتعلقة ببناء أكبر ميناء مغربي بالدار البيضاء مستقبل ومصير المدينة. وهكذا أصبحت هذه الأخيرة قبلة لكل التيارات التبادلية بين المغرب والخارج وملجأ للمهاجرين المغاربة الباحثين عن عمل لم يتوفر لهم في البوادي بفعل الفراغ الإداري. كما شكلت موطنا للأجانب من أجل الاستثمار وخدمة المصالح الأساسية للمعمر.

وفي هذا الصدد يمكن أن نميز بين ثلاث فترات لتزايد السكان، فترة ما قبل الاستعمار والتي تميزت بمتوسط نسبة تزايد سنوي متواصل للأجانب، بسبب أهمية ميناء الدار البيضاء

الذي كان يصدر المنتوجات الريفية للشاوية إلى أوربا، مقابل تناقص متواصل لنسب تزايد المغاربة واليهود، نتيجة انعدام الأمن والاضطرابات والأمراض وضعف أهمية الدار البيضاء.

ويشير أحد المؤرخين إلى أن الدار البيضاء كانت تضم خلال هذه الفترة حوالي 25000 من السكان، خمسهم من اليهود. وتوطنها جالية أوربية يقارب عدد أفرادها 500، باحتساب النساء والأطفال، منهم 400 من الإسبان و 30 فرنسيون ومثلهم إنجليز وألمان و 10 بين برتغاليين وإيطاليين. وتلك كانت أكثر الجاليات الأوروبية عددا في المغرب، بعد الجالية المقيمة في مدينة طنجة. وكانت الغالبية العظمى من هؤلاء الأوربيين يتحدثون اللغتين العربية والإسبانية فضلا عن لغتهم القومية¹⁹³.

أما فترة الإحتلال الأجنبي الرسمي للبلاد، والتي تميزت بتباينات كبيرة لمتوسطات نسب التزايد السنوي للسكان بالنسبة للجنسيات الثلاث، بحيث هناك فترات اتسمت بتتابع وتزايد مهمة للسكان مقابل فترات أخرى تميزت بتزايد أضعف لسكانة الجنسيات الثلاث. وهذه كلها لها علاقة بالمتغيرات الوطنية والدولية من جهة، وبالمتغيرات الساسية والاقتصادية والاجتماعية من جهة ثانية. فترة الاستقلال، حيث لوحظ تراجع متواصل لمتوسطات نسب التزايد السنوي لمجموع السكان بالمقارنة مع الفترة السابقة. حيث برزت حركتان كبيرتان للسكان: حركة تزايد عدي متواصل للمغاربة بسبب التوافد الكبير للمغاربة إلى البيضاء رغبة في حياة أفضل بالنسبة لأقلية منهم، كما كانت ملجأ للهاريين من القمع والفارين من وجه العدالة. يقابلها حركة تراجع مستمر وقوي للأجانب واليهود، بسبب مغادرتهم للبلاد إما نحو أوربا، أو إسرائيل ودول غربية أخرى. وفي هذا الصدد انخفض عدد السكان الأجانب بالبيضاء من 134690 نسمة سنة 1951م إلى 114471 نسمة سنة 1960م، محققا بذلك انخفاضا وصل إلى -1.8 % سنويا¹⁹⁴. أما فيما يتعلق باليهود فقد انخفض عددهم بمجموع المغرب ب -3.0 % سنويا، بينما لم يتراجع عددهم بالبيضاء إلا بنسبة -0.5 % سنويا بين سنتي 1951-1961م¹⁹⁵.

¹⁹³ - وايسجربر فردريك، (2011)، مرجع سابق. ص: 17.

¹⁹⁴ - نشوي المصطفى، (2001)، مرجع سابق، ص: 59.

¹⁹⁵ - نشوي المصطفى، (2001)، مرجع سابق، ص: 60.

هكذا أصبحت الساكنة البيضاء في مغرب الاستقلال، تتكون سنة 1960 أساسا من المغاربة بنسبة 80.7% والأوروبيون بنسبة 11.8% فقط أما اليهود فقد وصل عددهم 7.5%¹⁹⁶.

وفي سنة 1982 أصبح المغاربة يشكلون 98.7% من مجموع ساكنة البيضاء، وتجاوز عددهم المليونين مؤكدين بذلك بقاء مدينة الدار البيضاء الأولى على الصعيد الوطني¹⁹⁷.

وقد استقطبت الدار البيضاء لوحدها 40% من تيارات الهجرة منذ بداية القرن العشرين ض 30 عبد العالي بالإضافة إلى الأجانب مما ساهم في إعطائها بنية سكانية شكل فيها الاختلاف البشري و تنوعه عنصرا إيجابيا ورافعة للتبادلات الاقتصادية وما نتج عنها من تدفقات بشرية وحركية سكانية لم تعرف فتورا منذ بدايتها إلى حدود العشرين سنة الأخيرة. وكما يلاحظ من خلال الشكل 1 فإن تطور السكان شهد وثيرة متسارعة فبعد أن كان تعداد السكان لا يتجاوز 20.000 نسمة سنة 1900م تضاعف أربع مرات سنة 1913م ليصل حوالي 78.000 ن، تجاوز فيها عدد الوافدين الأوروبيين الربع بحوالي 31.000 ن ليصل العدد 100.000 نسمة سنة 1920م ثم انتقل عدد سكان المدينة من 160.000 نسمة سنة 1931 إلى 260.000 ن سنة 1936، أي في ظرف خمس سنوات ارتفع عدد السكان بقاربة 100 ألف، بمعدل 20 ألف كل سنة، وبمتوسط نسبة تزايد سنوي 9.9%. حيث تعتبر ثاني أكبر زيادة في تاريخ الدار البيضاء بعد الزيادة المفرطة لفترة 1907/1913 والتي تزايد فيها مجموع سكان هذه الأخيرة ب 15.4% سنويا ص 45 نشوي ليصل العدد الضعف بحوالي 550.000 نسمة سنة 1947م أي مباشرة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية شكل فيها عدد الأوروبيين حوالي 80000 نسمة ليزداد تعداد السكان بعد ذلك بثلاث سنوات ليصل إلى 658000 نسمة سنة 1950م. ص 31 ع العالي

بعد الاستقلال وبسبب تركيز جل الأنشطة الاقتصادية والصناعية خصوصا بالمدينة وتراكم العجز في باقي مناطق المغرب، فقد شكلت قوة جذب هائلة لليد العاملة المؤهلة وغير المؤهلة مما جعلها تنشأ وتتطور في فوضى مكرسة المنحى التقليدي الذي خلفه الاستعمار

¹⁹⁶ - نشوي المصطفى، (2001)، مرجع سابق، ص: 61.
¹⁹⁷ - نشوي المصطفى، (2001)، مرجع سابق، ص: 71.

والذي يتخذ مسارات مميزة للهجرة نحو المدينة، "تتزايد كلما ألم مكروه بالبادية كالجفاف... فهو بمثابة مرض ومصاب ضل مستمرا ومن الصعب استئصاله وربما يستحيل تدويبه." ص 63 نشوي وفي هذا السياق شكلت الفترة الفاصلة بين 1660م و1971م فترة الانفجار الحضري بالبلاد أخذت فيه البيضاء قصب السبق حيث تزايد عدد سكانها خلال 11 سنة بحوالي 700 ألف نسمة.

وانطلاقا من الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 1971م اتضح أنه على "رأس كل ساعة كان الربع من كل عشر أشخاص يهاجرون من الأرياف في اتجاه البيضاء بنية الاستقرار الدائم." ص 67 نشوي هذا التدفق الهائل لسكان البوادي نحو المدينة لم يكن عامل الجفاف المساهم الوحيد فيه، بل كانت للأوضاع السياسية للمغرب ما بعد الاستقلال آثار كبيرة وما صاحب خروج المستعمر من صراعات سياسية ساهمت بشكل سلبي في تعطيل عجلة الاقتصاد وأخلت بتدبير شؤون البلاد والعباد، تراجعت معها الاستثمارات الموجهة لقطاعات إسكان المغاربة وهكذا خلفت قوة الضغط على المدن الكبرى وخاصة الدار البيضاء مخلفات وخيمة على إنتاج المجالات الحضرية وشبه الحضرية، وكان أهم ما ميز هذه المرحلة هو التوسع الذي شهدته الأحياء القديمة التي بنيت في الفترة السابقة وبيروز أحياء جديدة في الضواحي والتي كانت في معظمها غير لائقة وغير مندمجة وذات طابع عشوائي. حيث من الصعب أو من المستحيل إعادة هيكلتها. كما أن رداءة أحيائها أدت إلى تدهور المجالات الحضرية، وأجهضت وعرقلت فرص التنمية الاجتماعية.

و بحلول سنة 1982م أصبح عدد المغاربة يشكلون "98.7% من مجموع سكان المدينة" ص 87 نش وأصبحت الدار البيضاء الحاضرة الكبرى التي تضم ما يفوق عشر سكان المغرب بنسبة 11.2% بمميزات مختلفة ومتفاوتة في أشكال وجود السكن، ومن حيث تباين توزيع السكان بين مركز المدينة وبين ضواحيها، وتعاني المدينة من أزمة سكنية عميقة تأثرت من نتائجها مختلف الفئات الحضرية، وخصوصا منها الفئات الضعيفة. ومن هذا المنطلق شهدت الضواحي في العقدين الأخيرين بالخصوص حركة تعمير واسعة وجدت فيها مختلف الفئات الاجتماعية ضالتها. وهكذا عرفت الجماعات الريفية بالضاحية البيضاء وثيرة نمو سكاني ملفت للنظر حسب الإحصاءات الأخيرة. فعلى سبيل المثال انتقلت نسبة

السكان الحضريين خلال 43 سنة الفاصلة بين إحصاءي 1971م و2014م في إقليم مديونة من 13.1 % إلى 69.5%، وفي إقليم النواصر من 3.2 % إلى 83.4%، وهكذا ارتفع عدد السكان الحضريين بإقليم النواصر إلى 278201 نسمة، وبإقليم مديونة إلى 120045 نسمة سنة 2014م. لكن أهم ما ميز هذه المرحلة هو الفتور الذي عرفه تراجع وثيرة النمو الديمغرافي مقابل زيادة النمو الحضري الذي ظل رغم تراجع الهجرة القروية مطردا. حيث **تراجعت أعداد المهاجرون من 225.931 ما بين 1960م و1971م إلى 534.186 خلال فترة 1971م/1982م.**

5 - 2- ضاحية مدينة طنجة:

5 - 2- 1 - الموقع والموضع:

تحتل شبه الجزيرة الطنجية بموقع متميز ضمن المواقع المتقدمة من المغرب، وهي إحدى المدن الشمالية الغربية بالبلاد، تقع على مساحة تبلغ 365 كلم²، وقد بلغ عدد سكانها حسب إحصاء 2014 971 ألف نسمة. وتستقر هذه المدينة فوق منخفضين بين كتلتين جبليتين هما: كتلة أنجرة (479م) من جهة الشرق، وكتلة السلوقية (326م) من جهة الغرب، في حين تحدها من الجنوب سهول ضيقة نسبيا كسهل بوخلف، بوكدور، وإلى الجنوب الشرقي: سهل مغوغة، وإلى الشمال تل الشرف (100م)، وتل طنجة البالية الذي يشرف على خليج طنجة. وهي الأقرب إلى أوروبا حيث لا تبعد عنها إلى بحوالي 14 كلم عبر مضيق جبل طارق. وهي تدل على هذا الرأس الكبير بالمغرب، القائم على شكل عمود (أعمدة هرقل الأسطورية الواقعة بجبل طارق وعلى الضفة الإفريقية) في اتجاه إسبانيا وأروبا، أما شكلها العام فهو شبه منحرف عرضه 50 كلم فقط على مستوى جبل طارق لكنه يبلغ حوالي 120 كلم عند قاعدته، وذلك بامتداد شمالي جنوبي لا يجاوز 60 كلم.

طقسها معتدل، وتشهد تساقطات مهمة خلال السنة، وتعتبر أراضيها من الأراضي الغنية فلاحيا، حيث تتوفر على عدة غابات تقدر بـ 3500 هكتار. فهي نقطة التقاء قارتين الأوربية والإفريقية، ومنفتحة على بحريين الأبيض المتوسط والمحيط الأطلنطي. فمدينة طنجة تتوفر على جميع المعطيات الاقتصادية والفعاليات التي تؤهلها لكي تصبح قطرة تربط بين الشمال المغربي بالدول الأوربية المتوسطة، وعلى رأسها إسبانيا، كما تعتبر منطقة اتصالات ومجال لمضاربات قوية.

وتعد هذه المدينة إحدى أهم المدن المغربية العريقة، إذ «يرجع تاريخ تأسيسها حسب العديد من المؤرخين والباحثين من علماء الآثار، إلى الفينيقيين الذين وضعوا اللبنة الأولى للمدينة سنة 1450 ق.م»¹⁹⁸. وفي النصف الثاني من القرن 5 ق.م، حل بها القرطاجيون، في رحلة إستكشافية من أجل توسيع تجارتهم ونشر حضارتهم، وهم ورثة الفينيقيين. وقد إستقروا في أماكن متفرقة بالمدينة وخارجها. ويعتبر هؤلاء من واضعي أسس المدينة، إذ

198 - بولعش الشريف محمد، (1995)؛ طنجة عبر التاريخ، الطبعة الأولى، مطبعة الفضالة، المحمدية، المغرب، ص:

تمكنوا من «تأسيس ميناء لتصدير المنتوجات الريفية سنة 450 ق.م، وبدأت حينها تظهر بوادر العلاقة الريفية – الحضرية، وتطور مسار العلاقات المباشرة مع المدينة»¹⁹⁹. وتعتبر طنجة من أقدم المستوطنات المغربية من حيث ممارستها لأنشطة غير فلاحية، «إذ لازالت تتوفر على العديد من الآثار القديمة لممارسة السكان لأنشطة حضرية كالصناعة على سبيل المثال»²⁰⁰، إلى جانب مزاولة التجارة مع باقي القبائل المجاورة لها من أجل استخدام منتوجاتها في النشاط الصناعي.

وبعد سقوط قرطاجة عام 14 ق.م احتلها الرومان، وجعلوا منها عاصمة موريتانيا المقاطعة الغربية. وبعد مدة من الركود السياسي استرجعت حيويتها مع «انطلاق الفتوحات الإسلامية، خاصة مع مجيء موسى بن نصير الذي فتحها سنة 716م»²⁰¹. وقد كان لهذا الفتح اثار جليلة على هذه المدينة وضواحيها. فحولوها من مجرد مرفأ تجاري إلى مدينة ذات معايير حضارية إسلامية واضحة المعالم.

5 - 2 - 2 - مراحل التطور التاريخي العمراني لمدينة طنجة:

أ- مرحلة الاستعمار: وتشيد مدينة عصرية

ساهم الاستعمار في إدخال تعمير حديث في المغرب، من خلال إحداث مراكز ومدن جديدة وفق نمط إنتاج مغاير تماما لسابقه شكلا ومضمونا، فالأسس والمبادئ التي روعيت في بناء المدن اعتمدت التخطيط المسبق، وفق معايير تنظيمية وتعميرية لم تستعمل من قبل، فنتج من ذلك مفهوم بديل مما كان معتمدا في الماضي، وأصبح نمط الانتاج خاضعا للعرض والطلب، لفاعلين جدد، كل واحد تحركه ميكانيزمات واليات وغايات مختلفة.

بدأ توسع المدينة الحديثة مع بداية القرن 19م، إلا أن توسع المدينة بدأ قبل هذه الفترة بكثير. فالمدينة العتيقة بدأ انتشارها مع الاستقرار الأوربي بها، وقد اهتم المستعمر بتوسيع عمرانها، خاصة خلال الحرب العالمية الثانية، كما أن الهجرة غذتها من المناطق الريفية المجاورة خاصة، وجبال الريف عامة. وبعد تكثيف التعمير حول المدينة العتيقة بدأ توسع

¹⁹⁹ - BOULIFA (A.), (1983), Evolution et organisation d'un espace rural: le Tangérois, Thèse de doctorat 3^{ème} Cycle, en Géographie, Université de Poitiers, France. p.: 32-33.

²⁰⁰ - BOULIFA (A.), (1983), Op. cit. p.: 32.

²⁰¹ - حركات إبراهيم، (1988)؛ ملامح من تاريخ طنجة في العصر الوسيط، في: مجلة دار النيابة، العدد 18، منشورات شركة المطابع المغربية الدولية، طنجة، المغرب، ص: 40.

المدينة العصرية نحو الشرق، وبدأ تحول السكن الريفي في بعض الأحياء نحو التصلب خاصة في حي الدرادب، المصلى. وبالاتجاه نحو الغرب وعلى طول الطرق الموجودة ظهرت تجمعات حضرية على طريق الشاطئ تضم بنايات وفنادق. طريق فاس تحيطها مساكن وسط الأرياف. كما امتدت مساكن للأجانب على الطريق نحو الجنوب الغربي حول المستشفى الإسباني. طريق الجبل بدأت تعرف بدورها انتشار عدة نوايا سكنية خاصة بحي حسونة وكانت مكونة من دور وفيلات إسبانية. أما في الجبل فقد انتشرت الإقامات الراقية للأثرياء الإنجليز والأمريكيين. أما غرب المدينة العتيقة على طريق مرشان فقد امتد السكن المتلاحم الذي ضم السكان المغاربة. وبمرشان فقد استقرت المنشآت الصحية والإدارية إلى جانب سكن البرجوازية التجارية، وممثل السلطان أيضا. وكان بروز هذه الأحياء بمثابة بداية توسع للمدينة خارج أسوارها وعلى حساب المجالات الريفية المحيطة بها، بعدما عرفت تكثيفا داخليا. في هذه الفترة انفتحت المدينة على محيطها البحري بالخصوص نظرا لعامل التجارة مع الأجانب الذي حتمه موقع المدينة على البوغاز، وقد انقسم النسيج الحضري للمدينة لجزأين: شرقي مخصص للسكن، وغربي تركزت فيه الأنشطة والخدمات المختلفة، بينما استقر السوق الرئيسي في الجنوب، والمرسى في الشمال.

وقد شكل مستهل القرن العشرين منعطفا حاسما في تاريخ التحولات المجالية التي عرفتها وظائف مدينة طنجة على المستوى السياسي والاستراتيجي والعمراني. كما تميز هذا القرن أيضا ببداية احتدام التنافس المجالي الاستعماري على المدينة ونواحيها. فعلى المستوى العمراني بدأت المعالم الأولى لتخطيط حضري عصري في المدينة العصرية. وكان ذلك في الاتجاه الشرقي وجنوب المدينة العتيقة، حيث «بدأت الأوراش ورسم الطرق بها بشكل هندسي منظم»²⁰² وتوسيع الميناء، ومد خط السكك الحديدية.

عرفت هذه الفترة أيضا أحداثا هامة تجلت في تطبيق النظام الدولي بالمدينة الذي كان له بالغ الأثر في توسعها، إذ جلب المستثمرين إليها. والحدث الثاني هو الحرب الأهلية الإسبانية التي جلبت أعدادا متزايدة من المهاجرين الإسبان، خاصة بعد سيطرتهم على طنجة

²⁰² - الناوي أحمد، (1993)؛ آليات التوسع الحضري بمدينة طنجة، في: مجلة طنجة: المجال والاقتصاد والمجتمع، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط ومدرسة الملك فهد العليا للترجمة بطنجة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، ص: 12.

سنة 1940، إضافة إلى توافد السكان من الأرياف المجاورة و استقرارهم بحي السواني، وقد قدر عدد سكان المدينة بـ 83 ألف نسمة منهم 30 %، من الأجانب مثلت الجالية الإسبانية ضمنها 70%. وقد استوطنت في الشاطئ. أما حي الجبل فقد استمر في استقطاب الأوربيين الأثرياء، وكذلك شرق المدينة عند تلة الشرف؛ بينما تم تعمير حيي المصلى والدرادب من قبل المسلمين²⁰³.

خلال بداية الخمسينات تحول النسيج الحضري إلى التشتت، وظهرت عدة أقطاب للتمدين أهمها: المدينة العتيقة في الشمال، المدينة العصرية في الجنوب، بينما استمر التهافت على الأرض بوثيرة سريعة في الهوامش وفي كل الاتجاهات. وبدأت تنمو وتتكاثر نوايا شعبية هنا وهناك خاصة حيي الدرادب والمصلى. وقد طغى السكن الاقتصادي خلال هذه الفترة، حيث توسعت حركة البناء في أطراف المدينة خاصة بالجنوب، وظهرت بعض التجزئات السكنية في «السواني» و«بني مكادة». ونتيجة ارتفاع وثيرة حركة الهجرة القروية، ظهرت أحياء الصفيح المطرودة من وسط أحياء المدينة في هذه الأطراف، والتي توسعت على جوانب التجزئات السكنية «بحي بني مكادة»، و«بوخشاش» حيث عرفت هذه الأحياء نموا متزايدا في عدد سكانها.

ب- مرحلة بعد الاستقلال:

مع بداية الاستقلال تأثرت الحركة العمرانية لمدينة طنجة بالأوضاع السياسية والاقتصادية، حيث تراجع نشاطها العمراني والاقتصادي نتيجة حركة هجرة الأجانب، وهروب رؤوس الأموال الأجنبية. إلا ذلك لم يمنع من استمرار الهجرة الداخلية نحو طنجة، مما ساهم في زيادة عدد السكان المغاربة بالمدينة الذي قدر بحوالي 141.714 نسمة، في حين بلغ عدد سكان الإقليم 226.889 نسمة²⁰⁴.

فالهجرة القوية ساهمت في تطوير حركة البناء، وتوسعت المدينة بالخصوص في اتجاه الجنوب بفعل حاجز المنطقة السياحية في خليج طنجة شرقا، ومنطقة الفيلات في الجبل غربا. كما برزت تجزئات سكنية اقتصادية خارج المدار الحضري في بني مكادة مثال تجزئة برانس، العزيفات، البوغاز، عوامة، بئر الشفاء، كسبارطا... والتي شكلت مدينة أخرى

²⁰³ - الناوي أحمد، (1993)؛ مرجع سابق، ص: 11.

²⁰⁴ - الناوي أحمد، (1993)؛ مرجع سابق، ص: 15.

جنوب طريق الرباط. هذا التوسع العمراني تميز بالتشتت مما أفقد ظهير المدينة شخصيتها نتيجة استهلاك مجالها للسكن والأنشطة المختلفة.

وفي أواسط الستينات بدأ يبرز انتشار للسكن العصري في الشرق والوسط مشكلا المدينة العصرية. يحيطها نطاق للسكن الشعبي الاقتصادي والذي ضم كل من حيي «الدرادب» و«المصلى». ثم نطاق ثاني مكون من الأحياء الهامشية وهما حيي «السواني» و«بني مكادة»، والذين امتدا من الغرب إلى الشرق. وأخيرا النطاق الثالث والذي تكون من مجموعة من الدواوير شبه الحضرية «كبني ديبان»، «عزيب الحاج قدور»، «مغوغة» وأخيرا «طنجة البالية»، زحف عليها تعمير طنجة السريع، والذي طعم أيضا بوفود المهاجرين من جبال الريف الشيء الذي أنتج نمطا عمرانيا هشاً شكل أحزمة للفقر تحيط بالمدينة من الجنوب والجنوب الشرقي. إذ ارتبط سكان هذه الأحياء الهامشية بالعمل في المدينة في قطاعي الصناعة والسياحية.

فالصناعة في طنجة ساهمت في تمدين المجال باستهلاكه أكثر، ووسعت بذلك امتداد المجال الحضري في كل الاتجاهات. وفي هذا الصدد يمكن الحديث عن محورين صناعيين بدأ بروزهما، الأول في الجنوب الغربي للمدينة على طريق الرباط والمطار، والذي ضم معامل النسيج، والمشروبات، والإسمنت. والمحور الثاني على طريق تطوان في الجنوب الشرقي وقد استقرت به معامل الرخام، والحلويات، النسيج والاجور، أما شرق المدينة فقد ظهر امتداد هام لنواة صناعية هي «المنطقة الحرة» التي سرعان ما تحولت إلى منطقة صناعية جديدة. كما برزت وحدات صناعية أخرى على طريق الرباط نحو الشمال الشرقي والتي ضمت المطابع، وأوراش النجارة وغيرها²⁰⁵.

ساهمت تلك النوايا الصناعية في التهام الأراضي الفلاحية، وعرقلت كل نشاط فلاح في المجالات المحيطة بها؛ مبعثرة بذلك تمدين المدينة بنشر عشوائي في مجالات ريفية، كما قامت بخلق مناطق سكنية جديدة استقر بها العمال غالبا. وبذلك لعبت الصناعة دورا هاما في نشر التمدين والتوسع العمراني لطنجة على مجالات أوسع، مما أدى إلى تضخم النسيج

²⁰⁵ - الناوي أحمد، (1993)؛ مرجع سابق، ص: 17.

الحضري، وزاد من تركيز السكان في أحياء هامشية توسعت أو أحياء جديدة خارج المدار الحضري لطنجة والتي تم خلقها حول المعامل.

هذه المجالات تعرف حركة تحول مستمر من مجال فلاحي إلى مجال تابع تنتشر فوقه أنشطة حضرية خاصة الصناعة والسياحة. بالإضافة إلى العمران الذي بدأ ينتشر في كل الاتجاهات.

كما أن امتداد طنجة على أطرافها أدى إلى استقطاب عدد من الدواوير شبه الحضرية وتركيز الصبغة الحضرية في مجال واسع. هذا الانتشار الحضري يزحف أحيانا بعيدا في الأرياف حيث تظهر نوايا حضرية ناشئة.

5 - 2- ضاحية مدينة مكناس:

5 - 2 - 1 - موقع جغرافي متميز:

تمتد هضبة سايس بين الريف وسلسلة الأطلس المتوسط من الشرق إلى الغرب على مدى 100 كلم، وهي تشكل العمود الفقري لجهة فاس مكناس: فهي ممر رئيسي لكل التنقلات ما بين شرق البلاد وغربها²⁰⁶. وتشمل هضبة مكناس النصف الغربي، حيث تحتل ما بين الريف شمالا والأطلس المتوسط جنوبا مساحة 3995 كلم². يحدها من الجنوب والجنوب الشرقي دير الحاجب، ومن الغرب والجنوب الغربي جبل تزيتين، وفي الشمال والشمال الغربي الشريط الكلسي حيث الانحدارات الصلصالية الممتد من واد بهت والردوم، وفي الشمال جبل زرهون الذي يبلغ علوه 950م، وقنوفة، أما في الشمال الشرقي فنجد سايس فاس أو السايس الشرقي²⁰⁷.

وقد اكتسب موقع سايس أهمية استراتيجية واقتصادية هامة، كما ورد على لسان عبد الرحمان بن زيدان في كتابه "العز والصولة في معالم نظم الدولة « الجزء الأول » سايس

²⁰⁶ - مجموعة مؤلفين، (2006): المغرب: مقاربة جديدة في الجغرافية الجهوية، إشراف جون فرانسوا تروان، ترجمة علي آيت حماد وإدريس اليوشاري، الطبعة الأولى بالعربية، دار طارق للنشر، مصلحة التعاون والأنشطة الثقافية - المركز الثقافي الفرنسي بالرباط، الدار البيضاء، المغرب، ص: 133.

²⁰⁷ - ELHAOULI ATIK (M.), (1993), Le sais de Meknès et bordures: Mutations récentes d'une société rurale. Thèse de doctorat en Géographie de l'aménagement, Université de Université Paul Valéry - Montpellier III, France. p : 6

بسيط فسيح يقع بين فاس ومكناس وصفرو وجبل زرهون، من أخصب بلاد المغرب، وأمرحها سواء ما كان منه مسقيا أو بعليا، ويقترن ذكر هذا البسيط بجل الأحداث والوقائع التاريخية منذ الفتح الإسلامي للمغرب، لقربه من الحواضر والعواصم الكبرى... ووقعه في طريق الرائج والغادي بين شرق المغرب وغربه، وشماله وجنوبه²⁰⁸.

فمدينة مكناس نشأت فوق هضبة على الضفة اليسرى لنهر بو فكران، وسط سهل خصب، وتحظى بموقع متميز من ناحية الظروف الجغرافية، وقد كان اسم "مكناسة الزيتون" الذي حملته لفترة طويلة، يعبر عن غنى الأراضي المحيطة بها. غير أنها اليوم لا تملك منطقة إشعاع حقيقية خاصة بها، إذ أن نشاطها يركز بالأساس على علاقاتها مع فاس، كما يساهم موقعها على محور المواصلات الرابطة بين شرق المغرب وغرب في احتفاظها بمكانتها كمدينة قطبية.

2- تطور التجمع الحضري للمدينة:

منذ القرن 10 الميلادي استقرت قبيلة «مكناسة» في هضبة الساييس، وستصبح مكناس موقعا عسكريا على الضفة اليسرى لواد بوفكران، عند ملتقى الطرق الرابطة بين الرباط ووجدة وبين طنجة وتافيلالت خلال هذه الحقبة. وفي القرنين الثاني والثالث عشر عرفت مكناس ازدهارا في عهد الموحدين والمرينيين، حيث تحدث المؤرخون عن مركز أمازيغي مزدهر في الموقع الحالي للمدينة، إلا أن هذه الأخيرة لن تدخل فعلا التاريخ إلا ابتداء من أواخر القرن السابع عشر، حيث عرفت المدينة العصر الذهبي مع الدولة العلوية، عندما جعل منها مؤسسها المولى إسماعيل عاصمة له ومركزا للإقامة على حساب فاس. فبنى بها الأسوار الشاهقة (على طول 25 كلم) والأبواب العملاقة، والقصور الفخمة

²⁰⁸ - اكنينج العربي، (2004)؛ آثار التدخل الأجنبي في المغرب على علاقات المخزن في المغرب في القرن التاسع عشر: نموذج قبيلة بني مطير (آيتا نظير)، شهادة لنيل دبلوم الدراسات العليا في التاريخ، نوقشت بتاريخ 25 ماي 1984، الطبعة الأولى، منشورات مطبعة آنفو - برانت - الليدو، فاس، ص: 41.

والمساجد الكثيرة²⁰⁹. فتحوّلت بفضل ذلك إلى حاضرة مزدهرة على المستويات الاقتصادية والمعمارية والسياسية، وأصبحت مدينة عسكرية ملكية شاسعة وفخمة، تحيط بها الأسوار المزدوجة لاحتواء ساكنة الجبال إبان تحركهم في اتجاه المغرب الأطلنطي، إضافة إلى القصبات (قصة بوفكران، قصة أجانا، قصة حرطان...) وأبراج المراقبة، كما عمل المخزن على تثبيت مجموعة من القبائل على مداخل المدينة لحمايتها من التهديدات الخارجية، وبذلك سيغطي إشعاعها مجموع تراب المغرب وهو الأمر الذي تسبب في تقهقر جارتها فاس.

وبعد وفاة السلطان مولاي إسماعيل فقدت المدينة هذه الوظيفة بسبب الاضطرابات والصراعات التي طبعت محاولات خلافتها، لأن الذين جاءوا من بعده تخلوا عنها شيئاً فشيئاً. وستنتقل العاصمة من جديد إلى فاس، هذا التحول سيدخل مكناس في مرحلة من الانحطاط والتقهر الاقتصادي سيدوم طيلة القرن 19.

1-2- فترة الحماية الفرنسية

دخل الاستعمار إلى المنطقة ابتداء من سنة 1912م؛ وقد كان في البدء استعماراً رسمياً استفاد من وضع أراضي الكيش عند قبائل مجاط وعرب- سايس. أما بخصوص قبائل بني مطير وايت عياش والتي كانت ترتبط ارتباطاً قوياً بأراضيها، فإن الوضع القانوني لهذه الأراضي الجماعية قد سهل نزاعها من أصحابها على إثر صدور ظهير سنة 1919م الذي سمح بنزع الملكية الجماعية²¹⁰. وهكذا فبعد ما يناهز العشر سنوات، استحوذ المعمرون على الجزء الأكبر من الأراضي الخصبة، بعد الدفع بالفلاحين المستقرين إلى الهوامش، أي الأراضي الأقل خصوبة والأكثر صعوبة من حيث استغلالها، وإبعاد مربّي الماشية إلى الجبال.

²⁰⁹ - Ministère de l'aménagement du territoire, de l'eau et de l'environnement (2002), Les espaces de croissance, le schéma national d'aménagement du territoire (SNAT), Direction de l'aménagement du territoire, Rabat. p.: 131.

²¹⁰ - مجموعة مؤلفين، (2006): المغرب: مقارنة جديدة في الجغرافية الجهوية، إشراف جون فرانسوا تروان، ترجمة علي آيت حماد وإدريس اليوشاري، الطبعة الأولى بالعربية، دار طارق للنشر، مصلحة التعاون والأنشطة الثقافية - المركز الثقافي الفرنسي بالرباط، الدار البيضاء، المغرب، ص: 136.

وقد عمل المستعمر الفرنسي على إحداث مدينة جديدة بهامش المدينة الاسماعيلية وذلك منذ سنة 1909م (بروز أولى الثكنات العسكرية، وبلغت مساحة المدينة الكلونيلية 400 هكتار سنة 1939). مكناس في مواجهة ص10

وقد شكلت هذه المرحلة فعلا عصرا ذهبيا ثانيا بالنسبة لمدينة مكناس، حيث تزامنت مع نمو قوي واستثنائي على جميع المستويات، الاقتصادية الديمغرافية والعمرانية، سيجعل منها المستعمر خامس أكبر المدن المغربية إلى حدود نهاية حقبة الحماية. حيث أصبحت إضافة لكونها عاصمة لأغنى مناطق الاستعمار الفلاحي بالمغرب، بسبب استثمار الأراضي الفلاحية المجاورة لها في منتوجات ذات مردود مرتفع، ثالث تمرکز للصناعة المغربية آنذاك، وأهم قاعدة عسكرية بالبلاد.

وحوالي سنة 1920م، كلف المهندس بروس بإقامة مخطط توجيهي للمدينة الجديدة، التي تم إنشاؤها على الضفة اليمنى لواد بوفكران (بناء محطة القطار، والمعامل الصناعية، والتجهيزات الحضرية الكبرى والسكن الأوربي...). وبالمقابل تم التخطيط لبناء "مدينة مغربية" في الأراضي الشاسعة الواقعة داخل أسوار قصر مولاي إسماعيل ("أكداال السلطان"). كما تم اتخاذ قرار بخلق قاعدة عسكرية ومدرسة للطيران بمكناس على مساحة 1400هـ²¹¹.

1- فترة الاستقلال إلى الان:

بعد الاستقلال ستعيش المدينة مرحلة انكماش وتقهقر ثم ركوض اقتصادي ملحوظ، لازالت معالمه بارزة للعيان إلى حد الآن، بسبب الهجرة المفاجئة والمكثفة للأوربيين واليهود المغاربة وانسحاب رؤوس الأموال الأوربية، حيث ستواجه المدينة العديد من العوائق والإكراهات:

عوائق مرتبطة بالموضع:

هناك عدة عوائق تؤدي إلى تقطع النسيج الحضري لمكناس إلى وحدات منفصلة. وهكذا فإن تعمق مجرى واد بوفكران أدى إلى ظهور ونمو وحدتين متباينين هما:

- مكناس القديمة (المدينة العتيقة والعاصمة الملكية): تقع على الضفة اليسرى لواد بوفكران، التي تطورت أساساً ما بين القرنين العاشر والتاسع عشر.

- مكناس الجديدة (تتميز بوجود محطة القطار، والعمارات، والصناعات الأساسية، والتجهيزات الكبرى والقاعدة الجوية). نمت منذ قرن تقريباً على الضفة اليمنى للواد، وتتجه في توسعها نحو فاس (حي ويسلان).

كما أن هناك عائقين طبيعيين آخرين تبدو آثارهما واضحة في المشهد الحضري، وهما واد بويصحاق، الذي يحد امتداد البناء في الغرب، ما عدا عند مستوى الطريق الوطنية رقم 1 (حي تولال)، ثم واد ويسلان، الذي يلعب نفس الدور في الشرق، ما عدا عند مستوى الطريق الوطنية رقم 1 (حي ويسلان).

أما المنطقة المتضرسة التي تلتقي فيها هذه الأودية مع بوفكران في شمال المدينة، فهي مكونة من أراضي غير مستقرة وبالتالي غير صالحة للبناء، مما يجعلها تقف حاجزاً أمام توسع المدينة في اتجاه الشمال. وهكذا فإن مكناس تتوسع أساساً باتجاه الجنوب (المنطقة الصناعية والسكنية) والجنوب الغربي (سكن وملعب ومنطقة سياحية).

وإذا كانت الطريق الوطنية رقم 1 (الرباط - فاس) تقطع الكيانين المشكلين للمدينة من الغرب إلى الشرق، عابرة الأودية الثلاثة (212)، فإن خط السكة الحديدية لا يمر سوى بالضفة اليمنى لواد بوفكران في عمالة المنزه.

- عوائق عقارية

تتعرض الأراضي الموجودة بالمدينة لظاهرة التجميد، إما بفعل سلوكات المضاربين، أو بحكم أنها تخضع لأنظمة عقارية خاصة (الحبوس، الكيش، أراضي عسكرية...) مما يجعل استغلالها أمراً صعباً. وهكذا، فإن مشروع مرجان مثلاً، التي بدأ العمل فيه سنة 1994 بمبادرة ملكية، كان مقرراً أن يشمل 300 هـ، غير أنها توقف بعد إنجاز الشطر الأول فقط..

ومن جهة، فإن أغلبية الأراضي، العمومية المتوفرة في مركز المدينة، قد تم استهلاكها، لإنجاز تجزئات كثيفة ذات طابع اجتماعي، مما نتج عنه أن معدل استهلاك

²¹² - بالنسبة لواد بوفكران: يتم عبوره عدة مرات في الحقيقة: مرة في الشمال، ثم 3 مرات في الجنوب، على مسافات تتراوح ما بين 5 و6 كلم. الأولى على الطريق الرئيسية 21 (سيدي بوزكري) والمرة الثانية عند الطريق الدائري، والثالثة عند الطريق السيار الرابط بين فاس والرباط.

الأراضي في البناء يقل عن معدل النمو الديمغرافي (يصلان تباعا إلى 2.2 و 2.5 في المائة، حسب دراسات المخطط الأخير).

3-التوسع الحضري للمدينة:

نظراً للعوائق العقارية التي تعيشها المدينة، فإن التوسع العمراني يتم في المناطق الهامشية، حيث تقل المضاربة، لكن دون احترام اختيارات المخططين التوجيهيين لسنتي (1976 و 1990)، وذلك إما انطلاقاً من الدواوير الموجودة سابقاً، أو على طول المداخل الطرقية للمدينة.

في ظل هذه الوضعية المتأزمة، تبدو أراضي القاعدة الجوية (أزيد من 1000 هـ) فرصة عقارية هامة لحل مشاكل توسع المدينة. وقد بدأت بالفعل مؤسسة تابعة للجيش في تجزئ مساحة تقدر ب 50 هكتاراً.

بلغت ساكنة مكناس 632 ألف نسمة- حسب إحصاء 2014،

6 - ضاحية مدينة فاس:

6 - 1 - أول حاضرة عربية إسلامية في الغرب الإسلامي:

تعتبر فاس أقدم عاصمة للمغرب، فقد كانت عاصمة سياسية واقتصادية وثقافية وروحية؛ وهي تقع في وسط شمال المغرب، عند التقاء تلال مقدمة الريف شمالا وشرقا والهوامش الشرقية لمنطقة سايس جنوبا وغربا. ويعود تاريخ تأسيسها إلى سنة 789م/ 172هـ، عندما أسس إدريس الأول على الضفة اليمنى لوادي فاس (العدوة) مدينة عسكرية لتكون قاعدة لمراقبة محور تازة والوادي المتوسط لسبو. وانضافت لتلك النواة المتواضعة

العسكرية والقروية أساسا، مدينة جديدة بناها إدريس الثاني سنة 192هـ/809م، على الضفة المقابلة (العالية)، وهي مدينة فاخرة أكثر وتميزت بوضوح خصوصيتها الحضرية. وبعد ذلك ببضع سنوات (817/818 م) بالمدينة، وصلت إلى العدو الساكنة التي رحلت من الأندلس واستقرت بالمدينة وقامت بتنشيطها. ومن ثمة أخذت المدينة اسم عدوة الأندلس. **لتكون بذلك أول مدينة عربية إسلامية يجري تخطيطها في شمال إفريقيا. 1 بوشتي ص 704 مج.** وفق مبادئ جديدة في فن البناء والتعمير. وأضاف إليها المرينيون في القرن الثالث عشر، (674هـ) كتلة حضرية أخرى سميت فاس الجديد. حيث الوظائف الإدارية والعسكرية والقصور والحدائق والملاح. وسبق للمدينة أن كانت عاصمة للبلاد أكثر من مرة، في عهد دولتي الأدارسة والمرينيين، واختارها عدد من الملوك العلويين عاصمة لهم. وظلت كذلك حتى عام 1912م، تاريخ بداية الاستعمار الفرنسي الذي حول العاصمة ونقلها إلى مدينة الرباط. ولعل أهم ما ميزها قبل هذا التاريخ، هو تجانس وحدتها الحضرية، وتخصصها المجالي، وتنوع الشرائح الاجتماعية القاطنة فيها. كما كان الشأن بالنسبة إلى كثير من المدن العربية والإسلامية.

تتميز مدينة فاس العتيقة بمجموعة من الخصوصيات، تكمن في موقعها وموضعها اللذان ساهما بشكل كبير في تشكل مواردها التراثية وتاريخها العريق. فموضعها ب سهل سايس الغني فلاحيا وعلى ضفاف واد فاس جعلها مجالا ملائما لبناء حضارة اجتماعية وثقافية واقتصادية قوية وهو ما عبر عنه ابن أبي زرع بقوله " جمعت فاس بين عذوبة الماء، واعتدال الهواء، وطيب التربة...وقرب المحطب وكثرة عدده وشجره..." ص150 جهة فاس مكناس مج.

تمتد المدينة العتيقة على مساحة 300 هكتار، وتتوفر على تراث غني يشهد على تاريخ عريق، امتزجت فيه ثقافات عربية وأمازيغية وأندلسية، مشكلة حضارة عربية إسلامية نالت إعجاب العالم، وصنفت عام 1981 تراثا إنسانيا عالميا. فهي ذاكرة وطنية ودولية لما تحمله من دلالات روحية وثقافية وحضارية بين ثنايا دروبها وأسوارها طيلة اثنا عشر قرنا الماضية، والتي لعبت خلالها أدوارا طلائعية متميزة على مر تاريخ المغرب، ولا زالت حتى اليوم شامخة تقاوم نوبات الدهر والاضمحلال وتترقب الحاضر والمستقبل على أمل بزوغ

فجر جديد. بلغ عدد ساكنتها بحسب إحصاء 2004 ما يناهز 91.473 فردا، أي ما يمثل نحو 10 في المئة من سكان مدينة فاس. وكان لها دور مهم في تنظيم المجال الحضري، كونها مجالا وفر عرضا سكنيا ضخما للسكان، على الرغم من ضيق المساحة، ما جعلها من أكثر الكثافات السكانية في العالم. غير أن هذه الحمولة البشرية عرفت تراجعا تدريجيا في الوقت الراهن، ويمكن تفسير ذلك بمجموعة من العوامل، أهمها تعدد مشكلات النواة القديمة وتناميها (دور آيلة للسقوط، اكتظاظ، تلوث....)، وظهور مجالات سكنية عصرية أوربية خارج الأسوار. 2 ص 705

2- مرحلة الحماية

إذا كانت المدينة العتيقة قد عرفت توازنات على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي، فإنه مع مجيء الاستعمار ستعرف هذه الأخيرة مجموعة من التحولات تميزت بقطيعة مع النمط التعميري التقليدي حيث جاءت السلطات الاستعمارية بفلسفة تعميرية حديثة ومختلفة، وبالتالي شكل النمط التعميري لفترة الحماية قطيعة مع النمط التعميري القديم. حيث خضعت المدن العتيقة بالمغرب لمجموعة من التحولات المجالية والوظيفية مست هياكلها التقليدية للتدبير الحضري وذلك من جراء الإهمال الذي تلقته لحساب المدن الجديدة، وقد حظيت مدينة فاس على غرار مثيلاتها من المدن العواصم خلال بداية الاستعمار، بمكانة خاصة لدى القيمين على سياسة التعمير، ترجمت بإنشاء مدينة ثالثة منعزلة بعض الانعزال عن المدينة القديمة على مشارف أسوار مدينة المرينيين ظهرت في القرن العشرين، ولكنها أرحب وأوسع: إنها مركز حضري أوربي عصري جديد والتي يطلق عليها (فاس الجديدة). فنتج عن ذلك اختلال في أنظمة المدينة القديمة وارتباك في وظائفها و تدخل بين مجالاتها.

إن « المدينة الكولونيالية نابعة من تحدي سلطات الحماية لآخر ». ص 15 فقد تم عزل المدن العتيقة بشكل تدريجي عن المدن الجديدة، مما تسبب في تفرقة المجال الحضري تفرقة ذات طابع تعميري واجتماعي وعرقي، فنتج عن ذلك عدم مواكبة التحولات التي عرفها العالم في تلك المرحلة، وجعل منظومتها الإنتاجية غير قادرة على المنافسة.

فرغم أن التعمير الكولونيالي بالمغرب اختلف في مبادئه عن التعمير في المستعمرات الأخرى، حيث عمل على تطبيق أحدث قواعد التعمير الحديث دون مساسه بالنسيج التقليدي متبنيا سياسة تهدف إلى "متحفة" المدن العتيقة وامتصاص أهم الأنشطة المهيكللة لاقتصادها الحضري، وأيضا بدعوى الحفاظ عليه كتراث تاريخي، لكن المتمعن في كل تلك التصاميم الحديثة للمدن المنتجة من طرف سلطات الحماية تبين أن مصالح التعمير حاولت من خلالها خلق فاصل مجالي ما بين النسيج القديم والحديث. إن الفصل

بين السكان المحليين بالنسيج العتيق والأوربيين بالمدينة الحديثة دافعه الوحيد هو الفصل العنصري من أجل ضبط الأمن.

كما أن عدم المس بالمدن العتيقة نابع أيضا من فشل تجربة المستعمر الفرنسي بالمستعمرات الشرقية، وكذا بالجزائر التي دمر بعض مدنها وأعطت نتائج عكسية، وبالتالي لجئت إلى تهيئة مجالات شاسعة بالمدينة الأوربية التي توفر أحدث الامكانيات من شوارع فسيحة، وقنوات الماء الصالح للشرب وكذا الكهرباء مع الحفاظ على النسيج العتيق للمدن.

الجمالية التي تمتعت بها المدينة الأوربية والتي أضفاها عليها المهندس المعماري بروس و الذي كان يعد آنذاك، مدرسة في الهندسة المعمارية، فهو الذي خطط لمبان وشوارع لا تزال تحتل مكانة مرموقة وشاخصة في المورفولوجيا الحضرية الحالية. كما أن امتدادها لمختلف البنايات خصوصا الإدارية منها لم يكن عبثا، أو لكون بروس خريج مدرسة الفنون الجميلة، بل يجب التذكير بكون المدينة الأوربية كانت عبارة عن صراع الحاضر مع الماضي أو تحد حضاري «لأن الاحتواء الاقتصادي للبلد يمر أساسا عبر الاحتواء السياسي».

في سياق الأزمة الاقتصادية الكبرى لسنة 1929م والتي ظهرت أثارها بالمغرب مع بداية الثلاثينات، حيث تولدت عنها بداية تشكيل حزام سكني حول المدن العتيقة، بفعل الموجة الكبيرة من هجرة البدو نحوها، بسبب الجفاف الذي عرفه المغرب في تلك الفترة، في الوقت نفسه شرع سكان المدن الأصليون في الهجرة نحو المدن الحديثة. هذه الأحداث أسهمت في خلق واقع جديد في هذه المدن، بفعل الضغط الديمغرافي المتزايد، مما أدى إلى بؤار أزمة سكنية خطيرة بسبب عزز المدن العتيقة عن الاستجابة للمطالب المتزايدة على السكن.

في هذا السياق تبنت سلطات الحماية قبيل نهاية الإستعمار، في شخص المهندس ميشيل إيكو شار سياسة "السكن الاجتماعي" (حي عين قادوس) ص 706 بوشتي التي تبلورت مع بروز المقاومة المسلحة بعدد من المدن المغربية والتي عبرت عن طموحات اجتماعية وسياسية، ورغبة هذه السلطات في اعتماد أسلوب التهذئة وامتصاص غضب مختلف الفئات الشعبية. أيضا عمل إيكو شار على الفصل العنصري في أطراف المدن في إطار نمط سكني 8*8 . من خلال تكوين الاحتياط العقاري للمدينة التي تطورت على حسابه طوال أربعة عقود من فترة الإستعمار.

إن التنطيق الذي جاء به التعمير الحديث، من خلال تكريس مبدأ الوضوح، لم ينتج سوى تشكل مشهد حضري مغربي متسم بالازدواجية العمرانية والاجتماعية نتج عنه الفصل المجالي، وبالتالي التمييز الاجتماعي الذي يعتبر أهم ما حملته النظام التعميري الحديث. ونشير في هذا الصدد لكون المدينة أصبحت تسير بوتيرتين مختلفتين من حيث سرعة الامتداد المجالي وشكله ومنطقه: مدينة قديمة تعمر الأجزاء الفارغة فيها بأسلوب السكن التقليدي العشوائي، ومدينة عصرية جديدة تنتج بمنطق التعمير الحديث.

عرفت هذه الفترة أيضا بداية بروز ظاهرة التمدين الضاحوي خصوصا بمدينة الدار البيضاء حيث يذكر عبد الرحمان رشيق في كتابه: *Casablanca urbanisme de l'urgence* مجموعة من الاحياء والتجمعات السكنية التي تأوي السكان المحليين كابن المسيك، هذه الظاهرة لم تتخذ أبعاد كبرى بمدينة فاس بفضل الدور الذي قامت به المدينة العتيقة في استيعاب الضغط الديمغرافي، رغم أن مجموعة من الدراسات أشارت إلى بروز تجمعات من النواويل وهي عبارة عن سكن هش بني بواسطة مواد طبيعية هشة مصنوعة من القصب والخشب ومبلطة بالطين؛ خاصة بجنوب وغرب المدينة العتيقة في كل من دوار ريفاة وصهريج كناوة شرق المدينة القديمة، وارتبط ظهور هذا السكن أساسا بالنشاط الفلاحي، حيث منح الملاكون الفاسيين الارض لبعض المهاجرين القرويين قصد استغلالها مقابل أجر شهري أو سنوي.

3 مرحلة 1956 إلى 1990: انفلات التوسع الحضري من الرقابة

تمتد هذه المرحلة من بداية الاستقلال إلى أواخر الثمانينات، وقد ورث المغرب المستقل أزمة مجالية خانقة بعد خروج الاستعمار، وهي مرحلة تميزت بانفجار ديمغرافي وحضري بمدينة فاس، وترجع هذه الدينامية إلى عاملين أساسيين هما : الخصوبة المرتفعة والهجرة القروية القوية والمسترسلة ، بالإضافة إلى اتساع مدارها الحضري، حيث انتقل سكانها من 223850 نسمة سنة 1960، إلى 460167 نسمة سنة 1982. مما انعكس مجاليا بظهور مجموعة من الضواحي أو الهوامش القديمة، فهي المرحلة التي ظهرت فيها كل من أحياء الجنانات، عين النقي، سهب الورد، صهريج كناوة، المصلى، في الشرق، كما ظهرت أحياء مثل الحي الحسني، ظهر الخميس في الشمال، وزواغة في الغرب، إضافة إلى عوينات الحجاج ومونفلوري بالجنوب، كذلك تعد هذه المرحلة مهمة لكونها تؤرخ لفشل كل السياسات التعميرية، وكل المخططات، وذلك راجع لعوامل موضوعية منها أن الفريق الذي فشل في حل الأزمة في فترة الحماية، استمر في العمل بعد مغادرة إيكوشار حتى سنة 1966م، ص18 ورغم أن الدولة تبنت شعار السكن الاجتماعي وكانت هي المشيد الأول له، **ويعتبر هذا الأخير نوع من السكن الاقتصادي وجه للكراء لصالح الفئات الاجتماعية الضعيفة، وقد قامت ببنائه الشركة العقارية الفرنسية المغربية (cifm) التي أنتجت ما يقارب 2400 مسكن في كل من حيي الدكارات وعين قادوس، ماج ص 124 والنتيجة أن ما شيدته الدولة كان هزيلا بسبب ضعف الميزانيات، ومع توالي السياسات ازداد الخصاص على مستوى التجهيزات الأساسية، وتطورت وثيرة إنتاج السكن الهش وغير القانوني، وأصبح السمة الأساسية للمدينة التي اكتست طابعا هجيناً. تميزت هذه المرحلة أيضا بتناقض تجلى من خلال اعتماد اقتصاد ليبرالي على مستوى الخطاب، وتدخلات وإجراءات مقتبسة من النظام الاشتراكي كممارسة، تمثلت في هدم بعض المساكن الهشة وتعويض أصحابها ببيع أرضية توجد بجوار الحي، حالة تجزئة السعداني بدوار ريفاة، كما استفاد من هذا التدخل جزء من صهريج كناوة .**

البنية الحالية للمدن المغربية التي تسيطر عليها الضواحي تشكل بالنسبة لمدينة فاس قنابل موقوتة، بفعل عدد المنازل الآيلة للسقوط وعجز الدولة عن التدخل لحل الإشكالية نظرا لضعف الإمكانيات المالية للفئات الاجتماعية المسحوقة التي لا تستطيع الاندماج في برامج إعادة الهيكلة أو إعادة السكن، نتيجة الفترة التي يمكن القول عنها أنها عسيرة والتي تميزت بتباطؤ النمو الاقتصادي، واحتدام الصراعات السياسية، وتصادم موجات الهجرة، فنتج عنها تضخم المدن بفئات اجتماعية معوزة ما بين 1960-1971، فأضيف لسكان المدن المغربية ما يقرب من مليوني نسمة 1.989.000 ن ص18.

في ظل غياب أي استراتيجية لإنتاج متوازن للمجال الحضري، وفي غياب إطار قانوني حديث استغلت البرجوازية الحضرية والمضاربون العقاريون هذه الوضعية، هذه البرجوازية ليست لها علاقة بالميدان ولكن هدفها الربح السريع ص19 فأنتجت المجال الحضري طبقا لمواصفات تخدم مصالحها أولا حيث ثم توفير سكن لفئات اجتماعية تسعى إلى الملكية بأقل تكلفة ممكنة، والحصيلة أحياء تفتقد إلى أبسط سبل الحياة وتشكل خطرا يوميا على ساكنتها، حيث «قدمت مدينة فاس للمدن مشاكل تختلف عن المشاكل الموجودة بالمدن الأخرى نظرا للخصوصية والقوة التي تحملها» ص19.

4- المرحلة الحالية: من 1990 إلى الآن :

هي مرحلة عرف فيها النسيج الحضري اتساعا متزايدا في المدارات الحضرية، حيث انتقل سكانها خلال هذه الحقبة من 871327 نسمة سنة 1994 إلى 1150131 نسمة سنة 2014. "فتحت تأثير أزمة العقار، انتقلت مساحة مجالات السكن غير القانوني من 160 هكتار في عام 1978 إلى 410 هكتارات في سنة 1990، يقطن فيها 176.750 نسمة، أي حوالي 25 في المئة من مجموع ساكنة المدينة. ص 708 بوشتي" كما تميزت بظهور قانون 12-90 و 25-90، كما عرفت أكبر برامج لإعادة الهيكلة. لكن الجهود التي قامت بها الدولة لإعادة تركيب المشهد الحضري، أعطت نتائج عكسية نظرا لغياب مقاربة شمولية، تهدف محاربة الفقر الحضري وإنتاج المجال في إطار التنمية المندمجة. كما أن أهم ما ميز هذه الفترة هو انتقال السكن السري وغير اللائق إلى خارج المدار الحضري في اتجاه مراكز قروية معزولة مثل عين الشقف، أولاد الطيب بنسودة... وبالتالي بداية مسلسل آخر في إنتاج المجال الحضري في هامش المدينة. هذه الظاهرة التي تنتشر في مجال أكثر شساعة ضمن ميكانيزمات تتطور باستمرار، يجعلها ظاهرة يصعب مقاربتها من وجهة واحدة، لأنها تعبر عن خلل داخل النظام الحضري.

6 - 1- الضاحية الشرقية لمدينة فاس:

6 - 2- الضاحية الجنوبية لمدينة فاس:

6 - 3- الضاحية الغربية لمدينة فاس:

خاتمة

إذا كانت المدينة توصف بأنها كائن حي ونتاج مجموعة من العوامل الطبيعية والبشرية، فإن الضاحية هي أحد أعضاء هذا الكائن يتأثر بها ويؤثر فيها ويخضع أيضا لنفس العوامل التي تفرض نفسها عليها.

يرتكز تعريف الضاحية على عناصر ثلاثة: الجوار والاستقلال الإداري والتبعية، عناصر ترتبط بنقطة مرجعية هي: المدينة²¹³.

1-1 - مفهوم الضاحية ومعايير تصنيفها

تجمع كل التعريفات التي تناولت مفهوم الضاحية، رغم اختلاف خلفية القائمين عليها وتخصصاتهم العلمية، على أن الضاحية هي ذلك المجال الذي يحيط بالمدينة، أو كما يسميه البعض بظهير المدينة. إلا أن أصحاب هذه التعريفات يختلفون في بعض الخصائص المميزة للضاحية، هذا الاختلاف يرجع بشكل أساسي إلى اختلاف مجالات الدراسة بين الباحثين، سواء على المستوى الدولي أو على المستوى الداخلي، وكذلك حسب الفترات التاريخية التي تؤثر بشكل كبير على هذا المفهوم. يمكن حصر أهم هذه الاختلافات في النقاط التالية:

- تقدير المساحة التي يمكن أن تمتد إليها الضاحية (من أربع كيلومترات إلى خمسة عشر كلم أو عند بعض الباحثين فهي غير محددة مساحيا بقدر ما هي محددة بحجم العلاقات التي تربط كلا المجالين)، أي حسب حجم الإشعاع الذي يمكن أن تسلطه المدينة على محيطها، وهذا يرتبط بمستوى الوظائف التي تقوم بها المدينة تجاه ضاحيتها.

- الاختلاف حول تقدير طبيعة وحجم ونوعية العلاقات التي تربط المدينة بضاحيتها أو العكس. الضاحية هي ذلك التنوع السكني الذي يقع خارج المدينة المركز، وهي عبارة عن مجالات انتقالية بين الوسط الريفي والحضري وتعرف تحولات عميقة في وظائفها ومكوناتها الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية لكونها تخضع لجاذبية المدينة واستقطابها.

لقد تم تناول الضاحية من قبل مجموعة من المهتمين بالمجال سواء تعلق الأمر بالباحثين أو المصالح المختصة، باعتبارها أحد أشكال النمو الحضري. هذا المصطلح حديث الوجود لذلك يلاحظ افتقار واضح لمفهوم عام وشامل له، كما أنه يختلف باختلاف الحالات المدروسة. فإذا كان المصطلح على المستوى اللغوي وإن تعددت مصطلحاته "الضاحية"، "la banlieue"، "suburbains"، إلا أنها تجمع على معنى واحد وهي الأجزاء المحيطة بالمدينة.

²¹³ - الطيب لشقار، (1997): « ضاحية مدينة مكناس: مقاربة جغرافية »، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في الجغرافيا، تحت إشراف الدكتور محمد بلفقيه، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة محمد الخامس - أكادال، الرباط - المغرب، ص: 6.

وقد تم تناول هذا المصطلح من قبل معاجم متعددة، من بينها المعاجم المتخصصة، أهمها معجم Pierre Merlin et Françoise choay، عرفها بأنها: "مجال يحيط بالمدينة ويتكون من مجموعة من الجماعات المستقلة إدارياً، لكنها تحضرت بفعل تأثير مدينة مركزية [...]"، والضاحية حدث طارئ جاء مزامناً للثورة الصناعية أو لاحقاً عليها [...]"، أما تحضر الجماعات الضاحوية فإنه لا يخلق وسطاً حضرياً تاماً، لأن هذه الجماعات لا تتوفر على تجهيزات وخدمات كافية...²¹⁴. فهذا التعريف ركز على الجانب الإداري بتحديد ما في جماعات مستقلة محاذية للمدينة، أهم مميزات العشوائية في تنظيم المجال واقتنارها لتجهيزات عدة.

يرى صاحب مؤلف "معجم المصطلحات الجغرافية" **توني يوسف** أن "الضاحية" هي «منطقة يعيش فيها السكان حياة المدن تماماً، ولكنها ليست جزءاً من المدينة بالمعنى الصحيح، إذ قد تنفصل عنها بمناطق خالية أو حقول، أو تبعد قليلاً عن مركز المدينة. ولكن الضاحية قلما تتحدد على أساس المنطقة المبنية من المدينة، وإنما على أساس الوظيفة وسهولة الاتصال. ويميز بعض الجغرافيين بين ثلاثة أنواع من الضواحي: القريبة والوسطى والبعيدة. ومن الناحية الديموغرافية تتبع الضاحية القريبة حركة سكان المدينة، فتتزايد بالهجرة، وقد تكون امتداداً لعمرتن المدينة. أما الضاحية الوسطى فتبدأ بعد الضاحية القريبة مباشرة ولا تعد جزءاً من المدينة، ولكنها تعتمد عليها اعتماداً مباشراً. أما البعيدة، فهي منطقة النفوذ لحركة أو تجارة المدينة، وفيها تضعف العلاقة بالمدينة، أو تبعد نوعاً ما، وقلما يصبح الاتصال يومياً أو مباشراً»²¹⁵. يتميز هذا التعريف بكونه عام وفضفاض لا ينطبق على ضواحينا وضواحي البلدان السائرة في طريق النمو، لأنه نتاج محاولة إدماج خلاصات العديد من التعاريف التي وردت في المعاجم الأجنبية، فهو مصطلح معرب و مختصر يقربنا من المضمون فقط، فرغم أنه حاول أن يكون جامعاً وشاملاً، إلا أنه ظل يفتقد إلى الدقة المطلوبة في تقديم المصطلحات العلمية.

يعرف معجم «Les Mots de la Géographie» الضاحية بكونها «النطاق المحيط بالمدينة، لكنه ليس بالمدينة، وإنما تمارس عليه المدينة نفوذها وهيمنتها... وتشكل المدينة والضاحية معاً ما يسمى بالمجموعة الحضرية. والضاحية مجال لإنتاج الألبان والخضر والفواكه وانتشار الصناعات والمساكن، وتتميز بوجود هجرة يومية في اتجاه المدينة. كما تعتبر مجالا لقضاء العطل الأسبوعية والترفيه. لكن الضواحي لا تبقى دائماً ضواحي وإنما قد تندمج مع المدينة فتصبح من صميمها، كما أن مصطلح

²¹⁴ - المفضل دوح، (2000): «ضاحية فاس دراسة جغرافية»، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا، تخصص جغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، ص: 14.

«Banlieue» هو في طريق التراجع لصالح مصطلح «Périurbain» حيث تتداخل الحياة الريفية والحضرية مشكلة ما يسمى بالضاحية الجديدة»²¹⁶.

هذا التعريف فصل في مفهوم الضاحية، حيث خصها في مجموعة من الوظائف، بفعل الترابط القائم بينها وبين المدينة، على عدة مستويات إلى درجة انصهار هذه الضاحية في المدينة، وبالتالي فإنّ الضواحي لا تبقى دائما ضواحي وإنما هي في تحول مستمر.

يطلق مفهوم الضاحية على المجال الإنتقالي بين المجالين الحضري والريفي الذي يخضع لجاذبية المدينة ولاستقطابها، وتعرف تحولات عميقة في وظائفها ومكوناتها الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية²¹⁷.

يحدد بيار جورج مفهوم الضاحية على أنها «المساحات والنشاطات القريبة من المدينة. وهي تعبر عن شكل من التزايد الأولي خارج هذه الأخيرة، حيث يلجأ سكان الأرياف للمشاركة في اقتصادها. وكثيرا ما تتميز الضواحي عن المدينة بالاختلافات الوظيفية... أما في الجغرافيا التاريخية، ففي الأصل كانت تعني المنطقة التي تحيط بالمدينة بعرض يبلغ فرسخا (4 كيلومترات تقريبا) يعني Lieue، والتي يشرف عليها التشريع المدني، أي الترسيم «Le ban»²¹⁸. ونتيجة جمع الكلمتين شكل اللفظ الفرنسي «Banlieue»، وقد جاءت الضاحية نتيجة تطور المدينة في المحيط الريفي للمدينة الأساسية.

أما في الجغرافية الحضرية: "فهي الأجزاء الخارجة لمجموعة حضرية، تتميز عن المدينة التي تنتمي إليها باستقلالها الإداري وكيانها المرفولوجي، وهي نتاج سياق (processus) تحضر المحيط الرئيسي للمدينة، أما في حالة ضمّه من طرف المدينة إداريا فإن الضاحية تصبح مندمجة في المدينة، لذلك فالضاحية لا تبقى دائما ضاحية، وفي حالة عدم وجود قرى قابلة للتمدن لا تكون هناك ضاحية. وتوجد بالنسبة للمدن الأوربية ضواحي متخصصة، وفي المجموعات الحضرية الكبرى نميز بين أجيال متعاقبة من الضواحي التي تدخل في نطاق المجال "المجال الشبه حضري". عند حدود المجال الممدن أو ما يسمى بالضاحية الكبرى، يتم الانتقال إلى المحيط الريفي الذي يخضع لتأثيرات المدينة بحكم الجوار: الضاحية

²¹⁶ - Brunet (R.), Robert (F.) et Hervé Thery, (1993): « **Les Mots de la Géographie** », Dictionnaire critique, troisième édition revue et augmentée, Collection Dynamique du Territoire, Reclus, la Documentation Française, Paris. p.: 59.

²¹⁷ - المبارك حسن، (2005): « المجال شبه الحضري بين المنظور التقني الإداري والتحليل الجغرافي حالة الدواوير الهامشية بضاحية مدينة مراكش »، ورد في كرزازي موسى وأيت حمزة محمد (تنسيق): الجغرافية التطبيقية في المغرب، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 122. منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، المغرب، ص: 29.

²¹⁸ - بيار جورج، (2002): « **معجم المصطلحات الجغرافية** »، ترجمة ذ. حمد الطفيلي ومراجعة ذ. هيثم اللع، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ص: 520.

الباقية. أما التخصص الوظيفي للمدينة وضواحيها فهو المسؤول عن حركة السكان داخل المجموعة الحضرية²¹⁹.

يعتبر هذا التعريف من أدق التعاريف التي عرفت بها الضاحية، بحكم اشتماله على مجموعة من العناصر الأساسية التي لم يتم تناولها من قبل باحثين آخرين إلا بشكل جزئي، بينما هذا التعريف تميز بالشمولية، كما أنّ المعطى التاريخي يبرز لنا بجلاء العلاقة الوطيدة القائمة بين المدينة والضاحية هذه العلاقة تزداد ترابطاً إلى أن تصبح الضاحية مندمجة في المدينة.

أما بالنسبة للمفضل دوح²²⁰ فيعرف الضاحية بكونها «ذلك النطاق والمحيط المباشر لتوسع المدينة، وهي المجال حيث تمارس نفوذها وهيمنتها. إنها مجال بصدد التحضر تجمع بين معالم الحياة الحضرية ومعالم الحياة القروية، تتجسد بها العلاقة مع المدينة في ترابط وظيفي يومي. فهي الاحتياط العقاري المباشر لتوسع أنشطة المدينة ومجالها العمراني. إلا أن الضاحية لم تعد مجالا تابعا محضا للمدينة، بل أصبح يضم هياكل لاستقبال الأنشطة غير فلاحية، ونشأت به وتطورت تجمعات سكنية». ومن أجل التدقيق أكثر في هذا المصطلح حدد مجموعة من المعايير التي بموجبها يمكن أن نحددها، أهمها وجود قرى "قابلة للتمدن" هذا بالإضافة إلى التراقصات اليومية للسكان واستمرارية المجال المبني وغيره.

وانطلاقاً مما سبق يمكن القول بأن مصطلح الضاحية لم يجد بعد تعريفاً دقيقاً ومتفقاً عليه من طرف الباحثين، بالرغم من ذلك تبقى الضاحية هي الأجزاء المحاذية للمدن.

1-1-1 تحديد مفهوم الضاحية حسب المعاجم اللغوية العربية:

مفهوم الضاحية حسب المعاجم والقواميس الفرنسية:

1-1-2 مفهوم الضاحية حسب المعاجم والقواميس :.....:

²¹⁹ - المفضل دوح، (2000)، مرجع مذكور، ص: 16.

220 - المفضل دوح، (2000): «ضاحية فاس دراسة جغرافية»، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا، تخصص جغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، ص: 7.

الفصل الثاني:

تطور البحث الأكاديمي حول الضاحية

قبل التطرق لمضمون الحصيلة، نشير إلى أن موضوع دراسة الضاحية هو موضوع حديث ولا يزال محط نقاش علمي أكاديمي، الشيء الذي جعله ميدانا خصبا للعديد من الدراسات والأبحاث من تخصصات مختلفة، وذلك منذ حوالي خمسة عقود تقريبا. والشيء الملاحظ أنه رغم الرصيد المهم من الدراسات الجغرافية المنجزة حول الظاهرة الحضرية بالمغرب بصفة عامة، إلا أن جل الأبحاث قد انصبت على دراسة الحيز الحضري في حدوده الإدارية، لأن الضاحية تتميز بموقع جد حساس بالنسبة لمصير الامتداد الحضري، فوضعيتها تختلف عن باقي مكونات المنظومة الحضرية التي تشكلت وتحددت معالمها منذ عقود خلت (المدينة القديمة، المدينة الجديدة).

يشهد على حداثة الموضوع الرصيد الكمي للتعاطي العلمي المحقق حولها، والذي لم يعرف تكانثا نسبيا إلا خلال السنوات الأخيرة، الشيء الذي سمح بإنجاز تقييم أولي.

لقد ساهم في هذا الإنتاج الفكري خاصة فيما يتعلق بالرسائل الجامعية والمؤسسية ما يناهز 343 باحثا من تخصصات عدة وبأفساط متفاوتة، والمثير للانتباه كما سنرى ذلك فيما بعد هو سيادة الدراسات الجغرافية وريادتها في هذا الميدان عكس باقي التخصصات التي تعرف ندرة في هذا الرصيد العلمي.

بيد سنحاول من خلال هذه الحصيلة إبراز المحاور التي استقطبت اهتمام الباحثين ببلادنا منذ بداية السبعينات إلى حدود الآن، حتى يتسنى لنا أخذ صورة تقريبية عن التطور الإجمالي الذي شهده هذا الجانب من بحثنا الجامعي، لا سيما وأن المجال خلال هذه الفترة يشهد تحولات عميقة وسريعة في نفس الوقت، مما أدى إلى فقدانه نسبة كبيرة من تجانسه، وأدى إلى ظهور مفاهيم جديدة في التصور والتنظيم والإنتاج والإدراك.

وبما أن المقاربات العصرية في البحث الأكاديمي لم تعد تقتصر حاليا على الوصف الدقيق للمجال، ولم تعد الجغرافيا منفصلة على نفسها، بقدر ما أصبحت كما يقول «جورج بيبير» ب: «كونها علما في ملتقى العلوم»²⁹. حاولنا تفحص باقي الدراسات المنتمية لمختلف التخصصات المهمة من قريب أو بعيد بالمجالات الضاحوية.

يهدف هذا الفصل إلى وضع حصيلة الدراسات حول البحث الضاحوي ومقارنته بالبحث حول نمو وتوسع المجال الحضري، كمحاولة لاستقراء هذه الدراسات من حيث توزيع هذا الإنتاج العلمي حسب التخصصات والمجالات المدروسة، وأهم المقاربات والمنهج المعتمدة، وكذا النتائج المتوصل إليها، ومواطن القوة والضعف فيها.

²⁹ - الخزان بوشتي، (2000): «الإنعاش العقاري العمومي بالمغرب: حالة المؤسسات الجهويتين للتجهيز والبناء بمدينة فاس ومكناس»، بحث لنيل شهادة الدكتوراه تخصص إعداد التراث وتدبير المجال، شعبة الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهرار، فاس. ص: 11.

1 – تطور الإنتاج الفكري والمعرفي حول البحث الحضري و دراسة الضاحية

عرف المجال المغربي نفس أوضاع دول العالم الثالث، فضعف البنية الاقتصادية والأزمة الاجتماعية الحادة، شكلت عوامل للانفتاح على الظاهرة الحضرية وانتشارها السريع، إلى درجة صعب معها ضبط حدودها بدقة حول مدنها. على ضوء التطورات التي عرفتتها ظاهرة تزايد عدد المدن والسكان في بلادنا، والتحولات التي شهدتها الأرياف نتيجة ذلك، حاول عدد من الباحثين والدارسين الفصل بين دراسات تهتم بالوسط الريفي وأبحاث حول مجال البحث الحضري لضبط العلاقات فيما بينهما، وذلك بتبني مقاربات مختلفة لقياس درجة التمدن، خاصة في المجالات الريفية المحيطة والقريبة من هذه المدن.

سنحاول في هذا الصدد إبراز تطور حركة التمدن والتوسع المستمر لها ببلادنا، ونمو الوعي الحاصل لدى الدارسين في هذا المجال بموازة الأطروحات التي أنجزوها حول الوسط الطبيعي والريفي – الحضري على السواء، ونوعية المقاربات الميدانية، وتطور الإنتاج العلمي والمعرفي منذ الاستقلال إلى يومنا هذا حول ظاهرة البحث الحضري عموما ودراسة الضاحية خاصة.

1-1 – حصيلة التحليل الموضوعي خلال المرحلة الأولى (ما قبل فترة الثمانينات): نقص في الدراسات الجامعية التي عالجت إشكالية الضاحية وتفوق للأبحاث التي قام بها الأجانب خلال هذه الفترة

ظهرت الدراسات الجغرافية حول المغرب في شكلها المعاصر، وترعرعت على يد الأجانب وقلة قليلة من المغاربة خلال هذه المرحلة، فبعدما كانت الدراسات تخدم أغراض المستعمر في عهد الحماية؛ فإنها أصبحت في مرحلة الاستقلال تدعي البراءة والحياد، رغم ذلك ظل التأليف الأجنبي مهيمنًا إلى بداية السبعينات من القرن العشرين، وتجلى ذلك في ظهور دراسات مهمة حول مجال شاسع وبكر في آن واحد؛ توج بعضها بمناقشة أطروحات جامعية كبرى، أهمها: بحث **الناصري محمد** (1963)³⁰؛ وبحثان منهما **واحد بلفقيه امحمد** (1973)³¹، والآخر **بنحليمة حسن** (1987)³²؛ أما الباقي فقد أنجز في عقد الثمانينيات جلها باللغة الفرنسية.

³⁰ - NACIRI (M.), (1963) : «**Salé: Etude de géographie urbaine**», Thèse de 3^{ème} siècle, Options: Géographie, Publication du Centre Universitaire de Recherche Scientifique. Faculté des Lettres et Sciences Humaines, Université Mohamed V. Rabat, 72 pages.

³¹ - Belfquih (M.), (1978) : «**L'évolution de l'espace géographique au sud-ouest de Rabat**», Thèse de 3^{ème} siècle, Options: Géographie, Paris VII DRESH, Fasc. de rech. N° 2, Publication ERA 706, CIEM, CNRS-Univ. de Tours et Centre Interuniversitaire d'Etude Méditerranéennes, Univ. de Poitiers. Paris, 226 pages.

³² - BENHALIMA (H.), (1987) : «**Petites villes traditionnelles et mutations socio-économiques au Maroc. Le cas de Sefrou**», Thèse de Doctorat, Options: Géographie, Publication de la Faculté des Lettres et Sciences Humaines de Rabat, Série Thèses et Mémoires, N°: 14, Université Mohamed V. Rabat, 332 pages.

وقد استأثر موضوع العلاقات مدن – أرياف منذ القدم باهتمام الجغرافيين وغيرهم، إلى جانب البحث الطبيعي في الجيومورفولوجيا خاصة، حيث تطرقت له دراسات متعددة، تمت في فترات زمنية مختلفة، حيث عالجت جغرافية الأرياف عدة مواضيع همت الفلاحة والبنيات الزراعية والسكن الريفي خلال الستينيات ومطلع السبعينات من القرن الماضي؛ إذ جل هذه الدراسات استنتجت نماذج مختلفة للعلاقات بين المدن والأرياف. وبالمقابل فإن أبحاث الجغرافية الحضرية قد نالت لاحقا اهتمام عدد أكبر من الجغرافيين، نظرا للانفجار الحضري منذ أواخر السبعينات وبداية الثمانينات في البلدان النامية عموما ودول العالم العربي كالمغرب.

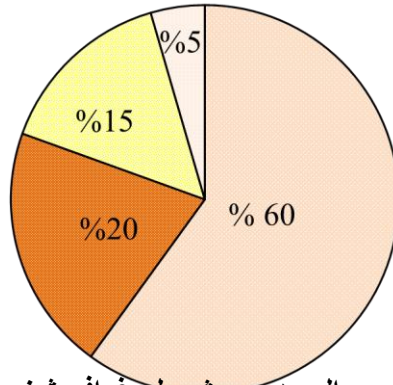
تناول مجموعة من الباحثين الجغرافيين الأجانب والمغاربة على السواء من تخصصات مختلفة، إذ من بين ما يناهز 200 رسالة ذات الطابع الجغرافي، والتي أنجزت حول المجال المغربي بمختلف الجامعات الفرنسية إلى حدود سنة 1986³³، وفي جامعة تور وحدها نوقشت حوالي 60 أطروحة موضوعها جغرافية المغرب³⁴. وفي نفس السياق سجلت حصيلة التحليل الموضوعي للرصيد البيبليوغرافي الذي قمنا به حوالي 200 دراسة ما بين أطروحة ورسالة (شكل رقم 1)، بخصوص هذه المرحلة – أي ما قبل الثمانينات – التي تتميز بغياب شبه كلي في عدد الدراسات التي عالجت موضوع الضاحية باستثناء مساهمة بلفقيه محمد (1973)³⁵، حيث تتوزع الأبحاث المنجزة بين تخصصات أهمها الجغرافيا الطبيعية بحوالي 60 %، الجغرافيا الحضرية بنسبة 20 %، جغرافيا الأرياف بحوالي 15 %، وفي الأخير تأتي تخصصات أخرى وهي دراسات خاصة بنسبة 5 %. حيث نجد هذه الأبحاث تتوزع على الشكل التالي:

³³ - BRULE (J.C.) et Signoles (P.), (1986) : «Liste des thèses de géographie soutenues en France sur le Maroc», In R.G.M, Vol: 10, Nouvelle Série, N° 1-2, Faculté des Lettres et des Sciences Humaines. Rabat, pp. 271-283.

³⁴ - مجموعة مؤلفين، (2006): «المغرب: مقارنة جديدة في الجغرافية الجهوية»، إشراف جون فرانسوا تروان، ترجمة علي آيت حماد وإدريس البوشاري، الطبعة الأولى بالعربية، دار طارق للنشر، مصلحة التعاون والأنشطة الثقافية – المركز الثقافي الفرنسي بالرباط، الدار البيضاء، المغرب، ص: 8.

³⁵ - Belfquih (M.), (1978) : «L'évolution de l'espace géographique au sud-ouest de Rabat», Thèse de 3^{ème} année, Options: Géographie, Paris VII DRESH, Fasc. de rech. N° 2, Publication ERA 706, CIEM, CNRS-Univ. de Tours et Centre Interuniversitaire d'Etude Méditerranéennes, Univ. de Poitiers. Paris, 226 pages.

شكل رقم 1: توزيع رصيد الأطاريح والرسائل في الجغرافيا ما قبل الثمانينات



المصدر: بحث بيثيوغرافي شخصي، سنة 2020.

ويمكن الإشارة في هذا السياق إلى عدد من أطاريح الدولة التي أنجزها أساسا جغرافيون فرنسيون بعد استقلال البلاد، وقد شكلت القاعدة الصلبة التي انطلق منها الباحثون المغاربة خلال الثمانينات. واغلب هؤلاء الدارسين الفرنسيين الذين كانوا قد عاشوا ردحا من الزمن بالمغرب؛ نذكر على سبيل المثال الأعمال الأولية المنجزة حول حوز مراكش، قبيل حصول المغرب على الاستقلال، إذ نجد دراستين أولهما قد أنجزها خوسيه بن سيمون (1963) حول «تجارة الحبوب بحوز مراكش»، والثانية لأحمد الحليمي (1963) حول «صناعة زيت الزيتون بحوز مراكش»؛ ودراسة ثالثة لشارل الأشقر (1964) حول «الفلاحة الأجنبية والصناعات الغذائية بحوز مراكش»³⁶.

يشير في هذا الجانب باسكون بول (1977) في دراسته، «...في الوقت الحالي، وفي منطقة الحوز، على الرغم من بداية اللامركزية الطوعية - مصنع القنوات في آيت أورير (1970)، مصنع الأسمنت ذي البعد الجهوي في المزودية (1974) - ، تؤكد الإحصائيات حول مراكش تفوقها المطلق: أكثر من نصف سكان الحوز يعيشون داخل أسوار المدينة. إذ يشكل إنتاج الحوامض حوالي 100 %، 80 % من إنتاج المشمش، 60 % من إنتاج الزيوت والزيتون المعلب، 50 % من إنتاج الحبوب تمر عبر مصانعها ومستودعاتها»³⁷.

ويظهر أن موضوع الحوز، أثار اهتمام الباحثين السوسيوولوجيين، ومن بين هؤلاء نجد باسكون بول (1977) بحيث كانت الإشكالية الجوهرية لدراسته؛ غير أنه تعرض في الفصل الرابع من الباب الثاني لمفهوم الضاحية من خلال تحديد عناصر تاريخ نشأة مدينة مراكش والأحياء والمجالات الترابية، وتعرض للتطور الذي عرفته هذه الأحياء والدواوير خارج الأسوار، كما أسهب في وصف وتفسير علاقة المدينة بالمجال الريفي المحيط بها، لأنه يزود سكانها بكل ما تحتاجه من مواد أولية فلاحية خاصة، إضافة إلى دراسته لطبيعة الأراضي من حيث استعمالات التربة والملكية العقارية. وفي الأخير تناول في هذا الفصل

³⁶ - Pascon (P.), (1977) : «LE HAOUZ DE MARRAKECH», Tome Premier, 1^{er} Edition, Ouvrage publié avec le concours du C.U.R.S, C.N.R.S & I.N.A.V. Rabat, P: 392.

³⁷ - Pascon (P.), Ibid., p: 392.

دور مراكش كمدينة لها تأثير على ضاحيتها من خلال وظائفها الكثيرة وهي: الدينية، الصناعية والتجارية، والخصائص العقارية لملكية الأراضي الضاحوية بالنسبة لسكان هذه المدينة³⁸.

وبموازاة ذلك، يعد علم الجغرافيا من بين أهم التخصصات الأخرى التي اهتمت بقضايا البحث الحضري بالمغرب، حيث نجد مساهمة الباحثين الجغرافيين الأجانب، وبصفة خاصة الباحثين الفرنسيين. إذ نجد أبرز هؤلاء الدارسين:

- جون دريش (1935) حول تطور تضاريس الكتلة الوسطى بالأطلس الكبير الغربي³⁹؛
- فرناند جولي (1962) دراسة حول تضاريس الجنوب الشرقي المغربي⁴⁰؛
- جون لوكوز (1964) حول الغرب: دراسة في الجغرافيا الإقليمية⁴¹؛
- جرار مورير (1968) حول جبال الريف الوسطى دراسة جيومورفولوجية⁴².
- جون بودي (1969) حول الهضبة الوسطى⁴³؛
- دانيال نوان (1970) حول السكان القرويين بالمغرب⁴⁴؛
- إيبير بيكان (1974) حول تنظيم المجال بالمغرب؛
- جون فرانسوا تروان (1975) حول الأسواق بالمغرب⁴⁵؛
- وأخيرا جون مارتان (1981) حول الأطلس المتوسط الهضبي دراسة جيومورفولوجية⁴⁶.

³⁸ - Pascon (P.), Ibid., p: 371-392.

³⁹ - Dresch (J.), (1941) : «**Recherches sur l'évolution du relief dans le Massif Central du Grand Atlas: Le Haouz et le Sous**», Thèse Es-lettres, Edition: Tours-Arrault, 206 fig., XL pi. phot, hors texte. Sous couverture séparée, X pi. de cartes, dont un croquis géologique en couleurs au 200.000 en trois feuilles. N° 4, Paris, 714 p.

⁴⁰ - Joly (F.), (1962) : «**Etude sur le relief du Sud-Est Marocain**», 1^{er} Edition, Travaux de l'Institut Scientifique chérifien, Série géologie et géographie physique, N°10, Rabat, 578 p.

⁴¹ - Le Coz (J.), (1964) : «**Le Rharrb : Fellahs et colons, étude de géographie régionale**», 1^{er} Edition, Tome 1: Les cadres de la nature et de l'histoire, Tome 2: Une région géographique mouvante, 186 fig., 49 planches – photos, 4 planches cartographiques h. t. couleur. Rabat, 487 et 520 p.

⁴² - Maurer (G.), (1968) : «**Les Montagnes du Rif central : Etude géomorphologique**», 1^{er} Edition, Travaux de l'Institut Scientifique chérifien, Série géologie et géographie physique, N°14, Rabat, 499 p.

⁴³ - Beaudet (G.), (1969) : «**Le Plateau central marocain et ses bordures: étude géomorphologique** », Notes et Mémoires du Service Géologique du Maroc, Rabat, 478 p., planches cartographiques h.t.

⁴⁴ - Noin (D.), (1970) : «**La population rurale du Maroc**», 2 vol., PUF, Paris, 279 et 342 p.

⁴⁵ - Troin (J.-F.), (1975) : «**Les souks marocains: Marchés ruraux et organisation de l'espace dans la moitié Nord du Maroc**», 2 vol., Edition-sud, Aix-en-Provence, 503 p. + atlas.

⁴⁶ - Martin (J.), (1981) : «**Le Moyen Atlas central, étude géomorphologique**», Notes et Mémoires du Service Géologique du Maroc, N° 258 bis, Rabat, 445 p., 91 planches – photos + 5 planches cartographiques h.t.

وإجمالاً، فيما يخص الدراسات المنجزة حول الضاحية، فهي ليست وليدة اليوم، إذ إن مفهوم الضاحية بالمعني الواسع، ليس بالجديد في المغرب، حيث إن التاريخ أوجد ضواحي كبرى للمدن مثل الفحص بجوار طنجة، أو السايس بالنسبة إلى فاس ومكناس، والحوز بالنسبة إلى مراكش، والسوس بالنسبة لأكادير ... إلخ، حيث سجلت الحصيلة بخصوص هذه المرحلة النقص الحاصل في عدد البحوث التي تناولت ظاهرة الضاحية بالدراسة والتحليل، نظراً لانصراف الجغرافيين إلى الاهتمام بالجانب الطبيعي أكثر من البشري.

وتبعاً لما سبق، فقد أثارت تحولات المجال المحيط بالمدن اهتمام الباحثين الجغرافيين الأجانب والمغاربة منذ خمسة عقود، لذا فإن موضوع الضاحية رغم أهميته كنموذج من نماذج التوسع الحضري، يبقى ضمن المواضيع شبه المجهولة والتي لا نعرف عنها الشيء الكثير، نظراً لندرة الأبحاث الميدانية التي تطرقت للموضوع. وباستثناء أطروحة **بلفقيه محمد** (1974) التي تطرق فيها لموضوع «تطور المجال الواقع في الجنوب الغربي لمدينة الرباط»⁴⁷، التي أنجزت في بداية السبعينات، وتعد أول عمل في ميدان دراسات الجغرافية التي تناولت تحولات المجال الضاحوي تحت تأثير المدينة، في وقت لم تنفجر فيه هذه الأخيرة بشكل ملحوظ على المجالات المحيطة بها. لأنها كانت تعيش في شبه قطيعة مع ظهريها أو هامشها، الشيء الذي ساهم في تأخير تطور المجال حيث ظل و لأمد طويل يحافظ على نمط الإنتاج التقليدي حيث أكد الباحث على أن تطور الضاحية المغربية راجع إلى الحيوية الناجمة عن نقل بنيات اقتصاد عصري مع مطلع القرن العشرين إلى بلد متخلف، محل الاقتصاد الرعوي.

وقد أثار الباحث أيضاً مسألة نمو وتطور المجال المبني بشكل سريع ومركز بعد اتخاذ الرباط عاصمة إدارية للبلد (40 % من الوظائف تأتي من القطاع العام)، الشيء الذي أدى إلى ارتفاع معدل النمو بشكل استثنائي في المغرب لتكتل الرباط سلا (7 % في السنة)، لتتسج بذلك علاقات جديدة مع هامشها. الأمر الذي ساهم في حدوث تحولات عميقة لم تهتم فقط المحتوى الحضري؛ بل انعكس أيضاً على نمط عيش الأرياف الضاحوية، وتمثلت أساساً في ظهور الملكية الحضرية (يمتلك سكان المدينة 20 % من الأراضي بالضاحية)، تطور وتحول المجال السكني، تنامي ظاهرة التراقص اليومي، توطين بعض الوحدات الصناعية، والهجرة اليومية لسكان المجال قصد العمل في المدينة. وأخيراً إبدال الزراعات السنوية بزراعات البقليات. ورغم أن الباحث لم يدقق في مفهوم الضاحية، إلا أنه ألح على مسألة التعميم الملحوظ فيما يخص سيرورة تحول الأرياف الضاحوية، حيث قدم تحليلاً مستفيضاً حول تطورها ونوعية العلاقات التي تنسجها مع المدينة⁴⁸.

⁴⁷ - Bossard (R.), (1980) : «Espace périurbain à Rabat», M'hammed Belfquih. «L'espace péri-urbain d'une capitale: 1ère région au Sud-Ouest de Rabat». In: Méditerranée, troisième série, tome 38, 1-1980. pp. 82-83.

⁴⁸ - Bossard (R.), Ibid., p: 82-83.

يضاف إلى هذه الرسالة، دراسة حكم مريم (1974) والتي جاءت بعنوان «الأحياء الهامشية الجنوبية الغربية لمدينة الرباط»⁴⁹، والتي شكلت حزاما مضرا بجمالية المدينة، وذلك من تحليلها للخصائص الاجتماعية والاقتصادية لسكان هذه الأحياء الهامشية.

أيضا نجد أطروحة الباحث الطاك بوطيب (1978) تحت عنوان «سايس - فاس: إعادة التشكيل والتنمية الزراعية»⁵⁰، إذ جاءت دراسته في ثلاثة أبواب، حيث تناول سايس - فاس كمجال فلاحى غنى ودور المدينة السلطانية كعاصمة للبلاد، ثم عالج وضعية الأراضي الفلاحية بسايس - فاس خلال فترة الحماية، إضافة إلى دراسته للمجال الفلاحى بسايس - فاس بعد الإستقلال خلال مرحلة الإصلاح الزراعي الممتدة ما بين 1956-1964، مراكز في الأخير على الوضعية العقارية المعقدة للأراضي الفلاحية بمنطقة فاس وباديتها. إلى جانب هذا العمل ساهم الباحث بمقالات عدة نذكر منها: مقال نشر بمجلة المصباحية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس- فاس، بعنوان: «سايس- فاس: التحولات المجالية الاجتماعية الحديثة»⁵¹، ومقالين بالفرنسية إلى جانب باحثين آخرين نشرا بمجلة يصدرها الاتحاد الجغرافي المغربي؛ الأول بعنوان: «احتكار فاس للماء بظهيرها»⁵²، والثاني يحمل عنوان: «إعادة استعمال المياه العادمة في الفلاحة الضاحوية»⁵³.

كما تدخل في هذا الإطار أيضا الدراسات التاريخية التي عالجت موضوع الضاحية، بحيث كانت هذه الإشكالية ضمن المحاور الكبرى التي تعرض لها الباحث. إذ نجد أطروحة مزين محمد (1979)، التي جاءت بعنوان «فاس وباديتها من 1549 إلى 1637: مساهمة في تاريخ المغرب السعدي»⁵⁴، التي تغطي النصف الثاني من القرن 16 الميلادي والنصف الأول من القرن 17 الميلادي، حيث ارتكزت

⁴⁹ - حكم مريم، (1974): «الأحياء الهامشية الجنوبية الغربية لمدينة الرباط»، إشراف حسان عوض، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في الجغرافية الحضرية، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية - الرباط. 180 صفحة.

⁵⁰ - TAG Boutayeb, (1978): « LE SAIS DE FES: REMODELAGES AGRAIRES ET DEVELOPPEMENT ».Thèse de 3 ème cycle en Géographie, Université de Toulouse le Mirail, Institut de géographie Daniel Faucher. P 331.

⁵¹ - الطاك بوطيب، (1995): « سايس- فاس: التحولات المجالية الاجتماعية الحديثة »، مجلة المصباحية، سلسلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس - فاس، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سايس - فاس. ص.ص: 109 - 133.

⁵² - TAG (B.) et Hajouj (A.), (2005): «Le Monopole de FES sur les Eaux de son Arrière – Pays: Répercussions sur l'espace agricole»، Revue Espaces Maghrébins, N° 5-6, Numéro Spécial sous le thème: **Espaces périurbains au Maghreb**. Publication de **L'Union Géographique Marocaine (UNIGEM)**, Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, Aïn Chock, Cité INARA, Casablanca, pp. 83 - 96.

⁵³ - TAG (B.) et BENATA (M.), (2005): «La Réutilisation des Eaux Usées dans l'Agriculture Urbaine et Périurbaine»، Revue Espaces Maghrébins, N° 5-6, Numéro Spécial sous le thème: **Espaces périurbains au Maghreb**. Publication de **L'Union Géographique Marocaine (UNIGEM)**, Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, Aïn Chock, Cité INARA, Casablanca, pp. 113 - 128.

⁵⁴ - مزين محمد، (1979): « فاس وباديتها من 1549 إلى 1637: مساهمة في تاريخ المغرب السعدي »، إشراف محمد حجي، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في التاريخ، ثلاثة أجزاء، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية - الرباط. 522 صفحة.

الرسالة على إشكالية العلاقات بين المدينة والبادية، ومعايشة كل واحدة منها للأخرى، على جميع المستويات البشرية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية، وذلك من خلال تعريف ما أطلق عليه الباحث «منطقة فاس»، وأصل سكان المدينة وبواديها، وكذلك إظهار العلاقات البشرية القائمة بين هذه المدينة وبواديها، ثم تطورات الحالة الديموغرافية فيهما؛ ثم تطرق للتطورات السياسية والإدارية التي عرفتها فاس وباديتها في تلك الفترة، حيث أثار اهتمامه العمران السائد بالمنطقة بمختلف أنواعه، مع تحليل العلاقات الاقتصادية بين المدينة وبواديها، وأيضا التطرق إلى الحياة الاجتماعية والفكرية. وذلك من خلال وجهة نظر تاريخية وديموغرافية واقتصادية، باستقراء الكتابات التقليدية وتأويل بعض ما جاء فيها من معطيات حول العلاقات بين فاس وباديتها خلال ما يناهز قرنين من الزمن.

2-1 - حصيلة المرحلة الثانية ما بين فترة الثمانينات إلى حدود الآن: أهمية الدراسات الجامعية في تطور البحث حول المجالات الضاحوية بالمغرب

تميزت هذه المرحلة، على العكس من المرحلة الأولى، بالغزارة والتنوع في ميدان الإنتاج الفكري حول البحث الحضري عامة، وإشكالية الضاحية خاصة، ويرجع هذا التقدم والاهتمام بهذا المجال إلى مجموعة من العوامل، نذكر منها:

– إحصاء 1982 الذي بين أن المغرب أصبح يعرف وثيرة جديدة في ميدان التمدين، إذ بلغ عدد القاطنين بالمجال الحضري يتعدى 42,7 %، وقد ارتفع إلى أزيد من 55,1 % سنة 2004، وبلغ سنة 2014 إلى أكثر من 60,3 %.

– ميلاد مؤسسات جديدة رأت النور مع بداية الثمانينات، والتي أصبحت تهتم بالبحث الحضري كالمعهد الوطني للتهيئة والتعمير والمدرسة الوطنية للهندسة المعمارية.

– أصبح التوسع الحضري في اتجاه الضاحية له أهمية كبرى بالنسبة للبحث الحضري لما تحدثه من تحولات وانعكاسات على مستوى المجال والمجتمع.

– بروز وعي جديد لدى بعض المؤسسات العمومية وشبه العمومية كصندوق الإيداع والتدبير ومؤسسة التجهيز والبناء التي أصبحت مركبا أساسيا في السياسات الحضرية والسكنية، وذلك بغية تحقيق الاندماج الحضري.

– بروز جيل جديد من الباحثين الشباب الذين أنهوا دراساتهم داخل البلاد أو خارجها، وعادوا إلى وطنهم لإثراء الحقل الحضري بكتاباتهم وتأطيرهم للطلبة بلغة الضاد، مما أضفى على هذه المرحلة خصوصية تميزت بازدواجية في التأطير: إنتاج باللغة الفرنسية خارج المغرب فرنسا تحديدا؛ وباللغة العربية داخل أرض الوطن.

– تكاثر عدد المجالات المهمة بالحقل الحضري المختصة وغير المختصة، الأمر الذي نما الرصيد المعرفي من خلال دراسة الضاحية إثر هذه المرحلة، حيث فاق عدد المقالات 146 مقالا.

– إبان هذه المرحلة ستشهد الجغرافيا بعد منتصف الثمانينات من القرن الماضي تحولا نوعيا مهما، وقد شمل هذا التحول سواء جانب المحتوى أو جانب المناهج والتقنيات المستعملة لمعالجة الإشكاليات التي تهتم بها الجغرافيا.

– إثر الشروع في تطبيق النظام البيداغوجي الجامعي الجديد « الإجازة، الماستر والدكتوراه »، وظهور الدكتوراه الوطنية كأعلى شهادة بعد اختفاء نظام دكتوراه الدولة، الشيء الذي يحقق أهداف ترمي تجديد صيغة العمل الأكاديمي عامة والجغرافي خاصة، وبروز إنتاج معرفي جامعي جديد ابتداء من مناقشة الدراسات الأولى في سلك الماستر منذ سنة 2007، كل هذا يصبو الانفتاح على ما يجري في جامعات الدول المتقدمة، ثم التكامل العلمي بين شعب كلية الآداب والعلوم الإنسانية بناء على المشاركة الجماعية في تكوين تقاطعي يلمس مختلف التخصصات.

– تأثر الأكاديميين المغاربة بكتابات الدراسات الأجنبية وخاصة الفرنسية منها في مجال البحث الحضري ومعالجة قضايا ضواحي المدن الكبرى، وأهمها: النقل، السكن السري والعشوائي، الفقر الحضري، وانتشار الجريمة والعنف... إلخ، فالرصيد المعرفي المتوفر غير كاف ولا يرقى إلى الدرجة المطلوبة التي يتطلبها البحث الأكاديمي عموما والجغرافي خاصة مع التطورات الحاصلة في وقتنا الحاضر.

لقد ساهمت الجغرافيا، كتخصص يهتم بالمجال الحضري والريفي معا، برصيد فكري وعلمي حول إشكالية علاقات المدينة - الضاحية ينحصر في دراسات عديدة خلال هذه المرحلة، سواء من حيث الإنتاج الكمي والكيفي على السواء، وارتباطا بما سبق سنحاول الإجابة على هذه الأسئلة: فما هي الهياكل التي اهتمت بموضوع الضاحية؟ وما هي المواضيع التي تناولتها؟ وماهي نوعية المقاربات والمناهج التي عالجت بها الإشكالية؟ وما النتائج التي توصلت إليها؟

1-2-1- حصيلة الفترة الأولى من هذه المرحلة (من 1980 إلى حدود 2004): هيمنة الدراسات الجغرافية على الأبحاث وتطور الإشكاليات المعالجة لموضوع الضاحية

فقد عرف البحث الجامعي والمؤسستي على السواء تطورا ملموسا، لا من حيث وفرة الإنتاج، بل وأيضا من حيث تدقيق الإشكاليات كذلك؛ ويعزى هذا الأمر في جانب منه إلى تنامي الأطروحات التي نوقشت بكليات الآداب بالجامعات المغربية، وخاصة بكل من كلية الآداب بالرباط وفاس والدار البيضاء على وجه التحديد.

1-2-1- دور الجغرافية في تطور البحث حول إشكالية الضاحية بالمغرب

بعد الغياب الذي سجلته الجغرافيا في تعاملها مع هذا النوع من الإشكاليات في المرحلة الأولى، فإنها مع بداية الثمانينات استطاعت العودة بقوة لمعالجة إشكالية الضواحي بالمدن المغربية؛ حيث عرف هذا العقد ظهور عدد من الدراسات التي اهتمت أكثر بأشكال التوسع الحضري، وبتطورات المدن الكبرى في البلاد، وما أنتجت من تنوع للتمدين الضاحوي، وابتداء من هذه الفترة تناول الظاهرة مجموعة من

الدارسين من تخصصات مختلفة، إذ وصل عددهم ما يناهز 346 باحثاً مع ريادة البحث الجغرافي، وهم
يتوزعون (شكل رقم 2) على الشكل التالي:

الشكل رقم 2: توزيع مواضيع الأطروحات والرسائل الجامعية والمؤسسية التي تناولت إشكالية الضاحية منذ 1980 إلى الآن

المواضيع التخصصات	إنتاج وهيكلة المجال	علاقة المدينة بالريف	الدينامية والتحول	علاقة المدينة بالضاحية	النقل بالمدينة والضاحية	التهيئة والأحياء الهامشية	الفلاحة وتربية الماشية	الفلاحة العصرية والماء السكن والتوسع الحضري	البنيات الزراعية	التشغيل	العقار	الهجرة والسياحة	البيئة الحضرية	التعليم والصحة	التجهيزات والتدبير	التجارة والصناعة	الأساط الطبيعية	المجموع
الجغرافيا	17	23	21	36	3	12	2	4	3	2	8	5	6	1	-	5	16	169
التاريخ	8	18	4	1	1	-	-	1	2	-	-	-	-	4	-	1	-	40
علم الاجتماع	3	10	6	1	2	2	-	-	1	1	2	2	-	3	-	-	-	32
التهيئة والعمير	15	2	7	9	10	9	2	3	1	1	9	1	1	5	12	4	2	96
تخصصات أخرى	2	2	2	-	-	1	-	-	-	-	1	1	-	-	-	-	-	9
المجموع	44	55	40	45	16	24	4	8	9	6	5	18	9	7	13	10	18	346

المصدر: بحث بيبليوغرافي شخصي، سنة 2020.

نستخلص من الجدول أعلاه، أن الدراسات الجغرافية تأتي في المرتبة الأولى، إذ تمثل حوالي نسبة 48 %، تأتي بعدها دراسات المعهد الوطني في المرتبة الثانية بحوالي نسبة 28 %، وتصنف الدراسات التاريخية في المرتبة الثالثة بحوالي نسبة 12 %، ثم بعدها رسائل وأطاريح علم الاجتماع بحوالي نسبة 9 %، وفي الأخير تأتي تخصصات أخرى بنسبة 3 %.

نتيجة التغييرات والمستجدات التي أصبح يعرفها المجال الضاحوي من حين لآخر، صار من المجدي البحث عن أسباب ودوافع هذا الواقع المتقلب باستمرار ، ومدى انعكاساته الترابية والاجتماعية والاقتصادية على الظاهرة، حيث واكب هذا التحول اهتمام كبير من طرف الباحثين وخاصة الجغرافيين، وهكذا لاحظنا عددا هاما من الدراسات المنجزة كما وكيفا، وسنقتصر على تناول عينة من هذه الرسائل بلغت (18) دراسة، والتي تبين لنا أنها تختلف اختلافا كبيرا فيما بينها، سواء تعلق الامر بهدف الدراسة أو المعايير المعتمدة لمقاربة مفهوم الضاحية، فمنهم من حاول دراسة وفهم الظاهرة كمعطى حديث نتيجة انفجار المدن الكبرى، ومنهم من حاول نفي الظاهرة، وفضل عدم الاقرار بوجود الضاحية أو الحديث عنها باعتبارها ظاهرة تخص المدن الغربية دون سواها.

نوقشت في هذا الصدد عدة أطروحات ورسائل السلك الثالث بالجامعات الفرنسية، إذ تمكنا من الحصول على 10 دراسات، ولعل أهمها: أطروحة **جمادي قاسم** (1982)، والذي تناول موضوع رسالته الضاحية الشمالية الشرقية للدار البيضاء، والتي كان مجال البحث فيها يغطي المنطقة الساحلية الممتدة من الأحياء الخارجية لمدينة الدار البيضاء إلى شرق وادي النفيخ من جهة، ومن المحيط إلى الداخل – على مسافة تتراوح ما بين 10 و20 كلم - من جهة أخرى⁵⁵. إلا أن عمله هذا لم يرقى إلى المستوى المطلوب، فحتى مفهوم الضاحية ظل مبهما، لاختلاف المصطلحات المستعملة: مثل «البادية الهامشية La Compagne Périphérique»، و«الجهة الصغيرة Petite Région»، إلى غيرها من المصطلحات المبهمة. وفي مقالة لاحقة في نفس الموضوع يتحدث الباحث عن البادية كمرادف للضاحية. وساهم إلى جانب هذه الدراسة بعدد مهم من المقالات نذكر منها: مقالة بعنوان: « **بعض المظاهر من تحول بادية الدار البيضاء** »⁵⁶، التي نشر بمؤلف حول موضوع: « **تطور العلاقات بين البوادي والمدن في المغرب العربي** ».

⁵⁵ - جمادي قاسم، (1985): «الضاحية الشمالية الشرقية لمدينة الدار البيضاء: دراسة جغرافية»، مجلة كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 10، مؤلف جماعي حول « **تطور العلاقات بين البوادي والمدن في المغرب العربي** »، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، الرباط. ص.ص : 155-160.

⁵⁶ - جمادي قاسم، (1988): « **بعض المظاهر من تحول بادية الدار البيضاء** »، مجلة كلية الآداب والعلوم الانسانية بفاس، عدد خاص 1، دراسات في جغرافية المغرب، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الانسانية ظهر المهرز - فاس. ص.ص : 155-160.

وفي نفس السياق نجد رسالة الباحث بوليفة عبد العزيز (1983)، والتي تناولت موضوع العلاقات مدن - أرياف، وقد جاءت بعنوان «تطور وتنظيم مجال ريفي: المجال الطنجي - أو أرياف طنجة»⁵⁷، حيث حدد الباحث إشكالية بحثه في دراسة تطور مجال ريفي له اتصال مباشر مع تجمع حضري هام، يؤثر في خصائصه الأساسية ويجعله خاضعا لتأثيره، مما يؤدي إلى انعكاسات سوسيواقتصادية وثقافية عميقة. أما الهدف من بحثه فقد حدده في إبرازه لآليات تلك الانعكاسات، وذلك بتركيزه على دور التدخلات المباشرة للمدينة في أريافها القريبة، وخلص الباحث إلى «أن إعادة النظر في النظام السوسيواقتصادي الذي يعرفه مجال أرياف طنجة، يبقى ضرورة ملحة لنجاح كل برنامج مستقبلي يهدف إلى تصحيح الوضعية الحالية»⁵⁸. ورغم تناول الباحث المجال الضاحوي، فإن مصطلح ضاحية لم يرد فيها إلا بكيفية عابرة وبشكل عرضي كقوله: «... المدينة تسعى إلى حل مشاكلها على حساب ضاحيتها القريبة...»⁵⁹. فهو غالبا ما يستعمل طنجة وبادياتها. رغم أن العناصر المجتمعة في هذه الرسالة، قد تسمح من خلال المنهجية المتبعة في رصد مظاهر تأثير طنجة في محيطها بتصنيف هذا المجال. ومع ذلك فقد أصر الباحث على أن رسالته تندرج في إطار الأبحاث التي تحلل علاقة المدن بالأرياف المجاورة دون الارتقاء إلى تحليل مؤشرات نفوذ وتوجيه المدينة بهذا المجال، وبالتالي تحديد هويته. إن السبب في ذلك يرجع إلى التصنيف القبلي لهذا المجال كما يوحي بذلك العنوان الأصلي للرسالة.

وتطرقت أطروحة الباحث السبتي محمد (1984)⁶⁰، والتي جاءت بعنوان: «دواوير مراكش: دراسة الأحياء الضاحوية»، والتي نوقشت بجامعة تور بفرنسا في ثلاث أجزاء؛ والتي اعتبرها شكلا من أشكال السكن الضاحوي العشوائي العفوي، وأنها تتخذ خصائص أشكال السكن الريفي بالمغرب⁶¹. وركزت أطروحة بلفقيه امحمد وفضل الله عبد اللطيف الجامعي (1984)⁶²، والتي نوقشت بجامعة تور بفرنسا؛ والتي جاءت بعنوان: «آليات وأشكال التوسع الحضري بالمغرب: حالة المجموعة الحضرية الرباط - سلا»، على محاولة فهم ظاهرة التمدن في المغرب، من خلال اعتمادهما الرؤية الشمولية والمنظور الوظيفي الحركي لفهم تنظيم المجال الحضري وأشكال توسعه، وقد خصص الباحثان حيزا هاما لموضوع ضاحية الرباط سلا (الباب الثالث من الكتاب الثاني)، حيث اعتبروا هذه الأخيرة عبارة

⁵⁷ - Boulifa (A.), (1986) : «Mutation et organisation d'un espace périurbain: le Fahs de Tanger et ses Bordures (Le Tangérois)», Thèse de Doctorat, Etudes Méditerranéennes Fascicule de Recherche N°: 10, Edition CIEM, Université de Poitiers, 359 p.

⁵⁸ - Boulifa (A.), (1986), Ibid., p: 325-328.

⁵⁹ - Boulifa (A.), (1986), Ibid., p: 269.

⁶⁰ - Sebti (M.), (1984) : «Les douars de Marrakech: Etude des quartiers périurbains», 3 Volumes, Thèse de 3^e cycle, Géographie, Université de Tours, 539 p.

⁶¹ - Sebti (M.), (1985) : «L'habitat des douars de Marrakech : un héritage compromis», In: Annales de Géographie, Tome 94, N° 521, pp. 63-84.

⁶² - Belfquih (M.) & Fadloulah (A.), (1986) : «Mécanisme et formes de croissance urbain au Maroc: Cas de l'agglomération de Rabat-Salé», Thèse de Doctorat d'Etat, Géographie, Université de Tours, 3 Volumes, 1^{er} Edition, Librairie El Maârif Al Jadida, Rabat, 767p.

عن مجالات في تكوين سريع، وهي جد معقدة لها علاقة بالمدن الكبرى الدينامية على الخصوص. وأشار إلى أنها تعرف تنظيماً لا يشبه من حيث خصائصها ضواحي البلدان الصناعية، وذلك راجع لكون المجال في المغرب يخضع لميكانيزمات مختلفة ومرتبطة برأسمالية غير مراقبة⁶³.

وتم إنجاز ثلاث أطروحات في نفس السياق، فالأولى همت المجال الحضري لمدينة فاس وضاحيته من طرف عامر محمد (1989)، حيث يعتبر عمله هذا لنيل دكتوراه الدولة في الجغرافيا من أولى الدراسات المتبينة للمقاربة الشمولية، حيث تناول مسألة التجزؤ المجالي في سياق التوسع الحضري وربطه بإشكالية العقار في المجال الحضري، ودور الفاعلين الخواص في تشغيل وتنظيم السوق العقارية من طرف المنعشين العقاريين وغير المنعشين؛ هذه الدراسة استطاعت إثارة العديد من الإشكاليات المهمة المرتبطة باستراتيجية الدولة، والفاعلين الخواص في إنتاج المدينة سواء القانونية أو غير القانونية⁶⁴. أما الدراسة الثانية فهي للمنصوري حسن (1989)، إذ اهتمت بموضوع العلاقات مدن - أرياف، وكانت بعنوان: «سيرة وأشكال التمدن بمحيط الرباط - سلا»، حيث ركزت هذه الدراسة على أشكال التوسع الحضري في المراكز الضاحوية، وما طرأ عليه تغييرات وتأثير ذلك على الأرياف القريبة والبعيدة، مركز في ذلك على الصراع القائم على الأرض بين الأنشطة الفلاحية والتوسع العمراني المتزايد، وانعكاسات ذلك على المجال الفلاحي والنمو الديموغرافي وما يخلفه من انتشار للبطالة ومن مظاهر التمدن في كل مكان⁶⁵. وهمت الدراسة الثالثة موضوع المجالات الضاحوية بالمغرب، وهي رسالة للباحث بن الحداد يوسف (1989)، وكانت بعنوان: «التفاعلات المجالية في منطقة ريفية - ضاحوية: حالة تطوان»، حيث اكتفى في دراسته لتحولات المجال الريفي التطواني بتحليل التحولات الحديثة التي عرفها المجال، ورأى الباحث أن التمييز بين المجال الحضري ومحيطه مسألة ليس من السهل الحسم فيها⁶⁶.

كما جاء عند الباحث كعيوة عبد القادر (1992)⁶⁷، في أطروحته لنيل دكتوراه الدولة في الجغرافيا بعنوان: «التهيئة والدينامية الصناعية بالدار البيضاء الكبرى»، تعد هذه الدراسة المتميزة التي تتعدى حدود صياغة إشكاليته التي يشير إليها في العنوان، إذ خصص حيزاً هاماً لتحليل التطور الوظيفي والنمو الاقتصادي للدار البيضاء للاقتصاد الاستعماري في الفترة التي تلت الاستقلال، مشيراً على وجه الخصوص

⁶³ - Belfquih (M.) & Fadloulah (A.), (1986), Ibid., Vol. 2, p: 501- 571.

⁶⁴ - Ameer (M.), (1993) : «Fès ou l'obsession du foncier», Thèse de Doctorat ès-Lettres en géographie, Fascicule de Recherche N°: 25, Edition URBAMA, CNRS & Université de Tours, 428 p.

⁶⁵ - EL Mansouri (H.), (1989) : «Processus et formes d'urbanisation à la périphérie de Rabat - Salé», Thèse de 3^{ème} siècle, Options: Géographie, Université de Poitiers. Paris, 507 p.

⁶⁶ - Ben Haddad (Y.), (1989) : «les Interactions spatiales dans une région rurale périurbaine: Le cas de Tétouan», Thèse de 3^{ème} siècle, Options: Géographie, Université de Paris 1, Panthéon-Sorbonne. Paris, 326 p.

⁶⁷ - Kaïoua (A.), (1992) : «Aménagement et dynamique industrielle dans le Grand Casablanca», Thèse de Doctorat ès-Lettres en Géographie, 2 Volumes, Fascicule de Recherche N°: 30, Edition URBAMA, CNRS & Université de Tours. Paris, 775 p.

إلى الدور الأساسي الذي لعبه المهندسين بروسست وإيكوشار، ثم تناول على طول مسار بحثه تحليلًا معمقًا للأنسجة الصناعية لهذا التكتل الذي يمتد إلى حدود المحمدية ضاحيته البعيدة. وبالرغم من تحديد سيرورة ذلك التطور وفق سياسات الدولة في التخطيط الصناعي للبلاد، فنتائجها تبقى محدودة على الاقتصاد المغربي بالأساس⁶⁸.

كما اعتمد أيضا الباحث الرفاص عز الدين محمد (1992)⁶⁹، في أطروحته « النظام الحضري في شبه الجزيرة الطنجية»، الرؤية الشمولية لتفسير التراتبية للمراكز الحضرية من حيث العدد والحجم وتوزيع المدن، وذلك مع ربط النظام الحضري بالواقع الاقتصادي الذي له ارتباط بالسلوك المجالي لتوزيع المقاولات و/أو المستهلكون في اقتصاد السوق، متبنيا نموذج نظرية الأماكن المركزية لوالتر كريستالر (1966)، وأعمال ودراسات لباحثين لهم نفس الاهتمام بالموضوع ومن أهمهم: رشفور ميشيل (1981) (Rochefort Michel)، بونين ميخائيل (Bonine Michael) (1980)، حيث قدم على طول مسار دراسته علاقات المدن والمراكز الريفية المحيطة بها، من حيث التراتبية الداخلية والخارجية، وكذا إشعاعها على المستوى الوظيفي من جهة، ومختلف الروابط التاريخية والثقافية والسوسيواقتصادية من جهة أخرى⁷⁰.

وقد استخدم الباحث فجال علي (1993)⁷¹، في أطروحته التي جاءت بعنوان: « فاس: الإرث والدينامية الحضرية الحالية»، تحليلًا شموليًا لمختلف مركبات وعناصر المجال بمدينة فاس، وقد تناول الباحث في الفصل الخامس من أطروحته ضواحي مدينة فاس عدة مواضيع يرجع الفضل إليه في معالجتها لأول مرة منها: الحركية السكانية (الشغل، التسوق، التمدرس...) والهجرة الوافدة إلى الأحياء الهامشية ونحو ضواحي مدينة فاس، والصناعة التقليدية ودينامية القطاع غير المهيكل، كما تطرق إلى التحولات الاجتماعية بهذه الضواحي، إضافة إلى العديد من المحاور التي يصعب حصرها في بضعة أسطر⁷². وبالمقابل نوقشت عدة أطروحات ودراسات بلغة الضاد في الجامعات المغربية خلال هذه الفترة، حيث اقتصرنا على دراسة عينة منها:

⁶⁸ - Chaline (C.) & Kaioua (A.), (2000) : «Casablanca l'industrie et la ville», In: Annales de Géographie, Tome 109, N° 613, p: 332.

⁶⁹ - Refass (M.), (1996) : «L'organisation Urbaine de la Péninsule Tingitane», Thèse de Doctorat Ès-Lettres en Géographie, 1^{er} Edition, Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, Université Mohammed V – Rabat, Série Thèses & Mémoires, N°: 27. Rabat, 775 p.

⁷⁰ - Refass (M.), (1996), Ibid., p: 11-21.

⁷¹ - Fejjal (A.), (1993) : «Fès: Héritages et Dynamiques Urbaines Actuelles», Thèse de Doctorat Ès-Lettres en Géographie, 2 Volumes, Université de Tours. Paris, 727 p.

⁷² - Fejjal (A.), (2015) : «Fès: Héritages et Dynamiques Urbaines Actuelles», Thèse de Doctorat ès-Lettres en Géographie, 1^{er} Edition, Dar Attaouhidi, Publication avec le concours du Ministre de la Culture. Rabat, 442 p.

فأولى هذه الدراسات ترجع للباحث **الأسعد محمد** (1987) ⁷³، والتي جاءت بعنوان: « **تكثيف أنظمة تربية الماشية بضاحية سلا**»، حيث عالج فيها تأثير البيئة الطبيعية على الموارد الرعي – زراعية، وذلك من خلال تركيزه على إبراز نظام الإرعاء خارج الحيازة وطاقة الحمل البيئية، وبالمقابل نظام الإرعاء داخل الحيازة وطاقة الحمل الزراعية؛ وكل هذا من خلال الإستراتيجيات (الوظيفية، التقنية، الاجتماعية) التي ترتبط بالتحول النوعي لنظام تربية الماشية في علاقتها بالأرض، مع إدراك أنماط استجابات التكثيف وربطها بالبعد الزمني الذي تتحكم فيه قوى معينة، ويخضع لتطورات تحدد بنيتها الحالية ⁷⁴.

عالجت ثاني رسالة للباحث **الناوي أحمد** (1989)، تحت عنوان: « **ساحل تطوان، دينامية مجال متعدد الوظائف**»، موضوع الضاحية، إلا أنه لم يضع أي معايير واضحة ودقيقة لتعريف وتحديد المجال الضاحوي. وقد خلص الباحث في نهاية رسالته إلا أن المجال الساحلي التطواني يكون منظومة مجالية معقدة بفعل تعدد العناصر المكونة له وتنوعها ⁷⁵. وساهم إلى جانب هذه الدراسة بمقال تحت عنوان: « **آليات التوسع الحضري بمدينة طنجة** » ⁷⁶، نشر بمؤلف جماعي: « **طنجة المجال والاقتصاد والمجتمع** »، منشورات كلية الآداب بالرباط، وبدعم من مدرسة الملك فهد العليا للترجمة بطنجة.

وتعتبر أطروحة الباحثة المصرية **محمد علي بدر عزيزة** (1995) ⁷⁷، تحت عنوان: « **مدينة طنجة: دراسة في جغرافية المدن** »، تحت إشراف عبد الستار خاطر سليمان؛ التي نشرت بالقاهرة (1997)، من البحوث الجامعية، التي تناولت دراسة مدينة طنجة من حيث تطورها العمراني، مع تحديد تأثير كل فترة أو عصر على عمران المدينة، ومدى ارتباط هذا الأخير ببيئتها الطبيعية، مع الاهتمام بعنصر السكان، من حيث نموهم وتوزيعهم وخصائصهم، وذلك بهدف تحديد شخصية المدينة ووظائفها ومستقبلها ومورفولوجيتها، بهدف تحديد مشكلاتها المرتبطة بكل عنصر من عناصر الدراسة، مع تتبعها

⁷³ - الأسعد محمد، (1987): « **تكثيف أنظمة تربية الماشية بالمغرب: حالة ضاحية سلا** »، إشراف فضل الله عبد اللطيف الجامعي، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في الجغرافية الحضرية، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية – الرباط. 294 صفحة.

⁷⁴ - الأسعد محمد، (1999): « **البيئة والتنمية القروية المستديرة بالمغرب: نماذج في جغرافية الأنظمة الريفية** »، تقديم علوي إسماعيل، جامعة، الطبعة الأولى، مطبعة دار القرويين، الدار البيضاء، المغرب. ص.ص: 85-99.

⁷⁵ - الناوي أحمد، (1989): « **ساحل تطوان، دينامية مجال متعدد الوظائف** »، إشراف فضل الله عبد اللطيف الجامعي، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في الجغرافية الحضرية، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية – الرباط. 298 صفحة.

⁷⁶ - الناوي أحمد، (1993): « **آليات التوسع الحضري بمدينة طنجة** »، تنسيق: الرفاص محمد، منشورات الملتقى العلمي الثالث، كلية الآداب بالرباط، حول موضوع: « **طنجة: المجال والاقتصاد والمجتمع** »، وبدعم من مدرسة الملك فهد العليا للترجمة بطنجة. كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط. ص.ص: 09-20.

⁷⁷ - محمد علي بدر عزيزة، (1995): « **مدينة طنجة: دراسة في جغرافية المدن** »، تحت إشراف عبد الستار خاطر سليمان، أطروحة لنيل دبلوم الدكتوراه في جغرافية المدن، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، القاهرة – جمهورية مصر العربية. 651 صفحة. التي نشرت بالقاهرة (1997)، تحت عنوان: « **مدينة طنجة، بوابة إفريقيا: دراسة في جغرافية المدن** »، مكونة من 618 صفحة، 69 جدولا و109 شكلا.

للوضع الديبلوماسي والدولي الذي تميزت به المدينة، وتحليل أثاره العمرانية والاقتصادية والاجتماعية عليها، وقد تعاملت مع مدينة طنجة جغرافيا لا إداريا.

وتعد أطروحة الباحث **شويكي المصطفى** (1995)⁷⁸، تحت عنوان: « إنتاج وهيكلية المجال الحضري بالدار البيضاء »، والتي نشرت سنة 1996 تحت عنوان: « الدار البيضاء: مقارنة سوسيومجالية »، نموذجا هاما لثورة الجغرافيا في ميدان التمددين على المستوى الوطني، لكونها تعتبر أول عمل قدم لنيل دكتوراه الدولة، وقد جاءت دراسته في إطار البحث عن شمولية قراءة ودراسة المجال الحضري، بعدما لاحظ الباحث أن أغلبية الأطروحات الجامعية حول الدار البيضاء ظلت لتلك الفترة تعالج قضاياها العمرانية بشكل قطاعي وجزئي، وموضوع تفسيرات ضيقة المنظور ومحدودة الأبعاد، مما جعل مختلف مكونات هذا المجال تفتقد ترابطها وتفاعلاتها، كما أنها تفتقر لنظرة شمولية تربط دينامية المجال بدينامية المجتمع.

وتتكون هذه الدراسة من ستة أبواب و18 عشر فصلا، وقد عالج الباحث في الفصل 9 من أطروحته مفهوم الضاحية، وواقع هوامش الدار البيضاء، مبرزاً المواصفات النظرية للضاحية عامة وضاحية الدار البيضاء خاصة، كما ركز في هذا الفصل على المسار التاريخي لظهور الضواحي بهذا المجال، والذي يرجعه إلى فترة الحماية، وبالضبط لسنة 1936م؛ وعلاقة ذلك مع تطور الوضعية الإدارية والتطور الديموغرافي للضواحي المجاورة لهذه المدينة، وكذا التطور الاقتصادي المتمثل في الأنشطة الصناعية والفلاحية، وصولاً للتجارة والخدمات، بحثاً عن دراسة دقيقة لتباين هياكل الاستقبال بالضواحي الجنوبية في ميداني السكن والتشغيل⁷⁹. كما ساهم بمقالات عديدة تعالج نفس الاشكالية ولعل أهمها: مقال بالفرنسية نشر بمجلة يصدرها الاتحاد الجغرافي المغربي، بعنوان: **ديناميات العلاقات بين الدار البيضاء وحزامها الضاحوي الأول**⁸⁰.

وتمفصل العمل الثالث للباحث **الطيب لشقر** (1997)، تحت عنوان: « ضاحية مكناس: مقارنة جغرافية »، حول أربعة أبواب، الأول منهجي وقسمه إلى فصلين، حيث عرض في الأول مفهوم الضاحية ثم طريقة المعالجة، بينما خصص الفصل الثاني لنشأة وتطور الضاحية المغربية، مؤكداً قدم الظاهرة وتطور المقومات، ثم انتقل لدراسة ضاحية مكناس في الباب الثاني، حيث عمل على تشريح مكوناتها وظيفية وتنظيمها مبينا تعدد وظائفها وتنوع أشكال التنظيم التي تشترك في التحول من مجال ريفي إلى مجال

⁷⁸ - شويكي المصطفى، (1996): « الدار البيضاء: مقارنة سوسيومجالية »، إشراف أحمد الغرباوي، أطروحة لنيل دبلوم دكتوراه الدولة في الجغرافيا، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة الأطروحات والرسائل: 1. جامعة الحسن الثاني - عين الشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية - عين الشق، الدار البيضاء. 507 صفحة.

⁷⁹ - شويكي المصطفى، (1996)، مرجع سابق، ص.ص: 223-249.

⁸⁰ - CHOUIKI (M.), (2005): «Dynamique des Rapports entre Casablanca et sa Première Couronne Périurbaine», In: Annales Espaces Maghrébins, Revue Publiée de L'Union Géographique Marocaine, N° :5-6, Numéro Spécial : «Espaces Périurbains au Maghreb», p: 25-37.

ضاحوي. أما الباب الثالث طرح فيه هذه الظاهرة بخصائصها ومؤهلاتها في مواجهة التدبير المحلي لشؤونها ومنهج التخطيط في توجيهها، حيث وقف على تغييبها تغييبا مزدوجا وتعاملها معها بنظرة تجزيئية مركبة، مبرزاً المضاعفات السلبية لهذه التدخلات، وأخيراً عقد الباب الرابع لتقويم المخاطر المهددة لتوازن المجموعة الحضرية المكناسية كنتيجة منتظرة لغياب تخطيط عمراني علمي شامل يوجه استغلال الحيز ويخطط تطوره، ثم طرح مبادئ اعتبرها أساسية لتجاوز تلك الوضعية⁸¹.

أيضاً من الباحثين الذين تناولوا الضاحية بالدراسة والتحليل، **دودح المفضل** (2000)⁸²، تحت عنوان: «**ضاحية فاس: مقارنة جغرافية**»، حيث تعتبر رسالته من البحوث الجادة التي اهتمت بالضاحية المغربية، ومن خلال بحثه سعى إلى تحقيق هدفين: أحدهما نظري، يستمد مشروعيته من ضعف الرصيد المعرفي حول ضواحي المدن المغربي، وذلك لندرة الأبحاث العلمية المنجزة، والتي لم تشمل سوى مدن **الرباط والدار البيضاء ومكناس** في فترات متباعدة، ووفق مقاربات مختلفة، وأيضاً لغياب أي دراسة شمولية (لفاس) في إطارها الجغرافي؛ لأن كل الأبحاث الجغرافية المنجزة حول المدينة تناولت مواضيع قطاعية، أو دراسة حالات معينة أغلبها يقع داخل الحدود الإدارية للمدينة. أما الشق التطبيقي فرمى إلى الكشف عن مكانة الضاحية في وثائق التهيئة والتخطيط، وبالتالي فالهدف من تلك الدراسة هو إبراز مكامن الضعف والخلل لضاحية فاس⁸³.

ومن الدراسات التي ناقشت هذا الموضوع الجريء، والتي تمت فقط على المستوى الأكاديمي في إطار البحوث الجامعية نجد أطروحة **امدافعي محمد** (2002)⁸⁴، تحت عنوان: «**التحولات المجالية ودور المؤسسة الجماعية في تدبير المجال: حالة ضاحية مدينة الدار البيضاء**»، التي قارب من خلالها الاشكالية المطروحة من منظور جغرافي قانوني، عبر تشخيص خصائص وطبيعة تلك التحولات ورصد التغيرات التي يعرفها المجال الضاحوي، وحدد الفعاليات والعناصر المتصارعة والمتداخلة في إنتاج المجال وتنظيمه، وأيضاً وقف عند دور المؤسسة الجماعية والمجالس المنتخبة في حل المشاكل المجالية والاجتماعية. والوقوف عند دور مؤسسات الدولة المكلفة بإعداد وتنظيم المجال وربطها بمظاهر العشوائية والفوضى المجالية السائدة. موصياً بضرورة اعتماد مقارنة شمولية تشاركية لتجاوز تلك الاختلالات. كل هذا أكد عليه في مقالة لاحقة بعنوان: «**إنتاج التجهيزات والبنيات الجماعية في الجماعات الضاحوية**»

⁸¹ - لشقر الطيب، (1997): «**ضاحية مكناس: مقارنة جغرافية**»، إشراف بلفقيه محمد، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في الجغرافية الحضرية، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الانسانية - الرباط. 151 صفحة.

⁸² - دودح المفضل، (2000): «**ضاحية فاس: مقارنة جغرافية**»، إشراف بلفقيه محمد، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في الجغرافية الحضرية، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الانسانية - الرباط. 298 صفحة.

⁸³ - دودح المفضل، (2000)، مرجع سابق، ص.ص: 1-52.

⁸⁴ - امدافعي محمد، (2002): «**التحولات المجالية ودور المؤسسة الجماعية في تدبير المجال: حالة ضاحية مدينة الدار البيضاء**»، إشراف الرفاص محمد، أطروحة لنيل دبلوم دكتوراه الدولة في الآداب تخصص الجغرافيا، جامعة القاضي عياض، كلية الآداب والعلوم الانسانية - بني ملال. 461 صفحة.

لمدينة الدار البيضاء»⁸⁵. وساهم الباحث إلى جانب هذه الدراسة في نفس الاتجاه أو الاشكالية بمقالات عديدة نشر الأول تحت عنوان: « دور المجالس الجماعية في التدبير المحلي حالة جماعتي مديونة وتيط مليل بظهير مدينة الدار البيضاء»⁸⁶، بمؤلف من تنسيق الرفاص محمد: « المدينة المغربية بين التدبير المحلي والتنظيم الجهوي ». أما المقالات الأخرى فقد نشرت بمؤلف جماعي لمختبر «المجال، الإعداد، البيئة»، بكلية الآداب والعلوم الإنسانية عين الشق إلى جانب باحثين آخرين، الأول بعنوان: « تنامي الأنشطة الصناعية وتشكيل التجمعات الصناعية بالمجال الضاحوي البيضاءوي »⁸⁷. والثاني يحمل عنوان: « إنتاج وتدبير السكن العشوائي بالضاحية الجنوبية للدار البيضاء، حالة الجماعة الحضرية الهراويين»⁸⁸. أما الثالث فهو تحت عنوان: « التمدين الضاحوي والتميزات السوسيو مجالية، حالة سيدي رحال الشاطي»⁸⁹.

عالجت أيضا الباحثة البوعيشي أمينة ندري (2004)⁹⁰، في عملها العلمي الأكاديمي الذي جاء بعنوان: « الهوامش الحضرية قيد التأهيل بفاس: إعادة تشكيل المدينة، الممارسات الحضرية وبدائل التهينة »، والتي نشر جزء منها في كتاب بعنوان: « الهوامش الحضرية قيد التأهيل بمدينة فاس: تقييم واقع التجزؤ الترابي »⁹¹، إذ طرحت بشكل عام إشكالية الهوامش الحضرية قيد التأهيل الترابي في أحد الحواضر الكبرى المغربية وهي مدينة فاس، وناقشت بشكل خاص مسألة التجزؤ الملحوظ في النسيج الحضري وما يرتبط بها من « تمدين هامشي »؛ بحيث وجهت دراستها بالأساس إلى تقييم واقع التجزؤ

⁸⁵ - امدافعي محمد، (2006): « إنتاج التجهيزات والبنائيات الجماعية في الجماعات الضاحوية لمدينة الدار البيضاء »، مجلة جغرافية المغرب، عدد 1-2، مجلد 22، يناير 2006، السلسلة الجديدة، منشورات الجمعية الوطنية للجغرافيين المغربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط. ص: 46-60.

⁸⁶ - امدافعي محمد، (2000): « دور المجالس الجماعية في التدبير المحلي حالة جماعتي مديونة وتيط مليل بظهير مدينة الدار البيضاء »، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 85، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط. ص: 63-76.

⁸⁷ - امدافعي محمد، (2000): « تنامي الأنشطة الصناعية وتشكيل التجمعات الصناعية بالمجال الضاحوي البيضاءوي »، تنسيق: امدافعي محمد وآخرون، مؤلف جماعي بعنوان: « ضواحي وأحواز الدار البيضاء: دراسات جغرافية »، منشورات مختبر «المجال، الإعداد، البيئة»، كلية الآداب والعلوم الإنسانية - عين الشق، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء. ص: 63-77.

⁸⁸ - امدافعي محمد، (2000): « إنتاج وتدبير السكن العشوائي بالضاحية الجنوبية للدار البيضاء، حالة الجماعة الحضرية الهراويين »، تنسيق: امدافعي محمد وآخرون، مؤلف جماعي بعنوان: « ضواحي وأحواز الدار البيضاء: دراسات جغرافية »، منشورات مختبر «المجال، الإعداد، البيئة»، كلية الآداب والعلوم الإنسانية - عين الشق، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء. ص: 95-108.

⁸⁹ - امدافعي محمد، (2000): « التمدين الضاحوي والتميزات السوسيو مجالية، حالة سيدي رحال الشاطي »، تنسيق: امدافعي محمد وآخرون، مؤلف جماعي بعنوان: « ضواحي وأحواز الدار البيضاء: دراسات جغرافية »، منشورات مختبر «المجال، الإعداد، البيئة»، كلية الآداب والعلوم الإنسانية - عين الشق، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء. ص: 127-143.

⁹⁰ - البوعيشي أمينة ندري، (2004): « الهوامش الحضرية قيد التأهيل بفاس: إعادة تشكيل المدينة، الممارسات الحضرية وبدائل التهينة »، إشراف فجال علي، أطروحة لنيل دبلوم دكتوراه الدولة في الآداب تخصص الجغرافيا، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، فاس - سابس، فاس. 709 صفحة.

⁹¹ - البوعيشي أمينة ندري، (2009): « الهوامش الحضرية قيد التأهيل بمدينة فاس: تقييم واقع التجزؤ الترابي »، الطبعة الأولى، مطبعة فاس سايس. 142 صفحة.

من منطلق صياغة شبكة لقراءة وحصر المحددات الفاعلة. وفي هذا الصدد تبنت الباحثة التوجه الحضري المتجدد من خلال إنتاج مؤشرات ومعايير وعتبات التجزؤ السوسيوترابي للوحدات والأحياء الهامشية. على أساس أن هدفها في الدراسة يكمن في بناء منهج مركب لتقييم الظاهرة الحضرية، كما يطمح إلى رفع التحدي عبر دمج المنظور التقني بالمنظور السوسيوترابي، ويتم هذا من خلال تحليل آليات وخلفيات التجزؤ على أساس ربط مظاهره السوسيوترابية بمسلسل التمدين في شموليته داخل المدينة وهوامشها المرتبطة بها⁹².

1-2-1- لعبت تخصصات أخرى دورا هاما في تناول إشكالية الضاحية بالمغرب

اهتم الباحثون أيضا من تخصصات أخرى (التاريخ، علم الاجتماع، الاقتصاد) بقضايا البحث الحضري والمشاكل الحضرية؛ غير أن موضوع الضاحية لم يستقطب اهتمامهم، وظل نسبيا، ويظهر ذلك من خلال حصر الدراسات التي لازالت محدودة من الناحية الكمية، مع أنها قد سجلت طفرة نوعية على المستوى الكيفي، وذلك لاعتمادها على البحث الميداني، ولتناولها مواضيع قطاعية ومجالات محدودة، ولانشغالهم بمواضيع أخرى، وفي هذا الإطار اهتم بعض الدارسين للتاريخ الحديث بالموضوع، إذ حصلنا على أطروحة للباحثة **الحبوسي رجاء** (2001)⁹³، تحت عنوان: « شفشاون وباديتها »، والتي تناولت دراستها الضاحية، وقد انكبت الباحثة في الفصل الأخير، على دراسة سيرورة التمدين في شفشاون خلال القرنين 10 و 11 الهجريين، مبرزة علاقات شفشاون بباديتها والتي كانت حسب رأيها علاقة تبادل/تبعية على المستوى الاقتصادي، وعلاقات تفاعل في المجال الثقافي والديني.

ونوقشت في نفس السياق أربع رسائل في الدراسات التاريخية عالجت بشكل مباشر إشكالية الضاحية، تهم الرسالة الاولى والثانية مدينة طنجة، إذ تطرقت الباحثة **فاطمة بوسنة** (1993)⁹⁴، لدراسة « طنجة وأحوازاها خلال العهد العلوي من 1684 إلى 1912»، أما الباحثة **أنظام فاطمة** (1993)⁹⁵، فقد ركزت على « مشكلة أمن الاوروبيين بمدينة طنجة وأحوازاها، ودورها في التسرب الاستعماري من 1856 إلى 1906». وبخصوص الرسالتين الثالثة والرابعة فقد عالجتا نفس المجال وهو مدينة فاس، حيث

⁹² - EL Bouaaihi (A.), (2016): «L'urbain fragmenté en qualification et pratiques du suburbain à Fès: Acteurs, enjeux de la reconfiguration socio-spatiale des périphéries urbaines et alternatives d'aménagement », Thèse de Doctorat Ès-Lettres en Géographie, 1^{er} Edition, Publication des Editions Universitaires Européennes, Saarbrücken, Allemagne, 356 p.

⁹³ - الحبوسي رجاء، (2001): « شفشاون وباديتها »، إشراف رزوق محمد، أطروحة لنيل دبلوم دكتوراه (النظام الجديد) في الآداب تخصص التاريخ الحديث، جامعة عبد المالك السعدي، كلية الآداب والعلوم الانسانية - تطوان. 396 صفحة.

⁹⁴ - بوسنة فاطمة، (1993): « طنجة وأحوازاها خلال العهد العلوي من 1684 إلى 1912»، إشراف المنصور محمد، رسالة لنيل دبلوم السلك الثالث في الآداب تخصص التاريخ، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الانسانية - الرباط. (بدون) صفحة.

⁹⁵ - أنظام فاطمة، (1993): « مشكلة أمن الاوروبيين بمدينة طنجة وأحوازاها، ودورها في التسرب الاستعماري من 1856 إلى 1906»، إشراف البزاز محمد أمين، رسالة لنيل دبلوم السلك الثالث في الآداب تخصص التاريخ، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الانسانية - الرباط. (بدون) صفحة.

تناول الباحث الأديب أحمد (1990)⁹⁶، موضوع « فاس وضاحتها من 1873 إلى 1912»، والأخيرة للباحث بن خيرة عبد العزيز (1998)⁹⁷، الذي تناول إشكالية « النقل والتنقل على عهد الحماية الفرنسية 1912-1956: فاس وناحياتها نموذجاً ».

وتعد العلوم الاقتصادية والعلوم القانونية من بين التخصصات التي اهتمت بقضايا البحث الحضري، ففي هذا الصدد وجدنا في العلوم الاقتصادية دراسة للباحثة لهبيل التجموعتي نعيمة (1994)⁹⁸، حول العقار الحضري غير المبني بمدينة فاس، والتي ركزت فيها على ظاهرة تطور السوق العقاري، وأثمنة الارض الحضرية، محاولة تفسير العوامل المتحركة والمفسرة لها من خلال العديد من النماذج، من بينها تجزئات أنجزتها المؤسسة الجهوية للتجهيز والبناء للمنطقة الوسطى الشمالية، وتجزئات تابعة لمندوبية الاسكان. وكل ذلك من خلال تحليل المتغيرات المفسرة الكبرى، مع اختبار دور الفاعلين في المجال⁹⁹.

وفي العلوم القانونية نجد أطروحة الباحث أبو هاني عبد الغاني (1988)¹⁰⁰، والتي تمحورت حول ظاهرة السكن السري بتابريكت بسلا والفاعلين فيه، خاصة أصحاب السلطة والنفوذ التي استغلت نفوذها وعملت على انتاج مجال فوضوي لا يخضع لضوابط التعمير دون الاكتراث بالمشاكل والمخاطر التي يساهون فيها على مستوى تهيئة المجال الحضري¹⁰¹.

أما فيما يخص تخصص علم الاجتماع فقليل من الباحثين الذين اهتموا بالظاهرة، وذلك راجع لكون المجال القروي استرعى اهتمامهم اكثر من المجال الحضري. وفي علمنا ثم انجاز ثلاث (4) رسائل تمحورت أساسا حول موضوع الضاحية. إذ نجد أطروحة الباحث المالكي عبد الرحمن (1990)¹⁰²، التي جاءت بعنوان: « الهجرة القروية بالمغرب: دراسة سوسيولوجية للهجرة من تافيلالت نحو مدينة فاس

⁹⁶ - الأديب أحمد، (1990): « فاس وضاحتها من 1873 إلى 1912»، إشراف البكراوي محمد، رسالة لنيل دبلوم السلك الثالث في الآداب تخصص التاريخ، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الانسانية، ظهر المهرز - فاس. (بدون) صفحة.

⁹⁷ - بن خيرة عبد العزيز، (1998): « النقل والتنقل على عهد الحماية الفرنسية 1912-1956: فاس وناحياتها نموذجاً »، إشراف البكراوي محمد، رسالة لنيل دبلوم السلك الثالث في الآداب تخصص التاريخ، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الانسانية، ظهر المهرز - فاس. (بدون) صفحة.

⁹⁸ - Lahbil - Tagemouati (N.), (1994) : « **Le Foncier: Autopsie du Prix et de l'Echange. Le Cas de la Ville de Fès** », 1^{er} Edition, Collection RESEAUX ECONOMIQUES, Publication WALLADA, Imprimerie BELVEDERE, Casablanca, 326 p.

⁹⁹ - Lahbil - Tagemouati (N.), (1994), Ibid., p: 1-4.

¹⁰⁰ - Abouhani (A.), (1998) : « **Le Pouvoir Local et l'espace Urbain au Maroc: le cas de Tabriquet-Nordé à Salé** », Thèse de Doctorat d'Etat en Droit - Public, Faculté des Sciences Economiques, Juridiques et Sociales, Université Mohammed V – Rabat, 363 p.

¹⁰¹ - Abouhani (A.), (2011): « **Gouverner les Périphéries Urbaines: De la Gestion Notabiliaire à la Gouvernance Urbaine au Maroc** », 1^{er} Edition, Subventions INAU, Collection « Gouvernance Urbaine », Publication L'Harmattan, Rabat, p: 19-23.

¹⁰² - EL-Maliki (A.), (1990) : « **L'Exode Rural au Maroc: Etude Sociologique de l'Exode du Tafilalet vers la Ville de FES** », Thèse de Doctorat d'Etat (Nouveau Régime) Ès-Lettres en Sociologie, 2 Volumes, Université d'Aix - Marseille, Marseille, 431 p.

«، التي ناقشها في جامعة إكس - مارسيليا 1 بفرنسا في يوليو 1990، والتي نشر جزء منها تحت عنوان: « الثقافة والمجال: دراسة في سوسيولوجيا التحضر والهجرة في المغرب »¹⁰³؛ تمحورت حول تتبع دراسة مجموعة من التغيرات الديمغرافية والاجتماعية التي طرأت على المجتمع المغربي، بعد فرض الحماية الفرنسية عليه في مطلع القرن العشرين، والذي سيعرف هجرة داخلية كثيفة وغير مسبقة، وستشهد المدن التقليدية والجديدة معا نموا حضريا سريعا، الشيء الذي سينتج عنه انتشار شبكة من المدن الصغيرة والمتوسطة في طول البلاد وعرضها، والتي ستصبح تنافس المدن القديمة في استقطاب الهجرات الداخلية في أبعادها المكانية والثقافية، كل ذلك من خلال دراسة سوسيولوجية ميدانية لظاهرة الهجرة القروية بالمغرب من تافيلالت نحو الأحياء الشبه الحضرية بفاس (صهريج كناوة وعوينات الحجاج)¹⁰⁴.

وجدنا أيضا أطروحة الباحث الزين عبد الفتاح (1991)¹⁰⁵، تحت عنوان: « التحولات المكانية بالمغرب (1956-1983) ضاحية الرباط نموذجا »، والتي عالجت بشكل مباشر التحولات المكانية بضاحية الرباط خلال فترة من الزمن كما أشرنا لذلك. وهي تؤكد ما جاء في بحث أكاديمي سابق تحت عنوان: « العلاقات بين المدينة والبادية بحوز الرباط »¹⁰⁶. كما جاءت أطروحة الباحث كوال أحمد (1998)¹⁰⁷، بعنوان: « جذور التوسع العمراني، برشيد وضواحيه نموذجا »، التي تناولت الظاهرة الحضرية ببلدان العالم الثالث، إذ سعى إلى تحليل ومقارنة التمددين في البلدان المتقدمة الذي اعتبره حدثا حضاريا وثمرة للثقافة، بمعنى أنه وليد سيرورة التطور الطويلة، التي تحققت فعليا وفق مشروع واع للمجتمع، بخلاف تطور المدينة في العالم الثالث التي تبدو للعيان في الآونة الأخيرة محصلة لاستيلا ب عام نتج عن سيرورة سريعة وعن انهيار لأسس وقيم لمجتمع وثقافة تسببت فيها الصدمة الاستعمارية أولا، والاضطراب الذي حدث بفعل استقلال لم يبنى على أسس مثينة¹⁰⁸. ويضيف على أن فهم التمددين السريع في العالم المصنع عامة، والعالم الثالث بصفة خاصة، لا يمكن أن يتم إلا من خلال استحضار الزوج القرية / المدينة؛ ويقصد بالقرية المعنى الجغرافي أو الأراضي التي تحيط بالمدينة والتي يشتغل أهلها في الأرض.

¹⁰³ - المالكي عبد الرحمن، (2015): « الثقافة والمجال: دراسة في سوسيولوجيا التحضر والهجرة في المغرب »، منشورات مختبر سوسيولوجيا التنمية الاجتماعية، الطبعة الأولى، مطبعة SIPAMA، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الانسانية، ظهر المهرز - فاس. 310 صفحة.

¹⁰⁴ - المالكي عبد الرحمن، (2015)، مرجع سابق. ص: 1-110.

¹⁰⁵ - الزين عبد الفتاح، (1991): « التحولات المكانية بالمغرب (1956-1983) ضاحية الرباط نموذجا »، إشراف جسوس محمد، أطروحة لنيل دبلوم دكتوراه الدولة في الآداب تخصص علم الاجتماع، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الانسانية، الرباط. (بدون) صفحة.

¹⁰⁶ - الزين عبد الفتاح، (1991): « العلاقات بين المدينة والبادية بحوز الرباط »، إشراف بنطاهر المكي، رسالة لنيل دبلوم السلك الثالث في الآداب تخصص علم الاجتماع، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الانسانية، الرباط. (بدون) صفحة.

¹⁰⁷ - كوال أحمد، (1998): « جذور التوسع العمراني، برشيد وضواحيه نموذجا »، إشراف بنطاهر المكي، رسالة لنيل دبلوم السلك الثالث في الآداب تخصص علم الاجتماع، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الانسانية، الرباط. (بدون) صفحة.

¹⁰⁸ - كوال أحمد، (1998)، مرجع سابق. ص: 7.

كل هذا من خلال دراسة سيرورة التوسع العمراني بضاحية برشيد والتحويلات التي طرأت على العلاقات بين المدن – أرياف بهذا المجال¹⁰⁹.

وقد تطرقت أيضا باحثة علم الاجتماع البلجيكية نافاز بوشانين فرانسواز (1997)¹¹⁰، في دراستها « العيش في المدينة المغربية »، بشكل غير مباشر لدراسة بعض الأحياء الهامشية الواقعة في الدار البيضاء كالدوار الجديد، وبرج مولاي عمر ودرب العين بمكناس؛ ودوار السوسي، وسيدي موسى، وحي السلام بسلا، لمعالجة البنية المورفولوجية والاجتماعية للأحياء الهامشية والبنيات التحتية والخدمات والنقل ونوعية السكن؛ وتعد هذه الدراسة ثمرة عمل استغرق سنوات من البحث العلمي والعمل الميداني الذي ناهز أكثر من 13 سنة في المؤسسات العمومية وشبه العمومية بالمغرب؛ أولى نتائجه خلال مراحل إنجاز رسالة السلك الثالث حول **منوغرافية حي بني محمد – سباتة بمكناس** التي نوقشت سنة 1978¹¹¹؛ وثاني أطواره أثناء التحضير لأطروحة دكتوراه الدولة بعنوان: « **العيش وتملك المجال: نماذج سوسيوقافية** »، التي نوقشت سنة 1991¹¹²؛ بل وأكثر من ذلك فإن هذه المقاربة تعمل على التشكيك في المفاهيم التي يتم تناولها في بعض الأحيان وتكون مثالية لإلهام سياسات المدينة في ميدان التعمير والتخطيط عموما، وبصفة خاصة تلك المرتبطة بمفهوم المواطنة والتنوع والاندماج والشعور المحلي والمسؤولية الجماعية¹¹³.

وفي تخصص علم النفس نجد الباحث بوشنفاتي بوزيان (1981)¹¹⁴، في دراسته لمدينة مكناس « **البناء الاجتماعي لمدن الصفيح: دراسة ميدانية** »، تحت إشراف ممن خليل عمر، التي نشرت فيما بعد تحت عنوان: « **في التحضر والثقافة الحضرية بالمغرب: دراسة في البناء الاجتماعي لمدن الصفيح** »، عالج الأسباب التي دفعت بعدد كبير من سكان الأحياء الهامشية والضاحوية، وبصفة خاصة أحياء الصفيح بها، والتي لا تتوفر فيها الشروط الصحية الضرورية إلى استقرارهم بها، ومن هذه الأسباب

¹⁰⁹ - كوال أحمد، (2012): « **التحضر، التحديث، الحداثة في المجتمع المغربي الحديث** »، الطبعة الأولى، منشورات وطباعة أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب. ص: 129.

¹¹⁰ - Navez-Bouchanine (F.), (1997) : « **Habiter la ville marocaine** », 1^{er} Edition, Subventions INAU, Publication des Editions Gaëtan Morin, Editeur-Maghreb, L'Harmattan, Imprimerie NAJAH EL JADIDA, Casablanca, 316 p.

¹¹¹ - Navez-Bouchanine (F.), (1997) : « **Habitat et Différentiation Sociale: Monographie du Quartier Beni-M'hamed Sbatta à Meknès** », Thèse de 3^e Cycle en Sociologie, 2 Volumes, Faculté des Lettres et Sciences Humaines, Université Mohammed V – Rabat, 504 p.

¹¹² - Navez-Bouchanine (F.), (1991) : « **Habiter, Modèles Socio-cultures et Approbation de l'Espace** », Thèse de Doctorat d'Etat Ès-Lettres en Sociologie, Faculté des Lettres et Sciences Humaines, Université Mohammed V – Rabat, 383 p.

¹¹³ - Navez-Bouchanine (F.), (1997), Ibid., p: 1-7.

¹¹⁴ - بوشنفاتي بوزيان، (1981): « **البناء الاجتماعي لمدن الصفيح: دراسة ميدانية** »، إشراف ممن خليل عمر، أطروحة لنيل دبلوم السلك الثالث في الآداب تخصص علم النفس، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهرز – فاس. (بدون) صفحة.

شكلت الهجرة القروية أحد العناصر لدراسة حي برج مولاي عمر بمكناس بصفة خاصة، بالإضافة إلى وجود أزمة سكنية التي تعد أهم مشكل العصر في القرن العشرين بالمغرب¹¹⁵.

2-1 - 2- حصيلة المرحلة الثانية من الفترة الثانية: تطور في الأبحاث وتنوع الإشكاليات (من 2004 إلى حدود الآن)

مع مجيء الإصلاح الجامعي سنة 2004 وتطبيق النظام البيداغوجي الجامعي الجديد « الإجازة، الماستر والدكتوراه »، لوحظت تغيرات على مستوى المواضيع المدروسة، سواء في الجامعات المغربية أو الأجنبية؛ حيث عولجت في الجغرافيا البشرية إشكاليات جديدة تهم المجال والمجتمع معا، ومن بينها: تنظيم المجال الريفي والحضري، والعلاقة بين البوادي والمدن والضاحية... إلخ. وكل هذا راجع إلى المستجدات التي أصبح يعرفها المجال الضاحوي، والذي يعرف واقعه تقلبات مستمرة لها انعكاسات اجتماعية واقتصادية الظاهرة، وهكذا واكب هذا التحول اهتمام كبير من طرف الباحثين، وخاصة الجغرافيين، نتج عنه عددا هاما من الدراسات كما وكيفا؛ لكن رغم جردنا لعدد مهم من هذه الدراسات سنقتصر على تناول عينة منها في جميع التخصصات؛ سنحاول عرضها حسب الترتيب الكرونولوجي كما يلي:

وفي هذا السياق نجد أطروحة الباحث **الشيخ نور الدين (2005)**¹¹⁶، في دراسته لمدينة تطوان بعنوان: « **دراسة جغرافية للمجموعة الحضرية التطوانية** »، إذ انصب اهتمامه في هذه الدراسة - في الجزء الأول المكون من فصلين - على محاولته تحديد مجال المجموعة الحضرية التطوانية، وذلك لاعتبارات عدة على رأسها كون مفهوم المجموعة الحضرية يتضمن المدينة وضواحيها؛ وبحكم أن الضواحي تتصف باستقلال إداري عن المدينة الأم، كان من اللازم وضع حدود اصطلاحية لهذه الضواحي، حتى يتسنى له ضبط حدود المجموعة الحضرية؛ رغم أن تلك الحدود تبقى ظرفية بحكم التحولات التي يعرفها المجال. كما تمت معالجة مختلف القضايا المرتبطة بالمجموعة الحضرية، حيث تناول مكوناتها واهتم بتبيان الآليات المفسرة للتنظيم الذي توجد عليه هذه المجموعة وسيرها الوظيفي. بينما تطرق - في الجزء الثاني المكون من فصلين - على تناول مختلف مظاهر الخلل في تنظيم مجال المجموعة الحضرية التطوانية، وسيره الوظيفي؛ مبرزاً أهم تدخلات المصالح المختصة على مستوى معالجة تلك المشاكل؛ كما اهتم أيضا بالآفاق المستقبلية للمجموعة الحضرية التطوانية، وذلك من خلال استعراضه لمجموعة من الاسقاطات المستقبلية، والتي نجدها في مجموعة من الدراسات والتقارير المختلفة، ليتم انتقاله بعد ذلك إلى ذكر مجموعة من الإجراءات المزمع القيام بها أو المخطط لها من طرف مجموعة من المصالح العمومية

¹¹⁵ - بوشنفتاي بوزيان، (1988): « في التحضر والثقافة الحضرية بالمغرب: دراسة في البناء الاجتماعي لمدن الصفيح »، الطبعة الأولى، منشورات وطباعة الحوار الأكاديمي والجامعي، طباعة دار الخطابي للطباعة والنشر، التوزيع مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب. ص: 1-45.

¹¹⁶ - الشيخ نور الدين، (2005): « **دراسة جغرافية للمجموعة الحضرية التطوانية** »، إشراف بلقيع محمد، أطروحة لنيل دبلوم دكتوراه الدولة في الآداب تخصص الجغرافية البشرية، جزئين (2)، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط. 247 جدولا، و65 خريطة، و30 شكلا، و36 وثيقة، و81 صورة، و720 صفحة.

وشبه العمومية، دون إغفال التأكيد على ما يتوجب فعله لاختيار أحسن السبل والأدوات لتحقيق تنظيم أمثل للمجال هدفه الوصول لتنمية مستدامة للإنسان دون الإضرار بالوسط البيئي¹¹⁷.

وتعتبر أطروحة الباحث أيت حمو سعيد (2006)¹¹⁸، في موضوع: « تراتب المجال حول الدار البيضاء، وانعكاسات تمدن أحوازها على الفلاحة »، من الأطروحات المرجعية في دراسة المجال البيضاوي، خاصة على مستوى ضاحيته، حيث أطر في البداية الموضوع نظريا، عبر دراسة مقارنة مع العاصمة الفرنسية باريس، الأمر الذي سمح له بالخوض في الجدل العلمي المرتبط بتراتب المجال حول المدن الكبرى الفرنسية والهالة الريفية المحيطة بالدار البيضاء، حيث خلص إلى عدم مطابقة النموذجين، فضاحية باريس هالة مبنية متصلة بالمدينة ومندمجة معها اقتصاديا واجتماعيا، في حين أحواز الدول النامية وضمنها الدار البيضاء، بينها تقارب في إطار مفهوم « تمدن أحواز المدينة ». بعد ذلك انتقل لدراسة الخصائص المميزة لأحواز الدار البيضاء على ضوء معايير تمدن أحواز المدن الكبرى المتقدمة، بناء على مؤشرات كمية مرتبطة بدنامية السكان وأخرى مرتبطة بالأنشطة، حيث خلص إلى تراجع النشاط الفلاحي بأحواز المجال المدروس لصالح الصناعة الشيء الذي ترتب عنه تدهور أوضاع الفلاحين، مما زاد من قوة جذب المدينة للسكان النشطة، و نشط حركة التراقص اليومي بين مقرات العمل والسكن، وما أفرز ذلك من انتشار للسكن الهش غير القانوني و اللائق بهذه الأحواز. كما ساهم الباحث بمقال بالفرنسية¹¹⁹ إذ تناول فيه التحولات والخصوصيات الفلاحية للمجالات شبه الحضرية بمدينة الدار البيضاء؛ نشر في كتاب بعنوان: « L'aménagement des Marges Urbaines de Casablanca » تحت إشراف: شويكي المصطفى، قطب تهيئة المجال، جامعة الحسن الثاني، كلية الآداب والعلوم الإنسانية - عين الشق.

ومن الباحثين أيضا الذين اهتموا بدراسة الضاحية نجد أطروحة الباحث أحمد الناي (2006)¹²⁰، بعنوان: « تطوان وعلاقتها بالمجال الريفي المحيط بها »، حيث في دراسته هاته قام بتحليل أهمية مدينة تطوان، وإبرازه لدورها في تنظيم المجال الريفي المحيط بها، واتضح له من خلال بحثه هذا أن العلاقات التي تنسجها تطوان مع محيطها الريفي هي نتاج لأصالة المدينة، وضغط عوارض الوسط الطبيعي و ثقل التاريخ.

¹¹⁷ - الشبيخي نور الدين، (1981)، مرجع سابق، الجزء الأول، ص.ص: 12-13.

¹¹⁸ - أيت حمو سعيد، (2006): « تراتب المجال حول الدار البيضاء، وانعكاسات تمدن أحوازها على الفلاحة »، إشراف نشوي المصطفى وأزهار محمد، أطروحة لنيل دبلوم دكتوراه الدولة في الآداب تخصص الجغرافيا، جزئين (2)، جامعة الحسن الثاني - المحمدية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، المحمدية. 635 صفحة.

¹¹⁹ - Ait Hammou (S.), (2003): «Spécificité et Mutation de l'Agriculture dans l'Espace Périurbain de Casablanca», In: «L'aménagement des Marges Urbaines de Casablanca», Sous (Dir.) CHOUIKI (M.), Publication du Pôle de l'Aménagement de l'Espace, Université Hassan II – AIN CHOCK, Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, p: 213-237.

¹²⁰ - الناي أحمد، (2006): « تطوان وعلاقتها بالمجال الريفي المحيط بها »، إشراف أكومي توفيق، أطروحة لنيل دبلوم دكتوراه الدولة في الجغرافيا الآداب تخصص الجغرافية البشرية، جامعة محمد الخامس - أكادال، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط. 390 صفحة.

وجاءت أطروحة الباحث فراح عبد الرحيم (2006)¹²¹، بعنوان: «إعداد المجال والتنمية المحلية بضاحية فاس الجنوبية حالة: الجماعتين القرويتين أولاد الطيب وعين الشكاك»، لمعالجة إشكالية إعداد المجال والتنمية المحلية بالجماعتين الضاحويتين، متناولا في بداية بحثه مظاهر القوة والضعف في بنية الاقتصاد المحلي، وإمكانيات التنمية التي تسمح بها الموارد الطبيعية، والاكراهات التي تفرضها، مبينا أن تشخيص الحقل الاقتصادي يركز على النظام الفلاحي باعتبار الفلاحة قاعدته الأساسية، وقياس دورها الوظيفي، مع دراسته لدور الأنشطة غير الفلاحية في خلق دينامية محلية، وتحديد بعض الموارد غير المستغلة أو التي يمكن استقطابها لتنمية الجماعتين. مع إبرازه لموقعهما وتحليل تطور التنظيم الاقتصادي والاجتماعي المحلي لايت عياش وأولاد الحاج بالسايس، والعلاقات الاجتماعية المترتبة عن أنماط الاستغلال وانعكاساته المجالية. تناول أيضا الموارد البشرية ودورها في خلق التنمية المحلية، مروراً بدراسته للخصائص الديمغرافية والسوسيو مهنية للسكان وتحليل ثقافة التنمية لديهم، ودراسة الجمعيات، ودور النخبة المحلية ونواب الجماعة السلالية في القرارات التي تخص الأرض والتنمية، مع تحليله لمستوى التجهيز والخدمات المتاحة والتأطير العمومي للسكان، وأشكال التضامانات الاجتماعية التي تربطهم. وأخيرا قام بدراسة التجربة الجماعية في تدبيرها للشأن المحلي وتنمية الجماعة القروية، مع تحديده للإمكانيات المادية والبشرية المتاحة لكل جماعة والاكراهات التي تعترض التنمية بها.

أيضا من الأطروحات التي تناولت العقار بالمجالات الضاحوية، وجدنا دراسة الباحثة لمعد ثورية (2009)¹²²، بعنوان: «العقار والتنمية المحلية بالمجالات الضاحوية لمدينة الرباط: حالة جماعة المنزه»، حيث خلصت إلى تزايد الطلب على الحاجيات السكنية منذ الاستقلال إلى نهاية العشرية الأولى من القرن الواحد والعشرين، والتي أصبحت توازيه نذرة للأرض الحضرية داخل المدينة نتيجة الوظائف التي لعبتها مدينة الرباط، حيث عرف مجالها توسعا مهما امتد إلى حدود أراضي كيش الوداية، والتي على الرغم من طبيعتها القانونية تعرضت لإقتطاعات مهمة، فرضتها ظاهرة الزحف والامتداد الحضريين؛ وقد اختتمت بحثها باقتراح استراتيجية عقارية خاصة بجماعة المنزه الضاحوية.

أما أطروحة الباحث النهراوي الحسين (2010)¹²³، بعنوان: «تراجع مصادر الماء والديناميكية الحضرية بمراكز قيد النمو جنوب غرب مدينة فاس: حالة أولاد الطيب، عين الشقف وعين الشكاك»،

¹²¹ - فراح عبد الرحيم، (2006): «إعداد المجال والتنمية المحلية بضاحية فاس الجنوبية حالة: الجماعتين القرويتين أولاد الطيب وعين الشكاك»، إشراف جنان لحسن، أطروحة لنيل دبلوم الدكتوراه في الجغرافيا الآداب تخصص الجغرافية البشرية، وحدة التكوين والبحث: إعداد التراب والتنمية المحلية، جامعة ابن طفيل، كلية الآداب والعلوم الانسانية، القنيطرة. 445 صفحة.

¹²² - لمعد ثورية، (2009): «العقار والتنمية المحلية بالمجالات الضاحوية لمدينة الرباط: حالة جماعة المنزه»، إشراف فجال علي وأكومي توفيق، أطروحة لنيل دبلوم الدكتوراه في الجغرافيا الآداب تخصص الجغرافية البشرية، وحدة التكوين والبحث: إعداد التراب والتنمية المحلية، جزئين (2)، جامعة ابن طفيل، كلية الآداب والعلوم الانسانية، القنيطرة. 592 صفحة.

¹²³ - النهراوي الحسين، (2010): «تراجع مصادر الماء والديناميكية الحضرية بمراكز قيد النمو جنوب غرب مدينة فاس: حالة أولاد الطيب، عين الشقف وعين الشكاك»، إشراف البوعيشي ندرى وأمينة وأقديم إبراهيم، أطروحة لنيل دبلوم

التي تطرقت إلى إشكالية ندرة الموارد المائية بمجال قيد النشوء جنوب غرب مدينة فاس، حيث قدم تحليلا مستقيضا حول الظاهرة المدروسة، إذ خلص إلى أن تدبير الماء مازال يواجه صعوبات جمة تتجلى في رؤية شمولية تقبل بها جميع الأطراف المعنية بالقطاع، وقد قدم مجموعة من الحلول لتجاوز تلك الصعوبات.

وعالجت أطروحة الباحث **فاتح عبد العالي** (2012)¹²⁴، التي جاءت بعنوان: « آليات وأشكال التوسع الحضري بتمارة وانعكاساته المجالية على الضاحية »، التي حاول من خلالها فهم مظاهر التحولات التي عرفها ظهير مدينة تمارة، وآليات الضغط المتزايد والتوسع العمراني للمدينة الذي نتج عنه تراجع مهول في المساحة المزروعة، وفقدان الضاحية البقلية لوظيفتها الفلاحية إلى أنشطة غير فلاحية وظهور ضاحية جديدة متعددة الوظائف، وأخيرا تحسيس مختلف الفاعلين والمسؤولين بأهمية الأراضي المحيطة بالمدن. كما ساهم الباحث في نفس الإشكالية بمقال تحت عنوان: « التوسع الحضري وأشكال التمدين بأحواز المدن الكبرى: حالة جماعة عين اعتيق بضاحية الرباط - تمارة »، نشر في مؤلف جماعي حول: « تنظيم وتهيئة المجال الريفي بالمغرب أبحاث وتدخلات » بكلية الآداب والعلوم الانسانية - الرباط، وبدعم من المعهد الوطني للتهيئة والتعمير، ومعهد الدراسات الافريقية¹²⁵.

واهتمت أطروحة الباحث **تالحوث سالم** (2012)¹²⁶، بعنوان: « الأنشطة غير الفلاحية والتنمية الريفية بضاحية الدار الكبرى البيضاء »، بمعالجة إشكالية قياس درجة مساهمة الأنشطة غير الفلاحية في التنمية لدى الفلاحين بالجماعات الريفية المشكلة لضاحية الدار البيضاء الكبرى. وقد أكد الباحث على تميز أوجه الأنشطة غير الفلاحية بالتنوع والتعدد، لأن المتاجرة في المحاصيل الفلاحية لم تعد نشاطا وحيدا، وإنما تعززت بممارسة أنشطة القطاعين الثاني والثالث، مبينا ضعف انخراط الفلاحين وتفاعلهم مع النظام التعاوني، وتدني أوجه استفادتهم مقابل ممارسة أنشطة غير فلاحية مدمرة للدخل. كما أن دراسة خصائص أوجه الدخل غير الفلاحي بينت تأطير الحيازة الفلاحية لمكان ممارسة نشاط غير فلاحي مدمر مدخولا مندمجا ومركبا وفق دورة ضاحوية. وانطلاقا من دارسته لأوجه استثمار الدخل غير الفلاحي توصل إلى

الدكتوراه في الآداب تخصص الجغرافيا، وحدة التكوين والبحث: الماء، التهيئة والمجتمع، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الانسانية، فاس - سايس، فاس. 500 صفحة.

¹²⁴ - فاتح عبد العالي، (2012): « آليات وأشكال التوسع الحضري بتمارة وانعكاساته المجالية على الضاحية »، إشراف كرزازي موسى والأكل المختار، أطروحة لنيل دبلوم الدكتوراه في الآداب تخصص الجغرافيا، وحدة التكوين والبحث: التنمية المحلية وتهيئة المجالات الريفية المغربية، جامعة محمد الخامس - أكادال، كلية الآداب والعلوم الانسانية، الرباط. 319 صفحة.

¹²⁵ - فاتح عبد العالي، (2016): « التوسع الحضري وأشكال التمدين بأحواز المدن الكبرى: حالة جماعة عين اعتيق بضاحية الرباط - تمارة »، تنسيق الأكل المختار و فاتح عبد العالي وحنزاز محمد، عدد خاص « تنظيم وتهيئة المجال الريفي بالمغرب أبحاث وتدخلات »، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية - الرباط، وبدعم من المعهد الوطني للتهيئة والتعمير، ومعهد الدراسات الافريقية، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 186، الطبعة الأولى، مطبعة المعارف الجديدة، جامعة سيدي محمد الخامس، الرباط. ص: 109-128.

¹²⁶ - تالحوث سالم، (2012): « الأنشطة غير الفلاحية والتنمية الريفية بضاحية الدار الكبرى البيضاء »، إشراف كرزازي موسى، أطروحة لنيل دبلوم الدكتوراه في الآداب تخصص الجغرافيا، وحدة التكوين والبحث: التنمية المحلية وتهيئة المجالات الريفية المغربية، جامعة محمد الخامس - أكادال، كلية الآداب والعلوم الانسانية، الرباط. 284 صفحة.

أشكال الاستثمار في الأنشطة الفلاحية وغيرها المؤطرة بهواجس التجديد والتكميل وتنويع الإنتاج الفلاحي. وخلصت دراسته لتأثيرات الأنشطة غير الفلاحية بنظمي الموقعية والإستغلال الفلاحي لتأكيد العلاقة القوية بنظم الموقعية، في حين توصلت إلى انعدام العلاقة بعوامل نظام الإستغلال الفلاحي. كما أصبح الفلاح الضاحوي نتيجة ضعف عامل الري أمام حتمية استثمار الدخل غير الفلاحي، وانخراطه في صيرورة تصرف أنظاره تدريجيا عن النشاط الفلاحي خلال جزء من السنة الفلاحية. ويساهم التنظيم التعاوني أيضا في توجيه تدبير الأنشطة الفلاحية والتحكم في غيرها. وخلاصة القول توصل الباحث إلى أن نظام التعاون يفسر بقوة متغيرات اليد العاملة بالحيازات الفلاحية الضاحوية، مقابل انعدام التأثير في أوجه استثمار العائدات بضاحية المجال المدروس. وأنهى دراسته بوضعه لنموذج أولي لشبكة من التدخلات، يمكن تعميمها على ضواحي المدن الكبرى، خصوصا مدن البلدان غير المتوازنة الشبكة الحضرية. كما ساهم الباحث بمقالات عديدة نشرت له داخل المغرب وخارجه، بمجلات ومنشورات أكاديمية نذكر بعضها في الهامش¹²⁷.

وقام الباحث **مفتاح عادل** (2014)¹²⁸، بدراسة تحت عنوان: « **التحولات المجالية وفاق التنمية الترابية بالضاحية الغربية لمدينة تطوان حالة جماعة السوق القديم** »، عالج من خلالها التحولات التي تشهدها المجالات الضاحوية بمدينة تطوان وهي تغيرات جذرية في خصائصها ومكوناتها التقليدية. وقد واكب تلك التحولات بروز عدة ظواهر دخلية على المجالات القروية؛ وأصبحت بذلك تشكل مجالات نشيطة على عدة مستويات، كان لازاما على مسيري شؤونها أن يواكبوا هذه التحولات في مسارهم التنموي المتعثر. وأمام الضغط الذي شهدته الضواحي الشرقية والشمالية لمدينة تطوان، فإن مستقبل المدينة أصبح رهينا أيضا بضواحيها الغربية، إذ أصبحت هذه الضواحي مناطق استقطاب لمختلف الأنشطة الاقتصادية والمشاريع التنموية؛ بل وتحول دورها من مجالات فلاحية محضة إلى مناطق تخفيف ضغوط المدينة على مستوى الأنشطة السكنية والصناعية. فحالة جماعة السوق القديم باعتبارها تشكل جزءا من الضاحية الغربية لمدينة تطوان، فقد أصبحت اليوم تعيش مرحلة انتقالية على مختلف المجالات، بالنظر إلى ما تشهده

¹²⁷ - تالحت سالم، (2014): « ارتباطات الأنشطة غير الفلاحية بعامل سقي الحيازات الفلاحية بضواحي المدن الكبرى: حالة ضاحية جهة الدار البيضاء الكبرى »، المجلة الدولية للبيئة والمياه، التصنيف الدولي: ISSN 2052-3408، المجلد 3، العدد 6، منشورات المنظمة الأوروبية لأبحاث البيئة والمياه والصحراء، مانشستر، بريطانيا. ص: 116-127.

- تالحت سالم، (2018): « وظائف استثمار المدخول غير الفلاحي بحيازات ضواحي المدن الكبرى: حالة ضاحية الدار البيضاء، المغرب »، مجلة معهد العلوم الاقتصادية (مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة)، المجلد 21، العدد 02، منشورات كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر. ص: 41-67.

- تالحت سالم، (2018): « توجهات البحث الجغرافي حول الضواحي: حالة ضاحية الدار البيضاء »، مجلة مقاربات - مجلة العلوم الانسانية - دولية علمية محكمة، المجلد السابع عشر، العدد الثالث والثلاثون، تنسيق: الخزان بوشتي، عدد خاص « البحث الجغرافي والبيئة: أبحاث ودراسات مجالية »، منشورات مؤسسة مقاربات للنشر والصناعات الثقافية واستراتيجيات التواصل، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس. ص: 79-92.

¹²⁸ - مفتاح عادل، (2014): « **التحولات المجالية وفاق التنمية الترابية بالضاحية الغربية لمدينة تطوان حالة جماعة السوق القديم** »، إشراف بوليفة عبد العزيز، بحث لنيل شهادة الماستر في الآداب تخصص الجغرافيا، تكوين الماستر: المجالات الإنتقالية وقواعد التهيئة، جامعة عبد المالك السعدي - تطوان، كلية الآداب والعلوم الانسانية، تطوان. 444 صفحة.

من تحولات مهمة في خصائصها، وما لها من علاقات متشعبة مع مدينة تطوان ومع ميناء طنجة المتوسط ومدينة طنجة في المستقبل القريب¹²⁹.

وجاءت دراسة الباحث هاني بوشتي (2014)¹³⁰، تحت عنوان: «الموارد الترابية والتنمية المحلية بجهة فاس – بولمان: نموذج جماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي»، إذ يطرح البحث إشكالية الموارد الترابية والتنمية المحلية بالمجال المدروس، حيث تتكون الدراسة من فصلين؛ إذ تناول الفصل الأول تشخيص الموارد الترابية وعوائق التنمية المحلية بجهة فاس بولمان، من خلال دراسة نموذجية لجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي؛ وخصص الفصل الثاني لتثمين الموارد الترابية بجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي، في إطار إستراتيجية التنمية المحلية. كل ذلك انطلاقاً من تبني مبادئ البحث الجغرافي في إطار انفتاح الجغرافيا على مقاربات متعددة، ومن ضمنها المقاربة الترابية التي تتوخى التشخيص الدقيق للواقع والتطلع واستشراف المستقبل عبر الانتقال إلى بحث جغرافي عملياتي، من خلال التركيز على الموارد الترابية ذات الخصوصية التي يمكن للبحث الجغرافي أن يعمق تحليلها ويساهم في بلورة مشاريع لتثمينها، خصوصاً في زمن الانفتاح والعولمة، التي أثبتت بأن الرجوع إلى المحلي والاعتماد على الذات هي مقاربة لا مناص منها. فالمجهودات التي تبذلها الدولة لتهيئة المجالات الضاحوية وشبه الحضرية، ومحاولة التخفيف من الاختلال والهوة بين مجالين تقليديين في أدبيات التنمية الوطنية؛ وهما الوسط القروي والوسط الحضري، بهدف توفير الشروط الضرورية للتنمية المحلية من خلال بلوغ أهداف التنافسية الترابية على المستوى الجهوي والوطني.

واهتم الباحث الحايك نور الدين (2015)¹³¹، في أطروحته بعنوان: «المجالات الضاحوية لمدينة تطوان: الدينامية وإكراهات التدبير والتهيئة»، بإبراز وتحليل ظروف ظهور المجالات الضاحوية لمدينة تطوان في سياق الدينامية المجالية وإكراهات التدبير والتهيئة الترابية، وانعكاساتها على التوسع العمراني لهذه المدينة؛ حيث تناول الإطار المفاهيمي والمنهجي من خلال تأطير دراسته على مستوى المصطلحات الإجرائية وبعض الدراسات السابقة، ثم إبراز بنية ودينامية المجالات الضاحوية التطوانية وآلياتها، وفي الأخير عالج تدخلات المصالح المختصة ومشاكل وآفاق هذه المجالات الضاحوية التي أصبحت تعرف

¹²⁹ - مفتاح عادل، (2014)، مرجع سابق. ص.ص: 10-11.

¹³⁰ - هاني بوشتي، (2014): «الموارد الترابية والتنمية المحلية بجهة فاس – بولمان: نموذج جماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي»، إشراف بنونة عبد الحق، بحث لنيل شهادة الماستر في الآداب تخصص الجغرافيا، مختبر الأبحاث والدراسات الجغرافية والتهيئة والكرطوغرافية، تكوين الماستر المتخصص: الجهوية ومشروع التنمية الترابية المستدامة، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، فاس - سايس، فاس. 252 صفحة.

¹³¹ - الحايك نور الدين، (2015): «المجالات الضاحوية لمدينة تطوان: الدينامية وإكراهات التدبير والتهيئة»، أطروحة لنيل دبلوم الدكتوراه في الآداب تخصص الجغرافيا، مركز دراسات الدكتوراه: الآداب والعلوم الإنسانية والترجمة؛ تكوين: المجال الجغرافي: التحولات وإشكاليات التدبير والتهيئة، ثلاثة أجزاء، جامعة عبد المالك السعدي - تطوان، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تطوان. 673 صفحة.

إكراهات عديدة. وهدفه من وراء كل ذلك تحقيق تنمية مستدامة لمجال الدراسة الذي يتطلب توفر العديد من الشروط الضرورية حتى تكون تنمية فعالة وناجعة.

وفي نفس السنة نوقشت أطروحة بالفرنسية للباحث **الرايس حميد** (2015)¹³²، بعنوان: « **التخطيط والظواهر الحضرية بمدينة فاس، الاستمرارية وانقطاعات وتوقعات التدخل** »، والذي تطرق في جزء من أطروحته لموضوع التمدين الناتج عن التوسع الحضري لمدينة فاس، وخاصة مشاريع التهيئة الحضرية وإعادة الإيواء بالجماعة الترابية عين الشقف، وكذا تحليل مسلسل إنتشار الدواوير والأحياء السكنية الناقصة التجهيز فوق العقار الجماعي بهذا المجال، الذي أصبح يعرف نموا بالجماعات الضاحوية، مقترحا في دراسته إجراءات تهم إصلاح المنظومة الخاصة بالتخطيط الحضري بالمغرب عموما والمجال الضاحوي خاصة، وكذا إعادة تموضع حاضرة فاس كعاصمة جهة ذات نمو ديموغرافي يقدر ب 4.2 مليون نسمة، التي تمتد من جبال الريف إلى صحراء ميسور.

كما نوقشت أطروحة أخرى بالفرنسية للباحث **الأديب محمد** (2017)¹³³، بعنوان: « **الحركية التراقصية والنقل بالحافلات العمومية بين الجماعات بالجديدة الكبرى: حالة التيارات المنطلقة من الضاحية** »، عالجت الدراسة مسألة التنقل التراقصي بالتجمع البشري للجديدة الكبرى خاصة التيارات المنطلقة من الضاحية. نظرا لما عرفته مراكز وجماعات هذا التجمع البشري وتطور علاقات التكامل الوظيفي بينها منذ بداية عقد الثمانينيات بفضل توطين مجموعة من المشاريع الكبرى المهيكلية، أهمها المركب المينائي – الصناعي الجرف الأصفر وجماعة شعيب الدكالي، بالإضافة إلى المشاريع السياحية وغيرها. بسبب هذه العلاقات الوظيفية التكاملية تضطر الساكنة للتنقل اليومي بين المسكن والعمل حسب مناطق النشاط الموزعة على كل مناطق الجديدة الكبرى، وكذا مؤسسات الدراسة بمختلف أسلاكها العالي والمهني وأحيانا الثانوي. وهكذا تهدف الأطروحة لدراسة العلاقة بين الحركية التراقصية للساكنة ومجال نشاطها الذي هو التجمع البشري الجديدة الكبرى من جهة وبين الحركية ونظام النقل بواسطة الحافلات العمومية من جهة ثانية.

¹³² - Rais (H.), (2015): « **Planification et faits urbains à Fès: Continuité, ruptures et perspectives de l'action** », Thèse de Doctorat en Géographie, Centre d'Etude Doctorales: Ressources, Aménagement Spatial et Développement Humain; Université Sidi Mohamed Ben Abdellah, Faculté des Lettres et Sciences Humaines Fès- Sais, Fès, 320 p.

¹³³ - EL ADIB (M.), (2017): « **La mobilité pendulaire et le transport collectif intercommunal dans l'agglomération du Grand El Jadida: Cas des flux provenant de la banlieue** », Thèse de Doctorat en Géographie, Centre d'Etude Doctorales: Aménagement, développement et gestion des territoires; Structure de recherche : (E3R) Equipe de recherche sur la région et la régionalisation, CED : l'homme et l'espace dans le monde méditerranéen, Université Mohamed V, Faculté des Lettres et Sciences Humaines, Rabat, 263 p.

وتناولت أطروحة الباحثة صالح الرحموني شيماء (2020)¹³⁴ ، التي جاءت بعنوان: « التحولات المجالية بضواحي طنجة: الدينامية وإشكالية التدبير حالة الجماعات الترابية البحراريين والعوامة والزينات »، والتي استعرضت في مقدمة أطروحتها لصوابط الاستقرار البشري بالمجالات الضاحوية لطنجة، وعلاقتها بالدينامية الديمغرافية. معالجة التحولات العميقة التي أصابت المجتمع بالجماعات الترابية المدروسة، والتي أفرزت مجتمعا همه الوحيد هو التحضر والتمدن والاندماج في حياة المدينة غير مباليا لما يحدث من تحولات، وبروز مجتمع آخر يشبه بما يوجد في الحواضر. كما قامت بتشخيص الوضعية الاقتصادية للجماعات المدروسة، من خلال دراستها للبنية المهنية لسكانتها، وما نتج عن ذلك من تغيير للوظائف الأساسية للمجال المدروس. تناولت دراستها أيضا الأسواق الأسبوعية الضاحوية بالمدينة باعتبارها جزءا من الدورة الاقتصادية بالمجال مسلطة الضوء على مرتكزات التنمية الترابية و أساليب تدبير الشأن المحلي، ودور بعض الفاعلين في المساهمة في تنمية سوسيواقتصادية وثقافية بالمجال. مقترحة في الأخير بعض التدابير الاجرائية الضرورية لتأهيل الضواحي بالمجال المدروس وخلق دينامية محلية إيجابية بها.

وأخيرا حصلنا على أطروحة بقالى خالد (2020)¹³⁵ ، بعنوان: « التحولات السوسيومجالية والتنمية بالجماعات الترابية بضاحية مدينة مكناس»، التي تطرقت لإشكالية تأثير التحولات السوسيومجالية التي تشهدها الجماعات الترابية الضاحوية لمدينة مكناس على مستوى تنظيم وهيكلية المجال، وما نتج عنه من تفكك للبنيات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. إذ أدت هذه التحولات إلى تغيير وظائف الجماعات الترابية للضاحية وتجاهل خصوصياتها؛ مما نتج عنه ظهور دينامية معاكسة لاختيارات التهيئة الحضرية والتنمية بضاحية المدينة، معتبرا المجال يشهد حركة تمدن مستمرة، جعلته يخضع لرهانات جديدة. مؤكدا في الأخير على أن تحقق التنمية بهذه الجماعات رهين بتقوية قدرات الفاعلين المحليين، والإلتقائية في المشاريع والبرامج، حتى يتسنى لها تجاوز الخل، وربح رهان التنمية الترابية وكسب القدرة على تأطير وتدبير شؤونها.

وفي تخصص التاريخ وجدنا أطروحة الباحث الخليلشي عبد العزيز (2007)، بعنوان: « مدينة الرباط في القرن 19 عشر الميلادي (1818/1912) جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية »، تناول فيها بعض الجوانب من الحياة الاقتصادية والاجتماعية لسكانة الرباط إبان الاحتلال الفرنسي للمغرب سنة

¹³⁴ - صالح الرحموني شيماء، (2020): « التحولات المجالية بضواحي طنجة: الدينامية وإشكالية التدبير حالة الجماعات الترابية البحراريين والعوامة والزينات »، أطروحة لنيل دبلوم الدكتوراه في الآداب تخصص الجغرافيا، مركز دراسات الدكتوراه: الآداب والعلوم الإنسانية والترجمة؛ تكوين: المجال الجغرافي: التحولات وإشكاليات التدبير والتهيئة، جزئين (2)، جامعة عبد الملك السعدي - تطوان، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تطوان. 866 صفحة.

¹³⁵ - بقالى خالد، (2020): « التحولات السوسيومجالية والتنمية بالجماعات الترابية بضاحية مدينة مكناس »، أطروحة لنيل دبلوم الدكتوراه في الآداب تخصص الجغرافيا، مركز دراسات الدكتوراه: الجغرافيا وعلوم الإنسان؛ تكوين الدكتوراه: Interface Ressources, Sociétés et Dynamiques Territoriales، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز، فاس. 332 صفحة.

1912، إذ تطرق بالتحليل و الدراسة لمراحل تطور العمران للمدينة منذ النصف الثاني من القرن 19م إلى حدود سنة 1912 من القرن العشرين. إضافة لدراسته لمكونات المدينة ومرافقها العمومية والسكان، والأنشطة الفلاحية وغيرها ، وطرق إستغلال الارض، والملكية العقارية بالمدينة وباديتها¹³⁶.

2 - المجالات العلمية والمنشورات الأكاديمية: اهتمام مهم لمعالجة إشكالية الأحياء الهامشية والضاحية

لقد أحاطت معظم الكتابات الجغرافية من مقالات وكتابات أكاديمية بإشكالية الضاحية والأحياء الهامشية، حيث استطاعت أن تسجل حضورا قويا خلال فترة ما بعد 2004 إلى الآن، نتيجة الأعمال والكتابات المنشورة في المجالات العلمية سواء بالكليات والجامعات عامة وكليات الآداب بالجامعة المغربية خاصة؛ إذ بلغ مجموع الدراسات المنشورة إلى يومنا هذا حوالي 147 مقالة؛ وهكذا ظهرت أولى الدراسات في المجالات التي تناولت إشكالية الأحياء الهامشية والضواحي مع بداية الثمانينات، وكانت مدينة الدار البيضاء لها نصيب كبير من هذه الدراسات (الشكل رقم:3):

الشكل رقم 3: توزيع المواضيع التي تناولت الضاحية حسب المجالات العلمية بكليات الآداب بالمغرب					
المجلات		العدد الإجمالي للمواضيع		مرحلة 1980 - 2004	
العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
1	0.68	1	1.64	0	0.00
22	14.97	17	27.87	5	5.81
1	0.68	1	1.64	0	0.00
8	5.44	6	9.84	2	2.33
11	7.48	0	0.00	11	12.79
29	19.73	27	44.26	2	2.33
1	0.68	0	0.00	1	1.16
10	6.80	0	0.00	10	11.63
14	9.52	4	6.56	10	11.63
2	1.36	2	3.28	0	0.00
3	2.04	3	4.92	0	0.00
45	30.61	0	0.00	45	52.33
147	100	61	100	86	100
المجموع					
المصدر: بحث بيبليوغرافي شخصي، سنة 2020.					

¹³⁶ - الخليلشي عبد العزيز، (2012): « مدينة الرباط في القرن 19 عشر الميلادي (1912/1818) جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية »، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط، سلسلة: رسائل وأطروحات رقم: 66. الطبعة الأولى، مطبعة النجاح الجديدة - الدار البيضاء. جامعة محمد الخامس - أكادال، كلية الآداب والعلوم الانسانية، الرباط. 571 صفحة.

2 - 1- مرحلة ما قبل الثمانينات:

تميزت هذه المرحلة بنذرة الأعمال التي ساهم بها الأساتذة المهتمون بالحقل الحضري : جغرافيون وغير جغرافيين، التي تناولت موضوع الضاحية، إذ نظمت عدة ندوات ومناظرات حول الموضوع ما قبل سنوات الثمانينات خارج المغرب، ولعل أهمها: المناظرة التي انعقدت بجامعة فرانسوا رابلي بمدينة تور بفرنسا أيام 17 و18 و19 نونبر 1977 بعنوان: «النمو الحضري في دول المغرب العربي»¹³⁷، وقد انصب اهتمام المتناظرين على دراسة ثلاث محاور أساسية هي:

– الأشكال الهامشية للنمو الحضري بدول المغرب العربي؛

– المدن الصغيرة والشبكات الحضرية؛

– المدن وعلاقتها بالتنظيم الجهوي.

وقد تطرقت هذه المناظرة في محورها الأول لموضوع الضاحية من خلال الأشكال الهامشية للنمو الحضري، نتيجة الانفجار التي صاحبت جل المراكز الحضرية بالمغرب العربي، باعتباره يأخذ أشكالاً وأساليب تختلف حسب نوع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المعاشة في كل دولة أو مجموعة إقليمية. وخلاصة القول أن نمو الهوامش الحضرية في فترة الاستعمار (خصوصا الهوامش المتمثلة في الدواوير والمعسكرات ومدن القصدير و« القبلاجات») جاء أساسا نتيجة ترسيخ هيمنة المدن على البوادي عن طريق الاستحواذ على الأراضي الفلاحية؛ الشيء الذي أدى إلى تفكيك القواعد الاقتصادية والاجتماعية لكثير من القبائل، وبالتالي ساعد على ظهور ثيار هجرة جارف نحو ضاحية المدن.

2 - 2- مرحلة 1980-2004:

تميزت هذه المرحلة بعقد بعض الندوات كان أهمها: الندوة العلمية التي نظمت أيام 13، 14 و15 دجنبر سنة 1984 بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، حول: «تطور العلاقات بين البوادي والمدن في المغرب العربي»، وقد ساهم فيها إلى جانب أساتذة مغاربة؛ نخبة من الباحثين المغاربة. وقد عالجت هذه الندوة العلاقات بين المدن والأرياف، حيث تطرقت لمحاور بالعربية (4 مقالات) والفرنسية (مقالين)، إذ سنقتصر على ذكر التي تهم الإشكالية العامة ومفاهيم موضوع الدراسة:

– الأرض في العلاقات بين فاس وباديتها خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر؛

– التوتر والانفراج في علاقات البادية والمدينة، فاس وتازة وأريافهما بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر الميلادي؛

¹³⁷ - بنحيلة حسن، (1978): «النمو الحضري في دول المغرب العربي، موضوع مناظرة تور 1977»، مجلة جغرافية المغرب، العدد 2 السلسلة الجديدة، منشورات الجمعية الجغرافية المغربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط. ص.ص: 13-11.

– النظام والبنية العقاريان للأراضي بالبوادي المغربية ودورهما في عرقلة التنمية بالأرياف وانعكاساتها على المدن؛

– بعض المظاهر من تحول بادية الدار البيضاء؛

– الحياة اليومية في الضواحي المغربية؛

– تمدين ضواحي المدن.

2 – 3- مرحلة 2004 إلى الآن:

شكل موضوع الضاحية والمجالات المحيطة بالمدن، خلال هذه الفترة أيضا مناسبة لمحاور مجالات متخصصة، نذكر من بينها: العدد الخاص بمجلة **الإتحاد الجغرافي المغربي** حول موضوع: « **المجالات المحيطة بالمدن في المغرب العربي** »¹³⁸، إذ شمل 8 مقالات بالعربية و9 مقالات بالفرنسية، والتي تناولت ظاهرة التمدين الضاحوي من خلال دراسة نماذج من الحواضر الوطنية والجهوية... إلخ. وقد ساهمت هذه الدراسات التي شملها العدد على مناقشة موضوع المجالات المحيطة بالمدن على اعتبار أنها ظاهرة شمولية تشهدها مختلف بلدان العالم العربي، ولما لها من رهانات جسيمة وصراعات حادة يساهم فيها مختلف الفاعلين الحضريين والقرويين سواء منهم المؤسساتيين أو الخواص. فتباين الميكانيزمات والمصالح والرهانات يجعل من غير اللائق الحديث عن المجال الضاحوي بصيغة المفرد؛ كما أن استقراء ظاهرة التمدين الضاحوي من زاوية السياسة الحضرية قد أفضى إلى الإجماع على غياب جزئي أو كلي للنظرة الشمولية والبعيدة المدى، ولا يغير وجود وثائق التعمير شيئا من هذا الواقع؛ نظرا لكون التدخلات العمومية الجزئية والظرافية هي السائدة. فالتنافر الحاصل بين المصالح السائدة والصراعات الناجمة عنها تعالج من خلال البحث عن التراضي بين مختلف الفاعلين ومختلف أشكال التمدين واستغلال المجال، ومن ثم فإن إنتاج المجالات المحيطة بالمدن التي يريدها معظمنا كتعبير عن فوضى شبه عامة، تتم في واقع الأمر بمباركة السلطات العمومية، وفي إطار قوانين السوق التي تمت ترقيتها رسميا إلى مستوى مرجعيات أساسية في هذا الميدان.

وعالجت عدة مناظرات، ندوات وأيام دراسية خلال هذه المرحلة موضوع الضاحية، ويمكن حصر أهمها كالتالي:

نظمت بمراكش 25 ماي 2007، من طرف مجموعة البحث حول التدبير الجهوي والتنمية السياحية، ندوة علمية حول موضوع: « **المجال الضاحوي لمدينة مراكش بين صعوبات واستراتيجيات**

¹³⁸ - Chouiki (M.) (dir. de), (2005): «**Espaces périurbains au Maghreb**», Revue Espaces Maghrébins, N° 5-6, Numéro Spécial, Publication de **L'Union Géographique Marocaine (UNIGEM)**, Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, Aïn Chock, Cité INARA, Casablanca, 231 pages.

الإندماج»¹³⁹، وقد انصب اهتمام المشاركين في أشغال هذا اليوم الدراسي على دراسة ثلاث محاور أساسية هي:

– الإطار البيئي والتاريخي لضاحية مراكش؛

– استعمالات المجال الضاحوي؛

– استراتيجيات التدخل في المجال الضاحوي لمراكش.

وقد نشرت هذه الندوة في مؤلف جماعي تضمن مساهمات متعددة (9 مقالات)، وفقا لعدة اعتبارات فرضتها راهنية الموضوع؛ ولعل أهمها يتجلى في:

– تميز المجال الضاحوي باعتباره ليس فقط مجالا انتقاليا بين المدينة والريف، ولكن أيضا لتنوع وكثافة العلاقات من مستويات متعددة والتي يقيمها مع الحاضرة؛

– تحولات سريعة يشهدها نتيجة الضغوطات التي يتعرض لها بفعل اختناق المدينة (ندرة المجال القابل للتعمير، غلاء العقار، كثافة السير والتنقل...). وانتقال المضاربة العقارية لتزحف على الهوامش القريبة بل والبعيدة للمدينة، في ظل الطلب المتزايد على العقار بفعل التوسع الحضري؛ ولكن أيضا نتيجة الدينامية الحالية التي تستهدف استقطاب استثمارات مهمة سياحية أساسا تحتاج إلى وعاء عقاري كبير؛

– تستدعي هذه الوضعية من الباحثين والدارسين التفكير وحث الفاعلين المؤسساتيين والمتدخلين في إعداد التراب على العمل لوضع تصورات، وخاصة مخططات التهيئة المجالية للضاحية تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد التعميرية (المدن الجديدة، تامنصورت مثلا) والاقتصادية والاجتماعية دون إغفال الانعكاسات البيئية للتدخلات المحتملة؛

– وإجمالا فإن تهيئة المدن وثيقة الصلة بضرورة تهيئة ضواحيها.

وكذا الندوة التي نظمت حول موضوع: « التهيئة الضاحوية: السيورة والرهانات والمخاطر والتوقعات »¹⁴⁰، والتي نشرت في مؤلف جماعي تضمن مساهمات متعددة (8 مقالات بالعربية و13 مقالا بالفرنسية)، وقد انصب اهتمام المشاركين في أشغال هذه الندوة على دراسة المحاور التالية:

– دينامية المجالات الضاحوية: السيورة والرهانات؛

– تمدين المجالات الحضرية وشبه الحضرية وإشكالية التدبير؛

– دراسة المخاطر الطبيعية بالمجالات الحضرية وشبه الحضرية وإشكالية التهيئة؛

¹³⁹ - مؤلف جماعي، (2008): « المجال الضاحوي لمدينة مراكش »، تنسيق الحلاسي أحمد ويحيوي عبد العزيز؛ الطبعة الأولى، سلسلة دراسات مجالية رقم 2، منشورات مجموعة البحث حول التدبير الجهوي والتنمية السياحية، المطبعة والوراقة الوطنية زنقة أبو عبيدة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية مراكش، جامعة القاضي عياض، مراكش، 169 صفحة.

¹⁴⁰ - مؤلف جماعي، (2011): « التهيئة الضاحوية: السيورة والرهانات والمخاطر والتوقعات »، تنسيق لعوان محمد وأقديم إبراهيم؛ الطبعة الأولى، منشورات الشبكة الوطنية للدراسة والبحث في القضايا المحلية والجهوية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس-فاس، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، 334 صفحة.

كما نظمت ندوة يومي 29 و30 أكتوبر 2015 حول موضوع: « إعادة تشكيل وتنمية المجالات البيحضرية بحوض البحر الأبيض المتوسط: رؤى متقاطعة »¹⁴¹، والتي نشرت في مؤلف جماعي تضمن مساهمات متعددة (المجلد الأول بالعربية والمجلد الثاني بالفرنسية)، التي نظمها مختبر البحث « إعادة تشكيل المجال والتنمية المستدامة » بكلية الآداب والعلوم الانسانية بالجديدة، وقد انصب اهتمام المشاركين في أعمال هذه الندوة على دراسة خمس محاور أساسية، وهي:

– المجالات المجاورة للمدن المتوسطة: أوجه التشابه والاختلاف؛

– الآليات، السيرورات، الأشكال وتصنيف المجالات المجاورة للمدن؛

– تمدين الأرياف المجاورة للمدن بين تعدد الاستعمالات والإعداد؛

– مميزات الحضريين الجدد؛

– أي سياسة لأي نوع من المجالات المجاورة للمدن؟

وقد عالجت الاشكاليات المرتبطة بتطور المجالات المجاورة للمدن، إذ ساهم جل الباحثين المهتمين بالضواحي لتبادل خبراتهم من خلال عدد من القضايا المطروحة بشأنها. وعمقت النقاش حول السيرورات ورهانات التنمية والاعداد، خاصة وأن هذه المجالات تشكل مناطق متميزة داخل التركيبة المجالية لحوض البحر الأبيض المتوسط عموما والوطنية بصفة خاصة.

وتم في إطار أيام دراسية وندوات علمية، نظم مختبر « المجال – الإعداد – البيئة »، بكلية الآداب والعلوم الانسانية عين الشق بالدار البيضاء، التي جاءت في سياق تشخيص سيرورة ومسلسل تمدين ضواحي المدن الكبرى عموما ومدينة الدار البيضاء بصفة خاصة، إضافة إلى فهم العوامل والميكانيزمات المتحركة في توسع المدينة وتعدد أشكال التوسع وتداخل المجال الريفي بالحضري سواء على المستوى المورفولوجي أو من حيث المضمون الاجتماعي، مما يجعل منها مجالات جد مركبة يصعب معها ترسيم حدود المدينة وضاحتها بدقة، خاصة وأن أجزاء من الضاحية يتم دمجها تدريجيا داخل التجمع الرئيسي. وقد نشرت أشغال هذه الأيام الدراسية في مؤلف جماعي بعنوان: «ضواحي وأحواز الدار البيضاء: دراسات جغرافية»¹⁴²، حاولت الدراسات التي نشرت في هذا المؤلف رصد التحولات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتدبيرية للمجالات الضاحوية والحوزية من خلال مقاربات وزوايا مختلفة، جزء منها عبارة عن دراسات وأبحاث أنجزت من طرف باحثين في إطار مختبر «المجال – الإعداد – البيئة» ،

¹⁴¹ - مؤلف جماعي، (2018): « إعادة تشكيل وتنمية المجالات البيحضرية بحوض البحر الأبيض المتوسط: رؤى متقاطعة »، تنسيق العباسي حسن وخياطي اسماعيل، مجلدان، منشورات مختبر « إعادة تشكيل المجال والتنمية المستدامة »، كلية الآداب والعلوم الانسانية بالجديدة، جامعة شعيب الدكالي، الجديدة، 461 صفحة (المجلد 1 بالعربية) + 490 صفحة (المجلد 2 بالفرنسية).

¹⁴² - مؤلف جماعي، (2019): « ضواحي وأحواز الدار البيضاء: دراسات جغرافية »، تنسيق امدافعي محمد، الأمراني خالد وابن زاهر عبد السلام؛ الطبعة الأولى، مطبعة: Force équipement، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية عين الشق، مختبر «المجال ، الإعداد، البيئة»، الدار البيضاء، 180 صفحة.

وتكوين الدكتوراه « تمدين أحواز المدن، التهيئة والتنمية المستدامة»؛ إذ يمكن حصر محاور هذه الدراسات (10 مقالات بالعربية والفرنسية) على الشكل التالي:

– تناول المحور الأول من المؤلف التحولات الديموغرافية والاقتصادية والبيئية¹⁴³؛ وفي هذا المنوال تمت معالجة تطور الساكنة الحضرية بجهة الدار البيضاء – سطات، مع التأكيد على الدور الريادي والمحوري للدار البيضاء داخل الشبكة الحضرية الجهوية. وتم الاهتمام بتحولات المجال الريفي من خلال تراجع المجالات السقوية وانكماش الراضي الفلاحية تحت تأثير مد التمدين، وما يوفره هذا المجال الضاحوي من فرص وإمكانات للأنشطة الحضرية، وخاصة الصناعية المتنامية بشكل ملحوظ. كما تم التطرق للتأثيرات السلبية التي يخضع لها الوسط البيئي بهذا المجال بسبب النفايات الصلبة للمدينة الكبرى القريبة.

– تطرق المحور الثاني من المؤلف للتمايزات السوسيو-مجالية¹⁴⁴؛ التي أصبحت تطبع المجال الضاحوي من خلال الوقوف من جهة على اكتساح السكن العشوائي ومشاريع إعادة إسكان قاطني دور الصفيح البيضاءويين، ومن جهة أخرى ب بروز عدد من الإقامات الراقية السكنية والاستجمامية، وانعكاس كل هذه التحولات وما تحمله من رهانات وصراعات على تدبير المجالات الضاحوية البيضاءوية.

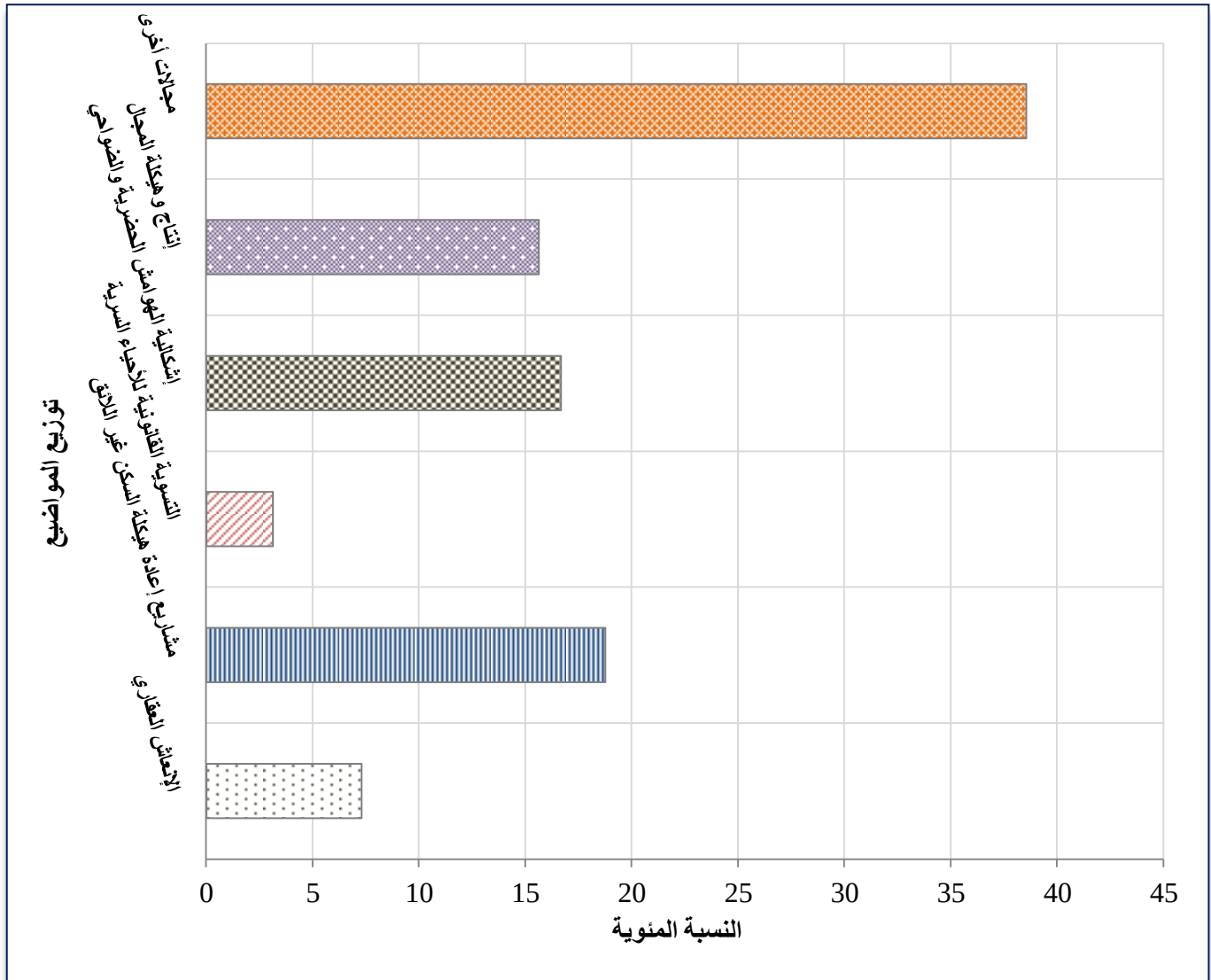
3 - الدراسات الخاصة بالمعهد الوطني للتهيئة والتعمير ومؤسسات أخرى: ضعف في معالجة إشكالية الضاحية

رغم الأهمية التي يكتسيها المعهد الوطني للتهيئة والتعمير ويتعلق الأمر بمؤسسة تم إنشاؤها سنة 1981 وقد دشنت باكورة إنتاجها سنة 1984م، في فهم ومقاربة البحث الحضري والضاحوي على حد سواء، فإن مساهمته لم ترق إلى المستوى المطلوب بعد فيما يتعلق بالإشكاليات التي تعاني منها الأحياء الهامشية والمجالات الضاحوية معا. فانطلاقا من عملية جرد التي قمنا بها لبحوث المعهد الوطني للتهيئة والتعمير، والتي قدرت في حوالي 96 بحثا (بنسبة 27.75 %) صنفنا ضمن المرتبة الثانية بعد الدراسات الأكاديمية عموما والجغرافية بصفة خاصة، لم نعثر إلا على نزر ضئيل من الكتابات التي أولت اهتماما كبيرا للظاهرة المدروسة بشكل مباشر، إذ أن أغلبية الدراسات تطرقت لموضوع الهوامش والضاحية بطريقة غير مباشرة (شكل رقم 4)، حيث همت المحاور التالية:

¹⁴³ - امداعي محمد وآخرون، (تنسيق)، (2019)، مرجع سابق، ص: 8.

¹⁴⁴ - امداعي محمد وآخرون، (تنسيق)، (2019)، مرجع سابق، ص: 9.

الشكل رقم 4: توزيع مواضيع الأطروحات والرسائل بالمعهد الوطني للتهيئة والتعمير منذ 1980 إلى الآن



المصدر: بحث بيبليوغرافي شخصي، سنة 2020.

- الانعاش العقاري القانوني وغير القانوني؛
- تقييم مشاريع إعادة هيكلة السكن غير اللائق؛
- التسوية القانونية للأحياء السرية؛
- إشكالية الهوامش الحضرية والضواحي؛
- إشكالية إنتاج وهيكلة المجال؛
- إشكاليات لمواضيع ومجالات أخرى.

شكلت الرسائل التي تناولت الانعاش العقاري القانوني وغير القانوني نسبة 7.29 % من مجموع الرسائل، نذكر منها: رسالة **لغيدي المختار**¹⁴⁵ (1984) التي ركزت على التطور الديمغرافي وارتباطه الوثيق بالعقار الحضري للتكثف الرباط - سلا. بينما حلت دراسة **مذكور عبد الكريم**¹⁴⁶ (1993) آليات وميكانيزمات سير السكن والسوق العقاري بنوعيه المبني وغير المبني بمدينة السطات. وفي نفس السياق ركز الباحثان **المختار محمد ولد محمد والديروش أحمد**¹⁴⁷ (1991)، كل في رسالة على حدة على التوسع والتمدين الهامشي من حيث الخصائص وميكانيزمات العمل في السكن والسوق العقاري في كل من تمارة والرباط - سلا.

وتطرقت رسالة **منور الطالب**¹⁴⁸ (1993) لانعكاسات العقار على التنمية الصناعية في ولاية الرباط سلا، مع اقتراحه لمجموعة من الحلول لتجاوزها؛ كما تناولت رسالة **الخوخي سعيد**¹⁴⁹ (1996) إشكالية السكن وسوق العقار والتحضر بمدينة الناظور. أما **التوزاني منير**¹⁵⁰ (2000) فقد ناقش في رسالته الإجراءات العقارية الحضرية للجماعات متخذا حالة جماعة العيايدة عمالة سلا الجدية نموذجا لدراسته. وتناول **اليقوبي زكي**¹⁵¹ (2001) في رسالته السياسة العقارية والتحكم في أسعار العقار موضحا أن الوعاء العقاري شكل قطب الرحى في كل عملية تهيئة مبينا أن توظيفه يصطدم بعائق على قدر من الأهمية كبير يتمثل في سعر العقار، محلا تطور مستوى الأثمنة المسجلة بمجال بحي مونتفلوري طريق صفرو بفاس، والتي عرفت ارتفاعا حادا عم كل أرجاء السوق. ذلك أن مسلسل التحكم في أثمان العقار حسب الباحث يتمثل في تكييف العرض مع الاحتياجات، وذلك من خلال مطابقة الاطار القانوني والمؤسساتي مع متطلبات سياسة عقارية كامنة بالحد من ارتفاع الأثمنة. مفسرا أن تطبيق الضريبة على فائض القيمة العقارية سوف يمكن من توفير فوائد يمكن تخصيصها لإعادة تكوين الرصيد العقاري، وأن نجاح ذلك المسلسل حسب وجهة نظره رهين بصياغة مشروع مجتمعي يستجيب لإنتظارات السكان.

¹⁴⁵ - Laghidi (M.), (1984): «Evolution démographique et espace foncier à Rabat-Salé», D.E.S.A.U, INAU. Rabat, (pages).

¹⁴⁶ - Mazkour (A.), (1984): «Analyse des mécanismes de fonctionnement du marché foncier et immobilier dans une ville moyenne: cas de la ville de Settat», D.E.S.A.U, INAU. Rabat, (pages).

¹⁴⁷ - El Mokhtar Ouled Mohamed (M.), (1991): «Urbanisation périphérique, marché foncier et immobilier: cas de Témara», D.E.S.A.U, INAU. Rabat, (pages).

¹⁴⁸ - Mnouar (T.), (1993): «Impact du foncier sur le développement de l'industrie dans la Wilaya de Rabat-Salé: esquisse de solutions», D.E.S.A.U, INAU. Rabat, (pages).

¹⁴⁹ - El Khoukhi (S.), (1996): «Marché foncier, immobilier et urbanisation: cas de la ville de Nador», D.E.S.A.U, INAU. Rabat, (pages).

¹⁵⁰ - Touzani (M.), (2000): «Actions foncières urbaines des communes: cas de la commune de Layada, Préfecture de Salé Al-Jadida», D.E.S.A.U, INAU. Rabat, (pages).

¹⁵¹ - El Yaagoubi (Z.), (2001): «La politique foncière et la maîtrise des prix fonciers: cas de la ville de FES», D.E.S.A.U, INAU. Rabat, (pages).

وفي إطار إشكالية تقييم مشاريع إعادة هيكلة السكن غير اللائق إذ بلغت نسبة الدراسات حوالي 18.75 % من مجموع الرسائل، حيث وجدنا رسالة بوسلام أحمد¹⁵² (1988) التي تناول من خلالها إشكاليات ومؤهلات السكن الحضري بالمغرب، محاولا فهم التعقيدات التي يعرفها السكن غير المندمج، محددا أسباب الفشل للتدخلات العمومية، وآفاق هذا النمط السكني على ضوء تقييم تجربة مشروع مخطط التهيئة الحضرية للرباط، بغية تدقيق المعرفة النظرية والتطبيقية لعناصر التحضر بالمغرب.

وقام العمود عمر¹⁵³ (1994) بمقاربة تقييمية لمشروع التنمية الحضرية لبرج مولاي عمر بمكناس. وعالج البيريتي محمد¹⁵⁴ (1999) إشكالية تنمية المراكز الصغرى الحضرية الهامشية، متخذا حالة مديونة نموذجا لدراسته. وتطرق شبلي حوسة¹⁵⁵ (2000) في رسالته لدينامية وإكراهات التنمية الحضرية من خلال الجماعة الحضرية القنيطرة. أما الخطيب عبد العالي¹⁵⁶ (2008) فقد تناول الدينامية الحضرية والقطاع غير المهيكل من خلال حالة حي اليوسفية بمدينة الرباط. وفي نفس السياق تطرقت الديق أمية¹⁵⁷ (2013) للدينامية الحضرية بالمجالات الهامشية لمدينة سلا حالة الجماعة الحضرية سيدي بوقنادل.

لم يركز الباحثون بهذا المعهد خلال دراساتهم على المدن الكبرى فقط، بل هناك من دقق في مفهوم التنمية الحضرية بالمدن المتوسطة كمدينة تاروريرت، التي تناولها بلقاس شوكراني¹⁵⁸ (2010) من خلال دراسته للأراضي الجماعية بهذه المدينة وهوامشها ورهانات التنمية الحضرية بها.

نجد دائما في إطار الأبحاث الخاصة بمعهد التهيئة والتعمير رسالة حضرها الريحاني عبد العزيز¹⁵⁹ (1995) التي تدرج في صلب الإهتمامات المتزايدة بقضايا البيئة، مركزا على المشاكل التي يعاني منها الحي الصفيحي كريان الواد بسلا، والمتمثلة في ظروف التطهير الصعبة، وقد شكلت هذه الوضعية غير الصحية الحافز الأول والأساسي للشروع في مسلسل إعادة إيواء وهيكلية الحي لتحسين

¹⁵² - Bousellam (A.), (1988): «Problèmes et perspectives du sous-habitat au Maroc: cas du PDU de Rabat», D.E.S.A.U, INAU. Rabat, (pages).

¹⁵³ - Laamoud (O.), (1994): «Le projet de développement urbain de la ville de Meknès: approche évaluative», D.E.S.A.U, INAU. Rabat, (pages).

¹⁵⁴ - El Biriti (M.), (1999): «La problématique de développement d'un petit centre urbain périphérique: cas de Mediouna», D.E.S.A.U, INAU. Rabat, (pages).

¹⁵⁵ - Chebli (H.), (2000): «Dynamique et contraintes de développement urbain : cas de la municipalité de khénifra», D.E.S.A.U, INAU. Rabat, (pages).

¹⁵⁶ - El Khatyb (A.), (2008): «La dynamique urbaine et le secteur informel: cas de l'aménagement d'El Youssoufia à Rabat», D.E.S.A.U, INAU. Rabat, (pages).

¹⁵⁷ - Dib (O.), (2013): «La dynamique urbaine des zones périphériques de Salé: le cas de la commune urbaine de Sidi Bouknadel», D.E.S.A.U, INAU. Rabat, (pages).

¹⁵⁸ - Chougrani (B.), (2010): «les terres collectives et les enjeux de développement urbain: le cas de la ville de Taourirt et sa périphérie», D.E.S.A.U, INAU. Rabat, (pages).

¹⁵⁹ - Rihani (A.), (1995): «Bidonville et assainissement: éléments d'identification d'un projet d'amélioration en bidonville Karyan El Oued à Salé», D.E.S.A.U, INAU. Rabat, (pages).

ظروف عيش السكان؛ وقد كان هدف الباحث من خلال مشروعه الشمولي تشخيص مكامن الخلل لتحسين إطار عيش الساكنة الفقيرة ضمن المنظومة الحضرية: الرباط – سلا وخاصة تمارة، وإيجاد حلول مناسبة لمختلف المشاكل المطروحة.

في نفس السياق عالج آدم محمد علي¹⁶⁰ (2010) مسألة التدبير المندمج للنفايات المنزلية الصلبة بعمالة أكادير إداوتنان، متخذاً من الجماعة القروية أورير، تاغزوت وتاميري نموذجاً لدراسته. وأيضاً تناول غوفري محمد¹⁶¹ (2010) إشكالية التطهير الصلب بالجماعات الحدودية لمدينة الدار البيضاء، من خلال حالة جماعة الهراويين.

وأنجز السملالي البشير¹⁶² (1999) رسالة حاول من خلالها تقييم عمليات القضاء على دور الصفيح بمدينة بني ملال، من خلال حالة تجزئة المسيرة 2. كما عالج قصابي عبد الحق¹⁶³ (1999) في بحثه حدود تدخل الدولة في القضاء على السكن غير اللائق من خلال حالة برنامج الإنقاذ للقضاء على السكن الصفيحي بمدينة فاس. وفي نفس الصدد ركز شذك إبراهيم¹⁶⁴ (2004) في رسالته على التدخلات الخاصة بالسكن غير اللائق مبيناً استراتيجية الفاعلين ورهاناتهم، وذلك من خلال حالة دوار البرادعة بالمحمدية. كما تطرق المساعدي مصطفى¹⁶⁵ (2001) في رسالته مسألة القضاء على السكن العشوائي بالكورة بالجماعة الحضرية ليعقوب المنصور بمدينة الدار البيضاء الكبرى. وتناولت نعيمة يامنة¹⁶⁶ (2001) من خلال رسالتها مسلسل تحديد مشروع الجهوية لحالة الحي الصفيحي خلوطة لمناصر سيدي مغار بمدينة تمارة. كما تعرض ويتام عبد الرحيم¹⁶⁷ (2004) لدور السكان من خلال تقييم عملية القضاء

¹⁶⁰ - Adam Mahamat (A.), (2010): «La gestion des déchets ménagers et assimilés de la province d'Agadir Ida Outanane: cas des communes rurales d'Aourir, Taghazout et Tamri», D.E.S.A.U, INAU. Rabat, (pages).

¹⁶¹ - Ghoufri (M.), (2010): «La problématique de l'assainissement liquide dans les communes limitrophes de la ville de Casablanca: cas de la commune de lahraouiine», D.E.S.A.U, INAU. Rabat, (pages).

¹⁶² - Es-samlaly (E.), (1999): «Evaluation des opérations de résorption des bidonville à Béni Mellal: cas du lotissement Al Massira II», D.E.S.A.U, INAU. Rabat, (pages).

¹⁶³ - Kassabi (A.), (2010): «Limites de l'intervention de l'Etat en Matière de lutte contre l'habitat insalubre: cas du programme d'urgence de lutte contre l'habitat insalubre à FES», D.E.S.A.U, INAU. Rabat, (pages).

¹⁶⁴ - Chdak (B.), (2004): «Interventions ponctuelles sur l'habitat Insalubre, enjeux et stratégies d'acteurs: cas du bidonville Bradâa à Mohammedia», D.E.S.A.U, INAU. Rabat, (pages).

¹⁶⁵ - El Messadi (M.), (2001): «La résorption du bidonville "AL KORA" dans la municipalité de Yaacoub El Mansour», D.E.S.A.U, INAU. Rabat, (pages).

¹⁶⁶ - Naimi (Y.), (2001): «Processus d'identification d'un projet de régionalisation d'un quartier clandestin: cas de Khalouta-Lamnasser Sidi Maghar à Témara», D.E.S.A.U, INAU. Rabat, (pages).

¹⁶⁷ - Witam (A.), (2004): «La place de la population à travers l'évaluation d'une opération de lutte contre l'habitat insalubre: cas de la restructuration de Douar Daou à Marrakech», D.E.S.A.U, INAU. Rabat, (pages).

على السكن الصفيحي، وذلك من خلال إعادة الهيكلة لحالة دوار الضو بمدينة مراكش. ثم تناولت **خروز عائشة**¹⁶⁸ (2010) من خلال رسالتها المرافقة الاجتماعية لمشاريع القضاء على السكن العشوائي، متخذة مشروع إعادة الإيواء لمرس الخير بتمارة نموذجا لها. وأيضا حاول **الوهابي مصطفى**¹⁶⁹ (2011) تقييمه لحصيلة التدخلات السياسية العمومية في عملية القضاء على السكن غير اللائق، من خلال مشروع مدن بدون صفيح: حالة مدينة خريبكة. وأخيرا عالج **حدو أسامة**¹⁷⁰ (2015) في دراسته الفعل العمومي في محاربة السكن غير اللائق، متخذاً من حالة السكن العشوائي في حي بوكرة بمدينة مكناس نموذجا له.

حظي أيضا موضوع إنتاج وهيكلة المجال بنصيب وافر من الرسائل بنسبة بلغت حوالي 15.63 % من مجموع الرسائل، حيث عالج الباحثون في هذا الإطار مواضيع مرتبطة أساسا بالتهيئة وتدبير وتمويل التجهيزات الجماعية، حيث تناول **إبراهيمي علي**¹⁷¹ (1985) عمليات التخطيط الحضري في المغرب، متخذاً من مدينة القنيطرة نموذجا لدراسته، محددا الامكانيات التي يتيحها المجال، وتحديدته لتوجهات هذا التخطيط مع مراعاته للتحديات المطروحة. وعالجت **العدوي زهور**¹⁷² (1984) في رسالتها السياحة وانعكاساتها المجالية والسوسيواقتصادية بمدينة مراكش. ثم تناول **بونيومة فريلا**¹⁷³ (1988) أيضا انعكاسات التهيئة السياحية بمدينة الحسيمة. وتطرق **كوك سعيد**¹⁷⁴ (1985) لمسألة تهيئة مجالات الاصطياف في الجنوب الشرقي لمدينة الرباط، من الهرهورة إلى شاطئ الصخيرات. وأنجز الباحثان **أوبلا عائشة**¹⁷⁵ (1992) و**الريسولي أحمد**¹⁷⁶ (1994) كل في رسالة على حدة موضوع التحضر وسلطة الأرض، والتحضر، التصنيع والموارد الجماعية المحلية في كل من جماعتي سيدي مومن والجماعة

¹⁶⁸ - Khrouz (A.), (2010): «Accompagnement social des projets de résorption des bidonvilles: cas de projet de relogement “Mers Elkheir” à Témara», D.E.S.A.U, INAU. Rabat, (pages).

¹⁶⁹ - El Ouahabi (M.), (2011): «Evaluation d’une politique publique de résorption de l’habitat insalubre: “Villes sans bidonvilles” cas de Khouribga», D.E.S.A.U, INAU. Rabat, (pages).

¹⁷⁰ - Haddou (O.), (2015): «Action publique en matière de lutte contre l’habitat insalubre: cas de bidonville Bougrâa à Meknès», D.E.S.A.U, INAU. Rabat, (pages).

¹⁷¹ - Ibrahimi (A.), (1985): «Opérationnalité de la planification urbaine du Maroc: cas de Kénitra», D.E.S.A.U, INAU. Rabat, (pages).

¹⁷² - Addiou (Z.), (1984): «Tourisme et espace à Marrakech: Impact spatial et socio-économique», D.E.S.A.U, INAU. Rabat, (pages).

¹⁷³ - Bonyoma (F.), (1988): «L’impact de l’aménagement touristique sur la ville d’Al Hoceima», D.E.S.A.U, INAU. Rabat, (pages).

¹⁷⁴ - Qoq (S.), (1985): «Aménagement de la zone balnéaire au sud-ouest de Rabat: d’El Harhoura à Skhirate», D.E.S.A.U, INAU. Rabat, (pages).

¹⁷⁵ - Oubella (A.), (1992): «Urbanisation et maîtrise du sol: cas de la commune urbaine de Sidi Moumen à Casablanca», D.E.S.A.U, INAU. Rabat, (pages).

¹⁷⁶ - Rissouly (A.), (1994): «L’urbanisation, l’industrie et les ressources des collectivités locales: cas de la commune rurale de Dar Bouazza wilaya du grand Casablanca», D.E.S.A.U, INAU. Rabat, (pages).

القروية دار بوعزة لولاية الدار البيضاء الكبرى. وهو نفس الموضوع الذي تطرق له الفارسي عبد الغني¹⁷⁷ (1997) ببرشيد.

كما وجدنا رسالة العبودي توفيق¹⁷⁸ (1993) حول مسألة إنتاج وتدبير التجهيزات الحضرية من مدينة تازة. كما تطرق الباحثان العوفي نور الدين¹⁷⁹ (1995) والرايس سامية¹⁸⁰ (1999)، كل في رسالة على حدة لإشكالية تهيئة وتمويل التجهيزات الجماعية للجماعات المحلية، متحدثان عن الحصيلة العامة لتلك التمويلات، وعن إعادة التشكيل، والآفاق المستقبلية في كل من جماعتي سيدي البرنوصي والجماعة الحضرية للدار البيضاء الكبرى.

وعالج المهود عبد الله¹⁸¹ (1999) مسألة التجهيزات الجماعية والتنمية المحلية في كل من الجماعة الحضرية للسلطات والجماعات القروية عين النزغ، سيدي العيدي والحوزية. أما الكور عبد العالي¹⁸² (1996) فقد تناول أدوات التهيئة، ومستوى التجهيزات بجماعة سيدي المنذري بمدينة تطوان. وركز بناني بيتي نبيل¹⁸³ (2000) في بحثه على مسألة التخطيط المجالي، متحدثا عن الإنجازات الجماعية من خلال تمويل التجهيزات الحضرية، مبينا واقعها وآفاقها المستقبلية، من خلال المجال الترابي الضاحوي لمدينة فاس. وتناول حسني يحيى¹⁸⁴ (2010) موضوع التجهيزات الجماعية بمدينة بركان ما بين تطلعات وثنائق التعمير، وإكراهات الإنجاز التي تواجهها.

وفيما يتعلق بإشكالية الهوامش الحضرية والضواحي وخاصة موضوعي النقل والفلاحة، فقد تمكنا من الحصول على مجموع الرسائل بنسبة 16.67 %، نذكر منها رسالة غجوب حميد¹⁸⁵ (1996)، والتي

¹⁷⁷ - El Farissi (A.), (1997): «Essai sur l'urbanisation, l'industrialisation et l'environnement général de berrechid», D.E.S.A.U, INAU. Rabat, (pages).

¹⁷⁸ - Laboudi (T.), (1993): «Production et gestion des équipements urbains dans la ville de Taza», D.E.S.A.U, INAU. Rabat, (pages).

¹⁷⁹ - El Aoufi (N.), (1995): «Aménagement et financement des équipements collectifs communaux: cas de la municipalité de Sidi Bernoussi», D.E.S.A.U, INAU. Rabat, (pages).

¹⁸⁰ - Raiss (S.), (1999): «Le financement des collectivités locales: bilan, réformes et perspectives d'avenir (cas des communes urbaines du grand Casablanca)», D.E.S.A.U, INAU. Rabat, (pages).

¹⁸¹ - Amhoud (A.), (1999): «Les équipements collectifs et le développement local: cas de la municipalité de Settat et les communes rurales de Aïn N'zagh, Sidi El Aïdi et la Houazia», D.E.S.A.U, INAU. Rabat, (pages).

¹⁸² - El Qour (A.), (1996): «Outils d'aménagement et niveau d'équipement: cas de la municipalité de Sidi Al Mandari-Tétouan», D.E.S.A.U, INAU. Rabat, (pages).

¹⁸³ - Bennani Baiti (N.), (2000): «Planification spatiale, réalisations urbaines et finances communales, articulations et enjeux: cas de la commune urbaine de Zouagha (Préfecture de Zouagha My Yaacoub-FES)», D.E.S.A.U, INAU. Rabat, (pages).

¹⁸⁴ - Housni (Y.), (2010): «Les équipements collectifs entre les prévisions des documents d'urbanisme et les contraintes de réalisation: cas de la ville de BERKANE», D.E.S.A.U, INAU. Rabat, (pages).

¹⁸⁵ - Ragoub (H.), (1996): «Dynamique et mécanismes de production des quartiers périphériques: cas de Fkih Ben Salah», D.E.S.A.U, INAU. Rabat, (pages).

عالج من خلالها دينامية وميكانيزمات إنتاج الأحياء الهامشية من خلال دراسته لحالة الفقيه بن صالح. وتطرق **حمزة نجيبه**¹⁸⁶ (2002) لنشأة التنمية والتهنية لمركز هامشي لمدينة كبيرة، متخذة حالة بني يخلف نموذجا لها.

وركز **الزبيدي محمد أيوب**¹⁸⁷ (2007) في بحثه لتدخلات الفاعلين المؤسساتيين، ودورهم في توفير الأمن للهوامش الحضرية للعاصمة الاقتصادية الدار البيضاء. أما **بنيارو نور الدين**¹⁸⁸ (2008) فقد تناول في بحثه التخطيط التربوي، والذي يراعي خصوصيات المجال من حيث النمو الديمغرافي لتوفير الحاجيات الملحة من البنيات التحتية وخاصة المؤسسات التعليمية والموارد البشرية المؤهلة التي تحتاجها الهوامش المتربولية من خلال حالة الجماعة القروية دار بوعزة. وتطرق **كمارة سليم**¹⁸⁹ (2009) في رسالته مدينة هامشية ومركزية حضرية لمسألة ضعف التجهيزات الأساسية التي تعاني منها الجماعة الحضرية تمارة. وتناول **آيت الحو إدريس**¹⁹⁰ (2004) في عمله التمدين الضاحوي مركزا على مسألة استهلاك الأراضي الفلاحية من قبل المنعشين العقاريين بمدينة بني ملال. وفي نفس السياق عالج **الصوفي أحمد**¹⁹¹ (2009) موضوع الفلاحة الضاحوية ومواجهتها لتحديات التمدين من خلال جماعة عين عتيق. وقد ركز **أوزين محمد**¹⁹² (2009) في دراسته على نشأة مركز عين الشكاك بالضاحية الجنوبية لمدينة فاس، مبرزاً محاولة تدخل الفاعلين المؤسساتيين العموميين خصوصا في التدبير التخطيط الحضري الذي يواجه التحديات المطروحة على المجال. وأخيرا تطرق الباحثان **برحتي شفيق وخوسيف حسن**¹⁹³ (1997) في بحثها لموضوع الحركية السكنية والتحولات السوسيوإقليمية لمجال في طور التشكيل، من خلال حالة حي المسيرة 2 تمارة.

¹⁸⁶ - Hamza (N.), (2002): «Genèse, développement et aménagement d'un centre périphérique des grandes villes: cas de Béni Yakhlef», D.E.S.A.U, INAU. Rabat, (pages).

¹⁸⁷ - Ziadi Mohamed (A.), (2007): «Acteurs institutionnels et périphéries urbaines d'une métropole: cas de Casablanca», D.E.S.A.U, INAU. Rabat, (pages).

¹⁸⁸ - Benyarrou (N.), (2008): «Planification de l'éducation et périphéries métropolitaines: cas de la commune rurale de Dar Bouaazza», D.E.S.A.U, INAU. Rabat, (pages).

¹⁸⁹ - Camara (S.), (2009): «Ville périphérique et centralité urbaine: cas de la municipalité Témara», D.E.S.A.U, INAU. Rabat, (pages).

¹⁹⁰ - Ait Lhou (D.), (2004): «la périurbanisation et la déperdition des terres agricoles: cas de la ville de Beni-Mellal», D.E.S.A.U, INAU. Rabat, (pages).

¹⁹¹ - Essoufi (A.), (2009): «L'agriculture périurbaine face au défi de l'urbanisation: cas de la commune d'Aïn ATTIG», D.E.S.A.U, INAU. Rabat, (pages).

¹⁹² - Ouezzine (M.), (2009): «Urbanisation du centre d'Aïn cheggag: genèse et perspectives d'aménagement», D.E.S.A.U, INAU. Rabat, (pages).

¹⁹³ - Berhatti (C.) & Khaoussef (H.), (1997): «Mobilité résidentielle et mutations socio-spatiales d'un espace en gestion: cas du quartier Massira II à Témara», D.E.S.A.U, INAU. Rabat, (pages).

وعالج الباحثان شهير عبد الله¹⁹⁴ (1984) وفتحي عبد الرحيم¹⁹⁵ (2010)، كل في رسالة على حدة من خلال إشكالية النقل الجماعي الحضري بمدينة الدار البيضاء الكبرى وعلاقته بالتخطيط الحضري، وهي نفس الإشكالية التي تعرض لها كلمن الباحثان صنهاجي محمد رفيق¹⁹⁶ (1993) وبوداد رشيد¹⁹⁷ (2011)، لكن هذه الدراسة أنجزت بمجال مدينة مكناس. وتناولت بلماحي حكيم¹⁹⁸ (2001) في رسالتها تكثّل الرباط – سلا ومواجهته لتحديات الحركية اليومية. وأنجز أيضا لكحل محمد¹⁹⁹ (2004) بحثا حول قطاع النقل بعمالة القنيطرة، محلا عمليات التهيئة والتمدين وكيفية توفير السلامة الطرقية للمواطنين.

إذا كانت المواضيع السالفة الذكر قد أثارت اهتمام الباحثين بشكل كبير، فإن إشكالية التسوية القانونية للأحياء السرية لم يحظ إلا بنصيب قليل، إذ شكلت نسبته من الدراسات 3.13 %، منها رسالة الباحثة الخياري رقية²⁰⁰ (1987) التي تناولت من خلالها النماذج الحضرية والسكنية لأشكال السكن الإقتصادي القانوني وغير القانوني بسلا، متخذة حي الإنبعث السري نموذجا لها، محللة طبعية التنظيم الإجتماعي الموجود بالحي، والذي يقوم على الوداديات، مركزة على المشاكل التي تعاني منها هذه الأخيرة، والمتمثلة أساسا في المشاكل المالية والتنظيمية والتقنية؛ والتي تشكل عائقا أمام نشاطها في ميدان الادماج القانوني.

وحاول عناني عز العرب²⁰¹ (1994) من خلال عمله تقييم حصيلة تدخلات ودادية ملاك العقار المبني وغير المبني في عملية إعادة هيكلة وتسوية حي موننفلوي بفاس، مشيرا إلى أن الدراسات التقييمية وإن كانت خلال وقت قريب من اختصاص الهيئات الدولية كالوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والبنك الدولي، فإنها أصبحت ممارسة تنهجها الإدارة العمومية عبر وزارة الإسكان والمؤسسات التابعة لها، وأيضا المعاهد والمؤسسات التعليمية كالمعهد الوطني للتهيئة والتعمير والمدرسة الوطنية للهندسة. مؤكدا على بعض الجوانب التي تم إهمالها في عمليات تقييم التدخلات، ولم يتم أخذها بعين الاعتبار، منها

¹⁹⁴ - Chahir (A.), (1984): «Problématique des transports urbains à Casablanca», D.E.S.A.U, INAU. Rabat, (pages).

¹⁹⁵ - Fatihi (A.), (2010): «Problématique des transports urbains à Casablanca», D.E.S.A.U, INAU. Rabat, (pages).

¹⁹⁶ - Senhaji (R.), (1993): «Le Transport urbain collectif public et privé: complémentarité ou substitution? Cas de la ville de Meknès», D.E.S.A.U, INAU. Rabat, (pages).

¹⁹⁷ - Boudad (R.), (2011): «Le Transport collectif urbain dans la ville de Meknès», D.E.S.A.U, INAU. Rabat, (pages).

¹⁹⁸ - Belmahi (H.), (2001): «Rabat-Salé: une agglomération confrontée aux défis de la mobilité quotidienne», D.E.S.A.U, INAU. Rabat, (pages).

¹⁹⁹ - Lakhal (M.), (2004): «Le système du transport, les opérations d'aménagement et d'urbanisme et la sécurité routière: cas de la province de Kénitra», D.E.S.A.U, INAU. Rabat, (pages).

²⁰⁰ - El Khyari (R.), (1987): «Modèles urbains, modèles d'habiter dans l'habitat économique légal et illégal à Salé: approfondissement du cas de Hay Inbiat (quartier clandestin)», D.E.S.A.U, INAU. Rabat, (pages).

²⁰¹ - Inani (A.), (1994): «Essai d'évaluation d'une opération de régularisation d'un quartier clandestin menée pour une amicale: cas de Montfleuri à FES», D.E.S.A.U, INAU. Rabat, (pages).

انعكاسات عملية التسوية على المستوى المورفولوجي للأحياء وعلى مضمونها الاجتماعي والاقتصادي. وركز توفيق ياسين²⁰² (1995) في عمله على طرق وميكانيزمات إنتاج السكن السري بسلا في قرية أولاد موسى، محللا عمليات التسوية التي عرفتها القرية، ومحاولا تحديد مختلف المتدخلين في هذا المسلسل، ومدى مشاركتهم في التسوية العقارية وقطاع التجهيزات.

وساهم باحثون آخرون بإنتاج بحوث حول مواضيع مختلفة تهم الصناعة والفلاحة والصحة، إضافة إلى موضوعي السكن والماء، وذلك بنسبة 38.54 % من مجموع الأبحاث المنجزة، نذكر منها دراسة كيو بوكاكا كابلا²⁰³ (1988)، والذي تناول في رسالته المجالات الصناعية الجديدة في الجماعات القروية بضاحية الدار البيضاء الكبرى. وتطرق الباحثان مامورو كونات²⁰⁴ (1991) والمير بوشعيب²⁰⁵ (1996)، في دراستهما كل على حدة لخصائص التوطن، والانعكاسات السوسيواقتصادية لقطاع التصنيع وصناعة الأدوية بعين السبع بالحي المحمدي وبالدار البيضاء الكبرى. وعالج إدمران علي²⁰⁶ (1993) في بحثه مسألة توطن تربية الدواجن، مبينا دورها في تنمية التغذية من أصل فلاحى بالمغرب، متخذا من ولاية الدار البيضاء نموذجا لعمله. وتطرق جيدو عبد الله²⁰⁷ (1996) في موضوعه للمجال الصناعي بعين حرودة.

كما ساهم باحثون آخرون بإنتاج رسائل حول نفس الموضوع، منهم عارف عبد العزيز²⁰⁸ (1987) الذي تناول بحثه قطاع التصنيع والنمو الحضري بمدينة المحمدية. ثم دراسة الرامي الصديق²⁰⁹ (1989) التي عالجت مسألة التنمية الصناعية بالجديدة، مبينا واقع هذه الأخيرة بالإقليم وآفاقها المستقبلية. أيضا وجدنا دراسة أبو بكار كونت²¹⁰ (1989) للنسيج الصناعي لتمارة.

²⁰² - Taoufik (Y.), (1995): «L'habitat clandestin: modes de production et de régularisation, cas de Kariat Ouled Moussa à Salé», D.E.S.A.U, INAU. Rabat, (pages).

²⁰³ - KU-Bukaka (K.), (1988): «Les nouveaux espaces industriels dans les communes rurales de Casablanca», D.E.S.A.U, INAU. Rabat, (pages).

²⁰⁴ - Mamourou (K.), (1991): «Critères de localisation et implications spatio-économiques de l'industrie au Maroc: cas de Aïn Sbaa Hay Mohammadi», D.E.S.A.U, INAU. Rabat, (pages).

²⁰⁵ - El Mir (B.), (1996): «Etude de la filière pharmaceutique à Casablanca: critères de localisation et retombées socio-économiques», D.E.S.A.U, INAU. Rabat, (pages).

²⁰⁶ - IDEMRANE (A.), (1993): «Localisation des industries avicoles et leur participation au développement agro-alimentaire du Maroc: cas de la wilaya de Casablanca», D.E.S.A.U, INAU. Rabat, (pages).

²⁰⁷ - Gueddou (A.), (1996): «L'espace industriel de Aïn Harrouda», D.E.S.A.U, INAU. Rabat, (pages).

²⁰⁸ - Arif (A.), (1987): «Industrialisation et croissance urbaine à Mohammedia», D.E.S.A.U, INAU. Rabat, (pages).

²⁰⁹ - Er-rami (E.), (1989): «Le développement industriel dans la province d'El Jadida: réalités et perspectives», D.E.S.A.U, INAU. Rabat, (pages).

²¹⁰ - Aboubacar (C.), (1989): «Etude du tissu industriel de Témara», D.E.S.A.U, INAU. Rabat, (pages).

وبوخرطة أحمد²¹¹ (1990) الذي تناول في بحثه الزيوت الغذائية بالمغرب من خلال نموذج معاصر ضاحية مدينة مكناس. وقام بارو إبراهيم²¹² (1996) بمحاولة تقييمية بأثر رجعي للتهيئة الصناعية بالولاية للمجالات الصناعية بمدينة مراكش.

أما في ميدان السكن فقد عالج الباحثان السلامي عدي²¹³ (1997) والحرشاوي أحمد²¹⁴ (1999)، كل في رسالة على حدة مسألة ظروف إنتاج التجزيئات السكنية العمومية بمدينة بني ملال، محاولين تقييم إنجازات الخدمات العمومية للسكن. أما السعيد علي²¹⁵ (1990) فقد تناول في عمله بنية ودينامية السكن بمدينة بركان، متخذا من حي المجال نموذجا لأطروحته. وقام بالخيار عبد القادر²¹⁶ (1985) بمقاربة سوسيواقتصادية ومجالية للبنية التحتية في القطاع الصحي العمومي بمجال مدينة الدار البيضاء الكبرى. كما تناول حمداوي محمد²¹⁷ (2004) المحددات السوسيوإقليمية لقطاع الصحة العمومي، متخذا حالة جهة طنجة – تطوان نموذجا لدراسته.

أما بالنسبة للأبحاث التي ساهم بها الباحثون المتخصصون في الهندسة المعمارية، عددها إثنان: اهتمت الأولى بموضوع إعادة هيكلة السكن الصفيحي والإندماج الحضري، وذلك من خلال مشروع دوار الدوم بالرباط للباحث أكديرة علي²¹⁸ (1983)، والذي قام من خلالها بجرد لمختلف التدخلات العمومية في ميدان استيعاب السكن الصفيحي، مبينا الجوانب الايجابية لسياسة إعادة الهيكلة والمبادئ التي تعتمد عليها، مبرزاً في الوقت نفسه للعديد من العراقيل والصعوبات التي تشكل حاجزا أمام تطبيق مثل هذه المشاريع، مؤكدا على ضرورة مسايرة هذه السياسة الجديدة لتطلعات السكان، خاصة ما يتعلق بمسألة

²¹¹ - Boukharta (A.), (1990): «Les huiles alimentaires au Maroc: cas des huileries de Meknès», D.E.S.A.U, INAU. Rabat, (pages).

²¹² - Barrou (I.), (1996): «Zones industrielles de la wilaya de Marrakech: essai d'évaluation rétrospective d'aménagement industriel de la wilaya», D.E.S.A.U, INAU. Rabat, (pages).

²¹³ - Salami (A.), (1997): «Les conditions de production des lotissements: cas de la ville de Béni-Mellal», D.E.S.A.U, INAU. Rabat, (pages).

²¹⁴ - El Harchaoui (A.), (1999): «Les lotissements publics à Béni-Mellal: une évaluation des réalisations des services publics d'habitat», D.E.S.A.U, INAU. Rabat, (pages).

²¹⁵ - Saidi (A.), (1990): «Critères de localisation et implications spatio-économiques de l'industrie au Maroc: cas de Aïn Sbaa Hay Mohammadi», D.E.S.A.U, INAU. Rabat, (pages).

²¹⁶ - Belkheiri (A.), (1985): «Infrastructure sanitaire publique de Casablanca: approche socio-économique et spatiale», D.E.S.A.U, INAU. Rabat, (pages).

²¹⁷ - Hamdaoui (M.), (2004): «Les déterminants socio-spatiaux du système sanitaire public: cas de la région de Tanger-Tétouan», D.E.S.A.U, INAU. Rabat, (pages).

²¹⁸ - Guedira (A.), (1983) : «Lutte contre les Bidonvilles et Intégration Urbaine au Maroc à Travers l'Analyse du Projet de Restructuration de Douar Doum», DESA, Diplôme d'Architecture, Ecole Spéciale d'Architecture. Paris, France. 168 p.

التشغيل. والثانية للباحث الريحاني عبد الكريم²¹⁹ (1987)، والتي تطرق من خلالها لموضوع إعادة هيكلة حي سري بمدينة مراكش، متخذا دوار ايت عطى تاكوريانت نموذجا لدراسته، محاولا الكشف عن الأسباب الكامنة وراء تشكل هذه المجالات والوظائف التي يقوم بها في مجال التخفيف من الأزمة السكنية. وتبقى مساهمة الباحثين الذين درسوا بالمعهد العالي للتجارة وإدارة المقاولات ضئيلة، وهكذا وجدنا رسالة الضعفي رضوان²²⁰ (2017)، والتي تمحورت حول الوظائف الميترولوجية للمدن المغربية، متخذا من حالة وظيفة حاضرة الرباط نموذجا له. متناولا في الفصل الخامس من عمله موضوع الضاحية من خلال قطب الصخيرات تمارة، من حيث التوسع الحضري الذي يعرفه هذا المجال نتيجة الهجرة القروية والطلب على اليد العاملة خاصة بالقطب الصناعي الصخيرات (قطاع النسيج)، وأيضا "على مستوى الواجهة الساحلية التي تستقطب بدورها عدة مشاريع منها مشروع عمارتي «سفيرة» ومشروع «أمواج». موضحا في الفصل السادس الامكانيات المتاحة في العقد الثالث من القرن الواحد والعشرين، على مستوى الأنشطة والتشغيل والتي تتجلى في مشاريع مهمة في قطاع النسيج بكل من عين اعتيق والصخيرات، وقطاع البناء في تمارة.

4 – طبيعة المقاربات والمناهج المعتمدة في هذه الدراسات

اعتمدت هذه الدراسات على عدة مقاربات منهجية لمعالجة إشكالية تطور الضواحي، حيث نهج الباحثون الأكاديميون وخاصة الجغرافيون «المقاربة النسقية»، وتجسدت في رسالة الأستاذ عامر محمد في حديثه عن هذه المقاربات «لقد بدأت مقاربة جديدة للمشاكل الحضرية تتأكد وتتضح في قطيعة تامة مع الرؤية القطاعية والجزئية، والمقاربة التقنية والسطحية التي سيطرة على البحث سابقا»²²¹. لاحظنا نفس الشيء في أطروحة الباحث شويكي المصطفى عندما يصرح على اعتبار أن هذه الدراسة تعد مرجعا أساسيا في الدراسة الحضرية، أولا لطابعها الشمولي، من خلال القضايا التي تتناولها والإطار التفسيري التي تقدمه، وبالتالي لكونها تخرج عن المقاربة الوصفية، وتتخذ شكل مقاربة متعددة الاختصاصات، وتقدم تحليلا معمقا يهتم الباحثين المختصين وكل المهتمين بقضايا التعمير والمجتمع في العاصمة الاقتصادية للمغرب. وثانيا لكونها تشكل تجربة منهجية غنية كما وكيفا، فهي تقدم منهجية لتفاعل المقاربات الجزئية

²¹⁹ - Rhani (A.), (1987) : «Restructuration d'un Tissu Clandestin à Marrakech, Douar Ait ITTI-TAGOUIENT», Diplôme d'Architecture, Ecole Nationale d'Architecture. Rabat, Maroc. 134 p.

²²⁰ - Daafi (R.), (2017) : «Le Potentiel de Métropolisation des Villes Marocaines: Cas de l'Aire Urbaine Fonctionnelle de Rabat», Thèse de Doctorat en Sciences de Gestion, Centres des Etudes Doctorales en Gestion, Laboratoire de Recherche en Management (LREM), Groupe Institut Supérieur de Commerce et d'Administration des Entreprises. Casablanca, Maroc. P: 121 et 147.

²²¹ - Ameur (M.), (1993), Ibid., p: 15.

والشمولية ولتوظيف المؤشرات في الدراسات السوسيوإقليمية، إلى جانب تعدد مستويات وأشكال المقاربة الميدانية والنظرية²²².

اعتمد الباحثان **بلفقيه محمد والجامعي فضل الله** أيضا في أطروحتهما المقاربة الشمولية والمنظور الحركي لفهم تنظيم المجال الحضري، وأيضا المقاربة التاريخية التي اعتقد الباحثان أنها ستكون مفيدة لبحثهما، لأنهما تساءلا حول ما إذا كان المفهوم القديم للحوز أو الأحواز لا يتضمن بشكل أو بآخر فكرة الضاحية. كما اتبعا منها استقرئيا (Démarche Inductive) الذي يبنى على الملاحظة التحليلية للمجال الشيء الذي جعل البحث مزودا بأقصى ما يمكن من المعلومات الممكنة في ميدان بكر بالفعل وبوصف أحسن لأشكال التوسع الحضري، هذه الدراسة ستساعد فيما بعد على تطوير مشروع نظرية تفسير التوسع الحضري بالمغرب.

وجدنا نفس الشيء في أطاريح عدد من الباحثين، نذكر منهم على سبيل المثال: **فجال علي**، الذي اعتمد المقاربة النسقية، وهي مقارنة متعددة الأبعاد تولي الأهمية للأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإقليمية للظواهر المدروسة، كما تدرس المدينة في شموليتها وبمختلف مركباتها. كما اتبع مقارنة التجزؤ في إشكاليته مع تركيزه على مدخل رئيسي في التحليل اعتمد فيه المقاربة الجغرافية لظاهرة المركزية. أيضا **الرفاص محمد** اعتمد الرؤية الشمولية لتفسير التراتبية للمراكز الحضرية. نفس الشيء نجده عند **فراح عبد الرحيم** الذي تبنى مقارنة نسقية تحيط بمكونات المجال المختلفة بارتباطاتها الوظيفية (وهي مقارنة تشخيصية تهدف إلى رصد مختلف الموارد والاكراهات والدينامية الداخلية، وهي أيضا مقارنة جغرافية تحليلية تدمج مكونات النسق المجالي، وترتكز على الأداة التاريخية للإحاطة بأشكال التنظيم الاقتصادي والاجتماعي والمجالي في صيرورتها، وأيضا على الملاحظة العلمية الدقيقة لواقع المجال المحلي، واستقراء سيرورة تطوره لاكتشاف الخصوصيات المحلية لتنظيم المجال ورصد مكامن القوة والضعف²²³.

أيضا **صالح الرحموني شيماء** عالجت موضوعها وفق مقارنة شمولية والمنهجين الاستقرائي والاستنباطي، مع استئناسها بالمقاربات التاريخية والإحصائية والوصفية-التحليلية. كما اعتمد الباحث **بقالي خالد** في: «دراسته المنهج التاريخي من خلال رصد التاريخ المحلي لمجال الدراسة قصد فهمه للآليات التي ساهمت في تحوله وتطوره، ثم المنهج الاستنباطي الذي يقوم على الانتقال من الكل إلى الجزء قصد فهم بعض الظواهر، ثم المنهج الاستقرائي الذي ينطلق من الأحداث القابلة للملاحظة، فيبدأ من العناصر الخاصة لاستنتاج ما هو عام؛ بالإضافة إلى المناهج المعروفة: كالمنهج الوصفي والإحصائي...»²²⁴.

²²² - شويكي المصطفى، (1996)، مرجع سابق. ص: 5.

²²³ - فراح عبد الرحيم، (2006)، مرجع سابق، ص: 20.

²²⁴ - بقالي خالد، (2020)، مرجع سابق، ص: 4.

أما **مفتاح عادل** فقد دمج في دراسته بين المنهجين الاستقرائي والاستنباطي، نظرا لصعوبة الفصل بينهما في البحث الجغرافي، «مع تغليب المنهج الاستقرائي على الاستنباطي. نفس الشيء نجده عند **الحايك نور الدين** الذي اعتمد على المنهجين لأن أغلب المعطيات كما يقول: «سيتم استقراءها من المجال مباشرة بحكم غياب أو قلة الدراسات المهمة بالموضوع، إلى جانب الاعتماد على المنهج الاستنباطي من خلال الاطلاع على أهم الدراسات التي اهتمت بدراسة المجال»²²⁵. أيضا **ركز فاتح عبد العالي** في دراسته على «المنهجين الاستقرائي والاستنباطي والمنهج النسقي، الشيء الذي ساعده على فهم مجموعة من العناصر المتعلقة بظاهرة الزحف العمراني على ظهير مدينة تمارة، وتحديد له للآليات المتفاعلة بين مختلف مكونات المجال، مع تركيزه على تحليل النتائج التي أفرزتها تلك الظاهرة»²²⁶، كما استعان بالمنهج المقارن والذي يعتمد كثيرا في التحليلات الجغرافية.

اتبع أيضا **الشيخ نور الدين** منهجا يغلب عليه الطابع الاستقرائي، مع عدم غياب الاستدلال، وذلك لندرة الابحاث الجامعية التي تناولت موضوع المجموعات الحضرية في المغرب، ماعدا أطروحة بلقيس محمد والجامعي فضل الله عبد اللطيف، كما اعتمد ادوات وتقنيات متكاملة ومتعددة لأنها من خصائص المنهج العلمي المعاصر.

وقد لاحظنا كثرة، وتجديد على مستوى المقاربات والمناهج المعتمدة من طرف **الجغرافيين** بمختلف تخصصاتهم، وذلك لقياس اثار الظواهر، وتقييم وقعها على المجتمع والمجال بهدف استخلاص الدروس، وإيجاد الحلول المناسبة لتصحيح الاختلالات، ويتجسد ذلك في أطروحة **امدافي محمد** الذي اعتمد في دراسته على مقاربة تطورية، لأنها في نظره تمكنه من تتبع التحولات المجالية، ومن فهمها بالمجال المدروس وتحديد العناصر الفاعلة في هذه التحولات.

أما الباحثة **محمد علي بدر عزيزة** فقد اعتمدت خلال جل دراستها على المنهج التاريخي التطوري، لأنه حسب وجهة نظرها أكثر ملائمة لتاريخ المدينة العريق وتحولاتها العديدة عبر الزمان. كما اتبعت المنهج الوصفي التحليلي بأنواعه الذي يقوم على جمع البيانات وتصنيفها ومحاولة تفسيرها من أجل قياس ومعرفة تأثير العوامل المختلفة على أحداث الظواهرات المختلفة محل الدراسة بهدف استخلاص النتائج للوصول الى كيفية التحكم في هذه العوامل، وأيضا التنبؤ بسلوك الظاهرة محل الدراسة في المستقبل من خلال التحليل المكاني المعتمد على الدراسة الميدانية و الخرائط. نفس الشيء نجده عند **الناوي أحمد** الذي اعتمد في بداية دراسته على **مقاربة تاريخية مجالية معمقة**، لأنه كما يقول «ساعدته أكثر على فهمه للعلاقات مدن-أرياف في مجال الدراسة»²²⁷، كما تبني الطريقة الاستقرائية المبنية على التجميع و التعميم و التصنيف.

²²⁵ - الحايك نور الدين، (2015)، مرجع سابق، ص: 61.

²²⁶ - فاتح عبد العالي، (2012)، مرجع سابق، ص: 12.

²²⁷ - الناوي أحمد، (2006)، مرجع سابق، ص: 36.

أما **تالحوث سالم** فقد اعتمد المنهج البنوي النسقي في دراسته للإشكالية، لما يتيح من امكانيات كما يقول « ضبط المفاهيم والتعرف على وظيفة وبنية الظاهرة وتوقع تطورها في الزمن»²²⁸. كما اتبع **دوحد المفضل** المنهج الكمي في دراسته، والذي يعد ثورة حقيقية في الدراسات الجغرافية، رغم الانتقادات الكثيرة التي عرفها بين مؤيد ومعارض له ومعتدل. كما مزج الباحث بين طريقتين في دراسته، التحليل الاحصائي والتعبير الخرائطي كمنهج متكامل، يهدف الى معالجة الموضوع معالجة جغرافية.

وبخصوص **جمادى قاسم** فقد اعتمد على الوصف في مقاربته، الشيء الذي جعل منه بحثا استكشافيا يهدف الى رصد الظواهر المجالية والبشرية اعتمادا على الملاحظة و استقراء التاريخ. وقد تبنت **البوعيشي ندرى أمينة** في أطروحتها المقاربة « **التيبولوجية** » المتجددة، والتي تحاول التناول الفوقي للحضري بإطاره و سيره، والهدف منها هو التوصل إلى شبكة لقراءة هذا وذاك، وإنتاج الادوات التنظيرية و المنهجية التي تسمح بتعميم دائرة التحليل، وأيضا المساهمة بمنهج مركب، يسعى إلى تقييم واقع التفكك/التجزؤ الترابي، الذي يدمج المنظورين: التقني والمجتمعي الترابي.

نفس الشيء نجده عند **النهراوي الحسين** الذي حاول في دراسته للظاهرة المدروسة العمل بالمقاربات المنهجية التي تتماشى والمقاربة الجغرافية « **للحضري** »، حيث اعتمد **المقاربة الأكسيولوجية، والمقاربة الموضوعاتية والنمطية (أي التيبولوجية)**، لكونها تتجاوز النظرة القطاعية للأشياء؛ « وهذه المقاربات تساعد على تقديم قيمة مضافة للبحث العلمي، والاعتماد على المقاربات الثلاث راجع للتكامل فيما بينها، حيث نستعين بالواحدة منها «المقاربات الثلاث» «حسب ما تستوجبه دراسة الظاهرة المدروسة، كما تقول بذلك **البوعيشي ندرى أمينة**»²²⁹.

حققت **الدراسات الاقتصادية والقانونية** أيضا تطورا ملموسا على مستوى المقاربات، فهي لم تعد تقتصر على البحث النظري، وعلى التحليل الماكرومجالى العام؛ بل أصبحت تهتم بإشكاليات محددة وبدراسات ميكرومجالية، معتمدة في ذلك على أدوات التحري الميداني الذي يمكن من توفير معلومات وبيانات حديثة، لكن رغم ذلك لازالت تهيم على أبحاثها المعالجة القطاعية للمجال ولمضمونه.

أما **الدراسات الإدارية**، رغم التطور الذي عرفته لازالت تهيم عليها المقاربة التقنية والجزئية؛ بالمقابل تميزت الدراسات المؤسساتية بهيمنة المقاربة المونوغرافية التي يطغى عليها الجانب الوصفي، وتفتقر للتحليل كالدراسات التي وجدناها **بالمعهد الوطني للتهيئة والتعمير**، والتي جاءت جزئية أكثر منها شمولية، أما **البحوث الخاصة بالمدرسة الوطنية للهندسة والمعهد العالي للتجارة وإدارة المقاولات**، تكاد

²²⁸ - تالحوث سالم، (2012)، مرجع سابق، ص: 29.

²²⁹ - النهراوي الحسين، (2010)، مرجع سابق، ص: 22.

تكون من ناحية المضمون « عبارة عن تقارير لفترة تدريب أكثر منها أعمال بحث حقيقية »²³⁰؛ فهي لازالت تعالج الاشكاليات بمقاربة قطاعية وتقنية تفصل الإشكالية عن مناخها العام. ونافلة القول، فقد استطاعت الدراسات الجغرافية والاقتصادية معالجة المجال الحضري بمقاربات أكثر شمولية مقارنة مع باقي التخصصات العلمية الأخرى.

5 – أهم نتائج الدراسات التي توصل إليها البحث حول الضاحية

يمكن تلخيص نتائج الدراسات التي عالجت موضوع الضاحية في العناصر الآتية:

- أظهرت بعض الدراسات أن هناك علاقة جدلية بين ما يحدث في الأرياف من حركات هجرية قوية، وما يصيب النسيج الحضري من تحولات عميقة خصوصا بالمناطق التي عرفت السقي العصري كظهير كبريات المدن.
- توصلت بعض الدراسات كون الضاحية المغربية تختلف في تطورها وتشكلها ووظائفها، عن الضاحية في الدول المتقدمة، وعلى أنها شكل من أشكال التوسع الحضري وذلك بسبب تداخل العوامل المساهمة في تشكلها (اجتماعية، اقتصادية، ثقافية)، وعلى أنها امتداد طبيعي لتوسع المدينة، تنسب إليها عادة مهمة استقبال الفوائض السكانية والسكنية ليس إلا.
- أقرت جل الدراسات بأن التمدين السريع و العشوائي للأرياف المجاورة للمدن يقضي على النشاط الرعي زراعي، نتيجة انتشار المباني ونمو المضاربة العقارية. ففي معظم الحالات شيدت المباني والتجهيزات على حساب أجود الاراضي الفلاحية. وبذلك أصبحت الضاحية الفلاحية اليوم تتجه بسرعة نحو تغيير وظيفتها من ضاحية فلاحية إلى ضاحية سكنية وصناعية.
- أجمعت مجمل الدراسات على أن تشكل الضواحي المغربية مر عبر مراحل، وانتقالها من الضاحية الجنينية التي كبرت خارج الاسوار العتيقة إلى الضاحية بمواصفاتها الحالية.
- بينت بعض الدراسات أن تنظيم المجال الحضري لا يمكن فهمه بحق، إلا انطلاقا من رؤية واسعة وديناميكية في نفس الوقت، وذلك بالرجوع إلى الانظمة الاجتماعية والاقتصادية للبلد.
- استنتجت بعض الدراسات بأن الدينامية المجالية التي عرفها المغرب رافقتها دينامية اجتماعية، نلمس ذلك من خلال الاحياء الراقية، التي تقابلها أحياء غير متزنة ومشوهة بفعل الهجرة القروية.
- توصلت بعض الدراسات التي قاربت موضوع الضاحية إلى أن التحولات الواقعة على مستوى بعضها والمرتبطة بشكل كبير بالدينامية الاقتصادية والاجتماعية، والديمغرافية أدت إلى تداعيات عديدة منها: نشأة مجالات ضاحوية متعددة الوظائف، سكن، صناعة، وترفيه. وهي مجالات غير مهيكلة،

²³⁰ - الخزان بوشتي، (2000): « الانعاش العقاري العمومي بالمغرب: حالة المؤسستين الجهويتين للتجهيز والبناء بمدينة فاس ومكناس »، أطروحة لنيل دبلوم الدكتوراه في الآداب تخصص الجغرافيا، وحدة التكوين والبحث: إعداد التراب وتدبير المجال، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الانسانية ظهر المهرار، فاس. ص: 30.

يغلب عليها طابع العشوائية وسوء التخطيط، الشيء الذي نتج عنه صعوبة تصنيفها، لا ضمن المجالات الحضرية ولا الريفية، فهي بحق مجال مركب حضري/ريفي.

– أجمعت بعض الدراسات على أن ارتباط الضواحي بالمدينة يعبر عن تبعية مصالح، وليس عن تبعية مواقع، وعلى أن الضاحية هي المتنفس الأول لمشاكل المدينة وحاجياتها المجالية، وعلى أن العلاقة بين المدينة وضواحيها ليست شيئاً ثابتاً، بل تتغير تبعاً لميزان القوة داخل المدينة، وذلك لكونها لا تخرج عن نطاق العلاقات الاجتماعية القائمة داخل وبواسطة المدينة.

– بينت جل الدراسات على أن الضاحية هي مجالات استثنائية وهي نطاق انتقال بين المجال الحضري و المجال الريفي، فهي البادية المتحولة.

– توصلت معظم الدراسات التي اهتمت بالمجالات الضاحوية على ارتباط كل التحولات التي تعرفها هذه الأخيرة بالدور الاقتصادي للمدينة المركز، فقد ساهم عنصر السوق العقارية في الاسراع بالتحولات التي تعرفها المجالات الضاحوية، وأثر بدوره على التطور السوسيو مجالي بالمجال الضاحوي وعمل على تآكل مساحات مهمة من الاراضي الفلاحية نتيجة تحضر مفرط أصبحت تشهده كبريات المدن.

– خلصت جل الدراسات لضرورة الحفاظ على جزء من المشهد الفلاحي والطبيعي كإرث و ثرات طبيعي وبشري ضروريين للمدن وساكنتها، كمتنفس للرياضة والترفيه واستنشاق الهواء النقي. ومحاربة التلوث البيئي عبر معالجة المياه العادمة ونفايات المصانع.

– أجمعت مختلف الدراسات على معاناة الضواحي من ضعف التجهيزات الأساسية، واحتياجات السكن والماء الصالح للشرب، إضافة إلى فقدانها التخصص الوظيفي الذي كانت تنعم به في السابق. ودعت لضرورة تدعيم المراكز الضاحوية بالتجهيزات السوسيو اقتصادية الصحية والتعليمية والترفيهية، مع البدء بخلق مناطق اقتصادية، لأن ذلك يمكن أن يخلق مناصب شغل جديدة لسكان هذه المجالات ويمكن أن يحول دون انتشار الوحدات الصناعية في عمق المناطق الريفية. وأيضاً تسهيل ربط المواصلات مع المدن الكبرى والشبكة الحضرية.

– استنتجت بعض الدراسات أن الاتجاه الحالي يسير نحو تهميش القطاعات الانتاجية، والتعامل مع الضاحية كاحتياط عقاري-ليس إلا- لبرمجة المشاريع المستقبلية قصد توسيع المدينة وفك الاكتظاظ عنها، وذلك نتيجة ضغط أزمة السكن وتفاقم المشاكل الاجتماعية التي باتت تشكل هاجسا "مروعا" بسبب الانفجارات المتتالية... وهنا يبرز دور الضاحية كمتنفس وحيد للتخفيف من وطء هذا الضغط.

– أظهرت بعض الدراسات على أن تنوع أنماط إنتاج المجال الضاحوي راجع لتعدد الفاعلين المتدخلين في إنتاجه. وايضا اختلاف الميكانيزمات المتحكممة في إنتاج المجال.

– جل الدراسات توصلت إلى أنه من الحلول الممكن اتخاذها لمعالجة جميع مشاكل المدينة والريف المحيط بها، هو إعداد تصميم للتخطيط يركز على دراسات معمقة، فاعتبارات التخطيطات القطاعية ليست كافية، لهذا فإن مقارنة سياسية شاملة هي المتوخاة.

– أجمعت مجموعة من الدراسات على أن الضاحية مجال مفارقات عديدة، ويمكن إجمالها في كونها مهمة إهمالا كبيرا مقابل أهميتها الكبيرة كمكون من مكونات المجموعة الحضرية، فالاهتمام بها منعدم، فهي مغيبة من طرف التخطيط تغييا تاما.

– توصلت بعض الدراسات إلى أن الآليات المتحركة في هيكلية بنية المجال الضاحوي وإنتاجه وتوجيهه، تتفاعل فيما بينها لتخلق بنية مفككة مختلفة على مستوى سيرها الوظيفي، لا سيما مع تحكم الخواص في هذه الآليات، مع ضالة تدخلات المصالح المعنية وطابعها الجزئي والمبتور في كثير من الأحيان.

– أقرت بعض الدراسات أن صلب الخلل، في الواقع، هو كون التعمير يسبق الاعداد في بلدنا وليس العكس، وهو الامر الذي يسبب مشاكل متناصلة لا تنتهي.

– خلصت بعض الدراسات على أن تغييب مفهوم الضاحية، سواء على مستوى المفهوم أو الممارسة من طرف المجالس الجماعية في تدخلاتها بسبب غياب التنسيق فيما بينها، نتج عنه سقوط المخططون في نظرة قطاعية تجزئية، لأن كل متدخل في قطاع ما يلغي باقي القطاعات من برنامجه ولا يقيم لها اعتبار في تصوره.

– أجمعت جل الدراسات على أن إهمال الضواحي من طرف الدولة هو السبب الرئيسي في إنتشار السكن غير اللائق في مناطق تشكل خطرا محدقا على المواطنين (البناء قرب مجاري المياه، وخطوط التيار العالي للكهرباء) وبالتالي إذ لم تتخذ الدولة قرارات مجالية صائبة في أفق العقد الثالث من هذا القرن، تخص الضاحية، فإنه سيكون هناك اثار سلبية لفتح المجالات الضاحوية في وجه التعمير على كافة المستويات المالية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

– استنتجت مجموعة من هذه الاعمال أن أزمة المجموعة الحضرية لبعض المدن، لن يتم حلها إلا في إطار شمولي (يراعي سلم الاولويات ولا يهمل الخصوصيات والجزئيات)، ولن يتأتى ذلك إلا عبر ايجاد الحلول الجذرية للمسألة العقارية (الجيش والتعاونيات)، وكذا مشكلة الماء (الشرب والري) بشكل يحفظ التوازن بين المدينة والضاحية في إطار منظومة بيئية.

– توصلت بعض هذه الدراسات إلى أن إعادة النظر في النظام السوسيواقتصادي الذي يعرفه مجال الارياض بالعديد من المدن، يبقى ضرورة ملحة لنجاح كل برنامج مستقبلي يهدف إلى تصحيح الاوضاع الحالية التي يعيشها المجال المدروس.

- خلصت مجموعة من الاعمال أنه لن يتأتى إعداد المجال بشكل جيد وعلى الوجه الاكمل، إلا بإعادة النظر في البنيات الاجتماعية والاقتصادية الحالية، والقوانين و المساطر المعمول بها، والتي أثبتت عجزها عن تحقيق التنمية المنشودة.
- استنتجت العديد من الدراسات أن المجالات الضاحوية مازالت ساكنتها تعاني من نقص ملحوظ في التجهيزات الجماعية العمومية، كما تعاني من انتشارها المجالي غير الملائم.
- أكدت بعض الدراسات على أن إعداد المجال ليست عملية بسيطة، ولكنها تتطلب استراتيجية شمولية ومتناسقة، عمادها تقويم الحاجيات مع التنبؤ بتطورها عبر آمد طويلة، في الزمان والمكان، وكذلك إدماج برامج للتنمية الحقيقية المندمجة والمستدامة وذلك لتحسين ظروف العيش العامة.
- أقرت مجموعة من الدراسات على اعتبار الهجرة الفاعل الأساسي في إنتاج الأحياء الهامشية بالعديد من المدن المغربية، وذلك ناتج عن الغياب الكامل للفاعل العمومي خاصة على مستوى التخطيط وإنتاج السكن الاقتصادي والتأطير التقني المناسب.
- أجمعت العديد من الدراسات اليوم على ضرورة إصلاح نظام التخطيط العمراني الحالي، الذي لم يعد يساير ويواكب التطور المهول للمنظومة الحضرية، خصوصا في ظل التحولات التي يعرفها السياق الوطني والدولي، من خلال مقارنة التعمير عبر جوانبه الاقتصادية والمالية وخاصة الاجتماعية.

6 - مواطن القوة والضعف في هذه الدراسات

سنحاول في هذا السياق، بعدما استعرضنا الرصيد الفكري الذي تناول موضوع الضاحية من الناحية الكمية والكيفية والنتائج المحصل عليها، الوقوف على مواطن القوة ومكامن الضعف في هاته الدراسات، لأن الهدف الأساسي من الحصيلة التقييمية ليس فقط إبراز نقاط القوة وإنما أيضا نقاط الضعف والجوانب التي ثم إغفالها، حتى يتم تجاوزها في الاعمال المقبلة.

تكمّن مواطن قوة هذه الدراسات في النقاط الاتية:

- وقوف معظم هذه الدراسات على سلبية السياسة الحضرية المتبعة من طرف الدولة المغربية.
- تعد هذه الدراسات والأبحاث لبنة أساسية لتطوير البحث حول ظاهرة الضاحية.
- تمكنت هذه الدراسات من تغطية ومواكبة العديد من التجارب في مجال الهوامش الحضرية.
- يعتبر إنجاز هذه الدراسات بمثابة قفزة نوعية في اتجاه تأسيس قواعد متينة للبحث الحضري حول ظاهرة الضاحية بالمغرب.
- خلق توازن في البنيات التحتية لغالبية المشاكل التي يعيشها العالم القروي للتخفيف من استفحال وتطور الهجرة القروية نحو العالم الحضري، لأن ذلك التضخم السريع سيؤدي إلى احتدام أزمة السكن، التي بدورها ستشجع المضاربة العقارية التي ستؤدي إلى تمدد المدينة وانفجارها نحو محيطها.

– وقفت بعض هذه الدراسات على اختلاف خصائص العالم القروي، على الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والثقافية لسكان الاحياء الهامشية، وبالتالي فتنوع الاصول الجغرافية لسكانتها تطرح معها إشكالية اندماج الحضريين الجدد.

– أكدت معظم هذه الدراسات على ضرورة الحسم في المسألة العقارية، لأنها ذات طابع استعجالي وأولوي لحل المشاكل المتراكمة والمتشعبة في الضواحي.

– مكنت هذه الدراسات من معرفة الفاعلين المتدخلين في الضاحية والميكانيزمات المتحركة فيها.

– استنتجت هذه الاعمال على أن النظرة التجزيئية القطاعية جعلت تدخلات المخططين ضيقة ودون مكونات المجموعة الحضرية، وامتدادها الجغرافي، الشيء الذي نتج عنه تضارب في استعمالات الارض، وتطور الضاحية، وإهدار الموارد، وبالتالي تهديد استقرار الوسط.

– استطاعت بعض الأبحاث أن تكون في مستوى دراسات توجيهية وترشيدية، وأن تؤثر بقوة نتائجها في سيناريوهات المخططين والمهنيين ومن تنوير الفاعلين في هذا الميدان.

ويمكن تلخيص مواطن ضعفها في العناصر الآتية:

– افتقار العديد من الدراسات للمناهج والمقاربات المعتمدة.

– عدم انفتاح الباحثين على إنتاج مختلف التخصصات.

– أغلبية هذه الدراسات لم تستطع أن تتبنى منهجا خاصا بها يتوافق والواقع المدروس في ظاهره وجوهره، إذ أصبحت تعيش حالة من التيه والتخبط المنهجي.

– أقرت بعض هذه الدراسات على كون جميع محاولات معالجة وتحليل، ونمذجة الظاهرة الحضرية وتنظيرها في بلدان العالم الثالث، رغم عطاءاتها الايجابية، لا يبدو أن أي واحدة منها قد وصلت إلى نتيجة مرضية، لأن أصحابها يستعملون في غالبية الاحيان أدوات تصويرية تارة مستقاة من النموذج الغربي، وتارة أخرى من الفكر الماركسي، وهذا لا يتلاءم مع موضوع تفكيرهم.

– تبين لنا بشكل لا لبس فيها، أن هناك تباينا كبيرا على مستوى المنهج والتنظير والتقنيات المستعملة في البحث في العديد من الأطاريح التي تيسر لنا الحصول عليها.

– لم تعط هذه الدراسات المكانة اللازمة للجوانب السياسية أو بالأحرى لتفاعل الاقتصادي بما هو سياسي في إطار منظومة شاملة، وما ينتج عن ذلك من تحولات سوسيوإقليمية على مستوى المجال الضاحوي.

– توصلت أغلب هذه الدراسات إلى نفس النتائج والخلاصات لأنها صيغت تقريبا في قالب وتصميم موحد، حيث لاحظنا تطابقا تاما في طريقة المعالجة كادت أن تصبح ميكانيكية.

– أظهرت بعض الأبحاث الجوانب السلبية لتدخل المجالس الجماعية والمؤسسات الجهوية دون التطرق إلى بعض الإيجابيات

– تعرف بعض الدراسات تضاربا واضحا في ضبط المفاهيم المستعملة في دراسة الظاهرة، كما يعاني بعضها من غموض منهجي هام يرتبط بطبيعة السياق الذي تم فيه إنجاز هذه الأبحاث.

– جل الدراسات تعاملت مع الضاحية على أساس كونها مجالا، أنتجه التطور الحضري أو الريفي، معتمدة في ذلك على رؤى خارجية، الشيء الذي حتم عليها مناقشة إشكالية الضاحية من مرجعية حضرية أو ريفية، وليس من منطق داخلي لمكون الضاحية، يفرز مفاهيم مدققة.

إن هذه القراءة السريعة لما كتب حول الضاحية بالمغرب خلال هذه المراحل الثلاث، سمحت لنا على كل حال بأخذ فكرة على محتوى هذا الركam المعرفي، مع الوقوف على أهم الإشكاليات التي طرحتها والنتائج التي خلصت إليها، ونوع المقاربات والمناهج التي عولجت بها، وأخيرا مكان القوة والضعف في هذه الدراسات.

7 – التوزيع الجغرافي للدراسات التي طرقت مواضيعها الضاحية

تكشف قراءة متأنية للخريطة (خريطة رقم: ..): عن المجالات التي شملتها الدراسة، وتلك التي ميزها النقص في هذا الباب. إذ يبين التوزيع الجغرافي للدراسات التي عالجت موضوع الضاحية، أن العديد من المناطق لم تكن محظوظة في جلب الاهتمام من قبل الدراسات الجامعية والمؤسسية، حيث نلاحظ أن هناك تركيز مهم للدراسات في مجالات معينة مقابل ندرة البحث في مناطق أخرى، إذ نرى و بكل وضوح أن الدراسات غطت بالأساس المجالات الحضرية الكبرى باعتبار هذه الأخيرة

الشكل رقم 4: الأطروحات و رسائل السلك الثالث

المجموع (%)	المجموع	تخصصات أخرى		التهنية والتعمير		علم الإجتماع		التاريخ		الجغرافيا		التخصصات المجالات
		(%)	العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	
19,08	66	22,22	2	9,38	9	21,88	7	30,00	12	21,30	36	فاس
1,45	5	0,00	0	1,04	1	6,25	2	2,50	1	0,59	1	تازة
7,23	25	11,11	1	7,29	7	6,25	2	12,50	5	5,92	10	مكناس
19,94	69	22,22	2	28,13	27	15,63	5	15,00	6	17,16	29	الرباط - سلا
17,92	62	33,33	3	26,04	25	12,50	4	5,00	2	16,57	28	الدار البيضاء
0,58	2	0,00	0	2,08	2	0,00	0	0,00	0	0,00	0	خريبكة
1,73	6	0,00	0	1,04	1	0,00	0	0,00	0	2,96	5	المحمدية
2,60	9	0,00	0	4,17	4	0,00	0	0,00	0	2,96	5	القنيطرة
4,05	14	0,00	0	4,17	4	3,13	1	5,00	2	4,14	7	مراكش
1,45	5	0,00	0	1,04	1	0,00	0	2,50	1	1,78	3	أكادير
3,47	12	0,00	0	1,04	1	6,25	2	10,00	4	2,96	5	طنجة
6,65	23	11,11	1	1,04	1	6,25	2	10,00	4	8,88	15	تطوان
4,34	15	0,00	0	1,04	1	0,00	0	7,50	3	6,51	11	وجدة
0,87	3	0,00	0	3,13	3	0,00	0	0,00	0	0,00	0	بركان
3,18	11	0,00	0	4,17	4	12,50	4	0,00	0	1,78	3	الناظور
0,29	1	0,00	0	1,04	1	0,00	0	0,00	0	0,00	0	خنيفرة
5,20	18	0,00	0	4,17	4	9,38	3	0,00	0	6,51	11	بني ملال (تادالا)
100	346	100	9	100	96	100	32	100	40	100	169	المجموع

المصدر: بحث بيبليوغرافي شخصي، سنة 2020 .

إن النظر إلى الحصييلة المعرفية التي طرقت مواضيعها الضاحية والهوامش الحضريية، توضح مدى تنوع الإنتاج الفكري وغزارته خلال المرحلتين الثانية والثالثة، والتي يمكن اعتبارهما الإنطلاقة الحقيقية للمهتمين بالحق الحضري الجامعي منه والمؤسساتي على حد السواء، وبالتالي المهيد الأساسي لتناول إشكاليات أخرى بشكل مدقق. وإذا كانت المرحلة الأولى (ما قبل فترة الثمانينات) تميزت بإنتاج هزيل مقارنة مع أهمية المرحلة، وظل خلالها البحث الحضري الضاحوي يخضع لتأثير الفكر الأجني إنتاجا وتأطيرا، فإنها مع ذلك تبقى ضرورة أساسية لتطور البحث.

بينما بعد المرحلة الأولى، تدفقت الإشكاليات المعالجة لإشكالية الضاحية؛ ولم الإرتكان إلى تقديم وصف مونوغرافي بخصوص الظواهر المدروسة. في هذا السياق حاولت الجغرافيا مقارنة المجال الحضري بمنظور نسقي، يستقرئ المجال من خلال دراسات نسقية وشمولية لمختلف الأنظمة ومكوناتها الفرعية والعلاقات الداخلية الرابطة بينها وبين مختلف مكونات الظاهرة المدروسة. أما المحاولات التي قام بها الباحثون بالمعهد الوطني للتهيئة والتعمير في مجال التقييم ظلت حبيسة النظرة التقنية. وناقلة القول فإن هذا الإنتاج يشكل لبنة أساسية ومدخلا يوطئ لباقي الإنتاجات العلمية المقبلة. وسنحاول من خلال هذا العمل تغطية النقص الحاصل في الدراسات السالفة الذكر، ومعالجة الجوانب التي تم إغفالها مركزين أساسا على تبني ثلاثة مناهج (المنهج الإستنباطي، الإستقرائي والإحصائي) والإستئناس بأهم المقاربات بهدف تحقيق نتائج أفضل؛ لأن الإقتصار في البحث الجغرافي على منهج واحد يجعل منه بحثا عقيما ويفقد جديته ويكون أكثر عرضة للنقد.

الباب الثاني:
التشخيص الترابي للضاحية الغربية
لمدينة فاس الكبرى

تهدف دراستنا في هذا الباب على ضوء منهاج البحث في جغرافية الموارد، إلى التعريف بتراب جماعات مولاي يعقوب وسبع رواضي وعين الشقف من خلال تشخيص وضعية الموارد الترابية الموجودة، باعتبارها المصدر الأساسي لتلبية حاجيات السكان ومصدر ثرواتهم، سنقوم بمقاربتها من زاوية الخصوصية.

يقسم بعض الباحثين الموارد الترابية (التي هي مجموع المعطيات الموجودة في الحيز الترابي التي يستغلها الإنسان من أجل إشباع حاجياته وإنتاج الثروة)، إلى نوعين، منها ما هو قائم ومعروف كالموارد المادية (تربة، مناخ، جيولوجيا، تضاريس...)، ولامادية (الرأسمال البشري، الثقافة، العادات، المهارات، التاريخ، ...)، وهي موارد معروفة وسهلة الاكتشاف، في حين هناك موارد أخرى كامنة ترتبط أساسا بحيوية الفاعلين داخل الحيز الترابي¹.

يروم هذا الباب تقديم تشخيص ترابي للموارد الطبيعية والبشرية والاقتصادية، وذلك من منظور التنمية المحلية. تركز المقاربة الحقيقية للتشخيص الترابي أساسا على ضبط المؤشرات والعوامل؛ وذلك لتحديد كل الجوانب والمعطيات المحلية سواء الطبيعية منها أو البشرية أو الاقتصادية، والتي من شأنها اغناء الحقل المعرفي الخاص بهذا المجال، كما تعتبر دعامة أساسية لفهم الحيز الترابي، إضافة إلى أهميتها البالغة في بلورة أية إستراتيجية للتنمية.

تهدف دراستنا في هذا الباب على ضوء منهاج المقاربة الجغرافية إلى تشخيص وضعية الموارد الترابية بجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي، ومن أهمها:

أولا - خصائص الوسط الطبيعي ومؤهلات التنمية؛

ثانيا - خصائص البنية الديموغرافية والاجتماعية ومؤهلات التنمية؛

ثالثا - خصائص وبنية الموارد الاقتصادية ومؤهلات التنمية.

من أجل تحليل مختلف هذه العناصر سوف نقوم بتحديد موقع الجماعات المدروسة ضمن الضاحية الغربية لمدينة فاس الكبرى، إضافة إلى الوقوف على خصائص الظروف الطبيعية والبشرية والاقتصادية بالجماعات الترابية؛ على اعتبار هذا الجانب مهم جدا لوضع الإشكالية المدروسة في إطارها العام، مع رصد أهم المميزات التي تساهم في إحداث تحولات على مستوى الحياة الضاحوية بالحيز الترابي، ودور هذه الخصائص الطبيعية في توفير ظروف بيئية تسمح بممارسة أنشطة اقتصادية أساسها النشاط الفلاحي والسياحي.

¹ - الخزان بوشتي، (2011)، « تشمين الموارد الترابية والتنمية المحلية بفاس الكبرى »، عدد خاص (13): « التنمية الترابية بالمغرب: الرهانات، الإستراتيجيات والفاعلون »، مجلة المجال الجغرافي والمجتمع المغربي، مجلة نصف سنوية. الطبعة الثانية، منشورات اللجنة الوطنية المغربية للجغرافية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بنمسك الدار البيضاء. المغرب، ص: 3 - 21.

الفصل الثالث:

خصائص الوسط الطبيعي ومؤهلات التنمية بمجال الدراسة

سنقوم باستجلاء أهم المؤهلات والموارد التي تزخر بها الضاحية الغربية لمدينة فاس الكبرى من خلال هذا الفصل، ومن أهمها: الطبوغرافية والبنية الجيولوجية للتضاريس والموارد المائية والتربة والغطاء الغابوي والموارد البيولوجية والإيكولوجية الناتجة عن التوزيع الجغرافي للخصوصيات المناخية كالتساقطات والحرارة والرياح.

تكتسي الموارد الطبيعية أهمية كبيرة في خلق التنافسية الترابية، لهذا فإن إشكالية تدبيرها والمحافظة عليها تعتبر من الاهتمامات المركزية في سياسة التنمية المحلية. إعتبارا من هذا المنطلق، يرتكز دور دراسة الموارد الطبيعية كعامل أساسي في التنمية المحلية لهذا التراب على العناصر التالية:

- توزيع الوحدات التضاريسية؛
- تشكيل البنية الجيولوجية؛
- توزيع العناصر المناخية؛
- توزيع الموارد المائية والشبكة الهيدرولوجية؛
- خصائص أصناف الأتربة والغطاء الغابوي.

1 - تضاريس تلية سهلية بامتياز

تجمع تضاريس الجماعات الترابية بالضاحية الغربية لمدينة فاس الكبرى مولاي يعقوب وسبع رواضي وعين الشقف، بين وحدتين تضاريسيتين مهمتين الشيء الذي جعل هذا التراب عبارة عن مجال التقاء بين تلال مقدمة الريف وهضبة سايس، ويتضح ذلك من خلال تنوع وحداته الطبوغرافية وفئات الانحدار التي تشكل هذا التراب، مما يجعل الطابع العام للوحدات التضاريسية يسوده انعدام التجانس بين مكوناته.

1 - 1- يغلب الطابع التلي على الوحدات الطبوغرافية للضاحية الغربية لمدينة فاس

يتخذ توزيع التضاريس وفئات الارتفاع الطابع التلي. إعتقادا على خريطة تضاريس الجماعات الترابية بالضاحية الغربية لمدينة فاس، حاولنا التمييز فيها بين الوحدات الطبوغرافية الكبرى والمهمة بمجال الدراسة، وهي على الشكل التالي:

- تمتد التلال والجبال المنخفضة بمقدمة الريف الأوسط في النصف الشمالي من مجال الدراسة²، حيث تصل الارتفاعات المطلقة إلى 700 متر، مع وجود بروزات أكثر ارتفاعا يمثلها جبل ثغات بحوالي 837 متر، والذي يشرف على منخفض واد فاس (هضبة سايس)، ومابين 566 متر و350 متر بكدية

² - PIQUE (A), (1994) : «GEOLOGIE DU MAROC : LES DOMAINES REGIONAUX ET LEUR EVOLUTION STRUCTURALE», Imprimerie EL MAARIF AL JADIDA. RABAT, MAROC. Page: 16.

مولاي عبد القادر وجبل مولاي يعقوب ولالة شافية، وتقل تدريجيا إلى 200 متر بمنخفض الحيط الأصفر وواد البرابرة، مفرزة بذلك مجالات طبوغرافية متدرجة الارتفاعات (300 – 200 متر). وقد عملت الشبكة الهيدروغرافية الثانوية على تقطيع السطح وخلق نطاقات تعمقت بها الشعاب والأودية الثانوية (خريطة 3).

تتميز هذه الوحدة التضاريسية « بتجزية قوي للسطح، بغلبة شكل المتون والتلال، وبضعف في الارتفاع وبتهوية هامة بسبب اتساع بعض الأودية، ولوجود عدد من الأحواض والمنخفضات الداخلية. ويمتاز السطح كذلك بندرة الانحدارات القوية الحادة، وبالعكس بعموم الانحدارات المتوسطة، والسفوح شديدة التحديد والتقطيع أي أن المتون الرئيسية مجزأة إلى أشكال صغرى³».

ويرى مورير جبرار (1968) أن الجبال المنخفضة وتلال مقدمة الريف الأوسط، تبدو ظاهريا أكثر تجزئاً من غيرها في الريف، لكن عندما نتوغل داخلها يظهر التجانس الكبير للوحدات الصغيرة التي تشكلها؛ إذ يتميز كل عنصر بارتفاعه المتوسط، وبنظام جريانه، وبوجود مستويات عليا مجاورة لمستويات منخفضة، وبأعراف تتخذ عدة اتجاهات، وبوجود تضاريس حادة ومنعزلة وغير مرتبة يصعب معه تحديد العلاقات التي توحدتها. ويؤكد على أن هذه الخاصية ناتجة عن البنية المعقدة التي يتميز بها هذا الجزء من الريف، الذي تتعاقب فيه الصخور الصلبة والهشة، وحيث تتعدد البروزات الترياسية الجبسية الملحية⁴.

يطلق على هذه النوع من التضاريس الجبال المنخفضة « تدعى غالبا مناطق تلية أو متتية، والخاصية الوحيدة التي تجعلها تقترب من المظاهر الجبلية حدة التقطع، أما المظاهر الأخرى فهي كلها شبيهة بما يوجد في الهضاب والسهول، سهولة نسبية لاجتياز المجموعات التضاريسية - مناعة غير متوفرة لهذا السبب - غطاء نباتي لا يختلف عن نباتات المنخفضات المحيطة. حياة بشرية لا تتسم بميزات مختلفة تماما عن المناطق المنخفضة المجاورة، لكن هذا لا يمنع محليا من صعوبة التنقل، وضيق المجال الزراعي وعنف تعرية التربة⁵».

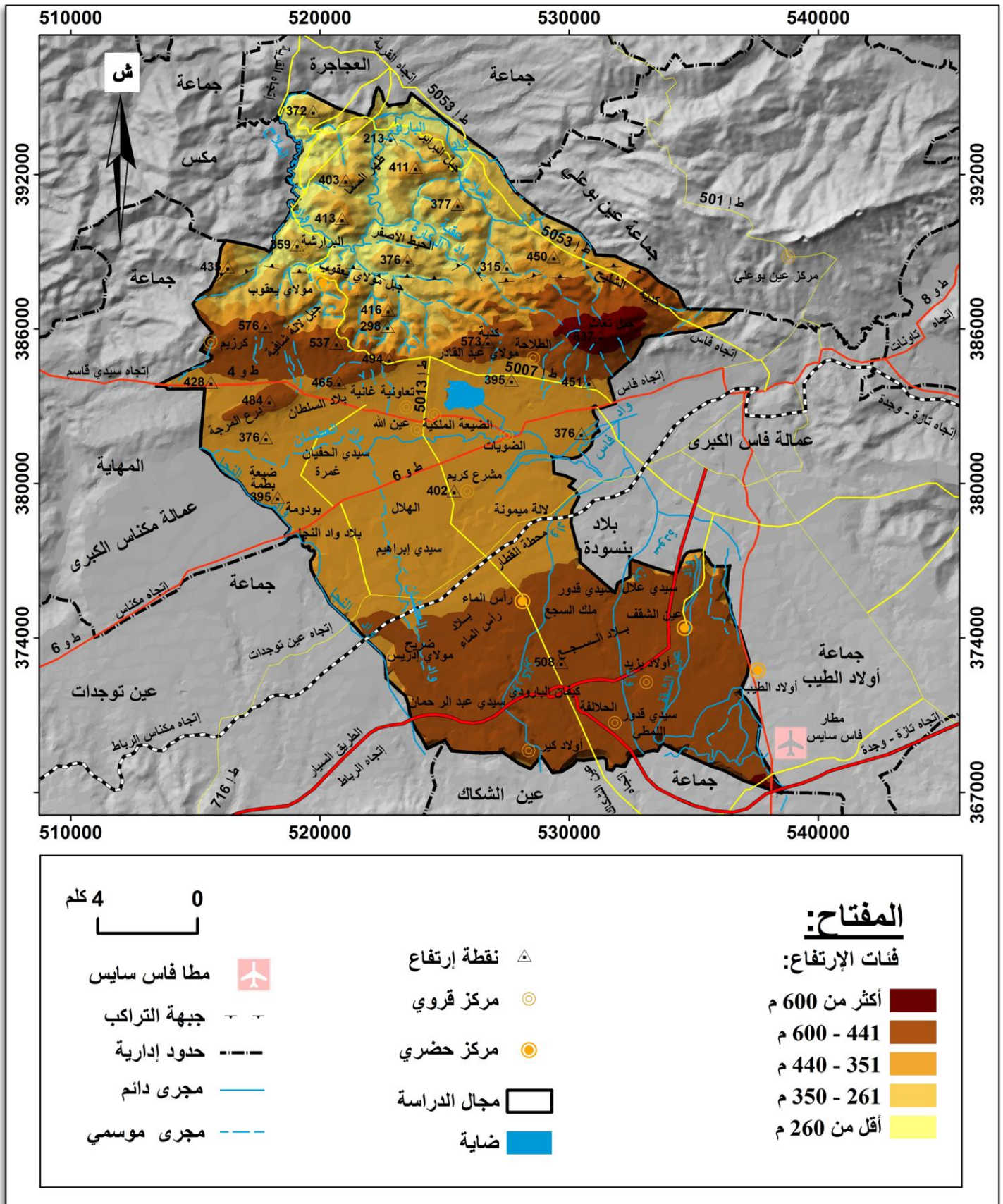
تشكل هذه التلال رغم ضعف ارتفاعها من أصعب البيئات أمام الحياة البشرية بشكل خاص في مجال الدراسة، لأنها لا تعرف مزايا بيئات جبال الريف عموما، كأهمية الماء ووفرتة أو الجو المعتدل في الصيف؛ لكنها في المقابل تمتاز بكل خصوصيات البيئة في جبال الريف، ومن أهمها: ضيق المجال الفلاحي، قوة التعرية، عدم استقرار السفوح.

³ - بريان محمد، بنحليمة حسن، العوينة عبد الله، (1989)، «قراءة وتحليل الخريطة الطبوغرافية»، الطبعة الثانية، منشورات اللجنة الوطنية المغربية للجغرافية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط. المغرب، ص: 98.

⁴ - MAURER (G), (1968) : «Les Montagnes du Rif Central : Etude Géomorphologique», Thèse pour le Doctorat Es Lettres, Présentée à la Faculté des Lettres et Sciences Humaines, Université de Paris, Pages: 56-59.

⁵ - بريان محمد، بنحليمة حسن، العوينة عبد الله، (1989)، مرجع سابق، ص: 98.

خريطة 3: توزيع التضاريس وفئات الارتفاع بالضاحية الغربية لمدينة فاس الكبرى



المصدر: - الخريطة الطبوغرافية لفاس غرب 1/50000 (1982)؛

- صور الأقمار الاصطناعية من موقع المساحة الجيولوجية الأمريكية (<http://www.usgs.gov>)، فبراير 2019؛

- العمل الميداني والخرائطي، فبراير 2020.

- ينتمي النصف الجنوبي من مجال الدراسة لمنخفض هضبة سايس - فاس، تنحصر عموما بين الطريق الثانوية رقم 308، الرابطة بين فاس ومولاي يعقوب في اتجاه الجنوب مع حدود جماعة عين الشقف وعمالتي فاس ومكناس. تتراوح الارتفاعات بها ما بين 440 متر و300 متر، تخضع بدورها للميل العام للجهة الجنوبية من جماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي؛ أي من الشمال الشرقي نحو الجنوب الغربي والذي يوافق جريان الأودية التي تجري فوق مجال الجماعتين معا.

يظهر المشهد الطبوغرافي تباينا واضحا بين منخفض فاس سايس ومنخفض مكناس، ففارق الارتفاع يصبح جليا خصوصا عند لية عين توجيدات⁶. وتنتمي عموما هضبة سايس للمجال الترابي في الشمال الأوسط والشرقي لجهة فاس بولمان، حيث تتميز الطبوغرافية بميلان عام من الجنوب نحو الشمال⁷. نجد الارتفاعات بها تتراوح ما بين 700 متر و400 متر، لكن نجدها على العكس من ذلك عند التقاءها بتلال مقدمة الريف خصوصا عند حافة جبل زلاغ وجبل ثغات. فالطبوغرافية تصبح تدريجيا تتجه من الشمال نحو الجنوب كما هو الشأن بالنسبة لمجال جماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي.

ينتمي هذا التراب أيضا حسب بوطيب الطاك (1995) إلى بادية فاس «...في المنطقة المنبسطة الممتدة من أبواب فاس شمالا إلى بادية هضبة سايس مكناس جنوبا، وتحدها غربا مجموعة من التلال (انطلاقا من جبل ثغات شمالا إلى واد مهدومة جنوبا) وشرقا دير الأطلس المتوسط⁸». ويمكن أن نضيف أيضا بكون سايس يشكل المنظومة الجهوية لفاس مكناس، انطلاقا من التماس والتواصل والترابط ما بين فاس وتلال ما قبل الريف؛ نتيجة توفره على شروط ممتازة لقيام الفلاحة، القلب النابض لهذه الجهة⁹.

كما يؤكد جون فرانسوا تروان (2002) حسب ما أورده بريان محمد، «...أن سايس مكناس وهو أكثر ارتفاعا ورطوبة، عبارة عن حادور طويل مائل في إتجاه الشمال، وشرقا، هناك سايس فاس وهو أقل ارتفاعا، ويبدو في شكل سهل عمل لمدة طويلة كمنطقة تهدل ذات تصريف داخلي ويعاني من صعوبة في تصريف المياه، وبالتالي تكثر به المستنقعات والضوايات. وسائيس فاس كذلك أكثر قارية، ويضيق هذا المنخفض في إتجاه محور تازة؛ حيث تظهر أولى بوادر المغرب الشرقي¹⁰».

⁶ - MARTIN (J), (1981) : «LE MOYEN ATLAS : Etude Géomorphologique», Note et mémoires du service géologique N° 258. Les éditions du service géologique du Maroc, RABAT, Page: 62.

⁷ - MARTIN (J), JOVER (H), LE COZ (J), MAURER (G), NOIN (D), (1964) : «Géographie du Maroc», Manuel de géographie, 5^e Année Secondaire. Edition : Hatier, Paris & Librairie Nationale, Casablanca. Maroc, Page: 95.

⁸ - الطاك بوطيب، (1995)، «سايس فاس: التحولات المجالية الاجتماعية الحديثة»، مجلة المصباحية، سلسلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس-فاس، المغرب، ص: 109.

⁹ - وزارة إعداد التراب الوطني (2004)، «التصميم الوطني لإعداد التراب: الوثيقة التركيبية»، وزارة إعداد التراب الوطني والماء والبيئة، قطاع إعداد التراب الوطني. الرباط، المملكة المغربية. ص: 90.

¹⁰ - TROIN (J. F.), (dir. de) (2002) : «MAROC: Régions, pays, territoires». Edition Maisonneuve & Larose, Tarik, URBAMA. Paris, Page: 134.

يضيف جون فرانسوا تروان (2002) أن هذه الهضبة تمتد من الغرب إلى الشرق على مدى 100 كلم، وهي هضبة تعلو وادي بهت غربا ووادي سبو شرقا. وتحدها من جهة الشمال تضاريس مقدمة الريف وجنوبا جبال الأطلس المتوسط. عرضها حوالي 70 كلم، وهي ترتفع ارتفاعا بطيئا نحو الجنوب (600 متر شمال مكناس و900 متر على سفح مرتفعات الحاجب¹¹).

يعكس هذا التنوع في التضاريس تنوع الوحدات الطبوغرافية بمجال جماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي، على اعتبار أنها تشكل موروثا طبيعيا، مما يؤدي إلى اختلاف توزيع المشاهد والثروات الطبيعية بتراب الجماعتين معا.

كما تتميز هذه التضاريس بسيادة الانحدارات الضعيفة والمتوسطة والتي تمثل أكثر من 61 % من مساحة الجماعتين معا، بفعل نشاط التعرية المائية الذي يعتبر من بين التهديدات الأساسية التي يعرفها مجال الدراسة¹²، والتي تؤثر سلبا على خصوبة التربة، وتساهم بشكل كبير في توحد سد سيدي الشاهد وارتفاع نسبة الملوحة به وبمياه واد الملاح الشمالي خصوصا في مجال كل من مشيخة حميان ومكناسة مولاي يعقوب (الصورتان 1 و2).

الصورتان 1 و2: بعض أشكال الإكراهات الطبيعية بالضاحية الغربية لمدينة فاس



بتاريخ: 2018/04/06



المصدر: عدسة بوشقي هاني

تظهر الصورة 1 بقايا المواد الملحية بعد تبخر المياه، أما الصورة 2 فهي تشكل مقلع استخراج الملح بمشيخة حميان من طرف الساكنة بطريقة غير مشروعة. من هذا المنطلق يجب تعبئة وتثمين هذه الموارد الترابية عن طريق مشروع ترابي داخل الحيز الترابي في إطار الإستغلال المعقلن للموارد الطبيعية عن طريق إيجاد مناصب شغل للموارد البشرية بهدف تحقيق دعم للموارد الإقتصادية في إطار إستراتيجية لتحقيق التنمية المحلية.

¹¹ - TROIN (J. F.), (dir. de) (2002). Op. cit, p p.: 134 - 135.

¹² - الناصري محمد، (2003)، «الجبال المغربية: مركزيتها، هامشيتها، تهميتها»، الطبعة الثانية، منشورات وزارة الثقافة، مطبعة دار المناهل الرباط. المغرب، ص: 92.

1 - 2- تنوع توزيع الانحدارات داخل تراب الضاحية الغربية لمدينة فاس الكبرى

تتميز الجماعات الترابية بالضاحية الغربية لمدينة فاس، بانحدارات متفاوتة تبعا لطبوغرافية السطح؛ ويتضح ذلك من خلال خريطة توزيع فئات الانحدار بالمجال المدروس، والتي تمكنا (خريطة 4) من التمييز بين 5 فئات:

الفئة الأولى: فئة انحدار أقل من 5 %، وتشغل هذه الفئة نسبة مهمة من مجال الدراسة، تقدر بنسب 61 %، وتشمل أساسا المجال الجنوبي، المنتمي لهضبة فاس سايس والمنخفضات في الشمال الغربي، عند واد الملاح والواد البارد من مجال الدراسة.

الفئة الثانية: فئة انحدار ما بين 5 و 10 %، وتشغل هذه الفئة نسبة 13 % من مساحة مجال الدراسة، خصوصا بعض الأجزاء المتفرقة بالجنوب الموافقة للتلال المنخفضة (مثل كدية درع المرجة وبلاد السلطان والطلاحة)، وبالشمال التلال المشرفة على واد الملاح عموما.

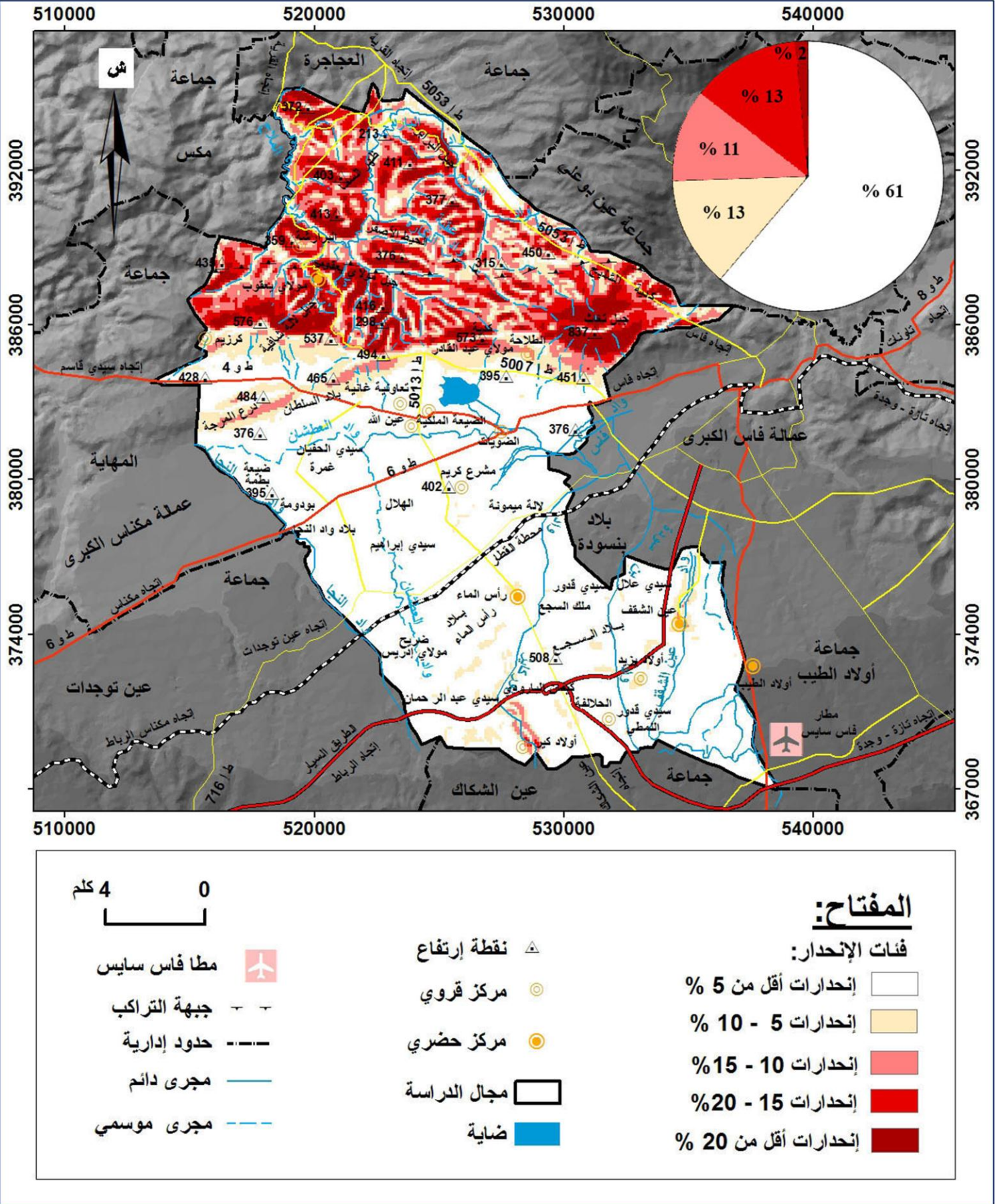
الفئة الثالثة: انحدارات ما بين 10 و 15 %، وتنتشر بالجبال المنخفضة خصوصا تلك الموجهة نحو الشمال الغربي ونخص بالذكر جبل البرابر وظهر السما والحيط الأصفر وكدية الشليح، حيث تغطي ما مجموعه 11 % من المساحة الإجمالية لمجال جماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي.

الفئة الرابعة: انحدارات ما بين 15 و 20 %، وتشمل أجزاء متفرقة بالشمال والوسط وخصوصا عند جبال الوسط الغربي عند جبل مولاي يعقوب وجبل لالة شافية، حيث تغطي 15 % من المساحة العامة للمجال المدروس.

الفئة الخامسة: انحدارات أكثر من 20 %، وتشغل جزء صغير بأقصى الوسط الغربي عند جبل كرزيم وقمة جبل ثغات بنسبة تشكل 2 % من مساحة المجال المدروس.

يتضح من خلال دراستنا للانحدارات، أن نسب الانحدار بالمجال المدروس تتسم بالتدرج من الوسط الشرقي في اتجاه الوسط الغربي والشمال الغربي، بالنسبة لتجايد وتلال مقدمة الريف في النصف الشمالي من تراب الجماعات المدروسة مولاي يعقوب وسبع رواضي وعين الشقف. وبالمقابل نجد النصف الجنوبي من مجال جماعة سبع رواضي بالخصوص يعرف تدرج في الانحدار من الشمال عند قدم جبل ثغات مرورا بالوسط وفي اتجاه الجنوب الغربي من المجال المدروس بجماعة عين الشقف.

خريطة 4: توزيع فئات الانحدار بالضاحية الغربية لمدينة فاس الكبرى



المصدر:

- الخريطة الطبوغرافية لفاس غرب 1/50000 (1982)؛
- صور الأقمار الإصطناعية من موقع المساحة الجيولوجية الأمريكية (<http://www.usgs.gov>)، فبراير 2019؛
- العمل الميداني والخرائطي، فبراير 2020.

2 - تنوع وتعدد وحدات البنية الجيولوجية للضاحية الغربية لمدينة فاس الكبرى

ينتمي تراب الجماعات الترابية للضاحية الغربية إلى مجالين بنيويين هما تلال مقدمة الريف الأوسط ومنخفض سهل سايس فاس، وقد عرفت الهوامش الشمالية - الغربية لسايس فاس وتلال مركب مقدمة الريف الجنوبية تطورا معكوسا للتضاريس.

تنتشر في الشمال وحدات تلية ومتون منخفضة التي توافق البنية الصلصالية، يعبرها مجرى واد الملاح وروافده، الذي يصرف جزءا من مياه سايس صوب واد مكس في الشمال وروافده، عبر بنية تكويناتها صلصالية طينية دخلية (ترياسية، كريتاسية، إيوسينية ثم ميوسين، أسفل والأوسط) ارتبطت بزحف فرشة مقدمة الريف من الشمال داخل البحر الميوسيني للأخدود الجنوب - ريفي، التي استمر بعدها الإرساب الميسيني الذي انتهى بسحنة ساحلية تنتمي للبليوسين الأسفل¹³.

يمتد جنوبا من مجال الدراسة حسب الطليسان محمد (1996) الهامش الشمالي الغربي المتموج من هضبة سايس فاس، يوافق سطحها تموج الكلس البحيري البليوسيني ضمن مقعرات عريضة ومحدبات مقروصة (مقერი "الضويات" و"شعبة محمد" ومحدب دراع الماركة الذي يتوسطها)¹⁴. ومن خلال خريطة الوحدات البنيوية الكبرى التي تكون مجال الدراسة (خريطة 5)، يمكن حصرها فيما يلي¹⁵:

2 - 1- التوضعات البحرية السطحية للرباعي

تتجلى التوضعات البحرية السطحية للرباعي في تكوينات الميوسين الأعلى، وهي عبارة عن توضعات تلت زحف الفرشات، تتكون من توضعات طفلية تظهر بالمجال على الهوامش الجنوبية لطية الريف الزاحفة بالخصوص جنوب جبهة التراكب، وبمنطقة بلاد بن يطو على الضفة اليمنى للواد البارد الشمال الشرقي لجبل البرابر بمجال الدراسة. وتتشكل عموما من بروزات الطرطوني، وتضم الطفل الأزرق والحث.

2 - 2- الكلس البحيري للهوامش الشمالية لسايس فاس

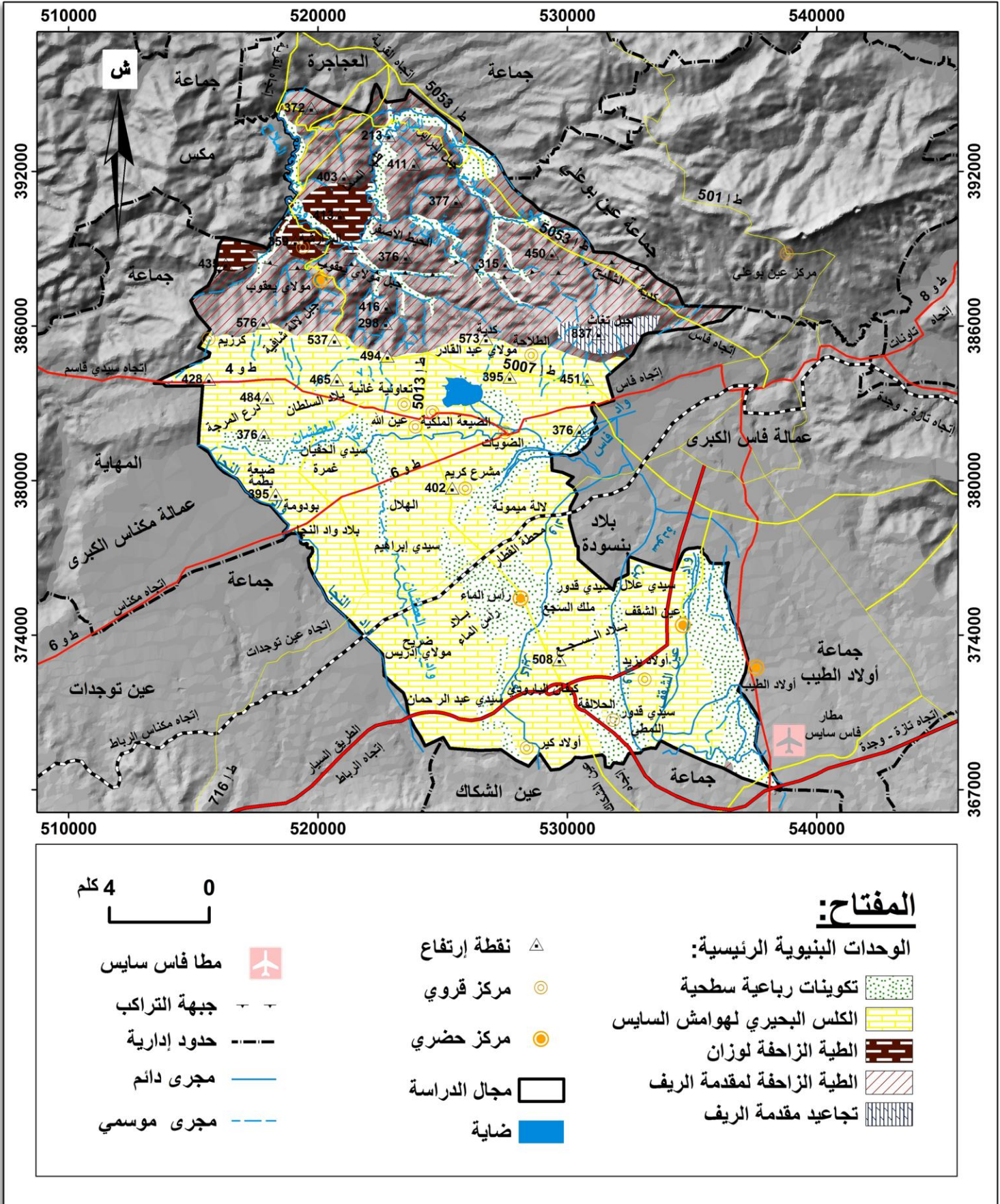
تعتبر الهوامش الشمالية لسايس فاس مجالا لانتشار الكلس البحيري الذي يعرف بنفاذية عالية ووجود شقوق تسمح بتخزين المياه، الشيء الذي يفسر وجود فرشة مائية عميقة، تشكل فيها الصخور الطفلية الترياسية الأساس غير النافذ. وهو أيضا مجالا لانتشار العيون والآبار المستغلة في قطاع السقي (الضيعة الملكية بصفة خاصة).

¹³ - الطليسان محمد، (1996)، «شواهد عن مراحل التطور الجيومورفولوجي: البليو-رباعي على الحدود الشمالية الغربية لسايس فاس»، مجلة المصباحية، سلسلة العلوم الإنسانية، العدد الثاني، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس-فاس، المغرب، ص: 124.

¹⁴ - الطليسان محمد، (1996). مرجع سابق، ص: 124.

¹⁵ - MAURER (G), (1968). Op. cit, Page: 58 - 62.

خريطة 5: توزيع وحدات البنية الجيولوجية بالضاحية الغربية لمدينة فاس الكبرى



المصدر: - الخريطة الجيولوجية لبنى عمار بمقياس 1/50000 (2004)؛

- الخريطة البنيوية للمغرب بمقياس 1/2000000 (1982)؛

- الخريطة الجيولوجية للغرب والريف الغربي بمقياس 1/200000 (1952)؛

- العمل الميداني والخرائطي، فبراير 2020.

2 - 3- طية وزان الزاحفة

طية وزان الزاحفة من الريف الداخلي وتشكل نسقا لمجموعة من توضعات الزمن الثالث (كلس أبيض صواني وحث).

2 - 4- طية مقدمة الريف

تشكل طية مقدمة الريف القاعدة التي زحفت عليها طية وزان، وهي توافق مجالات منخفضة، ذات تكوينات صخرية هشة كالطفل الكريتاسي الأسفل والأوسط، وبعض دكات الشيست، وطفل الميوسين الأسفل والأوسط، والطفل الترياسي الذي يستغل مناطق الضعف البنيوي.

2 - 5- تجايد مقدمة الريف

تجايد مقدمة الريف والتي توافق بنية التوائية راسخة تنتمي للجوراسي (كلس وحث). من الناحية الباليوجرافية، عرفت منطقة أخدود جنوب الريف غمرا بحريا خلال الميوسين الأعلى (Miocène)، وعند بداية البليوسين (Pliocène) تشكلت بحوض سايس إرسابات نهريّة - بحرية توضع خلالها الكلس (Calcaires)، والرصيص (Conglomérats)، والحصيم (Poudingnes). وخلال الزمن الرابع عملت الأودية الرئيسية (واد مكس وروافده) على نحت وتعميق مجاريها بنطاقات انتشار الطفل الميوسيني، والتكوينات الرباعية السطحية الحديثة خاصة.

نستنتج من الدراسة الجيولوجية لمجال الدراسة، أن هذه الأخيرة تتوفر على أشكال بنيوية معقدة ومتنوعة، حيث أن أهم التكوينات السائدة ترجع إلى الزمن الثالث والزمن الثاني، وهي على الشكل التالي:

• الكلس الأبيض والكلس البحيري

ينتشر الكلس الأبيض بالخصوص في نطاق طية وزان الزاحفة، أما الكلس البحيري فنجدّه بنطاق هضبة سايس فاس. تتميز هذه التكوينات الصخرية بدرجة عالية النفاذية على مستوى الفرشة السطحية.

• الكلس والحث الجوراسي

يغطي مساحة ضيقة من مجال الدراسة، حيث يعرف هذا النوع من الصخور انتشارا في نطاق تجايد مقدمة الريف، وبالخصوص جبل تغاث وجبل كرزيم.

• صلصال كريتاسي

يغطي هذا النوع مساحة مهمة من مجال الدراسة، حيث ينتشر هذا النوع من الصخور انتشارا واسعا في نطاق طية مقدمة الريف الزاحفة. وهو عبارة عن إرسابات متلاحمة غير نافذة من حقبة الكريتاسي الأسفل والأوسط.

3 - مناخ متوسطي متقلب

يشكل المناخ بكل عناصره (التساقطات، درجات الحرارة، الرطوبة، الرياح...) عنصرا أساسيا في ضبط خصائص الموارد الطبيعية لمجال الدراسة، فهو الذي يطبع المظاهر العامة من حيث توزيع الغطاء النباتي والغابوي والمظاهر البشرية كالسكن والأنشطة الفلاحية وغيرها.

بحكم الموقع الجغرافي للجماعات الترابية لمجال الدراسة (مولاي يعقوب، سبع رواضي وعين الشقف) بهضبة سايس، فإنها تدخل ضمن المناخ المتوسطي بشكل عام، الذي يتميز بفصلين متباينين من حيث خصوصياتهما، فصل مطير معتدل شتاء وفصل جاف وحار صيفا، وهذا النسق له انعكاسات كبيرة على الموارد الترابية وتوزيعها بالتراب المحلي.

يضيف بعض الدارسين في علم المناخ على أن مركز مولاي يعقوب يتميز بمناخ خاص يطلق عليه « المناخ المجهري »، وهو يتسم بكونه أكثر حرارة من حاصل مجال الجماعات الترابية بالضاحية الغربية لمدينة فاس وخصوصا مع غياب التهوية، وهذا ما يفسر قلة انتشار النطاقيات الخضراء؛ فمركز مولاي يعقوب جغرافيا يقع بين العيون الحارة في عمق مقعر وأكثر عرضة للشمس، إضافة إلى حرارة المياه المرتفعة، حيث تصل إلى 54 درجة، بالنسبة للحرارة تصل متوسطاتها خلال فصل الربيع إلى 17.3 درجة، أما في فصل الصيف فتتعدى 40 درجة، وتجدر الإشارة إلى كون المركز يعرف سنة رطبة أكثر من الأخرى في كل 3 سنوات¹⁶.

3 - 1- تواضع التساقطات المطرية وتوالي سنوات الجفاف

تتميز التساقطات المطرية عن باقي عناصر المناخ الأخرى، بالأثر الواضح الذي تخلفه على الموارد الترابية بشكل خاص بمجال الدراسة، لهذا فوجودها أو عدمها يؤثر بشكل كبير عموما على مختلف الأنشطة سواء كانت طبيعية، أو بشرية أو إقتصادية.

تشمل التساقطات كل الموارد المائية الترابية المسترجعة عن طريق التبخر، وعن طريق التبخر والنتح، وجريان مياه السطح، وجريان المياه الجوفية، واختلافات المخزونات (ثلج، جليد، ماء البحيرات الطبيعية والاصطناعية...). وتتوقف إعادة توزيع التساقطات بين هذه الأقسام بالخصوص على نظام التساقطات وعلى شدة الهطول والزمن الذي يفصل بين فترات الهطول¹⁷.

من أجل بلوغ معرفة دقيقة ومفصلة لخصوصيات الجماعات الترابية مولاي يعقوب وسبع رواضي وعين الشقف، على مستوى التغيرات المناخية التي تمس عنصر التساقطات وضبط مختلف

¹⁶ - LAKHDAR (A), (2006): «Nouvelle Approche Géologique et Géodynamique du Complexe Hydrothermal de Moulay Yacoub : Bordure Septentrionale du Sillon Sud Rifain », In: Revue Communications Géologiques (Tome: 93) , Lisbonne, Portugal. p p.: 185 - 204.

¹⁷ - جارو ميشل، (2001)، « التغيرات المناخية والموارد المائية: تحليل على المستوى الإقليمي »، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، سلسلة الدورات، الدورة الخريفية، مطبعة المعارف الجديدة. الرباط، المغرب، ص: 169 - 177.

خصوصياتها الفصلية والسنوية وكذا الشهرية واليومية، سنحاول الاعتماد على تحليل ودراسة سلسلة إحصائية طويلة تمتد من شتنبر 1978 حتى بداية 2019 (شهر يناير)، للمتغيرات البيسنوية، والتغيرات الفصلية والشهرية؛ وذلك بالاعتماد على المعطيات التي توفرها محطات الرصد بكل من مجال الدراسة وخاصة مركز الأشغال الفلاحية الضويات، التي تتكون من مختلف أجهزة قياس عناصر الطقس كالمرياح وجهازي قياس الضغط والحرارة والتساقطات (الصور 3 و4 و5).

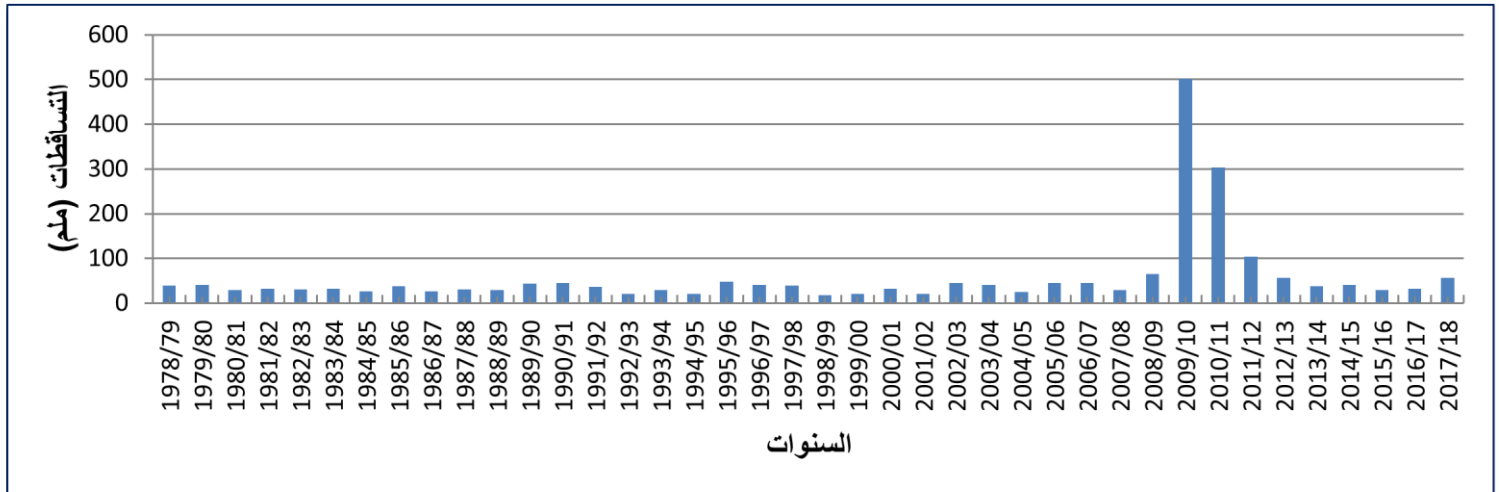
الصور 3 و4 و5: مكونات محطة الرصد بالمركز الفلاحي الضويات



3 - 1 - 1- توزيع بيسنوي يغلب عليه فترات الجفاف

يظهر انطلاقا من المعطيات المحصل عليها، والتي تهتم محطات الرصد بالضاحية الغربية لمدينة فاس الكبرى أن متوسط التساقطات بها يصل إلى حوالي (669 ملم) في الفترة الممتدة ما بين (1978-2018)، أما التساقطات السنوية القصوى التي تمثلها الفترة ما بين سنة (2009 - 2011) فيبلغ متوسطها السنوي حوالي 4828 ملم، بتساقطات شهرية قصوى بلغت 818 ملم متمثلة، في شهر غشت، في حين وصلت التساقطات السنوية الدنيا إلى 209 ملم خلال سنة (1995 - 1996) بمتوسط شهري لا يتعدى 14.4 ملم (الشكل 1).

الشكل 1: متوسط التساقطات السنوية لمحطة الرصد الضويات ما بين (1978-2018)



المصدر: محطة الرصد بالمركز الفلاحي الضويات، بتصرف يناير 2021.

يتضح من خلال تحليل التوزيع البيسوي للتساقطات المطرية بالمجال المدروس، أنه يتميز بتباين كبير من سنة لأخرى، حيث تتوالى خلاله سنوات رطبة وأخرى جافة، مع انحراف واضح للسنوات الجافة (خريطة 5).

3 - 1 - 2- توزيع شهري غير منتظم

يتسم توزيع التساقطات المطرية الشهرية بمجال الدراسة، بالتذبذب وعدم الانتظام، وتعتبر الفترة الممتدة مابين شهر أكتوبر وشهر ماي فترة مطيرة، حيث تسجل بها أعلى كمية من التساقطات، والتي تصل إلى 84.87 % من مجموع التساقطات السنوية، في حين تعتبر الفترة الممتدة من شهر يونيو إلى شهر شتنبر فترة جافة، حيث لا تتجاوز فيها كمية التساقطات 15.13 % من مجموع التساقطات السنوية على مستوى مجال الدراسة (جدول 3).

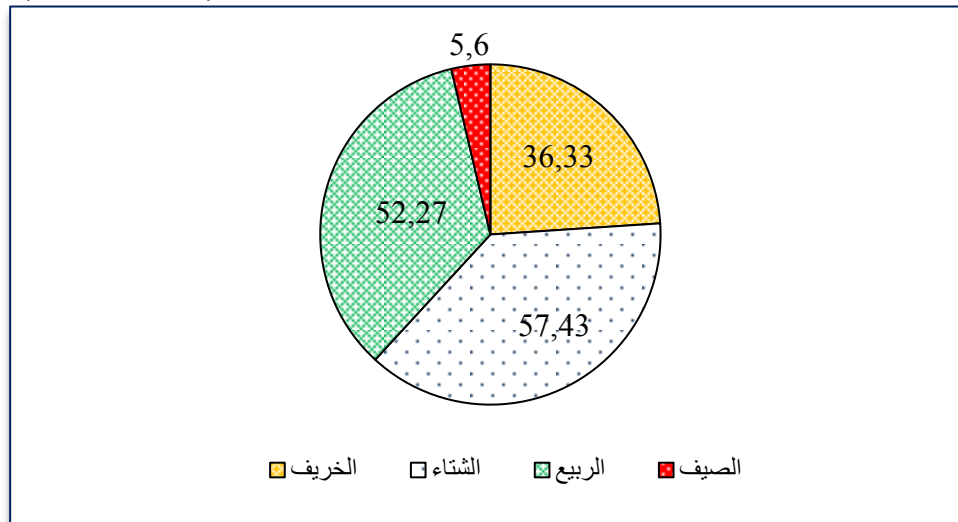
جدول 3: متوسط التساقطات السنوية لمحطة الرصد الضويات ما بين (1978 – 2018) (ملم)

الشهور	غشت	يوليوز	يونيو	ماي	أبريل	مارس	فبراير	يناير	دجنبر	نونبر	أكتوبر	شتنبر	المجموع
المتوسط	3,7	1,4	11,7	37,7	62	57,1	58,6	50,3	63,7	48,8	45,9	14,3	455,2
النسبة المئوية	0,81	0,31	2,57	8,28	13,62	12,54	12,87	11,05	13,99	10,72	10,08	3,14	100

المصدر: محطة الرصد بالمركز الفلاحي الضويات، بتصرف 2021.

لكن داخل نفس الفترات المطيرة أو الجافة على التوالي، نلاحظ أن هناك تناقضات واضحة من شهر لآخر؛ حيث نسجل خلال السنوات الأخيرة أن الفصل الجاف قد عرف تساقطات مهمة وصلت إلى 818.6 ملم خلال شهر غشت و799.8 ملم خلال شهر يونيو. الشيء الذي ينعكس على التوزيع الفصلي لهذه التساقطات خلال السنة الواحدة (شكل 2).

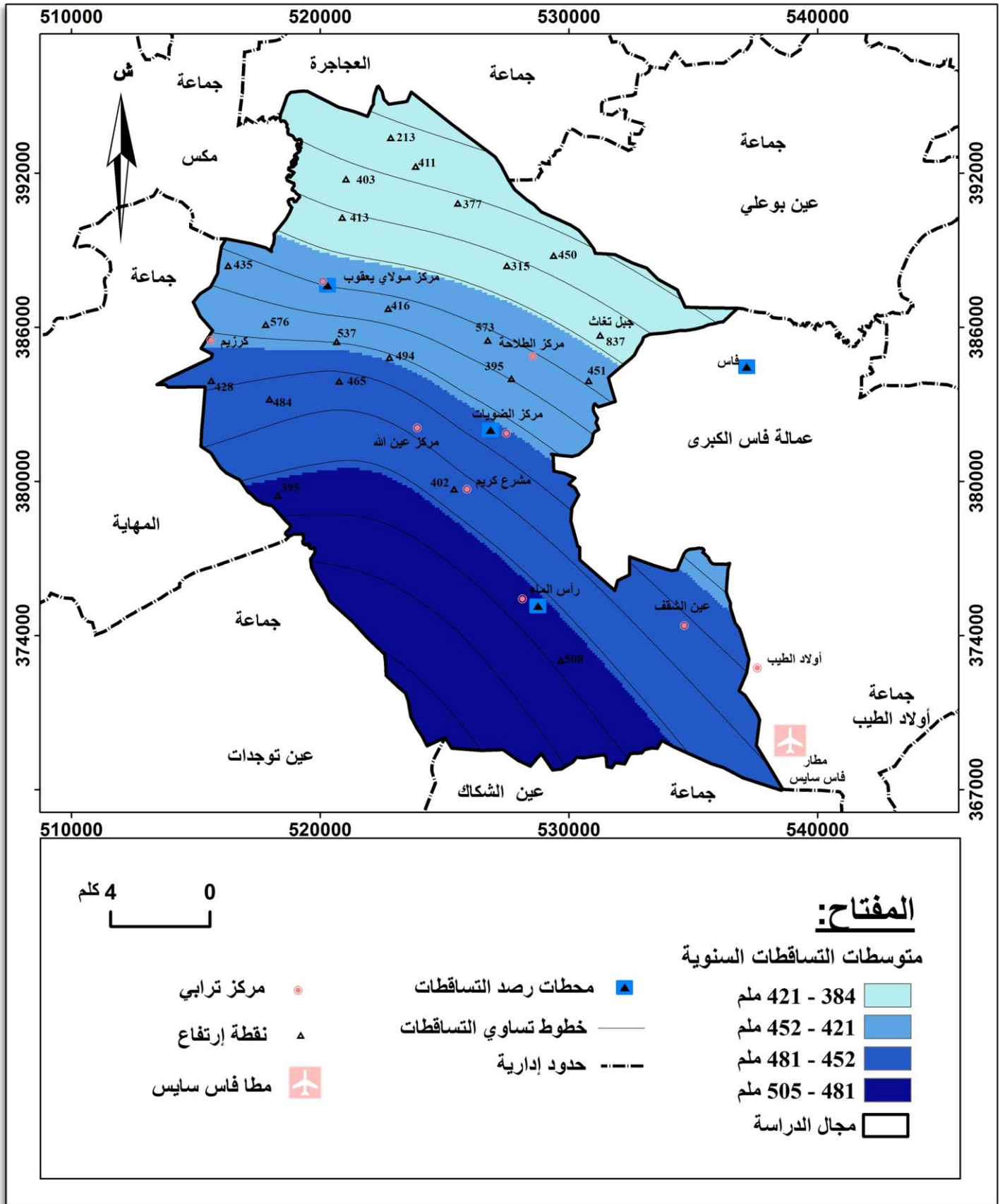
الشكل 2: متوسط التساقطات الفصلية لمحطة الرصد الضويات ما بين (1978 – 2018) (ملم)



المصدر: محطة الرصد بالمركز الفلاحي الضويات، بتصرف 2021.

يتضح من خلال تحليل التوزيع الشهري للتساقطات المطرية بالمجال المدروس، أنه يتميز بالتباين والاختلاف الكبير من شهر لآخر، وداخل نفس الشهر من سنة لأخرى.

خريطة 6: متوسطات التساقطات السنوية لمحطات الرصد بمجال الدراسة ما بين (1978-2018)



المصدر: - معطيات محطات الرصد بمجال الدراسة (الضويات، مولاي يعقوب، عين الشكاف)، 2018؛
- العمل الخرائطي، فبراير 2021.

3 - 2- حرارة كثيرة التباين

تشكل الحرارة عنصرا أساسيا ومهما في الدراسات الجغرافية عموما والمناخية بصفة خاصة، لأنها تتحكم في معظم العمليات التي تؤثر في المنظومة المناخية، ولهذا فكل التغيرات الطقسية وبالتالي المناخية سببها التغير في درجة الحرارة، التي تؤثر بدورها على موارد الوسط الطبيعي عموماً¹⁸.

من أجل إبراز كل التغيرات التي تسجلها على المستوى السنوي والفصلي والشهري، إعتدنا على دراسة سلسلة إحصائية لمدة 70 سنة تمتد ما بين 1950 و2018. وذلك إنطلاقاً من محطة الرصد الموجودة بمركز الأشغال الفلاحية الضويات بمجال الدراسة، إضافة إلى موقع جامعة كاليفورنيا بركلي لسد النقص الحاصل في معلومات الحرارة بصفة خاصة¹⁹. سنحاول تحليل هذه المعطيات لتحديد الدور الكبير الذي يلعبه عامل المناخ في توزيع الموارد الترابية بمجال الدراسة عموماً.

يعرف عموماً تراب الجماعات المدروسة مولاي يعقوب وسبع رواضي وعين الشقف، تباينات كبرى في درجات الحرارة على طول السنة، وكذلك من سنة لأخرى، حيث نجد سيادة نظام فصلي متقلب مع اختلاف التوزيع الشهري لمعدلات درجات الحرارة، الشيء الذي يؤثر على توزيع الموارد الطبيعية وعلى جميع الأنشطة الحيوية بوسط المجال المدروس.

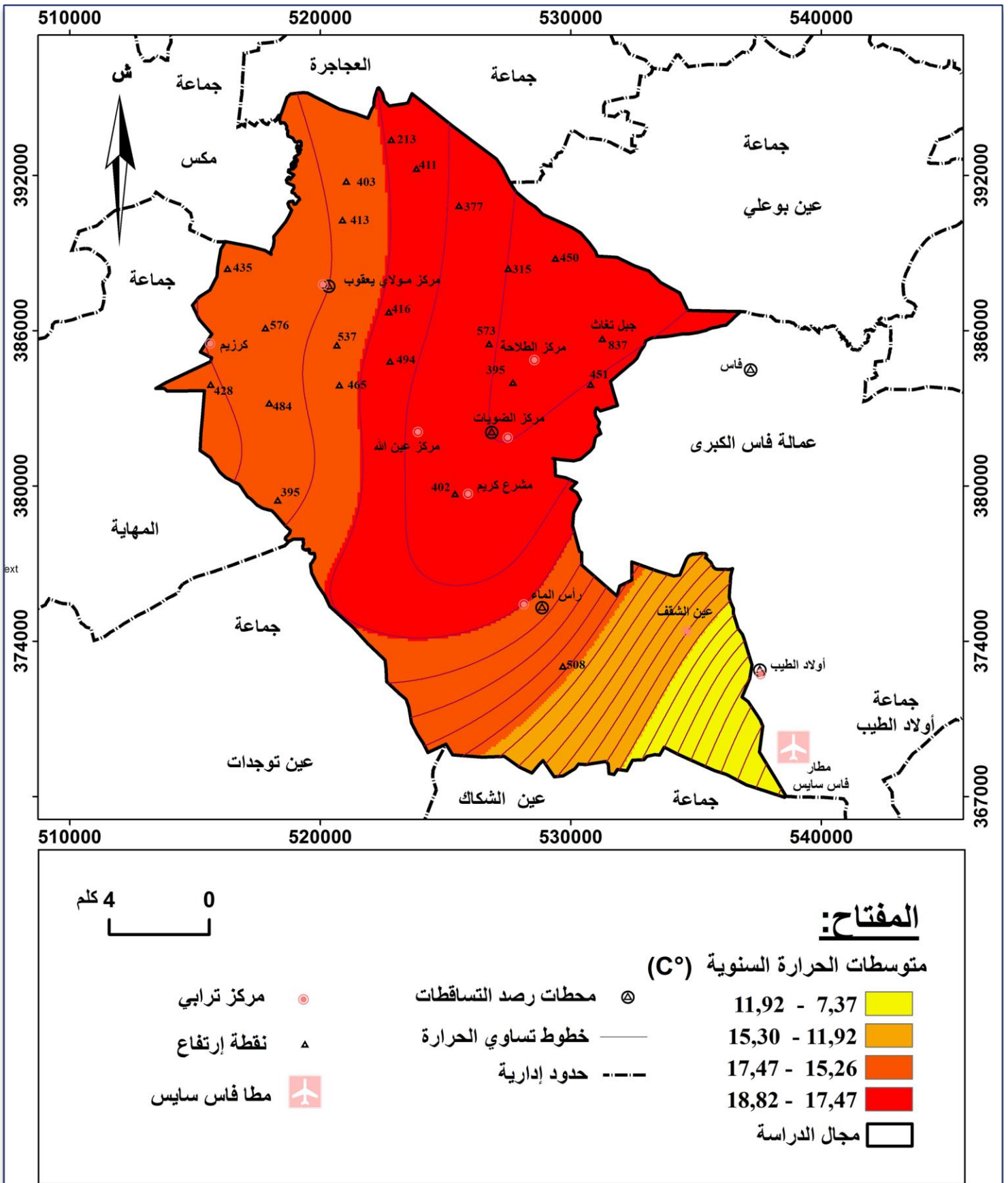
3 - 2- 1- نظام فصلي متقلب

يعرف مجال الدراسة إختلافا ملحوظا لدرجة الحرارة خلال فصول السنة، حيث يتعاقب فصلين متباينين: فصل بارد شتاء نتيجة الانخفاض الكبير لدرجة الحرارة خلال هذا الفصل؛ بالمقابل تشهد درجة الحرارة ارتفاعاً ملموساً خلال الفصل الحار صيفاً تبعاً للتغيرات التي يعرفها الإشعاع الشمسي. يظهر أن متوسط الحرارة الفصلية يبدأ في التصاعد انطلاقاً من فصل الصيف، الذي يسجل أكبر متوسط للحرارة 24.8 درجة، نظراً لقوة الإشعاع الشمسي، ويستمر المتوسط الحراري في الارتفاع حتى نهاية فصل الخريف الذي يعتبر بدوره مرحلة إنتقالية بين فصل الصيف والشتاء؛ حيث ينخفض المتوسط الحراري على 19 درجة، ثم بعد ذلك يبدأ المتوسط الحراري في الارتفاع ليسجل في فصل الربيع 15.3 درجة؛ الشيء الذي يمهد إلى ارتفاع درجة الحرارة مجدداً (الشكل 3).

تبقى معدلات المتوسطات الفصلية للحرارة على العموم معتدلة، وهي تؤكد على وجود نوع من الإستقرار في النظام المناخي الخاص بالجماعات الترابية لمجال الدراسة (خريطة 7). هذا ما سينعكس بشكل إيجابي على الأنشطة الإقتصادية السائدة بمجال الدراسة، خاصة قطاعي الفلاحة والسياحة في ظل أهمية الإستقرار المناخي الفصلي العام.

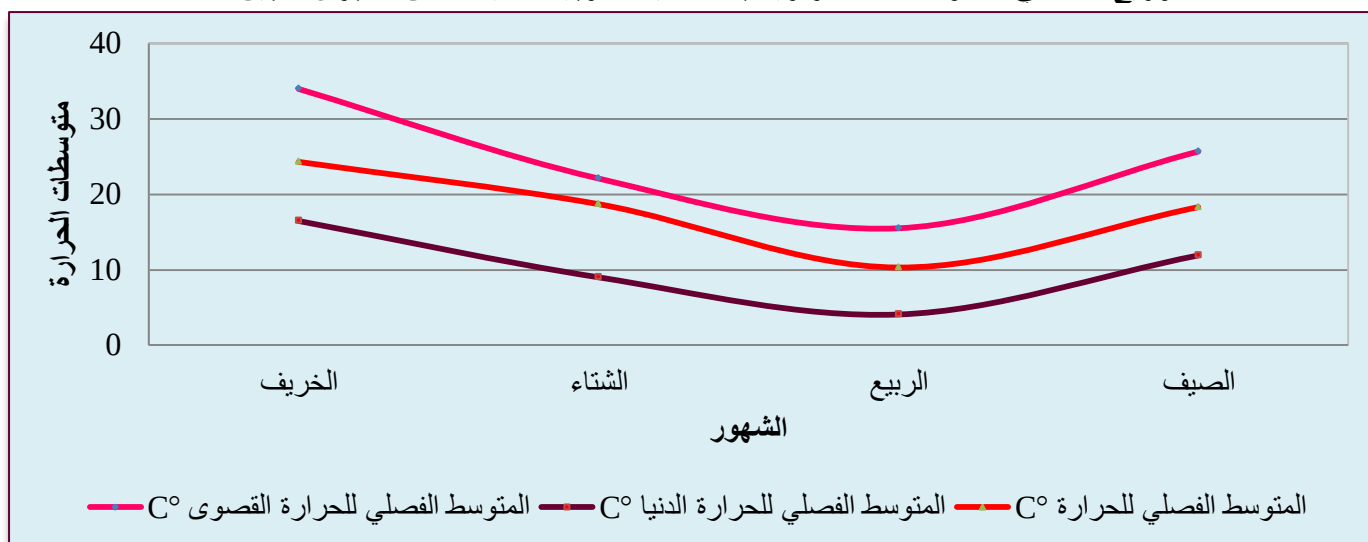
¹⁸ - حسن موسى علي، (1994)، «أساسيات علم المناخ»، الطبعة الأولى، مطبعة دار الفكر بدمشق، سوريا، ص: 61.
¹⁹ - <http://www.worldclim.org/> Museum of Vertebrate Zoology, University of California, Berkeley. (jeudi 21 janvier 2018, 23:02:38).

خريطة 6: متوسطات الحرارة السنوية لمحطات الرصد بمجال الدراسة ما بين (1978–2018)



المصدر: - معطيات محطات الرصد بمجال الدراسة (الضويات، مولاي يعقوب، عين الشقف)، 2018؛
- العمل الخرائطي، فبراير 2021.

الشكل 3: التوزيع الفصلي للمتوسطات الحرارية بالضاحية الغربية لمدينة فاس الكبرى ما بين 1950 - 2018



المصدر: - مركز الأشغال الفلاحية الضويات 2020؛

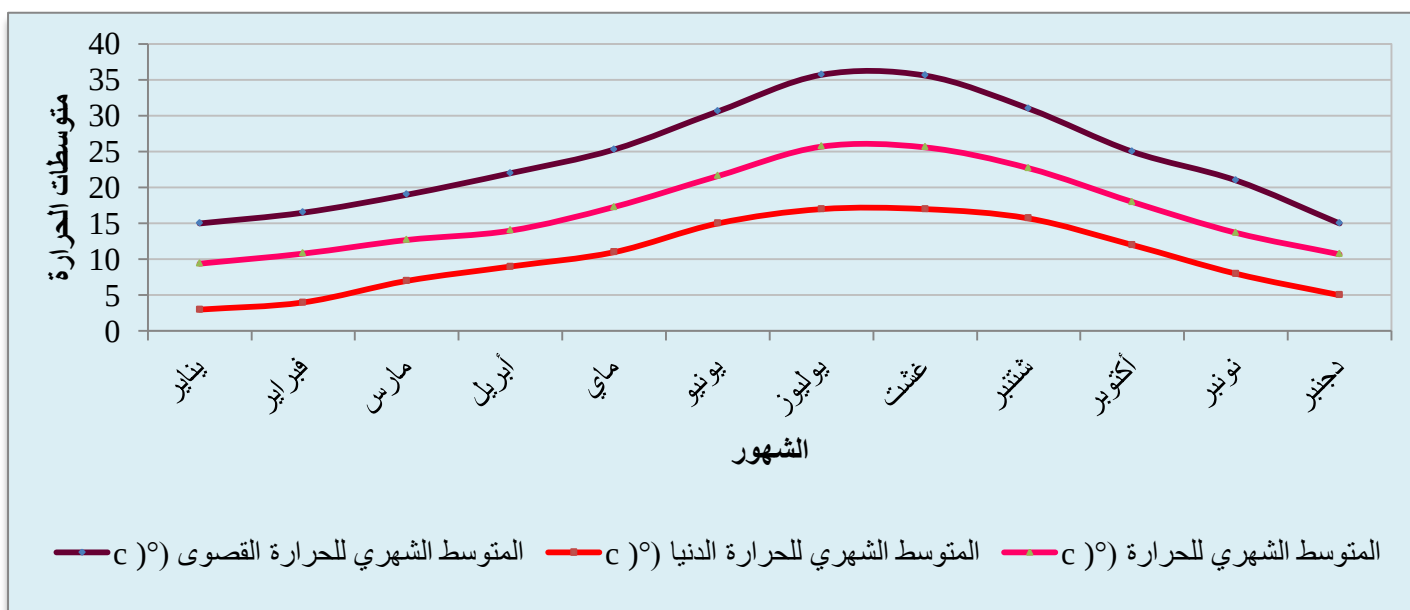
- موقع جامعة كاليفورنيا بركلي (<http://www.worldclim.org/>) 2021؛

- عمل شخصي 2021.

3-2-2- إختلاف التوزيع الشهري

يتضح أن معدلات متوسط الحرارة تتراوح ما بين 9.4 درجة كأدنى معدل خلال شهر يناير، و 25.7 درجة خلال شهر يوليوز. نفس الشيء يلاحظ بالنسبة لدرجات الحرارة الدنيا والقصوى، فدرجات الحرارة الدنيا تسجل أدناها، حيث تمثل 3.2 درجة خلال شهر يناير، وأعلىها على التوالي 17.1 و 17.3 درجة خلال شهري يوليوز و غشت. أما درجات الحرارة القصوى فيتراوح أدناها ما بين 15 درجة خلال شهر يناير و 35.60 و 35.70 درجة على التوالي خلال شهري غشت و يوليوز (الشكل 4).

الشكل 4: التوزيع الشهري للمتوسطات الحرارية بالضاحية الغربية لمدينة فاس الكبرى ما بين 1950 - 2019



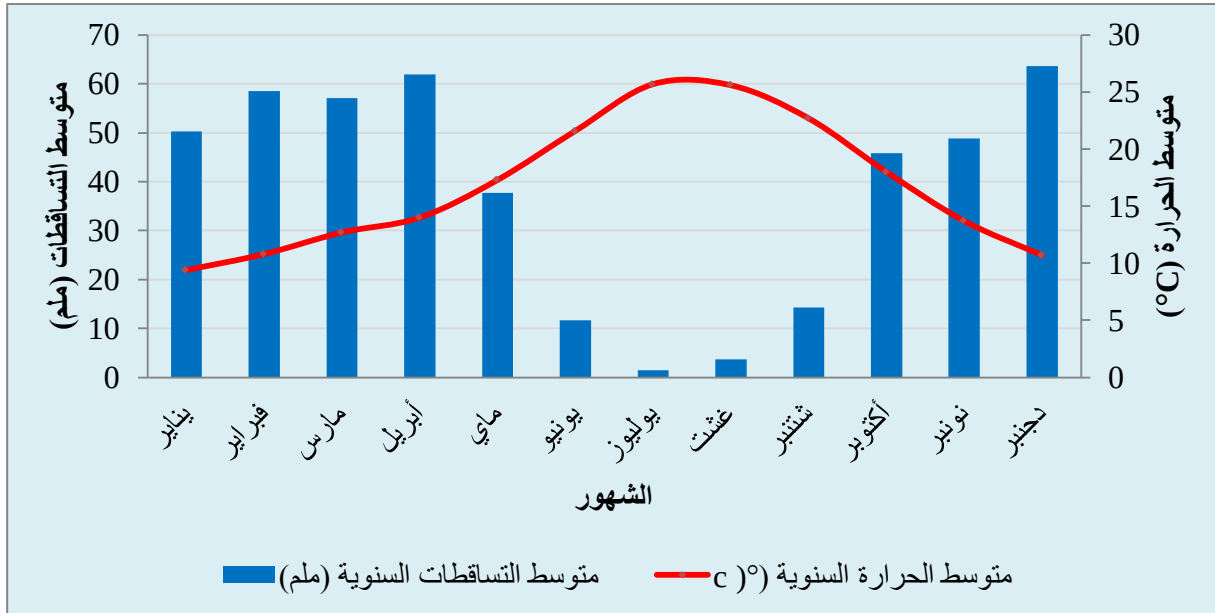
المصدر: - مركز الأشغال الفلاحية الضويات 2020؛

- موقع جامعة كاليفورنيا بركلي (<http://www.worldclim.org/>) 2020؛

- عمل شخصي 2021.

نستنتج من خلال تحليل التوزيع الشهري لدرجات الحرارة أن مجال الضاحية الغربية لمدينة فاس الكبرى، يعرف تباينات كبرى في درجة الحرارة على طول السنة؛ حيث تتميز معدلات درجة الحرارة الشهرية بفصلين متباينين من حيث درجة الحرارة، فنجد فصل ذو حرارة أقل من المعدل يمتد من شهر نونبر حتى شهر مارس، وفصل تفوق حرارته المعدل يمتد من شهر أبريل إلى شهر أكتوبر (الشكل 5).

الشكل 5: متوسط التساقطات ودرجة الحرارة السنوية للضاحية الغربية لمدينة فاس الكبرى ما بين (1978-2019)



المصدر: محطات الرصد بمجال الدراسة (الضوايق، مولاي يعقوب، عين الشقف) بتصرف يناير 2021.

3 - 3- نظام رياح كثير التقلب

تطغى على مجال الدراسة رياح محلية لها ارتباط وثيق بتوزيع الضغط الجوي، كما تعتبر الرياح من العوامل المؤثرة في المناخ المتوسطي؛ إذ يعرف تراب الضاحية الغربية لمدينة فاس الكبرى هبوب نوعين رئيسيين من الرياح، كل واحدة تختلف عن الأخرى بحسب خصائصها ومميزاتها، نظرا للجهات والعوامل المتحكم في هبوبها، وهذين النوعين من الرياح هما كالأتي²⁰:

3 - 3- 1- رياح غربية

هي رياح قادمة من المحيط الأطلسي، من مميزاتها أنها تحمل كتلا هوائية رطبة قادمة من البحر، يؤدي اصطدامها بالحاجز الجبلي إلى حدوث الرطوبة والتساقطات خلال فصل الشتاء. أما خلال فصل الصيف، فيؤدي هبوبها إلى تلطيف درجة الحرارة المرتفعة، ويطلق على الرياح الغربية عند السكان المحليين تسمية "الغربي".

²⁰ - Hamdani (N.), (2015) : «**Monographie des Ressources en Eau de la Régions de Fès-Meknès**», Mémoire de Master en Sciences et Techniques, Option : Hydrologie de Surface et Qualité des Eaux. Université Sidi Mohamed Ben Abdellah, Faculté des Sciences et Techniques, SAIS-FES, Maroc, Pages : 25-35.

3 - 3 - 2- رياح شرقية

تسمى بالرياح الشرقية نسبة لقدمها من المناطق الشرقية، من خصائصها أنها تحمل كتل هوائية حارة وجافة، تساهم في الرفع من درجة الحرارة ونسبة تبخر المياه. وتلعب الرياح الشرقية دورا سلبيا أيضا، وذلك بتأثيرها على الأنشطة الفلاحية والسياحية والموارد المائية، خاصة التي توجد فوق السفوح الموجهة نحو الشرق، ويطلق على الرياح الشرقية محليا رياح " الشرقي" أو "القبلي". وهكذا تعتبر الرياح بنوعها الشرقية والغربية أحد العناصر الأساسية في الدينامية المناخية بمجال الدراسة، كما تؤثر على السفوح بشكل كبير خصوصا على الغطاء الغابوي الموجود فوقها، وعلى الشبكة الهيدرولوجية كذلك، كما تلعب دورا مهما في استقرار أو عدم استقرار السكان فوق المجال؛ نظرا لارتباطهم الوثيق بالأرض والماء (أهم الموارد الترابية بالمجالات الريفية عموما بالمغرب وخصوصا بمجال دراستنا).

4 - موارد مائية وشبكة هيدروغرافية مهمة

يتواجد مجال الدراسة داخل حوض سبو الذي يعتبر من أغنى الأحواض على الصعيد الوطني من حيث المياه السطحية والجوفية؛ وفي هذا الصدد يشير بريمار فريدريك (1949) إلى أن حوض سبو يعتبر حسب تعبيره « aminis magnificus »، ويزيد على ذلك بأنه جنة المغرب وشمال إفريقيا، حيث يتوفر على ثروة مهمة من المياه، خاصة السطحية منها، هذه الأخيرة التي تتميز وارداتها بعدم الانتظام في الزمان والمكان²¹.

يتوفر مجال الدراسة اعتبارا لانتمائه الجهوي لجهة فاس بولمان عمالة إقليم مولاي يعقوب، على موارد مائية مهمة نظرا لأهمية التساقطات المطرية والثلجية، وأهمية الغطاء النباتي وسمك الطبقات الكلسية التي تساهم في تخزين المياه. وتتم عملية تصريف المياه عبر أهم الأودية بالجهة كواد ملوية وواد سبو، الذي يعتبر من أهم الأودية على المستوى الجهوي والوطني (خريطة 6).

يتميز هذا المجال على المستوى المحلي بشبكة مائية كثيفة ومتنوعة، من مجاري مائية دائمة وموسمية ومجموعة شعاب ومسيلات، إلى عيون عالية الصبيب ومن أهمها عين مولاي يعقوب، عين الله وعين موخنافر...، حيث ينفرد هذا التراب بجريان دائم، وذلك بفضل مياه العيون الكبرى إضافة إلى عبور أودية تنبع من عيون خارج تراب الجماعتين، ومن أهمها واد النجا بالجنوب الغربي والواد البارد الذي ينبع من جماعة عين بو علي بالشمال من مجال الدراسة (خريطة 7).

4 - 1 - موارد مائية سطحية مهمة خلال الفصول الرطبة

تتجلى المياه السطحية المتواجدة بالجماعات الترابية مولاي يعقوب وسبع رواضي وعين الشقف في:

4 - 1 - 1 - الأودية

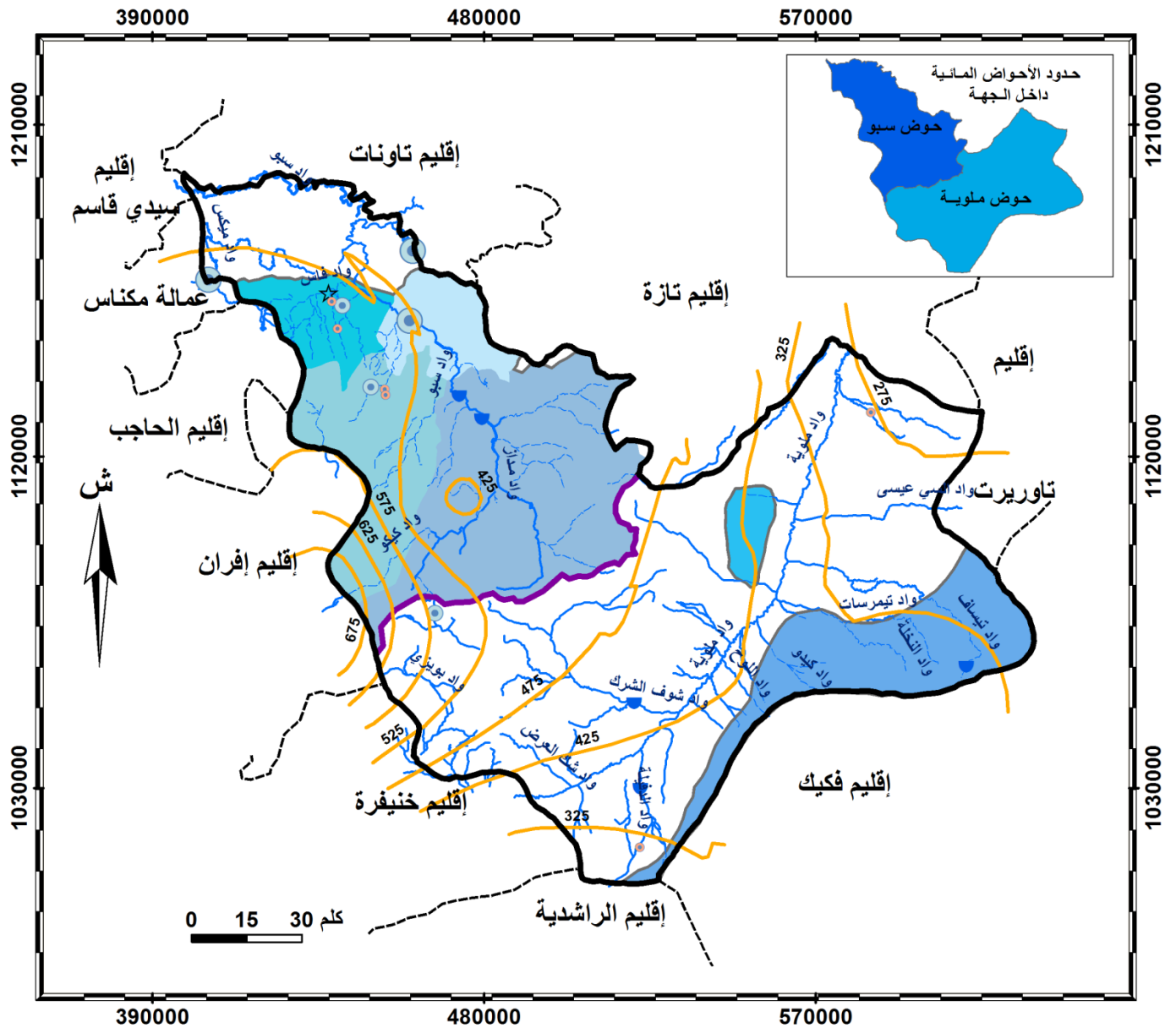
تعتبر جماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي مجموعة من الأودية الرئيسية، والتي توفر لها موارد مائية مهمة، وبالتالي مساعدتها على تحقيق الاكتفاء الذاتي من هذه المادة الحيوية لسكان الجماعتين معاً، وتتجلى أهم هذه الأودية فيما يلي:

♦ واد فاس السافلة

تحد مجال الدراسة من ناحية الجنوب بواد فاس السافلة الذي يعتبر رافدا لواد سبو، ذو اتجاه غرب-شرق، منبعه الأصلي عين رأس الماء، تبلغ مساحة حوضه 159,5 كلم² وطوله 21,28 كلم. يلعب دور المفرغ الأساسي لمياه الجريان وللمياه المستعملة الصناعية في سافلته بالمدينة القديمة لفاس. يتميز بصبيب مهم مقارنة بباقي الأودية الأخرى.

²¹ - BREMARD (F), (1949) : «L'ORGANISATION REGIONALE DU MAROC». Université Mohammed V – Agdal, Publications de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, Série : Les Trésors de la Bibliothèque, N°1. RABAT, Page: 232.

خريطة 6: الموارد المائية السطحية والفرشات الجوفية بجهة فاس مكناس

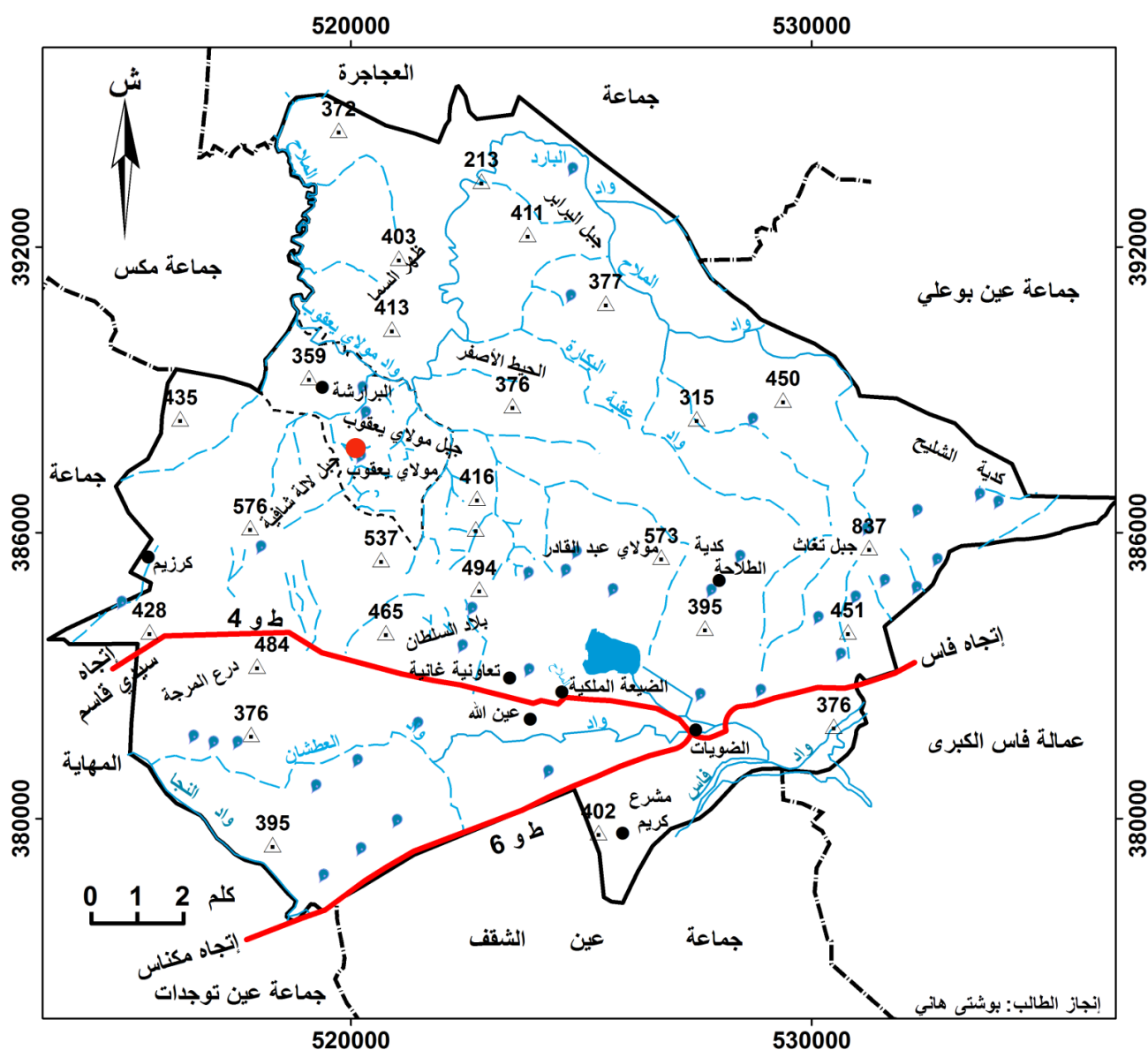


المفتاح

الفرشات المائية :	☆ محطة قياس نسبة التساقطات	السدود:
الأطلس المتوسط المنضادي	متوسط التساقطات خلال 30 سنة بالملم	سد كبير
الأطلس المتوسط الملئوي	مجرى مائي دائم	سد صغير
فاس - مكناس	مجرى مائي موسمي	سد وبحيرة تلية
ممر فاس - تازة	حدود الجهة	سد مبرمج
ملوية	الحد الفاصل بين حوضي سبو وملوية	
العرجان		

المصدر: المندوبية الإقليمية للسكنى وسياسة المدينة لمولاي يعقوب + عمل شخصي، 2021.

خريطة 7: الموارد المائية بالضاحية الغربية لمدينة فاس الكبرى



المفتاح:

عيون وأبار		نقطة إرتفاع		_____ حدود مجال الدراسة
مجرى دائم		مركز قروي		----- حدود جماعة مولاي يعقوب
مجرى موسمي		مركز حضري		 طريق وطنية
ضاربة				

المصدر: - المديرية الجهوية للتجهيز والنقل جهة فاس مكناس (2018)،
- صور الأقمار الاصطناعية من موقع المساحة الجيولوجية الأمريكية (<http://www.usgs.gov>)، فبراير 2020،
- العمل الميداني والخرائط، يناير 2021.

♦ واد الملاح

يشكل واد الملاح أهم مجرى مائي دائم، وأحد روافد واد مكس على ضفته اليمنى بإقليم مولاي يعقوب بصفة عامة، وبصفة خاصة بمجال الدراسة. يتميز الاتجاه العام لهذا الوادي من الجنوب إلى الشمال بانحدار ضعيف؛ فأعلى ارتفاع على مجرى الواد هو 218 متر بسافلة الحيط الأصفر، و184 متر عند التقاءه بواد مكس على مسافة 68.6 كلم عند سافلة جبل الشواشي بجماعة سبت الوداية إقليم مولاي يعقوب.

♦ واد النجا

يعبر واد النجا الجماعات الترابية مولاي يعقوب وسبع رواضي وعين الشقف، الذي يعتبر أهم روافد واد مكس على مسافة 6.88 كلم بتراب جماعة سبع رواضي بالجنوب الغربي محاذة بالحدود الإدارية لجماعة المهاية جهة مكناس تافيلالت، وهذا النهر ينطلق صبيبه من جماعة عين تواجطات بالجهة السالفة الذكر.

♦ واد مولاي يعقوب

يشكل واد مولاي يعقوب (المعروف لدى سكان مولاي يعقوب بوادي بوسروال) أهم مجرى مائي بجماعة مولاي يعقوب بصفة خاصة، وهو يعتمد على مياه الأمطار في جريانه، ويعرف تارة ملنا لمحتواه بعد التساقطات الغزيرة، وقد عرف سنة 2002 فيضانا خلف خسائر في الأرواح والتجهيزات، ولكنه في السنين الأخيرة يعرف جفافا موازاة مع قلة التساقطات بالمناطق التي ينبع أو يمر منها²².
عموما هذه الأودية تتغذى بمياه التساقطات ومياه العيون خلال الفصل المطير بتراب المجال المدروس، وأيضا المياه المستعملة خصوصا على مستوى جريان واد مولاي يعقوب بجماعة مولاي يعقوب بصفة خاصة، والذي يشكل خطورة قوية خلال فصل الشتاء الذي يعرف تساقطات مركزة في الزمان خصوصا (جدول4).

جدول 4: أهم الموارد المائية بالضاحية الغربية لمدينة فاس الكبرى

الموارد المائية	عددتها
الأبار والأنثاب الإرتوازية	432
أهم العيون	8
الضايات	1
الفرشات المائية	2

المصدر: القسم التقني ببلدية مولاي يعقوب وجماعة سبع رواضي + عمل شخصي، 2020.

²² - منوغرافية الجماعة الحضرية مولاي يعقوب، 2013.

4 - 1 - 2 - العيون

يزخر هذا التراب بشبكة مهمة من العيون بالإضافة إلى الأودية المهمة التي تستفيد منها جماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي، والتي توفر إمكانات مائية هائلة تستعمل في تزويد الساكنة بالماء الصالح للشرب، ويبين الجدول الآتي بعض العيون والمنابع المائية التي يتوفر عليها هذا التراب (جدول 5):

جدول 5: المنابع المائية بالضاحية الغربية لمدينة فاس الكبرى

اسم المنبع	الموقع	موسمية أو دائمة	الاستعمال
عين مولاي يعقوب	ج. مولاي يعقوب	دائمة	الشرب
عين الله	ج. سبع رواضي	دائمة	الشرب
عين موخنافر	ج. سبع رواضي	دائمة	الشرب
عين الشيخ	ج. سبع رواضي	دائمة	الشرب
عين الشراردة	ج. سبع رواضي	دائمة	الشرب
عين زروق	ج. سبع رواضي	دائمة	الشرب
عين الباردة	ج. سبع رواضي	دائمة	الشرب
عين زنفن	ج. سبع رواضي	دائمة	الشرب

المصدر: القسم التقني ببلدية مولاي يعقوب وجماعة سبع رواضي + عمل شخصي، 2020.

يوجد في مجال الدراسة عدد كبير من العيون، يمكن التمييز فيها بين عيون ثانوية صبيبها يقارب بعض اللترات في الثانية، وعيونا أكثر أهمية ذات صبيب مرتفع خصوصا عند مستوى سهل سايس؛ حيث تحتوي على منافذ مائية للبليورباقي²³.

تنتشر العديد من العيون داخل تراب الجماعات الترابية مولاي يعقوب وسبع رواضي وعين الشقف، ومن أهمها عين موخنافر التي تستغل حاليا من طرف المكتب الوطني للماء الصالح للشرب، بصبيب يقدر ب 40 ل/ث، أما باقي العيون فهي أقل صبيبا وهي عين الشراردة، زروق، الشيخ، الباردة، زنفن، عين الطيور...

تشكل مولاي يعقوب وعين الله والطلاحة، أهم المراكز المستهلكة لمياه العيون، الصالحة للشرب والتي تقدر بحوالي 25 %، خصوصا بعين موخنافر التي يبلغ صبيبها 40 لتر في الثانية، مقابل 75 % من مجموع الأسر التي تعتمد على الآبار، والتي يبلغ عددها 430 بئرا²⁴، أما المراكز القروية المتبقية

²³ - Agence Urbaine et de Sauvegarde de FES, (2000): « Rapport Plan D'Aménagement Urbain du Centre d'AIN ALLAH ». Ministre de l'Habitat, de l'Urbanisme et de la Politique de la Ville, FES. Page: 12.

²⁴ - منوغرافية الجماعة القروية سبع رواضي، 2013.

فيتم تزويدها بالماء الشروب انطلاقا من الآبار أو من العيون الصغيرة التي تعرف عدة صعوبات في فترات الجفاف.

لكن رغم تتابع سنوات الجفاف، مازالت البعض من العيون تحافظ على جريانها، إذ يتراوح صبيب بعضها من بضع لترات إلى حوالي 160 ل/ث عند سهل سايس، الأمر الذي يجعل هذا المجال يعرف تطورا فلاحيا وعمرانيا ملحوظا.

4 - 1 - 3 - ضاية الضويات

تتوفر الجماعة على ضاية واحدة تدعى عند السكان المحليين مرجة الضويات، وهي تدخل ضمن الملك التابع للأسرة الحاكمة، تقع جنوب غرب مركز الطلاحة وشمال شرق مركز عين الله، بمساحة إجمالية تقدر بحوالي 83.236 كلم² وبمحيط 4.1 كلم على علو 380 متر²⁵ (الصورة الفضائية 1).

4 - 2 - موارد مائية جوفية ذات خصوصيات محلية

يتوفر مجال الدراسة على موارد مائية جوفية نتيجة انتمائه إلى الفرشة المائية بحوض سايس، حيث نجد خزانين مائيين مهمين هما :

- الفرشة الجوفية العميقة، وتمتد على حوالي 1500 متر من جنوب وغرب مدينة فاس، كما تتكون من الكلس الدولوميتي، كامتداد طبيعي لتكوينات سديمة كوص الأطلس المتوسط، والذي هو عبارة عن سديمة فجارة، مما سمح بوجود العديد من العيون في حوض سايس التي تظهر في السطح عبر شقوق عميقة (ومن أهمها بإقليم مولاي يعقوب وفاس الكبرى نجد عين الشقف وعين بوركاي). تستغل هذه الطبقة على مستوى مجال الدراسة بواسطة الآبار ويبلغ عمقها ما بين 50 إلى 80 متر وبصبيب لا يتعدى 5 لتر/ث لكل بئر²⁶.

- أما السديمة الثانية، فتتخللها الترسبات الرملية والجيرية التي تنتشر على السطح، مشكلة سديمة مغذية، وهي على عمق ضعيف يسهل استغلالها بالآبار متوسطة العمق، حيث تتراوح ما بين 0 و 120 متر. تقع هذه السديمة على مستوى جماعة سبع رواضي بطبقة عميقة تقدر ب 1500 متر، ويمكن استغلالها بواسطة أثقاب عميقة يبلغ صبيبها ما بين 100 و 300 ل/ث²⁷.

تتمثل عموما المياه الجوفية بتراب الجماعات الترابية مولاي يعقوب، سبع رواضي وعين الشقف، في المياه المعدنية التي تعرف بدرجة حرارتها وخصائصها المتميزة من ماء صالح مكبرت، معروف برائحته الهيدروكبريتية، وتتبع طبيعيا بدرجة 54°C درجة حرارية من عمق 1500 متر. أما

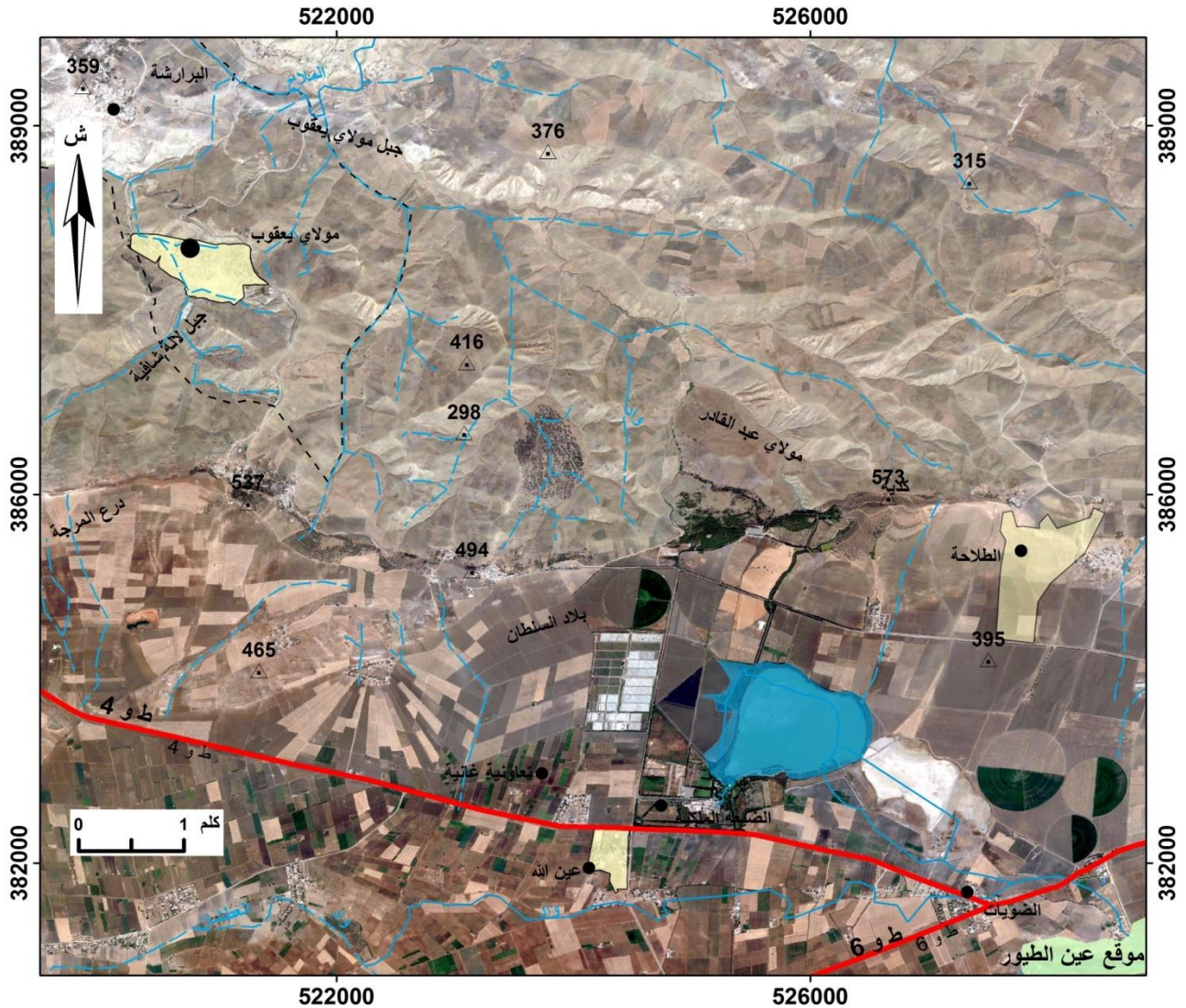
²⁵ - العمل الميداني والكرطوغرافي، مارس 2014.

²⁶ - منوغرافية الجماعة القروية سبع رواضي، 2013 بتصرف.

²⁷ - منوغرافية الجماعة القروية سبع رواضي، 2013 بتصرف.

مصادر الماء الصالح للشرب فتعباً أساساً من عين موخنافر بجماعة سبع رواضي إقليم مولاي يعقوب، وتنسم بصفائها وخفتها وجودتها العالية²⁸.

الصورة الفضائية 1: موقع محمية ضاية الضويات بمجال الدراسة يناير 2020



المفتاح:

- | | | |
|----------------|-------------|-------------------------------------|
| مجرى دائم | نقطة إرتفاع | محمية ضاية الضويات (الضيعة الملكية) |
| مجرى موسمي | مركز قروي | موقع عين الطيور |
| الطريق الوطنية | مركز حضري | تجمع سكاني |
| | | جماعة مولاي يعقوب |

²⁸ - منوغرافية الجماعة القروية سبع رواضي، 2013.

- المصدر: - الخريطة الطبوغرافية لفاس غرب 1/50000 (2007)؛
- صور الأقمار الاصطناعية من موقع المساحة الجيولوجية الأمريكية (<http://www.usgs.gov>)، فبراير 2018؛
- العمل الميداني والخرائطي، يناير 2020.

5 - تنوع وغنى الموارد المحلية النادرة والمتميزة: التربة والغطاء الغابوي

تعتبر كل من التربة والغطاء الغابوي من الموارد المحلية النادرة والمتميزة، نظرا للمناظر الطبيعية المتنوعة التي تتوفر عليها، والتي يمكن إستغلالها كموارد ترابية محلية لتطوير قطاعي الفلاحة والسياحة عموما بجهة فاس بولمان، وبتراب جماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي بشكل خاص. ومن المؤكد أن الموارد الطبيعية بكل أنواعها وأشكالها (الماء، التربة، الثروات المعدنية أو الطاقة وغيرها) تعتبر محددات أساسية وعاملا حاسما في ميدان التنمية وإعداد التراب المحلي والجهوي والوطني، لكونها تشكل المرتكزات الأساسية، إضافة إلى طرق توزيعها في بلورة كل الأنشطة السوسيوإقتصادية في الأوساط القروية بهوامش المدن الكبرى.

تتوفر جهة فاس بولمان على ثروات طبيعية مهمة وكافية لتدعيم مكانتها الإقتصادية (خريطة 8)، وتتجلى على الشكل التالي:

- فيما يتعلق بالتربة، فهي تتصف بكونها من النوع الكلسي الداكن، وهي تتوزع مجاليا بالجهة حسب صنفاتها إلى الأنواع التالية:

- التربة الغرينية، بمقدمة الريف وسهل سايس؛
- التربة الغرينية الرملية الحصوية في جبال الأطلس وهضاب ميسور، منها 7000 هكتار قابلة للعدن²⁹.

- أما الغطاء الغابوي، فهو يتنوع بتنوع التربة، وهو يغطي ما يقدر بحوالي 883.499 هكتار من مساحة الجهة، ويمثل 10 % من مجموع مساحة البلاد و 43.5 % من مجموع التراب الجهوي. يتوزع تدريجيا على التوالي من الشمال نحو الجنوب، حيث نجد غابات الزيتون بالمنطقة الشمالية، والغابات الطبيعية بالأطلس المتوسط، وسهوب الحلفاء بالجنوب الشرقي³⁰.

ونظرا لتنوع الأجناس الإيكولوجية التي تميز تراب الجهة³¹، فالموارد الغابوية الترابية تتميز بتعدد أنواع الأشجار كالبلوط الأخضر والأرز والعفصية والعرعار. أما بالنسبة للمنتجات الغابوية فهي تتشكل من خشب التدفئة وحطب البناء والخشب الصناعي، بالإضافة إلى بعض المنتجات الثانوية المحلية ذات الأهمية على المستوى الجهوي، وهي تتكون من الزعتر، أزير، الفطريات...

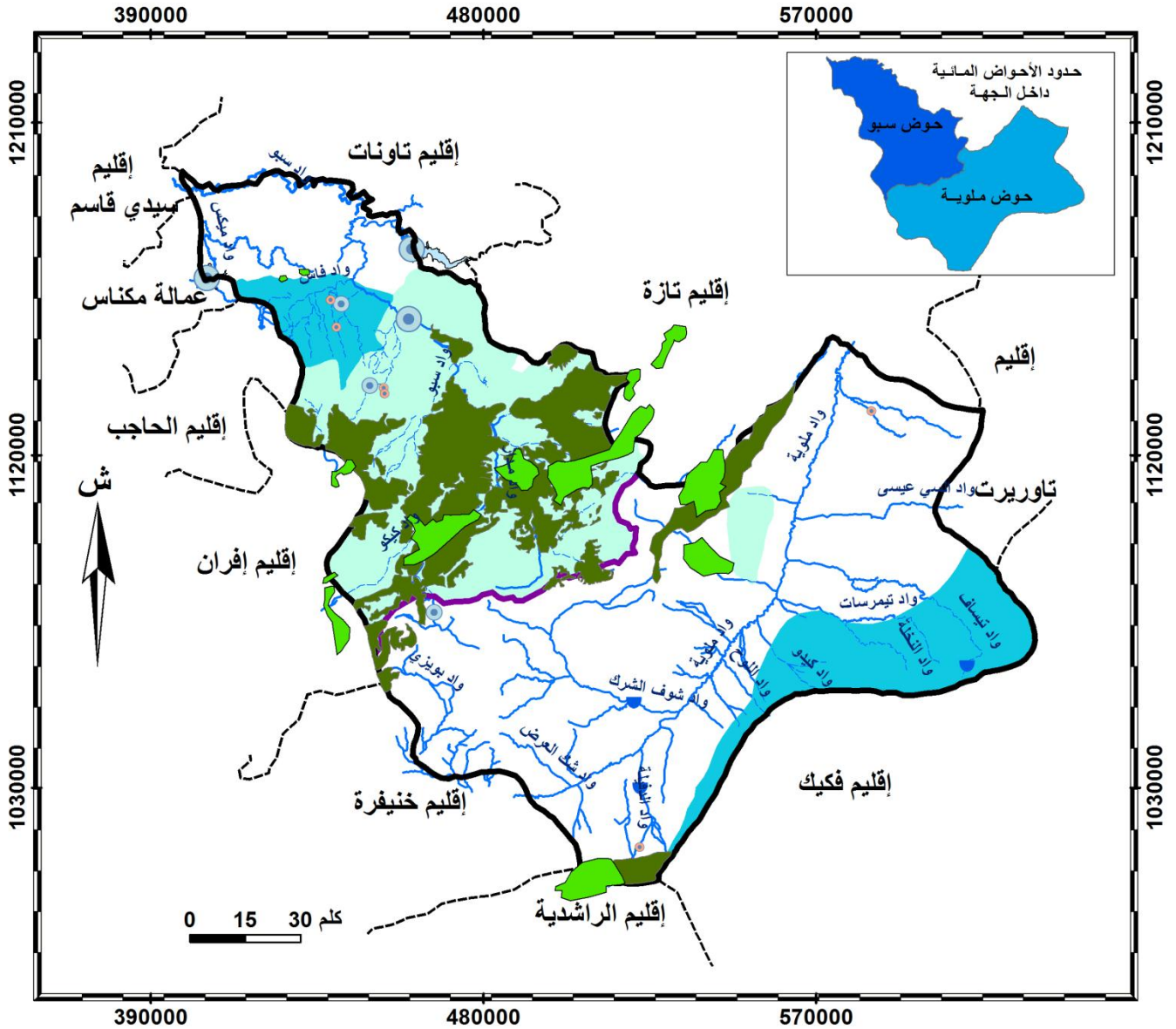
تتوفر الجماعات الترابية مولاي يعقوب، سبع رواضي وعين الشقف على موارد محلية نادرة ومتميزة، تتجلى في الأصناف المتنوعة من الأتربة الشيء الذي يسمح بتميز الثروة الإيكولوجية المهمة بهذا الترب، تحتل فيها الغابة مكانة متميزة بمساحة إجمالية تقدر بحوالي 11 % من تراب مجال الدراسة، ويمكن تشخيص الموارد المحلية النادرة والمتميزة، وذلك حسب أهميتها داخل جماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي من خلال التصنيف الآتي:

²⁹ - منوغرافية جهة فاس بولمان، (2013). المندوبية السامية للتخطيط. ص: 13.

³⁰ - منوغرافية جهة فاس بولمان، (2013). المندوبية السامية للتخطيط. ص: 13.

³¹ - منوغرافية جهة فاس بولمان، (2013). المندوبية السامية للتخطيط. ص: 14.

خريطة 8: الموارد الترابية الطبيعية المحلية بجهة فاس بولمان



المفتاح

الموارد الترابية الطبيعية:

السدود:	الغابة
سد كبير	مواقع ذات أهمية بيولوجية وإيكولوجية
سد صغير	الفرشة المائية السطحية
سد وبحيرة تلية	الفرشة المائية الجوفية والعميقة
سد مبرمج	الحد الفاصل بين حوضي سيو وملوية
	الحدود الجهية
	الحد الفاصل بين حوضي سيو وملوية
	الحد الفاصل بين حوضي سيو وملوية

المصدر: المندوبية الإقليمية للسكنى وسياسة المدينة لمولاي يعقوب + عمل شخصي، 2014.

5 - 1 - تميز وتنوع أصناف الأتربة بمجال الدراسة

يقصد بالتربة بالمعنى الواسع مجموع المفتتات والجزيئات التي تغطي الصخور، وبصفة أدق هي ذلك الغطاء من المفتتات الذي تنجذر فيه النباتات وتعيش داخله بعض الجسيمات الحيوانية والنباتية. وتشكل التربة عنصرا حيويا بالنسبة للزراعة، لذا يكون من المفيد التعرف عليها. وتجدر الإشارة إلى أن هذا المورد الطبيعي ينعدم في بعض الحالات، كما هو الشأن بالنسبة لبعض المناطق الصحراوية أو المناطق ذات السفوح الشديدة الانحدار³².

تتدخل عدة عوامل في تكوين التربة وتطورها كالصخرة الأم والماء والحرارة والغازات والأزوت والمواد العضوية والأحياء الميكروئية. إن التربة عالم معقد مكون من عدة عناصر ناتجة عن تفسخ الصخرة الأم تحت تأثير العوامل الجوية والبيولوجية. وعموما تعتبر التربة كمورد ترابي طبيعي يحتاجه الإنسان والكائنات الحية، وقد يخلق الاستغلال غير المعقلن لهذا المورد الطبيعي أثارا سلبية على الوسط نتيجة التعرية وفقدان خصوبة التربة، وبصفة خاصة على مساحة الأراضي الصالحة للزراعة بهدف تحقيق الغذاء للسكان³³.

يحتوي تراب للجماعات المدروسة على أنواع متميزة من الأتربة، تختلف من حيث جودتها، ومن حيث نسبة المواد العضوية والمعدنية المكونة لها، وأيضا من حيث ملائمتها للنشاط الفلاحي. وتتوزع هذه الأصناف محليا بالمجال المدروس³⁴، حسب خريطة الأتربة على الشكل التالي (خريطة 9):

♦ الأتربة الكلسمغنيزية

يعتبر هذا النوع من التربة الضعيفة السمك رمادية اللون مشتقة من أصل كلسي رطب ذات بنية حبيبية نشيطة بيولوجيا، وهو ما يعرف بالنوع النموذجي الشرساء حسب بعض الدارسين³⁵.

♦ الأتربة المتطورة فوق الطفل الصلصالي

يتكون هذا النوع من التربة، من الكلس بنسبة تتراوح ما بين (15 - 30 %)، ويتميز كذلك باختوائه على نسيج صلصالي تفوق نسبته 50 % من الصلصال النفوخ. ويمكن أن نصنف داخله بين نوعين من الأتربة، وهما التربة الترسية والأتربة الناتجة عن التعرية، فالنوع الأول يتميز بنضوج مناخي

³² - بلفقيه محمد، (1988): « أوليات في الجغرافية الزراعية », الطبعة الثانية. منشورات اللجنة الوطنية المغربية للجغرافيا، مطبعة صومابروب. الرباط، المغرب. ص: 21.

³³ - RAVEN (P.H.), BERG (L.R.), HASSENZAH (D.M.), (2009): « Environnement ». Traduction de la VI^e Edition Américaine Pascale Calace (M), Hancock (A), Lemperiere (G). Groupe Boeck Université, Edition de Boeck Groupe (Bruxelles), Distribution Nouveaux Horizons – ARS, Paris. p.: 355.

³⁴ - BEQQALI (A), (2007): « Vocation Agricole des Terres dans les Zones d'Agriculture Pluviale : Rapport et Cartes ». Institut National de la Recherche Agronomique, Rabat. p p.: 59 -63.

³⁵ - تشاح عبد السلام، (1990): « جغرافية النبات », الطبعة الأولى. مطبعة إفريقيقا الشرق. الدار البيضاء، المغرب. ص: 60.

متقدم، ويحتوي على نسبة كبيرة من مادة الذبال. أما الصنف الثاني فيتكون من مواد هشة تحتوي على مواد دقيقة تؤدي إلى انزلاقات عند التشبع بالماء، وتنتشر فوق التكوينات الطفالية الميوسينية الكريتاسية.

♦ الأتربة المتطورة فوق الطفل الكلسي

يحتوي هذا النوع من التربة، على الأتربة الكلسية الدكاء والأتربة الضعيفة التطور الناتجة عن التعرية فوق السفوح القوية الانحدار، ويتميز هذا الصنف بشكل عام باحتوائه على نسبة من الكلس الذي يفوق نسبة 40 %.

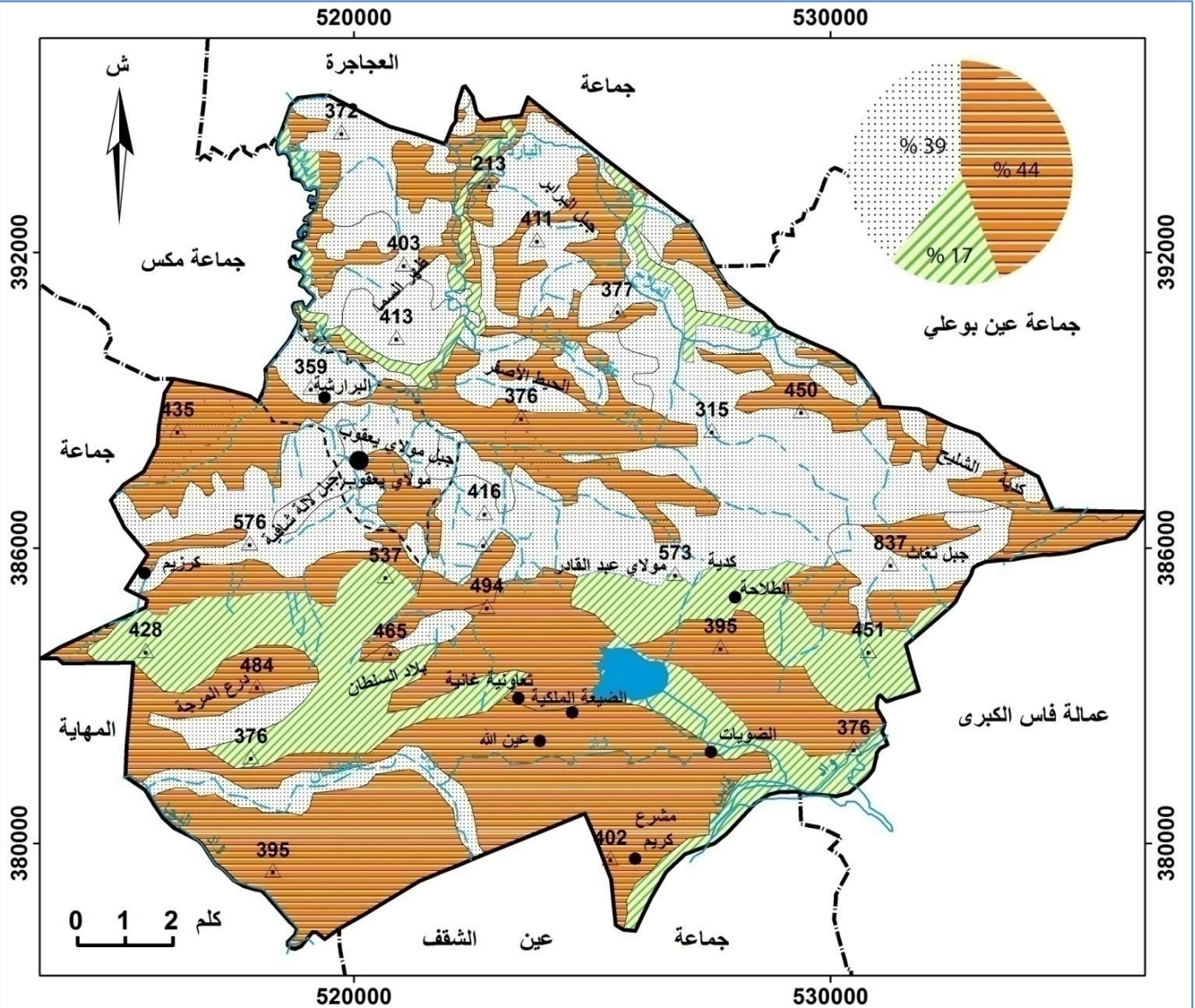
♦ الأتربة الضعيفة والمتوسطة التطور

ينتشر هذا النوع من الأتربة على طول ضفاف الأودية المهمة بمجال الدراسة، حيث يمكن أن نميز داخل هذا الصنف بين نوعين من الأتربة؛ فالأول عبارة عن أتربة ضعيفة التطور ناتجة عن خليط من المواد ذو نسيج صلصالي والمواد الدقيقة من الطمي والكلس، أما الصنف الثاني فيجمع بين الأتربة الترسية والأتربة الترسية المتحولة ذو نسيج صلصالي متوسط التطور.

يعرف على العموم هذا المورد الترابي على اختلاف أصنافه تعرية مائية قوية، نظرا لضعف مستويات المسكات الترابية وسيادة الأنسجة الهشة والمفككة. كما يعرف تراب جماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي استغلالا بشريا مكثفا منذ القدم في جزء كبير من حوض مكس، وذلك ناتج عن الإستغلال غير المعقلن الذي تتعرض له الأتربة فوق المنحدرات القوية، حيث تسود الفلاحة البورية التي لا تعتمد عملية الحرث حسب منحنيات التسوية.

يتبين إجمالاً من خلال دراسة تطور الأتربة بمجال الدراسة، أنه يمكن التمييز بين: الأتربة الكلسمغنيزية التي تشكل نسبة 44.27 % من مساحة هذا الترب، ثم الأتربة المتوسطة والضعيفة التطور، والتي تغطي حوالي 39.15 %، أما الأتربة المتطورة فتشمل أقل نسبة، أي بحوالي 16.58 %.

خريطة 9: أنواع الأتربة بالضاحية الغربية لمدينة فاس الكبرى



المفتاح:

- | | | |
|----------------------|-------------------|-----------------------------------|
| --- حدود إدارية | ▲ نقطة إرتفاع | الأتربة الكلسمنغيزية |
| — مجرى دائم | ● مركز قروي | الأتربة المتطورة |
| - - - - - مجرى موسمي | ● مركز حضري | الأتربة المتوسطة والضعيفة المتطور |
| ■ ضاية | جماعة مولاي يعقوب | مجال الدراسة |

المصدر: - الخريطة الطبوغرافية لفاس غرب 1/50000 (2007)؛

- العمل الميداني والخرائطي، فبراير 2018؛

- Carte de Vocation Agricole des Terres dans la Région de FES-Banlieue, Mars 2007.

5 - 2 - مشهد منتزه جبل تغاث

يختلف المشهد الجغرافي من حيث التركيبة الطبيعية، بحكم المعطيات المادية من تضاريس ومناخ وتربة وموارد مائية ونبات، يضيف عليه الإنسان بعدا آخر، بحكم الاستثمار عبر الزمن والاختيارات السياسية، مما يجعل في الغالب الأماكن المحظوظة - نتيجة الطبيعة أو الزمن أو من خلال رأس المال - مشاهد مركبة³⁶، يمكن إستغلالها كموارد ترابية في تسويق وتطوير قطاع السياحة الإيكولوجية بصفة خاصة.

تتوفر جماعتا مولاي يعقوب وسبع رواضي على مورد تراثي طبيعي هام؛ يتمثل في المشهد الطبيعي لجبل تغاث³⁷، الذي يوجد في الجهة الشرقية الجنوبية من تراب الجماعتين، والذي يشكل نقطة قوة يمكن تعبئتها من أجل تنمية السياحة الإيكولوجية، خصوصا وأن هذه الكتلة الجبلية تشرف على مدينة فاس، بحيث يستقبل الزوار القادمين إلى هذه المدينة من البوابة الشمالية الغربية على الطريق الوطنية رقم 6 إتجاه مكناس - الرباط. كما يمكن السياح من الحصول على منظر عام لمجموع هذه المدينة، بفضل هذا الموقع الاستراتيجي الذي يحتله (الصورة 6)، فهو عبارة عن وحدة جبلية ذات ارتفاع مطلق يصل إلى 837 متر في القمة مع وجود تباين نسبي في الارتفاع، والذي ينخفض إلى أدنى قيمة له (377متر) عند واد فاس، والذي يمثل مجرى مائي دائم يتميز بعدم تعمقه، حيث يجري على السطح مباشرة، تغذيه على طول مجراه مسيلات مائية موسمية وكثيفة تنحدر بالخصوص من السفح الجنوبي لجبل تغاث.

الصورة 6: مشهد من منتزه جبل تغاث يطل على مدينة فاس



المصدر: عدسة بوشتي هاني بتاريخ 01/04/2018.

³⁶ - الكتمور حسن، (2012): « المشهد الجغرافي: مقارنة تطبيقية بمنطقة أزرو »، مختبر الأبحاث والدارسات الجغرافية والتهيئة والكرطوغرافية. أشغال ندوة الهجرة والتنمية، تنسيق: د. بوطيب الطاك، سلسلة ندوات رقم 8. منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سايس - فاس، المغرب. ص: 145.

³⁷ - يعني مصطلح تغاث الماعز بالبربرية المحلية.

يصف المؤرخ المشهور بليون الإفريقي على أن جبل تغاث يقع «على بعد نحو سبعة أميال غربي فاس وينطق به عادة تغاث، وهو جبل شاهق لكنه قليل العرض، يمتد شرقا إلى نهر أبي نصر الصغير، أي على مسافة خمسة أميال. والجانب المطل على فاس كله مغروس بالكروم، وكذلك القمة. والجانب المقابل للشيخ كله أراضي مغروسة بالقمح.

توجد في قمة الجبل عدة كهوف وسرايب يعتبرها الباحثون عن الكنوز أماكن سرية أخفى فيها الرومان عند جلائهم عن هذه الناحية، كما يقال، أشياء هم النفيسة. وفي فصل الشتاء عندما لا يشتغل أحد بالكروم، فإن هؤلاء البلهاء المدفوعين بفضولهم ينهكون أنفسهم بالحفر وتكليف آخرين بحفر الأرض الصلبة الصخرية، ومع ذلك يؤكدون أنه لم يعثر فيها أحد على شيء. وثمار هذا الجبل سيئة المظهر بقدر ما لعنباها من منظر منفر. وتنضج هذه الثمار والأعناق مبكرة قبل المناطق الأخرى³⁸».

5 - 3 - غنى الأجناس النباتية والعطرية بمجال الدراسة

تلعب الغابة أدوارا مهمة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي من جهة، ومن جهة أخرى وهي الأهم على المستوى البيئي، خاصة فيما يتعلق بالتنوع البيولوجي وحماية التربة، وكذا تنظيم دورة المياه؛ بحجز جزء منها للرفع من حصة المياه الجوفية، والتقليل من خطورة انجراف التربة³⁹.

يظل العنصر البشري المحرك الأساسي لمكونات الوسط الطبيعي الذي يعيش فيه، حيث يدخل هذا الأخير في علاقات متداخلة ومتفاعلة، سرعان ما تتحول إلى صراع دائم، خاصة وأن العامل الديموغرافي يعتبر من الدواعي الرئيسية للزيادة في مساحة الرقعة الزراعية، قصد الرفع من الإنتاج وسد حاجيات المستهلكين⁴⁰. في هذا الصدد تثبت نتائج البحث الميداني أن 8.33 % من عدد المستجوبين بجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي يعتمدون بشكل رئيسي على الموارد الغابوية كمصدر أساسي في الطهي والتدفئة والرعي، أما النسبة الباقية (91.67 %) فهي تجمع بين استعمال الغاز والحطب في تلبية حاجياتهم المنزلية (جدول 6 والصورة 7).

³⁸ - الوزان الحسن بن محمد الفاسي، (1983): «وصف إفريقيا»، الجزء الأول، ترجمة عن الفرنسية من طرف محمد حجي ومحمد الأخضر، الطبعة الثانية، دار الغرب الإسلامي. بيروت، لبنان، ص: 299 - 300.

³⁹ - وزارة إعداد التراب الوطني، (2004): «التصميم الوطني لإعداد التراب: الوثيقة التركيبية»، وزارة إعداد التراب الوطني والماء والبيئة، قطاع إعداد التراب الوطني. الرباط، المملكة المغربية. ص: 14.

⁴⁰ - بلفقيه محمد، (1988): «أوليات في الجغرافية الزراعية»، الطبعة الثانية. منشورات اللجنة الوطنية المغربية للجغرافيا، مطبعة صومايروب. الرباط، المغرب. ص: 15.

جدول 6: توزيع عدد أرباب الأسر المستفيدين حسب إستغلال الموارد الغابوية بجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي

الوحدة الترابية	عدد المستفيدين		أشكال إستغلال الموارد		المجموع	
	العدد	النسبة	الطهي	الرعي	العدد	النسبة
مركز مولاي يعقوب	2	20	2	2	4	25
مكناسة مولاي يعقوب	0	0	0	0	0	0
عين الله الضويات	1	10	0	1	1	6
الطلاحة	1	10	0	1	1	6
حميان	1	10	1	0	1	6
عين موخنافر	0	0	0	0	0	0
بطمة جلافة	2	20	1	2	3	19
غمرة السجع	3	30	3	3	6	38
لوطة السجع	0	0	0	0	0	0
المجموع	10	100	7	9	16	100

المصدر: البحث الميداني، فبراير 2018.

الصورة 7: أحد أشكال الإستغلال غير المعقلن للموارد الغابوية (غابة تغاث)

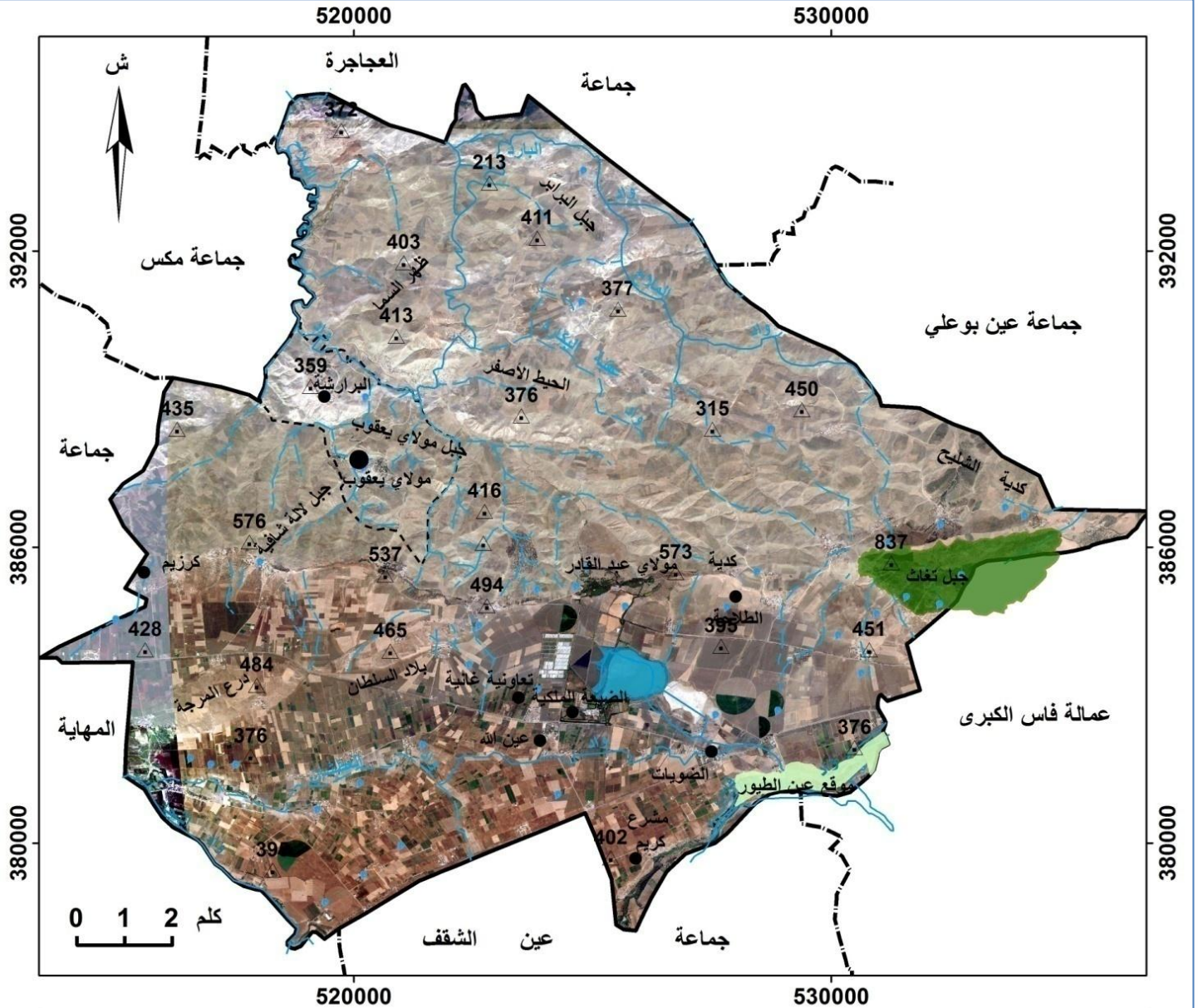


المصدر: عينة بوشقي هاني بتاريخ 2018/04/01.

تعتبر غابة ومنتزه جبل تغاث من أهم الموارد الغابوية المحلية بمجال الدراسة إلى جانب غابة عين الطيور (الصورة الفضائية 2)، نتيجة غنى الأصناف النباتية والعطرية التي تعد من المميزات الإيكولوجية المحلية النادرة على المستوى المحلي والإقليمي لعمالة مولاي يعقوب داخل جهة فاس بولمان. وتجدر الإشارة إلى أن جماعة سبع رواضي وجماعة عين الشقف، قد أشار إليهما تقرير دراسة أنجز من طرف إدارة المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر سنة 2010، الذي يعد الدليل المرجعي حول « الغابة الحضرية والشبه حضرية بالمغرب »، وهما الوحيدتان ضمن عمالة مولاي يعقوب اللتان تتوفران على تراث غابوي مهم، والذي يتجلى في غابة جبل تغاث وغابة عين الشقف⁴¹. من هذا المنطلق يمكن التمييز داخل مجال مولاي يعقوب وسبع رواضي بين الوحدات الإيكولوجية التالية:

⁴¹ - Guide des Forêts Urbaines et Périurbaines, (2010). Haut Commissariat aux Eaux et Forêts et la Lutte Contre la Désertification, Rabat. Page: 87.

الصور الفضائية 2: مواقع الموارد المحلية النادرة بمجال الدراسة



المفتاح:

- عيون
- △ نقطة إرتفاع
- مركز قروي
- مركز حضري
- حدود إدارية
- مجرى دائم
- - - مجرى موسمي
- موقع منتزه وغابة تغاث
- موقع عين الطيور
- موقع ضاية الضويات (الضيعة الملكية)
- مجال الدراسة
- جماعة مولاي يعقوب

المصدر: - الخريطة الطبوغرافية لفاس غرب 1/50000 (1982)؛
 - صور الأقمار الإصطناعية من موقع المساحة الجيولوجية الأمريكية (<http://www.usgs.gov>)، فبراير 2014؛
 - العمل الميداني والخرائطي، 2014.

5 - 3 - 1 - منتزه غابة جبل تغاث

يمتد منتزه غابة جبل تغاث على مساحة تقدر بحوالي 198 هكتار، تشكل منها مساحة 192.33 هكتار تنتمي لتراب جماعة سبع رواضي، وباقي المساحة الإجمالية، ما مقداره 5.67 هكتار يدخل ضمن المجال الترابي للجماعة الحضرية فاس. وقد تم تحفيظ الملك العمومي المسمى منتزه غابة جبل تغاث حسب الجدول التالي:

جدول 7: توزيع مساحة الملك العمومي تغاث حسب تاريخ التحفيظ العقاري

الملك المسمى	رقم الرسم العقاري	تاريخ التحفيظ	المساحة بالهكتار
تغاث	9237/F	11/02/1956	33.15
تغاث	10500/F	18/03/1959	95.26
تغاث	10490/F	18/03/1959	63.92
المجموع			192.33

Source: Etude d'Aménagement Récréatif de la Forêt Périurbaine de Tghat. Août, 2010.

تم إنشاء منتزه غابة جبل تغاث التابع إداريا للجماعة القروية سبع رواضي، في 9 أبريل 1951، وذلك تطبيقا لقانون التحفيظ العقاري الذي ينص على تفويت الملك العام بهدف المنفعة العامة؛ حيث تم نزع ملكية أجزاءه لفائدة المديرية الجهوية للمياه والغابات لجهة فاس بولمان، وذلك من أجل المنفعة العامة التي تقتضي حماية الطريق الوطنية رقم 6 بوابة مدينة فاس، ثم الطريق المؤدية إلى مولاي يعقوب وسبع رواضي من أخطار الفيضانات والأحجار الصخرية التي كانت تتساقط من قمته⁴².

تحتل الغابة بمجال الدراسة مكانة متميزة، ويمكن التمييز داخلها بين الغابة الطبيعية، التي تمثل مساحة تقدر بحوالي 102 هكتار، والغابة المشجرة التي تغطي حوالي 198 هكتار، وقد عرفت عملية التشجير بين سنتي 1953 - 1956 من طرف المديرية الجهوية للمياه والغابات لجهة فاس بولمان، وشملت العملية جميع الأصناف الشجرية، ومن أهمها البطم، الزيتون البري، الصنوبر، الأوكالبتوس.

أما بخصوص الأعشاب الطبية فهذا المجال الإيكولوجي يحتوي على العديد من النباتات العطرية والطبية، تبقى أبرزها الخزامة التي تعتبر من النباتات العطرية ذات الاستعمالات الطبية الواسعة، تنتشر في المناطق المتوسطة إلى قوية الانحدار وذات توجيه شمسي، بالإضافة إلى نباتات عشبية أخرى كالكدول والبرواق.

يعد عموما، هذا المنتزه بمثابة فضاء إيكولوجي بفضل مشهده الجغرافي، ويكتسي أهمية بالنسبة لموقعه الجغرافي، والذي يساهم في إستقطاب سكان وهواة صعود الجبال بمدينة فاس. كما تلعب هذه الغابة دورا قويا في الحفاظ وحماية التربة الهشة من التعرية بمختلف أشكالها، الأمر الذي جعل المديرية

⁴² - Etude d'Aménagement Récréatif de la Forêt Périurbaine de Tghat, (2010). Direction Régionale des Eaux et Forêts de FES-BOULEMANE. Ville-Nouvelle, FES, Pages: 5-8.

الجهوية للمياه والغابات لجهة فاس بولمان، تفرض عليها عدم الاستغلال تجاريا أو صناعيا، لكن في مقابل ذلك فهي مفتوحة في وجه هواة القنص، كما تستغل في الصيد لاحتوائها العديد من الطرائد مثل الحجل، الأرناب الوحشية والقنية، السمان، الحمام البري، اليمام، الذئب، ابن آوى، غير أنها عرفت نقصا كبيرا منذ توالي فترات الجفاف الذي يعرفه هذا التراب ابتداء من سنة 1994.

5 - 3 - 1 - غابة موقع عين الطيور

توجد غابة عين الطيور بالجهة اليسرى على الطريق الوطنية رقم 6 المؤدية في اتجاه مكناس - الرباط، وقبل ملتقى الطريق الوطنية رقم 4 والطريق الوطنية رقم 6 بمركز عين الله الضويات. تبلغ مساحة هذه الغابة ما يقارب 4 هكتارات، وهي تتكون من أشجار الأوكالبتوس الأصلي والذي يعود أصله إلى البلاد الأسترالية، وتعرف هذه الشجرة كذلك انتشارا على طول المحاور الطرقية الموجودة بالجماعتين معا. تساعد الظروف المناخية على تأقلم هذه الشجرة بنجاح في المغرب عموما ومجال الدراسة بصفة خاصة، لعدم حاجتها للسقي في المناطق البورية، حيث كان الفلاح المغربي يقوم بغراستها في محيط سكناء للاستفادة من خشبها كحطب، ومن ظلها لماشيتها أيام الصيف المحرقة. هذا بالإضافة إلى أنها نبات طبي، يستعمل طبيخ أوراقه الطرية في علاج بعض أمراض الجهاز التنفسي...إلخ.

تكتسي هذه الشجرة أهمية منذ بداية عهد الحماية، وذلك لأنها من التقنيات القديمة المتبعة من طرف المعمرين الفرنسيين، فكان يتم غرس شجرة الأوكالبتوس لتحديد بقع الضيعات الفلاحية المستولى عليها، وكمصدات للرياح وكسر تأثيرها السلبي على المزروعات والمغروسات داخل هذه الأراضي⁴³. استمر هذا التقليد عند أصحاب الضيعات الفلاحية حتى بعد الإستقلال، ومع تطور تقنيات البحث العلمي التي أظهرت أن للشجرة جذور جد طويلة، تتسبب في ضعف الأرض المحيطة بالشجرة على بعد قطر يصل إلى 15 مترا، بدأ الاستغناء عنها في صد الرياح حول الضيعات الفلاحية، ثم استبدالها بأشجار أخرى، ومن أشهرها شجرة « السرو cypres » من المخروطيات⁴⁴.

5 - 3 - 1 - منتجع وغابة عين الشقف

توجد غابة عين الشقف بالجهة الشرقية للجماعة الترابية عين الشقف، وعلى الجهة اليمنى من الطريق السيار المؤدية في اتجاه مدخل فاس - عين الشقف؛ إذ تبلغ مساحة هذه الغابة ما يقارب 64 هكتارا، وتتكون من أشجار الصنوبر والأوكالبتوس. إضافة إلى وجود مساحات خضراء مهمة مغطاة بأشجار مثمرة كأشجار الزيتون واللوز على شكل ضيعات فلاحية تقدر مساحتها ب 2077 هكتار، كما توجد بها مساحات شاسعة مخصصة للرعي، الشيء ساعد على استقطاب عدد من الرعاة الرحل⁴⁵.

⁴³ - بريان محمد، بنحليمة حسن، العوينة عبد الله، (1989)، مرجع سابق، ص: 128.

⁴⁴ - بلفقيه محمد، (1988): « أوليات في الجغرافية الزراعية »، الطبعة الثانية. منشورات اللجنة الوطنية المغربية للجغرافيا، مطبعة صومابروب. الرباط، المغرب. ص: 43.

⁴⁵ - منوغرافية جماعة عين الشقف (2020): « التشخيص الترابي التشاركي ». ص: 28.

5 - 4 - تنوع وغنى الوحيش والثروة الحيوانية البرية بمجال الدراسة

تتوفر جماعتا مولاي يعقوب وسبع رواضي على ثروة حيوانية مهمة ومتنوعة بفعل موقعهما الجغرافي المتميز وخصوصياته المناخية، الشيء الذي جعل مجال الدراسة يزخر بأنواع وأصناف من الوحيش المتنوع (الثعلب، الأرنب، الحمام البري،...) وأيضا مجموعة من الزواحف البرية⁴⁶.

تعتبر هذه الموارد الترابية في مجملها موارد نادرة ومتنوعة تستدعي الحماية والحفاظ عليها، نظرا لقيمتها البيولوجية والإيكولوجية، وبصفة خاصة غابة ومنتزه جبل تغاث ومحمية الضويات. هذا الوحيش الذي يمكن تعبئته من أجل خلق نشاط سياحي بامتياز، يمكن أن يساهم في التسويق الترابي بهدف التنمية المحلية للجماعتين معا، ويتم ذلك عن طريق تدبير جيد ومعتلن لهذه الثروات الترابية التي تتوفر عليها هذه الكتلة، المنتمية جيولوجيا إلى تجاعيد مقدمة جبال الريف، وإداريا إلى الجماعتين موضوع الدراسة. يتوفر هذا التراب أيضا على مدار للجولات السياحية يبلغ طوله 20 كلم، يتكون من مجموع المسالك بحوالي 12 كلم التي تربط تغاث بمدينة فاس ومجال الدراسة، ومجموع الطريق الوطنية بحوالي

8 كلم⁴⁷. الصور 8 و9 و10 و11: بعض أصناف الوحيش والثروة الحيوانية



Source: Etude d'Aménagement Récréatif de la Forêt Périurbaine de Tghat. Août, 2010.

⁴⁶ - Etude d'Aménagement Récréatif de la Forêt Périurbaine de Tghat, (2010). Direction Régionale des Eaux et Forêts de FES-BOULEMANE. Ville-Nouvelle, FES, P: 40.

⁴⁷ - Etude d'Aménagement Récréatif de la Forêt Périurbaine de Tghat, (2010). Direction Régionale des Eaux et Forêts de FES-BOULEMANE. Ville-Nouvelle, FES, P: 39.

تشمل الصور بعض أصناف الوحيش والثروة الحيوانية التي تتجلى في الحجل البري (الصورة 1)، والأرنب البري (الصورة 2)، والذئب (الصورة 3) وابن آوى (الصورة 4).

5 - 5 - موقع ذو أهمية بيولوجية وإيكولوجية بمجال الدراسة: محمية ضاية الضويات

تتوفر جماعتا مولاي يعقوب وسبع رواضي على محمية رطبة بمنطقة الضويات، تابعة لأملاك الأسرة الحاكمة تمتد على مساحة تقدر بحوالي 200 هـ ، مصنفة كموقع ذي أهمية بيولوجية وإيكولوجية. تتجلى الوظيفة الأساسية لهذا الموقع في حماية بعض أنواع الطيور المهاجرة، حيث تمت ملاحظة 64 نوعا من الأنواع بهذا الموقع.

تعتبر محمية ضاية الضويات ذات أهمية جهوية ووطنية، نظرا لكونها تحتوي على أنواع مهمة من الطيور المهاجرة ضمن المناطق الرطبة بالمغرب. وقد صنف ضمن المخطط المديري للمناطق المحمية. وفي دراسة وطنية حول المحميات والمناطق الرطبة سنة 1996، تم جرد 84 موقعا تغطي أكثر من 20000 هكتار، تم تسجيل 24 موقعا على لائحة اتفاقية التنوع البيولوجي رامسار. وقد وقع المغرب في هذا الباب على 8 اتفاقيات متعلقة بالمناطق الرطبة ذات الأهمية العالمية خصوصا كمسكن للوحيش (20 يونيو 1980)⁴⁸.

الصورة 13: مشهد موقع غابة عين الطيور

الصورة 12: مشهد موقع ضاية الضويات



المصدر: عدسة بوشتي هاني بتاريخ 2018/04/01

تعتبر الصورة 12 عن موقع ضاية الضويات التي تلعب دورا مهما في حماية الطيور المهاجرة عبر القارات، أما الصورة 13 فهي تشكل ما تبقى من غابة عين الطيور على إثر الزحف العمراني الذي يتجسد في بصفة خاصة عند المدخل الغربي لمدينة فاس بالحدود الجنوبية لمجال الدراسة.

⁴⁸ - Monographie Provinciale de My Yacoub, Direction Régionale des Eaux et Forêts de FES-BOULEMANE. Ville-Nouvelle, FES, p.: 8.

يتبين من خلال تحليل مختلف الموارد الطبيعية بالضاحية الغربية لمدينة فاس الكبرى، من موقع وتضاريس وجيولوجيا ومناخ وموارد مائية وتربة وغطاء غابوي وثروة بيولوجية وإيكولوجية، أن هذا التراب يتوفر على خصوصيات محلية تجعله يلعب دورا جهويا في إطار جهة فاس مكناس، وذلك من خلال الاعتبارات التالية:

أولا - يحتل هذا المجال موقعا جغرافيا متميزا، بالنسبة للبوابة الشمالية الغربية لعمالة مدينة فاس والبوابة الشرقية الشمالية لعمالة مدينة مكناس، مع إمكانية دراسة الربط بالطريق السيار مرورا من مركز رأس الماء جماعة عين الشقف، التي تعد بوابة إقليم مولاي يعقوب على هذا الطريق. من هذا المنطلق ينفتح هذا التراب جغرافيا ووظيفيا على مدينتي الجهة فاس ومكناس؛ الشيء الذي يسمح له بإمكانيات مهمة على مستوى الاستفادة من امتيازات ومؤهلات القطبين معا بالجهة، ومن إطاره الإداري المحلي داخل عمالة إقليم مولاي يعقوب. وذلك من خلال ربط علاقات إقتصادية وإجتماعية لهذا الإقليم واعتباره حلقة وصل بين القطبين معا، الشيء الذي يساهم في تنمية الجماعات الترابية مولاي يعقوب وسبع رواضي وعين الشقف إذا ما استغل هذا الموقع بشكل أفضل.

ثانيا - يظهر جليا التنوع الطبوغرافي لتراب المجال المدروس، لهذا فإن الجماعات الترابية مولاي يعقوب وسبع رواضي وعين الشقف تتميز محليا بسيادة تلال ذات ارتفاعات مهمة نتيجة انتمائها لكتلة مقدمة تلال الريف. كما تسمح الازدواجية المجالية من السهول ذات المساحات الشاسعة بمزاولة الأنشطة الفلاحية البورية والمسقية معا. يشكل هذا التنوع في التضاريس أيضا عاملا ذا بعد مؤهل على تدعيم قطاع النشاط السياحي إذا ما تم تامين هذه الموارد الترابية بشكل أفضل على مستوى إقليم مولاي يعقوب وجهة فاس مكناس.

ثالثا - تعد الخصوصيات المناخية بالمجال المدروس، عاملا جليا على مستوى الجماعات الترابية الثلاثة نظرا لسيادة المناخ المتوسطي ذي الخصوصية القارية. لذا فهذه الميزة تساعد على تطوير القطاع الفلاحي، خصوصا منتوج الزيتون الذي يمكن أن يشكل مصدر دخل لدى الساكنة المحلية، وذلك علما بأن المنطقة تاريخيا كانت مشهورة بضيعات الكروم والتين والزيتون. كما يساعد هذا التراب على قيام الأنشطة الفلاحية السقوية (مثلا: البيوت المغطاة في الضيعة الملكية)، نتيجة انتماء هذا التراب لهوامش هضبة سايس فاس في جزءه الجنوبي، خصوصا وأن الفرشة المائية قريبة من السطح في هذا المجال حيث يسمح استغلالها بالنسبة للفلاح ذي الدخل المحدود بتكاليف مناسبة.

رابعا - تتميز التربة والغطاء الغابوي بخصوصيات محلية متميزة ونادرة، وهو ما يمكن المجال المدروس من مؤهلات ترابية مهمة، من شأنها أن تساهم في تطوير الإنتاج الفلاحي والجذب السياحي والرفع من القدرة التنافسية بهذا التراب، إذا ما تم توسيع المساحة القابلة للتشجير بأنصاف الأشجار

المثمرة بالجماعات الترابية مولاي يعقوب وسبع رواضي وعين الشقف، وذلك بهدف حماية التراث الطبيعي من صنف الأتربة المحلية من الاندثار عن طريق التعرية، ثم الرفع من الإنتاج والمردودية لهذه الأراضي.

يتبين من هذا المنطلق، أن تراب الضاحية الغربية لمدينة فاس الكبرى يتوفر على العديد من الموارد الترابية الطبيعية التي يجب تثمينها ومجموعة من الفرص التي يمكن إستغلالها بشكل أمثل، كما أنها تطرح مجموعة من الإكراهات التي يجب التأقلم معها وتحويل بعضها إلى مؤهلات ، بالإضافة إلى كونها تعاني من مجموعة من التهديدات التي يجب الحد منها لضمان تنمية محلية لهذه الموارد الترابية النادرة والتميزة بصفة خاصة.

الفصل الرابع:

خصائص البنية الديموغرافية والاجتماعية ومؤهلات التنمية بمجال الدراسة

يبرز المورد البشري كدعامة أساسية في عملية التنمية المحلية الهادفة، التي تراعي جمع أرجاء الحيز الترابي بجماعات مولاي يعقوب، سبع رواضي وعين الشقف، حيث أن مفهوم التنمية البشرية ينظر إلى السكان، وبالتحديد "الإمكان البشري"، الذي يشكل ثروة حقيقية لأي مجتمع. وعليه، فإن الهدف الأساسي من التنمية المحلية بصفة خاصة والتنمية البشرية عموماً في دينامية تحرير وتنمية وتعبئة هذه الموارد البشرية، ولهذا يعد "الإمكان البشري" ذا معنى إيجابي ومحتوى دينامي. ويدل هذا البعد الأخير على الإرادة والعمل، ويتمشى مع مبدأ الخصوصية الممكن والمتاح، ولا يتعارض بتاتا مع التعاريف الدولية التي تؤكد بأن التنمية البشرية هي خاصة بالإنسان ولا تتحقق إلا بمشاركته⁴⁹.

تستدعي الحاجة اليوم، إلى تثمين الموارد البشرية رغبة في تحقيق التنمية المحلية، لأن هذا المورد المتمثل أساساً في الساكنة، يجب استثماره بإعتماد إمكانياته التي تستلزم الإحاطة بمعرفة أعمق وأن يؤخذ بعين الاعتبار هذا المعيار، لأنه المعطى الأساسي في مقارنة الموارد البشرية بهذا الحيز الترابي بصفة خاصة وجهة فاس مكناس من جهة ثانية.

يتطلب بلوغ هذه الأهداف، اعتباراً لكون معرفة الخصوصيات المميزة للموارد البشرية داخل أي تراب تصبح ضرورية لتشكيل نظرة حقيقية، حتى يتسنى للفاعلين في التنمية معرفة الخصائص التاريخية والبنية الديموغرافية للمجتمع المراد تنميته، من أجل القدرة على تحقيق إستشراف أفاقه المستقبلية.

يتناول هذا الفصل بصفة خاصة البحث عن الجذور التاريخية للساكنة المحلية لرصد تطور النمو السكاني وكيفية توزيعهم بالحيز الترابي، كما يتناول تحليل خصائص البنية الديموغرافية لسكان الضاحية الغربية لمدينة فاس الكبرى، وذلك للوقوف على الوضع الديموغرافي القائم وإتجاهاته المستقبلية، بالإضافة إلى تحليل وقياس مستواهم الثقافي ودرجة إنخراط السكان في النشاط الإقتصادي.

⁴⁹ - مسدالي فاطمة (2007): «التنمية البشرية بالعالم القروي المغربي الجماعات القروية للزمارة نموذجاً»، الطبعة الأولى، المعهد الجامعي للبحث العلمي، مطبعة الكوثر، الرباط. المغرب، ص. ص: 8 - 9.

1 - إستيطان بشري قديم

تشير الدراسات التاريخية والجغرافية على حد سواء، إلى أن تراب حوز فاس استوطنته منذ القديم قبائل مختلفة، ومن أهمها لمطة، أولاد الحاج الواد، الزراينة، الشراردة، أيت عياش، بني سادن، الأوداية، حميان، مكناسة، السجع، أولاد جامع... وغيرهم⁵⁰.

يؤكد ما سبق ذكره الطاك بوطيب (1995) عندما يتحدث عن التحولات المجالية الإجتماعية الحديثة بسايس فاس، حيث يسجل على أنه: « قبيل دخول الإستعمار الفرنسي إلى المنطقة، كان المجال القروي بسايس فاس ينقسم إلى ثلاثة أقسام، مجال زراعي " لكيش فاس" يحيط بالمدينة خاصة في جماعات سيدي احرازم (اشراردة بوغزوان وأولاد الحاج سايس)، وجماعة أولاد الطيب (أولاد الحاج سايس)، وجماعة عين الشقف (قبيلة السجع)، وفي جماعة سبع رواضي حاليا (ما تبقى من قبيلة حميان). كل هذه القبائل أعطيت لها أراضي فلاحية حول مدينة فاس لاستغلالها مقابل خدماتها العسكرية عند الضرورة، أما في أوقات السلم فهم مزارعون، وهم بذلك يمثلون حزاما بشريا أمنيا لمدينة فاس»⁵¹.

تعد كل من قبيلة الأوداية (الشمال الغربي) وقبيلة شراكة (الشمال الشرقي) من أهم القبائل التي كانت تسيطر على مساحات شاسعة من أراضي حوز فاس بصفة عامة. ونجد بالحيز الترابي المحلي لجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي قبيلة حميان بصفة خاصة (الصورة الفضائية 3)⁵²، حيث كان لكل قبيلة في هذا التراب إطارها الخاص؛ شكل فيه نظام الجماعة النواة الأساسية لتنظيم الحياة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية. ومن المبادئ الأساسية التي كان يركز عليها هذا النظام، الحرص على الإستقلالية والتعاون بين أفراد القبيلة أو الفخدة أو الدوار وإحترام أعراف المجتمع المحلي. كما يسجل لوشاتولي (1902) على أن قبيلة حميان تستوطن بأحواز سايس وتملك 1700 بندقية، بينما قبيلة السجع تسكن أحواز فاس بحوزة أعيانها 650 بندقية و50 حصانا⁵³.

يتضح من خلال إشارات الحسن الوزان أن أهل حوز فاس الذين كانوا يسكنون جبل تغاث على الخصوص، لهم معارف ومهارات في غراسة الأشجار المثمرة والأعنان بصفة خاصة⁵⁴. لكن مع دخول

⁵⁰ - واتربروري جون، (2004): « أمير المؤمنين، الملكية والنخبة السياسية المغربية »، ترجمة عبد الغني أبو العزم، عبد الأحد السبتي وعبد اللطيف الفلق. الطبعة الثانية، مؤسسة الغني للنشر، مطبعة فضالة. المحمدية، المغرب. ص: 195-196.

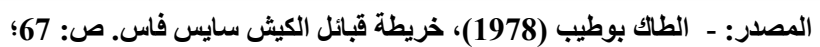
⁵¹ - الطاك بوطيب، (1995)، « سايس فاس: التحولات المجالية الإجتماعية الحديثة »، مجلة المصباحية، سلسلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس فاس، المغرب، ص: 117.

⁵² - TAG (B.), (1978): « LE SAIS DE FES: REMODELAGES AGRAIRES ET DEVELOPPEMENT ».Thèse de 3^{ème} cycle en Géographie, Université de Toulouse le Mirail, Institut de Géographie Daniel Faucher. p.: 66.

⁵³ - LE CHATELIER (A), (1902) : «Notes sur les Villes et Tribus du Maroc». Imprimerie A. BURDIN ET CLE. ANGERS, p.: 41.

⁵⁴ - . الوزان الحسن بن محمد الفاسي، (1983): « وصف إفريقيا »، الجزء الأول، ترجمة عن الفرنسية من طرف محمد حجي ومحمد الأخضر، الطبعة الثانية، دار الغرب الإسلامي. بيروت، لبنان، ص: 300.

الصور الفضائية 3: أهم قبائل تلال مقدمة الريف والهوامش الشمالية الغربية لمدينة فاس



- العمل الميداني والخرائط، فبراير 2014.



يتحدث بريمار فريدريك (1949) على أن أغلب سكان هذا التراب فلاحون يتعاطون للفلاحة و غراسة الأشجار المثمرة، ويضيف بأنهم يسكنون منازل تسمى حسب السكان المحليين " مشت " ⁵⁶. تؤكد نتائج البحث الميداني سيطرة قبيلة حميان على معظم سكان جماعة سبع رواضي؛ حيث تبين أن 15.26 % منهم ينتمون إلى هذه القبيلة (جدول 8).

جدول 8: التوزيع الجغرافي للسكان حسب مناطق الازدياد

أصول السكان	المركز / المشيخة			المجموع	
	العدد	النسبة	النسبة العامة		
خليط من القبائل	22	5.16	5.16		
الأوداية	9	2.11	2.11		
حميان	36	8.45	15.26		
	17	4.00			
	12	2.81			
السجع	18	4.22	77.47		
	10	2.34			
	13	3.05			
	11	2.58			
	155	36.38			
	123	28.90			
المجموع			100	100	426

المصدر: البحث الميداني، يناير - غشت 2018.

يوضح الجدول أعلاه، أن قبيلة السجع تأتي في المرتبة الأولى من حيث الأصول الجغرافية لسكان الضاحية الغربية لمدينة فاس الكبرى (77.47 %)، في حين يشكل مركز مولاي يعقوب مزيجا من قبائل متعددة (5.16 %).

⁵⁶ - BREMARD (F), (1949): «L'ORGANISATION REGIONALE DU MAROC». Université Mohammed V – Agdal, Publications de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, Série : Les Trésors de la Bibliothèque, N°1. RABAT, Page: 233.

2 - تطور ديموغرافي مهم

يتضح من خلال الجدول أسفله على المستوى الجهوي (جدول 9)، أن عمالة فاس تأتي في مقدمة الوحدات الإدارية من حيث تمركز السكان، إذ تنفرد هذه العمالة لوحدها بحوالي ثلثي عدد السكان بالجهة. والملاحظ أن هذه النسبة ما فتئت تزداد بين إحصاء وآخر، وذلك على حساب الأقاليم الأخرى المكونة لتراب الجهة. ويرجع ذلك إلى تمركز الوسط الحضري على المستوى الجهوي بعمالة فاس الكبرى، والذي يعرف توسعا في المجال والكثافة أكثر في الوسط القوي.

جدول 9: تطور عدد السكان ومعدل التزايد السنوي بين 1994 و2010 حسب العمالات والأقاليم

الوحدة الترابية	عدد السكان			حصة العمالة أو الإقليم إلى الجهة ب (%)		معدل التزايد السنوي ب (%)	
	إحصاء 1994	إحصاء 2004	إسقاط 2010	نسبة 1994	نسبة 2004	نسبة 2010	2004 - 1994
فاس	796180	977946	1077000	60.2	62.2	63.2	1.2
مولاى يعقوب	127576	150422	162000	9.7	9.6	9.5	1.7
صفرو	237095	259577	267000	17.9	16.5	15.7	0.9
بولمان	161622	185110	197000	12.2	11.8	11.6	1.4
جهة فاس بولمان	1322473	1573055	1703000	100	100	100	1.8
مجموع المغرب	26073717	29891708	31851000	1.5	3.5	4.5	1.4

المصدر: - السكان القانونيون للمغرب، إحصاء 1994 و2004،
- الإسقاطات الديموغرافية 2010 عن مركز الدراسات والأبحاث الديموغرافية. مارس 2014 بتصرف.

يظهر هذا التباين في الثقل الديموغرافي بين الوحدات الإدارية التي تتكون منها الجهة جغرافيا، حيث لازال يستفحل الوضع بشكل ملحوظ، وذلك لفائدة عمالة فاس على حساب الوحدات الإدارية الأخرى. الشيء الذي يجعل عمالة فاس تسيطر على حوالي ثلثي سكان الجهة خلال سنة 2010، أي ما يعادل 63.24 %، وذلك بزيادة تقدر بحوالي ثلاث نقط مئوية على النسبة المسجلة خلال إحصاء 1994، حيث ناهزت هذه النسبة 60.20 %. إذ جاءت هذه الزيادة في الثقل الديموغرافي على حساب نظيرتها المسجلة في كل من الأقاليم الأخرى المكونة للجهة، الشيء الذي جعل الوحدات الأخرى تتقاسم ثلث عدد سكان الجهة بنسب متقاربة تتراوح ما بين 9.51 % بإقليم مولاى يعقوب و 15.68 % بإقليم صفرو، و 11.57 % بإقليم بولمان. ويؤكد هذا التحول إستمرارية عدم توازن توزيع سكان الجهة ما بين فاس وباقي الوحدات الإدارية الأخرى للجهة، إذ إن عمالة مدينة فاس تضم أكبر تجمع حضري بعد الدار البيضاء والرباط - سلا، واستقطابها لسكان الأقاليم الأخرى للجهة ومناطق الجهات القريبة كجهة تازة الحسيمة تاونات وغيرها.

يرجع هذا التباين عموما في التطور من حيث توزيع السكان بين وحدة جغرافية إدارية وأخرى، إلى الاختلاف الحاصل في وثيرة النمو، رغم تراجعها بين فترتي 1994 - 2004 و 2004 - 2010،

حيث تسجل هذه النسبة بصفة خاصة بصفرو تراجع ملحوظا على التوالي ما بين 1994 - 2004 و 2004 - 2010 إذ تسجل نسبة 17.9 % و 16.5% وأخيرا 15.7 %.

يظهر من خلال الجدول أسفله (جدول 10)، على مستوى تراب جماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي، أن عدد السكان في سنة 1971 يقدر بحوالي 13085 نسمة، وانتقل العدد في سنة 1982 إلى 18164 نسمة؛ وذلك بزيادة سنوية تقدر ب 3.03 %. أما سنة 1994 فقدّر العدد بحوالي 21379 نسمة، بزيادة سنوية بلغت 1.37 %، في حين استقر هذا العدد سنة 2004 في 24948 نسمة، بزيادة سنوية بلغت 1.56 %.

جدول 10: تطور ساكنة جماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي ما بين الفترة 1971 – 2004.

الوحدة الترابية	إحصاء 1971	نسبة النمو (%)	إحصاء 1982	نسبة النمو (%)	إحصاء 1994	نسبة النمو (%)	إحصاء 2004
مجال الدراسة	13085	3.30	18164	1.37	21379	1.56	24948
إقليم مولاي يعقوب	98299	3.33	140937	-0.83	127576	1.66	150422
جهة فاس بولمان	696870	2.73	936934	2.91	1322473	1.75	1573055
مجموع المغرب	15379259	2.61	20419555	2.06	26073717	1.38	29891708

المصدر: - السكان القانونيون للمغرب، إحصاء 1971 و 1982 و 1994 و 2004، المندوبية السامية للتخطيط فاس.
- نسبة النمو اعتمادا على معادلة: « Méthode des moindres carrés » + عمل شخصي، مارس 2014.

ملحوظة: طريقة استخراج نسبة النمو السكاني السنوي

باعتدال المعادلة الرياضية⁵⁷ تم استخراج نسبة النمو السكاني لمجال الدراسة بين 1971 و 1982، حيث نقوم بتطبيق المعادلة كالآتي:

$$R = \left(\sqrt[n]{\frac{P_{1982}}{P_{1971}}} - 1 \right) * 100$$

$$R = \left(\sqrt[11]{\frac{18164}{13085}} - 1 \right) * 100$$

$$R = 3.03$$

يتضح من خلال مقارنتنا لمعدلات النمو السنوي التي عرفها تراب جماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي بمثيلاتها المسجلة بالنسبة للسكان القانونيين على مستوى إقليم مولاي يعقوب وعلى المستوى الجهوي والوطني، إذ أن عدد سكان الجماعتين معا عرف تطورا ديموغرافيا مهما، يمكن تفسيره بمجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى جانب العوامل الطبيعية وبصفة

⁵⁷ - PUPION (P. CH.), (2008) : «STATISTIQUES POUR LA GESTION». 2^e Edition, Dunod. Paris, Page: 52-53.

خاصة المناخية منها، التي تؤثر بشكل مباشر على العناصر المتحركة في الدينامية الديموغرافية مثل الخصوبة والسلوك الزواجي والدينامية الطبيعية والدينامية الهجرية بالنسبة لهذا التراب خلال سنوات السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، وهي عناصر سنفسلها في الفقرات اللاحقة. هذا التطور الملحوظ بالنسبة لعدد السكان، تختلف ديناميته بين المركز الحضري والقروي وأيضاً بين المراكز القروية داخل نفس المشيخة.

جدول 11: تطور عدد السكان بمراكز جماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي ما بين الفترة 1971 – 2004.

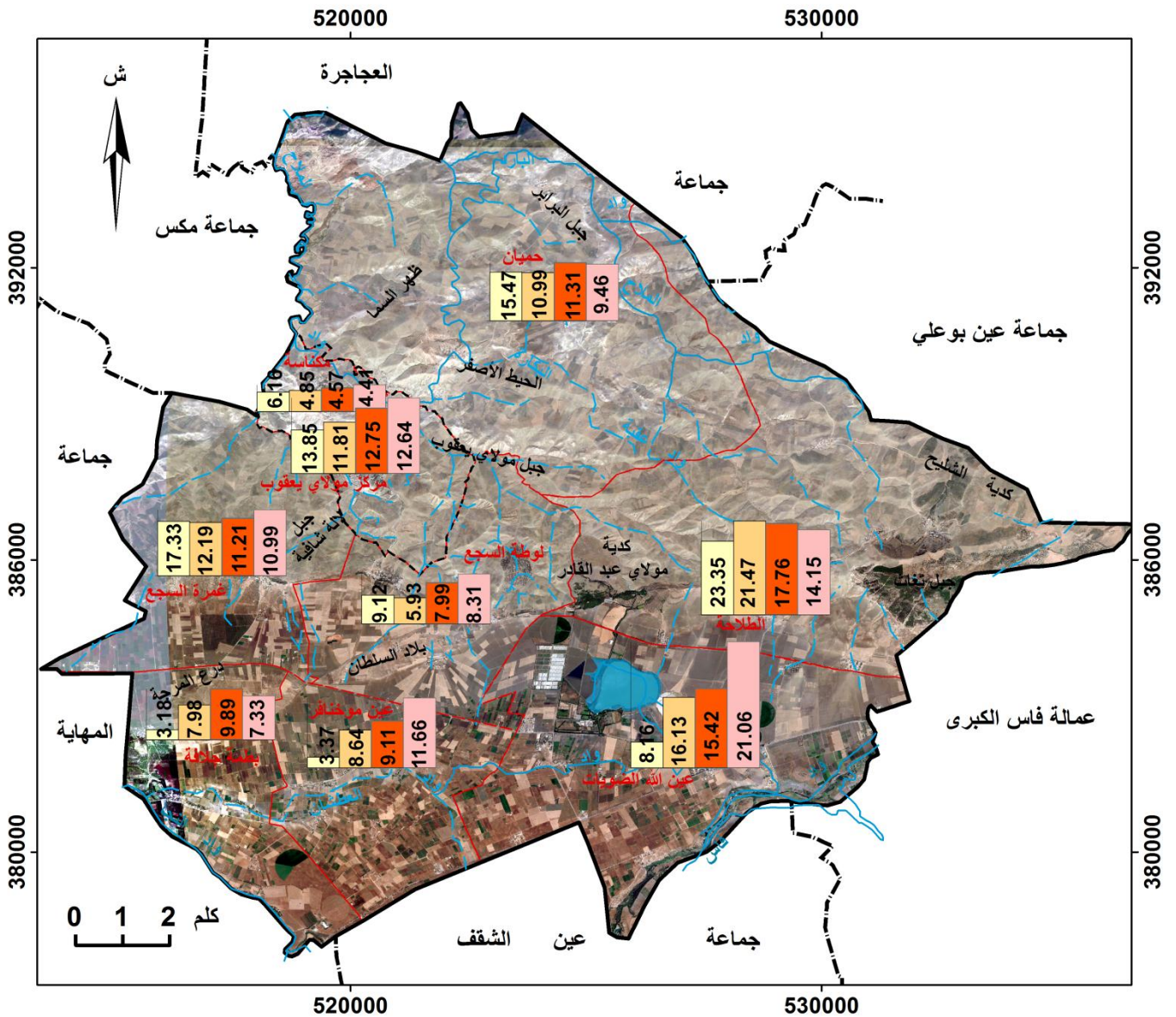
الوحدة الترابية	إحصاء 1971	نسبة النمو (%)	إحصاء 1982	نسبة النمو (%)	إحصاء 1994	نسبة النمو (%)	إحصاء 2004
مركز مولاي يعقوب	1812	1.55	2145	2.02	2726	1.47	3153
مكناسة مولاي يعقوب	806	0.81	881	0.87	977	1.20	1101
عين الله الضويات	1068	9.61	2930	0.99	3296	4.77	5254
الطلاحة	3056	2.24	3899	- 0.22	3796	- 0.72	3531
حميان	2024	- 0.12	1997	1.61	2418	- 0.25	2359
عين موخنافر	441	12.24	1570	1.81	1947	4.09	2908
بطمة جلافة	416	12.01	1449	3.20	2115	- 1.45	1828
غمرة السجع	2268	- 0.21	2215	0.66	2396	1.35	2741
لوطه السجع	1194	- 0.92	1078	3.91	1708	1.96	2073
المجموع	13085	3.03	18164	1.37	21379	1.56	24948

المصدر: - السكان القانونيون للمغرب، إحصاء 1971 و1982 و1994 و2004، المندوبية السامية للتخطيط فاس.

- نسبة النمو اعتماداً على معادلة: « Méthode des moindres carrés » + عمل شخصي، مارس 2014.

تبين المعطيات الواردة في الجدول أعلاه (جدول 11) وخريطة توزيع عدد السكان بمراكز مشيخات جماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي ما بين الفترة 1971 – 2004 (الصورة الفضائية 4) وجدول تطور نسبة عدد السكان في الفترة نفسها (جدول 12)، أن مراكز المشيخات بالجماعتين معا، منها ما يعرف دينامية ديموغرافية سريعة جداً، إذ تضاعف بها عدد السكان ما بين 1971 و2004 بشكل سريع، كمركز مولاي يعقوب وبطمة جلافة وعين وموخنافر ولوطه السجع وعين الله الضويات إلى حدود التسعينيات من القرن الماضي؛ في حين تعرف مراكز المشيخات الأخرى دينامية ديموغرافية معتدلة وافقت إلى حد ما معدل النمو المسجل على مستوى تراب الجماعتين معا بنفس الفترة. بينما عرفت بعض مراكز المشيخات معدلات نمو سلبية خلال السنوات الأخيرة مقارنة مع معدل النمو المعتاد المسجل بمجال الدراسة، حيث نجد مركز مشيخة حميان يسجل نسبة نمو أقل تقدر ب 0.25- % إلى جانب مركز الطلاحة الذي يسجل نسبة تقدر ب 0.72- %.

الصورة الفضائية 4: تطور نسب السكان بجماعتي مولاوي يعقوب وسبع رواضي فيما بين 1971 – 2004.



المفتاح:

- | | | |
|-------------------|---------------------|----------------|
| ----- حدود إدارية | حدود المركز المشيخة | إحصاء سنة 1971 |
| ———— مجرى دائم | مجال الدراسة | إحصاء سنة 1982 |
| ----- مجرى موسمي | جماعة مولاي يعقوب | إحصاء سنة 1994 |
| | ضاية | إحصاء سنة 2004 |

المصدر: - السكان القانونيون للمغرب، احصاء 1971 و1982 و1994 و2004، المندوبية السامية للتخطيط فاس؛

- صور الأقمار الاصطناعية من موقع المساحة الجيولوجية الأمريكية (<http://www.usgs.gov>)، فبراير 2014؛

- العمل الميداني والخرائط، فبراير 2014.

جدول 12: تطور نسبة السكان بالوحدات الترابية لجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي ما بين 1971 – 2004.

الوحدة الترابية	سكان 1971 (%)	سكان 1982 (%)	سكان 1994 (%)	سكان 2004 (%)
مركز مولاي يعقوب	13.85	11.81	12.75	12.64
مكناسة مولاي يعقوب	6.16	4.85	4.57	4.41
عين الله الضويات	8.16	16.13	15.42	21.06
الطلاحة	23.35	21.47	17.76	14.15
حميان	15.47	10.99	11.31	9.46
عين موخنافر	3.37	8.64	9.11	11.66
بطمة جلافة	3.18	7.98	9.89	7.33
غمرة السجع	17.33	12.19	11.21	10.99
لوطة السجع	9.12	5.93	7.99	8.31
المجموع	100	100	100	100

المصدر: - السكان القانونيون للمغرب، إحصاء 1971 و1982 و1994 و2004.
- المندوبية السامية للتخطيط فاس، مارس 2014 بتصرف.

يرجع تفسير هذا الاختلاف في تطور عدد سكان مراكز المشيخات بالجماعتين معا إلى عدة عوامل، ولعل أهمها يقترن بصفة خاصة بالإصلاح الزراعي في سنوات السبعينيات من القرن الماضي، حيث قامت وزارة الفلاحة مع ظهور التعاونيات الفلاحية، بتوزيع الأراضي على السكان القاطنين وغير القاطنين بتراب جماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي⁵⁸ (جدول 13). ويمكن الإشارة أيضا إلى أن تشييد سد سيدي الشاهد على وادي مكس ساهم في نزوح سكان جماعة مكس نحو تراب مجال الدراسة وبصفة خاصة إلى مركز مشيخة لوطة السجع وبطمة جلافة، كما ساهم عامل الجفاف إلى حد ما في خلق تجمعات سكنية جديدة؛ كمركز التعاونية الفلاحية الضويات وإختفاء أخرى، وأيضا ظهور وتنامي مراكز السكن العشوائي التي كانت نتيجة عدة عوامل، من أبرزها تنامي المضاربة العقارية خاصة مع قربها من المجال الترابي لمدينة فاس الكبرى. ويعد مركز مشرع كريم ومركز الضويات من أهم المراكز القروية التي زادت بها حدة الظاهرة مجاليا على حساب الأراضي الفلاحية الجماعية بمجال الدراسة خصوصا، وجماعات إقليم مولاي يعقوب التي تتواجد بضاحية مدينة فاس عموما، ونخص بالذكر هنا جماعة عين قنصرة وعين بوعلي وعين الشقف⁵⁹.

⁵⁸ - المديرية الإقليمية للفلاحة بفاس، مصلحة الإعداد والتهيئة: الإحصاء الشمولي لسكان تعاونيات الإصلاح الزراعي بإقليم مولاي يعقوب بتاريخ 2005/12/30.

⁵⁹ - الإحصاء الشمولي الذي قامت به المندوبية الإقليمية للسكنى والتعمير وسياسة المدينة والمتدخلين المحليين في إطار عقدة مدن بدو صفيح يوم 19 يناير 2011.

جدول 13: تطور نسبة عدد السكان حسب عدد التعاونيات الفلاحية بمجال الدراسة ما بين الفترة 1971 – 2005.

الوحدة الترابية	إسم التعاونية	تاريخ التأسيس	عدد الأسر المستفيدة	عدد الأسر الحالية (المحتلين الجدد)	المساحة الإجمالية بالهكتار	الرسم العقاري رقم
مركز مولاي يعقوب	-	-	-	-	-	-
مكناسة مولاي يعقوب	-	-	-	-	-	-
عين الله الضويات	الانتصار	1972	43	225	6.5535	1010 F - 467 KF
	شفا	1972	28	229	16.385	1010 F - 467 KF
	مرحبا	1971	37	189	17.6298	1010 F
الطلاحة	العيون	1975	64	421	17.6813	191 KF - 1.558 F - 96-195/07
	النهضة	1971	53	273	13.9352	220 K
حميان	الداخلية	1975	17	0	18.3831	99 953/07
عين موخنافر	النجم	1972	26	82	6.9803	755 F
	الفرح	1971	26	112	18.6515	755 F
	العاشورية	1971	30	24	10.016	755 F
	الإصلاح	1972	43	141	8.1049	755 F
بطمة جلافة	الفتح	1971	28	0	6.6736	755 F
	مستورة	1971	26	110	14.919	755 F
	النبوية	1971	38	110	7.4368	755 F
	الرحمانية	1971	19	0	1.6346	755 F
غمرة السجع	-	-	-	-	-	-
لوطة السجع	الزهرة	1977	19	0	17.0919	9.719 F
	غانية	1972	32	0	9.8094	755 F
المجموع	16	-	529	1495	190.2513	-

المصدر: - الإحصاء الشمولي لسكان تعاونيات الإصلاح الزراعي بإقليم مولاي يعقوب بتاريخ 2005/12/30.
- المندوبية الإقليمية للفلاحة فاس + عمل شخصي، مارس 2014.

3 - عوامل الدينامية الديموغرافية

تتجلى أهم عوامل الدينامية الديموغرافية في دراسة ظاهرة السلوك الاجتماعي عند الجنسين معاً، ثم معامل تركيب الخصوبة ومعدلات الوفيات والولادات.

3 - 1 - سلوك زواجي يختلف حسب وسط الإقامة

يتأثر السلوك الزواجي بعوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية، ونحدده من خلال مؤشرين إثنين هما الحالة العائلية ومتوسط السن عند أول زواج.

• مؤشر الحالة العائلية

يعد تقدير نسبة العزوبة من المؤشرات المهمة في تفسير تغيرات الحالة العائلية عموماً وبمجال الدراسة على وجه الخصوص، إذ تقدر هذه النسبة بحسب وسط الإقامة على التوالي بين الوسط الحضري والوسط القروي خلال الفترة الممتدة من 1994-2004 (جدول 14)، فنجدها خلال إحصاء 1994 تصل

22.4% بالنسبة للذكور و 18.65% عند الإناث، إذ تنخفض هذه النسبة بأكثر من 15 % في نفس الوسط خلال إحصاء 2004 إذ تسجل على التوالي 5.22 % عند الذكور و 4.50 % عند الإناث. لكن نجد هذه الظاهرة تختلف تماما عن الحالة في الوسط القروي، إذ ترتفع هذه النسب بين سنوات الإحصاء في تراب الجماعتين معا، ويصل الفرق بين إحصاء 1994 و 2004 عند الجنسين معا تقريبا بارتفاع نسبي يقدر بحوالي 15 %. إذ تنتقل نسبة العزوبة عند الذكور خلال إحصاء سنة 1994 من 20.01 % إلى نسبة تقدر بحوالي 35.01 % خلال إحصاء سنة 2004، كما تسجل نفس الظاهرة عند الإناث كذلك، حيث تنتقل هذه النسبة خلال إحصاء سنة 1994 من 13.85 % إلى معدل يقدر بحوالي 30.18 %.

جدول 14: تطور الحالة العائلية للسكان حسب الجنس ما بين الفترة 1994 - 2004.

2004		1994		الوضعية العائلية
إناث %	ذكور %	إناث %	ذكور %	
على مستوى الوسط الحضري				
4.50	5.22	18.65	22.4	أعزب
7.10	6.97	27.93	25.3	متزوج
3.07	1.66	4.78	1.03	حالات أخرى
على مستوى الوسط القروي				
30.18	35.01	13.85	20.01	أعزب
47.07	46.57	27.13	26.12	متزوج
8.08	4.57	7.66	5.14	حالات أخرى

المصدر: - السكان القانونيون للمغرب، إحصاء 1994 و 2004.
المنشورية السامية للتخطيط فاس، مارس 2014 بتصرف..

يعد عموما هذا الإرتفاع المتزايد في نسب العزوبة بالوسط القروي مقابل تسجيل نسب ضعيفة في الوسط الحضري، يرجع بالأساس إلى ضعف دخل الشباب بفعل قلة فرص الشغل في الوسط القروي، وضعف مداخل النشاط الفلاحي بسبب توالي سنوات الجفاف؛ في مقابل ارتفاع أعباء الحياة اليومية المتزايد.

• متوسط السن عند أول زواج

يعتبر تراجع سن الزواج أحد العوامل الكبرى للتحويلات الديموغرافية، حيث يعد أهم ميكانيزمات انخفاض معدلات الخصوبة، وتنتج هذه الظاهرة عن أسباب معقدة ومتداخلة، منها ما هو مرتبط بتمدرس الفتيات ومنها ما له علاقة بالأزمة الاقتصادية⁶⁰.

⁶⁰ - وزارة إعداد التراب الوطني، (2001): «المجال المغربي واقع الحال»، وزارة إعداد التراب الوطني والماء والبيئة، قطاع إعداد التراب الوطني. الرباط، المملكة المغربية. ص: 61.

يعرف متوسط السن عند الزواج الأول ارتفاعا متفاوتا نسبيا، خاصة في صفوف الإناث مقابل استقرار هذه النسبة عند الذكور في الوسط القروي (جدول 15)، إذ بلغ متوسط السن خلال إحصاء سنة 2004 عند الذكور 29.50 % سنة مقابل 25.50 % سنة عند الإناث، بعدما كان خلال إحصاء سنة 1994 يصل إلى 29.33 % سنة عند الذكور، و25.40 % سنة عند الإناث. فإذا ما قمنا بمقارنة هذه المعطيات بمثيلاتها المسجلة على المستوى الترابي لجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي بالوسط الحضري، نلاحظ أن متوسط السن عند الزواج الأول في هذا الوسط يعرف خلال نفس الفترة إرتفاعا نسبيا في صفوف الذكور، مقابل إستقرار هذه النسبة عند الإناث؛ حيث يصل متوسط السن خلال إحصاء 2004 عند الذكور 30.60 % مقابل 25.70 % عند الإناث؛ بعدما كان هذا المعدل خلال إحصاء سنة 1994 يسجل نسبة 27.91 % عند الذكور مقابل 25.61 % عند الإناث.

جدول 15: متوسط السن عند الزواج الأول بمجال الدراسة ما بين الفترة 1994 - 2004.

الجنس	السنة	الوسط الحضري	الوسط القروي
ذكور	1994	27.91	29.33
	2004	30.60	29.50
إناث	1994	25.61	23.40
	2004	25.70	25.50
المجموع	1994	26.54	26.11
	2004	28.00	27.50

المصدر: - السكان القانونيون للمغرب، إحصاء 1994 و2004.
المنشورية السامية للتخطيط فاس، مارس 2014 بتصرف.

يرجع التغير النسبي بمجال الدراسة في متوسط السن عند الزواج الأول حسب وسط الإقامة وعند الجنسين معا إلى عدة عوامل، يتصدرها بالأساس المشكل الإقتصادي؛ يؤدي تفاعل عدة عوامل كقلة فرص الشغل وإرتفاع معدل البطالة والتطلع إلى نمط حياة متغير وإرتفاع نسبة التمدن عند الذكور والإناث معا إلى تأجيل موعد الزواج⁶¹. كما يمكن الإشارة أيضا إلى إرتفاع نسب الزواج عند الجنسين معا خلال نفس الفترة بصفة خاصة بمجال الدراسة، وذلك إرتباطا بالتحويلات التي بدأ يعرفها هذا التراب خصوصا والجماعات المتواجدة بضاحية مدينة فاس، حيث بدأ السكان يزاولون أنشطة غير فلاحية، الشيء الذي ساعد على إرتفاع وثيرة هذا المعدل بصفة خاصة في تراب جماعة سبع رواضي مقابل انخفاض هذه النسبة في الوسط الحضري بجماعة مولاي يعقوب؛ إذ يقدر الفرق داخل نفس إحصاء سنة 2004 وعند الجنسين معا بحوالي 40 %.

⁶¹ - مركز الدراسات والأبحاث الديموغرافية، (2007): « الدراسة المستقبلية حول مغرب 2030: أية ديمغرافية؟ »، منشورات المنشورية السامية للتخطيط. الرباط، المملكة المغربية. ص: 17.

3 - 2 - التراجع النسبي لمعدل الخصوبة

يعرف مؤشر الخصوبة، نتيجة التحولات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى على وجه الخصوص التي شهدتها المجتمع المغربي في العقود الأخيرة تراجعاً كبيراً، الشيء الذي جعل هذا المؤشر ينتقل من متوسط عدد الأطفال عند المرأة الواحدة من 7 أطفال في مطلع الستينيات من القرن الماضي إلى ثلاثة أطفال سنة 2004. كما يمكن الإشارة إلى أن معدل الخصوبة الكلي على المستوى الوطني يتحدد اليوم في حوالي 2.5 طفلاً لكل امرأة مع ضرورة التمييز بين الوسط الحضري حيث يعتبر مستوى الخصوبة نسبياً منخفضاً، إذ تنحصر هذه النسبة في 2.1 مقابل 3.1 في الوسط القروي؛ يرجع هذا الانخفاض الكبير في مؤشر الخصوبة، الذي لم يكن ممكناً إلا بعد انخفاض نسبة الوفيات، الذي لا يجد تفسيره إلا في انخفاض نسبة الزواج، وكذا في تزايد اللجوء إلى استعمال أساليب منع الحمل. إضافة إلى كل هذا، فإن التفاوت الزمني في بدء انخفاض الخصوبة تبعاً لوسط الإقامة يفترض أن الأسباب العميقة المحددة لتغير الخصوبة في المغرب هي أسباب مترابطة، ولا يمكن حصرها في عامل واحد، نظراً للفوارق المجالية والاجتماعية والاقتصادية⁶².

يسجل حاصل معدل للخصوبة في جماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي تراجعاً مهماً، إذ يقدر في الجماعتين على التوالي خلال إحصاء سنة 2004 2 أطفال مقابل 3 أطفال، بعدما كان خلال إحصاء سنة 1994 يصل إلى 3 أطفال بجماعة مولاي يعقوب (وسط حضري) مقابل 2 أطفال بجماعة سبع رواضي (وسط قروي) (جدول 16).

جدول 16: تطور معدل الخصوبة بمجال الدراسة ما بين الفترة 1994-2004.

السنة	مجال الدراسة		المستوى الإقليمي	المستوى الجهوي	المستوى الوطني
	ج. مولاي يعقوب	ج. سبع رواضي			
1994	3.38	2.21	4.40	3.60	3.28
2004	2.20	3.00	3.40	2.40	2.50

المصدر: السكان القانونيون للمغرب، إحصاء 1994 و2004؛ المندوبية السامية للتخطيط فاس، مارس 2014 بتصرف. يمكن الإشارة، إلى أن الأرقام المسجلة على المستوى المحلي لدراستنا فيما يخص تطور معدل الخصوبة إذا ما تمت مقارنتها بمثيلاتها المسجلة على المستوى الإقليمي لعمالة مولاي يعقوب والجهوي لجهة فاس بولمان؛ وأيضاً على المستوى الوطني، ما يزال مرتفعاً نسبياً، ويرجع تفسيره إلى تظافر مجموعة من العوامل على المستوى المحلي لتراكم الجماعتين معاً، ويبقى أهمها:

- انخفاض معدلات الأمية في صفوف النساء في الوسط الحضري بصفة خاصة؛
- عزوف الشباب عن الزواج وتراجع الزواج المبكر؛
- تغير السلوك الإنجابي لدى الأسر.

⁶² - مركز الدراسات والأبحاث الديموغرافية، (2007): «الدراسة المستقبلية حول مغرب 2030: أية ديمغرافية؟»، منشورات المندوبية السامية للتخطيط. الرباط، المملكة المغربية. ص: 14.

3 - 3 - تراجع معدل الوفيات

يعتبر معدل الوفيات المكون السلبي للدينامية الديموغرافية، كما أن تراجع نسب الوفيات يعكس بالأساس درجة تحسن الظروف الصحية والمعيشية للسكان؛ حيث يرجع الفضل في تحسن فرص البقاء على قيد الحياة أساساً، إلى التقليل من عدد وفيات الأطفال في مقتبل العمر؛ فحسب نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2004، فإن نسبة وفيات الأطفال انخفضت كثيراً، من 149 % في مطلع الستينيات إلى 60 % و 48 % سنة 2004. يرجع هذا التطور إلى نتائج حملات عمليات التلقيح التي أجريت على مستوى مجال الدراسة؛ والتي استهدفت بالخصوص مكافحة الأمراض التي تصيب الأطفال في سن مبكرة، كما ترجع أيضاً إلى تحسن التغطية الصحية بصفة عامة. يفسر كل هذا أن نسبة عدد السكان لكل طبيب عرفت تحسناً ملموساً، إذ انتقلت من 12120 نسمة لكل طبيب في سنة 1967 إلى 1780 نسمة لكل طبيب في إحصاء سنة 2004. وفي نفس الوقت، ارتفع عدد السكان لكل سرير من 638 إلى 144، ويعود هذا التطور أيضاً إلى تحسن الحالة الغذائية والتوفر على الماء الصالح للشرب⁶³.

⁶³ - مركز الدراسات والأبحاث الديموغرافية، (2007): « الدراسة المستقبلية حول مغرب 2030: أية ديمغرافية؟ »، منشورات المندوبية السامية للتخطيط. الرباط، المملكة المغربية. ص: 12.

جدول 17: تطور عدد الوفيات بمجال الدراسة منذ بداية 2000 إلى 2013.

السنوات	عدد وفيات جماعة مولاي يعقوب	عدد وفيات جماعة سبع رواضي	المجموع	
			عدد الوفيات	النسبة (%)
2000	26	55	81	9.77
2001	10	42	52	6.27
2002	6	37	43	5.19
2003	7	54	61	7.36
2004	11	43	54	6.51
2005	15	55	70	8.44
2006	11	46	57	6.88
2007	5	46	51	6.15
2008	9	38	47	5.67
2009	9	47	56	6.76
2010	10	55	65	7.84
2011	14	48	62	7.48
2012	8	55	63	7.60
2013	7	60	67	8.08
المجموع	148	681	829	100

المصدر: مكتب الحالة المدنية بجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي، مارس 2014 بتصرف.

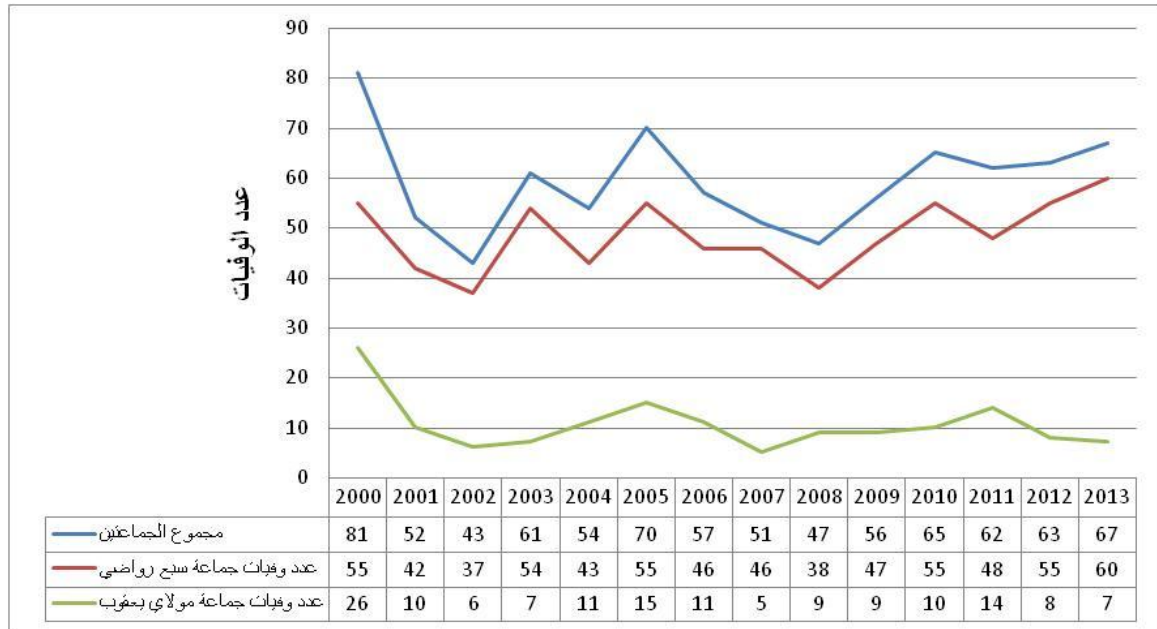
يظهر جليا من خلال الجدول أعلاه (جدول 17)، أن معدل الوفيات في تراب جماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي يعرف تراجعا نسبيا مهما، إذ انتقلت من حوالي 9.8 % سنة 2000 إلى حوالي 8.1 % سنة 2013 (الشكل 5)، ويجد هذا التراجع تفسيره بتداخل مجموعة من العوامل، ولعل أهمها ارتفاع معدل أمد الحياة، وانخفاض وفيات الأطفال. إلى جانب كل هذا يمكن الإشارة إلى أن مجال الدراسة إجمالا وبصفة خاصة تراب جماعة سبع رواضي يصعب بها ضبط عدد الوفيات وعدد الولادات معا⁶⁴، وذلك ناتج عن سلبيات القانون الجديد للحالة المدنية رقم 99-97 الذي بدأ تطبيقه في سنة 2003، كما تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الوسط القروي سواء على المستوى المحلي والإقليمي والجهوي والوطني يعرف تأخرا في تحديد هذه الظاهرة بحيث يمكن تسجيل بعض الملاحظات حول هذا الموضوع، التي تتجلى كالآتي:

- أن المواطن في الوسط القروي غير مجبر بالتصريح بالوفاة في ظل غياب رخص الدفن بهذا الوسط؛
- إسقاط بعض الوفيات التي تتم خارج مقر الولادات كالوفاة بالمستشفيات خارج مجال الدراسة؛
- إهمال تسجيل المواليد الجدد داخل الآجال المحددة بالنسبة للسكان المحليين خاصة بجماعة سبع رواضي التي تعتبر وسطا قرويا بامتياز، نتيجة انعدام الوعي والأمية وانعدام عقد ثبوت الزوجة؛

⁶⁴ - حسب رئيس مكتب الحالة المدنية بالجماعة القروية سبع رواضي، مارس 2014.

- نتيجة غياب مرافق صحية خاصة بالولادة بالوسط القروي، تضطر معه بعض الأسر إلى التوجه نحو مدينة فاس قصد الولادة، مما يعني أن المواليد الجدد يسجلون بمقر مكان الولادة حسب الشهادة التي سلمت لهم اعتماد على قانون الحالة المدنية الجديد، وبالتالي فعدد الولادات في مجال الدراسة قد لا يعكس المعدل الحقيقي للولادات بهذا التراب.

الشكل 5: تطور عدد الوفيات بمجال الدراسة منذ بداية 2000 إلى غاية مارس 2013



المصدر: مكتب الحالة المدنية بجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي، مارس 2014 بتصريف.

1. انعكاسات الدينامية الديموغرافية

تعرف الدينامية السكانية الحالية مرحلة انتقال ديمغرافي ناتجة عن تقاطع نسب الوفيات والولادات، إضافة إلى صافي الهجرة، الشيء الذي يؤثر في مدى تركيب البنية العمرية للسكان في علاقتها بوثيرة النمو الديموغرافي، وأيضاً في تطور الكثافة وحجم الأسرة والتي تعتبر من أهم العوامل المفسرة للتغيرات التي تطرأ في المجتمع المغربي عموماً ومجال الدراسة بصفة خاصة.

1. بنية سكانية شابة

تشكل الديناميات الديموغرافية السابقة والحالية أهم العوامل لبناء الحاضر السكاني، كما أن دورها يبقى أساسياً بالنسبة للمستقبل الديموغرافي، نظراً لأهميتها على اعتبار العادات المرتبطة بالظواهر الثقافية والاجتماعية الجديدة، ومن ثم فإن التغيير الذي يطرأ على البنية العمرية للسكان يشكل إحدى الانعكاسات العميقة والوازنة على الانتقال الديموغرافي؛ ذلك أن إشكاليات أساسية على الخصوص ما يرتبط منها بقضايا التربية والتشغيل والإدخار والإنفاق العمومي والصحة والحماية الاجتماعية وإعداد

التراب الوطني، ترتبط في مجملها بشكل جذري بإشكالية الموارد الترابية وعلاقتها بالتنمية المحلية بتراب جماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي بصفة خاصة، وجهة فاس بولمان عموماً⁶⁵.

يتبين من خلال الجدول الموالي أن نسبة السكان البالغين أقل من 15 سنة تراجعت من 22.8 % خلال إحصاء سنة 1994 إلى 15.5 % خلال إحصاء سنة 2004، ونفس الشيء عرفت الفئات الشابة التي يتراوح عمرها ما بين 15 و 54 سنة، حيث انتقلت من 70.7 % خلال إحصاء سنة 1994 إلى 28.3 % خلال إحصاء سنة 2004 (جدول 18). لكن على النقيض مما سبق نلاحظ أن هذه النسبة قد عرفت ارتفاعاً مهماً، حيث سجلت قفزة نوعية من 7 % خلال إحصاء سنة 1994 إلى 56.4 % خلال إحصاء سنة 2004.

جدول 18: تطور البنيات العمرية بمجال الدراسة ما بين الفترة 1994 – 2004.

السنوات	14 - 0		15 - 54		أكثر من 55	
	ج. مولاي يعقوب	ج. سبع رواضي	ج. مولاي يعقوب	ج. سبع رواضي	ج. مولاي يعقوب	ج. سبع رواضي
1994	6.4	16.4	10.7	60.0	1.1	5.5
2004	1.9	13.6	4.0	24.3	7.7	48.7

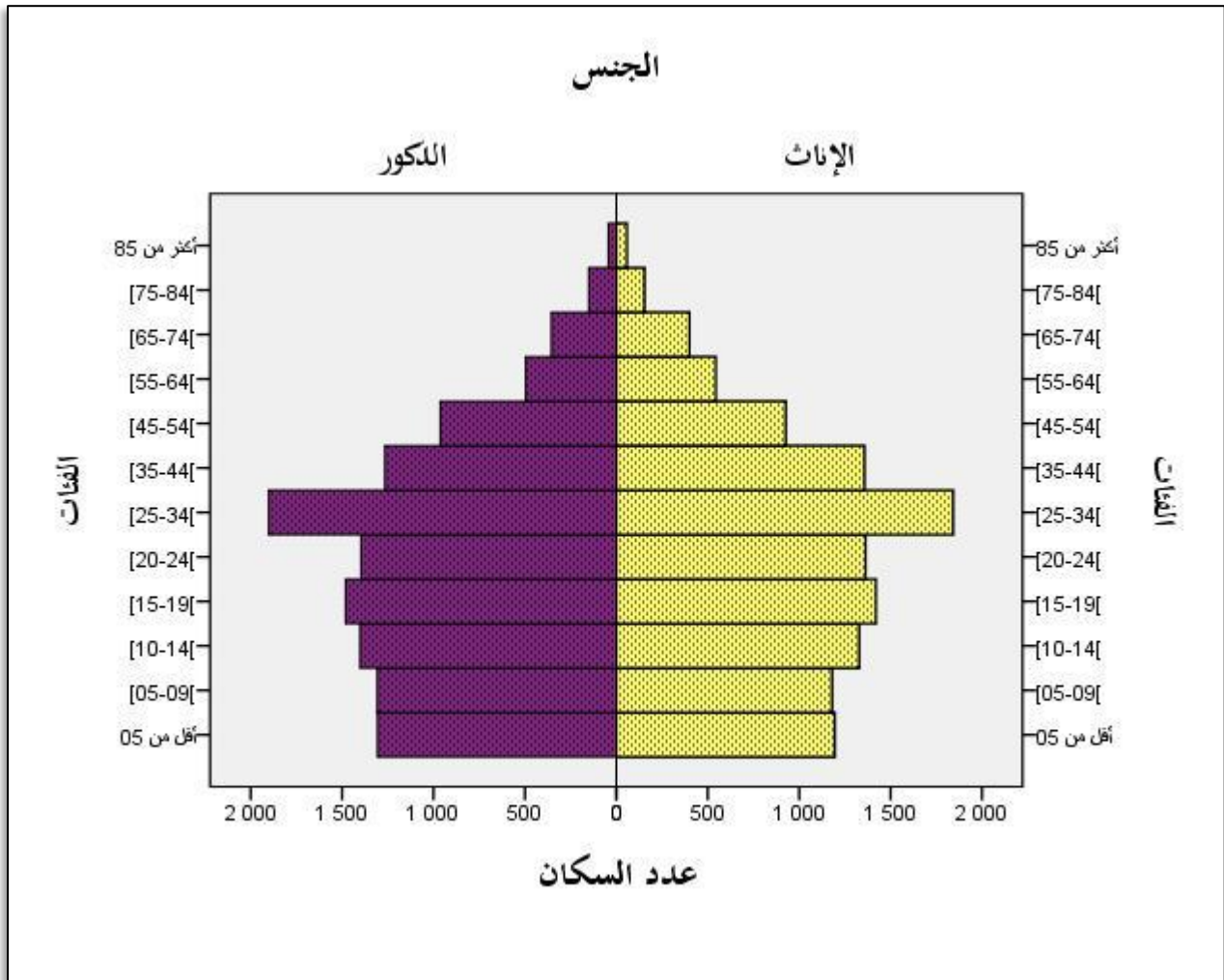
المصدر: السكان القانونيون للمغرب، إحصاء 1994 و 2004؛ المندوبية السامية للتخطيط فاس، مارس 2014 بتصرف.

يتضح من هذا المنطلق أن البنية العمرية لسكان جماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي، عرفت تحولات عميقة تمثلت في تقلص فئة الأطفال لصالح الشباب وتحسن أمد الحياة في الوسط الحضري على حساب الوسط القروي بمجال الدراسة.

يؤكد الشكل الموالي أن الهرم السكاني لجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي دخلتا في مرحلة الانتقال الديموغرافي، الذي تميز بتراجع نسبة الوفيات والولادات. يعكس هذا التطور قاعدة الهرم السكاني التي بدأت تعرف تقلصاً ملحوظاً في الفئتين العمريتين أقل من 05 سنوات والفئة ما بين [05-09]، الشيء الذي يعني انخفاض الولادات، لكن هذا التراجع بدأ في التطور مع الفئة الثالثة [10-14] إلى الفئة العمرية الخامسة [35-44]، حيث بدأ الهرم يعرف تراجعاً نسبياً، رغم ذلك فإن هذا لا يمنع من تسجيل التطور المهول الذي تشكله الفئة العمرية [25-34] بصفة خاصة في الفئتين معاً، مقارنة مع مجموع فئات السكان النشيطين عموماً (الشكل 6).

⁶⁵ - مجموعة من المؤلفين تقرير الخمسينية، (2006): « المغرب الممكن: إسهام في النقاش العام من أجل طموح مشترك »، دار النشر المغربية. توزيع سبريس. الدار البيضاء، المملكة المغربية. ص: 30-31.

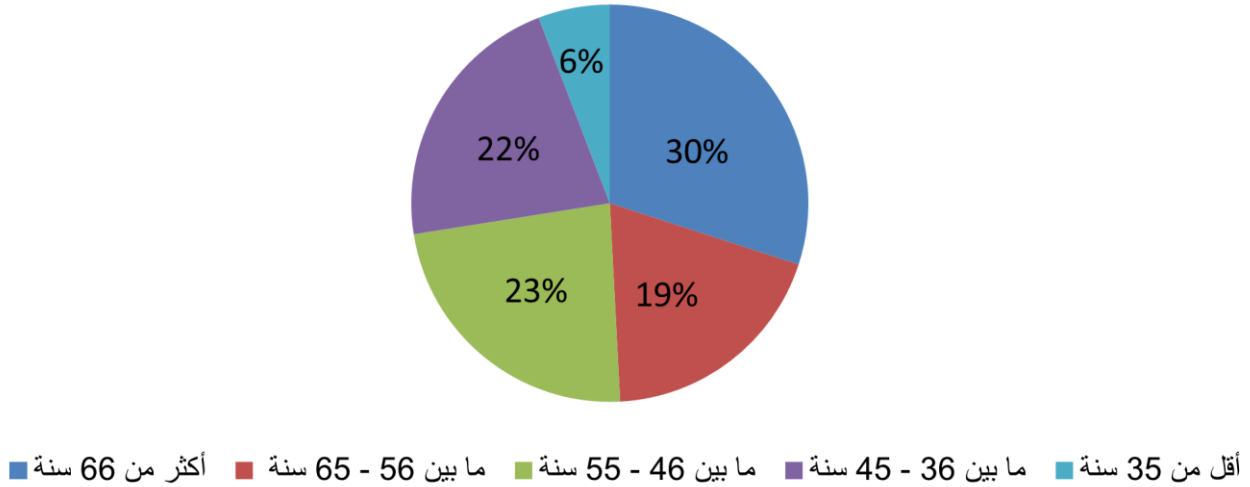
الشكل 6: بنية الهرم السكاني بمجال الدراسة حسب إحصاء سنة 2004.



المصدر: - السكان القانونيون للمغرب، إحصاء 2004؛ المندوبية السامية للتخطيط فاس، مارس 2014؛
- عمل شخصي تطبيقي على برنامج SPSS، فبراير 2014.

يجد هذا الاستثناء للمنحنى العام لتطور بنية الهرم السكاني تفسيره بعامل مهم، ألا وهو حاصل ارتفاع زواج الشباب بمجال الدراسة بعد تحسن الأوضاع المادية للسكان، جراء انخراطهم في سوق الشغل داخل الجماعتين معا وخارجهما أيضا، إذ إن اتساع وسط الهرم يبين على أن تراب الجماعتين يعرف تزايد الشرائح العمرية النشيطة، الشيء الذي يطرح تحديات كبرى، لا سيما في ميادين التربية والصحة والتشغيل، على اعتبار أن التغيرات المستقبلية في مجتمع كهذا التراب يتطلب مراعاة توفير الشروط الضرورية لتحسين الأوضاع الحالية فيما يخص تامين الموارد البشرية الترابية بالجماعتين معا بصفة خاصة وإقليم مولاي يعقوب وجهة فاس بولمان عموما، لإبراز مكانتهما على المستوى الوطني. في نفس الإطار تبين نتائج البحث الميداني، أن 50.83 % من أرباب الأسر المستجوبين سنهم أقل من 55 سنة (الشكل 7).

الشكل 7: توزيع نسب أرباب الأسر حسب الفئات العمرية بمجال الدراسة



المصدر: البحث الميداني، مارس 2014.

من الإشارات المهمة التي يبرزها الشكل أهمية الفئة العمرية أكثر من 66 سنة؛ حيث تمثل 30%، وهذا يدل على أن هذه الفئة رغم تجاوزها سن النشاط فهي ما تزال تمارس أنشطة متعددة.

2. كثافة سكانية مرتفعة

تميز تراب جماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي منذ قرنين تقريبا أو أكثر بكثافة سكانية مرتفعة، فحسب دانييل نوان (1970)، تعتبر مقدمة الريف بصفة خاصة والجلال المغربية عموما. حيث يسجل إحصاء سنة 1960 حاصل السكان بهذه المناطق بحوالي 10\3 من مجموع السكان القرويين بالمغرب، بالإضافة إلى السهول الأطلنتية التي تفوق الجبال بحوالي مرتين من حيث الكثافة السكانية بهذه الأوساط⁶⁶.

يضيف الناصري محمد قدم الإستقرار البشري في مقدمة الريف، حيث تلجأ الساكنة بهذه الأوساط إلى الهجرة الموسمية أو المؤقتة للتعويض عن نقصان الموارد المحلية. هذه المقدمة الجبلية - يعني مقدمة الريف - شأنها فوق ذلك شأن باقي سلسلة الريف، تحتل بمميزات الديموغرافية، مكانة أصيلة في الجبل المغربي. وتسجل الإحصائيات المتوالية من عقد لآخر الارتفاعات المتزايدة للكثافة السكانية رغم صعوبة ظروف العيش، كما تشهد على الدينامية الديموغرافية للسكان، التي تتباين مع باقي الأنحاء الأخرى للجبل في المغرب، حتى في أجزائه الأكثر حظوة مثل الدير الأطلنتي للأطلس المتوسط والأطلس الكبير⁶⁷.

⁶⁶ - NOIN (D), (1970) : « LA POPULATION RURALE DU MAROC ». 1^e Edition, 4^e trimestre. Presses Universitaires de France. Paris, Page: 149-151.

⁶⁷ - الناصري محمد، (2003)، « الجبال المغربية: مركزيته، هامشيتها، تنميتها »، الطبعة الثانية، منشورات وزارة الثقافة، مطبعة دار المناهل الرباط. المغرب، ص: 78.

يتبين من خلال الجدول أسفله (جدول 19)، أن الكثافة السكانية بكل من جماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي، سجلت انتقالا من 55.55 نسمة في الكلم² سنة 1971، إلى 105.91 نسمة في الكلم² سنة 2004. تسجل هذه الكثافة السكانية بالمقارنة مع مثيلاتها على المستوى الإقليمي (87.15 نسمة في الكلم²) والجهوي (77.42 نسمة في الكلم²) والوطني (42.05 نسمة في الكلم²)، حيث تبقى مرتفعة جدا نتيجة أسباب معقدة اقتصادية واجتماعية وثقافية، وخير دليل على تفسير الظاهرة بتراب جماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي بصفة خاصة، التي تنتمي محليا في النصف الشمالي من هذا التراب إلى مقدمة الريف، ما جاء به الناصري محمد حينما قال: « كما هو الحال في مقدمة ما قبل الريف الذي يندرج ضمن المناطق الخمس الآهلة بالسكان في البلاد»⁶⁸.

جدول 19: تطور الكثافة السكانية بمجال الدراسة ما بين الفترة 1971 - 2004.

الوحدة الترابية	المساحة بالكلم ²	1971	الكثافة (نسمة/كلم ²)	1982	الكثافة (نسمة/كلم ²)	1994	الكثافة (نسمة/كلم ²)	2004	الكثافة (نسمة/كلم ²)
جماعة مولاي يعقوب	5.55	2618	471.71	3026	545.23	3703	667.21	4254	766.49
جماعة سبع رواضي	230.00	10467	45.51	15138	65.82	17676	76.85	20694	89.97
المجموع	235.55	13085	55.55	18164	77.11	21379	90.76	24948	105.91
إقليم مولاي يعقوب	1726.00	98299	56.95	140937	81.66	127576	73.91	150422	87.15
جهة فاس بولمان	20318.01	696870	34.30	936934	46.11	1322473	65.09	1573055	77.42
المغرب	710850	15379259	21.64	20419555	28.73	26073717	36.68	29891708	42.05

المصدر: السكان القانونيون للمغرب، إحصاءات 1971 و1982 و1994 و2004؛ المندوبية السامية للتخطيط فاس، مارس 2014 بتصرف.

تكتسي ظاهرة الكثافة السكانية بشكل عام أهمية كبرى في الدراسات الجغرافية، وبصفة خاصة الدراسات الديموغرافية التي تحاول البحث في الأسباب العميقة التي جعلت هذه الأوساط الأكثر استيطاناً، رغم صعوبة التعايش مع الظروف الطبيعية الناتجة عن استمرار الارتباط بالأرض بالنسبة لسكان هذه المناطق. ولهذا السبب، ولا غرابة في ذلك، يعتبر القرب الترابي من مدينة فاس عاملاً مساعداً للاستيطان البشري بجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي معاً، وذلك من خلال البعد الوظيفي الذي بدأت تعرفه جماعات إقليم مولاي يعقوب المحيطة بمدينة فاس عموماً ومجال الدراسة بصفة خاصة. من هذا المنطلق تشكل الكثافة السكانية التي يعرفها هذا التراب تهديداً خطيراً على مسألة تثمين الموارد الترابية بهدف التنمية المحلية من خلال ربط الاستغلال غير المعقلن للأرض والتربة على وجه الخصوص، والذي يساهم في ظهور الاختلالات الترابية الكبرى التي يعرفها تراب الجماعتين معاً، ومن أهمها التعرية وانجراف التربة ونقص الموارد المائية الجوفية.

⁶⁸ - الناصري محمد، (2003)، مرجع سابق، ص: 79.

3. حجم الأسر بين المعطيات الرسمية ونتائج البحث الميداني

يشكل تناقص عدد أفراد الأسرة، وتقلص حجمها، أحد المؤشرات الرئيسية المعبرة عن عمق التغيرات الديموغرافية التي تشهدها الأرياف المغربية؛ هذا التراجع يفسر بالتحويلات الجهرية التي لحقت تركيبة الأسرة المغربية خلال العقود الأخيرة، بسبب ترسيخ ثقافة جديدة وطابع عيش يغلب عليه طابع الفردانية عوض المقاربة الجماعية التي كانت سائدة بين أفراد الأسرة وأيضاً الجماعة في مسألة تدبير الشأن المحلي للدوار⁶⁹.

يشير إحصاء سنة 2004 إلى أن متوسط عدد الأسر بمجال الدراسة شهد ارتفاعاً نسبياً مقارنة بمثيلاتها على المستوى الإقليمي والجهوي والوطني؛ حيث وصل متوسط عدد أفراد الأسرة إلى ما يقارب 6.24 %، بعدما كان يمثل حسب إحصاء سنة 1971 حوالي 5.59 % (جدول 20).

جدول 20: تطور عدد أفراد الأسرة بمجال الدراسة ما بين الفترة 1971 - 2004.

الوحدة الترابية	السنوات	1971	1982	1994	2004
مجال الدراسة	عدد السكان	13085	18164	21379	24948
	عدد الأسر	2342	3205	3260	3998
	المتوسط	5.59	5.67	6.56	6.24
المستوى الإقليمي	عدد السكان	98299	140937	127576	150422
	عدد الأسر	16930	21949	18013	23315
	المتوسط	5.81	6.42	7.08	6.45
المستوى الجهوي	عدد السكان	696870	936934	1322473	1573055
	عدد الأسر	52721	164560	234366	308206
	المتوسط	13.22	5.69	5.64	5.10
المستوى الوطني	عدد السكان	15379259	20419555	26073717	29891708
	عدد الأسر	2740000	3419000	4446000	5665264
	المتوسط	5.61	5.97	5.86	5.28

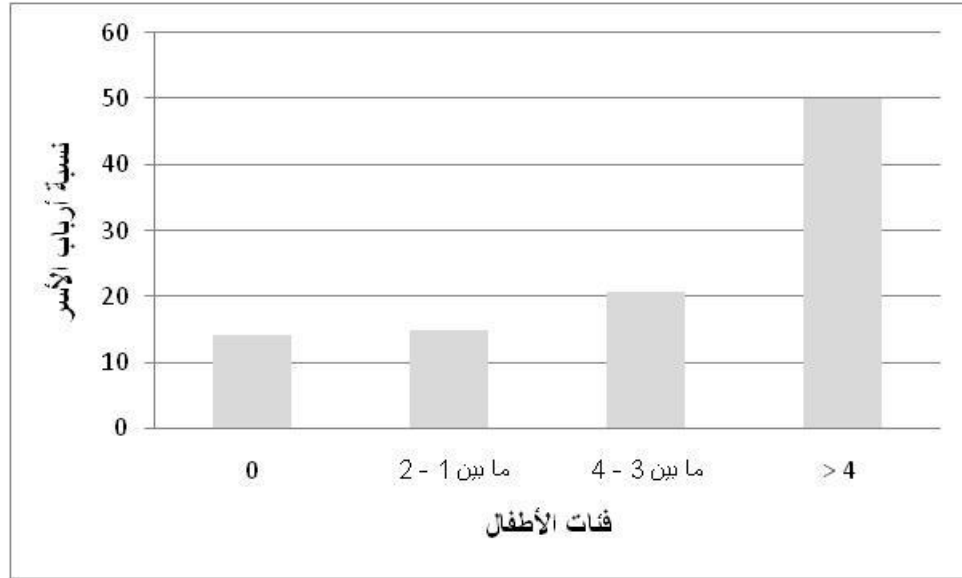
المصدر: - السكان القانونيون للمغرب، إحصاءات 1971 و1982 و1994 و2004؛
- المندوبية السامية للتخطيط فاس، مارس 2014 بتصرف.

يعتبر حاصل هذا المتوسط المسجل بالحيز الترابي منخفضاً مقارنة بالمستوى الإقليمي الذي سجل حوالي 6.45 % حسب إحصاء 2004، بعدما سجل حوالي 5.81 % حسب إحصاء 1971. وبموازاة ذلك، فقد تطور متوسط عدد أفراد الأسرة على المستوى الجهوي مقارنة مع المستوى الإقليمي والوطني، حيث نجد هذا المعدل يسجل تراجعاً مهماً، حيث وصل إلى حوالي 5.10 % حسب إحصاء سنة 2004 مقابل 13.22 % حسب إحصاء سنة 1971.

⁶⁹ - العطري عبد الرحيم، (2012)، «تحويلات المغرب القروي: أسئلة التنمية الموزجة»، الطبعة الثانية، تقديم ذ. مصطفى محسن. منشورات دفاتر الحرف والسؤال- سلا، مطبعة طوب بريس. الرباط. المغرب، ص: 71.

إلا أن نتائج البحث الميداني بنفس التراب، تؤكد عكس ذلك؛ حيث تبين أن 50 % من أرباب الأسر المستجوبة لديهم أكثر من 4 أطفال (شكل 8)، وهذا يدل من جهة على ارتفاع خصوبة المرأة بجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي، ومن جهة أخرى على أهمية أرباب الأسر الذين يتوفرون على أكثر من زوجة، حيث يمثلون 23.33 %.

الشكل 8: توزيع الأسر المستجوبة بجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي حسب عدد الأطفال



المصدر: البحث الميداني، مارس 2014.

يفسر هذا التناقض في المعطيات الواردة ما بين الإحصائيات الرسمية ونتائج البحث الميداني، إلى كون الإحصائيات الرسمية تؤخذ بعين الاعتبار الولادات المسجلة فقط داخل تراب الجماعتين معاً، مع إقصاء الولادات المسجلة خارجها بعمالة مدينة فاس، وهي كثيرة بسبب قلة مراكز الولادة⁷⁰. في نفس السياق، تبرز معطيات الشكل أعلاه أهمية فئة المستجوبين الذين يتوفرون على 3 إلى 4 أطفال؛ حيث تمثل 21 %، هذا في الوقت الذي لا تمثل فيه الفئة العمرية التي لا تتوفر على أطفال سوى 14 %.

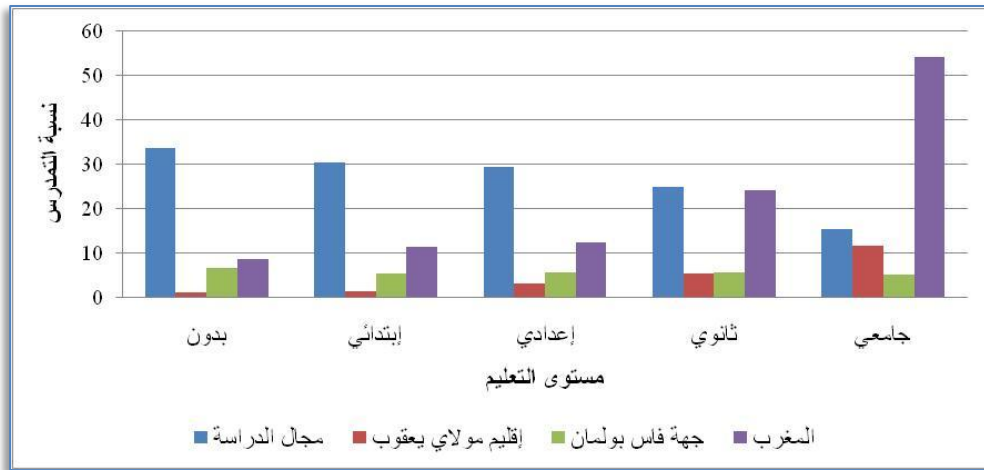
2. مستوى تعليمي ضعيف

إن الحديث عن المستوى التعليمي للسكان المحلية يعتبر ضرورة حتمية؛ لكونه يبرز جوهر التنمية البشرية، على اعتباره شرطاً أساسياً لربح رهانات التنمية المحلية، بموازاة تثمين الموارد البشرية على مستوى الحيز الترابي بجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي من جهة، وجهة فاس بولمان من جهة ثانية.

⁷⁰ - تجدر الإشارة إلى أن الجماعتين لا تتوفران إلا على مركز وحيد للولادة يوجد مقره بمركز عين الله.

يعتبر مؤشر التمدرس معياراً أساسياً لتقدير مدى قدرة السكان على التكفل الفعال بالتنمية المحلية، اعتباراً من هذا المنطلق، ومن خلال دراسة مؤشر التمدرس على مستوى تراب جماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي مقارنة بنفس المؤشر على المستوى الإقليمي والجهوي والوطني، يتبين أن 25 % من مجموع السكان المتمدرسين لهم مستوى تعليمي ابتدائي و 29 % لهم مستوى إعدادي و 30 % لهم مستوى ثانوي، بينما لا يتجاوز ذوي التعليم العالي الجامعي 34 % من مجموع السكان المتمدرسين الذين يبلغ عددهم حوالي 3873 فرد بتراب جماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي (الشكل 9).

الشكل 9: تطور نسب التمدرس بمجال الدراسة حسب إحصاء سنة 2004.



المصدر: السكان القانونيون للمغرب، إحصاء سنة 2004؛ المندوبية السامية للتخطيط فاس، مارس 2014 بتصرف.

تبقى نسبة الأمية مرتفعة رغم المجهودات التي تم تسطيرها من خلال السياسة التعليمية منذ الاستقلال، فهذه الأخيرة جعلت مسألة تعميم التمدرس أحد المبادئ الأربعة الكبرى التي راهنت عليها الدولة للنهوض بقطاع التعليم، وهو مبدأ كان من المفروض أن يتحقق منذ السنوات الأولى لعهد الاستقلال، إلا أن شينا من هذا لم يحصل في واقع الأمر⁷¹. الشيء الذي جعل هذا التأخر في تعميم التمدرس خاصة في الوسط القروي يساهم في تضاعف عدد السكان الأميين، والذي انتقل ما بين الفترة الممتدة من 1960 – 2004 من 6 مليون إلى 12.8 مليون فرد⁷².

ظلت نسبة الأمية نسبياً بمجال الدراسة حتى حدود إحصاء سنة 2004 جد مرتفعة بصفة خاصة في الوسط القروي؛ إذ تسجل في صفوف الذكور 70.11 % بجماعة سبع رواضي و 51.51 % بجماعة مولاي يعقوب، مقابل 43.81 % و 37.32 % عند الإناث بالجماعتين معا على التوالي (جدول 21). إذا

⁷¹ - كيدو إبراهيم، (2006)، «السياسة التعليمية وتنمية قطاع التعليم بالمغرب»، مداخل بالملتقى الرابع للجغرافيين العرب، حول موضوع "نحو إستراتيجية لتخطيط التنمية المجالية في أبعادها المحلية والقومية والعالمية". منشورات الجمعية الوطنية للجغرافيين المغاربة، الجزء الأول: التنمية المحلية. كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط. المغرب، ص: 682 - 683.

⁷² - مجموعة من المؤلفين تقرير الخمسينية، (2006): «المغرب الممكن: إسهام في النقاش العام من أجل طموح مشترك»، دار النشر المغربية. توزيع سبريس. الدار البيضاء، المملكة المغربية. ص: 108.

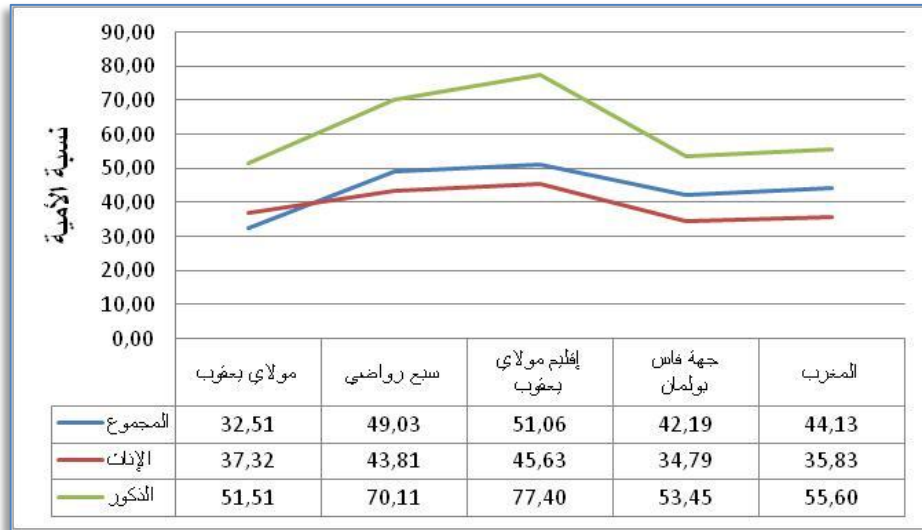
قمنا بمقارنة هذه النسب بالحاصل المسجل على المستوى الوطني والجهوي بالنسبة لمجموع السكان، يبقى هذا المعدل نسبيا مرتفعا بصفة خاصة في الوسط القروي عند الذكور وفي المتوسط عند الإناث، وبالتالي تدل هذه المؤشرات على هشاشة الموارد البشرية التي تتوفر عليها جماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي (الشكل 10).

جدول 21: تطور عدد السكان الأميين بمجال الدراسة حسب إحصاء سنة 2004.

الوحدة الترابية	عدد السكان	السكان البالغون 25 سنة وما فوق	السكان الأميون حسب الجنس		مجموع السكان الأميون
			الذكور	الإناث	
مولاي يعقوب	4254	1557	802	581	1383
سبع رواضي	20694	8906	6244	3902	10146
إقليم مولاي يعقوب	149070	61863	47883	28225	76108
جهة فاس بولمان	1567846	749609	400675	260803	661478
المغرب	29680069	14323157	7964306	5132448	13096754

المصدر: السكان القانونيون للمغرب، إحصاء سنة 2004؛ المندوبية السامية للتخطيط فاس، مارس 2014 بتصرف.

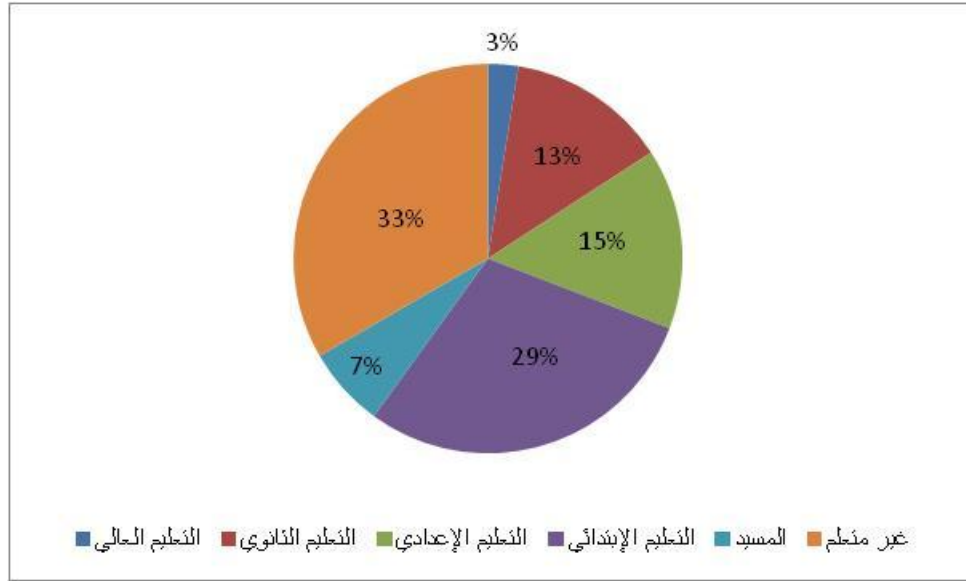
الشكل 10: تطور نسبة الأمية بمجال الدراسة حسب إحصاء سنة 2004.



المصدر: السكان القانونيون للمغرب، إحصاء سنة 2004؛ المندوبية السامية للتخطيط فاس، مارس 2014 بتصرف.

تؤكد نتائج البحث الميداني نفس معطيات الإحصائيات الرسمية؛ حيث أن 33 % من المستجوبين هم من الأميين، و 29 % لا يتعدى مستواهم التعليمي مرحلة الابتدائي، هذا في الوقت الذي لا يمثل فيه عدد المستجوبين من ذوي التعليم العالي إلا 3 % (الشكل 11).

الشكل 11: توزيع نسب أرباب الأسر حسب المستوى التعليمي بمجال الدراسة



المصدر: البحث الميداني، مارس 2014.

تبقى هذه النسب ضعيفة إذا قمنا بمقارنتها بقيم التمدرس على مستوى جماعات إقليم مولاي يعقوب وكذلك على مستوى جهة فاس بولمان، يجد هذا تفسيره في التباين الحاصل ما بين عمالة فاس وباقي وحدات أقاليم جهة فاس بولمان، سواء في عدد المتدربين بكل المستويات الدراسية أو عدد الحجات والمؤسسات التعليمية. يعزى كل هذا إلى الفرق الكبير الحاصل في كثافة السكان الحضريين بين عمالة فاس وباقي الوحدات الترابية التي تكون جهة فاس بولمان بالدرجة الأولى.

يتضح عموما أن المستوى التعليمي لسكانه جماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي يظل ضعيفا جدا، إذ يبقى من بين الإكراهات الكبرى التي تؤثر سلبا على مسار التنمية المحلية بهذا التراب، إن لم يتم بذل مجهودات مهمة في هذا الصدد من طرف مختلف الفاعلين الترابيين لتدارك هذا الحاصل.

3. أهمية القطاع التجاري ضمن المهن الممارسة من طرف الساكنة

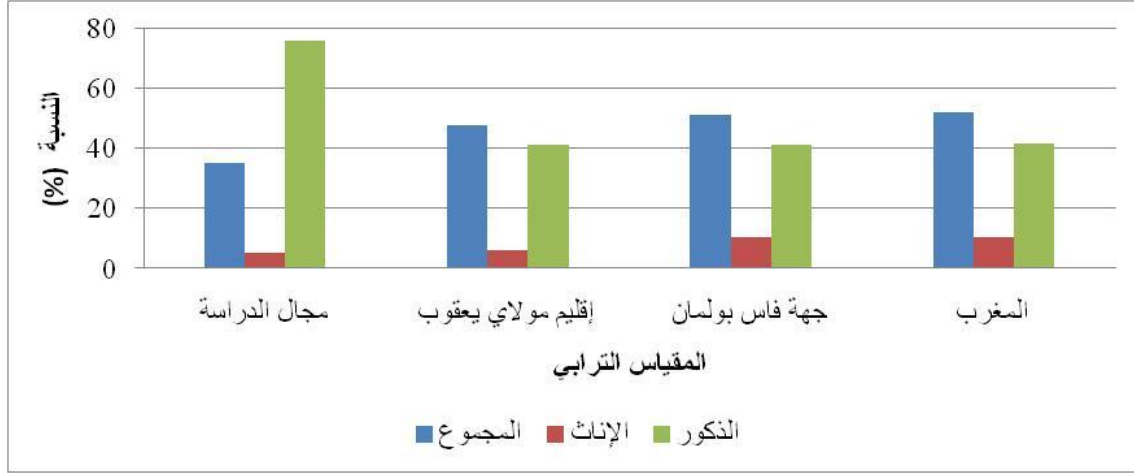
يعتبر الشغل من بين المؤشرات المهمة لقياس قدرة الاقتصاد المحلي على توفير فرص الشغل، ولدراسة هذا المؤشر بجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي نعتمد على معيارين أساسيين هما مستوى النشاط ومعدل البطالة.

1. ضعف مستوى النشاط بجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي

تظهر إحصاءات سنة 2004 أن نسبة نشاط سكان جماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي وصلت إلى 35.10 %، وهي تشكل حصلا متوسطا نسبيا، مقابل 47.65 % على مستوى إقليم مولاي يعقوب و 51.40 % على مستوى جهة فاس بولمان، و 52.12 % على المستوى الوطني. ترتفع هذه النسبة في صفوف الذكور؛ حيث تمثل 76.07 % مقارنة مع الإناث والتي لا تمثل إلا 5.38 %. ويرجع

هذا الانخفاض في جانب منه إلى كون الإناث يعملن في البيوت والإستغلايات العائلية بالأساس إلى جانب أفراد الأسرة، لهذا لا يحتسبن ضمن السكان النشيطين. وهذا يعتبر حيفا في حق المرأة القروية بصفة خاصة، والتي تشارك في جميع الأشغال المرتبطة بالحيازة الفلاحية (الشكل 12).

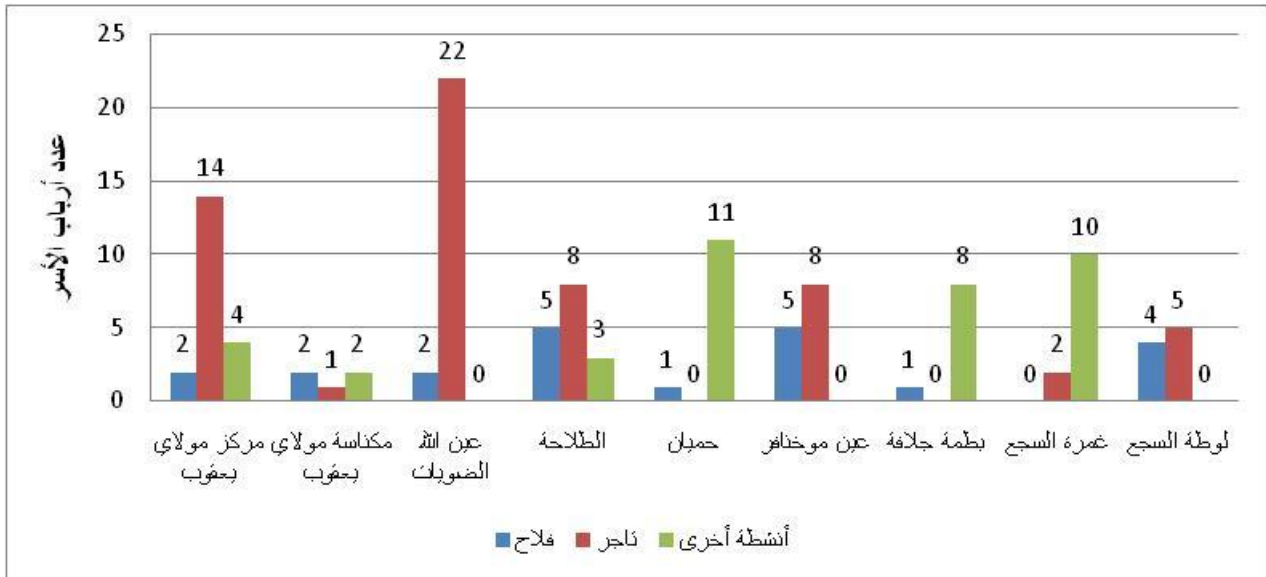
الشكل 12: تطور معدل نشاط السكان بمجال الدراسة حسب إحصاء سنة 2004.



المصدر: السكان القانونيون للمغرب، إحصاء سنة 2004؛ المندوبية السامية للتخطيط فاس، مارس 2014 بتصرف.

يتضح من خلال نتائج البحث الميداني، أن 50 % من المستجوبين يعتمدون على النشاط التجاري كمورد أساسي لعيشهم، ويبلغ عدد الذين يمارسون هذا النشاط إلى جانب أنشطة موازية 33.33 %، هذا في الوقت الذي يمثل فيه عدد الذين يزاولون النشاط الفلاحي 31.67 %. وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أهمية نسبة الفلاحين الذين يجمعون بين هذا النشاط وأنشطة أخرى (الشكل 13).

الشكل 13: تطور أرباب الأسر حسب المهن والأنشطة المزاولة بمجال الدراسة



المصدر: البحث الميداني، مارس 2014.

2. ارتفاع معدل البطالة

يظل معدل البطالة المقياس الوحيد المهم في تفسير ظاهرة الاختلال بين توازن العرض والطلب في مجال التشغيل؛ حيث يعد من بين المؤشرات الأكثر تعبيرا عن الدينامية التي يعرفها سوق الشغل. تسجل نسبة البطالة حسب إحصاء سنة 2004 إلى حوالي 60.65 % في جماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي مقارنة بين وسطي الإقامة، فنجد أن أعلى معدل يحقق في الوسط القروي بحوالي 54.62 % مقابل 6.03 % في الوسط الحضري. يتبين عموما أن مجال الدراسة يسجل نسبة مرتفعة مقارنة مع مثيلاتها على مستوى إقليم مولاي يعقوب، بحوالي 52.35 % و 48.55 % على مستوى جهة فاس بولمان و 47.88 % على المستوى الوطني (جدول 22).

جدول 22: تطور معدل البطالة حسب وسط الإقامة بمجال الدراسة حسب إحصاء سنة 2004.

وسط الإقامة	وسط حضري	وسط قروي	المجموع
العدد	1493	13523	15016
النسبة (%)	6.03	54.62	60.65

المصدر: السكان القانونيون للمغرب، إحصاء سنة 2004؛ المندوبية السامية للتخطيط فاس، مارس 2014 بتصرف.

يبقى من أهم الخلاصات التي يمكن استنتاجها على مستوى تراب الجماعتين معا، أن الشغل في الوسط القروي بصفة خاصة، يبرز من خلال ارتفاع معدل النشاط، الذي يعد من أهم خصائصه أنه عبارة عن شغل موسمي، نظرا للطابع الذي تتميز به الأنشطة الفلاحية وغير الفلاحية على الخصوص في هذا التراب وجهة فاس بولمان عموما.

يتبين من خلال رصد وتحليل مختلف الخصائص التاريخية والديموغرافية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية للموارد البشرية أن هذا التراب يتوفر على إمكانيات محلية، تجعله يلعب دورا جوهريا في إطار جهة فاس بولمان، وذلك من خلال الخصوصيات التالية:

يحتضن الحيز الترابي لجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي، جماعات بشرية لها أصول تاريخية مشتركة، تعترف بهويتها الثقافية، تسود بين أفرادها قيم التضامن والتعاون، كما أن لهم خبرات ومعارف عديدة تشمل مختلف مناحي الحياة، غير أنها تعاني من إكراهات، خاصة مع التراجع السكاني الذي يعرفه المجال بسبب هجرة الشباب والأسر في اتجاه مراكز الجماعات المحاذية، كمركز الزليلك ورأس الماء بجماعة عين الشقف، ومركزي بودربالة وعين توجيدات بالجماعة نفسها، وذلك بحثا عن ظروف عيش أحسن، وفرص شغل أكثر، نظرا لضعف الواقع الاقتصادي بهذا التراب، ناهيك عن هشاشة البنية التحتية وغياب التجهيزات الاجتماعية والسوسيوثقافية، مما يزيد من تأزم الأوضاع بجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي، وإفراغها من الفئة الشابة النشيطة القادرة على تحريك عجلة التنمية المحلية.

يتميز واقع ساكنة هذا التراب فيما يخص الدينامية الديموغرافية، بالسياق العام الذي يشمل التغيرات الاجتماعية التي تعرفها جل جماعات إقليم مولاي يعقوب على مستوى جهة فاس بولمان، والذي يتسم في مجمله بخصائص متعددة كتأخر سن أول زواج، والعزوف عن الزواج، وكذا تراجع الولادات والوفيات. وهذا التطور يعكسه التقلص الملحوظ في قاعدة ورأس الهرم السكاني؛ في حين يبين اتساع وسط الهرم تزايد الشرائح العمرية النشيطة، مقابل تقلص فئة المسنين والأطفال الأقل من 9 سنوات، يستوجب هذا الأمر من الفاعلين على المستوى المحلي والجهوي، إيلاء الاهتمام لجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي؛ وذلك لتدارك التحديات الكبرى المطروحة في هذا الباب سيما في ميادين التربية والصحة والشغل.

يظهر جليا فيما يخص مؤهلات وقدرات العنصر البشري، أنها تستلزم التأطير والتكوين حتى يتسنى لها القدرة على استغلال الموارد الترابية بهذا الحيز، مع مراعاة المحافظة عليها لأجيال المستقبل. فرغم توفر الجماعتين معا على موارد ترابية مهمة، إلا أن أغلبها تعتبر موارد طبيعية غير مستغلة بالشكل الأمثل، الشيء الذي يعكس مدى كفاءة العنصر البشري، حيث سيادة مستوى دراسي متدني خاصة في صفوف النساء. يتبين من هذا المنطلق أن الإكراهات التي يعرفها هذا التراب في مسألة التنمية المحلية، ترجع بالأساس للعنصر البشري، والذي يحتاج إلى تأهيل ثقافي وعلمي وتربوي، يراعي الخصوصيات المحلية بالجماعتين معا؛ ناهيك عن تأطير منظم في الزمان والمكان لتدبير الموارد الترابية بجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي، كإحدى المنطلقات الأساسية للتنمية المحلية، خاصة وأن هذا

التراب يتوفر على ساكنة نشيطة تقدر ب 20326 نسمة، يشكل الذكور أكبر نسبة بحوالي 76.07 % والإناث بنسبة تصل إلى 5.38 %، أغلبهم يندرجون في الفئات العمرية الشابة والنشيطة. لهذا يمكن القول أن التنمية المحلية بالحيز الترابي لا يمكن أن تخرج عن نطاق مكوناتها البشرية، وأن الفئة الشابة سوف تساهم لا محالة بشكل فعال في التنمية، إذا ما تم الاعتراف بعمل تكوينها وتأهيلها بشكل ملائم مع الأنشطة الاقتصادية التي تميز الجماعتين معا.

يعرف مجال الدراسة تراجعا ديموغرافيا نسبيا، مقارنة مع إقليم مولاي يعقوب والجماعات المجاورة، ينتج هذا المكون عن النزوح المستديم نحو المراكز القريبة، لاسيما تلك الموجودة بضاحية مدينة فاس، خاصة في صفوف الشباب، بسبب عدم قدرة الأنشطة الفلاحية على تحقيق فرص شغل كافية لسكان هذا الحيز الترابي، ناهيك عن عزلة مجموعة من دواوير هذا التراب التي توجد بالشمال الغربي، نظرا لبعدها عن مركز الجماعة بصفة خاصة جماعة سبع رواضي، وأيضا لغياب البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية الكافية لتلبية حاجيات السكان الأساسية. من هذا المنطلق تأكد لنا أن الحديث عن التنمية المحلية يبقى سؤالا معطلا بهذا التراب، ما دام العنصر البشري القادر على بلورة الأبعاد التنموية بالجماعتين معا يعاني التهميش من جهة، ويلجأ للهجرة خصوصا الموسمية منها.

تجدر الإشارة إلى أن تحسين الوضعية الاقتصادية والاجتماعية لساكنة جماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي تقتضي ضرورة خلق وتنمية الأنشطة الاقتصادية، فمن خلال الصناعة الفلاحية ومشاريع الأنشطة السياحية يمكن لهذا التراب استقطاب الاستثمارات التي تساهم في خلق فرص الشغل؛ وبالتالي الحد من هجرة الشباب الذين يلعبون دور المحرك التنموي بهذا الحيز الترابي.

انطلاقا مما سبق يتبين بالملامح أن جماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي، تتوفران على العديد من المؤهلات التي يجب تهميتها، ومجموعة من الفرص التي يمكن استغلالها بشكل أفضل. وهي في نفس الآن تطرح مجموعة من الإكراهات التي يجب التأقلم معها وتحويل بعضها إلى مؤهلات، لضمان تنمية محلية بشكل أمثل للموارد الترابية.

الفصل الخامس:
خصائص وبنية الموارد الاقتصادية
ومؤهلات التنمية بمجال الدراسة

تعتبر الأنشطة الاقتصادية بالضاحية الغربية لمدينة فاس الكبرى عاملا مهما بالنسبة لاستقرار السكان بهذا التراب؛ من هذا المنطلق فإن تشخيص هذه الأنشطة يصبح ذا أهمية كبرى نظرا للإمكانيات التي يتيحها في تحديد أهمية الأنشطة الاقتصادية من جهة، ونظام الإنتاج من جهة ثانية، كما أنه يسمح أيضا بإبراز بنية الاقتصاد المحلي في علاقاته بالاقتصاد الجهوي والوطني لهذا الحيز الترابي.

يشير بعض المؤرخين إلى أن ضعف مساحة الأراضي الصالحة للزراعة، حتم على سكان الجماعات الترابية مولاي يعقوب، سبع رواضي وعين الشقف والجماعات المجاورة، تنويع مواردهم الاقتصادية، فتعاطى هؤلاء للزراعة والغراسة وتربية الماشية إلى جانب بعض الأنشطة الحرفية. أدت التحولات التي عرفها هذا الحيز الترابي على مستوى استعمالات الأرض إبان فترة الحماية، وما واكب ذلك بعد الاستقلال إلى يومنا هذا، إضافة إلى توالي سنوات الجفاف والهجرة، إلى تغير التشكيلات والأنواع المختلفة من الزراعات، التي كانت سائدة لصالح الزراعات البديلة، رغم ما تطرحه من مشاكل كبرى على مستوى الإنتاج والتسويق.

يشكل الوسط القروي حوالي 98.72 % (أي 2355 هكتار) من مجموع مساحة جماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي، مقابل 1.28 % (أي 305 هكتار) التي تعتبر وسطا حضريا، على هذا الأساس يمكن الحديث عن سيادة الاقتصاد الفلاحي باعتباره الركيزة الاقتصادية الأساسية إلى جانب النشاط السياحي المتواجد بمركزي مولاي يعقوب وعين الله. يتطور وينتشر هذا الإقتصاد إستنادا إلى الموارد الطبيعية والبشرية، والتي يتحكم فيها بشكل أساسي نظام الإنتاج والنظام العقاري للأرض، إضافة إلى أهمية الاستغلاليات الفلاحية، وأخيرا درجة مدى تطور الأنشطة غير الفلاحية. في هذا الإطار يرى بول ديرى جون (1999) أنه كيفما كان حجم الحيازة الفلاحية، فإن النظام الاقتصادي والاجتماعي السائد بالمجال المدروس، يبقى هو المتحكم الرئيسي في رسم المشهد الزراعي بأي تراب⁷³.

يرتكز هذا المحور بالأساس، أولا من محاولة إبراز تشخيص وضعية الموارد الاقتصادية بجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي، وذلك بالتركيز على حصر مختلف الأنشطة، التي تشكل القاعدة الأساسية لبنية الاقتصاد المحلي، في علاقته بمدى قدرته على المساهمة في الإقتصاد الجهوي، ثانيا يتناول إشكالية معرفة مدى قدرة هذه الأنشطة على خلق وضمان فرص شغل كافية لسكانه هذا التراب.

⁷³ - DIRY (J. P.), (1999): « Les espaces ruraux ». Collection CAMPUS Géographie, SEDES, 2^{ème} Edition Armand Colin. Paris, p: 44.

1. هيمنة الأنشطة الفلاحية على الإقتصاد المحلي

يعتبر القطاع الفلاحي أهم الموارد الاقتصادية لسكان جماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي، سواء من حيث الإنتاج أو من حيث خلق فرص الشغل، إلى جانب النشاط السياحي، رغم أن هذا القطاع يعاني من عدة إكراهات طبيعية وعقارية وبشرية تعيق تحسن مستوى أدائه.

1. الزراعة والغراسة أهم نشاط إقتصادي بالحيز المدروس

يعبر مفهوم المجال الفلاحي عن مجموع الأراضي التي يستغلها الإنسان عن طريق الزراعة والرعي، ويرتبط اتساع المجال الفلاحي بمؤهلات البيئة الطبيعية وقدرة المجتمعات البشرية على الإنتاج⁷⁴. ويعتبر رونارد جون (2005) أن تنوع المشهد الفلاحي يفرضه على المستوى الوظيفي حجم المجتمع البشري والتقنيات التي يمتلكها، ثم نمط التأطير السياسي، ومدى تأقلم هذا المجتمع مع الظروف الطبيعية للوسط الذي يعيش فيه كالمناخ ودرجة الانحدار وتوجيه السفوح والموارد المائية والعامل الطبوغرافي والصخارة. ويضيف أن المشهد الفلاحي يبنى بالأساس على حساب تنظيم معين يختلف حسب التركيب القبلي الذي يطبع مجموعة بشرية ما⁷⁵.

1. هيمنة الأراضي البورية

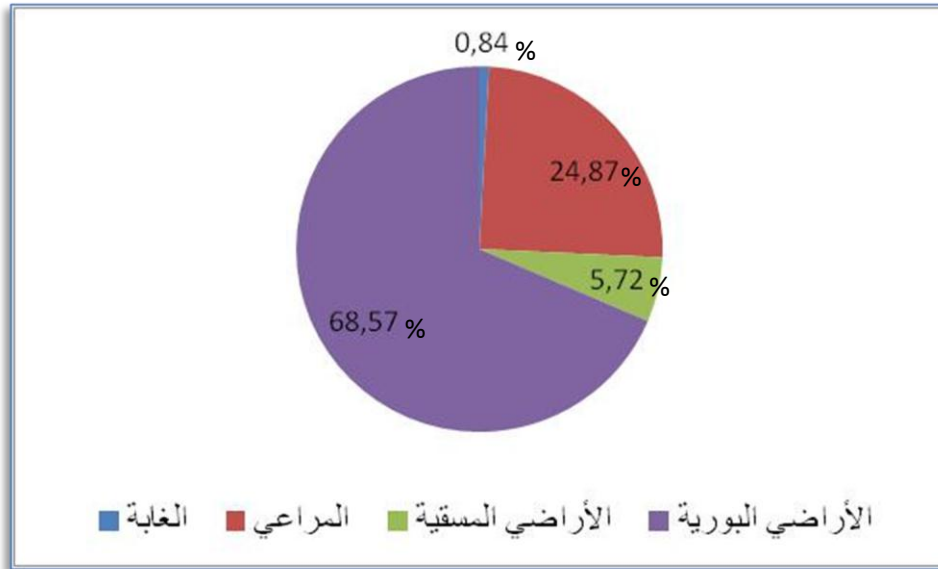
يعرف تراب جماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي، كباقي جماعات إقليم مولاي يعقوب وجهة فاس بولمان، تطورا مستمرا للمساحة الصالحة للزراعة؛ هذا التطور يرتبط أساسا بحاجيات السكان، أمام الضغط الديموغرافي الذي يتطلب فتح أراضي جديدة، تكون دائما على حساب الغابة والمراعي والأراضي المستريحة خلال الدورة الزراعية؛ فخلال العقود الأخيرة من القرن الماضي خاصة بعد توالي سنوات الجفاف بدأ السكان يتأقلمون مع هذه الظروف، كتوسيع المراعي خاصة بالشمال الغربي من جماعة سبع رواضي، بالإضافة إلى التقنيات الأخرى كعملية السقي بالتنقيط وعملية العدن بالنسبة للأحجار واجتثاث وقلع الدوم، الذي يستعمل كمادة أولية في بعض الصناعات الحرفية بهذا الحيز الترابي. تقدر المساحة الصالحة للزراعة بجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي ب 17719 هكتار؛ أي ما يعادل 74.29 % من المساحة العامة للجماعتين، وهي نسبة مهمة إذا أخذنا بعين الاعتبار طبيعة الطبوغرافية لهذا التراب، خاصة في النصف الشمالي لهذا الحيز الترابي. ولهذا نجد أن الاستغلال الفلاحي لا يقتصر فقط على المناطق المنبسطة، وإنما يشمل أيضا السفوح المنحدرة، لكن رغم أهمية هذه المساحة فهي تبقى ضعيفة إذا ما قمنا بمقارنتها بإقليم مولاي يعقوب التي تقدر بحوالي 79.78 %. لكن

⁷⁴ - بلفقيه محمد، (1988): « أوليات في الجغرافية الزراعية »، الطبعة الثانية. منشورات اللجنة الوطنية المغربية للجغرافيا، مطبعة صومابروب. الرباط، المغرب. ص: 21.

⁷⁵ - RENARD (J), (2005) : « Les Mutations des Campagnes: Paysages et Structures Agraires dans le Monde ». Collection Universitaire, Edition ARMAND COLIN (les classiques du fonds SEDES) / VUEF. Paris, Page: 8 - 9.

على العكس من ذلك نجدها تتميز بارتفاع كبير بالنسبة لجهة فاس بولمان التي تبلغ حوالي 15.67 %، إضافة إلى هذا فإن نسبة مجموع الأراضي البورية تمثل بهذا التراب حوالي 68.57 % مقابل 5.72 % بالنسبة لمجموع الأراضي المسقية التي تنحصر خصوصا بجماعة سبع رواضي (الشكل 14).

الشكل 14: توزيع مجال الدراسة حسب إستعمالات الأراضي سنة 2013.



المصدر: - مركز الأشغال الفلاحية الضويات، فبراير 2014؛
- النشرة الإحصائية لجهة فاس بولمان، المندوبية السامية للتخطيط فاس، مارس 2014 بتصرف.

يستنتج عموما أن هذا التراب من خلال الجدول أسفله، يعرف ضغطا سكانيا قويا على الأراضي الصالحة للزراعة، وهو ما يفسر إلى حد كبير توجه معظم أرباب الأسر إلى مزاوله أنشطة غير فلاحية تكميلية، ومن أهمها أنشطة غير مهيكلة والمرتبطة بقطاع السياحة للرفع من دخلهم، وهو توجه يمكن اعتباره بمثابة جواب عن عدم التوازن بين الموارد والسكان وغياب تدخلات الدولة والفاعلين المحليين لمعالجة ذلك (جدول 23).

جدول 23: توزيع مساحة الأراضي الصالحة للزراعة بمجال الدراسة حسب الموسم الفلاحي 2013.

الوحدة الترابية		الأراضي البورية		الأراضي المسقية		المراعي		الغابة	
العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	(%)
16354	68,57	1365	5,72	5931	24,87	200	0,84		
116000	73,62	9700	6,16	30070	19,08	1800	1,14		
272260	13,46	44728	2,21	1445303	71,47	260024	12,86		

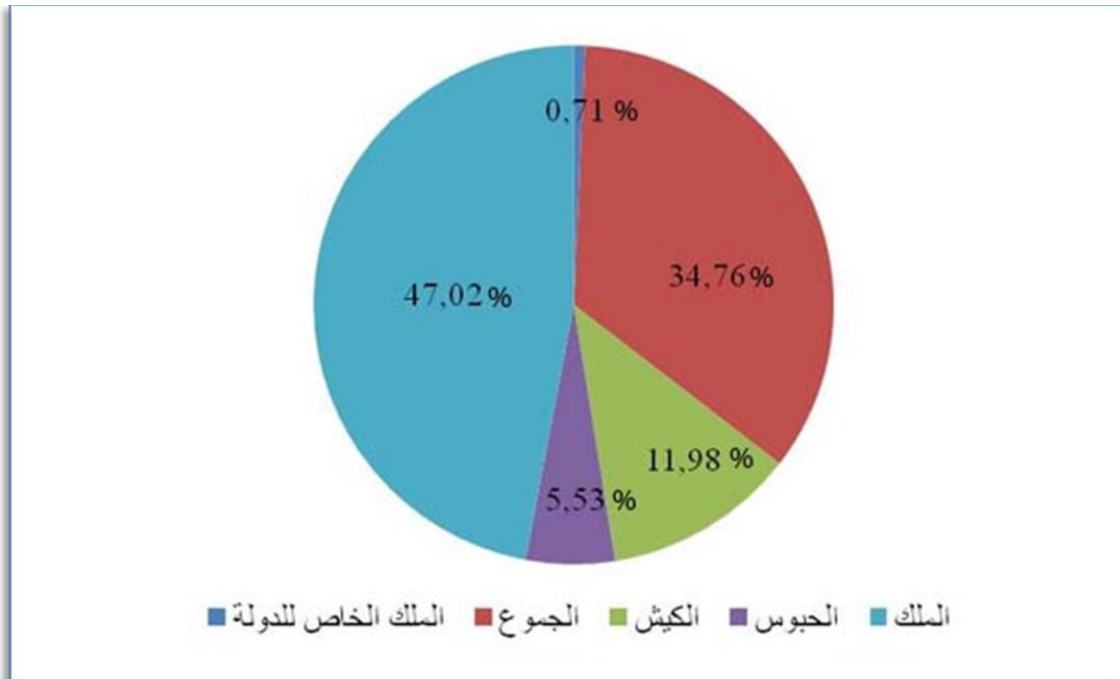
المصدر: - مركز الأشغال الفلاحية الضويات، فبراير 2014؛
- النشرة الإحصائية لجهة فاس بولمان، المندوبية السامية للتخطيط فاس، مارس 2014 بتصرف.

2. بنية عقارية يغلب عليها الملك الخاص

يتميز النظام العقاري بمعظم الأراضي الصالحة للزراعة بجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي بتعدد النظام العقاري وتنوع أنظمتها؛ وينتج هذا النظام عن تطور تاريخي، هيمنت فيه منذ القرن الماضي الملكية الفردية على حساب الملكية الجماعية التي كانت تقتصر فقط على الغابة والمراعي. لهذا فإذا كانت الملكية تعد بحق ركيزة تقوم عليها أغلبية المجتمعات الزراعية فإن الإطار القانوني الحقيقي للنشاط الفلاحي لا ينحصر في الملكية وحدها، بل يشمل كذلك الحيازة التي تربطها بالملكية روابط متعددة وأحيانا معقدة⁷⁶.

يتبين أن البنية العقارية بجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي، تتميز بسيادة خمسة أشكال للملكية (الشكل 15)، وهي تتوزع من خلال الشكل أسفله كالآتي:

الشكل 15: توزيع أشكال الملكية حسب النظام العقاري بمجال الدراسة (%)



المصدر: - مركز الأشغال الفلاحية الضويات، فبراير 2014؛

- النشرة الإحصائية لجهة فاس بولمان، المندوبية السامية للتخطيط فاس، مارس 2014 بتصرف.

يظهر جليا أن البنية العقارية بالحيز الترابي تتفاوت حسب أشكال الملك ؛ حيث يحتل فيها الملك الخاص 8473 هكتار، وهم ما يعادل 47.02 % من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة، في حين تشكل أراضي الحبوس 996 هكتار فقط ، وهو ما يمثل حوالي 5.53 %. أما أراضي الكيش فتشكل 11.98 %، بمساحة تقدر بحوالي 2159 هكتار، في حين تمثل أراضي الجموع 34.76 %، بمساحة تصل إلى حوالي 6264 هكتار، إضافة إلى الملك الخاص للدولة والذي تنحصر مساحته في حوالي 127 هكتار، أي 0.70 % من المساحة الصالحة للزراعة. إذا قمنا بمقارنة هذه الأشكال مع مثيلاتها على المستوى

⁷⁶ - بلفقيه محمد، (1988): « أوليات في الجغرافية الزراعية »، الطبعة الثانية. منشورات اللجنة الوطنية المغربية للجغرافيا، مطبعة صومابروب. الرباط، المغرب. ص: 51.

الإقليمي والجهوي، نجد أن أراضي الجموع بتراب الجماعتين معا تشكل نسبة مهمة جدا، حيث تنحصر على التوالي بين نسبة 5.91 % بمساحة تقدر ب 7430 هكتار بإقليم مولاي يعقوب و 11.74 % بحوالي 37223 هكتار على مستوى جهة فاس بولمان. كما تتفاوت نسبة الملك الخاص بالحيز الترابي بحاصل 20 % مقارنة بهذا الصنف على مستوى الإقليمي الذي يسجل 71.39 %، وجهة فاس بولمان بحوالي 76.02 %. أما باقي أشكال الملكية بجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي، فتبقى مساحتها ضعيفة نسبيا على المستوى الإقليمي والجهوي (جدول 24).

جدول 24: الوضعية القانونية لأشكال الملكية حسب النظام العقاري بمجال الدراسة

أشكال الملكية		الملك		الحبوس		الكيش		الجموع		الملك الخاص للدولة	
الوحدة الترابية		العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	(%)
مجال الدراسة		8473	47.02	996	5.53	2159	11.98	6264	34.76	127	0.70
إقليم مولاي يعقوب		89733	71.39	12577	10.01	14046	11.17	7430	5.91	1914	1.52
جهة فاس بولمان		240986	76.02	13825	4.36	19619	6.19	37223	11.74	5335	1.68

المصدر: - مركز الأشغال الفلاحية الضويات، فبراير 2014؛
- النشرة الإحصائية لجهة فاس بولمان، المندوبية السامية للتخطيط فاس، مارس 2014 بتصرف.

يغلب عموما على حجم الملكيات العقارية بالمجال المدروس طابع الملكية المجهرية والمتوسطة (جدول 25)، بحيث يمثل السكان الذين يملكون من 20 إلى 50 هكتار حوالي 31.60 % مقابل 14.80 % من الاستغلاليات التي تقل مساحتها عن 5 هكتارات، من مجموع الاستغلاليات التي تقدر بحوالي 17 719 إستغلالية. يتركز أغلب المستغلين في الاستغلاليات التي تقل عن 5 هكتارات بحوالي 41.63 %، أي ما يعادل 520 فرد من عدد المستغلين الذي يبلغ 1 249 فرد. وإذا قمنا بمقارنة هذه الوضعية مع مثيلاتها على مستوى إقليم مولاي يعقوب، نلاحظ نفس الخصائص التي تميز حجم الملكية بجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي، في حين تبقى نسبة الملكيات أقل من 5 هكتارات مهمة، حيث تصل إلى 26.33 % أي ما يعادل 56.52 % من مجموع المستغلين الذين يقدر ب 5 276 فرد على مستوى إقليم مولاي يعقوب.

جدول 25: الوضعية القانونية لأشكال الملكية حسب النظام العقاري بمجال الدراسة

فئات الإستغلال	مجال الدراسة				إقليم مولاي يعقوب		
	المساحة بالهكتار	(%)	عدد المستغلين	(%)	المساحة بالهكتار	(%)	عدد المستغلين
أقل من 5 هكتارات	2 619	14.80	520	41.63	13 530	26.33	2 977
من 5 إلى 9	3 600	20.30	375	30.03	11 450	22.28	1 278
من 10 إلى 19	4 100	23.10	220	17.61	12 275	23.89	739
من 20 إلى 49	5.600	31.60	124	9.92	10 270	19.98	242
من 50 إلى 100	400	2.30	6	0.48	1 712	3.33	21
أكثر من 100 هكتار	1 400	7.90	4	0.33	2 150	4.19	10
المجموع	17 719	100	1 249	100	51 387	100	5 267

المصدر: مركز الأشغال الفلاحية الضويات، مارس 2014 بتصرف.

3. هيمنة الزراعة والغراسة على المشهد الفلاحي

يتميز المشهد الفلاحي بجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي بتنوعه؛ حيث يسود مشهد الأراضي البورية الزراعية التقليدية الاستغلال، والتي تتميز بضعف إنتاجها، مقابل أراضي القطاع العصري بصفة خاصة في النصف الجنوبي من هذا التراب، والتي توظف فيها رساميل مهمة وتستعمل فيها الآلات الفلاحية والبذور المختارة والأسمدة وتقنيات الري العصري المدبرة للمياه، حيث تساعد على تحصيل منتج جيد وإنتاجية مرتفعة. تتناوب في المشهد الفلاحي التقليدي زراعة الحبوب والقطاني والأعلاف في الأراضي البورية، والبواكر والخضر في الأراضي المسقية تقليدياً، بمساحات ضيقة على طول الأودية. أما القطاع العصري فتسود فيه المزروعات الصناعية التي توجه للتصدير، خصوصاً منتوجات الضيعة الملكية التي تستغل منتوجاتها من طرف شركة الشركي. من هذا المنطلق، يعد المشهد الجغرافي عموماً وعاء للنشاط الإقتصادي، الشيء الذي يحتم علينا دراسة التوطن والتوزيع الترابي للأنشطة بمختلف أنواعها الفلاحية والصناعية والسكن داخل الوسط الريفي⁷⁷، وذلك لفهم أهمية تثمين هذه المشاهد على اعتبار أنها من الموارد الترابية التراثية، التي تحمل في طياتها الهوية والمهارات والمعارف المحلية للأنشطة الفلاحية المتنوعة ذات الطابع التقليدي⁷⁸.

يساهم ضعف نصيب الأسر من الأراضي الصالحة للزراعة إلى حد كبير في تنوع المشاهد الريفية في الحيز الترابي، الشيء الذي جعل السكان لزمين طويل يعتمدون على الثنائية التقليدية المندمجة

⁷⁷ - الكتومور حسن، (2012): « المشهد الجغرافي: مقارنة تطبيقية بمنطقة أزرو »، مختبر الأبحاث والدارسات الجغرافية والتهيئة والكرطوغرافية. أشغال ندوة الهجرة والتنمية، تنسيق: د. بوطيب الطاك، سلسلة ندوات رقم 8. منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سايس - فاس، المغرب. ص: 144.

⁷⁸ - RENARD (J), (2005) : « Les Mutations des Campagnes: Paysages et Structures Agraires dans le Monde ». Collection Universitaire, Edition ARMAND COLIN (les classiques du fonds SEDES) / VUEF. Paris, Page: 33.

التي نجدها في معظم جماعات إقليم مولاي يعقوب بجهة فاس بولمان، القائمة على زراعة الحبوب (الصورتان 16 و 17). والقطاني والمغروسات الشجرية (الصورتان 14 و 15).

الصورتان 14 و 15: المشهد الزراعي لقطاع الفلاحة التقليدية بمجال الدراسة (نموذج دوار تغاث)



الصورتان 16 و 17: مشهد زراعي لقطاع الفلاحة العصرية بمجال الدراسة (نموذج مدار التجارب الفلاحية الضويات)



تستغل الأراضي الصالحة للزراعة بجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي في صنفين من المنتوجات الفلاحية (جدول 26)، وهي تتوزع كالآتي:

- ♦ تحتل جل أنواع المزروعات حوالي 16 210 هكتار أي ما يمثل 81.29 % من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة، تمثل فيها زراعة الحبوب 51.15 % والقطاني 20.26 %، في حين لا تتجاوز فيها باقي أنواع المزروعات 9.88 % من مجموع المساحة الصالحة للزراعة.
- ♦ تشكل جميع أنواع المغروسات حوالي 2 330 هكتار، أي ما يمثل 11.68 % من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة، تحتل فيه أشجار الزيتون حوالي 9.32 % والحوامض 1.65 % وأشجار اللوز

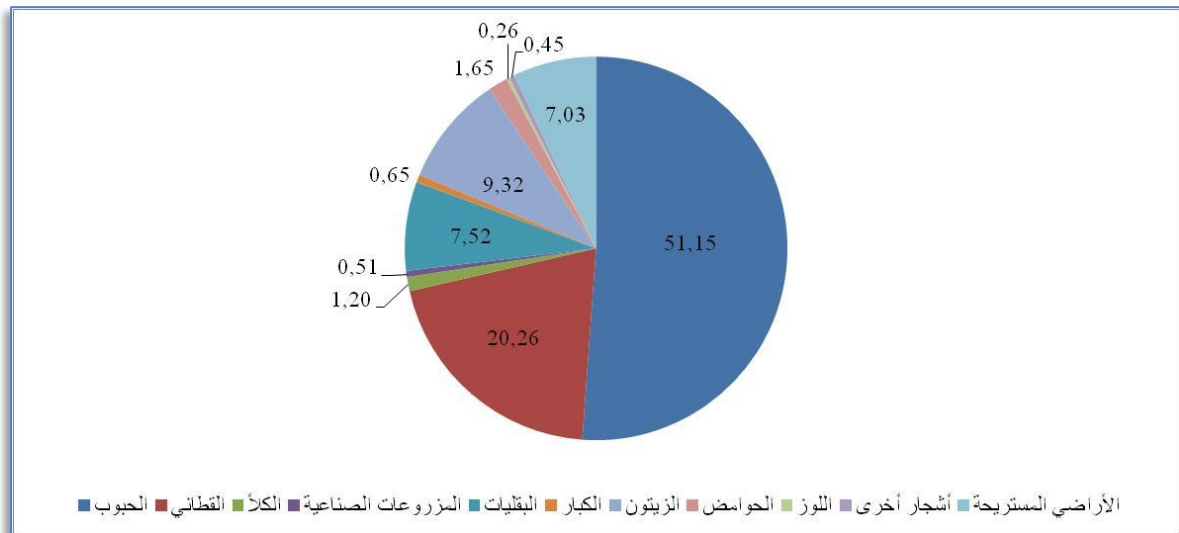
0.26 %، في حين لا تتجاوز باقي أنواع الأشجار الأخرى 0.45 % من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة.

جدول 26: توزيع إستغلال الأراضي الصالحة للزراعة بمجال الدراسة

الصنف	النوع	المساحة بالهكتار	(%)	المردودية (قنطار/هـ)	الإنتاج بالقنطار
المزروعات	الحبوب	10 200	51.15	20	200 000
	القطاني	4 040	20.26	12	48 480
	الكلأ	240	1.20	450	108 000
	المزروعات الصناعية	100	0.51	40	4 000
	البقوليات	1 500	7.52	50	75 000
	الكبار	130	0.65	15	1 950
المجموع		16 210	81.29	587	437 430
المغروسات	الزيتون	1 860	9.32	10	1 860
	الحوامض	330	1.65	255	84 150
	اللوز	50	0.26	26	1 300
	أشجار أخرى	90	0.45	90	8 100
المجموع		2 330	11.68	381	95 410
الأراضي المستريحة		1 400	7.03	-	-
المجموع		19 940	100	968	532840

المصدر: مركز الأشغال الفلاحية الضويات، مارس 2014 بتصرف.

الشكل 16: توزيع إستغلال الأراضي الصالحة للزراعة بمجال الدراسة



المصدر: مركز الأشغال الفلاحية الضويات، مارس 2014 بتصرف.

يتبين عموماً من خلال الشكل أعلاه (الشكل 16)، أن المشهد الفلاحي بنوعيه التقليدي والعصري بجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي، أصبح يسير نحو هيمنة زراعة الحبوب والقطاني على معظم الأراضي الصالحة للزراعة بعدما كان في السابق يتميز بتنوع منتجاته.

4. إنتاج فلاحي نباتي متنوع يعتمد على موارد ترابية ذات الخصوصية المحلية

يلعب حجم الملكية، وتضرس الأراضي، وعدم انتظام التساقطات، دوراً حاسماً في تحديد مردودية الإنتاج الفلاحي بنوعيه الزراعي والشجري بالحيز الترابي، لهذا يعرف تراب جماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي ظاهرة انتشار وتثمين غراسة بعض الأشجار المثمرة، لما لها من مداخل اقتصادية مهمة، تساعد إلى جانب القطاع الزراعي في تحسين دخل الفلاحين المحليين، والذين يعملون على غراسة كل من أشجار الزيتون بالدرجة الأولى، ثم أشجار اللوز، بالإضافة إلى باقي الأنواع الأخرى المحلية بهذا التراب بصفة خاصة وإقليم مولاي يعقوب وجهة فاس بولمان عموماً.

أ. أشجار الزيتون

تنتشر أشكال غراسة الزيتون بشكل عصري ومنتظم وسط المجالات المخصصة للزراعات السنوية العصرية، وفي جبل تغاث، كما يلاحظ أن أغلب هذه الأراضي المغروسة تمثل حوالي 65 % من الأشجار التي تمت غراستها حديثاً⁷⁹، الشيء الذي يؤثر مباشرة على دينامية الغطاء الغابوي الطبيعي خصوصاً بجبل تغاث؛ إذ يتم تلقيح التشكيلات النباتية الحقيقية خصوصاً الزيتون البري وتعويضه بالزيتون المثمر الذي وجد الظروف والمؤهلات البيئية الملائمة لنموه. تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن غراسة الزيتون المثمر لازالت تعرف حالياً دينامية كبيرة، لما أصبح لهذا المورد من قيمة اقتصادية وحمولة ثقافية (الصورتان 18 و19)؛ بحيث تقدر المساحة المشجرة بحوالي 1 860 هكتار، أي ما يعادل 9.32 % من مجموع المساحة الصالحة للزراعة.

الصورتان 18 و19: أشكال تجديد غراسة الزيتون بمجال الدراسة (نموذج دوار تغاث)



⁷⁹ - مركز الأشغال الفلاحية الضويات، فبراير 2014.

ب. نبات الكبار:

يطلق على نبات « الكبار » المصطلح العلمي: « *capparis spinosa* »، وهو عبارة عن نبات شوكي تصل سيقانه إلى نصف متر، وهو معروف عند السكان المحليين كمورد ترابي على مستوى إقليم مولاي يعقوب بجهة فاس بولمان بصفة خاصة، والمغرب بحوض البحر المتوسط عموماً. يحتل المغرب المرتبة الأولى في إنتاجه، كما يتصدر إقليم مولاي يعقوب بجهة فاس بولمان باقي مناطق المغرب من حيث إنتاجه وتصديره⁸⁰. وتقدر المساحة المشجرة منه بحوالي 130 هكتار أي ما يعادل 0.65 % من مجموع المساحة الصالحة للزراعة بجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي.

تعرف ثمار نبات « الكبار » بقدرتها العالية على شفاء العديد من الأمراض، حيث تجفف وتستعمل مع النباتات العشبية الطبية، كما يتم تحميصها وتخليلها وأكلها. كونها تستعمل كمخللات مع الزيتون⁸¹. بالإضافة إلى أنه يستعمل في صنع بعض الأدوية ومستحضرات التجميل، وينصح بتناوله من طرف المتخصصين في الطب البديل (الصور 20 و 21 و 22). قد تشكل غراسة الكبار نشاطاً مهماً ضمن الدورة الفلاحية المعتمدة بالحيز الترابي للجماعتين معاً، حيث تنتشر بمختلف جماعات إقليم مولاي يعقوب بصفة خاصة بجهة فاس بولمان. يعد هذا المورد الترابي ذا قيمة متميزة، لما له من أهمية اقتصادية عالية؛ إذ يساهم في ارتفاع مداخيل الفلاحين، حيث يرتفع ثمنه في بعض الأحيان إلى ما بين 30 و 60 درهم للكيلوغرام الواحد. إلا أنه منذ العقد الأخير من القرن الماضي بدأت بعض دول حوض البحر المتوسط تنافس المغرب من حيث إنتاجه وتسويقه كإسبانيا وفرنسا وسوريا على الخصوص.

الصور 20 و 21 و 22: الكبار، ثماره ومستحضراته

ثمار الكبار



شجرة الكبار



بعض مستحضرات الكبار



المصدر: مركز الأشغال الفلاحية الضويات، جماعة سبع رواضي، بتاريخ: 01 / 04 / 2014.

⁸⁰ - جريدة المساء، العدد 316، الأربعاء 13 مارس 2007.

⁸¹ - مركز الأشغال الفلاحية بجماعة سبع رواضي، الضويات. بتاريخ: 01 / 04 / 2014.

ت. فاكهة الصبار: مورد ترابي متميز

تعد فاكهة الصبار من الموارد الترابية ذات الخصوصية، أصبحت هذه الفاكهة تغزو كل الأسواق المحلية بالمغرب عموما وجهة فاس بولمان ومجال الدراسة بصفة خاصة خلال أواخر شهر غشت وبداية شهر شتنبر. تنتشر زراعته بالحيز الترابي، وهو عبارة عن نبات شوكي أوراقه لحمية، وهو ما يصطلح على أوراق هذه الفاكهة بالكفوف أي جمع كف. وتحتوي كفوف الصبار علميا على مادة البيتاكاروتين والمعادن وبعض الفيتامينات من « فئة ب »، و الكالسيوم والفيتامين من « فئة س ». يقوم السكان المحليون بطهي هذه الكفوف بعد أن تنزع عنها الأشواك كالبقلات، ثم إن فاكهة الصبار تنمو عادة على الكفوف وهي تشبه حبات الأفوكا بالحجم، كما أن قشرة الثمار تكون سميكة، يتراوح طول حبات الثمار بين 3 سم إلى 6 سم بالطول. إضافة إلى أن لون الحبات يميل من الأصفر أو الليموني إلى الأحمر، يوجد على الحبات عادة أوبار صغيرة الحجم مجتمعة مع بعضها ومتقاربة.

يمكن الإشارة إلى أن أكل هذه الفاكهة يقتصر على اللب فقط، وليس القشرة بالطبع، كما يوجد بها بذور قاسية وصغيرة، بالإضافة إلى أن ثمرة الصبار تحتوي بداخلها على 90 % من الماء حسب الدراسات المخبرية. تنتشر هذه الفاكهة على المرتفعات وجنابات المسالك كما تحيط بالمنازل، وتستعمل في تحديد المشاركة بين حدود المالكين (صورتان 23 و 24). لكن رغم أهميته كمنتوج محلي يمكن أن يساهم في دينامية الاقتصاد المحلي، نلاحظ انعدام المعطيات والدراسات وقلة الاهتمام من طرف الفاعلين المحليين باستغلاله صناعيا⁸².

الصورتان 23 و 24: استعمالات الصبار كسياج بمجال الدراسة (نموذج دوار الثغائية ودوار بوحرمت)



المصدر: عدسة بوشتي هاني
بتاريخ 2014/04 /06



المصدر: عدسة بوشتي هاني
بتاريخ 2014/04 /01

يستخدم الصبار في بعض الأحيان كسياج عازل حول المنزل أو حول الاستغلالية بصفة عامة، بحيث يزرع في هذه الحالة على مسافات متقاربة (60 سنتمر)، فعندما ينمو نباته يشكل شريطا شائكا أمام الحيوانات المزعجة. كما يتم حسب السكان المحليين استخدام عصارة كفوف الصبار كمادة أولية في

⁸² - حسب المهندس الفلاحي بمركز الأشغال الفلاحية الضويات، جماعة سبع رواضي، بتاريخ: 2014 / 04 / 01.

الطب الشعبي؛ لأن تركيبها تساعد على معالجة الحروق والجروح. كما تدخل هذه العصارة في صناعة بعض الحلويات والشموع، إضافة إلى أغراض طبية أخرى. أيضا تعتبر هذه الكفوف ذات قيمة علفية عالية الجودة بالنسبة للماشية والأبقار والدواجن لأنها يمكن أن تستثمر كمادة أولية في صناعة الأعلاف. تشكل إجمالاً، كل من أشجار الزيتون واللوز ونبات الكبار وفاكهة الصبار إلى جانب انتشار أشجار أخرى كالتين (صنف الشعري) والخروب والبرقوق بنسبة ضعيفة جداً، موارد ترابية ذات خصوصية محلية متميزة، يمكن تعبئتها وتثمينها على المستوى المحلي بهدف أن تلعب دوراً مهماً في التنمية المحلية، خصوصاً على مستوى جماعات إقليم مولاي يعقوب بجهة فاس بولمان (مجموعة صور 25 و 26 و 27 و 28)، فمن هذا المنطلق سوف تكون أساس ركيزة الصناعة الفلاحية بالحيز الترابي. أما فيما يخص المزروعات الصناعية فجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي تعرف بمورد ترابي متميز وهو ما يطلق عليه مصطلح « النيرة »، بصفة خاصة على مستوى مدار التجارب الفلاحية الضويات، وهو صنف من أفضل وأحسن أنواع الفلفل الأحمر المستعمل في الغذاء والمتميز بحمرته الناصعة ووفرته في الإنتاج⁸³.

الصور 25 و 26 و 27 و 28: الموارد الترابية ذات الخصوصية المحلية بمجال الدراسة



المصدر: مديرية الفلاحة، جهة فاس بولمان. بتاريخ: 04 / 04 / 2014.

يتضح من خلال الإحصائيات، أن الإنتاج السنوي من أشجار الزيتون واللوز والكبار بصفة خاصة على مستوى جماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي، أصبح يحتل حصة ضعيفة مقارنة مع أصناف منتوجات الحبوب والقطاني والكلأ، الشيء الذي يسمح بتفسير هذا الأمر في كون هذه المنتوجات مطلوبة على المستوى المحلي والجهوي والوطني، كما أن أثمرتها جد مرتفعة، مما جعلها تهيمن على معظم المزروعات الأخرى، وباتت تهدد أيضاً المغروسات كالزيتون واللوز والكبار، رغم كونها مطلوبة

⁸³ - Selon le Chef de la Division de Développement des Filières Agricoles, Direction Régionale de l'Agriculture FES-Boulemane. Date: 04/04/2014.

وأثمنتها لا بأس بها في السوق المحلي بمجال الدراسة وبإقليم مولاي يعقوب بجهة فاس بولمان، لأنها تبقى ضعيفة مقارنة بأثمنة الحبوب والقطاني.

5. تزايد دور تربية الماشية وبعض أصناف الدواجن في الاقتصاد الإجتماعي المحلي

تشير الدراسات التاريخية⁸⁴ والجغرافية⁸⁵ على السواء، بأن السكان بالحيز الترابي بالإضافة إلى النشاط الزراعي والغراسية، كانوا يعتمدون في حياتهم اليومية على تربية الماشية وبعض أصناف الدواجن، لضمان حاجياتهم من الألبان واللحوم الحمراء والبيضاء، وأيضا من أجل تحسين مدخولهم السنوي.

تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى وجود وحدتين لإنتاج اللحوم البيضاء؛ فالأولى ذات قدرة إنتاجية تصل إلى حوالي 50 ألف طن تتمركز بجماعة سبع رواضي، أما الثانية فتوجد بجماعة مولاي يعقوب، تصل قدرتها الإنتاجية إلى حوالي 55 طن. حيث أن مجموع الإنتاج يوجه أساسا نحو مدينة فاس، الشيء الذي يجعل هذا القطاع يشغل لوحده حوالي 6000 منصب شغل، تشكل 46 % من اليد العاملة النشيطة لجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي⁸⁶.

يحتل نشاط تربية الماشية والدواجن مركزا مهما في النشاط الفلاحي، بجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي، وقد بلغ عدد رؤوس القطيع حوالي 31 641 رأس، حسب نتائج الإحصاء الفلاحي العام لسنة 1996 (جدول 27)، والذي يتوزع على الشكل التالي:

الجدول 27: توزيع عدد رؤوس الماشية والدواجن بمجال الدراسة

مجال الدراسة					الأصناف
(%)	المجموع (عدد الرؤوس)	الصف الأصيل	الصف المهجن	الصف المحلي	
7.48	4310	1716	1356	1238	الأبقار
31.23	18000	-	-	18000	الأغنام
12.14	7000	-	-	7000	الماعز
4.04	2331	-	-	2331	الخيول
27.76	16000	16000	-	-	دواجن اللحوم
17.35	10000	10000	-	-	دواجن البيض
100	57641	27716	1356	28569	المجموع

المصدر: مركز الأشغال الفلاحية الضويات، أبريل 2014 بتصرف.

يتبين من خلال الجدول أعلاه، أن قطيع الماشية يتميز بالتنوع، وهو يتوزع على أربعة أصناف رئيسية؛ تسجل فيها الأبقار نسبة ضعيفة مقارنة مع الأغنام، والتي تحتل مكانة مهمة من مجموع القطيع؛

⁸⁴ - LE CHATELIER (A), (1902) : «Notes sur les Villes et Tribus du Maroc».Imprimerie A. BURDIN ET CLE. ANGERS, Page: 40 - 48.

⁸⁵ TAG (B.), (1978): « LE SAIS DE FES: REMODELAGES AGRAIRES ET DEVELOPPEMENT ».Thèse de 3^{ème} cycle en Géographie, Université de Toulouse le Mirail, Institut de géographie Daniel Faucher. Page: 230 - 235.

⁸⁶ - مركز الأشغال الفلاحية الضويات، جماعة سبع رواضي. بتاريخ: 2014 / 04 / 01.

حيث تقدر حصيلة الأبقار بحوالي 7.48 % والأغنام 31.23 %، بينما تشكل نسبة الماعز 12.14 %، أما نسبة الخيول فتقدر بحوالي 4.04 %، وهي بذلك تشكل أقل نسبة من مجموع عدد رؤوس الماشية بجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي. كما أن تربية الدواجن تساهم في الاقتصاد الاجتماعي للسكان بهذا التراب؛ حيث تقدر نسبة الدواجن التي توفر اللحوم البيضاء بحوالي 27.76 % مقابل 17.35 % كمعدل بالنسبة لدواجن البيض. كما تجدر الإشارة إلى أن معدل استهلاك السوق المحلي سنة 2013 بجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي من اللحوم الحمراء قدر بحوالي 388 طن، مقابل 24 طن من اللحوم البيضاء، بالإضافة إلى معدل استهلاك من مادة البيض، التي تقدر بحوالي 3 000 000 بيضة، مقابل 3 400 000 لتر سنويا من مادة الحليب الطبيعي، وإنتاج سنوي يقدر بحوالي 21 طن من الصوف الطبيعي⁸⁷.

تعرض هذا النشاط بدوره في السنوات الأخيرة لتراجع كبير بسبب هيمنة زراعة الحبوب والقطاني على باقي المنتجات الأخرى التي كانت تضمن الكلاً لقطعان الماشية، الشيء الذي ساهم في تقلص مساحة المراعي، بالإضافة إلى الارتباط الذي حصل عند السكان المحليين في استعمال المبيدات الكيماوية من أجل محاربة الطفيليات والأعشاب الضارة، وما صاحب ذلك في تغير اختياراتهم؛ حيث أصبحوا يعتمدون على الأعلاف الصناعية؛ مقابل الأعلاف الطبيعية التي كانت توفرها حقول الحبوب والقطاني منذ القديم (صورة 29).

الصورة 29: فلاح يجلب بقايا الخضر والفواكه من سوق بحي واد فاس كعلف الماشية بمجال الدراسة



⁸⁷ - مركز الأشغال الفلاحية الضويات، جماعة سبع رواضي. بتاريخ: 01 / 04 / 2014.

6. ضعف الوحدات الصناعية المحلية التي تساهم في تسويق تقليدي للمنتوج الفلاحي

يطرح تسويق منتجات الحيازة الفلاحية أمام الباحث الجغرافي عراقيل كبرى؛ نتيجة غياب وعدم توفر أرباب الحيازات الصغرى والمتوسطة على سجلات، تدون كل المعاملات التجارية المتعلقة بتسويق منتجاتهم، إضافة إلى رفض أرباب الحيازات الكبرى التصريح خوفا من الضرائب، وجوانب أخرى متعلقة بممتلكاتهم؛ الشيء الذي لا يسمح لنا في هذا الباب من إعطاء نظرة شاملة حول مبادلات المنتجات الفلاحية التي تتم داخل السوق المحلي، في علاقته بالأسواق القريبة، سواء بجماعات إقليم مولاي يعقوب أو تلك التي تتواجد في تراب عمالة فاس، وبصفة خاصة الأسواق التي تنتمي إداريا لجماعات عمالة مكناس كاثنتين المهاية وخميس عين توجيدات... إلخ⁸⁸.

تتجلى الملاحظات التي قمنا باستخلاصها أثناء القيام بالبحث الميداني، في كون جل الفلاحين يبيعون منتجاتهم في السوق المحلي، بصفة خاصة السوق الأسبوعي المحلي، القريب من دوار غمرة أولاد يعقوب المعروف بسبت الفرارة. لذا ومن أجل فهم واقع التسويق بجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي، لا بد من التطرق إلى الإطار العام للسوق، لأنه يعد أهم المرافق الاقتصادية بالحيز الترابي، وذلك من خلال تسليط الضوء على تركيبه ووظائفه.

تعتبر تجارة المنتوجات الفلاحية في الوسط القروي نشاطا اقتصاديا مهما، يقوم على الربط بين الفلاح والمستهلك، لهذا فإن الأسواق الأسبوعية تشكل الوعاء المحلي الذي يحتضن هذا النشاط بصفة خاصة على مستوى الحيز الترابي من جهة أولى، ومن جهة أخرى بإقليم مولاي يعقوب. فمن خلال الزيارات الميدانية التي قمنا بها في سوق السبت الفرارة، تبين لنا أن الفلاحين والتجار يشكلون أهم الفئات الاجتماعية الريفية المترددة عليه.

يقوم الفلاح ببيع كل المنتوجات الفلاحية، على الخصوص منها الحبوب والقطاني بعد الحصاد، والخضر والفواكه في الصيف، والزيتون في الخريف، والمواشي على طوال السنة. لكن في ظل غياب مؤسسات الدولة أو جمعيات محلية تساعد في عملية تسويق المنتج⁸⁹؛ الذي يبذل مجهودات مضيئة طوال السنة من أجل تحسين المردودية، يجد نفسه تحت رحمة المضاربين الذين يلجئون إلى أساليب متعددة لتبخيس أئمة المنتوجات المحلية المعروضة للبيع؛ كالادعاء بعدم توفرها على الجودة المطلوبة أو أن أئمتها في المصانع التحويلية رخيصة، مستغلين قلة معرفة الفلاحين بتقنيات التسويق وإقبالهم على مصاريف متعددة من أجل ضمان حاجياتهم الغذائية الأخرى، من هذا المنطلق يرضخ الفلاحون للثمن الذي يقترحه الوسطاء والسماسرة، غالبا ما يكون أدنى بكثير من سعر البيع الذي تحدده الدولة والمصانع التحويلية. وتشكل هذه العملية أهم أشكال هيمنة مدينة فاس الاقتصادية على جماعات إقليم مولاي يعقوب

⁸⁸ - حسب ملاحظات نتائج البحث الميداني، 2014.

⁸⁹ - يمكن إستثناء تعاونيات الإصلاح الزراعي في هذا الجانب التي تشكل 16 تعاونية، أما باقي الجمعيات والتعاونيات فإهتماماتها تبقى محدودة، وقد نقول غائبة لا ترقى إلى مستوى التدخلات والعمل الجماعي بالحيز الترابي بالنسبة للسكان.

بجهة فاس بولمان بصفة خاصة، لأن هؤلاء السماسرة والوسطاء يشكلون لوبي يعرقل كل محاولة تهدف إلى إنشاء مصانع تحويلية محلية؛ وذلك من أجل تصريف فائض الإنتاج الفلاحي المحلي للمصانع التحويلية، والتي تتمركز بالحي الصناعي الدكرات والحي الصناعي بن سودة بعمالة فاس، خصوصا معاصر الزيتون الصناعية ووحدات تصبير الكبار.

تعد الجمعيات والتكتلات المهنية في الاقتصاد الاجتماعي التضامني المحلي، أحد الدعامات الأساسية التي تهدف إلى تحقيق الاندماج وخلق الروابط الاجتماعية، وتفعيل أنظمة إنتاجية جماعية تعاونية، كمبادئ بديلة عن المقاربة الرأسمالية الفردانية المبنية على الأنانية والتنافسية ومراكمة الرأسمال⁹⁰. إضافة إلى أن التعاونيات المهنية في يومنا هذا تعد أحد أهم مكونات الاقتصاد الاجتماعي، الذي يجد جذوره متأصلة في طبيعة الوسط القروي المغربي، المبني على تقاليد تضامنية راسخة؛ وبذلك فهو اقتصاد تضامني وإستراتيجية مجتمعية بإمكانه تحريك مسلسل التنمية المحلية والحد من الفقر⁹¹.

يتميز النسيج التعاوني بالحيز الترابي بهيمنة تعاونيات الإصلاح الزراعي بحوالي 41 تعاونية، والتي تستغل 36 % من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة؛ أي ما يعادل 6271 هكتار، حيث يبلغ عدد المنخرطين 525 منخرطا.

يبقى هذا الوضع ضعيفا مقارنة مع مجموع تعاونيات إقليم مولاي يعقوب بجهة فاس بولمان؛ حيث يشكل عددهم 39.42 % على المستوى الإقليمي للحيز الترابي. تشكل تعاونيات الإصلاح الزراعي على مستوى إقليم مولاي يعقوب 66.35 %؛ أي ما يعادل 69 تعاونية، بحوالي 2111 منخرطا، يستغلون 31 % من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة. يلي هؤلاء تعاونيات ذات أهداف ترتبط بالقطاع الفلاحي بحوالي 14.42 %، بعدد من المنخرطين الذي يصل عددهم إلى 2464 منخرطا، يشغلون 26132 من مساحة الأراضي الصالحة للزراعة، هذا بالإضافة إلى جمعيات مستعملي مياه السقي والتي تمثل 11.53 %؛ أي ما يعادل 12 جمعية بعدد منخرطين يقدر ب 3419 منخرطا، و8 جمعيات أخرى، من أهدافها تدعيم إنتاج وتسويق إنتاج الزيتون والأصناف الحيوانية، كالأغنام على المستوى المحلي لعمالة إقليم مولاي يعقوب، وهي تشكل حوالي 0.77 %، ويصل بها عدد المنخرطين إلى 6656 منخرطا، غير أن 3 من هذه الجمعيات غير فاعلة في هذا المجال منذ تأسيسها، وهذا ما يبرز من خلال الجدول أسفله (جدول 28) على الشكل التالي:

⁹⁰ - الكتوم حسن، (2013): « قراءة مفاهيمية للإقتصاد الاجتماعي والتضامن والتنمية »، عن أشغال الدورة الرابعة لمنتدى التنمية والثقافة بإغزران تحت شعار: « الإقتصاد الاجتماعي سند للتنمية الترابية بالمجال الجبلي »، تقديم: بوغلام محمد. تنسيق: البقصي محمد والزرهوني محمد، سلسلة ندوات رقم 3. منشورات الجماعة القروية لإغزران، الطبعة الأولى، مطبعة (IMAGERIE PUB NEON) - فاس. ص: 16 - 17.

⁹¹ - فراح عبد الرحيم وموساوي محمد، (2013): « التعاونيات والجمعيات ذات الطابع الإقتصادي والاجتماعي بالجماعة القروية عين الشكاك - إقليم صفرو »، عن أشغال الدورة الرابعة لمنتدى التنمية والثقافة بإغزران تحت شعار: « الإقتصاد الاجتماعي سند للتنمية الترابية بالمجال الجبلي »، تقديم بوغلام محمد. تنسيق: البقصي محمد والزرهوني محمد، سلسلة ندوات رقم 3. منشورات الجماعة القروية لإغزران، الطبعة الأولى، مطبعة (IMAGERIE PUB NEON) - فاس. ص: 216.

جدول 28: توزيع التعاونيات والجمعيات حسب القطاع بإقليم مولاي يعقوب إلى حدود بداية أبريل 2014.

نوع المؤسسة	العدد	عدد المنخرطين	الأراضي الصالحة بالهكتار	ملاحظات
تعاونيات الإصلاح الزراعي	69	2111	26589	تستغل 31 % من مجموع الأراضي
تعاونيات أخرى	15	2464	26132	-
جمعيات مستعملي مياه السقي	12	1685	3419	-
جمعيات أخرى	8	396	1160	3 منها غير فاعلة
المجموع	104	6656	57300	-

المصدر: مركز الأشغال الفلاحية الضويات، أبريل 2014 بتصرف.

يتبين من هذا المنطلق، أن هذه التعاونيات لم تتمكن بجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي من المساهمة بشكل كبير في الاقتصاد المحلي، من خلال خلق مناصب شغل ومحاربة البطالة، وإدماج المرأة في سوق الشغل، وإحداث مشاريع مدرة للدخل، لتحقيق البعد التضامني والاجتماعي، في إطار التنمية المحلية المبنية على تعبئة وتنمية الموارد الترابية على المستويين الإقليمي والجهوي.

2. دور الأنشطة غير الفلاحية في الاقتصاد المحلي

تلعب الأنشطة غير الفلاحية بجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي، دورا حاسما في استيعاب فائض اليد العاملة النشيطة؛ حيث يلجأ العديد من السكان بالحيز الترابي إلى ممارسة هذه الأنشطة كاستراتيجية لتنويع مصادر الدخل والتكيف مع أوضاع الوسط الريفي المحلي من جهة ، ومن جهة أخرى نتيجة ظهور أنشطة وفاعلين جدد لا يرتبطون بالضرورة بالأنشطة الفلاحية. وبالنظر إلى أهمية وطبيعة هذه الأنشطة، فإن انتشارها بالوسط القروي أضحى واقعا ملموسا، يتعين أخذه بعين الاعتبار في تحليل مظاهر تحول البوادي وفي بلورة مشاريع التنمية القروية، مما حدا بالمؤسسات العمومية إلى تبني استراتيجيات، تتجلى في الممارسة الفعلية للبرامج والمخططات التي تهدف إلى النهوض بالوسط الريفي، اعتمادا على المقاربة الترابية للموارد في إطار التنمية المحلية. تتمثل أهم الإستراتيجيات التي اعتمدتها المؤسسات العمومية، فيما يلي:

❖ إستراتيجية المبادرة الوطنية للتنمية البشرية؛

❖ مخطط المغرب الأخضر؛

❖ إستراتيجية التنمية القروية 2020؛

❖ إستراتيجية السياحة بالمغرب 2030، والتي تتضمن أهم محاور السياحة القروية.

يظهر تركيز مجموعة من الأنشطة غير الفلاحية بتراب جماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي، والتي تساهم بشكل تدريجي في تلاشي معالم الحياة الريفية، في بروز بعض مظاهر الحياة الحضرية، فهذا الحيز يخضع لمنطق هيمنة مدينة فاس، الشيء الذي يكسبه دينامية كبيرة؛ فمن جهة نجد توسع جبهات التعمير التي تصاحبها تحولات اقتصادية واجتماعية وسلوكية، تؤدي إلى تفويض الوظيفة

الرئيسية لهذا المجال، وهي النشاط الفلاحي؛ ومن جهة ثانية يعتبر هذا الحيز عند بعض الدارسين الجغرافيين، ميدانا خصباً لتوظيف رؤوس الأموال الحضرية، مما يؤدي بدوره إلى قيام مضاربات عقارية، وظهور استثمارات اقتصادية مهمة، الشيء الذي يعطي بعداً إستراتيجياً لإنجاز المشاريع المستقبلية بهذا التراب⁹². من هنا بات جلياً أن جماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي تعرف ضعف تطور قطاع الصناعة بشكله العصري والتقليدي، الشيء الذي سمح بتنامي القطاع غير المهيكل على مستوى قطاع التجارة والخدمات، مع تركزه بكل من مركزي مولاي يعقوب وعين الله بصفة خاصة، رغم الجهود المبذولة من طرف الجماعات المحلية والإدارات العمومية في هذا الصدد، حيث عملت على خلق مراكز أخرى، بهدف أن تكون قادرة على لعب دور ريادي في التنمية المحلية، ومن أهمها الطلاحة وغمرة أولاد يعقوب وكرزيم والضويات ومشروع كريم، إضافة إلى أن السياحة تعتبر قطاعاً واعداً بالنسبة للحيز الترابي من جهة أولى، وإقليم مولاي يعقوب بجهة فاس بولمان من جهة ثانية، وذلك من خلال تعبئة واحتواء إكراهات التنمية المحلية عن طريق تثمين الموارد الترابية بصفة خاصة.

1. ضعف تطور القطاع الصناعي والصناعة التقليدية

يظهر جلياً أن جماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي تفتقد إلى وحدات صناعية متطورة في تحويل المنتجات الفلاحية المحلية، غير أنها تتوفر على عدد قليل من مطاحن الحبوب التقليدية (جدول 29) والمعاصر التقليدية (جدول 30)، باستثناء المعصرة العصرية مولاي إدريس الأزهر، بدوار بوحرمات بمشيخة حميان التي أنشئت حديثاً (2014) (الصور 30 و31 و32 و33 و34 و35)، مقارنة مع مجموع المحصول السنوي من الزيتون والمنتجات الفلاحية الأخرى، والتي لازالت عموماً تستغل بالطرق التقليدية. يتبين من هنا أن هذه الموارد الترابية تحتاج إلى التعبئة والتثمين، بهدف تحقيق التنمية المحلية على صعيد الحيز الترابي، وتتوزع هذه الوحدات على الشكل الآتي:

جدول 30: توزيع معاصر الزيتون بمجال الدراسة

العدد	صاحب المعصرة	موقعها	تاريخ الانتاج
1	بوشتي شديد	دوار كرزيم	27/07/1995
2	وهيب عزوز	تعاونية الفرع	16/01/1996
3	علال باعزي	تعاونية الفرع	17/12/1996
4	عوني الجيلالي	الضويات	26/06/1997
5	محمد المير	دوار الطلاحة	20/05/2005

المصدر: القسم التقني بجماعة سبع رواضي، والبحث الميداني 2014.

⁹² - دوح المفضل، (2000): « ضاحية فاس: دراسة جغرافية »، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا تخصص جغرافية المدن، شعبة الجغرافيا، تحت إشراف: د. محمد بلقيش، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس – أكادال، الرباط. ص: 93.

جدول 29: توزيع المطاحن التقليدية للحبوب بمجال الدراسة

العدد	صاحب المطحنة	موقعها	تاريخ إحداثها
1	عبد السلام السراج	دوار غمرة	31/10/1986
2	ناصر لشهب	مشرع العمور	25/02/1995
3	محمد سعيد	دوار لمراكزة	04/09/1995
4	وهيب عزوز	تعاونية الفرح	03/10/1995
5	محمد فكيكي	دوار بوحرامات	24/10/1995
6	محمد العلام	تعاونية الانتصار	25/12/1995
7	احمد فلاح	تعاونية العيون	06/05/1996
8	بوشتي خولى	تعاونية النهضة	01/09/1996
9	محمد السني	عين السيخ	09/10/1996
10	علال باعزي	تعاونية الفرح	28/02/1997
11	محمد التواري	تعاونية مستورة	13/12/1999
12	اهنية رابح	تعاونية الفرح	09/04/2003
13	رشيد السعادي	دوار كرزيم	11/06/2003
14	عبد الله الشرقي	تعاونية مرجبا	14/04/2005
15	عبد العالي لكحل	تعاونية غانية	26/12/2009

المصدر: القسم التقني بجماعة سبع رواضي، والبحث الميداني 2014.

يظهر من خلال البحث الميداني أن الصناعة بالحيز الترابي تركز بالأساس على تحويل المواد الأولية المتوفرة، وهي وحدات إنتاجية في خدمة الإستهلاك المحلي، وإن كانت معاصر الزيتون لا تشتغل إلا لفترة محدودة من السنة، موسم « جني الزيتون »، إذ تبقى هذه الأنشطة جد ضعيفة، فهي لا تساهم في إحداث دعامة حقيقية للنهوض بالنسيج الصناعي على مستوى الجماعتين معا، حيث نجد بهذا التراب 5 وحدات لعصر الزيتون، بقدرة إنتاجية تفوق 2300 طن سنويا، و15 وحدة لطحن الحبوب، بقدرة إنتاجية تفوق 1000 طن سنويا⁹³، ووحدة صناعية لتجفيف وتعليب فاكهة البرقوق، بقدرة إنتاجية تصل إلى 5 طن سنويا، ووحدة صناعية للتبريد تخص منتوجات الفلاحة العصرية، بالضبعة الملكية في ملكية شركة الشرقي.

⁹³ - القسم التقني بجماعة سبع رواضي، 2014.

الصور 30 و31 و32 و33 و34: مرافق ومعصرة زيتون عصرية



الصورة 30 تبين بناية معصرة الزيتون مولاي إدريس الأزهر على الطريق الإقليمية رقم 5053 بدوار بوحرمات، أما الصورة 31 فتظهر آلة طحن الزيتون بطريقة عصرية جد متطورة، والصورة 32 تشكل المرحلة النهائية عند عملية التصفية وعزل الماء والمرج عن الزيت، والصورة 33 تظهر آلة الضغط الكهربائي لعصر الزيتون، أما الصورة 34 فتبين قنوات التهوية للبخار والمرج الذي يصب في صهريج التجميع، والصورة 35 تظهر بقايا الفيتور.

يتبين أيضا من خلال البحث الميداني أن الصناعة التقليدية والحرف بالحيز الترابي تنتشر بمراكز محدودة؛ من أهمها مركز مولاي يعقوب ومركز عين الله ومركز الطلاحة ومشروع لعمور ودوار كرزيم وسوق السبت غمرة أولاد يعقوب. يتضح من خلال مختلف المراجع والمصادر التاريخية، أن الصناعة التقليدية كانت ولا تزال تشكل أهم مورد ترابي في الاقتصاد المحلي، مع الأخذ بعين الاعتبار كل المكونات التاريخية والحضارية والفنية التي ساهمت خلال فترات تاريخية من إبراز مكانة ودور هذا

المورد داخل إطار الأنشطة الاقتصادية لمدينة فاس وباديتها⁹⁴، حيث يوفر الوسط القروي المواد ذات الأصل النباتي والحيواني كالصوف والدوم والحلفاء والقصب وغيرها، وبذلك تتوفر العديد من الصناعات التقليدية والحرف المرتبطة بهذه الموارد الترابية على المستوى المحلي بإقليم مولاي يعقوب من جهة وباقي جماعات جهة فاس بولمان من جهة ثانية. من هذا المنطلق، رغم التحولات التي عرفها هذا القطاع وما لحقته من عمليات العصرية، فإن إمكانية تركيز هذه الأنشطة التقليدية والحرف بصفة خاصة بالحيز الترابي لجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي، تتجلى في مدى قابلية توفيره للمواد الأولية التي يحتاجها هذا النشاط، حيث تتوزع الأنشطة والحرف التقليدية على الشكل الآتي:

جدول 31: توزيع بنيات الصناعة التقليدية والحرف بمجال الدراسة إلى حدود أبريل سنة 2014

الصناعة التقليدية والحرف	جماعة مولاي يعقوب	جماعة سبع رواضي	المجموع	
			العدد	%
صناعة القصب	0	1	1	1
صناعة السروج	0	16	16	19
صناعة الخزف	4	0	4	5
صناعة الزليج	0	2	2	2
صناعة الطوبية والأنايب	0	3	3	4
النجارة	2	3	5	6
الحلاقة	7	11	18	22
الميكانيك	1	3	4	5
المطالة	0	2	2	2
التلحيم	3	3	6	7
الخياطة	2	0	2	2
الإسكافي	3	0	3	4
رصاص	3	5	8	10
التصوير الفوتوغرافي	5	3	8	10
فران	1	0	1	1

المصدر: البحث الميداني أبريل 2014.

يوضح الجدول أعلاه (جدول 31) بأن وحدات الصناعة التقليدية تمثل 37 % من مجموع الوحدات، في المقابل نجد باقي الحرف تشكل 63 %، حيث تشكل الحلاقة حصة مهمة لانتشار محلاتها بالسوق المركزي إذ تشكل 22 % بالجماعتين معاً، الشيء الذي يسمح لنا بالقول أن وضعية الصناعة التقليدية تتناقض في جوهرها مع الخصوصيات المتميزة للتراث المحلي بجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي، الذي يعتمد على مدى قابلية هذه الموارد الترابية في خلق التنمية المحلية، مما يكرس المكانة التي يحتلها هذا التراب من حيث التصنيع على مستوى إقليم مولاي يعقوب بجهة فاس بولمان ككل.

⁹⁴ - عميرة إدريس، (2007): « تحولات الصناعة التقليدية بفاس وانعكاساتها السوسيو - اقتصادية والمجالية », منشورات مجلة دفاتر جغرافية، العدد 3 - 4، مختبر التراث والمجال. كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهرز، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس. ص: 45.

يمكن أن نضيف في هذا الصدد بأن الحيز الترابي يتوفر على موارد ترابية، تساهم في خلق مناصب الشغل وتنويع المداخل بالنسبة للسكان، إلا أنها تستغل بطريقة عشوائية وغير شرعية (الصورة 36)، نقصد بها الأنشطة المرتبطة بالصناعة التحويلية للمواد الأولية غير الفلاحية طبعاً المتوفرة بالحيز، بحكم التكوين الجيولوجي كمقالع الرمال والأحجار والصلصال والملح. كما تجدر الإشارة حسب البحث الميداني، إلى وجود أربع مقالع بجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي، تنتشر بكل من دوار بوحرمات (مقلع الملح والصلصال) و بين دوار أولاد هلال وتعاونية الداخلة (الصلصال والأحجار)، باستثناء مقلع شركة انتراروش الذي يوجد مقره على الطريق الوطنية رقم 4 فاس – سيدي قاسم (الصورة 37 و38)، والذي يستغل بطريقة قانونية، تحت وصل التصريح رقم: م م ع 3501 / 3020 / 41 / 3، بتاريخ 2011/08/03.

يمتد هذا المقلع حسب تصريح مالكة الكائن بدوار البسايس مشيخة لوطه السجع، على مساحة تبلغ 7.676 هكتار، بعقد إيجار الإحتلال المؤقت من الجماعة السلالية حميان بتاريخ 2010/06/11، وذلك لمدة 3 سنوات ابتداء من هذا التاريخ، حيث قدرت الكمية المصرح بها حوالي 151.515 متر مكعب سنوياً من الطين وذلك لمدة 5 سنوات.

الصورة 36: موقع إستغلال المواد المستخرجة من مقلع البسايس بجماعة سبع رواضي



تبين الصورة 36 موقع استغلال المواد المستخرجة من مقلع البسايس بجماعة سبع رواضي، الذي يعد أحد الدعامات الأساسية في تحريك الإقتصاد المحلي، وذلك بخلق فرص الشغل وتقوية مداخل الجماعة؛ لكن بالمقابل نجد هذا الصنف من الموارد الترابية التي تدخل ضمن الأنشطة المرتبطة بالصناعة التحويلية؛ التي تستنزف بطرق عشوائية، كما أن الموقع يحتاج إلى إعداد وتهيئة بهدف التنمية المحلية واستغلال هذه الموارد بطريقة تساهم في تعبئة وتثمين الموارد الطبيعية بصفة خاصة، إضافة إلى التلوث الذي يسببه للزراعات والمساحات المسقية القريبة، وهذا له انعكاسات سلبية على المنتج والمردودية والسكان في نفس الآن.

الصورة 37: مقلع عشوائي بجماعة سبع رواضي بدوار أولاد هلال



تظهر الصورة 37 موقع مقلع عشوائي على بعد 6 كيلومترات من دوار أولاد هلال، على الطريق الإقليمية رقم 5003 الذي يستغل بطريقة عشوائية من طرف السكان وبدون ترخيص من الجماعة والسلطات العمومية.

الصورة 38: مقلع عشوائي بجماعة سبع رواضي بدوار حميان



تظهر الصورة 38 موقع مقلع عشوائي بالقرب من دوار حميان جماعة سبع رواضي، الذي يستغل بطريقة عشوائية في فصل الصيف من طرف السكان وبعض السماسرة والوسطاء بالجماعة. يحتضن الحيز الترابي بصفة عامة مجموعة من الصناعات والحرف، والتي يبقى تطورها على المستوى المجالي ضعيفا، لكن أغلب الإنتاج المحلي يوجه إلى الإستهلاك الجهوي وبالتحديد إلى مدينة فاس وهذا أمر منطقي.

2. قطاع التجارة والخدمات: هيمنة تجارة المواد الغذائية

يمكن معالجة قطاع الأنشطة التجارية والخدمات بالحيز الترابي من زوايا متعددة، منها ما يرتبط بنوع هذه الأنشطة وعلاقتها بهذا التراب، ومنها ما يرتبط بعدد هذه الوحدات من حيث قدرتها على الاستجابة لمتطلبات السكان، وكذا من حيث توزيعها الجغرافي ودورها في هيكلية الحيز بجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي.

جدول 32: توزيع الأنشطة التجارية بمجال الدراسة إلى حدود أبريل سنة 2014

الأنشطة التجارية	جماعة مولاي يعقوب	جماعة سبع رواضي	المجموع	
			العدد	%
بقال (المواد الغذائية)	29	56	85	28
جزار	5	9	14	5
بائع الدجاج	7	11	18	6
بائع الخبز	9	7	16	5
أدوات الاستحمام	29	25	54	18
بائع قنينات فارغة	3	5	8	3
بائع الهدايا وأدوات الزينة	7	10	17	6
بائع الملابس	8	5	13	4
مقهى ومطعم	20	25	45	15
المواد الفلاحية والمبيدات والأعلاف	1	5	6	2
بائع الكاسيت	1	3	4	1
مواد البناء	2	7	9	3
الصيدلية	2	4	6	2
محطة بنزين	0	3	3	1
قطع غيار مستعملة	0	3	3	1

المصدر: البحث الميداني أبريل 2014.

يبدو من خلال الجدول أعلاه (جدول 32) حسب البحث الميداني، أن البقالة تشكل أهم نشاط من حيث العدد بنسبة 28 %، بينما تسجل باقي الأنواع حضورا باهتا باستثناء أدوات الاستحمام التي تشكل 18 % والمقاهي بنسبة 15 % التي تنتوع أنشطتها؛ حيث تقدم مختلف أنواع الوجبات من الفطور والغذاء؛ الشيء الذي يفسر بأن البنية التجارية والخدمات بالحيز الترابي ترتبط ارتباطا وثيقا بالسياحة، والتي تساهم في تكسب ملحوظ لتجارة المواد الغذائية، مما يساهم في نشاط الحركة التجارية بأهم المراكز، كمركزي مولاي يعقوب وعين الله خلال فترات معينة من السنة.

تجدر الإشارة إلا أن واقع الأنشطة التجارية والخدمات حسب البحث الميداني يبرز أيضا، على أن الهدف الذي أنجز من أجله سوق سبت غمرة أولاد يعقوب على مستوى جماعة سبع رواضي، لم يحقق في الوقت الراهن، لكون وتيرة الرواج التجاري به لازالت ضعيفة، مما يؤثر سلبا على مداخيل الجماعة، نظرا لتزامن انعقاده مع أسواق مجاورة في نفس اليوم. وبمعية ذلك تم إحداث مركز تجاري يحتضن 48 دكان و4 مقاهي، الأمر الذي ساهم بشكل واضح في تحريك عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية لسكان

الحيز الترابي، حيث تعتبر مداخل هذا المركز رافدا أساسيا في تعزيز الموارد المالية لميزانية الجماعة القروية سبع رواضي بصفة خاصة.

3. السياحة قطاع واعد لتعبئة وتنمية جماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي

تشكل البنيات التحتية السياحية، الدعمة الأساسية لإنعاش القطاع السياحي بجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي، والتي لازالت تفتقر للتجهيزات وبنيات الإيواء الفندقية، وذلك من أجل الرقي بالقطاع باعتماد المقاربة التشاركية التي تهدف تعبئة وتنمية الموارد الترابية، لخلق مشاريع تساهم في التنمية المحلية.

يعرف حاليا المجال المدروس تدخلات ومجهودات كبرى على مستوى تأهيل وتجديد البنيات والتجهيزات المرتبطة بالقطاع السياحي، ومن أهم مشاريع هذه التجهيزات نجد:

- مشروع إعادة بناء الحمامات التقليدية لمولاي يعقوب،
- مشروع تأهيل وإعادة بناء حامة عين الله.

أ. ضعف المؤسسات الفندقية المصنفة وغير المصنفة

تتوفر جماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي على نوعين من المؤسسات الفندقية، حيث نجد الفنادق المصنفة، وهي تتمركز جلها بمركز مولاي يعقوب، لذا فهي تعرف إقبالا مهما من طرف السياح، وذلك بالنظر إلى قربها من الحمامات التقليدية والحامة العصرية والمآثر والمناظر الطبيعية للوسط القروي، الذي يحيط بهذا المركز الحضري. يبعد مركز مولاي يعقوب بحوالي 21 كيلو متر على مدينة فاس و59 كيلومتر عن مدينة مكناس، أما مركز عين الله فيبعد بحوالي 15 كيلو متر عن مدينة فاس و49 كيلومتر عن مدينة مكناس. أما الفنادق غير المصنفة فطاققتها الإيوائية تبقى ضعيفة جدا، باستثناء حالات خاصة أيام العطل وفصل الصيف التي تشهد فترة الذروة بالنسبة للطاقة الاستيعابية لكل هذه المؤسسات على التوالي المصنفة وغير المصنفة.

يساهم أيضا الموقع الجغرافي في تكريس واقع السياحة المتردي بمدينة فاس من جهة، وجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي من جهة ثانية، والتي تتجلى في سياحة العبور؛ بحيث أن عدد الليالي التي يقضيها السياح داخل الفندق لا تتعدى يوم أو يومين⁹⁵. الشيء الذي لم يساهم في تطور البنيات والتجهيزات الفندقية، إضافة إلى عوامل أخرى حسب البحث الميداني⁹⁶ وكذلك الدراسة الجغرافية التي

⁹⁵ - HANI (B.), (2004) : «Perspectives de développement touristique d'après ses acteurs à FES», Mémoire de licence en géographie, Sous la direction: AKDIM Brahim. Université Sidi Mohamed Ben Abdellah, Faculté des Lettres et Sciences Humaines, SAIS-FES, p.: 13.

⁹⁶ - البحث الميداني سنة 2004 والبحث الميداني 2014.

قامت بها الباحثة مسقالي أمينة⁹⁷. في هذا الإطار تبين نتائج البحث الميداني أن 83.33 % من السياح المستجوبين لم يقضوا بحامتي مولاي يعقوب وعين الله أكثر من ليلة واحدة⁹⁸.

من المعطيات الأخرى التي يمكن الخروج بها انطلاقاً من نتائج البحث الميداني حسب استمارة السياح، أن عدد الذين يقضون يومين أو ثلاثة أيام بالحامتين، لا تمثل إلا نسبة ضعيفة، حيث لا تتعدى 8.33 % لكل منهما. يرجع ضعف عدد المبيتات السياحية للسياح بالحامتين إلى عدة أسباب؛ منها ما يرتبط بارتفاع مصاريف الإنفاق، خاصة مع ضعف الإمكانيات عند العديد من الفئات الاجتماعية التي تزور الحامتين، ومنها ضعف التجهيزات السياحية كذلك والتي تسهر على تقديم مزيد من الراحة للزائرين.

توضح الصورة (الصورة الفضائية 5) المواقع السياحية المحيطة والقريبة من مركزي مولاي يعقوب وعين الله، كما يبين الجدول أسفله (جدول 33) الفنادق المصنفة وغير المصنفة بمركز مولاي يعقوب على الشكل التالي:

⁹⁷ - مسقالي أمينة، (2007): « دور السياحة في التنمية المحلية: حالي مولاي يعقوب وسيدي احرازم »، بحث لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافية، وحدة إعداد التراب والتنمية المحلية. كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن طفيل، القنيطرة. ص: 120.

⁹⁸ - نتائج البحث الميداني حسب استمارة السياح، مارس 2014.

تجدر الإشارة إلى أن الحيز الترابي لجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي يحتوي على قرية سياحية، تعرف إقبالا مهما من طرف السياح المغاربة والأجانب بطاقة إيوائية تقدر بحوالي 270 سرير، إضافة إلى باحة الإستراحة « انزاهة عين الله » على الطريق الوطنية رقم 4 الرابطة بين فاس وسيدي قاسم، ثم المركب السياحي « جوهرة » والمركب السياحي « فينكس » على الطريق الوطنية رقم 6 الرابط بين فاس مكناس.

جدول 33: الفنادق المصنفة وغير المصنفة بمركز مولاي يعقوب

المؤسسة الفندقية	التصنيف	الطاقة الإيوائية
مولاي يعقوب	4 نجوم	396 سرير
ليونارد	2 نجوم	40 سرير
فدوى	2 نجوم	21 سرير
القرية السياحية التابعة لمولاي يعقوب	غير مصنف	270 سرير
الفندق الكبير	غير مصنف	66 سرير
الهناء	غير مصنف	35 سرير
الباهية	غير مصنف	30 سرير
العمراني	غير منف	64 سرير
بوبكر عيوش	غير مصنف	30 سرير
المجموع		682 سرير

المصدر: الجماعة الحضرية لمولاي يعقوب، 2014 بتصرف.

يتوفر مركز مولاي يعقوب على حمامات تضم صهريجان تقليديان أحدهما للنساء والآخر للرجال، بالإضافة إلى الحامة العصرية التي تضم حمامات فردية وأخرى ثنائية، إلى جانب أجنحة تخصصية لعلاج عدة أمراض، كالمفاصل والروماتيزم والأنف والأذن والحنجرة والأمراض التنفسية وغيرها. أما بالنسبة لحامة عين الله فتحتوي على مسبحين من الحجم المتوسط الأول للنساء والثاني للرجال، إلى جانب 10 رشاشات للرجال والنساء، وهي لا تستجيب للمعايير الدولية للمحطات المعدنية الخاصة بالسياحة الإستشفائية.

تستقبل الحامة المعدنية عين الله في المتوسط حوالي 1.800 سائحا يوميا، بهدف العلاج والاستحمام، أي ما يعادل 657.000 سائحا بحوالي 28.800 من أجل العلاج في السنة، مقابل ما يقارب 50.000 سائحا سنويا، أي حوالي 800.000 سائح بهدف العلاج بالنسبة لحامة مولاي يعقوب⁹⁹.

⁹⁹ - الجماعة الحضرية لمولاي يعقوب والجماعة القروية سبع رواضي، 20014.

ب. دور الضيافة وبنيات الإيواء السياحي

تلعب دور الضيافة في وقتنا الحاضر دورا مهما في تنمية الطاقة الإيوائية للمدن السياحية الكبرى خاصة مدينة مراكش ومدينة فاس، غير أن حالتنا هذه بالنسبة لمركز عين الله تسجل غياب شامل لجميع أصناف بنيات الإيواء السياحي؛ فباستثناء دار البيضاوي القريبة من ساحة المسابيح ودار السليمانى بالجهة الجنوبية الشرقية من حي البركة اللتان تصنفان من أهم دور الضيافة بمركز مولاي يعقوب، تستقبل باقي دور الكراء الفئات الاجتماعية ذات دخل متوسط ومحدود، نظرا للتكاليف الضعيفة جدا والتي تتطلبها الغرفة الواحدة، مقارنة مع غرفة في فندق غير مصنف، كما أن ظاهرة الكراء عند السكان هو تقليد منذ القديم بالنسبة للأسرة المغربية. كما تجدر الإشارة إلى أن هذه الظاهرة هي أوسع من أن تكون خاصة بهذا النوع من السياحة بمولاي يعقوب، إذ تنتشر في العديد من المراكز والمحطات السياحية بالمغرب عموما وجهة فاس بولمان كمحطة سيدي احرازم بصفة خاصة، حيث تمكن الطاقة الإيوائية لهذه الدور في فترات الذروة من استيعاب فائض السياح عن باقي مؤسسات الإيواء السياحي المصنفة وغير المصنفة.

تطورت ظاهرة دور الكراء مما جعلها تحتل مكانة مهمة عند الأسرة المستقبلة بمركز مولاي يعقوب، والتي تحاول الرفع من الدخل السنوي للأسرة، والتي يبلغ عددها حوالي 892 أسرة¹⁰⁰، كما أن عملية الكراء السياحي تساهم في توفير عدد هام من مناصب الشغل القارة لكل من المالكين للدور المخصصة للكراء، فهؤلاء قلما يشرفون بأنفسهم على تدبير عملية الكراء، بل يلجئون إلى توكيل هذه العملية لشخص أو أشخاص آخرين مستقرين بصفة دائمة بالمساكن المعروضة للكراء. إذ تشكل النساء نسبة هامة تقدر بحوالي 67 % من مجموع العاملين المكلفين بتدبير عملية الكراء، ويعزى هذا الأمر بالخصوص إلى طبيعة العمل نفسه، حيث تقوم المرأة بالأشغال المنزلية من نظافة وغسيل وغير ذلك من الخدمات المرتبطة بإيواء السياح، إلى جانب قيامها بتدبير عملية الكراء السياحي¹⁰¹. من هذا المنطلق، يتبين أن عملية دور الكراء السياحية بدأت تعرف في السنوات الأخيرة دورا بارزا في إنعاش الحركة السياحية والاقتصادية والاجتماعية بجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي، من خلال مركز مولاي يعقوب، الذي لطالما ساهم في تنشيط الإقبال السياحي للسياح المغاربة والأجانب منذ سنوات العشرينيات من القرن الماضي، كما أنه يشكل في الواقع إلى جانب حامة عين الله ومحطة سيدي احرازم نموذجا لتسويق منتوج السياحة الصحية الاستشفائية بصفة خاصة عمالة إقليم مولاي يعقوب بجهة فاس بولمان.

¹⁰⁰ - باشوية المركز الحضري مولاي يعقوب، 2014.

¹⁰¹ - مسقالي أمينة، (2007): « دور السياحة في التنمية المحلية: حالي مولاي يعقوب وسيدي احرازم »، بحث لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافية، وحدة إعداد التراث والتنمية المحلية. كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن طفيل، القنيطرة. ص: 209.

ت. القطاعات المرتبطة بالقطاع السياحي: المطاعم والمقاهي

يرتبط القطاع السياحي بمجالات أخرى إلى جانب المؤسسات الفندقية وبنيات الإيواء السياحي، والتي تتجلى في الخدمات التي تقدمها بصفة خاصة المطاعم والمقاهي، مقابل غياب تام لوكالات الأسفار ووكالات كراء السيارات على مستوى الحيز الترابي لجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي، التي لربما إن وجدت فسوف تساهم نسبيا في دينامية التنشيط السياحي بهذا التراب.

ينتشر بالحيز الترابي على مستوى الجماعة الحضرية مولاي يعقوب 20 وحدة من المطاعم والمقاهي ذات الارتباط الوثيق بالنشاط السياحي، مقابل 25 وحدة بالحيز الترابي للجماعة القروية سبع رواضي، إلا أن الظاهرة التي تميز هذه الوحدات، أن أغلبها غير مصنفة، باستثناء مقهى ومطعم المركب السياحي « **جوهرة** » والمركب السياحي « **فينكس** »، إضافة إلى باحة الاستراحة بدوار غمرة أولاد يعقوب « **انزاهة عين الله** » ومقهى وطعم فندق « **ليونارد** » (الصورة 39 و40). تساهم هذه الوحدات إلى حد كبير في إنعاش القطاع السياحي على مستوى الجماعتين معا، حيث تقدم هذه المطاعم والمقاهي خدمات للسياح الأجانب والمغاربة على السواء، وخصوصا منهم الذين يأتون قصد الترفيه والاستحمام، فهي تعرف إقبالا من طرف السياح، لما تقدمه من أطباق تقليدية محلية تدخل في إطار الموارد ذات الطابع التراثي الحضاري والثقافي واللامادي الذي يجلب السياح بهدف التنمية المحلية.

الصورتان 39 و40: فندق ومقهى ومطعم ليونارد بمركز مولاي يعقوب



تظهر الصورة 39 فندق ومقهى ومطعم ليونارد بمركز مولاي يعقوب من الواجهة الأمامية التي تشرف على شاع السلام، الذي يعد أحد الفنادق المصنفة (2 نجوم) بالحي الإداري إلى جانب فندق مولاي يعقوب (4 نجوم)؛ بينما الصورة 40 تبين نفس الموقع لكن من الواجهة الخلفية لهذه المؤسسة التي تطل على شارع النصر.

يبقى أن نشير في هذا الصدد، إلى أن الحيز الترابي للجماعتين معا، لا يتوفر على مؤسسة عمومية تساهم في الإرشاد السياحي، إذ يعتبر مكتب الإرشادات السياحية المحلية والمندوبية الجهوية بمدينة فاس هما المؤسسات اللتان تقومان بمهمة الإرشاد السياحي، حيث تقوم بإرشاد السياح الأجانب وتعريفهم بالمؤهلات والموارد ذات الخصوصية المحلية التاريخية والتراثية بجهة فاس بولمان عموما. إضافة إلى ذلك هناك ظاهرة انتشار المرشدين غير القانونيين الذي يقتنصون السياح عند بوابة مدينة فاس، على الطريق الوطنية رقم 6 بالقرب من مركز الضوايات، حيث يقوم هؤلاء بقيادة السياح في رحلاتهم وجولاتهم بصفة خاصة لمدينة فاس، ويقدمون لهم منتجات الصناعة التقليدية، وذلك عن طريق التنسيق مع أصحاب البازارات والفنادق غير المصنفة ودور الضيافة، علما بأن هؤلاء المرشدين السريين لا يتوفرون على أدنى مستوى علمي في تاريخ المغرب والموارد التراثية ذات الخصوصية المتميزة بالنسبة لمدينة فاس وإقليم مولاي يعقوب بجهة فاس بولمان عموما.

يقوم اقتصاد جماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي على الأنشطة الفلاحية، كأهم مصدر دخل لدى السكان، وخاصة منتوجات الحبوب والقطاني، ومنتوج الأشجار المثمرة، خصوصا أشجار الزيتون واللوز والبرقوق، لكنها عموما تبقى فلاحية معاشية وبورية، تتحكم فيها التغيرات المناخية السنوية، وما يزيد الأمر تعقيدا هو تلك الاختلالات التي تطبع الأوضاع العقارية، داخل الوسط الريفي بالجماعتين معا، الناتجة عن تعدد الأنظمة العقارية، والتفاوت الكبير في حجم الملكيات وتجزئتها، ناهيك عن التفاوت الحاصل بين فئات الملاكين وتزايد شريحة الفلاحين الصغار بفعل تفتت الملكية بسبب الإرث.

يواجه قطاع تربية الماشية إكراهات تحد من تطوره، حيث يظل قطاعا ضعيفا، يزاول ويتم تدبيره بطرق تقليدية، نظرا لتقلص مساحة المراعي وقلة الأراضي المخصصة للمزروعات العلفية، مما دفع بالسكان على مستوى جماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي إلى مزاولة أنشطة غير فلاحية، والتي من شأنها أن تساهم في تنويع مداخيل الأسرة، بحيث تتمركز هذه الأنشطة غير الفلاحية بكل من مركزي مولاي يعقوب وعين الله، التي ترتبط بشكل عام بالقطاع السياحي ويزاولها السكان خلال فترات معينة من السنة؛ الشيء الذي يجعل هذه الأنشطة غير الفلاحية تندرج في القطاع غير المهيكل، وتبقى أنشطة هزيلة لا تستجيب لحاجيات السكان في خلق فرص الشغل وامتصاص فائض اليد العاملة النشيطة، وهو ما يجعلها غير قادرة على أن تلعب دور البديل التنموي على المستوى المحلي وفق مقاربة تعبئة وتنمين الموارد الترابية.

يتبين لنا من خلال تحليل الواقع الاقتصادي المحلي لجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي، أنه رغم اعتماد السكان على منتوجات فلاحية متنوعة داخل الحيازة لتعويض ضعف نصيب الفرد من الأراضي الفلاحية، فإنها لم تستطع تلبية حاجيات السكان المتزايدة في ظل التزايد السكاني المرتفع وغياب مشاريع التحديث الفلاحي التي يمكن أن تساهم في ضبط التوازن بين المورد العقاري وعدد السكان، باستثناء مشروع استبدال سلسلة الحبوب وأغراس الزيتون وتجديد الأشجار التي بدأت تعرف مردودية ضعيفة في الإنتاج، أو الناتجة عن شيخوختها. كما تجدر الإشارة أن هناك مشاريع أخرى تهم جماعتي الوادين وعين بوعلي على مستوى إقليم مولاي يعقوب بجهة فاس بولمان، حيث تعد من أهم المشاريع التي أوصى بها المخطط الجهوي، وتتجلى بصفة خاصة في مشروع تجارب إدخال أصناف جديدة من جهة على مستوى سلسلة القطاني كالقول السوداني، ومن جهة ثانية على مستوى سلسلة المغروسات الزيتية كنوار الشمس.

يمكن القول عموما بأن القاعدة الاقتصادية بالحيز الترابي تظل هشة، مقارنة مع الموارد الترابية التي تتوفر عليها جماعتا مولاي يعقوب وسبع رواضي، لذا تستدعي الظروف الراهنة اعتماد المقاربة التشاركية بالنسبة للفاعلين على المستوى المحلي والإقليمي والجهوي بهدف النهوض بالاقتصاد

المحلي، الأمر الذي يستلزم بدل مجهودات كبيرة على جميع المستويات لدعم هذا القطاع وتأهيله، حتى يصبح قادرا على المساهمة في تحقيق التنمية المحلية عن طريق تسويق وتنافسية الموارد الترابية بالحيز الترابي على مستوى جماعات إقليم مولاي يعقوب بجهة فاس بولمان.

بعد تحليلنا لوضعية الموارد البشرية والموارد الاقتصادية، خلصنا إلى أن الضاحية الغربية لمدينة فاس الكبرى:

- تتوفران على موارد طبيعية متنوعة (مناخ جيد يسمح بإقامة أنشطة فلاحية طوال السنة، أصناف ترابية متعددة، ثروة غابوية متنوعة تشمل العديد من الأصناف النباتية والعديد من الأصناف الحيوانية، وموارد مائية مهمة خاصة السطحية منها)؛ لكنها تعاني من تهديدات متعددة، تجعلها شديدة الهشاشة، الشيء الذي يتطلب من المؤسسات العمومية المعنية وضع استراتيجيات محكمة لضمان المحافظة عليها وتعبئتها وتثمينها.

- تتوفران على مؤهلات وقدرات فيما يخص العنصر البشري، لكنها تحتاج إلى التأطير والتكوين حتى يتسنى لها القدرة على استغلال الموارد الترابية بهذا الحيز، مع مراعاة المحافظة عليها لأجيال المستقبل. فرغم توفر الجماعتين معا على موارد ترابية مهمة، إلا أن أغلبها تعتبر موارد طبيعية غير مستغلة بالشكل الأمثل، الشيء الذي يعكس مدى كفاءة العنصر البشري، حيث سيادة مستوى دراسي متدني خاصة في صفوف النساء. يتبين من هذا المنطلق أن الإكراهات التي يعرفها هذا التراب في مسألة التنمية المحلية، ترجع بالأساس للعنصر البشري، والذي يحتاج إلى تأهيل ثقافي وعلمي وتربوي، يراعي الخصوصيات المحلية بالجماعتين معا؛ ناهيك عن تأطير منظم في الزمان والمكان لتدبير الموارد الترابية بجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي، كإحدى المنطلقات الأساسية للتنمية المحلية.

- تتوفران على موارد اقتصادية متنوعة (منتجات محلية تين وزيتون ولوز وخروب، أبقار وأغنام، والماعز)، بالإضافة إلى مجموعة من الأنشطة غير الفلاحية؛ خاصة المرتبطة بقطاع الحرف والخدمات، لكن الإشكالية هي كون المنتجات الفلاحية، باتت تعرف تراجعا كبيرا بسبب ضعف المردودية، مما يدفع السكان إلى مزاولة أنشطة مرتبطة بالسياحة بالأساس؛ كتلك المنتشرة بالمحاذاة من المحطة المعدنية عين الله، وأيضا الموجودة بالقرب من الحمامات التقليدية بساحة المسابيح بمولاي يعقوب.

انطلاقا مما سبق يتبين بالملاموس أن جماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي، تتوفران على العديد من المؤهلات التي يجب تثمينها، ومجموعة من الفرص التي يمكن استغلالها بشكل أفضل، في نفس الآن فهي تطرح مجموعة من الإكراهات التي يجب التأقلم معها وتحويل بعضها إلى فرص، لضمان تنمية محلية بشكل أمثل للموارد الترابية.

الباب الثالث:

استراتيجية التنمية المحلية بالضاحية الغربية لمدينة فاس الكبرى

تطرح التحولات والتغيرات التي تعرفها العديد من المجالات الجغرافية في المغرب، وما يتبلور في خضمها من إكراهات وتحديات، وما يفرز من مشاكل وتعقيدات، ضرورة التفكير بجدية في التنمية المحلية لهذه المجالات، إلا أن هذه العملية معقدة ومحفوفة بالمخاطر وغير مضمونة النتائج، خاصة في المناطق القروية التي تعاني أساسا من أشكال التهميش والفقر والإقصاء والأمية، كجماعتي مولاي يعقوب وعين الله، على الرغم مما تزخر به من مؤهلات وإمكانات وموارد ترابية، وخصوصيات محلية، والتي تعتبر من الركائز الأساسية لكل تنمية محلية مستدامة.

تشكل الموارد الترابية الرأسمال الأساسي الذي بدونه، لا يمكن الحديث عن أية تنمية محلية، لكن هذه الموارد تزداد قيمة بحجم البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية المرصودة للرفع من قيمة المؤهلات التي توفرها، والحد من الإكراهات والتهديدات التي تقلل من قيمتها.

تأتي أهمية التنمية المحلية إذن في كونها استراتيجية تهدف من خلال آليات التشارك، إلى توفير المحيط الملائم للمبادرات المحلية، قصد تقوية القدرات الفردية والجماعية في الإبداع والإنتاج والتكيف مع المستجدات، وتحقيق التأهيل الذاتي كشرط للبقاء والاستدامة، وبالتالي فإن السكان المحليين على الخصوص، مدعوون الآن (وأكثر من أي وقت مضى)، بفعل الدينامية الترابية التي تشهدها المجالات الريفية، إلى الاعتماد على مواردهم الترابية المحلية، وتعبئة طاقاتهم وإمكاناتهم الذاتية، لتحقيق تنمية ترابية محلية حقيقية، تهيكل حول مشاريع ترابية منتجة فعليا للخيرات المادية وغير المادية، وضامنة للثروات الطبيعية وإمكانات الاستدامة الذاتية.

من هذا المنطلق يشكل موضوع الموارد الترابية والتنمية المحلية مقاربة جغرافية جديدة لمكافحة الاختلالات والتهميش، وتعتبر مساهمة الجغرافي أساسية في تبني كل مقاربة لإعداد المجال وتنميته، لدرايته بالمجالات الجغرافية وخصوصياتها المميزة لها، وكذا انعكاسات القرارات على التراب. وتتعلق المقاربات الترابية من الخصوصيات المحلية، كما تركز على التشاور والنضام والاندماج ما بين جل الفاعلين، من هنا تكمن أهمية التنمية المحلية في كونها أكثر شمولية، كما تتبنى استراتيجيات تنموية ملائمة بناء على التشخيص الترابي الدقيق.

يهدف هذا الفصل إذن إلى القيام بمقاربة تهدف تثمين مختلف الموارد الترابية بالمجال المدروس، في إطار استراتيجية للتنمية المحلية بجماعتي مولاي يعقوب وعين الله، بهدف تحسين جودة الحياة وظروف استقرار السكان وتنمية مواردهم، وتوفير حياة أفضل لسكانة الحيز الترابي ترضي طموحاتهم.

من أجل تثمين هذه الموارد حاولنا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة محاور أساسية؛ سنحاول من خلال المحور الأول تحليل مختلف العناصر التي تمكننا من دعم القطاعات الاقتصادية الرئيسية كالقطاع

الفلاحي والغابوي والقطاع التجاري والصناعة التقليدية والحرف، كما سوف نعمل من خلاله على استشراف واقع السياحة في حامتي مولاي يعقوب وعين الله، من وجهة نظر السياح المستقطبين من هاتين الحامتين؛ أما المحور الثاني، فنصبو من خلاله إلى وضع استراتيجية للنهوض بالوضع الاجتماعي وتحسين جودة البنيات التحتية والخدمات لتحقيق التنمية المحلية؛ ويهدف المحور الثالث إلى وضع مشروع ترابي في إطار استراتيجية التنمية المحلية بالضاحية الغربية لمدينة فاس الكبرى.

الفصل السادس:

دعم القطاعات الاقتصادية لتحقيق التنمية المحلية

أمام واقع التفريط والإهمال الذي تعرضت له جماعتا مولاي يعقوب وسبع رواضي على مستوى العديد من الخصوصيات المحلية الفريدة؛ كـ بعض المنتوجات الفلاحية الأصيلة والموروث الحرفي الأصيل والغابة...، والعديد من مقومات الهوية المحلية كالعادات والتقاليد والأعراف والمهارات المحلية، فقد أصبح لزاما ومن أجل تحقيق التنمية المحلية، تركيز كافة الجهود التنموية وتنويع الأنشطة الاقتصادية عامة والأنشطة غير الفلاحية خاصة، والتكيف مع ظروف الوسط الطبيعي والمحيط الثقافي للسكان. في هذا الإطار تركز عملية التنمية المحلية على ضرورة الانطلاق من الخصوصيات المحلية في مختلف القطاعات الاقتصادية، التي تعتبر أساس كل عملية تثمين للموارد المحلية.

1. دور القطاع الفلاحي في الإقتصاد المحلي

لعل أهم نشاط اقتصادي يتميز به سكان جماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي، هو النشاط الفلاحي الذي يعتبر من أهم الأنشطة المزاولة لدى سكان المجال المدروس، لكن هذا لا يعني بأن الأنشطة الأخرى غير فلاحية غير مهمة خاصة النشاط السياحي والتجاري، بل على العكس من ذلك فهي تشكل مصدرا أساسيا لدخل عدد مهم من الأسر والتي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي، وبالتالي فإن الأنشطة الاقتصادية تعتبر من أهم الموارد لتحقيق التنمية على جميع المستويات.

يتوفر تراب جماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي على مساحات شاسعة من الأراضي الصالحة للزراعة، والتي تقدر 74.29 % من المساحة العامة لتراب الجماعتين، إلا أن جزءا كبيرا منها غير مستغل بشكل جيد؛ في هذا الإطار تحتكر الأراضي البورية مساحة 68.57 %، وهي ضعيفة الإنتاج عموما، وتبقى الأراضي المسقية ذات الإنتاجية المهمة لا تتعدى مساحتها 5.72 %¹⁰².

تبعاً لانخفاض حجم الأراضي المسقية يضعف حجم الزراعات التسويقية بمجال الدراسة، حيث لا يمثل عدد الفلاحين المستجوبين الممارسين لهذا النشاط 15.79 %، في حين ترتفع تمثيلية الفلاحين المستجوبين الذين يجمعون بين الزراعة التسويقية والمعيشية، حيث تحقق 84.21 % (جدول 34)¹⁰³.

¹⁰² - انظر الشكل 15 الذي يمثل توزيع مجال الدراسة حسب استعمالات الأراضي سنة 2013.
¹⁰³ - تجدر الإشارة إلى أن الاستثمار الميدانية شملت 38 فلاحا من مجموع 120 مستجوب.

جدول 34: توزيع الفلاحين حسب صنف النشاط الفلاحي بمجال الدراسة

المجموع		صنف النشاط الفلاحي				الوحدة الترابية
النسبة	العدد	%	زراعة تسويقية ومعاشية	%	زراعة تسويقية	
11	4	10.53	4	0	0	مركز مولاي يعقوب
5	2	5.26	2	0	0	مكناسة مولاي يعقوب
0	0	0.00	0	0	0	عين الله الضويات
8	3	5.26	2	2.63	1	الطلاحة
29	11	26.32	10	2.63	1	حميان
0	0	0.00	0	0.00	0	عين موخنافر
21	8	18.42	7	2.63	1	بطمة جلافة
26	10	18.42	7	7.89	3	غمرة السجع
0	0	0	0	0	0	لوطة السجع
100	38	84.21	32	15.79	6	المجموع

المصدر: البحث الميداني، مارس 2014.

1. أهمية النشاط الفلاحي بجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي

يشكل القطاع الفلاحي نشاطا رئيسيا لأغلبية سكان الجماعتين إلى جانب القطاع السياحي؛ تبين نتائج البحث الميداني أن 16 % من السكان المستجوبين يعتمدون في عيشهم فقط على مزاوله النشاط الزراعي كنشاط رئيسي، في حين يجمع 84.21 % منهم بين مزاوله النشاط الزراعي وتربية الماشية (جدول 35).

جدول 35: توزيع الفلاحين حسب نوعية النشاط الفلاحي بمجال الدراسة

المجموع		نوع النشاط الفلاحي				الوحدة الترابية
النسبة	العدد	%	الزراعة وتربية الماشية	%	الزراعة	
11	4	10.53	4	0	0	مركز مولاي يعقوب
5	2	2.63	1	2.63	1	مكناسة مولاي يعقوب
0	0	0.00	0	0.00	0	عين الله الضويات
8	3	5.26	2	2.63	1	الطلاحة
29	11	26.32	10	2.63	1	حميان
0	0	0.00	0	0.00	0	عين موخنافر
21	8	21.05	8	0.00	0	بطمة جلافة
26	10	18.42	7	7.89	3	غمرة السجع
0	0	0.00	0	0	0	لوطة السجع
100	38	84.21	32	16	6	المجموع

المصدر: البحث الميداني، مارس 2014.

يبرز الجدول أعلاه أهمية النشاط الفلاحي بنوعيه، خاصة بالنسبة لمشيجة حميان (29 %) وبطمة جلافة (21 %).

أ. يشكل الجمع بين الزراعات التسويقية والمعاشية نشاطا أساسيا لفلاحي تراب جماعتي

مولاي يعقوب وسبع رواضي

يخضع استعمال المجال الزراعي بجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي لعدة عوامل، منها الظروف الطبيعية كتوزيع التربة الخصبة، وإمكانيات السقي وتذبذب المناخ، والذي من شأنه أن يؤثر على مساحة الأراضي المزروعة من موسم فلاحي لآخر، تخصص مجال الدراسة ذي الطابع الفلاحي منذ أمد بعيد في الرعي وزراعة الحبوب بشكل واسع، إلى أن أدخل الاستعمار عليها فلاحة عصرية تسويقية، غير أن هذا المجال يشهد في السنين الأخيرة تحولات واختلالات مجالية بارزة¹⁰⁴. تمثل الزراعة التسويقية أهمية بارزة بتراب الجماعتين، حيث يمثل عدد الفلاحين الذي يمارسونها حسب نتائج البحث الميداني 15.79 %، في حين يجمع حوالي 84.21 % بينها وبين الزراعة المعاشية (جدول 36). ويتركز معظم الفلاحين المزاولين للنشاط الفلاحي بتراب الجماعتين بمشيخة حميان وغمرة السجع، حيث يمثلان على التوالي 32% و 18.42 %.

جدول 36: توزيع الفلاحين حسب أشكال النشاط الفلاحي بمجال الدراسة

الوحدة الترابية	أشكال النشاط الفلاحي				المجموع	
	زراعة تسويقية	%	زراعة تسويقية ومعاشية	%	العدد	النسبة
مركز مولاي يعقوب	0	0	4	10.53	4	11
مكناسة مولاي يعقوب	0	0	2	5.26	2	5
عين الله الضويات	0	0	0	0.00	0	0
الطلاحة	1	2.63	2	5.26	3	8
حميان	1	2.63	10	26.32	11	29
عين موحنافر	0	0.00	0	0.00	0	0
بطمة جلافة	1	2.63	7	18.42	8	21
غمرة السجع	3	7.89	7	18.42	10	26
لوطة السجع	0	0	0	0	0	0
المجموع	6	15.79	32	84.21	38	100

المصدر: البحث الميداني، مارس 2014.

أما بالنسبة لتسيير هذه الاستغلاليات فقد أثبتت نتائج البحث الميداني أهمية الاستغلاليات المسيرة بشكل ذاتي حيث تمثل 97.37 %، في حين تمثل الاستغلاليات التي هي في إطار شراكة 2.63 %. يعود السبب في الانتشار الواسع للاستغلاليات ذات التسيير الذاتي إلى انتشار كبير للاستغلاليات المجهرية

¹⁰⁴ الطاك بوطيب، (2001)، «الإختلالات المجالية بجهة فاس – بولمان وأزمة السكن»، منشورات الوكالة الحضرية وإنقاد فاس. وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان والبيئة، قطاع التعمير والإسكان. فاس، المغرب، ص: 25.

بتراب الجماعتين، خاصة في القسم الجنوبي. في حين تضعف الاستغاليات الكبيرة وتكاد تقتصر على الضيعة الملكية.

ب. دعم قليل وقروض متواضعة تقدم للفلاحين من أجل تطوير الفلاحة بتراب الجماعتين

يتلقى عدد مهم من فلاحي مولاي يعقوب وسبع رواضي دعما متنوعا من جهات عديدة، ويصل عدد المستفيدين من هذا الدعم 22 فلاحا، ما يمثل 57.89 % من مجموع عدد الفلاحين (جدول 37).

جدول 37: توزيع الفلاحين حسب مؤسسات وطبيعة دعم تطوير الفلاحة بمجال الدراسة

الوحدة الترابية	الدعم لتطوير الفلاحة	مؤسسة الدعم			طبيعة الدعم		مجموع المساعدات	
		مركز الأشغال الفلاحية	القرض الفلاحي	زاكورة	مساعداة عينية	مساعداة مادية	العدد	النسبة
مركز مولاي يعقوب	4	4	0	0	4	0	4	18
مكناسة مولاي يعقوب	1	1	0	0	1	0	1	5
عين الله الضويات	0	0	0	0	0	0	0	0
الطلاحة	2	2	0	0	2	0	2	9
حميان	3	3	0	0	2	1	3	14
عين موحنافر	0	0	0	0	0	0	0	0
بطمة جلافة	6	5	0	1	5	1	6	27
غمرة السجع	6	5	1	0	6	0	6	27
لوطة السجع	0	0	0	0	0	0	0	0
مجموع عدد المستفيدين	22	20	1	1	20	2	22	100
%	57.89							

المصدر: البحث الميداني، مارس 2014.

يمثل مركز الأشغال الفلاحية أهم المؤسسات المانحة للدعم، حيث يصل عدد الفلاحين المستفيدين منها 20 فلاحا من مجموع 22 فلاحا، وقد استفاد كل هؤلاء من مساعدات عينية، في حين استفاد العدد المتبقي من مساعدات مادية. تتمثل أهم المواد المقدمة كمساعدات عينية في البذور، حيث يستفيد منها 63.64 % من الفلاحين، والأسمدة والتي يستفيد منها 27.27 % ومواد علفية وإرشاد فلاحي، ويستفيد منها 36.36 % لكل منهما، وتأهيل تقني ودورات تكوينية ويستفيد منها 90.91 %، ومغروسات جديدة، ويستفيد منها 22.73 % (جدول 38).

جدول 38: توزيع الفلاحين حسب نوع المساعدات العينية التي تلقوها بجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي

مجموع المساعدات		مساعدات عينية							الوحدة الترابية
النسبة	العدد	مساعدات أخرى	مغروسات جديدة	تأهيل تقني ودورات تكوينية	إرشاد فلاح	مواد علفية	أسمدة	بنور	
95	21	4	1	4	4	4	0	4	مركز مولاي يعقوب
23	5	1	0	1	1	1	0	1	مكناسة مولاي يعقوب
5	1	0	0	0	1	0	0	0	عين الله الضويات
23	5	1	0	2	0	1	0	1	الطلاحة
45	10	0	2	2	0	2	2	2	حميان
0	0	0	0	0	0	0	0	0	عين موخنافر
73	16	0	1	5	0	3	3	4	بطمة جلافة
0	0	0	1	6	0	6	3	2	غمرة السجع
0	0	0	0	0	0	0	0	0	لوطة السجع
100	22	6	5	20	6	17	8	14	المجموع
		27.27	22.73	90.91	27.27	77.27	36.36	63.64	%

المصدر: البحث الميداني، مارس 2014.

تجدر الإشارة على الرغم من أهمية عدد الفلاحين المستفيدين من الدعم، إلا أن نسبة مهمة من هؤلاء (69.70 %)، تؤكد أن ما يقدم لا يفي بكل الحاجيات التي تعتبر ضرورية بالنسبة لهم. بناء على ذلك فإن 50 % من الفلاحين المستفيدين يجزمون بأن الدعم المقدم ضعيف، في حين يعتبره 36.36 % من الفلاحين متوسطا. ومن أهم العراقيل التي تواجه هؤلاء في استغلال هذا الدعم الضعيف ارتفاع أثمان المواد والتجهيزات، حيث يعاني 22.73 % من الفلاحين المستفيدين من هذا المشكل (جدول 39).

جدول 39: وقع الدعم وإكراهات استغلاله حسب الفلاحين المستفيدين بمجال الدراسة

المجموع		إكراهات استغلال الدعم			وقع الدعم حسب أرباب الأسر			الوحدة الترابية
النسبة	العدد	بدون	إكراهات أخرى	ارتفاع أثمان المواد والتجهيز	ضعيف	متوسط	جيد	
18	4	0	4	0	0	4	0	مركز مولاي يعقوب
5	1	0	1	0	0	1	0	مكناسة مولاي يعقوب
0	0	0	0	0	0	0	0	عين الله الضويات
5	1	0	1	0	0	1	0	الطلاحة
14	3	3	0	0	1	1	1	حميان
0	0	0	0	0	0	0	0	عين موخنافر
27	6	1	1	4	5	0	1	بطمة جلافة
50	11	0	5	1	5	1	0	غمرة السجع
0	0	0	0	0	0	0	0	لوطة السجع
100	22	4	12	5	11	8	2	المجموع
		18.18	54.55	22.73	50.00	36.36	9.09	%

المصدر: البحث الميداني، مارس 2014.

أما بالنسبة للمستفيدين من القروض من الفلاحين فتصل نسبتهم حسب البحث الميداني، إلى 57.89 % من مجموع الفلاحين المستجوبين، نسبة مهمة من هذا القرض تستغل في تجهيز الأرض (63.64 %) وتربية الماشية والاستثمار (40.91 %) (جدول 40).

جدول 40: توزيع الفلاحين المستفيدين من مؤسسة القرض الفلاحي بمجال الدراسة

الوحدة الترابية	عدد المستفيدين		استغلال القرض			
	العدد	النسبة	الاستهلاك	الاستثمار	تجهيز الأرض	تربية الماشية
مركز مولاي يعقوب	4	18	0	0	4	4
مكناسة مولاي يعقوب	1	5	0	0	1	1
عين الله الضويات	0	0	0	0	0	0
الطلاحة	2	9	0	0	1	1
حميان	3	14	0	4	4	4
عين موخنافر	0	0	0	0	0	0
بطمة جلافة	6	27	1	0	0	1
غمرة السجع	6	27	3	5	4	2
لوطة السجع	0	0	0	0	0	0
المجموع	22	100	4	9	14	13
النسبة		57.89	18.18	40.91	63.64	59.09

المصدر: البحث الميداني، مارس 2014.

وتتنوع اقتراحات الفلاحين من أجل النهوض بالقطاع الفلاحي، حيث يجمع 95.45 % من الفلاحين المستفيدين بالقروض على ضرورة إعطاء الاهتمام بالتأهيل التقني والإرشاد الفلاحي، في حين يجمع 50 % منهم على ضرورة العمل على تبسيط إجراءات القروض وتسهيلها (جدول 41).

جدول 41: توزيع اقتراحات الفلاحين من أجل النهوض بالقطاع بمجال الدراسة

الوحدة الترابية	التأهيل التقني	الإرشاد الفلاحي	تبسيط المساطر لتسهيل القروض	إدخال تقنيات السقي	تدعيم أثمان الأسمدة والبذور والأعلاف	تمليك الأراضي الجماعية	المجموع	
							العدد	النسبة
مركز مولاي يعقوب	1	1	2	0	0	0	4	18
مكناسة مولاي يعقوب	1	1	1	0	0	0	3	14
عين الله الضويات	0	0	0	0	0	0	0	0
الطلاحة	1	2	2	0	0	0	5	23
حميان	5	5	3	2	2	2	19	86
عين موخنافر	0	0	0	0	0	0	0	0
بطمة جلافة	6	6	1	3	1	3	20	91
غمرة السجع	7	6	2	4	2	4	25	114
لوطة السجع	0	0	0	0	0	0	0	0
المجموع	21	21	11	9	5	9	22	100
%	95.45	95.45	50	40.91	22.73	40.91		

المصدر: البحث الميداني، مارس 2014.

2. النهوض بقطاع الصناعة التقليدية والحرف

لقد أصبح الوسط القروي مجالا لاستقرار عدد من الأفراد الذين يمارسون أنشطة مختلفة موازية للنشاط الفلاحي، وذلك بسبب توفر مجموعة من الظروف المناسبة لهذه الأنشطة، كسهولة المواصلات وعامل القرب من مدينة فاس، إضافة إلى توفير اليد العاملة وتوفر البقع الأرضية بثمان مناسب، إلى جانب الامتيازات الضريبية المناسبة لقيام عدة أنشطة صناعية. تلعب هذه الأنشطة غير الفلاحية دورا مهما في التنمية المحلية لمجال الدراسة، بسبب ما تخلقه من تحولات ايجابية على اقتصاد تراب جماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي وتحسين المستوى المعيشي للسكان، كما أن تركز هذه الأنشطة يساهم بشكل غير مباشر في تلاشي عدة مظاهر ريفية بشكل تدريجي، مقابل بروز بعض المظاهر الحضرية الأخرى.

يحتكر قطاع الصناعة التقليدية بجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي مكانة مهمة ضمن هذه الأنشطة، بسبب ما يوفره تراب الجماعتين من ظروف مناسبة لبعض التجهيزات الضرورية (الماء والكهرباء...)، والضغط الذي أصبحت تعرفه مدينة فاس، كل هذا سمح بظهور مجموعة من الوحدات الصناعية، والتي ستصبح قطب تنمية للجماعتين، من خلال المداخل التي تحققها، كما تلعب دورا مهما في تثبيت السكان النشطين وجلب فئات أخرى من مناطق عديدة.

من زاوية أخرى تلعب الأنشطة الحرفية داخل الاقتصاد المحلي دورا مهما في تحسين مستوى معيشة السكان والحد من الفقر، وهي غالبا ما تمارسها النساء في المنازل، ويتمحور أغلبها حول الخياطة وتطريز الملابس والشرابيل وصناعة السروج (الصورة 41).



الصورة 41: تمثل صناعة السروج أهم حرف الصناعة التقليدية بجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي بصفة خاصة، وإقليم مولا يعقوب بجهة فاس بولمان عموما؛ وذلك لأهمية هذه الصناعة في تشغيل اليد العاملة بالحيز الترابي في صفوف النساء، إلا أنها بدأت تندثر نتيجة انعدام الدعم لتطويعها، وأيضا لارتباطها بفترات موسمية كموسم سبع رواضي بالمجال المدروس.

يقدر عدد المستجوبين الممارسين لهذا النشاط الصناعي التقليدي والحرفي بمجال الدراسة 52.38 %، في حين يصل عدد الذين يجمعون بين نشاط الصناعة التقليدية وبعض الحرف الموازية 47.62 % (جدول 42).

جدول 42: التوزيع الجغرافي للصناعات التقليدية والحرف الموازية بتراب جماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي

المجموع		نوع النشاط الحرفي				الوحدة الترابية
%	العدد	%	حرف موازية	%	الصناعة التقليدية	
12	5	15	3	9.09	2	مركز مولاي يعقوب
5	2	0	0	9.09	2	مكناسة مولاي يعقوب
12	5	15	3	9.09	2	عين الله الضويات
19	8	15	3	22.73	5	الطلاحة
5	2	5	1	4.55	1	حميان
21	9	20	4	22.73	5	عين موخنافر
2	1	0	0	4.55	1	بطمة جلافة
7	3	15	3	0.00	0	غمرة السجع
17	7	15	3	18.18	4	لوطة السجع
100	42	100	20	100	22	المجموع
			47.62		52.38	%

المصدر: البحث الميداني، مارس 2014.

تحتكر مشيخة عين موخنافر ما يصل إلى 21 % من الممارسين للأنشطة الحرفية، وتأتي مشيخة الطلاحة ولوطة السجع في المراتب الموالية ب 19 % و 17 % من المجموع.

أ. أشكال تصريف المنتج الصناعي الحرفي بتراب الجماعتين متعددة

يتخذ تصريف المنتج الصناعي الحرفي بالجماعتين شكلين أساسيين، وهما التسويق بالتقسيط والتسويق بالجملة والتقسيط، ويصل حجمها على التوالي 50 % لكل منهما (جدول 43).

جدول 43: نوع النشاط الحرفي بتراب الجماعتين

المجموع		نوع النشاط الحرفي				الوحدة الترابية
النسبة	العدد	%	تسويق بالجملة والتقسيط	%	تسويق بالتقسيط	
12	5	14.29	3	9.52	2	مركز مولاي يعقوب
5	2	0.00	0	9.52	2	مكناسة مولاي يعقوب
12	5	19.05	4	4.76	1	عين الله الضويات
19	8	14.29	3	23.81	5	الطلاحة
5	2	4.76	1	4.76	1	حميان
21	9	19.05	4	23.81	5	عين موخنافر
2	1	0.00	0	4.76	1	بطمة جلافة
7	3	14.29	3	0.00	0	غمرة السجع
17	7	14.29	3	19.05	4	لوطة السجع
100	42	-	21	-	21	المجموع
			50		50	%

المصدر: البحث الميداني، مارس 2014.

تتصدر مشيخة عين موخنافر، باقي المشيخات التابعة لتراب مولاي يعقوب وسبع رواضي في تسويق المنتج الحرفي، حيث تحقق 21 %، وتأتي كل من مشيخة الطلاحة ولوطة السجع في المراتب المالية ب 19 و 17%.

ب. تعدد مناطق التزود بالمواد الأولية المستخدمة في النشاط الحرفي بتراب الجماعتين

يتزود 52.38 % من الحرفيين بالمواد الأولية من مناطق داخل مجال الدراسة، في حين تستفيد النسبة الباقية من المواد المحتاجة إليها بمناطق خارج تراب الجماعتين، خاصة من مدينة فاس والتي تمثل نسبة 45 %، في حين تمثل بقية المراكز الأخرى 55 % (جدول 44).

جدول 44: توزيع مناطق التزود بالمواد الأولية حسب النشاط الحرفي

النسبة	المجموع	خارج الجماعة				%	داخل الجماعة	الوحدة الترابية
		%	مراكز قريبة	%	فاس			
12	5	5	1	10	2	9.09	2	مركز مولاي يعقوب
5	2	0	0	0	0	9.09	2	مكناسة مولاي يعقوب
12	5	10	2	5	1	9.09	2	عين الله الضويات
19	8	15	3	0	0	22.72	5	الطلاحة
5	2	0	0	5	1	4.54	1	حميان
21	9	5	1	15	3	22.7	5	عين موخنافر
2	1	0	0	0	0	4.55	1	بطمة جلافة
7	3	15	3	0	0	0	0	غمرة السجع
17	7	5	1	10	2	18.18	4	لوطة السجع
100	42	55	11	45	9	100	22	المجموع
			20					
		47.62				52.38		%

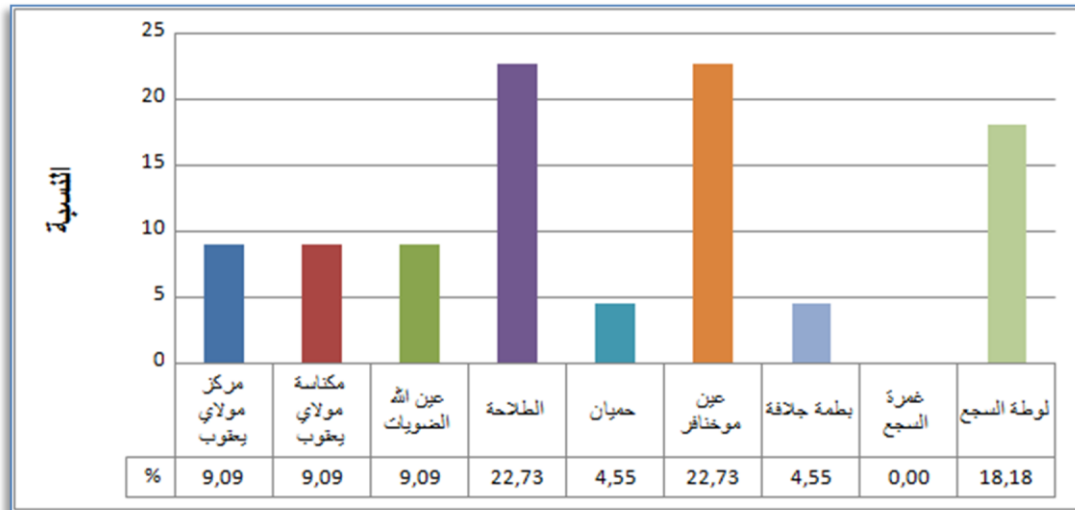
المصدر: البحث الميداني، مارس 2014.

داخل تراب الجماعتين تأتي مشيخة الطلاحة وعين موخنافر، في المراتب الأولى ضمن مناطق التزود بالمواد الأولية، حيث تفوق تمثيلية كل منها 22 %، وتأتي لوطة السجع في المرتبة المالية ب 18.18 %.

ت. توزيع الحرفيين حسب التنظيم المهني ومبادرات تطوير القطاع بمجال الدراسة

ينتظم كل الحرفيين المستجوبين بجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي في التنظيم المهني (الشكل 17)، ولذلك فائدة مهمة حيث يمكن هذا التنظيم من تدبير وتسيير شؤون القطاع، إضافة إلى الحفاظ على حقوق الحرفيين وحل مشاكلهم.

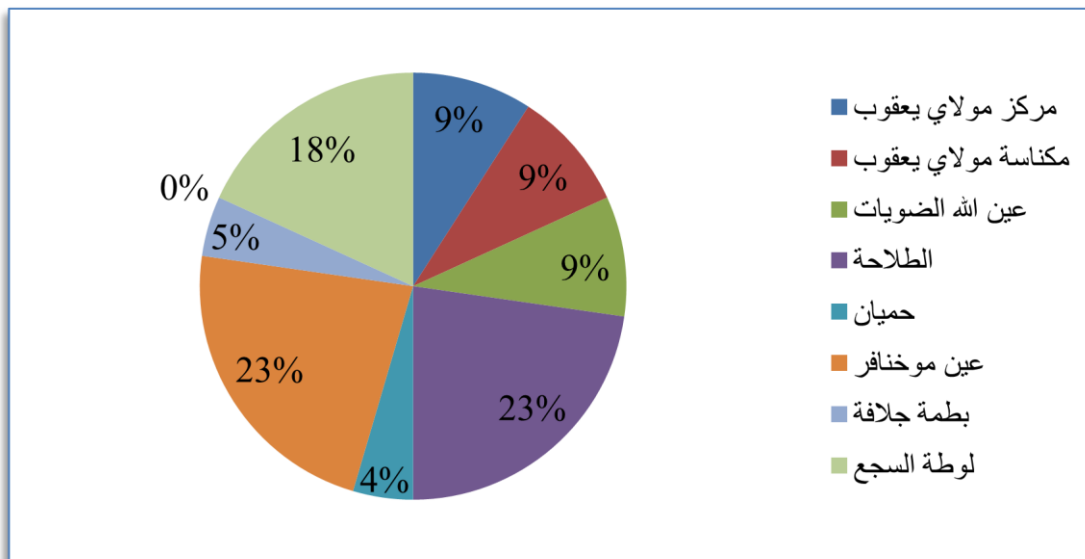
الشكل 17: نسب توزيع الحرفيين حسب التنظيم المهني بجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي



المصدر: البحث الميداني، مارس 2014.

تحتكر كل من مشيخة الطلاحة وعين موحنافر المرتبة الأولى في الاستفادة من هذا التنظيم المهني، حيث تمثل 22.73 % لكل منها، وتأتي مشيخة لوطه السجع في المرتبة الثانية ب 18.18 % . أما بالنسبة لمبادرات تطوير هذا القطاع، فهو يعرف تدخلا مباشرا إما من طرف بلدية مولاي يعقوب أو جماعة سبع رواضي (الشكل 18).

الشكل 18: نسب توزيع الحرفيين حسب مبادرات تنظيم القطاع بجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي



المصدر: البحث الميداني، مارس 2014.

تحتكر مشيخة الطلاحة وعين موحنافر المرتبة الأولى كذلك على مستوى الاستفادة من مبادرات تطوير القطاع، بنسبة 22.73 %، وتأتي مشيخة لوطه السجع في المرتبة الثانية ب 18.18 % .

3. تعدد أنشطة القطاع التجاري بجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي

عرفت جماعتنا مولاي يعقوب وسبع رواضي في السنين الأخيرة توسعا مكثفا للأنشطة التجارية، فرغم التأثير القوي لمدينة فاس، فإن استقرار ساكنة غير فلاحية بمراكز الجماعتين ساعد على نمو بنيات تجارية مهمة، تتكون أساسا من المواد الغذائية وتجارة المواشي، كما تنتشر في جل الدواوير المكونة لمجال الدراسة، ورغم صغر حجمها فهي تلبي الحاجيات الضرورية لسكانتها. تدل نتائج البحث الميداني أن 46.67 % من المستجوبين على مستوى تراب الجماعتين يمارسون تجارة المواد الغذائية، في حين تمثل نسبة الذين يمارسون تجارة المواشي 36.67 %، بينما لا تمثل نسبة أصحاب المجازر والمشايي سوى حوالي 16.67 % (جدول 45).

جدول 45: توزيع أرباب الأسر حسب الأنشطة التجارية بجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي

الوحدة الترابية	الأنشطة التجارية							المجموع
	تجارة المواشي	%	المواد الغذائية	%	مجزرة ومشواة	%	العدد	
مركز مولاي يعقوب	6	27.27	7	25.00	1	10	14	23
مكناسة مولاي يعقوب	0	0.00	1	3.57	0	0	1	2
عين الله الضويات	10	45.45	9	32.14	3	30	22	37
الطلاحة	3	13.64	3	10.71	2	20	8	13
حميان	0	0.00	0	0.00	0	0	0	0
عين مoxنافر	2	9.09	5	17.86	1	10	8	13
بطمة جلافة	0	0.00	0	0.00	0	0	0	0
غمرة السجع	0	0.00	0	0.00	2	20	2	3
لوطة السجع	1	4.55	3	10.71	1	10	5	8
المجموع	22	100	28	100	10	100	60	100
%		36.67		46.67		16.67		

المصدر: البحث الميداني، مارس 2014.

تتصدر مشيخة الضويات باقي المشيخات الأخرى في أهمية هذه الأنشطة المذكورة، حيث تحقق 37 % من مجموع الأنشطة الممارسة على مستوى تراب الجماعتين، ويأتي مركز مولاي يعقوب في المرتبة الثانية ب 23 %.

تفسر أهمية انتشار تجارة المواد الغذائية وبيع المواشي للرواج الكبير والحاجة الملحة لحامتي مولاي يعقوب وعين الله لهذه الأنواع من التجارة، والتي تعتمد عليها بشكل أساسي في تلبية حاجيات الزوار والسياح.

1. تعدد أنواع الأنشطة التجارية بتراب الجماعتين

تتنوع أشكال الأنشطة التجارية الممارسة من طرف تجار جماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي، ويبقى أسلوب التجارة بالتقسيط أهمها، حيث تمثل النشاط الأساسي لـ 81.67 % من التجار المستجوبين على صعيد تراب الجماعتين، في حين تشكل تجارة الجملة والتقسيط 18.33 % من المجموع (جدول 46).

جدول 46: نوع النشاط التجاري بتراب جماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي

المجموع	نوع النشاط التجاري					الوحدة الترابية
	العدد	%	تجارة بالجملة والتقسيط	%	تجارة بالتقسيط	
23	14	45.45	5	18.37	9	مركز مولاي يعقوب
2	1	0.00	0	2.04	1	مكناسة مولاي يعقوب
37	22	18.18	2	40.82	20	عين الله الضويات
13	8	9.09	1	14.29	7	الطلاحة
0	0	0.00	0	0.00	0	حميان
13	8	9.09	1	14.29	7	عين موخنافر
0	0	0.00	0	0.00	0	بطمة جلافة
3	2	0.00	0	4.08	2	غمرة السجع
8	5	18.18	2	6.12	3	لوطة السجع
100	60	11	49		المجموع	
		18.33	81.67		%	

المصدر: البحث الميداني، مارس 2014.

تحتكر مشيخة عين الله الضويات نصيب الأسد في مختلف الأنشطة التجارية الممارسة، حيث تحقق 37 %، ويأتي مركز مولاي يعقوب في المرتبة الثانية بـ 23 %، ومشيخة الطلاحة وحميان في المراتب الموالية بـ 13 % لكل منهما.

2. تعدد مناطق التزود بالمواد التجارية المستخدمة في النشاط التجاري بتراب الجماعتين

تحتل المراكز المنتمة للجماعتين أو المراكز القريبة مكانة متواضعة ضمن المناطق المزودة للجماعتين فيما يتعلق بالمواد التجارية، حيث تمثلان على التوالي 10 % و 13.33 %، في الوقت الذي تمثل فيه المدن الحضرية الكبرى موردا أساسيا في التزود بكل ما تحتاجه هذه الأنشطة التجارية، حيث تمثل 75 %، ومن أهمها مدينة فاس ومكناس ووجدة والدار البيضاء (جدول 47).

جدول 47: توزيع تجار جماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي حسب مناطق التزود بالمواد التجارية

الوحدة الترابية	داخل الجماعة		خارج الجماعة				المجموع	%
			مدن كبرى	%	مراكز قريبة	%		
مركز مولاي يعقوب	0	%	12	26.7	2	25	14	23
مكتاسة مولاي يعقوب	0	0	1	2.22	0	0	1	2
عين الله الضويات	0	0	20	44.4	2	25	22	37
الطلاحة	0	0	5	11.1	3	37.5	8	13
حميان	0	0	0	0	0	0	0	0
عين موخنافر	4	66.67	3	6.67	1	12.5	8	13
بطمة جلافة	0	0	0	0	0	0	0	0
غمرة السجع	1	16.67	1	2.22	0	0	2	3
لوطة السجع	1	16.67	3	6.67	0	0	5	8
المجموع	6	100	45	100	8	100	60	100
%	10		75		13.33			

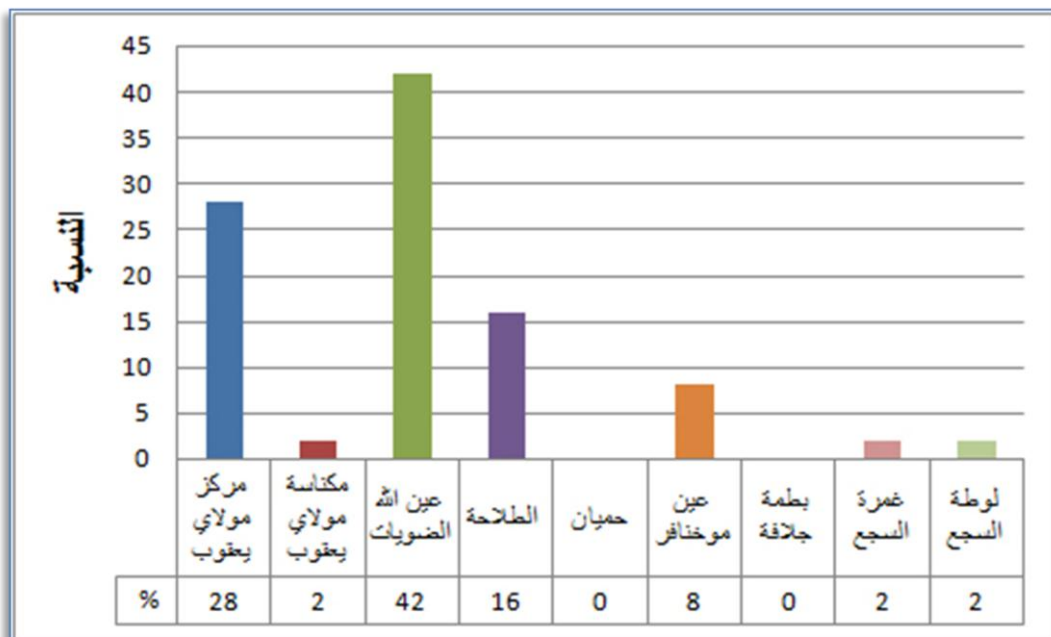
المصدر: البحث الميداني، مارس 2014.

تأتي مشيخة عين موخنافر على رأس قائمة المشيخات والمراكز التي تتزود بالمواد التجارية من داخل جماعتها، حيث تحقق 66.67 %، كما تحتكر عين الله الضويات الصدارة بين المشيخات والمراكز الأخرى فيما يتعلق بالتزود بالمواد التجارية من خارج تراب الجماعتين، حيث تمثل حاصل 44.44 %.

3. توزيع التجار حسب التنظيم المهني ومبادرات تطوير القطاع بمجال الدراسة

تنتظم نسبة مهمة من التجار المستجوبين بجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي في التنظيم المهني، حيث تصل نسبتهم إلى 83.33 % من مجموع التجار (الشكل 19).

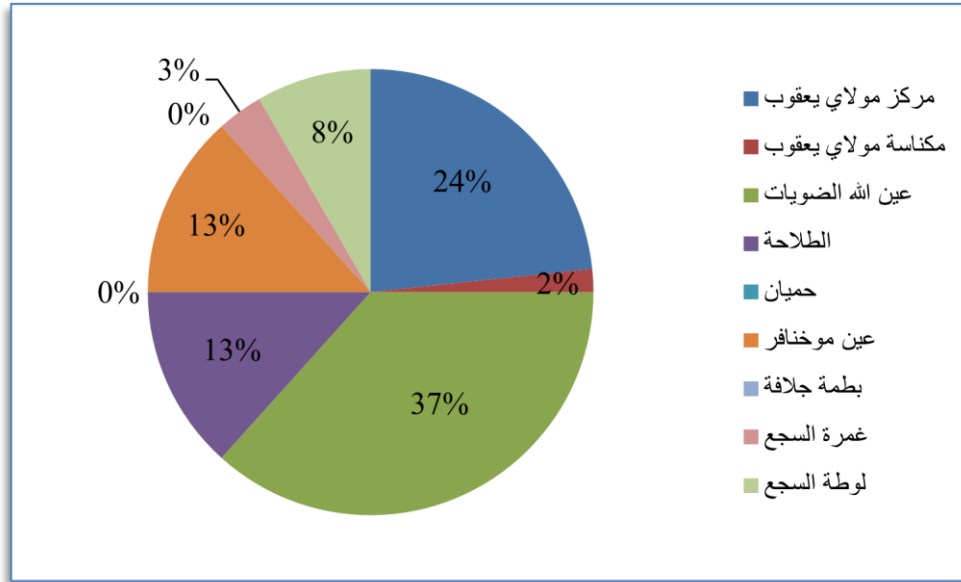
الشكل 19: نسب توزيع التجار حسب التنظيم المهني بجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي



المصدر: البحث الميداني، مارس 2014.

تحتكر مشيخة عين الله الضويات المرتبة الأولى ضمن المشيخات المستفيدة، حيث تحقق 42 % ويأتي مركز مولاي يعقوب في المرتبة الثانية ب 28 % ومشیخة الطلاحة ب 16 % .
أما بالنسبة لمبادرات تطوير هذا القطاع، فتدل نتائج البحث الميداني أن كل التجار المستجوبين يستفيدون من خدمات ومبادرات تطوير القطاع بتراب الجماعتين (الشكل 20).

الشكل 20: نسب توزيع التجار حسب مبادرات تنظيم القطاع بجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي



المصدر: البحث الميداني، مارس 2014.

تحتكر مشيخة عين الله الضويات المرتبة الأولى ضمن كل المشيخات المستفيدة من دعم تطوير هذا القطاع، حيث تحقق 37 %، في حين يأتي مركز مولاي يعقوب في المرتبة الثانية ب 23 %، في حين تأتي كل من مشيخة الطلاحة وعين موخافير في المرتبة الثالثة ب 13 % لكل منهما.

4. تأهيل القطاع السياحي كعنصر أساسي في تنمية القطاع الاقتصادي

تلعب السياحة دورا مهما في اقتصاد المغرب، وقد ارتفع عدد السياح الوافدين في اتجاه بلادنا بشكل مطرد، ففي سنة 2007 بلغ عدد السياح الذين زاروا المغرب 7.4 مليون سائح (54.4 % منهم سياح أجانب)، وبذلك أصبح هذا القطاع يساهم في الناتج الداخلي الخام بنسبة تصل إلى 8.5 % بعد تحويلات المهاجرين المغاربة، وهي تشغل حوالي 608.000 شخص (6.7 %)، وتعد النواة الأساسية لقطاع الخدمات، كما تعتبر أهم مصدر للعملة الصعبة، وتساهم كذلك في دعم وتنشيط قطاعات أخرى مهمة داخل الاقتصاد الوطني، كقطاع البناء والصناعة، كما تساهم جزئيا في تغطية عجز الميزان التجاري¹⁰⁵.

تتعدد المؤهلات السياحية التي تحظى بها بلادنا¹⁰⁶، من طبيعة خلابة إلى موروث حضاري غني ومتنوع، ينتشر في أغلبية التراب الوطني. تعتبر حامتي مولاي يعقوب وعين الله ضمن الموارد السياحية المهمة والتميزة إلى جانب المحطة المعدنية سيدي احرازم، حيث أكد البحث الميداني أن 91.67 % من السياح قد زاروا هذه الأخيرة مقابل 8.33 % لم يسبق لهم أن زاروا هذه المحطة¹⁰⁷؛ كل هذه الموارد السياحية، وغيرها تجعل إقليم مولاي يعقوب ينفرد لوحده بهذا المنتج السياحي بجهة فاس بولمان (خريطة 10)، إذا ما تم إنجاز وبناء مشروع محطة رأس الماء، على المنبع الحموي الذي يتواجد على الطريق الجهوية رقم 716 الرابط بين جماعة عين الشقف وجماعة عين توجيدات¹⁰⁸.

من هذا المنطلق، يشكل الاستثمار عنصرا حيويا في تطوير الاقتصاد المحلي بشكل عام، والقطاع السياحي بشكل خاص، نظرا للدينامية والحركية التي تخلقها العملية الاستثمارية في الفضاء المحيط بها، والآثار الإيجابية التي تستدرجها سواء على مستوى حجم المقاولات النشيطة، أو اليد العاملة المشغلة، أو على مستوى الموارد المالية التي تدرها على الميزانية العامة أو التي تجلبها من العملة الصعبة¹⁰⁹. إجمالا يرتبط هذا المحور بإبراز الإمكانيات والمقومات السياحية الطبيعية المهمة التي يتوفر عليهما تراب الجماعتين، من وجهة نظر السياح وكلنا قناعة بضرورة توجيه هذه الإمكانيات والمقومات بما يؤدي إلى إقامة سياحة متطورة، تقوم بدورها في محاربة الفقر وتوفير فرص العمل، وفي تنويع مصادر الدخل، وفي الدفع بالجماعتين نحو التنمية المحلية.

¹⁰⁵ - وزارة إعداد التراب الوطني (2009)، « نوافذ على المجال المغربي »، وزارة إعداد التراب الوطني والماء والبيئة، قطاع إعداد التراب الوطني. الرباط، المملكة المغربية. ص: 124.

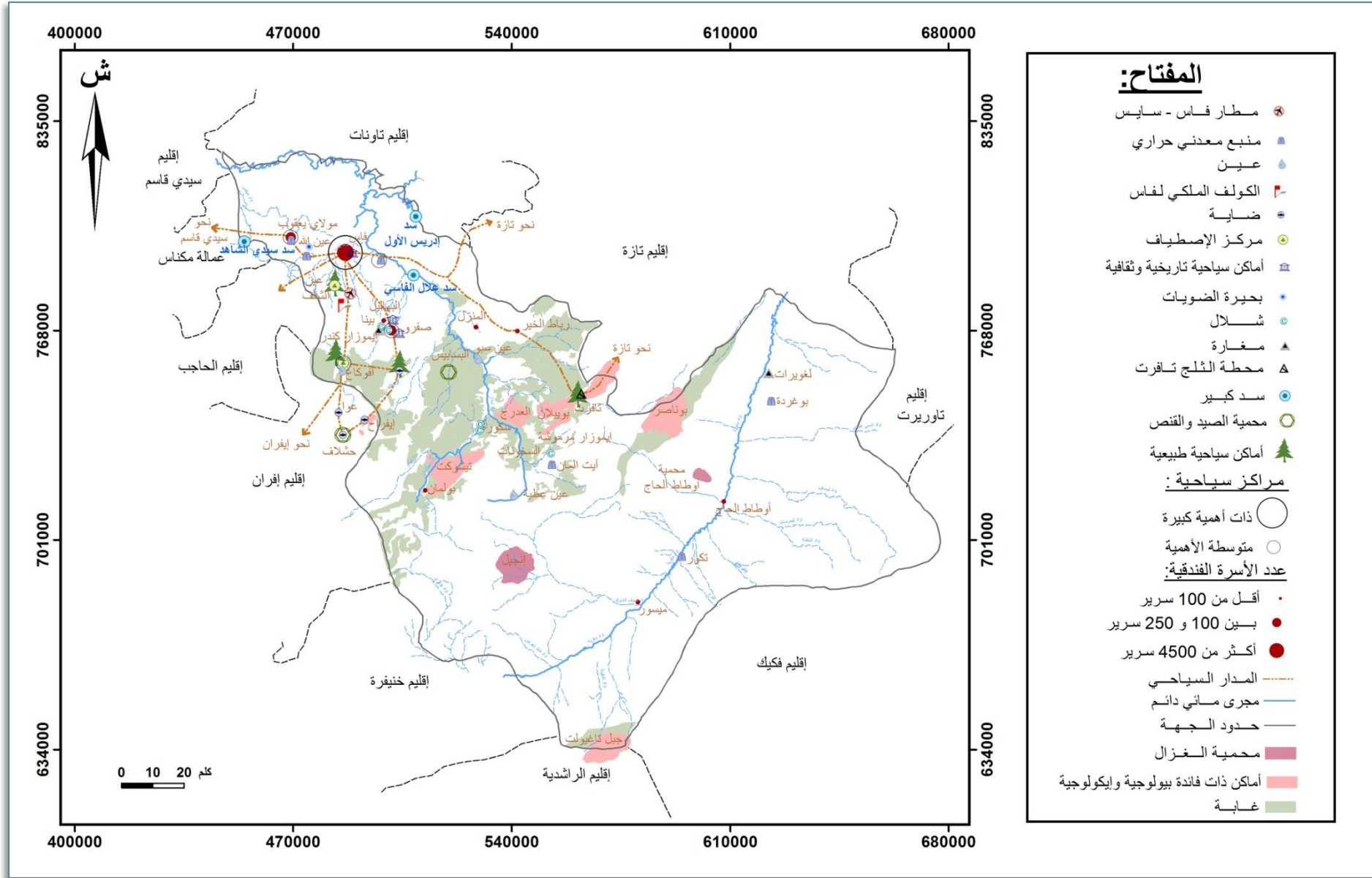
¹⁰⁶ - عمران إسماعيل، (2004): « التنمية السياحية بالمغرب: واقع وأبعاد ورهانات »، الطبعة الأولى. منشورات مكتبة الأمان، مطبعة الكرامة. الرباط. المغرب، ص: 84 - 85.

¹⁰⁷ - البحث الميداني، مارس 2014.

¹⁰⁸ - البحث الميداني أثناء التدريب المهني بالمندوبية الإقليمية للسكنى والتعمير وسياسة المدينة لمولاي يعقوب، ماي 2013.

¹⁰⁹ - الهشيموي أحمد، (2003): « مقدمات حول الاستثمار السياحي: جهة فاس - بولمان كنموذج »، الحلقة الثالثة، ملف قضايا. جريد الإتحاد الاشتراكي، الإثنان 10 نونبر 2003، العدد 7396، ص: 4.

خريطة 10: توزيع الموارد السياحية التراثية بجهة فاس بولمان



المصدر: المندوبية الإقليمية للسكنى وسياسة المدينة لمولاي يعقوب + عمل شخصي، 2014.

1. الوضعية الحالية للقطاع السياحي بحامتي مولاي يعقوب وعين الله

تكتسي حامتي مولاي يعقوب وعين الله أهمية كبيرة على المستوى الوطني، وهذا يعود إلى أهمية الخصائص الاستحمامية والاستشفائية والسياحية التي تمنحها لزاريتها¹¹⁰ (جدول 48).

جدول 48: توزيع سياح مولاي يعقوب وعين الله حسب دوافع الزيارة

الأسباب	العدد	النسبة
الاستحمام	23	38
العلاج	10	17
السياحة	21	35
بدون	6	10
المجموع	60	100

المصدر: البحث الميداني، مارس 2014.

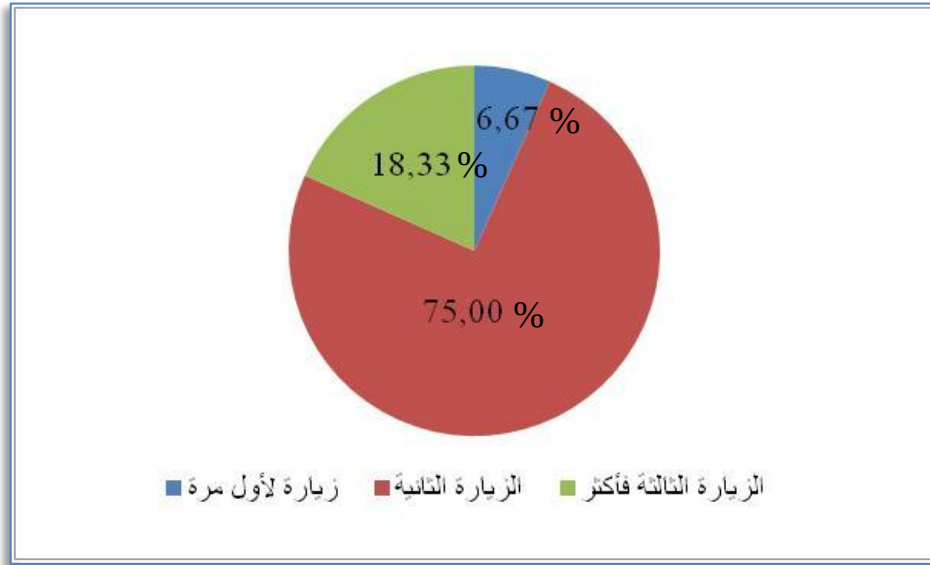
تشير نتائج الجدول أعلاه إلى أن 38 % من السياح يزورون الحامة لغرض الاستحمام، وما يعادل 35 % منهم يزورونها لغرض السياحة، و 17 % لغرض العلاج.

يفسر الإقبال الكبير والمتكرر للكثير من الزائرين على هاتين الحامتين إلى أهميتهما على المستوى الوطني (الشكل 21). فعلى هذا الأساس يمكن تعبئة وتنمين الموارد التراثية السياحية التي يتوفر عليها هذا التراب مما يسمح بتطوير صنف السياحة التي تعتمد على المياه المعدنية الحارة والاستشفائية، إلى جانب التراث الطبيعي والمعماري القروي الذي يجلب السياح على المستويين المحلي الجهوي والوطني إن لم نقل على المستوى العالمي؛ بصفة خاصة بالنسبة للمحطة المعدنية الجديدة لمولاي يعقوب¹¹¹.

¹¹⁰ - تجدر الإشارة إلى أن الاستمارة الميدانية التي تم تعبئتها استهدفت بشكل أساسي السياح المتكررين على الحمامات التقليدية بالحامتين، ولم تشمل المحطة العصرية بمولاي يعقوب، لأن السياح المستقطبين من طرف هذه الأخيرة هم من فئات اجتماعية راقية، وقد تعذر علينا ملاً استمارات معهم.

¹¹¹ - FALEH (A), GARTET (A), HAJ ALI (O), HAJOUJ (A), (2001): «TOURISME CULTUREL ET DEVELOPPEMENT SOUTENU A FES (MAROC) », Publio in turismo cultural y desarrollo sostenible. Analisis de areas patrimoniales, Sous la Coordination de Pr. Aurelio Cebrian Abellan. Universidad de Murcia, Imprime: F.G. GRAF S.L, España. p.p: 289-314.

الشكل 21: تردد السائحين على حامي مولاي يعقوب وعين الله



المصدر: البحث الميداني، مارس 2014.

يبرز الجدول أن 75 % من سائحي الحامتين زاروها مرتين، في حين بلغ عدد الذين زاروها ثلاث مرات 18.33%.

إن تعدد زيارات السائحين على المستوى الوطني في اتجاه الحامتين يدل على الشهرة الكبيرة التي تعرفها، وتلعب العلاقات الأسرية دورا كبيرا في التعريف بإمكانيات هاتين الحامتين، حيث تؤكد نتائج البحث الميداني أن 69.23 % من السياح تعرفوا على الحامتين عن طريق العائلة¹¹² (جدول 49).

جدول 49: طرق تعرف السياح على حامي مولاي يعقوب وعين الله

الطرق	العائلة	الإشاعة	المواسم	التلفاز	الأصدقاء	المجموع
التردد	54	17	3	2	2	78
النسبة	69.23	21.79	3.85	2.56	2.56	100

المصدر: البحث الميداني، مارس 2014.

كما يبرز الجدول السابق أيضا أهمية السياح الذين تعرفوا على الحامتين عن طريق الإشاعات، حيث يمثلون 21.79 %، وهذا ما يدل على استقطابهما وإشاعتهما الواسع على المستوى الوطني.

أ. بعض الخصائص الديمغرافية للسياح المستقطبين من حامي مولاي يعقوب وعين الله
تستقطب الحامتين فئات عمرية متنوعة، تبقى الفئات العمرية الشابة أهمها، خاصة المتراوحة عمرها ما بين 25 - 35 سنة، حيث تمثل 36.67 % (جدول 50).

¹¹² - تجدر الإشارة إلى أن البحث الميداني أكد بأن تردد أجوبة عدد المستجوبين الذين زاروا المركزين يصل 78 تكرارا، حيث يفوق عدد عينة البحث الميداني التي تنحصر في 60 سائحا.

جدول 50: توزيع السياح حسب الفئات العمرية

الفئات العمرية	العدد	النسبة
< 25	11	18.33
35 - 25	22	36.67
45 - 36	11	18.33
55 - 46	13	21.67
> 56	3	5.00
المجموع	60	100

المصدر: البحث الميداني، مارس 2014

كما يوضح الجدول أهمية الفئات العمرية المستقطبة من طرف الحامتين والتي يتراوح عمرها ما بين 46 - 55 سنة، حيث تمثل 21.67 %، في نفس الوقت لا تمثل الفئة التي تمثل أكثر من 56 سنة إلا 5 %. ترجع أهمية الفئات العمرية الشابة المستقطبة من طرف الحامتين (25 - 35 و 46 - 55) إلى أهمية السياح المتزوجين الذين يزورون الحامة، حيث يمثلون 78.33 % مقابل 18.33 % من العزاب (جدول 51).

جدول 51: الحالة العائلية للسياح المستقطبين من طرف حامتي مولاي يعقوب وعين الله

الحالة العائلية	العدد	النسبة
متزوج	47	78.33
عازب	11	18.34
حالات أخرى	2	3.33
المجموع	60	100

المصدر: البحث الميداني، مارس 2014.

إن ارتفاع تمثيلية السياح المتزوجين على مستوى الحامتين ينعكس بشكل أساسي على أهمية أرباب الأسر المصاحبين لبعض أفراد أسرهم معهم أثناء زيارة الحامتين، خاصة من زوجاتهم وأبنائهم، في هذا الإطار يبرز البحث الميداني أهمية معتبرة للسياح المرافقين لما بين طفل وطفلين إلى 46.81 % (جدول 52).

جدول 52: أهمية السياحة العائلية بحامتي مولاي يعقوب وعين الله

فئات المرافقين من الأولاد بالنسبة للمتزوجين	العدد	النسبة
ما بين 1 و 2	22	46.81
ما بين 3 و 4	7	14.89
ما بين 5 و 6	4	8.51
بدون أطفال مرافقين	14	29.79
المجموع	47	100

المصدر: البحث الميداني، مارس 2014.

كما يبرز الجدول كذلك أهمية فئة السياح المرافقين لما بين 3 إلى 4 أبناء، حيث تحقق 14.89 %، هذا في الوقت الذي تمثل فيه الفئة التي لا يرافقها أحد 29.79 %.

من المعطيات الديموغرافية التي يبرزها البحث الميداني أيضا أهمية السياح الداخليين من الذكور بصفة خاصة، حيث يمثل هؤلاء 78.33 %، في حين يمثل السياح من الإناث النسبة الباقية والتي تشكل 21.67 % (الشكل 22).

الشكل 22: توزيع نسب السياح المتوجهين إلى حامتي مولاي يعقوب وعين الله حسب الجنس



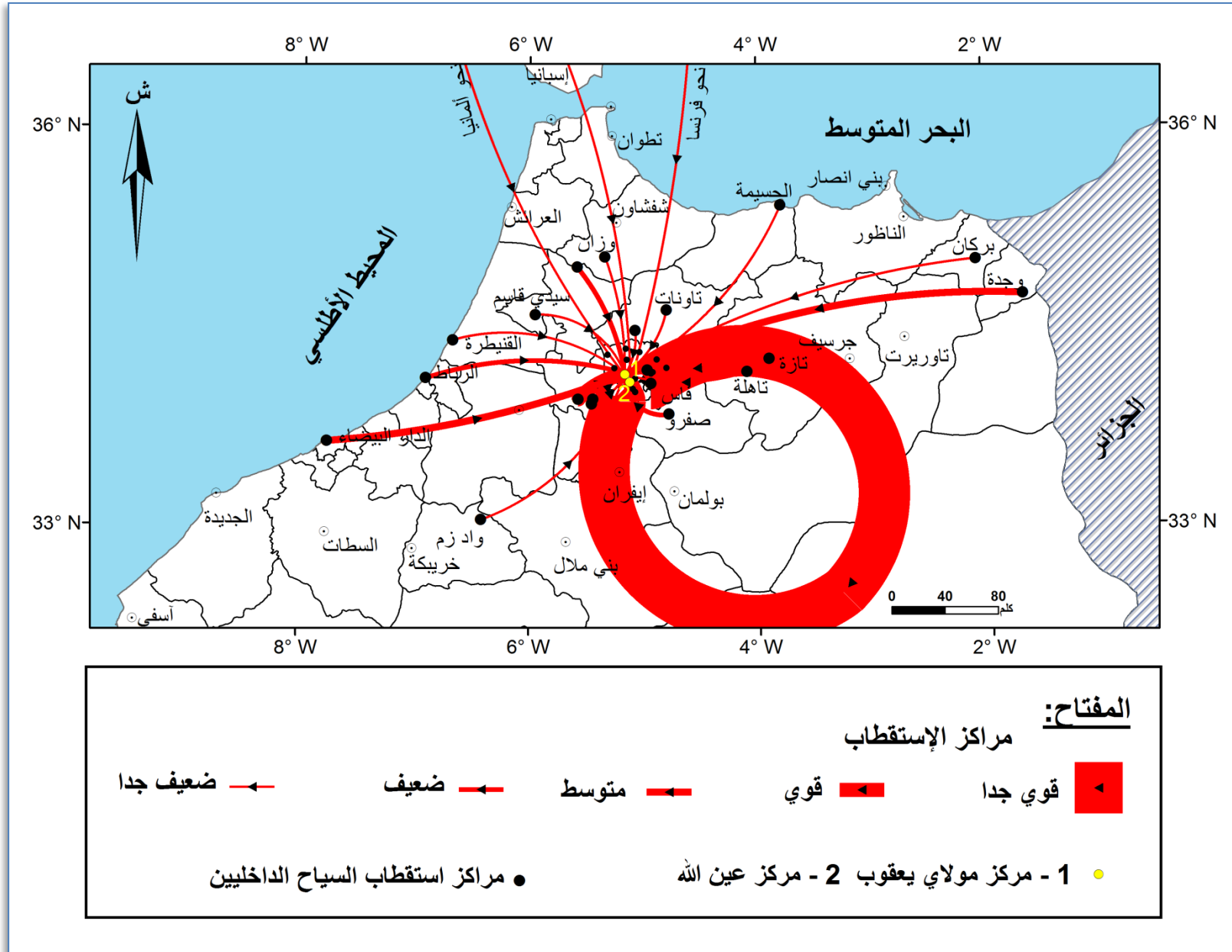
المصدر: البحث الميداني، مارس 2014.

ب. أغلب السياح المستقطبين من طرف الحامتين هم من السياح الداخليين

يعيش القطاع السياحي بحامتي مولاي يعقوب وعين الله أوضاعا هشة، كما تأخذ أبعادا مهمة يمكن ملاحظتها من زوايا متعددة، أهمها غلبة السياح المغاربة الذين يعيشون في المغرب والمستقطبون من طرف الحامتين، يتم استقطاب هؤلاء من كل المراكز الحضرية والقروية على المستوى الوطني، ويمثلون 95 % ، في حين لا يتعدى عدد السياح الأجانب 5 % (خريطة 11)¹¹³.

¹¹³ - شمل البحث الميداني 60 سائحا من الذين يقصدون الحمامات التقليدية بالمركزين، إضافة إلى أن الفترة التي أجرينا بها البحث الميداني ليست فترة ذروة بالنسبة للسياح الأجانب.

الخريطة 11: توزيع نسب استقطاب السياح بحامتي مولاي يعقوب وعين الله حسب المدن التي أتوا منها



المصدر: البحث الميداني والعمل الخرائطي الشخصي، مارس - ماي 2014.

تأتي مدينة فاس على رأس قائمة المدن المغربية التي تزود الحامتين بالزائرين السائحين للحامتين، حيث تحقق 36.67 %، وتأتي مدينة مكناس في المرتبة الثانية ب 10 % . تفسر أهمية السائحين من المدينتين في اتجاه الحامتين بعامل القرب الجغرافي، والروابط الكبيرة لسكانهما بالحامتين، فزيارة الحامة أسبوعيا أصبح تقليدا أساسيا اعتادت عليه العديد من العائلات الفاسية والمكناسية، حيث تلجأ هذه الأخيرة إلى الاستحمام بها بدل الحمامات التقليدية. وتأتي مدينة وجدة في المرتبة الثالثة من حيث استقطاب السائحين ب 6.67 %، وفي المرتبة الأولى ضمن المدن البعيدة عن جهة فاس بولمان.

ت. خصائص سوسيواقتصادية متنوعة للسياح المستقطبين من طرف حامتي مولاي

يعقوب وعين الله

■ عدد مهم من السياح المستقطبين من حامتي مولاي يعقوب وعين الله هي من الفئات المتعلمة

يبقى من الظواهر المهمة الجدير بالإشارة إليها، أن حامتي مولاي يعقوب وعين الله تستقطبان شرائح اجتماعية من مستويات علمية متباينة، إلا أن أهمها يبقى مرتبطا ببروز الفئة العلمية من أصحاب التعليم العالي والثانوي، حيث تمثلان على التوالي أزيد من 33 % و 20 % (جدول 53).

جدول 53: المستوى الدراسي للسياح المستقطبين من طرف حامتي مولاي يعقوب وعين الله

النسبة	العدد	المستوى الدراسي
33.33	20	العالي
20.00	12	الثانوي
16.67	10	الإعدادي
11.67	7	الابتدائي
18.33	11	غير متعلم
100	60	المجموع

المصدر: البحث الميداني، مارس 2014.

إن أهمية هاتين الفئتين السابقتين تفسر بالدور المهم الذي يلعبه أرباب الأسر المستقطبين لأبنائهم، والذي تمت الإشارة إليه سابقا.

■ عدد مهم من السياح المستقطبين من حامتي مولاي يعقوب وعين الله هي من الفئات الاجتماعية ذات الدخل المتوسط والمحدود

أثبتت نتائج البحث الميداني أن معظم الفئات الاجتماعية المستقطبة من الحامتين هي من فئات اجتماعية متوسطة، وتعتبر مصاريف الزوار بالحامتين أكبر دليل على ذلك، حيث أن 48.33 % من هؤلاء تتراوح مصاريفهم ما بين 200 و 300 درهم لليوم الواحد (جدول 54).

جدول 54: مصاريف السياح بالحامتين في اليوم الواحد (بالدرهم)

النسبة	العدد	المصاريف
48.33	29	300 - 200
16.67	10	500 - 400
23.33	14	700 - 600
11.67	7	> 700
100	60	المجموع

المصدر: البحث الميداني، مارس 2014.

في نفس السياق تعتبر تمثيلية الزوار الذين تتعدى مصاريفهم 700 درهم ضعيفة، حيث لا تتعدى 11.67 %. يعود ضعف مصاريف السياح بالحامتين بالإضافة إلى العامل الوارد أعلاه، إلى أسباب أخرى ترتبط أساسا بكون نسبة مهمة منهم ينتمون إلى مدينة فاس، هذا بالإضافة إلى أن عدد مهم من الزائرين أيضا يتوفرون على عائلات يقطنون عندها بدل اللجوء إلى المبيت بمركزي مولاي يعقوب وعين الله. في هذا الإطار تشير نتائج البحث الميداني إلى أن 80 % من السياح يعودون إلى أماكن سكناهم أو يلتجئون إلى أحد أقاربهم بمدينة فاس ومكناس (جدول 55).

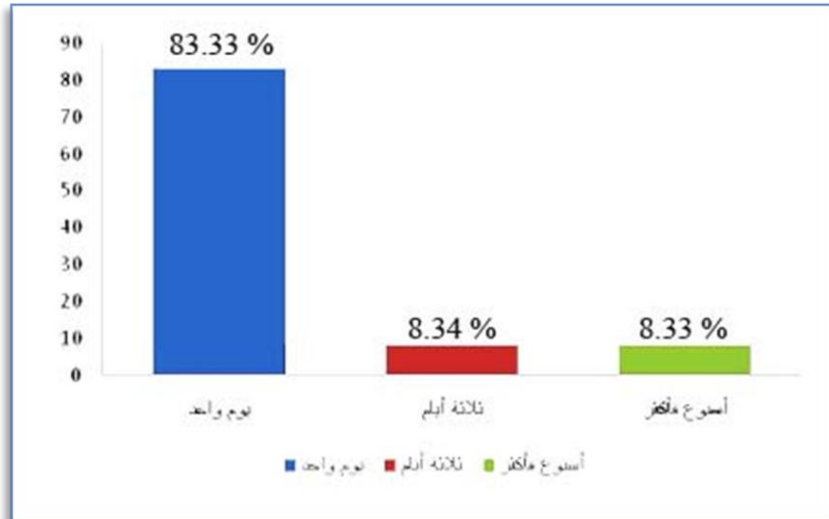
جدول 55: توزيع عدد المكثرين من السياح المستجوبين بكل من حامتي مولاي يعقوب وعين الله

النسبة	العدد	نوع الإقامة بالمركزين
80	48	الرجوع إلى مركز السكن أو فاس
20	12	المكثرون
100	60	المجموع

المصدر: البحث الميداني، مارس 2014.

من أسباب ضعف مصاريف السياح أيضا قلة الأيام التي يقضيها نسبة مهمة من زائري الحامتين، حيث أن 83.33 % من الزوار لا تتعدى عدد الأيام التي يقضونها بالحامة يوم واحد، في حين لا يتعدى عدد الذين يقضون يومين أو ثلاثة أيام لكل منهما 8.33 % (الشكل 23).

الشكل 23: نسب عدد الليالي السياحية بحامتي مولاي يعقوب وعين الله



المصدر: البحث الميداني، مارس 2014.

2. أهمية المشاريع السياحية المنجزة بالحامتين حسب السياح

يعبر عدد مهم من السياح عن عدم رضاهم عن الخدمات المقدمة للسائحين بحامتي مولاي يعقوب وعين الله، تصل نسبة هؤلاء إلى 63.33 % (جدول 56).

جدول 56: درجات رضى السياح على المرافق السياحية

النسبة	العدد	درجة الرضى
36.67	22	راض
63.33	38	غير راض
100	60	المجموع

المصدر: البحث الميداني، مارس 2014.

من أهم أسباب عدم رضى زوار الحامتين، ضعف الخدمات الفندقية والسياحية المقدمة للسياح، حيث تشير نتائج البحث الميداني إلى أن 46.67 % من المستجوبين يؤكدون على أن البنيات الفندقية والتجهيزات الموجودة بالحامتين ضعيفة، كما يؤكد 23.33 % منهم على أنها متوسطة، في حين يجمع حوالي 30% على أنها جيدة إلى جيدة جدا (جدول 57). كما يعتبر هذا العامل أحد العوامل المفسرة كذلك لضعف السياح الأجانب المستقطبين من طرف الحامتين.

جدول 57: آراء السياح حول المرافق السياحية لحامتي مولاي يعقوب وعين الله

النسبة	العدد	آراء السياح
3.33	2	جيد جدا
26.67	16	جيد
23.33	14	متوسط
46.67	28	ضعيف
100	60	المجموع

المصدر: البحث الميداني، مارس 2014.

تأتي المرافق ووسائل النقل والفنادق على رأس قائمة التجهيزات التي يجب إعادة تهيئتها وإصلاحها، وهي تمثل على التوالي 21.11 % و 17.09 % و 10.55 %، وتأتي مرافق أخرى كالرشاشات والمقاهي والطرق في المراتب المئوية (جدول 58).

جدول 58: المرافق التي يجب تهيئتها حسب آراء السياح

المرافق	العدد	النسبة
المراحيض	42	21.11
وسائل النقل	34	17.09
الفنادق	21	10.55
الرشاشات	15	7.54
المقاهي	12	6.03
الطريق إلى فاس	12	6.03
قاعة الملابس	10	5.03
التشجير	10	5.03
الممرات الطرقية الرابطة بين المسابح	10	5.03
دور الكراء	10	5.03
المطاعم	10	5.03
المشربة	7	3.52
أسقف الحامة	6	3.02

المصدر: البحث الميداني، مارس 2014.

رغم هذه الآراء فقد أشار أغلبية المستجوبون، وبلغت تمثيليتهم 93.33 % عن رغبتهم في زيارة الحامة مرة أخرى، في حين عبرت النسبة القليلة المتبقية عن عدم رغبتها في إعادة زيارة الحامتين (جدول 59).

جدول 59: توزيع السياح بحامتي مولاي يعقوب وسبع رواضي حسب رغبة الزيارة

الراغبين في إعادة الزيارة	غير راغبين في إعادة الزيارة	المجموع
العدد	4	60
النسبة	6.67	100

المصدر: البحث الميداني، مارس 2014.

إن أهمية عدد الراغبين من السائحين في إعادة زيارة الحامتين، ما هو إلا دليل عن أهميتها، من حيث خصائصهما المعدنية الاستشفائية والعلاجية، والتي أصبح العديد من الزائرين يتمنون إعادة زيارتهما والانتفاع من إمكانيتهما.

في نفس الموضوع أشار 76.67 % من المستجوبين إلى أنهم ينصحون غيرهم بزيارة الحامتين، في حين عبرت النسبة الباقية وهي 23.33 % بعدم زيارتها (جدول 60).

جدول 60: توزيع السياح حسب أسباب تشجيع وعدمه للآخرين بزيارة الحامتين

المجموع	ينصحون بزيارته	لا ينصحون بزيارة المركز	العدد
60	46	14	
100	76.67	23.33	النسبة

المصدر: البحث الميداني، مارس 2014.

تشير نتائج البحث الميداني إلى قصر المدد الزمنية التي اقترحها السياح لإعادة زيارة الحامتين، حيث عبر 38.33 % من السياح عن رغبتهم في إعادة زيارتهما خلال شهرين، في حين عبر 23.33 % عن رغبتهم في إعادة الزيارة في مدة أقل من شهر (جدول 61).

جدول 61: المدد الزمنية المحتملة لزيارة الحامة مرة أخرى حسب السياح

النسبة	العدد	المدة الزمنية
23.33	14	أقل من شهر
38.33	23	شهرين
10.00	6	ستة شهور
28.33	17	سنة
100	60	المجموع

المصدر: البحث الميداني، مارس 2014.

3. الآفاق السياحية لجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي

أ. تأهيل القطاع من وجهة نظر السياح

انطلاقاً من الوضع السيئ الذي توجد عليه حامتي مولاي يعقوب وعين الله خاصة فيما يتعلق بالبنيات الفندقية والتجهيزات والخدمات المصاحبة لهذا القطاع، والتي تعتبر أساسية للنهوض به على صعيد تراب الجماعتين، فقد عبرت آراء العديد من السياح الذين يفدون إلى الحامتين عن رغبتهم في تغيير هذه الأوضاع والنهوض بالقطاع السياحي بمجال الدراسة، على اعتبار الإشعاع الوطني الكبير التي تعرفه، وما يترتب عن ذلك من استقطاب مهم للسياح من كل المراكز الحضرية والقروية المغربية، وعليه فقد عبر حوالي 64.29 % من المستجوبين عن ضرورة الاهتمام بدعم البنيات الفندقية، في حين عبر 21.43 % عن ضرورة الاهتمام بحل مشاكل النقل وخلق محطة طرقية وتنظيم عملية النقل والاهتمام أكثر بالمسارات الطرقية الرابطة بين الحامتين وباقي التجهيزات (جدول 62).

جدول 62: أولويات التدخل عند السياح للنهوض بالقطاع السياحي بالحامتين

أولويات التدخل	العدد	النسبة
دعم البنيات الفندقية	9	64.29
حل مشاكل النقل	3	21.43
الاهتمام بالنظافة	1	7.14
تغيير سلوك الاستقبال	1	7.14
المجموع	14	100

المصدر: البحث الميداني، مارس 2014.

على الرغم من ضعف أهمية بعض الاقتراحات الأخرى كالنظافة وتغيير سلوك الاستقبال، حيث لا تمثل إلا 7.14 % على التوالي، إلا أنها تكتسي أهمية كبيرة خاصة في الحفاظ على استدامة استقطاب الحامتين للسياح، وكذا على طول مدة إقامتهم، لذا يتعين على جميع المتدخلين في هذا المجال إيلاء أهمية خاصة لهذين العنصرين.

ب. تأهيل القطاع من وجهة نظر السكان

تختلف أهمية الموارد السياحية المتواجدة بتراب جماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي حسب السكان، حيث نجد أن 37.5 % يشيدون بأهمية الحامتين المعدنيتين، في حين تعتبر 23.33 % من المستجوبين أن المناظر والمشاهد الطبيعية لها أهمية متميزة كذلك، أما بالنسبة للتراث الثقافي والسياحة القروية فتأتي في المراتب الموالية ب 13.13 % (جدول 63).

جدول 63: أهمية الموارد السياحية بجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي حسب السكان

الوحدة الترابية	أشكال الموارد السياحية التراثية							
	المحطة المعدنية (الحامة)	التراث الثقافي	التراث المبنى	المناظر والمشاهد الطبيعية	السياحة القروية	موارد أخرى		
مركز مولاي يعقوب	8	3	2	5	3	1	22	18
مكناسة مولاي يعقوب	5	0	0	0	0	0	5	4
عين الله الضويات	12	1	2	5	3	1	24	20
الطلاحة	4	1	2	3	3	3	16	13
حميان	4	1	2	2	1	1	11	9
عين موخنافر	3	1	2	3	2	2	13	11
بطمة جلافة	3	0	1	3	1	0	8	7
غمرة السجع	4	0	3	4	1	0	12	10
لوطة السجع	2	0	2	3	2	0	9	8
المجموع	45	7	16	28	16	8	120	100
%	37.5	5.83	13.33	23.33	13.33	6.67		

المصدر: البحث الميداني، مارس 2014.

إن الأهمية التي يوليها سكان الجماعتين للموارد السياحية التراثية الموجودة تظهر خاصة عند المستجوبين من مشيخة عين الله الضويات (20 %) ومشيخة مولاي يعقوب (18 %).
أما فيما يتعلق بآراء السكان حول مدى استغلال هذه الموارد السياحية المتوفرة بتراب الجماعتين فيجمع أكثر من 78 % منهم على ضعف استغلالها بالشكل المناسب، ترتفع هذه النسبة خاصة عند ساكنة مشيخة عين الله الضويات (16 %)، وسكان مركز مولاي يعقوب (15 %)، هذا في الوقت الذي تجزم فيه النسبة الباقية وهي 21.67 % على استغلالها بشكل مناسب (جدول 64).

جدول 64: آراء السكان حول استغلال الموارد السياحية ووقع مشاريع هذا القطاع عليهم بمجال الدراسة

الوحدة الترابية	استغلال الموارد السياحية				وقع المشاريع السياحية			
	نعم	%	لا	%	إيجابية	%	سلبية	%
مركز مولاي يعقوب	4	3	18	15	4	3	18	15
مكناسة مولاي يعقوب	0	0	5	4	0	0	5	4
عين الله الضويات	5	4	19	16	3	3	21	18
الطلاحة	1	1	15	13	2	2	14	12
حميان	7	6	4	3	4	3	7	6
عين موخنافر	0	0	13	11	4	3	9	8
بطمة جلافة	1	1	7	6	3	3	5	4
غمرة السجع	5	4	7	6	5	4	7	6
لوطة السجع	3	3	6	5	2	2	7	6
المجموع	26	21.67	94	78.33	27	22.50	93	77.50

المصدر: البحث الميداني، مارس 2014.

أما بالنسبة لوقع مختلف المشاريع السياحية التي تم إنجازها على مستوى تراب الجماعتين على الساكنة المحلية، فيعتبر 77.50 % من المستجوبين من السكان أن تأثيرها كان سلبيا، في حين تعتبر النسبة المتبقية وهي 22.50 % أن وقعها كان ايجابيا.

أما فيما يتعلق بآليات تثمين مختلف الموارد الترابية التي يتوفر عليها تراب الجماعتين، فيقترح 24.17 % من السكان المستجوبين ضرورة الاهتمام أكثر بالمسالك، في حين يجمع 18.33 % على ضرورة الاهتمام بوسائل التنشيط السياحي وتقنيات الإشهار المختلفة للتعريف أكثر بإمكانيات المجال، ويأتي ضرورة الاهتمام بتجهيزات الإيواء وإحياء المواسم في المراتب الموالية ب 16.67 % و 15 % لكل منهما (جدول 65).

جدول 65: آليات تثمين الموارد الترابية السياحية حسب السكان بمجال الدراسة

آليات تثمين الموارد الترابية السياحية									الوحدة الترابية
%	العدد	الطرق	المسالك	تجهيزات الإيواء	إحياء المواسم	مركب المنتجات السياحية	التنشيط السياحي	الإشهار	
18	22	3	4	4	1	3	3	4	مركز مولاي يعقوب
4	5	0	2	0	1	1	0	1	مكناسة مولاي يعقوب
20	24	3	7	3	3	1	2	5	عين الله الضويات
13	16	1	4	2	2	2	2	3	الطلاحة
9	11	1	3	1	2	1	1	2	حميان
11	13	1	2	4	2	0	1	3	عين موخنافر
7	8	0	2	1	2	0	2	1	بطمة جلافة
10	12	0	2	3	3	1	1	2	غمرة السجع
8	9	1	3	2	2	0	0	1	لوطة السجع
100	120	10	29	20	18	9	12	22	المجموع
		8.33	24.17	16.67	15	7.5	10	18.33	%

المصدر: البحث الميداني، مارس 2014.

يشكل القطاع الفلاحي بالتراب المحلي لجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي أهمية كبرى في مجال الاستجابة لحاجيات وطموحات السكان، نظرا للأهمية التي يحتلها في تحديد خصوصيات البنية الاقتصادية لهذا الحيز، حيث عملت قدرة وخبرة السكان على بروز أنشطة فلاحية تتماشى والموارد الترابية الطبيعية بهذا التراب. لهذا تبعا للإمكانيات والإكراهات التي يطرحها الوسط الطبيعي؛ ظهرت أنشطة فلاحية تهيمن على إنتاج القطاع الفلاحي كزراعة الحبوب والقطاني، والغراسات الشجرية المثمرة بصفة خاصة أشجار الزيتون والكبار على مستوى إقليم مولاي يعقوب بجهة فاس بولمان.

بعد تحليلنا لواقع الاقتصاد المحلي بالحيز الترابي، تبين لنا أنه رغم أهمية القطاع الفلاحي، فإن هذا القطاع لم يستطع تلبية حاجيات السكان المتزايدة؛ نظرا لضعف مردودية المنتوجات الفلاحية المتنوعة داخل الحيازة الواحدة، وهيمنة وسائل وأدوات الإنتاج التقليدية باستثناء النصف الجنوبي، الشيء الذي جعل السكان المحليين يزاولون أنشطة غير فلاحية تتجلى بصفة خاصة في الأنشطة المرتبطة بالقطاع السياحي والتجارة والخدمات، وذلك لتنويع الدخل الفردي وتغطية النقص الحاصل في ميزانية الأسرة.

يشكل القطاع الفلاحي أهم مورد اقتصادي إلى جانب السياحة، لدى سكان جماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي؛ رغم الإكراهات الكبرى التي يعاني منها هذان القطاعان، سواء من حيث خلق فرص الشغل أو من حيث الإنتاج والمردودية أو على مستوى جاذبية الإستثمارات. لهذا يجب تطوير مؤهلات هذين القطاعين لرفع دينامية الاقتصاد المحلي وتنافسيته على مستوى إقليم مولاي يعقوب بجهة فاس بولمان؛ وذلك بخلق أنشطة جديدة كفيلة بتحقيق التنمية المحلية. لذلك فتدخلات مختلف الفاعلين، يجب أن تركز على تثمين الموارد الترابية ذات الخصوصية المحلية والتميزة لرفع أداء الاقتصاد المحلي ولضمان اندماجه في الأنساق الشمولية للإقتصاد الجهوي والوطني.

الفصل السابع:

**النصوص بالوضع الاجتماعي وتحسين جودة
البنية التحتية الأساسية والخدمات
لتحقيق التنمية المحلية**

تشكل الموارد الطبيعية والبشرية الرأسمال الأساسي الذي بدونه لا يمكن الحديث عن أي تنمية، لكن هذين الموردتين يزدادان قيمة بحجم البنيات التحتية الأساسية الموجهة لهيكله تراب جماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي، والخدمات الاجتماعية المخصصة لتلبية حاجيات ساكنتهما. لهذا فالتنظيم الترابي يشكل وسيلة فعالة لتنمية أنظمة الإنتاج المحلية¹¹⁴.

تشكل الموارد الطبيعية والبشرية الرأسمال الأساسي الذي بدونه لا يمكن الحديث عن أي تنمية، لكن هذين الموردتين يزدادان قيمة بحجم البنيات التحتية الأساسية الموجهة لهيكله تراب جماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي، والخدمات الاجتماعية المخصصة لتلبية حاجيات ساكنتهما. لهذا فالتنظيم الترابي يشكل وسيلة فعالة لتنمية أنظمة الإنتاج المحلية¹¹⁵.

هذا ما يعطي لدراسة المرافق العمومية بعدين أساسيين: البعد الترابي المحلي والبعد الاجتماعي، باعتبارهما عنصرين مهمين من عناصر تحقيق التنمية المحلية، والرقى بالسكان المحليين وتحسين مستوى حياتهم المعيشية. لهذا نجد الميثاق الوطني للإعداد الترابي، يعتبر مسألة تدارك التأخر الذي راكمه الوسط القروي في ميادين التجهيزات والبنيات التحتية الأساسية والخدمات الاجتماعية الضرورية لتأهيل العنصر البشري وتطوير أداء الاقتصاد المحلي، من بين التحديات الكبرى التي تطرحها تنمية الأوساط القروية¹¹⁶.

تلعب البنيات التحتية الأساسية دورا حاسما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصفة عامة، الشيء الذي جعل المؤسسات العمومية تولي أهمية خاصة لشبكة الطرق بجميع أصنافها على صعيد جهة فاس بولمان، وذلك من أجل ملائمة هذه الشبكة مع حركة السير بهدف تحقيق التنمية المحلية؛ بصفة خاصة لتسهيل عملية المبادلات وفك العزلة عن المناطق القروية النائية والبعيدة، تم بغية الحفاظ على التراث الطرقي المتواجد وتنميته، وذلك في إطار تحقيق التوازن وهيكله البنية الحضرية والقروية بهذه الجهة (خريطة 12).

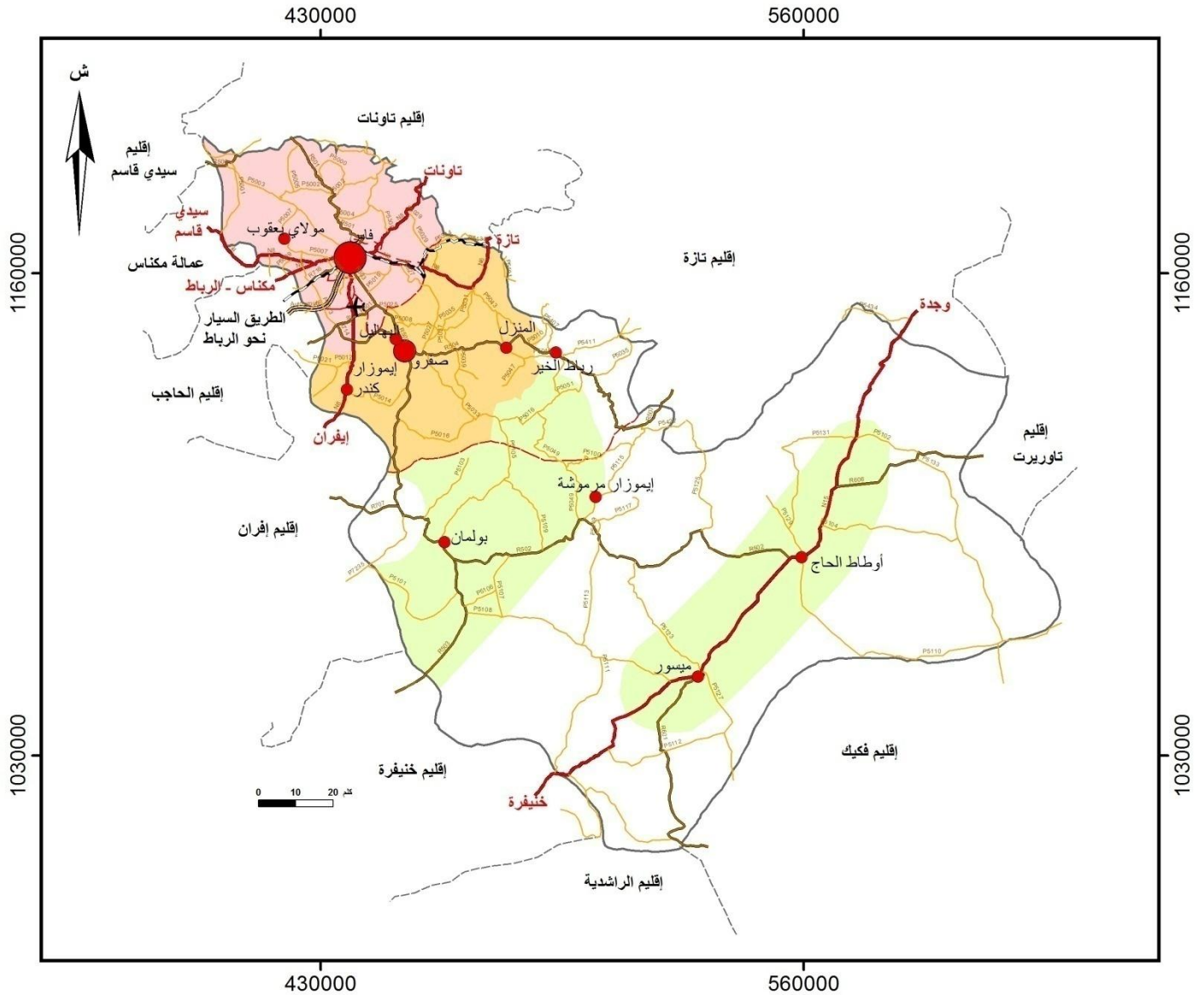
من هذا المنطلق، سنحاول خلال هذا المحور الوقوف على حجم البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية والثقافية والرياضية التي أنجزتها الدولة لتأهيل الحيز الترابي، وذلك من أجل رصد مستوى حضور الخدمات التي تقدمها، وقياس مدى قدرتها على تلبية حاجيات السكان، بغية تحديد حجم الخصائص الحاصل على كل مستوى على حدة.

¹¹⁴ - COURLET (C.) et Autres, (2006) : « **Territoire et Développement économique: le cas des systèmes productifs localisés** », Publication de l'Université Pierre Mendès, Grenoble. Edition L'Harmattan & ECONOMICA, Paris, France. Page: 59.

¹¹⁵ - COURLET (C.) et Autres, (2006) : « **Territoire et Développement économique: le cas des systèmes productifs localisés** », Publication de l'Université Pierre Mendès, Grenoble. Edition L'Harmattan & ECONOMICA, Paris, France. Page: 59.

¹¹⁶ - وزارة إعداد التراب الوطني (2004)، «الميثاق الوطني لإعداد التراب»، وزارة إعداد التراب الوطني والماء والبيئة، قطاع إعداد التراب الوطني. الرباط، المملكة المغربية. ص: 38.

الخريطة 12: هيكلية البنية الحضرية والقروية والبنيات التحتية الأساسية بجهة فاس بولمان



المفتاح:

عدد السكان إحصاء 2004

- أقل من 21000
- ما يقارب 64000
- ما يقارب 966000

+ مطار فاس سايس

- منطقة ذات تأثير مباشر
- منطقة ذات تأثير غير مباشر
- منطقة غير مستقطبة، معرضة للضغط

سكة حديدية

طريق سيار

طريق وطنية

طريق جهوية

طريق إقليمية

حدود الإقليم / العمالة

المصدر: المندوبية الإقليمية للسكنى وسياسة المدينة لمولاي يعقوب + عمل شخصي، 2014.

1. تحسين مستوى جودة البنيات التحتية الأساسية

تقتضي الوضعية الحالية تحسين جودة البنيات الأساسية؛ وذلك عن طريق فك العزلة بالنسبة للدواوير والمراكز القروية التي تعاني من ضعف الربط بالمسالك والطرق، وكذا تسريع وثيرة إنجاز مشروع التطهير السائل والصرف الصحي بكل من مركزي الضويات وعين الله، وتقوية شبكة الماء الصالح للشرب والكهرباء، لأن تعبئة وتأمين الموارد الترابية تزداد قيمة بحجم البنيات التحتية الأساسية لتحقيق أهداف استراتيجية التنمية المحلية (خريطة 13).

1. شبكة طرقية متردية

تلعب شبكة الطرق دورا أساسيا في إنعاش الاستثمار وتحريك دينامية الاقتصاد المحلي وتسهيل ولوجية السكان لمختلف الخدمات العمومية، بالإضافة إلى ضمان انفتاح الجماعتين على محيطهما الخارجي وبصفة خاصة الإقليمي والجهوي، لهذا لا تنمية محلية دون توفير شبكة كافية من الطرق والمسالك القروية.

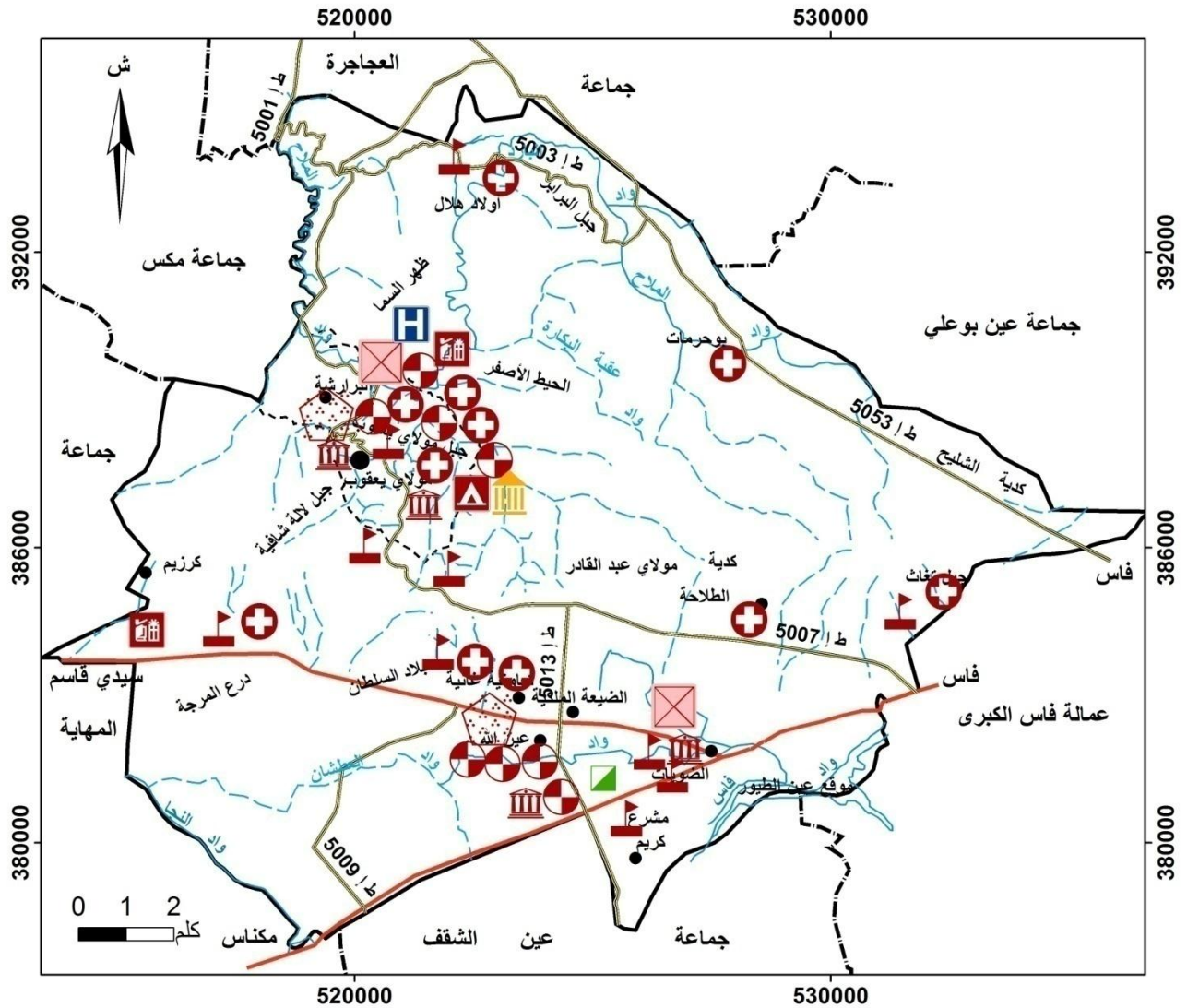
تبين نتائج البحث الميداني في هذا الإطار أن استفادة السكان المستجوبين من الكهرباء تصل إلى 100 %، في حين تقل نسبة المستجوبين المستفيدين من الماء الصالح للشرب إلى 60 % (جدول 66).
جدول 66: توزيع الاستفادة من البنيات التحتية وبرامج المبادرة حسب أرباب الأسر بمجال الدراسة

الوحدة الترابية	الاستفادة من البنيات التحتية				الاستفادة من برامج المبادرة			
	الكهرباء	%	الماء	%	النقل المدرسي	%	تجهيز المسالك	%
مركز مولاي يعقوب	22	18	22	18	3	3	2	2
مكناسة مولاي يعقوب	5	4	0	0	0	0	5	4
عين الله الضويات	24	20	24	20	2	2	24	20
الطلاحة	16	13	13	11	1	1	12	10
حميان	11	9	0	0	1	1	0	0
عين موخنافر	13	11	13	11	1	1	1	1
بطمة جلافة	8	7	0	0	2	2	1	1
غمرة السجع	12	10	0	0	3	3	1	1
لوطة السجع	9	8	0	0	1	1	0	0
المجموع	120	100	72	60	14	11.67	46	38.33

المصدر: البحث الميداني، مارس 2014.

أما على مستوى الاستفادة من برامج المبادرة، فيصل عدد المستجوبين المستفيدين من النقل المدرسي إلى 11.67 %، أما المستفيدين من تجهيز المسالك فتصل نسبتهم إلى 38.33 %. تعبر هذه النسب الثلاث الأخيرة ضعف الخدمات الاجتماعية التي يوفرها مجال الدراسة، ما يجعلنا نقول أنه ما يزال هناك الكثير من العمل للحد من أشكال الهشاشة الاجتماعية للسكان.

الخريطة 13: التوزيع الترابي لأهم البنيات التحتية الأساسية بجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي



المفتاح:

● مركز قروي	المحطة المعدنية	التجهيزات الإدارية الجماعية
● مركز حضري	البنك الشعبي	التجهيزات الصحية والصيدلانية
— الطريق الوطنية	التجهيزات السوسيورياضية	التجهيزات التعليمية
— مجرى دائم	المخيم	البريد والمواصلات
--- مجرى موسمي	التجهيزات الفندقية	السوق المركزي
		المركز الفلاحي الضواحي

المصدر: - العمل الميداني والخرائطي وتصور شخصي، ماي 2014.

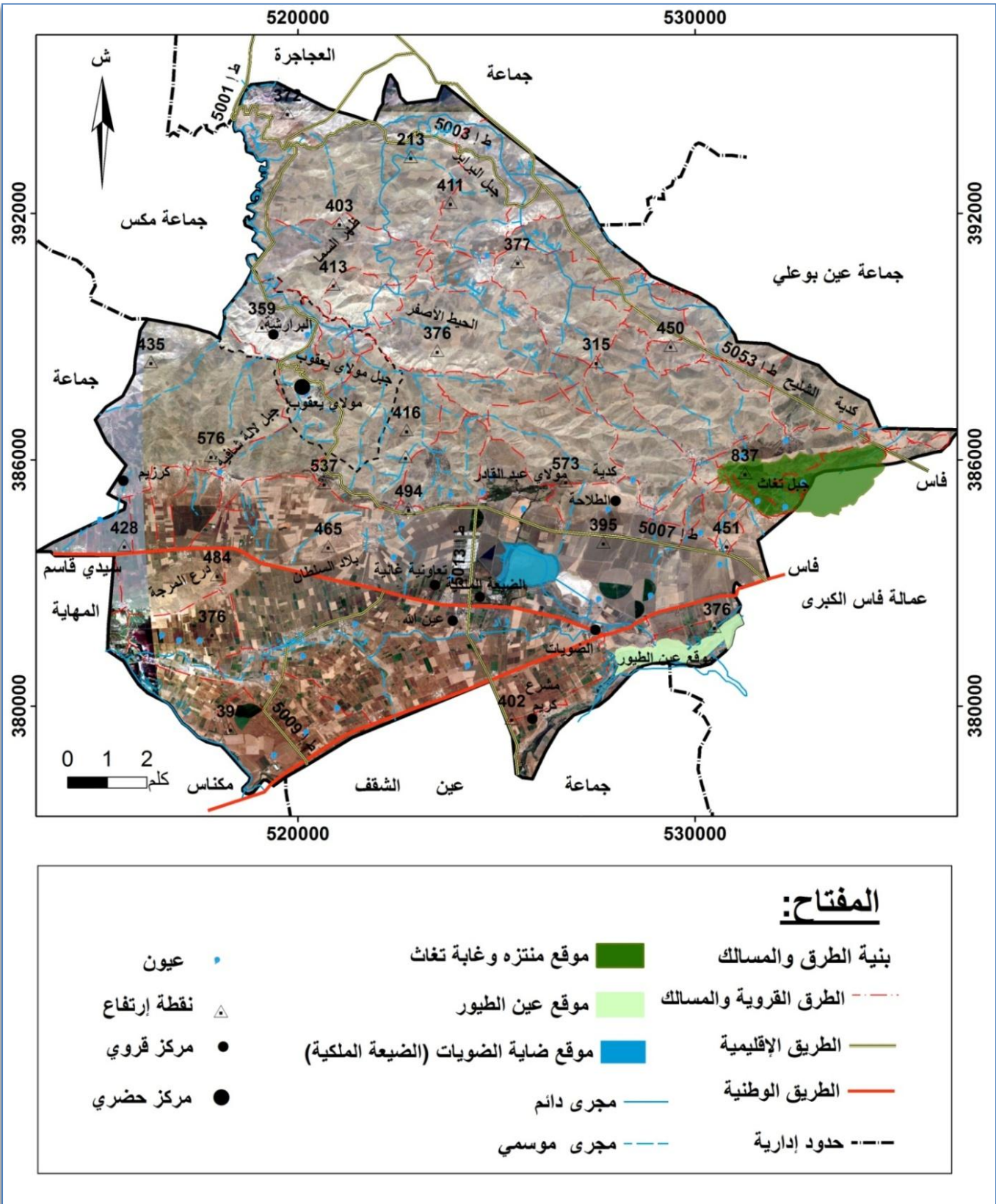
أ. طرق مصنفة مهمة على المستوى الإقليمي

تحظى جماعتا مولاي يعقوب وسبع رواضي مقارنة مع بعض الجماعات المجاورة على مستوى إقليم مولاي يعقوب، بشبكة طرقية مهمة تلعب دورا أساسيا في ربط ترابهما بالمحيط الوطني والجهوي والإقليمي، والمتمثلة في الطريق الوطنية رقم 6 والطريق الوطنية رقم 4 بمجموع طول يصل حوالي 24.510 كيلو متر، والطرق الإقليمية بصفة خاصة بمجموع طول يصل حوالي 60.50 كيلو متر، التي تتجلى في الطريق رقم 5003 والطريق رقم 5053 والطريق رقم 5007 والطريق رقم 5009. بلغت الكثافة الطرقية بجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي بالمقارنة مع المساحة 0.022 لكل كلم²، في حين وصلت بالمقارنة مع عدد السكان 0.021 كلم بالنسبة لكل ألف نسمة، هذا المعدل يبقى مهما إذا قمنا بمقارنته بالمعدل المسجل على مستوى بعض الجماعات المجاورة وايضا على المستوى الإقليمي؛ لكن رغم أهمية هذا المعدل فإنه يبقى غير كافٍ لفك العزلة على معظم دواوير الجماعتين، حيث نجد فقط 22 دوار، من اصل 68 دوار، يمر بها طريق معبد، وتصل المسافة الفاصلة بين ابعـد دوار عن الطريق المعبد 18 كلم ويتعلق الأمر بدوار أولاد عبد الله بمشيخة حميان، لذا عموما يمكن القول أن العديد من سكان الحيز الترابي لا زالو يعيشون في وضعية عزلة، خاصة في الفصول المطيرة عندما تنقطع المسالك القروية (الصور ة الفضائية 6).

ب. مسالك قروية تغيب فيها شروط التنقل

نقصد بالمسالك القروية تلك المسالك التي تنجز من طرف الجماعة القروية أو السكان المحليين، والغرض منها فك العزلة عن الدواوير بالعالم القروي، كما تلعب أهمية قصوى أيضا في تأمين الاتصال بين السكان واستغلالياتهم، لهذا فدورها لا يقل أهمية عن باقي الطرق الأخرى. يبلغ طول المسالك القروية بجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي 442 كلم، فهي أغلبها لا تربط الدواوير بالطرق المعبدة، وهي مسالك لا يتجاوز امتدادها تراب الجماعتين، باستثناء مسلك واحد يصل طوله 35 كلم، و هو مسلك يربط بين الطريق الوطنية رقم 4 التي تتجه نحو جماعة مكس والطريق الإقليمية رقم 5001 التي تصل الطريق الوطنية رقم 4 عبر مركز سبت الأودية، و نظرا لأهمية في ربط تراب 4 جماعات بإقليم مولاي يعقوب تمت برمجته في إطار مشروع برنامج الطرق القروية.

الصورة الفضائية 6: بنية شبكة الطرق والمسالك المصنفة وغير المصنفة بمجال الدراسة



المصدر: - العمل الميداني والخرائطي الشخصي، ماي 2014؛
- صور الأقمار الاصطناعية من موقع المساحة الجيولوجية الأمريكية (<http://www.usgs.gov>)، فبراير 2014.

عموما تظل وضعية المسالك القروية متردية، لأن الحالة التي توجد عليها لا تساعد كثيرا على إخراج عدد من دواوير الحيز الترابي من عزلتها، نظرا لانقطاعها المتكرر خاصة في فصل الشتاء وتستمر في بعض الأحيان مدة طويلة، لأن إصلاحها لا يزال يقتصر في بعض الأحيان على مبادرة السكان، لكن في كثير من الأحيان تتجاوز تكلفة الإعداد إمكانياتهم مما يستدعي تدخل الجماعة القروية باعتبارها المسؤول الأول عن إعداد مثل هذه المرافق (الصورة 42).



الصورة 42: مسلك قروي لا يتوفر على أدنى الشروط في حالة متردية؛ يربط بين الطريق الإقليمية رقم 5013 ويمر من دواوير جبل تغاث؛ على طول 15 كيلو متر، وصولا إلى حي واد فاس بمقاطعة المارينيين عمالة مدينة فاس.

ت. غياب شبه تام للمسالك الغابوية

يتم إنجازها من طرف إدارة المياه والغابات، وهي مسالك تؤدي إلى قطاعات غابوية أو تعبرها، دورها يتجلى في تمكين المصالح المعنية من الحفاظ على الغابة وحمايتها، سواء من حيث الصيانة أو الاستغلال أو التلف الذي تتعرض إليه.

معظم قطاعات غابة تغاث بجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي، يصل إليها مسلك قروي أو طريق معبد، لهذا نجد أن المسالك الغابوية بالجماعة شبه منعدمة باستثناء مسلكين يبلغ طول الأول 7 كلم والثاني 14 كلم، هذه المسالك تربط حي واد فاس بالطريق الإقليمية رقم 5053 والطريق الوطنية رقم 4، مروراً بغابة تغاث ومركز الطلاحة.

2. شبكة كهربائية وصلت درجة التعميم

تشكل الطاقة الكهربائية إحدى الوسائل الضرورية لتحريك دينامية التنمية وفك العزلة عن ساكنة العالم القروي، ووعيا بالأهمية الكبرى التي تحتلها، عملت الدولة منذ 1981 على بلورة مجموعة من البرامج (البرنامج الوطني للكهربة اللامركزية – البرنامج النموذجي للكهربة...) التي سعت إلى تزويد ساكنة العلم القروي بهذه الطاقة المهمة، لكن تراب الجماعتين لم يحض بأي واحد منها حتى حدود سنة 2008 حينها استفاد في إطار ما يعرف بالبرنامج الشمولي للكهربة القروية فيما يخص ربط الدور السكنية بهذه المادة الحيوية.

بلغت نسبة تغطية ساكنة جماعة مولاي يعقوب بالكهرباء 100 %، بينما بالمقابل نجد جماعة سبع رواضي بلغت نسبة التغطية بها 96 % سنة 2010 بعدما كانت لا تتجاوز 77 % سنة 2008، وهي نسبة مهمة إذا قورنت بالنسبة المسجلة على المستوى الجهوي¹¹⁷. ويمكن تفسير هذا التحسن بكون معظم دواوير الجماعتين تمت تغطيتهما بشبكة الكهرباء، إلا أنه لا تزال بعض الدواوير المعزولة قدرت بحاصل 6 % محرومة إلى اليوم من الاستفادة من هذه التغطية، لكن رغم تعميم التغطية فإن جودة الخدمات الكهربائية ضعيفة، حيث عبر بعض السكان المستجوبين على أن الكهرباء كثير الانقطاع نظرا للضغط أحيانا ولسقوط الأعمدة الكهربائية أحيانا أخرى، وهو ما يسبب ضياع أجهزتهم الالكترونية؛ ولهذا اقترحوا توسيع الشبكة الكهربائية وتقوية التوتر الكهربائي.

3. ضعف شبكة الماء الصالح للشرب

بشكل الماء الصالح للشرب أحد المشاكل الرئيسية التي يعاني منها الوسط القروي في بلادنا. ومن أجل التخفيف من حدة هذا المشكل، أقدمت السلطات العمومية على وضع البرنامج الوطني لتزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب، المعروف ب (PAGER) الذي بدأ في تنفيذه مع مطلع سنة 1995. لكن الحيز التراخي لم يستفد من هذا البرنامج حتى سنة 2008 حيث تم الشروع خلال شهر غشت في انجاز مشروع تزويد الجماعة القروية سبع رواضي بالماء الصالح انطلاقا من استغلال بعض العيون الموجودة بتراب الجماعتين، وحسب القسم التقني بالجماعتين فقد وصل عدد النافورات إلى 34 وحدة سنة 2008 مقابل 62 نافورة في بداية 2014، وقد وصلت نسبة الإيصالات الخاصة بالمنازل بمركز مولاي يعقوب في أواخر سنة 2013 حصة 100 %، وبالمقابل يستفيد سكان دواوير الجماعة القروية سبع رواضي من نسبة تغطية وصلت 92 % في أواخر سنة 2012 مقابل 60 % سنة 2008، بينما باقي الدواوير الأخرى تعتمد على جلب المياه من الجماعات المجاورة كجماعتي عين بوعلي والعجاجة.

وفي غياب شبكة الماء الصالح للشرب، نجد أن أغلب سكان دواوير جماعة سبع رواضي بصفة خاصة سكان مشيخة حميان كدوار أولاد عبد الله يوفرون حاجياتهم من المياه من ابار خاصة، في حين تجلب باقي الساكنة المياه من الآبار والعيون العمومية التي تزود النافورات والسقايات (الصورة 43 و44).

¹¹⁷ - منوغرافية جماعة مولاي يعقوب ومنوغرافية جماعة سبع رواضي 2013، والعمل الميداني 2014.



الصورة 43: موقع استغلال عين الباردة من طرف المكتب الوطني للماء الصالح للشرب، الذي شيد خزان معالجة وتجميع وتوزيع المياه، عند النقطة الكيلومترية 6.350 على الطريق الإقليمية 5053 التي تربط بين مدينة فاس وجماعات إقليم مولاي يعقوب بصفة خاصة سبع رواضي وعين بو علي والعجاجة.



الصورة 44: أحد السقايات التي أقيمت على عين كدية الشليح لتزويد الدواوير المجاورة بالماء الصالح للشرب، حيث يقوم الأطفال الصغار بجلب المياه، ويعد هذا الدور بمثابة تدريب على تحمل المسؤولية منذ الصغر.

4. غياب شبكة التطهير ومطاح الأزبال

إن اعتماد المقاربة البيئية تقتضي التفكير في طرق التخلص من النفايات بكل أنواعها الصلبة والسائلة، بالشكل الذي يضمن تحقيق تنمية تضمن استدامة الموارد الترابية بالحيز الترابي للجماعتين.

ونظرا للطابع القروي الذي يسود بصفة خاصة جماعة سبع رواضي، فإن إشكالية تدبير النفايات لا تطرح إشكالا كبيرا للسكان، لأنهم خلقوا وسائل محلة لتدبيرها ك:

- حفر التطهير الخاصة بالنسبة للنفايات السائلة والتي تشكل تهديدا على الفرشة المائية، وأيضا على صحة مختلف الكائنات الحية نظرا لنوعية الأصناف الترابية؛ حيث تشكل الأتربة الكسمنغيزية 44 %، وهي ذات نفاذية عالية.

- مطارح الأزبال «المزبلة» بالنسبة للنفايات الصلبة، وهي عبارة عن حفر سطحية يتم حفرها بالحقول القريبة للمنزل، تجمع فيها كل النفايات المنزلية وفضلات المواشي لتستعمل سمادا بيولوجيا يرفع من خصوبة التربة.

هذه الطرق تحافظ على البيئة أكثر من شبكة التطهير السائل التي يتم تصريفها في غالب الأحيان في المجاري المائية القريبة، مما يشكل تهديدا لمختلف الكائنات الحية.

لكن نظرا لطابع الحضري الذي بدأت تظهر بوادره الأولى بكل من مركزي عين الله والطلاحة، واعتبارهما من المراكز الصاعدة، وما أصبحت تتميز به هذه التجمعات السكانية من بنيات وخدمات اجتماعية، فإن السكان يعانون من غياب شبكة التطهير السائل وغياب جهات تعنى بجمع النفايات الصلبة بالجماعة القروية سبع رواضي، مما يجعل السكان يتخلصون منها بالقرب من التجمعات السكانية، وهو ما يشكل تهديدا بيئيا بالحيز الترابي، ويشوه المنظر العام لهذه التجمعات السكانية، وظهور بعض حالات الأمراض للسكان، وفي هذا الصدد عبر بعض سكان الجماعة على معاناتهم وطلبوا بضرورة ربط منازلهم بشبكة الصرف الصحي وتوفير شاحنة لجمع الأزبال¹¹⁸. وبالمقابل نجد المركز الحضري مولاي يعقوب يتوفر على مطرح للأزبال (الصورة 45)، إضافة إلى ضعف شبكة التطهير والصرف الصحي بالمركز، حيث يتم تصريف المياه العادمة وعصارة مطرح الأزبال عن طريق قذفها بواد مولاي يعقوب الذي يعد أحد روافد واد مكس.



تتنوع آراء المستجوبين من سكان جماعتي مولاي يعقوب وعين الله حول تحسين جودة البنيات التحتية الضرورية لتحسين جودة الحياة الاجتماعية بتراب الجماعتين، حيث يجمع 38 % من السكان المستجوبين على ضرورة الاهتمام أكثر بتحسين البنيات التحتية الطرقية، في حين يعتبر 91 % من منهم أنه من الضروري الاهتمام أكثر بمد قنوات الماء الصالح للشرب، و85 % يجمعون على ضرورة الاهتمام بقنوات الصرف الصحي (جدول 67).

جدول 67: توزيع أرباب الأسر حسب البنيات التحتية الضرورية لإنجازها بمجال الدراسة

الوحدة الترابية	الطرق	%	الماء الصالح الشرب	%	الصرف الصحي	%	وسائل أخرى	%
مركز مولاي يعقوب	13	11	19	16	17	14	11	9
مكناسة مولاي يعقوب	2	2	5	4	4	3	3	3
عين الله الضويات	10	8	24	20	20	17	13	11
الطلاحة	1	1	16	13	16	13	4	3
حميان	8	7	9	8	9	8	4	3
عين موخنافر	1	1	13	11	13	11	4	3
بطمة جلافة	4	3	8	7	8	7	5	4
غمرة السجع	6	5	10	8	10	8	6	5
لوطة السجع	1	1	5	4	5	4	3	3
المجموع من 120 مستجوب	46	38	109	91	102	85	53	44

المصدر: البحث الميداني، مارس 2014.

2. تحسين جودة الخدمات الاجتماعية والتجهيزات الثقافية والرياضية

من المعلوم أن تحسين جودة الحياة الاجتماعية للسكان لا تقتصر فقط على الطرق والكهرباء والماء، بل إن الأمر يتعداه إلى خدمات أخرى هي كذلك تعتبر ضرورية للاستقرار البشري بمجال

الدراسة، وكذا تحسين المستوى المعيشي للسكان، من قبيل الخدمات الرياضية والتجهيزات الثقافية والرياضية.

يجمع 79.16 % من المستجوبين على ضرورة الاهتمام بالتجهيزات الاجتماعية، كما ترتفع تمثيلية المطالبين بتحسين جودة الخدمات 75 %، بينما لا يمثل عدد المستجوبين المطالبين بضرورة تحسين الخدمات الرياضية إلا 11.70 % (جدول 68).

جدول 68: نوعية ووقع الخدمات والتجهيزات حسب أرباب الأسر بمجال الدراسة

وقع الخدمات والتجهيزات				نوعية التجهيزات						الوحدة الترابية
%	غير راض	%	راض	%	العدد	تجهيزات أخرى	ثقافية	رياضية	اجتماعية	
17	20	2	2	17	37	4	16	3	14	مركز مولاي يعقوب
3	4	1	1	5	10	2	3	0	5	مكناسة مولاي يعقوب
18	21	3	3	22	47	3	18	5	21	عين الله الضويات
9	11	4	5	14	30	1	13	3	13	الطلاحة
6	7	3	4	10	22	1	10	0	11	حميان
11	13	0	0	11	23	0	10	2	11	عين موخنافر
5	6	2	2	7	15	3	4	0	8	بطمة جلافة
8	10	2	2	8	18	3	8	1	6	غمرة السجع
7	8	1	1	7	15	1	8	0	6	لوطة السجع
83.33	100	16.67	20	100	217	18	90	14	95	المجموع
							75	11.70	79.16	%

المصدر: البحث الميداني، مارس 2014.

أما بالنسبة لوقع هذه التجهيزات على السكان المحليين، فيعبر 83.33 % من السكان عن عدم رضاهم عن الخدمات والتجهيزات المقدمة، في حين تعبر النسبة الباقية وهي 16.67 % عن رضاها حسب الجدول أعلاه.

تتوزع اقتراحات السكان المستجوبين من أجل تحسين جودة الخدمات المقدمة، بين الخدمات الاجتماعية (37 %) والتي تتمثل أساسا في ضعف الخدمات الاجتماعية المقدمة وغياب التجهيزات، والصحية (33 %) كتوقف بعض التجهيزات الصحية عن العمل وبعد المسافة بين المركز والتجهيزات، والرياضية (30 %) كتدعيم التنشيط الثقافي والرياضي (جدول 69).

جدول 69: اقتراحات دعم الخدمات والتجهيزات وإكراهاتها حسب أرباب الأسر بمجال الدراسة

العدد	%	تفسير وقع الخدمات والتجهيزات	العدد	%	اقتراحات دعم الخدمات والتجهيزات
22	18	ضعف الخدمات	44	37	الاجتماعية
20	17	غياب التجهيزات			
27	23	توقف التجهيزات عن العمل	40	33	الصحية
28	23	بعد المسافة بين المركز والتجهيزات			
19	16	نقص الأطر التقنية	36	30	الرياضية
4	3	تدعيم التنشيط الثقافي والرياضي			
120	100	المجموع	120	100	المجموع

المصدر: البحث الميداني، مارس 2014.

1. تحسين وضعية المرأة القروية

تكتسي برامج دعم المرأة القروية أهمية كبيرة خاصة بالنسبة للمناطق التي تعرف هشاشة اجتماعية كبيرة، لما لها من دور كبير في تحسين المستوى المعيشي للعديد من الأسر. في هذا السياق استفادت العديد منها بهذه البرامج، حيث صرح 19.44 % من المستجوبين باستفادة زوجاتهم من جمعيات نسائية، و 18.06 % من تعاونيات إنتاجية، و 18.06 % من برامج محو الأمية (جدول 70).

جدول 70: توزيع أرباب الأسر حسب استفادة زوجاتهم من برامج دعم الأسرة القروية بمجال الدراسة

المجموع		طبيعة الدعم للمرأة القروية						الوحدة الترابية
العدد	%	برامج أخرى	مهارية الأمية	القروض الصغرى	التأهيل والتكوين	تعاونيات إنتاجية	جمعيات نسائية	
19	16	4	5	0	5	2	3	مركز مولاي يعقوب
8	7	1	1	1	1	2	2	مكناسة مولاي يعقوب
0	0	0	0	0	0	0	0	عين الله الضويات
7	6	0	1	1	2	1	2	الطلاحة
7	6	0	0	1	0	2	4	حميان
0	0	0	0	0	0	0	0	عين موخنافر
12	10	1	2	1	1	4	3	بطمة جلافة
16	13	3	4	0	3	2	4	غمرة السجع
3	3	0	0	1	1	1	0	لوطة السجع
72	60	9	13	5	13	14	18	المجموع
		12.5	18.06	6.94	18.06	19.44	25	%

المصدر: البحث الميداني، مارس 2014.

2. إكراهات القطاع الصحي والتعليمي

أ. تنوع إكراهات القطاع الصحي

تتوفر جماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي على مركزين صحيين يشتملان على قاعة للولادة بكل منهما، وعلى خمس مستويات بكل من دوار أولاد أهلال وغمرة أولاد لحسن وحميان والطلاحة، وتجدر الإشارة إلى أن هذه المستوصفات تعاني بشكل كبير من نقص في التجهيزات والأطر الطبية، خاصة في مجال الخدمات الطبية المتخصصة والاستعجالية، وتبقى الخدمات الصحية المقدمة بالجماعتين محدودة في بعض الحالات الاستعجالية، حيث تستوجب التنقل إلى مدينة فاس من أجل العلاج.

ما يزال القطاع الصحي إذن بمجال الدراسة يعاني الكثير من الإكراهات والعراقيل، ولعل نتائج البحث الميداني خير دليل على ذلك، حيث تشير إلى أن 12.88 % من السكان المستجوبين يعانون من نقص الوحدات الصحية، كما أن 24.82 % منهم يعانون من نقص الأطر، كما أن أكثر من 18 % منهم يعانون من ضعف الخدمات الصحية ومن غياب الأدوية والتجهيزات، كما أن 12.65 % منهم يعانون من انعدام الاستفادة من حملات التلقيح (جدول 71).

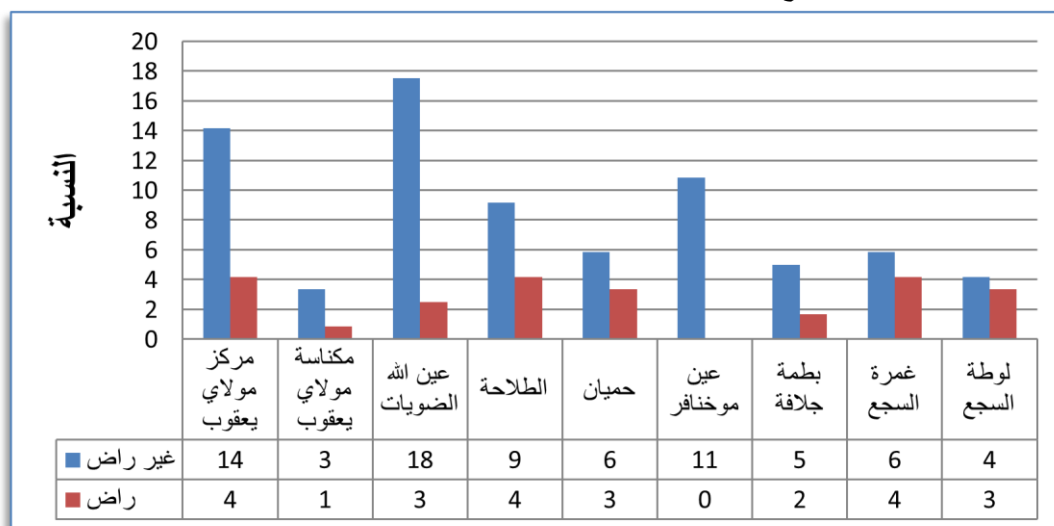
جدول 71: توزيع إكراهات الخدمات الصحية حسب السكان بمجال الدراسة

الوحدة الترابية	نقص الوحدات	نقص الأطر	ضعف الخدمات	غياب الأدوية والتجهيزات	انعدام الاستفادة من مركز للتوليد	انعدام حملات التلقيح	مشاكل أخرى	العدد	%
مركز مولاي يعقوب	3	15	11	14	4	7	6	60	14
مكناسة مولاي يعقوب	2	5	5	5	2	2	3	24	6
عين الله الضويات	21	24	21	21	4	18	2	111	26
الطلاحة	7	16	13	8	5	14	8	71	17
حميان	2	10	5	8	1	3	2	31	7
عين موخنافر	11	13	7	7	2	5	0	45	11
بطمة جلافة	2	7	6	7	3	3	3	31	7
غمرة السجع	1	7	7	6	2	2	3	28	7
لوطة السجع	6	9	5	5	1	0	0	26	6
المجموع	55	106	80	81	24	54	27	427	100
%	12.88	24.82	18.74	18.97	5.62	12.65	6.32		

المصدر: البحث الميداني، مارس 2014.

تبعاً للنقص الحاصل على مستوى التجهيزات الصحية، يتباين وقع تأثيرات هذا القطاع على ساكنة المجال، إلا أن نسبة مهمة منهم، وتصل إلى 75.83 % تعرب عن عدم رضاها على الخدمات الصحية المقدمة (الشكل 24).

الشكل 24: وقع الخدمات الصحية حسب أرباب الأسر بمجال الدراسة



المصدر: البحث الميداني، مارس 2014.

تبقى اقتراحات السكان لتحسين الظروف الصحية متعددة بتعدد المشاكل التي يعيشونها على مستوى هذا القطاع، حيث يجمع 56.67% من السكان المستجوبين على ضرورة زيادة الأطر الصحية، في حين يعرب 25.83% منهم عن تقريب الخدمات الصحية أكثر من الساكنة (جدول 72).

جدول 72: آراء تحسين الوضع الصحي حسب أرباب الأسر بمجال الدراسة

الوحدة الترابية	زيادة الأطر	دعم التجهيزات	تقريب الخدمات	وسائل أخرى	العدد	النسبة
مركز مولاي يعقوب	8	2	11	1	22	18
مكناسة مولاي يعقوب	2	0	0	3	5	4
عين الله الضويات	18	2	4	0	24	20
الطلاحة	12	2	1	1	16	13
حميان	5	2	4	0	11	9
عين موخنافر	11	0	1	1	13	11
بطمة جلافة	2	0	3	3	8	7
غمرة السجع	3	2	6	1	12	10
لوطه السجع	7	1	1	0	9	8
المجموع	68	11	31	10	120	100
%	56.67	9.17	25.83	8.33		

المصدر: البحث الميداني، مارس 2014.

ب. إكراهات قطاع التعليم

على الرغم من الأهمية الكبيرة التي يمثلها قطاع التعليم في التنمية المحلية إلا أن تراب الجماعتين ما زال يعرف إكراهات مهمة على هذا الصعيد، حيث لا يصل عدد المستفيدين من الدعم المدرسي إلا إلى 18.33% من عدد المستجوبين، وتبقى النسبة الكبيرة من هؤلاء، وتمثل 85% في منأى عن أي استفادة تذكر (جدول 73). بناء على ذلك فإن هذه الفئة الأخيرة تبقى غير راضية عن الخدمات التعليمية المقدمة.

جدول 73: توزيع المستفيدين من الدعم المدرسي وأهميته عند أرباب الأسر بمجال الدراسة

الوحدة الترابية		عدد المستفيدين من الدعم المدرسي				وقع دعم التمدرس	
		نعم	%	لا	%	راض	%
مركز مولاي يعقوب		0	0	22	18	0	0
مكناسة مولاي يعقوب		0	0	5	4	0	0
عين الله الضويات		0	0	24	20	0	0
الطلاحة		4	3	12	10	4	3
حميان		4	3	7	6	3	3
عين موحنافر		0	0	13	11	0	0
بطمة جلافة		5	4	3	3	2	2
غمرة السجع		6	5	6	5	6	5
لوطة السجع		3	3	6	5	3	3
المجموع		22	18.33	98	81.67	18	15.00

المصدر: البحث الميداني، مارس 2014.

يجمع سكان جماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي على ضرورة اتخاذ عدة تدابير للحد من العجز الحاصل في هذا القطاع، خاصة محاربة الأمية (16.67 %)، والهدر المدرسي (6.67 %)، والنقل المدرسي (10 %) (جدول 74).

جدول 74: وسائل تحسين وضعية التمدرس حسب السكان بمجال الدراسة

الوحدة الترابية	محاربة الأمية	محاربة الهدر المدرسي	الدعم المادي	النقل المدرسي	وسائل أخرى	العدد	النسبة
مركز مولاي يعقوب	0	0	0	0	0	22	18
مكناسة مولاي يعقوب	0	0	0	0	0	5	4
عين الله الضويات	0	0	0	0	0	24	20
الطلاحة	3	0	0	1	4	16	13
حميان	4	2	4	2	4	11	9
عين موحنافر	0	0	0	0	4	13	11
بطمة جلافة	5	5	2	3	5	8	7
غمرة السجع	6	1	1	5	6	12	10
لوطة السجع	2	0	0	1	3	9	8
المجموع	20	8	7	12	26	120	100
%	16.67	6.67	5.83	10	21.67		

المصدر: البحث الميداني، مارس 2014.

تتنوع اقتراحات السكان المستجوبين لدعم التمدرس، ويمكن الإشارة في هذا الإطار إلى ضرورة الرفع من قيمة الدعم (36 %) وتفعيل برنامج محم الأمية (32 %) وبرنامج الدعم لتحسين التمدرس (18 %) (جدول 75).

جدول 75: توزيع المستجوبين حسب اقتراحات دعم التمدرس وتفسير وقع الدعم حسب أرباب الأسر بمجال الدراسة

العدد	%	تفسير وقع الدعم	العدد	%	اقتراحات دعم التمدرس
6	27	نقص الدعم	8	36	الرفع من قيمة الدعم
3	14	توفير الكتب	2	9	إحداث روض
1	5	توفير الملابس للتلاميذ	7	32	تفعيل برنامج محاربة الأمية
7	32	انقطاع برنامج محاربة الأمية	4	18	تفعيل برامج الدعم لتحسين التمدرس
4	18	انقطاع برامج الدعم لتحسين التمدرس	1	5	بدون
1	5	بدون	22	100	المجموع
22	100	المجموع			

المصدر: البحث الميداني، مارس 2014.

أما بالنسبة للتفسيرات التي قدمها السكان المستجوبين حول وقع الدعم، فيشير 32 % من المستجوبين إلى انقطاع برنامج محاربة الأمية، و 27 % إلى نقص الدعم، بينما يتوزع البقية بين ضرورة توفير الكتب والملابس للتلاميذ وغيره.

3. وقع المشاريع الترابية المنجزة حسب أرباب الأسر بالحيز الترابي

بتواضع المشاريع المنجزة على تراب الجماعتين تتباين آراء ساكنة تراب الجماعتين حول أهمية المشاريع المنجزة داخل مجال الدراسة، حيث يولي 32.19 % أهمية للمشاريع الجماعية، في حين نجد أن 21.23 % تعطي أهمية للمشاريع المنجزة على صعيد القطاع السياحي، و 17.12 % على صعيد القطاع الصحي، و 16.10 % بالنسبة لقطاع التعليم (جدول 76).

جدول 76: وقع المشاريع الترابية المنجزة حسب أرباب الأسر بمجال الدراسة

الوحدة الترابية	جماعية	سياحية	قطاع التعليم	قطاع الصحة	أخرى	العدد	النسبة
مركز مولاي يعقوب	13	16	5	7	2	43	15
مكناسة مولاي يعقوب	2	2	3	1	2	10	3
عين الله الضويات	24	11	10	13	10	68	23
الطلاحة	14	15	15	15	16	75	26
حميان	8	7	1	3	1	20	7
عين موخنافر	13	1	2	2	1	19	7
بطمة جلافة	4	3	5	3	3	18	6
غمرة السجع	7	6	4	5	1	23	8
لوطة السجع	9	1	2	1	3	16	5
المجموع	94	62	47	50	39	292	100
%	32.19	21.23	16.10	17.12	13.36		

المصدر: البحث الميداني، مارس 2014.

رغم تواضع المشاريع المنجزة، إلا أن عدد مهما منها تم فيها استشارة السكان، حيث يصل عدد الذين تم استشارتهم من المستجوبين في مختلف التدخلات بتراب الجماعتين 32.19 % (جدول 77).

جدول 77: نوعية المشاريع الترابية المنجزة التي تم فيها استشارة أرباب الأسر بمجال الدراسة

طبيعة الاستشارة					نوعية المشاريع						تدخلات السكان		الوحدة الترابية
%	العدد	التقييم والمتابعة	الإنجاز	التصور	%	العدد	أخرى	السياحة	التجهيزات	الخدمات	%	العدد	
14	17	4	2	11	14	17	1	12	1	3	14	17	مركز مولاي يعقوب
3	3	0	0	3	3	3	0	0	1	2	3	3	مكناسة مولاي يعقوب
11	13	2	5	6	11	13	2	7	3	1	11	13	عين الله الضويات
9	11	0	1	10	9	11	0	8	1	2	9	11	الطلاحة
6	7	2	1	4	6	7	1	4	0	2	6	7	حميان
4	5	0	3	2	4	5	1	2	2	0	4	5	عين موخنافر
4	5	1	5	3	4	5	1	1	1	2	4	5	بطمة جلافة
8	9	2	6	1	8	9	2	4	1	2	8	9	غمرة السجع
6	7	0	1	6	6	7	1	3	2	1	6	7	لوطة السجع
64.2	77	11	24	46	64.2	77	9	41	12	15	64.17	77	المجموع

المصدر: البحث الميداني، مارس 2014.

أما بالنسبة لنوعية المشاريع التي تم فيها أخذ استشارة الساكنة المحلية، فتأتي المشاريع السياحية على رأسها ب 41 استشارة، ضمن الساكنة المستجوبة، وتأتي المشاريع الخدماتية في المرتبة الثانية ب 15 استشارة، ثم مشاريع التجهيزات ب 12 استشارة. أما بالنسبة لطبيعة الاستشارات فهي تتوزع بين استشارات تصور المشروع (46 استشارة) واستشارات الإنجاز (24 استشارة)، وتأتي استشارات التقييم والمتابعة في المرتبة الثالثة ب 11 استشارة.

يقترح السكان المستجوبون مجموعة من الاقتراحات العملية للنهوض بالتنمية على مستوى تراب الجماعتين، يأتي بناء مراكز التكوين المهني المتخصص الفلاحي والحيواني، وبناء مدارس وثانويات جديدة، والربط بقنوات الصرف الصحي، على رأس قائمة هذه الاقتراحات (12 % لكل منها) (جدول 78).

جدول 78: وسائل النهوض بالتنمية المحلية والتدخلات المستقبلية حسب أرباب الأسر بمجال الدراسة

العدد	النسبة	وسائل النهوض بالتنمية المحلية	العدد	النسبة	تدخلات مستقبلية للتنمية المحلية
73	8	إنجاز مشروع تهيئة الطريق الرابط بين فاس وجماعتكم	70	27	بناء مستوصف بالمركز القروي
109	12	بناء مراكز التكوين المهني المتخصص الفلاحي والحيواني	25	10	تجديد وتحسين جودة البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية
72	8	بناء مراكز التكوين المهني المتخصص الفندقي والسياحي	9	4	بناء وحدات فندقية لإستقبال السياح
111	12	بناء مدارس وثانويات جديدة	2	1	بناء وحدات صناعية لتحويل المنتوجات وتشغيل الشباب
75	8	بناء مركب للترفيه والتنشيط الثقافي والسياحي	4	2	بناء مركب وسوق تجاري سياحي
58	6	بناء قرية سياحية لتدعيم الطاقة الإيوائية السياحية	2	1	بناء مركب تجاري بعين الله
85	9	الإهتمام بالتنشجير	5	2	بناء مركب تجاري بمولاي يعقوب
112	12	الربط بقنوات الصرف الصحي	26	10	بناء معرض للمنتوجات المحلية
8	1	دعم وتوسيع قنوات الصرف الصحي	8	3	بناء وتجديد المسلك القروية
91	10	العناية أكثر بجمع النفايات الصلبة	62	24	بناء مكتبة ومدرسة جماعية
83	9	إنشاء مطرح مراقب	19	7	الإهتمام بالنقل المدرسي
53	6	إنشاء مستشفى إقليمي بالجماعة	23	9	تدخلات مختلفة
930	100	المجموع	255	100	المجموع

المصدر: البحث الميداني، مارس 2014.

أما بالنسبة للتدخلات المستقبلية فيأتي اقتراح بناء مستوصف بالمركز القروي وبناء مكتبة ومدرسة جماعية على رأسها، حيث تمثلان على التوالي 27 % و 24 % لكل منها.

رغم المجهودات التي بذلت من أجل النهوض بواقع البنى التحتية والمرافق الاجتماعية بجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي، فإنها لا زالت تعرف إكراهات عدة، منها ما هو مرتبط بالبنية الجيولوجية للتضاريس، ومنها ما هو مرتبط كذلك بحسن تدبير الموارد المالية والبشرية للجماعتين معا. استطاعت الجماعتان أن تحقق تغطية شاملة في بعض القطاعات مثل الكهرباء، لكنها في المقابل تعرف عجزا كبيرا في قطاعات أخرى؛ مثل التعليم، الصحة، والماء الصالح للشرب خصوصا في سنوات الجفاف، وشبكة التطهير السائل ومطاح الأزبال، حيث نجد معظم المؤسسات التعليمية لا تتوفر فيها شروط الجودة لممارسة العملية التعليمية التعلمية، لكونها غير كافية، وذات جودة رديئة، وتعاني من انعدام التجهيزات والموارد البشرية الضرورية، مما يجعل المستوى التعليمي بالحيز الترابي لا زال متدنيا.

في نفس السياق، تظل المسألة الصحية من القضايا التي تثير الانتباه نظرا للخصائص المسجل على مستوى الخدمات الصحية، حيث هناك ضعف كبير في المراكز الصحية وفي عدد الموارد البشرية الكفيلة بالاستجابة لحجم السكان، يضاف إلى كل هذا مسألة انعدام التجهيزات الطبية الأساسية، مما يجعل دور هذه المراكز يقتصر على تقديم الخدمات الطبية البسيطة، نفس الشيء ينطبق على واقع الخدمات الثقافية والرياضية التي تتسم بالتمركز ومحدودية التأطير وغياب الفعالية في كثير من الأحيان.

هذا الضعف المسجل على مستوى التجهيزات الأساسية والمرافق الاجتماعية، كان له انعكاس كبير على مستوى عيش السكان بالحيز الترابي، حيث ترتفع معدلات الفقر والهشاشة وضعف مؤشرات التنمية الاجتماعية والبشرية، لذا فالاندماج الترابي لبرامج التنمية، لا زال يختزل في تقابل برامج يتم اعتمادها ضمن نفس الحيز، وذلك في غياب التعبير عن الحاجيات الأساسية وعن انتظارات السكان، وفي غياب خبرة قطاعية في الميدان وتدبير ترابي نشيط وناجح.

بعد تحليلنا لواقع البنى التحتية والتجهيزات الأساسية كالطرق والمسالك القروية وشبكة الماء الصالح للشرب والكهرباء، والخدمات الاجتماعية من تعليم وصحة... بالحيز الترابي، تبين لنا أن رغم الموارد الترابية المهمة التي يتوفر عليها على هذا المستوى، فإنها لا زالت غير كافية وتعاني من العديد من التهديدات والإكراهات العميقة.

الفصل الثامن:

المشروع الترابي في إطار استراتيجية التنمية المحلية بالضاحية الغربية لمدينة فاس الكبرى

بعد دراسة الخصائص العامة للموارد الترابية بجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي، تبين لنا أنه رغم توفرهما على عدة مؤهلات مهمة، إلا أن واقعهما ما يزال يختزل العديد من مظاهر التراجع القروي في مختلف المجالات البيئية والاقتصادية والاجتماعية. لهذا أصبح اليوم على الفاعلين تركيز كل جهودهم للخروج بالجماعتين من دائرة العزلة والتأخر التنموي، ولن يتم ذلك إلا عن طريق بلورة استراتيجية وجبهة لتنمية محلية ومستدامة، تراعي الخصوصية المحلية، وتضمن مصالح مختلف الفاعلين المحليين، من خلال التركيز على تثمين الموارد الترابية المميزة للحيز الترابي، وهذا لن يتأتى إلا في إطار مقارنة تشاركية يتم فيها إشراك وتعبئة قدرات مختلف الفاعلين المحليين حول مشروع ترابي مشترك، من أجل ضمان نجاحه واستمراره، لهذا فاقترح مشروع ترابي في إطار استراتيجية للتنمية المحلية، يقتضي العمل وفق مقارنة شمولية ذات نظرة استشرافية، لتجاوز الإختلالات الراهنة وكسب التحديات المستقبلية¹¹⁹.

وبما أن المقاربة الجغرافية برهنت عن فعاليتها في تحليل وفهم آليات تنظيم واشتغال المجال، فإن الجغرافيا اليوم، باتت أكثر من أي وقت مضى مطالبة باقتراح حلول وبدائل، لمعالجة مختلف الإشكاليات التي تتناولها، وكدارسين للجغرافيا، سنحاول من خلال هذا المحور طرح بعض الحلول التي نرى أنها تمكن من تشكيل لبنة أساسية لتحقيق تنمية محلية مستدامة، وتهدف إلى تحسين عيش السكان وتحافظ على الموارد لضمان استدامتها للأجيال المستقبلية.

1. تعريف المشروع الترابي

يعبر مفهوم المشروع الترابي عن ذلك المشروع الذي يتصوره الفاعلون أنفسهم من أجل تحقيق التنمية فوق حيزهم الترابي، قد يكون هذا الأخير عبارة عن جماعة، أو مجموعة من الجماعات المحلية، تجمع فيما بينها وحدة جغرافية متجانسة، من منظور خصائصها الطبيعية، والإقتصادية (نظام الإنتاج) والبشرية¹²⁰.

يتميز المشروع الترابي بخمس خصائص أساسية وهي:

- تثمين الموارد الخاصة بالحيز الترابي، خاصة تلك التي تخول له مزايا المقارنة إزاء النطاقات الترابية المنافسة .
- مشروع مشترك بين الفاعلين، ويتم هذا التشارك من خلال انخراط هؤلاء في مسلسل تصور وتنفيذ المشروع.

¹¹⁹ - LIAM (F.) et MOCELLIN (P.), (2009): « **Conduire une démarche de prospective territoriale** », Edition L'Harmattan, Paris, France. p. 26.

¹²⁰ - جنان لحسن، (2010)، « **العالم القروي في البحث الجغرافي** »، مجلة دفاتر جغرافية، العدد 7، منشورات جمعية الباحثين الجغرافيين الشباب، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهرز، فاس، ص. 26 - 27.

■ مشروع يركز على مقارنة أفقية للتنمية، وهو ما يستلزم تنسيق أهداف وانتظارات وتدخلات الفاعلين، خاصة لغاية ترشيد الوسائل، والرفع من مفعول المشاريع والعمليات. ويمر هذا بالضرورة عبر التعاقد الذي يقضي بتوزيع الأدوار بين الفاعلين، وتحديد التزامات كل واحد منهم. ويستحسن أن يقام هذا التعاقد على إطار مرجعي واضح، وهو ميثاق التنمية الترابية.

■ وهو أيضا مشروع شمولي، يقوم على تعبئة مختلف مكونات الحقل التنموي.

■ وأخيرا، فالمشروع الترابي، مشروع إستراتيجي يندرج في الديمومة، إذ يهيكل على أساس أهداف تنجز في المدى الطويل، وبرامج للمدى المتوسط (خمس أعوام مثلا) وعمليات تنجز في المدى القصير.

وعليه، يشكل المشروع الترابي قطيعة مع النهج التقليدي للتخطيط¹²¹، حيث مجموع المشاريع تقررها وتنفذها الإدارات المركزية دون أن تكون هنالك بالضرورة استشارة السكان وفاعلي الحيز الترابي الذي توجه له هذه المشاريع. وعلى عكس ذلك، يدمج المشروع الترابي المشاركة النشطة لمجموع الفاعلين المعنيين في تحديد وإنجاز العمليات المتعلقة بتثمين الموارد الخاصة بحيزهم الترابي.

2. تحليل نتائج التشخيص الترابي

من أجل إضافة طابع العلمية على الدراسة الجغرافية للمجال، لا بد من تحليل مختلف مراحل التشخيص بالنظر إلى مختلف الظواهر الجغرافية المدروسة من زاوية الخصوصيات بغية إبراز مواطن القوة والضعف للحيز الترابي لجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي.

1. تحليل فرص القوة والضعف

نقصد بمواطن القوة، كل العناصر التي تعطي للحيز الترابي قوته وتميزه، بالمقارنة مع المجالات الأخرى، في حين نقصد بمواطن الضعف كل العناصر التي تقلل من قيمة الحيز الترابي بالمقارنة مع جماعات مولاي يعقوب بجهة فاس بولمان، وهي عناصر تحددها عوامل داخلية وأخرى خارجية.

تعد شبكة SWOT من أبرز النماذج التي أبانت عن نجاعتها في التحليل الترابي والتخطيط الاستراتيجي، لأنها تربط بين المؤهلات والمخاطر الموجودة في الحيز الترابي المدروس، وبين الفرص والتهديدات التي تطرحها البيئة العامة لهذا الحيز. ومن إيجابيات هذه المقاربة هو كونها تأخذ بعين الاعتبار عند بناء الأهداف الاستراتيجية للتنمية مختلف العوامل الداخلية (المؤهلات والإكراهات)، والخارجية (الفرص والتهديدات)، للحيز المراد استشراف آفاقه، من أجل تسريع تثمين المؤهلات

¹²¹ - IRAKI (A) et TAMIM (M), (2013): « LA DIMENSION TERRITORIALE DU DEVELOPPEMENT RURAL AU MAROC: Etude Géographique », Edition de Kalimate & INAU, Imprimerie RABAT NET, Rabat, Maroc. p. 12.

والفرص التي يتيحها الحيز الترابي، والتقليل من الإكراهات والحد من التهديدات التي تعيق تحقيق تنمية مستدامة به.

لقد مكنا التشخيص الترابي توصيف مختلف الموارد الترابية بجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي، وفق نموذج SWOT، من وضع حصيلة تركيبية للمجال المدروس، تبرز المؤهلات والفرص التي يزخر بها المجال وتحديد الإكراهات والتهديدات التي يعاني منها (جدول 79 و 80).

جدول 79: مؤهلات وإكراهات الموارد الترابية بجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي

المؤهلات	الإكراهات
موقع جغرافي متميز (اختراق تراب الجماعتين بشبكة مهمة من الطرق المعبدة - مناخ يسمح بممارسة أنشطة فلاحية متنوعة)؛	ظروف طبيعية صعبة (تضاريس جبلية وتلية - مناخ جاف)؛
تنوع المشاهد والمناظر الطبيعية (تلال - أودية - عيون - غابة)؛	موارد بشرية تعاني من ارتفاع الأمية في صفوف السكان النشيطين - ضعف التأطير - ارتفاع الكثافة السكانية - قلة فرص الشغل
ثروة غابوية مهمة (غطاء نباتي - نباتات عطرية وطبية - وحيش بري)؛	سيادة الحيازات الفلاحية المجهرية والمشتتة في معظم دواوير الجماعتين؛
موارد بشرية مهمة (هوية وتقاليد مشتركة - خبرات ومعارف - الزراعة - الحرف - الطبخ - طاقات شابة - وجود فئة مهمة من الشباب حاملي الشهادات العليا)؛	ضعف مردودية معظم المنتوجات الفلاحية بسبب ارتباطها بالظروف المناخية وتقليدية الإنتاج؛
توفر الجماعتين على بعض المؤسسات السوسيوثقافية والخدمات المتعددة؛	طرق ومسالك قروية متدهورة تجعل العديد من الدواوير في عزلة خلال الفترات المطيرة - عدم وجود الكهرباء ومدارس التعليم الابتدائي في كل الدواوير؛
وجود شبكة مهمة من الفاعلين العموميين تشمل كل القطاعات؛	عدم كفاية شبكة الماء الصالح للشرب والتطهير ومطراح الأربال بمركز الجماعتين؛
توفر مختلف الفاعلين العموميين على صلاحيات مهمة على مستوى التخطيط والتنفيذ؛	ضعف جودة الخدمات الصحية والتعليمية المقدمة نظرا لضعف الأطر والأدوات المسخرة؛
توفر مختلف المؤسسات العمومية المعنية بالتنمية المحلية على كفاءات متخصصة قادرة على تنفيذ مختلف المشاريع التنموية؛	ضعف وجود مؤسسات التعليم الثانوي ونقص مؤسسات التعليم الإعدادي والتأهيلي
قوة الموارد المالية المخصصة لتنفيذ المشاريع؛	نسيج جمعي جنيني غير نشيط - شساعة مجال تدخل مختلف الفاعلين؛
وجود تعاونيات فلاحية؛	عدم إشراك السكان في بلورة مختلف المشاريع؛
طاقات شابة مؤهلة ومتشعبة بالفكر التضامني وقادرة على العطاء.	ضعف الموارد البشرية المسخرة للسهر على تنفيذ المشاريع التنموية وتأطير المسفيدين؛
	ضعف تكوين أعضاء المجلس الجماعي في التدبير.

المصدر: البحث الميداني، مارس 2014.

الفرص	التهديدات
منتجات محلية يمكن تمييزها في إطار وحدات تحويلية لمختلف سلاسل الإنتاج (تين - زيتون - لوز - صبار - خروب - نباتات طبية وعطرية - أبقار وماعز)؛	تدهور الموارد الطبيعية بفعل التدخل غير المعقلن للسكان المحليين (اجتثاث الغابات - تلوث الموارد المائية بفعل مرج الزيتون - تعرض التربة للتعرية بفعل عشوائية الاستغلال)؛
أنشطة حرفية متعددة (سدور - ألمنيوم -	حدوث امتطاحات وانزلاقات تتسبب في خسائر في

جدول 80: فرص وتهديدات الموارد الترابية بجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي

نجارة... يمكن تطويرها لخلق فرص جديدة للشغل؛	الأملاك والأرواح في الفترات المطيرة؛
سوق محلية مهمة لتصريف المنتوجات المحلية؛	هجرة الشباب المتعلم بصفة نهائية باتجاه مدن الجهة من أجل الحصول على العمل؛
وجود غابة (تغات) تسمح بإقامة منتجع للصيد والسياحة والتخييم والاستجمام للسكان المحليين وسكان الجماعات والمدن المجاورة والسياح الأجانب؛	ظهور بعض أشكال التلوث جراء الأزبال والمياه العادمة؛
برامج وطنية مهمة تقدم الدعم لمنظمات المجتمع المدني ولمؤسسات الدولة المعنية بالتنمية المحلية (مخطط المغرب الأخضر - المبادرة الوطنية للتنمية البشرية)؛	ارتفاع نسب الهدر المدرسي في كل المستويات؛
منظمات أجنبية تقدم الدعم لمنظمات المجتمع المدني الحاملة للمشاريع (USAID).	غياب الحكامة الجيدة في تدبير مختلف المشاريع التنموية؛
	غياب الالتقائية بين مختلف الفاعلين في إنجاز وتنفيذ مختلف المشاريع التنموية؛
	عدم ربط المسؤولية بالمحاسبة بالنسبة لكل الموظفين المعنيين بتدبير الشأن المحلي.

المصدر: البحث الميداني، مارس 2014.

تعتبر الموارد الترابية المميزة، أو ما يسمى بسلة المنافع، أحد أبرز المؤهلات التي تعطي للحيز الترابي المراد تنميته تميزه، مقارنة مع المجالات الترابية المنافسة، باعتبارها إمكانات متجددة ورابط أساسي لتحقيق التنمية المحلية، في زمن العولمة وتنميط الخصوصيات¹²². وتتوزع سلة المنافع بجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي على الشكل التالي (جدول 81):

المشاهد والثروات الطبيعية	البنيات التحتية
- الطيور البرية - الحيوانات البرية - الأعشاب الطبية والعطرية - الغابة والمشاهد الطبيعية	- السوق الأسبوعي - الطريق الإقليمية - الطريق الجهوية - الطريق الوطنية
- الأعراف والتاريخ المشترك - الخبرات والمهارات المحلية - أنظمة الإنتاج المحلية - المجتمع المدني والقطاع الخاص	- الزيتون - التين - الصبار - الكبار - الأبقار والأغنام
الهوية الجماعية	المنتوجات المحلية

رغم ما يميز المجال المحلي من تجانس، فإن هذا لا يخفي التنوع الموجود بين مختلف مجالاته الفرعية، لذا يشكل الجرد المجالي للموارد الترابية أحد الأدوات الأساسية لإبراز الخصوصيات الدقيقة لكل مجال فرعي. هذه الخصوصيات يجب أخذها بعين الاعتبار في الاستشراف الترابي، لجعلها روافد قوية لتنمية المجال المحلي، وتقوية تنافسيته إقليميا وجهويا (الخريطة 14).

2. تدعيم نتائج التشخيص بمقترحات الفاعلين

¹²² - حميق محمد، (2009)، « الموارد المحلية والتنمية الترابية بإقليم الحسيمة »، مجلة دفاتر جغرافية، العدد 6، منشورات جمعية الباحثين الجغرافيين الشباب، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهرز، فاس، ص. 25.

أ. التحديد التشاركي للمشاكل

يعتبر تحديد مشاكل وإكراهات هذا التراب مع السكان والسياح، عملية أساسية في إطار تجسيد الخطوة التشاركية، كما تمثل خطوة سريعة ودقيقة لتعميق نتائج التشخيص، ويمكن تلخيص المشاكل التي تم التعبير عنها خلال البحث الميداني في النقاط التالية:

❖ **مشاكل مرتبطة بالبيئة:** تتمثل هذه المشاكل أساسا في الجفاف، وطبوغرافية وعرة، وتزايد ظاهرة

التعرية المائية وانجراف التربة وتلوث البيئة؛

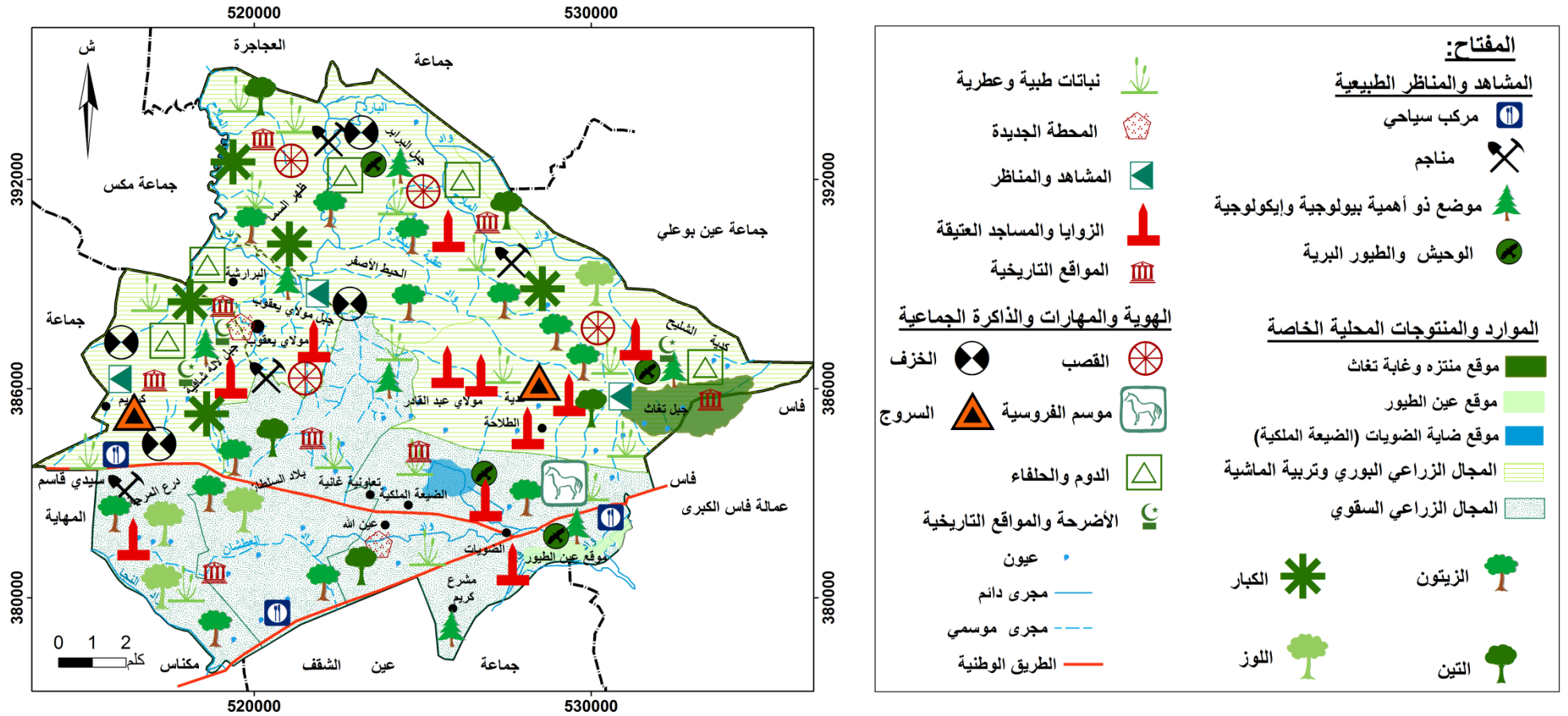
❖ **مشاكل مرتبطة بالطاقات البشرية:** كانتشار الأمية؛ حيث أثبت البحث الميداني أن 33.33 % من

المستجوبين هم من غير المتعلمين، هذا بالإضافة إلى مشاكل أخرى مرتبطة بندرة فرص الشغل، وسيادة الأنشطة الموسمية (37.50 % من المستجوبين)، وغياب مراكز التكوين المهني في الميادين ذات الصلة بالأنشطة القروية والسياحية، وضعف دعم الجمعيات النسوية، وغياب مرافق الترفيه؛

❖ **مشاكل مرتبطة بالأنشطة الإنتاجية:** ضياع المنتوجات الفلاحية بفعل الجفاف، وتراجع خصوبة

التربة بالأراضي الصالحة للزراعة، وضعف نصيب الفرد من الأرض، وغلاء الأعلاف، وانعدام التأطير والتوجيه، وعدم كفاءة التنظيمات المهنية لدى السكان النشطين خاصة من فئات التجار والحرفيين، حيث صرح 41.66 % من المستجوبين في كلا القطاعين، بانتمائهم لتنظيمات مهنية محلية، إلا أنها غير فاعلة ميدانيا. من جهة أخرى يمثل صعوبة الحصول على القروض خاصة بالنسبة للفلاحين الصغار أحد العراقيل الكبيرة التي تواجههم؛ حيث أن 22 فلاحا من مجموع 38 فلاحا استفادوا من قروض، على الرغم من أهمية هذا العدد إلا أن كلهم استفادوا منها خلال مرحلة الثمانينيات، وفي الوقت الحاضر يصعب على هذه الفئة الاستفادة من قروض جديدة، نظرا لكونهم لا يمتلكون عقودا للملكية كضمانة لهذه القروض. من هذه الزاوية، فإن مجال الدراسة يعاني بشكل كبير من أحد المشاكل العقارية المهمة في المغرب، وهي الملكية الجماعية للأراضي الفلاحية المستغلة من طرف عدد من الفلاحين لأمد بعيد، دون أن تعمل الدولة على تفويتها للمستفيدين.

خريطة 14: التوزيع المجالي لأهم الموارد الترابية بالضاحية الغربية لمدينة فاس الكبرى



المصدر: العمل الميداني والخرائطي وتصور شخصي، ماي 2014.

❖ **مشاكل مرتبطة بالبنيات التحتية والخدمات الاجتماعية:** كضعف صيانة الطرق والمسالك القروية، وعزلة الدواوير المنتمية للجماعتين، ومشكل ندرة المياه في فصل الصيف، وصعوبة الولوج إلى المرافق الاجتماعية لسكان الدواوير البعيدة بصفة خاصة سكان مشيخة حميان ببعض المراكز كدوار أولاد عبد الله وأولاد هلال وأولاد مبارك وبوحرمتات وتعاونية الدخلة؛

❖ **مشاكل مرتبطة بالفاعلين في تحقيق التنمية:** كتنقيد المؤسسات اللامركزية بسلطات الوصاية في إعداد وتنفيذ المشاريع، وتجميد الطاقات التنموية، خاصة المهندسين في أمور إدارية، وغياب التنسيق بين الفاعلين، وعدم تجاوب السكان مع البرامج التنموية؛

ب. التحديد التشاركي للحلول

لقد سمحت اللقاءات والحوارات التي أجريناها مع السكان المحليين، وكذلك مع مختلف المصالح المهمة بالتنمية المحلية بالجماعتين، باقتراح حلول لمجموعة من المشاكل المطروحة (جدول 82) عملنا على حصرها بالجدول الموالي:

جدول 82: المشاكل المطروحة والحلول المقترحة بجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي

المشاكل المطروحة	الحلول
على المستوى البيئي	
تضاريس وعرة وشديدة الانحدار	تطوير غراسة الأشجار المثمرة - إعادة تشجير الغابة المجتثة بأصناف سريعة النمو ولها مردودية اقتصادية - إقامة المدرجات لممارسة النشاط الفلاحي؛
تدهور الموارد الغابوية	تشجيع السكان على تربية المواشي في الإسطبلات - تشجيع إنتاج المزروعات العلفية - نشر مناخ الانفتاح والتعاون بين مصلحة المياه والغابات والسكان وتوفير فرص شغل جديدة؛
تعبئة الموارد المائية والحد من التلوث الناتج عن مرج الزيتون	تفعيل دراسة التأثيرات البيئية قبل الترخيص بإقامة المعاصر العصرية لتحويل الزيتون ومعاينة المخلين بالشروط البيئية؛
على المستوى الاجتماعي	
عزلة الدواوير البعيدة عن الطرق المعبدة	تعبيد الطرق الرابطة بين فاس والجماعتين - إصلاح المسالك القروية التي تربط الدواوير والطرق المعبدة بشكل دوري لضمان سهولة الولوجية؛
قلة وبعد الماء الصالح للشرب في فصل الصيف	ربط الدور السكنية بشبكة الماء الصالح للشرب؛
ضعف الخدمات الصحية بالمستوصفات الجماعية	توفير العدد الكافي من الأطر الصحية لضمان الخدمات الصحية - توفير دور للولادة والأمومة في المستوصفات الجماعية - تكلف وزارة الصحة بسيارة الإسعاف بدل الجماعة لضمان استفادة الجميع من خدماتها - بناء مستشفى - تعميم نظام المساعدة الطبية على جميع السكان؛
مشاكل التمدرس وانتشار الأمية	تأهيل المدارس الابتدائية بمعظم الدواوير - توفير مراكز الإيواء للتلاميذ - توفير مطعم لكل التلاميذ؛
غياب فرص العمل	فتح ورشات الأشغال العمومية للتخفيف من البطالة - تشجيع العمل الحرفي - تشجيع الاستثمار المحلي والخارجي؛
غياب مراكز التكوين وضعف نشاط الجمعيات	خلق مراكز للتكوين المهني في الحرف ذات الصلة بالأنشطة المحلية - خلق جمعيات تنموية لتحسين دخل المرأة القروية؛

على المستوى الإنتاجي	
مشكل البنيات العقارية	إصلاح وتحفيظ الأراضي الجماعية الصالحة للزراعة عن طريق وضع برامج لضم الأراضي وتقويتها من أجل الحد من تشتت المشارات الفلاحية مع تقسيم الأراضي بعد عملية الضم؛
مشكل القروض	منح الفلاح الصغير قروضا صغرى لتشجيع الفلاح على الإنتاج؛
تقليدية التقنيات الزراعية عند الفلاح	التأطير التقني للسكان على يد مرشدين فلاحين، وذلك عن طريق إشراك مصالح التأطير والتوجيه ومركز الأشغال الفلاحية - تمكين كل جماعة محلية من مرشدين فلاحين خاصين بها؛
ارتفاع ثمن المدخلات الفلاحية	تنظيم السكان في إطار تعاونيات للإنتاج - منح مساعدات وتحفيزات للحصول على الأعلاف الفلاحية بأثمان مناسبة؛
غياب التنظيمات المهنية عند السكان	تحسيس السكان بأهمية التنظيمات المهنية، مع توفير التأطير في كيفية إدارتها وكيفية الاستفادة من دعم الدولة؛
غلاء أثمان الأعلاف	دعم الأعلاف وتشجيع السكان على زراعتها؛
صعوبة التسويق	خلق مسالك لتسويق المنتوجات خاصة بالنسبة للتعاونيات الفلاحية - إعادة هيكلة الأسواق الأسبوعية؛
على المستوى المؤسسي	
تقيد المؤسسات المحلية بسلطات الوصاية	إيجاد مؤسسات محلية تتمكن من ممارسة كل صلاحيات التسيير الذاتي، وذلك بتسريع مسلسل اللاتمرکز واللامركزية؛
انحصار عمل الأطر في العمل الإداري	توفير الأطر الإدارية الكافية وتمكين المهندسين من كل الوسائل التقنية واللوجستية لممارسة العمل الميداني بدل العمل المكتبي؛
غياب التنسيق بين الفاعلين المؤسسيين	إلزام المؤسسات بتفعيل التنمية المحلية على أرض الواقع - تمكين الجماعات المحلية بصلاحيات وموارد مالية وبشرية - لعب دور المنسق التنموي بين مختلف الفاعلين؛
عدم تجاوب السكان مع البرامج التنموية	إشراك السكان في كل مراحل إعداد المشاريع وتنفيذها، وهذا الإشراف يجب أن يتجاوز منطق الاستشارة إلى منط المسؤولية وضمن مشاركته في اتخاذ القرارات - كسب ثقة الفلاح وتفاذي سياسة التهميش أثناء الحوارات؛
على المستوى السياحي	
ضعف البنيات والتجهيزات الفندقية بجماعة مولاي يعقوب وانعدامها بجماعة سبع رواضي؛	- العمل على توفير البنيات الفندقية والتجهيزات الأساسية بالجماعتين؛ - خلق مؤسسات محلية قادرة على تدبير القطاع السياحي.
انعدام مؤسسات التسيير والتدبير السياحي بالجماعتين.	

المصدر: البحث الميداني، مارس 2014.

لقد مكنتنا اللقاءات التي قمنا بها مع مختلف الفاعلين المعنيين بالتنمية المحلية، من تعميق فهمنا للعديد من المشاكل والإكراهات المطروحة على المستوى المحلي، كما تمكنا أيضا من جمع العمليات والحلول التوليفية، النابعة من معرفة دقيقة للحيز الترابي، والتي يمكن انطلاقا منها اعتمادا على نتائج التشخيص الترابي، من تحديد أهداف استراتيجية للتنمية المحلية، من خلال البرامج القطاعية التي تتفرع عنها، ثم العمليات الأساسية لكل قطاع على حدة، والتي يتطلبها بناء مشروع ترابي، عن طريق تجميع الموارد الترابية بهدف تعبئتها، لتحقيق أهداف استراتيجية التنمية المحلية المتوخاة من طرف السكان والفاعلين والسياح.

3. استراتيجية التنمية المحلية بالضاحية الغربية لمدينة فاس الكبرى

تعتبر هذه المرحلة جد مهمة، لكونها تسمح بالاستفادة من كل المعطيات التي تم جمعها خلال مختلف مراحل الدراسة الميدانية، على مستوى الموارد الطبيعية والبشرية والاقتصادية والبنيات التحتية، أو التي تم استنتاجها من طرف مختلف الفاعلين، بغية بلورة رؤية تثمين الموارد الترابية في أفق استراتيجية التنمية المحلية، من أجل استشراف آفاق التنمية المحلية بجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي، وفق منظور تشاركي، والذي يهتم الساكنة والسياح بالأساس، لإبراز التنافسية الترابية في إطار سياسة التسويق الترابي، الذي يركز على تحسين ظروف عيش السكان، والمحافظة على الموارد الترابية وتعبئتها.

1. الأهداف الإستراتيجية للتنمية المحلية

تقتضي عملية النهوض بالتنمية المحلية بالحيز الترابي، بلورة أهداف استراتيجية شمولية، ترسم التوجهات والطموحات، والتي يجب السعي إلى تحقيقها على المدى القصير والمتوسط والبعيد، لضمان تنمية محلية بمجال الدراسة. ويمكن تلخيص الأهداف الإستراتيجية للتنمية المحلية بالجماعتين معا في ثلاث أهداف كبرى:

أ.ضمان ترشيد الموارد الترابية

لقد حثت السياسة الوطنية لإعداد التراب واستراتيجية التنمية القروية 2020، على ترشيد استغلال الموارد الطبيعية، للحيلولة دون تدهورها أو استنزافها، لن هذه الموارد الطبيعية هي محدودة وهشة، لذا فمسألة المحافظة عليها تعد أحد أهم التحديات الكبرى التي تواجه التنمية المحلية في بلادنا¹²³. ومن هذا المنطلق فإن كل الفاعلين المعنيين بالتنمية المحلية في الوسط القروي، أصبحوا اليوم ملزمين بأن يراعوا في مختلف تدخلاتهم المحافظة على الموارد الترابية، كالماء والتربة والغطاء الغابوي والأراضي الزراعية... التي تعتبر المصدر الأساسي لاستمرارية الحياة الإنسانية، لذا فالحيز الترابي لجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي باعتبارها جزءا من إقليم مولاي يعقوب وجهة فاس بولمان بصفة عامة، بات فيها مختلف الفاعلين المعنيين بتدبير الشأن المحلي، سكانا ومؤسسات، مطالبين أكثر من أي وقت مضى بالمحافظة على مواردها الطبيعية، خاصة وأنها أصبحت في مراحل متقدمة من التدهور بسبب اختلال التوازن التي عرفته الجماعتين بين السكان والموارد، فتعرض الغابة للتدهور بسبب الاجتثاث والرعي الجائر، والأراضي الصالحة للزراعة للتعرية والإنهاك بفعل الاستغلال المفرط، والماء للتلوث، بسبب مرج الزيتون والكروم الكيماوي للوحدات الصناعية لمدينة فاس، هذا بالإضافة إلى مشكل المياه العادمة لمركز مولاي يعقوب التي تلقى بوادي مكس (الصورة 46). وعلى

¹²³ - وزارة إعداد التراب الوطني، (2001): « وثيقة الميثاق الوطني لإعداد التراب»، منشورات وزارة إعداد التراب الوطني والماء والبيئة، قطاع إعداد التراب الوطني. الرباط، المملكة المغربية، ص. 45 - 46.

هذا الأساس أصبحت مسألة بلورة إجراءات عملية استعجالية ، مسؤولية الجميع للحد من تدهور الموارد الطبيعية.



الصورة 46: تمثل قناة تصريف المياه العادمة للمركز الحضري مولاي يعقوب، التي تصب بوادي مولاي يعقوب الذي يعد أحد روافد وادي مكس، الشيء الذي يشكل خطرا على سد سيدي الشاهد بسبب التلوث.

ب. تحسين مستوى عيش السكان

يشكل العنصر البشري ركيزة أساسية في عملية التنمية المحلية، لأن الطاقات البشرية تعد الثروة الحقيقية لأي مجتمع، لكونها تعتبر المنطلق والمبتغى في مسلسل التنمية، لهذا فإن التنمية البشرية من هذا المنظور تهدف إلى تشكيل وبناء القدرات الإنسانية، من أجل انفتاح الناس بقدراتهم المكتسبة على مجالات العمل. وعليه فإن تأهيل العنصر البشري هو خيار استراتيجي لإنجاح المشاريع والبرامج التنموية، ولتحقيق مبتغياتها. وبما أن الجماعتين تعدان من بين المجالات التي تعاني مواردها البشرية من أشكال الهشاشة (أمية - فقر - هجرة - إدمان - بطالة...)، أصبح من الضروري على كل الفاعلين المعنيين بتدبير الشأن المحلي، وتكثيف جهودهم لتوفير كل الظروف الملائمة لتأهيل الموارد البشرية والبنيات الأساسية، لضمان عيش كريم لكل السكان، من أجل تشجيع كل الطاقات البشرية على العطاء والإبداع في كل ميادين الإنتاج. وهذا لن يتأتى إلا ببلورة إجراءات عملية مبنية على تصورات دقيقة للمجتمع.

ت. رفع أداء الاقتصاد المحلي

يشكل نظام الإنتاج المحلي السائد في حيز ترابي معين، المحرك الأساسي لدورة الاقتصاد، لذا فهيكلته وتأمين أنشطته تعد وسيلة مهمة لتحريك عجلة الاقتصاد المحلي، ولتحقيق أهداف اندماجه في الأنساق المحلية للاقتصاد الجهوي والوطني. وبما أن جماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي تمثل فيهما الزراعة وغراسة الأشجار وتربية الماشية والدواجن واستغلال الموارد المائية المعدنية العناصر الرئيسية لنظام الإنتاج بالحيز الترابي، لأنها تعتبر أساس الاقتصاد الأسري المحلي. بالمقابل تصطدم هذه العناصر بمجموعة من العراقيل والتهديدات، طبيعية وتاريخية واجتماعية واقتصادية، تؤدي إلى ضعفها وبقائها ضمن نظام تقليدي معاشي. وعندما نتأمل هذا المعطى، نجد أن جماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي تتوفران على موارد ترابية مهمة، يمكن تعبئتها وتأمينها بهدف تطوير سلاسل الإنتاج المحلية، على مستوى المنتجات ذات الخصوصية، غير أن الرقي بهذه الأنشطة لا يمكن أن يتم دون التخفيف من ارتباطها بالظروف والإكراهات المناخية، بغية الانتقال بها من أنشطة غير مدرة للدخل إلى أنشطة ذات مردودية عالية. لكن هذا لن يتأتى إلا عن طريق بلورة استراتيجية للتنمية المحلية، مبنية على آراء السكان المحليين، والسياح الوافدين على تراب الجماعتين، حتى يتسنى لمختلف الإدارات والمؤسسات العمومية الساهرة على تدبير الشأن المحلي وضع تدخلات ملائمة.

2. الإجراءات الأساسية للتنمية المحلية

يتطلب تفعيل مسلسل التنمية المحلية بجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي، اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير العملية التي من شأنها التقليل من مختلف الإكراهات والتهديدات التي تعاني منها، وتأمين وتعبئة الفرص والمؤهلات التي تزخر بها. لذلك فتدخلات الفاعلين بتدبير الشأن المحلي يجب أن تركز بالموازاة مع تثمين الموارد ذات الخصوصية المحلية على مجموعة من الإجراءات المهيكلية، وذلك حسب الأولويات التي أفرزها البحث الميداني.

أ. صيانة الموارد الطبيعية وترشيد استغلالها

من أجل تفعيل مسلسل التنمية المحلية، أصبح اليوم من غير الممكن الاستمرار في استغلال هذه الموارد بشكل غير معقلن، الذي كان عليه خلال العقود السابقة، لما خلفه من اختلالات كبرى بالنسبة إلى المنظومة الطبيعية لتراب الجماعتين ككل، كتراجع المجال الغابوي بصفة خاصة غابة جبل مولاي يعقوب وغابة للاشافية، وتراجع عدة أصناف من الحيوانات البرية، خاصة التي كانت موجودة بغابة تغاث، إضافة إلى مشكل إفقار التربة عم طريق الغسل والتعرية المائية، وتجزؤ الأراضي الصالحة للزراعة، وتلوث الموارد المائية...، لذا بات من الضروري اليوم على الفاعلين في تدبير الشأن المحلي إدراج صيانة الموارد الطبيعية، وترشيد استغلالها ضمن الأولويات الكبرى لمختلف البرامج، التي تهدف

إلى التنمية المحلية بإقليم مولاي يعقوب بجهة فاس بولمان من جهة، وجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي من جهة ثانية، وذلك عن طريق:

❖ القطع النهائي مع كل أشكال اجتثاث الغطاء الغابوي، بصفة خاصة غابة تغاث، وذلك بتنمين هذه الموارد الطبيعية ذات الخصوصيات المتميزة على المستوى المحلي والإقليمي بجهة فاس بولمان في إطار خلق سلاسل لنظام الإنتاج المحلي، من أجل خلق فرص الشغل والرفع من مداخل الأسرة.

❖ صيانة وتكثيف الغطاء الغابوي بجبل مولاي يعقوب وللأشافية، وذلك عن طريق إعادة تجديد الأصناف الأصلية كالعرعار والسرو بدل الصفصاف.

❖ المحافظة على الأصناف الثانوية من كثرة الاستغلال والرعي الجائر، وذلك بتخفيض ثمن الأعلاف وتشجيع السكان على إنتاجها محليا.

❖ التقليل من الاستغلال المفرط للأعشاب الطبية والعطرية، وذلك بتنظيم استغلالها في إطار تعاونيات إنتاجية محلية، للمحافظة عليها وتعبئتها بصفة خاصة تلك الموجودة بالمراكز القروية لمشيجة حميان والطلاحة.

❖ الحد من الصيد غير القانوني للحيوانات البرية والأسماك النهرية بصفة خاصة الشابل بحوض مكس، وذلك عن طريق توسيع دائرة المستفيدين لتشمل السكان المحليين بإقليم مولاي يعقوب من ذوي الدخل المحدود، حيث يتم التنصيص في دفاتر التحملات التي تعطي لجمعيات الصيد حق الاستغلال على ضرورة التجديد، حراس إضافيين يقيمون بعين المكان لمساعدة أطر المياه والغابات على محاربة هذا الصنف من الصيد.

❖ الحد من تدهور التربة بفعل عامل التعرية كالغسل وكثرة الاستغلال، وذلك بتوسيع المساحات المشجرة، بصفة خاصة أصناف الزيتون ذات النفع الاقتصادي، للحد من التعرية وانجراف التربة، وإقامة الدكات في المجالات ذات الانحدارات القوية التي تمارس فيها أنشطة زراعية، وتشجيع السكان على المزاوجة بين زراعة المنتوجات العلفية والصناعية والحبوب للرفع من خصوبة التربة.

❖ الحد من تجزئ الأراضي الصالحة للزراعة، وذلك بإصلاح البنيات العقارية عن طريق عملية الضم للأراضي من أجل الحد من تشتت المشارات الفلاحية بصفة خاصة الموجودة بملكية أراضي التعاونيات التي شرع في تقويتها لصالح السكان منذ سنة 2008، إضافة إلى منع تقسيم هذه الأراضي بعد عملية الضم، وتحفيظها لتمكين الفلاحين من الاستفادة من القروض الموجهة للفلاحين الصغار.

❖ الحد من تلوث الموارد المائية بمرج الزيتون والمياه العادمة بمركز مولاي يعقوب بصفة خاصة، مع التنصيص على فرض الشروط البيئية على معاصر الزيتون التقليدية بمجال الدراسة ومعاينة المخالفين، مع تفعيل دراسة التأثيرات البيئية قبل الترخيص بإقامة وحدات عصرية، وتطبيق مبدأ الملوث المؤدي المنصوص عليهما في قانون البيئة.

ب. تأهيل الموارد البشرية

نظرا لكون الموارد البشرية تشكل في نفس الوقت هدفا للتنمية المحلية، وأداة لإنجاحها، فإن الاستثمار في العنصر البشري باعتباره الطاقة المحركة لمسلسل التنمية، يعد أحد الأولويات المهمة لكسب رهانات التنمية المحلية، خاصة وأن جماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي راكمتا العديد من الإشكاليات التي تحد من تعبئة وتثمين الموارد الترابية؛ كارتفاع نسب الأمية في صفوف السكان النشيطين، وارتفاع نسب الهدر المدرسي في صفوف الأطفال والشباب، وعدم تلائم التكوينات التي يتلقاها المتدربين، مع الأنشطة الاقتصادية السائدة بالحيز الترابي، إضافة إلى تردي وضعية المرأة القروية ...، لهذا أصبح اليوم من الضروري على كل المهتمين بتدبير الشأن المحلي، تخصيص جزء كبير من مجهوداتهم وإمكاناتهم لتأهيل الموارد البشرية من خلال:

❖ الحد من الأمية في صفوف الفئات النشيطة، وذلك عبر تفعيل برامج محو الأمية بصفة خاصة في

الوسط القروي، مع بعض التكوينات لعصرنة المهن المحلية، وتفعيل جمعيات القرب؛

❖ تأهيل المرأة القروية، وذلك بتكوينها في مهن جديدة تمارسها في البيت وتساعد على تحسين مدخولها الفردي؛

❖ تنظيم السكان في إطار تنظيمات مهنية، نظرا للدور الكبير الذي تلعبه في تأطير السكان وإعادة بناء قيم التضامن؛ بخلق تعاونيات مختلفة تهم الأنشطة الإنتاجية المحلية كتعاونيات الأشجار المثمرة، وتعاونيات لتربية الماشية والدواجن، وتعاونيات للأعشاب الطبية والعطرية، وتعاونيات حرفية ...؛

❖ وقف الهدر المدرسي في جميع المستويات التعليمية، وذلك بالرفع من عدد الحصص المخصصة للمواد التعليمية، وتوفير الأطر الكافية لكل المستويات؛

❖ ملائمة التكوينات في التعليم الثانوي مع الأنشطة المحلية، وإحداث مؤسسات للتكوين المهني بصفة خاصة في الميدان الفلاحي والسياحي، وتثمين المنتوجات المحلية في الوحدات الصناعية الصغرى.

ت. صيانة وتقوية البنيات التحتية

رغم أن الموارد الطبيعية والبشرية، تشكل الرأسمال الأساسي الذي بدونها لا يمكن الحديث عن أي تنمية، فإن قيمتها تزداد بحجم البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية المرصودة للرفع من مؤهلاتها،

فالموارد الطبيعية التي يتيحها الحيز الترابي تصبح أكثر مردودية، حينما يتم إعدادها وتجهيزها بالبنيات التحتية الضرورية، لاستغلال إمكانياتها بشكل أفضل. أما الموارد البشرية التي تعتبر هدفا ومنطلقا للتنمية المحلية في نفس الآن، فلا يمكن أن تشكل طاقة خلاقة ومبدعة، إن لم يتم توفير الخدمات والتجهيزات الاجتماعية الأساسية لضمان سلامة وكرامة عيش السكان على المستوى المحلي والجهوي. وبما أن الحيز الترابي ما زال يعاني من العزلة، ونظرا لهشاشة البنيات التحتية والخدمات التحتية وغيابها في بعض المراكز القروية بصفة خاصة في مشيخة حميان ومكناسة مولاي يعقوب، الشيء الذي يحتم على كل الفاعلين في تدبير الشأن المحلي من تكثيف جهودهم من أجل صيانة وتقوية البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية، للرفع من تنافسية الموارد الترابية من خلال:

❖ التخفيف من عزلة الدواوير النائية، وذلك بضمان الصيانة الدورية للمسالك القروية التي تربط الدواوير بالطرق المعبدة، خاصة بعد الفترات المطرية، وتقوية شبكة الطرق المعبدة والمسالك القوية التي تخترق الجماعتين لفك العزلة عنها، إضافة إلى صيانة الشبكة المعبدة والمسالك بشكل دوري لضمان أداء وظائفها بشكل جيد (الصورة 47).



الصورة 47: تمثل الطريق الإقليمية رقم 5003 التي تربط بين ثلاث جماعات بإقليم مولاي يعقوب، وهي جماعة عين بوعلي وجماعة سبع رواضي وجماعة العجاجة، كما تربط بين جل دواوير مشيخة حميان؛ ومن أهمها بوحرمت وأولاد هلال وأولاد عبد الله، والتي توجد في حالة متردية رغم تدخل الجماعة بهدف إصلاحها.

- ❖ توفير الماء الصالح للشرب، وذلك بربط الدور السكنية بالشبكة، بدل نظام السقايات المشتركة.
- ❖ الحد من كل أشكال التلوث بمراكز الجماعتين بشبكة المياه العديمة، وتوفير مطارح بشروط ملائمة، لجمع الأزبال المحلية، وإعادة هيكلة بعض المراكز كالمركز الحضري مولاي يعقوب، ومركزي الطلاحة وعين الله بتصاميم التهيئة من أجل التحكم في التوسع العمراني بشكل جيد.
- ❖ الرفع من مستوى الخدمات الصحية الضرورية، وذلك بتوفير العدد الكافي من الأطر الصحية لضمان جودة الخدمات المقدمة، وتوفير بعض المراكز الصحية ودور الولادة والأمومة ببعض المراكز النائية، بصفة خاصة مراكز مشيخة حميان بالشمال الغربي بالحيز الترابي، وتعميم نظام المساعدة الطبية لجميع السكان.
- ❖ الرفع من مستوى الخدمات التعليمية، وذلك بتأهيل المدارس الابتدائية بمعظم الدواوير، وتوفير السكن للمدرسين، وربط المدارس بكل الخدمات الضرورية، وتوفير الأطر الكافية، وإلغاء نظام الأقسام المشتركة، وتوفير مراكز الإيواء لكل التلاميذ البعيدين، إضافة إلى توفير ثانوية تأهيلية بالجماعتين.
- ❖ تقوية المؤسسات الفندقية والسياحية، وذلك بتسريع العمل على خلق وحدات فندقية وترفيهية.

ث. تقوية المؤسسات المحلية لضمان تدبير جيد لاستراتيجيات التنمية المحلية

لقد أضحى الحيز الترابي بكل تأكيد الإطار الأمثل لطرح مختلف القضايا الجوهرية للتنمية المحلية، فالوحدات الترابية (المراكز والمشixات)، تشكل روافد متجددة لوحدة التراب الوطني، لذا فالمجال الترابي يجب أن يكون الخلية القاعدية، التي يتعين أن تنطلق منه كل مشاريع التنمية المحلية، هذه القناعة باتت اليوم راسخة عند مختلف مكونات المؤسسات العمومية التي تسهر على تدبير الشأن المحلي، لكن تفعيلها على أرض الواقع يتطلب وبالضرورة تقوية وتأهيل أطر هذه المؤسسات، وذلك بنقل مبادئ اللامركزية من الخطاب إلى الممارسة الفعلية، وذلك من أجل ضمان تدبير جيد للشأن الترابي، على المستوى المحلي والإقليمي والجهوي، خاصة وأن مشاركة هذه المؤسسات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بهاتين الجماعتين لا زالت محدودة، بسبب عدة عوامل منها، ضعف الموارد البشرية، ونقص تكوينها وشساعة مجال تدخلها، إضافة إلى الانتشار الواسع للأمية في صفوف السكان والقوى السياسية، وعزوف القطاع الخاص عن الاستثمار في الحيز الترابي، وضعف التنسيق بين المؤسسات المعنية بالتنمية في الحيز الترابي، وغياب التعاون بين الجماعتين وجماعات إقليم مولاي يعقوب لخلق شراكات بيجماعاتية، من خلال مشاريع التنمية المحلية، إضافة إلى غياب فعاليات المجتمع المدني، وخضوع المؤسسات المحلية لوصاية السلطات المركزية والمحلية في ممارسة اختصاصاتها.

وأمام هذا الوضع بات من المفروض على الدولة باعتبارها المسؤولة عن هيكلة المؤسسات المحلية، توفير كل الشروط الضرورية لتفعيل مسلسل اللاتركيز واللامركزية من منطلق الجهوية، وذلك عبر:

- ❖ تحرير المؤسسات المحلية من الخضوع لوصاية السلطات المركزية والمحلية، وذلك بإعادة النظر في تحديد علاقات الجماعات المحلية بالسلطات الإدارية المحلية والجهوية والوطنية، للرفق باللامركزية واللاتركيز إلى المستوى المنشود، وتعويض الوصاية الإدارية بالرقابة الإدارية، وحذف الرقابة القبلية وتعويضها بالرقابة البعدية؛
- ❖ تخصيص الموارد المالية الكافية للمؤسسات المحلية لممارسة صلاحياتها، وذلك بتوسيع مصادر مواردها الذاتية، مع الأخذ بعين الاعتبار موارد المجال المحلي ضمن المعايير التي يتم بناء عليها تخصيص نصيب المؤسسات المحلية من الميزانية العامة للدولة لضمان العدالة المجالية؛
- ❖ توفير موارد بشرية كافية ومؤهلة للمساهمة في تحريك عجلة التنمية، وذلك بتوفير العدد الكافي من المتصرفين، لضمان تفرغ المهندسين للعمل الميداني، بدل العمل المكتبي، إضافة إلى الرفع من عدد الأطر العليا في المجال القروي، شأنه شأن المجال الحضري، وتوفير الإمكانيات المادية واللوجستية الكافية لخلق الشروط الملائمة للعمل في الإدارة وفي الميدان؛
- ❖ تقوية أسس الديمقراطية المحلية، وذلك بتوعية السكان عبر مختلف قنوات نقل المعرفة بضرورة الانخراط الفعال لكل شرائح المجتمع لتحقيق التنمية المحلية، وتعزيز دور المنتخب بتوفير كل الشروط الضرورية للقيام بمهامه، ووضع معايير جديدة لترشح المنتخبين، وتأطير الأحزاب السياسية لمناضليها على المستوى المحلي، لجعلهم قادرين على تدبير المجلس الجماعي، وضمان الأدوات الكافية لمحاسبة المنتخبين، وضمان شراكة حقيقية بين المجتمع المدني والمجلس الجماعي، والنظر إلى السكان كمواطنين وليس كرقم في المعادلة الانتخابية، بإشراكهم في بلورة المشاريع التنموية وفي تنفيذها؛
- ❖ تعزيز التنسيق بين المؤسسات المحلية المعنية، وذلك بتقوية شراكة الجماعات المحلية مع باقي المصالح الخارجية المعنية بتدبير الشأن المحلي، وتمكينها من صلاحيات مهمة للعب دور المنسق التنموي بين مختلف الفاعلين، والانتقال بالتنمية المندمجة من الخطاب إلى الممارسة؛
- ❖ تفعيل التعاون بين الجماعات المحلية لتقوية التضامن المجالي، وذلك بخلق شراكات تنموية حقيقية قائمة على التكامل بدل التنافس، وتفعيل مجموعات الجماعات قصد تعزيز التعاون بين الجماعات للتقليل من سلبات التقطيع الترابي؛
- ❖ تقوية فعاليات المجتمع المدني المحلية، وتشجيع السكان على التكتل في جمعيات وتعاونيات، مع ترسيخ قيم التعاون والتضامن بين أفراد المجتمع، ودعم المشاريع التنموية التي تقوم بها الجمعيات

والتعاونيات للتقليل من عزوف القطاع الخاص على الاستثمار في المجال القروي، وتوفير المناخ المناسب لعمل المجتمع المدني.

3. التوجهات القطاعية للتنمية المحلية

نظرا لما يتوفر عليه تراب الجماعتين من موارد ترابية متنوعة، خاصة منها الفلاحية والسياحية، والتي من شأنها أن توفر الأرضية الخصبة لتطوير الأنشطة الاقتصادية القائمة، وخلق أنشطة جديدة كفيلة بتحقيق التنمية المحلية المناسبة، بناء على ذلك فإن تدخلات مختلف الفاعلين التنمويين، يجب أن تركز على تثمين الموارد ذات الخصوصيات المحلية لرفع أداء الاقتصاد المحلي، وتحقيق اندماجه في الأنساق الشمولية للاقتصاد الجهوي والوطني.

1. تطوير إمكانيات القطاع الفلاحي

رغم الإكراهات الكبرى التي يعاني منها القطاع الفلاحي، فهو يشكل أهم مورد اقتصادي لسكان الجماعتين، سواء من حيث الإنتاج، أو من حيث خلق فرص الشغل، لهذا يجب تطوير مؤهلاته لرفع دينامية الاقتصاد المحلي، وذلك من خلال:

أ. تطوير الفلاحة البورية

في ظل سيادة الأراضي البورية على معظم الأراضي الصالحة للزراعة وصعوبة تطوير المجال المسقي من تراب الجماعتين، وبفعل طبوغرافيتهما، يجب على الفاعلين المعنيين بتدبير القطاع الفلاحي، التفكير في تطوير الفلاحة البورية بالشكل الذي يتوافق مع خصوصيات المجال.

❖ توسيع قطاع الأشجار المثمرة

تسمح الظروف الطبيعية بتراب الجماعتين، بنمو العديد من الأشجار المثمرة كالتين والزيتون واللوز والخروب، لذا فإن تطويرها يمكن أن يشكل وسيلة مهمة لتحقيق تنمية محلية، نظرا لقدرتها على تحمل فترات الجفاف والأمطار الغزيرة، ودورها في الحفاظ كذلك على استقرار التربة في السفوح ذات الانحدارات القوية، فضلا عن أهميتها الاقتصادية لدى السكان، لهذا يتوجب على المديرية الإقليمية للفلاحة العمل على بلورة مشاريع تهتم تطوير هذا القطاع، وفق رؤية شمولية، ترمي إلى إعادة هيكلة هذا القطاع في إطار سلاسل الإنتاج من خلال:

- تأهيل الأشجار الموجودة لتحسين جودة منتوجاتها، وذلك بتقليمها مباشرة بعد عملية الجني، للتخلص من الأغصان الثانوية والمريضة، وخدمة الأرض مرتين في السنة، للمحافظة على المياه والتربة وتهوية جذور الأشجار، وتخصيب التربة باستعمال الأسمدة الكيماوية والسماط الطبيعي، وجني الثمار حتى تصل مرحلة النضج، واستعمال الطرق العصرية في الجني، للمحافظة على ديمومة الأشجار؛

- توسيع الغراسات الشجرية المثمرة في كل الدواوير بالجماعتين، وذلك في الحقول الفارغة، وتكثيفها بالحقول غير الكثيفة؛
- صيانة الغراسات الجديدة حتى تصل مرحلة الإثمار، وذلك بمنع الرعي واستغلال الأرض بزيارات أخرى في السنوات الأولى من الغرس؛
- ضمان انخراط السكان في كل مراحل المشروع، وذلك بتشغيلهم، من أجل توفير دخل جيد يعوضهم عن استغلال الأرض، إضافة إلى كسب ثقة السكان وتعبئتهم بشكل جيد لضمان مساهمتهم، وتحسيس السكان بالانعكاسات الإيجابية التي سيساهم فيها المشروع لتحسين وضعيتهم المعيشية؛
- تأطير السكان بطرق عصرية للعناية بهذه الأشجار بعد تسليمها للسكان، وذلك بإعطاء دورات تكوينية نظرية وتطبيقية في خدمة الأشجار وتقليمها ووقايتها من الطفيليات، وفي عمليات جني وتخزين وتحويل المنتج، ومواكبة السكان في السنوات الأولى من إنتاج الأشجار في كل مراحل الإنتاج لترسيخ الطرق في ممارسات السكان؛
- تنظيم السكان في إطار تعاونيات إنتاجية للأشجار المثمرة، وذلك بتحسيسهم بأهمية هذه التنظيمات في هيكلة قطاع الأشجار المثمرة وفوائدها؛
- تسهيل إجراءات الحصول على القروض، بالنسبة للملكيات الصغرى، وذلك بمراجعة الإجراءات المعمول بها للاستفادة منها، وخلق قروض صغرى تتماشى مع أهداف الفلاحة التضامنية من أجل تحفيز الفلاحين؛
- عصرنة مختلف مراحل الإنتاج، وتوفير الأدوات العصرية لصيانة الأشجار المثمرة وجمع منتوجاتها، وتوفير الأدوات الضرورية لتخزين المنتج حسب كل نوع، وتوفير وحدات لتحويل المنتج بطرق عصرية.

❖ **تقليص زراعة الحبوب وتعويضها بمنتجات جديدة**

نظرا لضعف مردودية الحبوب مجال الدراسة، وتأثيرها على خصوبة التربة بالشكل الذي يضعف مردودية الأشجار المثمرة، يجب إعادة النظر في الدورة الزراعية بالمنطقة عن طريق تعويض زراعة الحبوب بمزروعات جديدة كالمزروعات العلفية للحفاظ على خصوبة التربة وضمان الحصول على مردود.

ب. توسيع المجال المسقي

رغم الإكراهات الطبيعية التي تطرحها طبوغرافية المجال، يجب العمل على توسيع القطاع المسقي بالجماعتين، خاصة وأنها تتوفر على فرشة مائية سديمية، مع وجود إمكانيات أخرى لإنشاء سدود

تلية على الواد البارد، لتعبئة مياه الأمطار، وذلك من أجل التقليل من الاعتماد على الظروف المناخية في القطاع الفلاحي، لهذا يتوجب على المديرية الإقليمية للفلاحة العمل على:

- تعبئة المدارات السقوية الصغرى في تراب الجماعتين، باستصلاح الأراضي المستهدفة، وربطها بالتجهيزات الهيدرولاحية، وتأطير الفلاحين المستفيدين في كل الجوانب المتعلقة بتدبير المشروع، وتفعيل دور جمعيات مستعملي المياه لإدارة الدوائر المسقية وإصلاح قنوات السقي الموروثة عن الحقبة الإستعمارية، والتي تعرضت للتخريب (الصورة 48)؛
- تطوير زراعات جديدة بهذه المدارات، وذلك بغرس أصناف جديدة من المغروسات التي تتطلب المياه، وتتماشى مع الظروف المناخية الموجودة كالزيتون والزراعات الصناعية كنوار الشمس والفلل الأحمر (النيرة).



الصورة 48: تمثل قناة السقي التي تعرضت للتخريب من طرف السكان، بعد نقص تزويدهم بمياه السقي من واد النجا في سنوات التسعينيات من القرن الماضي، وذلك حسب تصريح أحد المهندسين بالمركز الفلاحي الضويات.

ت. تطوير تربية الماشية والدواجن

نظرا للأهمية الكبرى التي تحتلها تربية الماشية والدواجن في نظام الإنتاج المحلي، كنشاط تكميلي للزراعة والغراسة، فإن تطوير هذا القطاع من نشاط تقليدي يعتمد على المراعي إلى نشاط عصري في الحظائر، يمكن أن يشكل وسيلة مهمة لتحسين دخل الأسرة ولتقادي عمل المرأة في الحقول، لذا يتوجب على المديرية الإقليمية للفلاحة اتخاذ التدابير التالية:

- تشجيع السكان على تربية المواشي والدواجن بطرق عصرية؛ وذلك بتوفير سلالات جيدة، وتكوين الفلاحين رجالا ونساء في كيفية تربية المواشي والدواجن بطرق عصرية، وتوفير العدد المناسب من البيطرة لمتابعة الحالة الصحية للقطيع، وتوفير الآليات الضرورية لتحويل الزراعات العلفية المحلية إلى أعلاف لتغذية المواشي والدواجن؛
- تنظيم السكان في إطار تعاونيات لتربية المواشي، وذلك بتحسيس السكان بفوائد التعاونيات، وتكوينهم في كيفية تأسيس وتنظيم وإدارة هذا النوع من التنظيمات.

ث. تطوير تربية النحل

نظرا للإمكانيات الطبيعية التي تتوفر عليها الجماعتين (مجال غابوي متنوع - نباتات عطرية وطبية - أشجار مثمرة ...)، يمكن أن يشكل تطوير تربية النحل بطرق عصرية مصدرا جيدا لتنويع دخل الفلاحين بمجال الدراسة، لذا يجب على الفاعلين تطوير هذا القطاع، لتحسين الإنتاج والرفع من جودة العسل، وذلك عبر:

- تشجيع الفلاحين على تربية النحل، وذلك بتوزيع خلايا النحل على المربين مجانا، وتزويدهم بالوسائل والتقنيات اللازمة لممارسة هذا النشاط، وتكوين المربين في كيفية تربية النحل بطرق عصرية، وتوفير مؤطرين لمساعدة الفلاحين على تطوير منتوجاتهم؛
- الاستثمار في تربية النحل، وذلك بتجميع المربين في تعاونيات لمنتجي العسل، وتأطير المربين في كيفية تثمين العسل، مدعين بوحداث عصرية لتحويل وتثمين المنتج بشكل جيد، وتوفير فرص لتسويق منتوجاتهم.

2. استغلال المؤهلات المحلية لتطوير الأنشطة غير الفلاحية

نظرا لما تتوفر عليه الجماعتين من موارد تراثية متنوعة، من شأنها توفير الأرضية الخصبة لتطوير عدد كبير من الأنشطة غير الفلاحية، لكونها تلعب دورا كبيرا في تدعيم إمكانيات الاقتصاد المحلي، وتنويع مصادر دخل السكان وخلق فرص شغل جديدة بالمجال، فإن تدخلات مختلف الفاعلين التنمويين يجب أن تجعل من هذه الأنشطة أحد المحاور الرئيسية في مشاريعها التنموية، لكونها باتت وسيلة مجدية للتكيف مع الأوضاع التي يعرفها العالم القروي، وذلك عبر:

أ. تثمين المنتوجات المحلية

يزخر تراب الجماعتين بالعديد من المنتوجات المحلية كالتين والزيتون واللوز والنباتات العطرية والطبية والمواشي والعسل، والتي من شأنها تثمينها في إطار وحدات عصرية، لتحويل المنتج المحلي إلى منتوجات قابلة للتسويق المباشر في الأسواق، وهذا من شأنه أن يساهم في خلق العديد من الأنشطة غير الفلاحية، لذا يجب على المديرية الإقليمية للفلاحة أن تعمل بالموازاة مع تطوير الأنشطة الفلاحية العمل على:

- توفير فرص لتسويق هذه المنتجات بثمن جيد، وذلك بتمكين التعاونيات من عقد شراكات مباشرة مع مؤسسات التسويق الجهوية والوطنية، وإعادة هيكلة الأسواق الأسبوعية بشكل يضمن للتعاونيات تسويق منتجاتها بشكل مباشر للزبناء؛
- تثمين المنتجات المحلية، وذلك بتمكين التعاونيات الفلاحية من وحدات عصرية مجهزة بكل التقنيات الحديثة التي تحتاجها عملية تثمين هذه المنتجات لتصبح قابلة للتسويق (وحدة صناعية لتحويل الزيتون).

ب. تثمين المؤهلات السياحية

يزخر تراب الجماعتين بالعديد من المشاهد والثروات السياحية الطبيعية، والتي يمكن أن تشكل أرضية خصبة لتطوير العديد من الأنشطة السياحية الواعدة بالمجال، والتي يمكن أن تساهم في بشكل مهم في تحريك دورة الاقتصاد المحلي، وفي خلق فرص جديدة للشغل بالجماعتين، لذا يجب على الفاعلين المعنيين بتدبير القطاع العمل على بلورة مشاريع سياحية تتوافق مع خصوصيات المجال وتثمين مؤهلاتها السياحية:

- استغلال الوحيش البري لممارسة الصيد، وذلك بمنح ترخيصات لممارسة الصيد الجماعي، مع الترويج الجيد للثروات البرية الموجودة بتراب الجماعتين عبر مختلف الوسائل لاستقطاب هواة الصيد بشكل كبير في الفترات المخصصة للقتص كل سنة؛
- استغلال مرور قوافل السياح بالجماعتين، وذلك بإضافة باحات للاستراحة ولترويج المنتجات المحلية على طول الطريق الوطنية رقم 6 والطريق الوطنية رقم 4، اللتان تخترقان الجماعتين في جزئيهما الجنوبي، وإقامة فنادق للمبيت ودور للضيافة من أجل السياح بصفة خاصة بجماعة سبع رواضي، وخلق مدارات سياحية تروج للموارد السياحية التراثية والإيكولوجية؛
- استغلال وجود محطتين معدنيتين وغابة (تغاث) بتراب الجماعتين، وذلك بإقامة مسار سياحي وإحداث موقع وباحة للتخييم والاستجمام والذي يسمح بممارسة بعض الهوايات كالصيد والسياحة، وتوجه خدماتها للسكان المحليين وسكان الجماعات والمدن المجاورة والزوار الأجانب، مع تجهيز الموقع بالخدمات والتجهيزات اللازمة لضمان جودة الخدمات السياحية.

4. بناء المشروع الترابي والميزانية المالية الإجمالية

يتخذ المشروع الترابي لجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي، شكل نسق إنتاج محلي، لا يأتي اعتباريا، وإنما تحكمه مجموعة من المعطيات والموارد الترابية المتوفرة، فحيزنا الترابي يغلب عليه الطابع السياحي والفلاحي بالأساس، لأن هناك ارتباط وثيق بين الموسم الفلاحي والأنشطة السياحية في هذا التراب، إذ أنه كلما كان الموسم الفلاحي جيدا إلا وكثرت الأفراح والحفلات وبالتالي انتعاش السياحة القروية خصوصا.

يشكل توفر الجماعتين على حامتين ذات أهمية على المستوى الجهوي والوطني، ويلعب عامل القرب من مدينة فاس، التي تعد من بين المدن التاريخية البارزة في تشكيل المدار السياحي للمدن السلطانية؛ دورا كبيرا في تنويع العرض السياحي الذي يتشكل من الموروث الحضاري والموارد الترابية الطبيعية. كما أن توفر الجماعتين على مورد خصوصي ومتميز والذي يتمثل في المياه الحارة المعدنية، من شأنه أن يساعد على بناء مشروع على شكل نسق إنتاج محلي متميز، يدمج مختلف العادات والتقاليد في الطابع السياحي لهذا الحيز الترابي. وبالتالي فإن دينامية مختلف الفاعلين المحليين، والرغبة في الاهتمام المتزايد بالمياه الاستشفائية، تساهم في وضع استراتيجية للتنمية المحلية، والتي تتوخى تنمية وتعبئة الموارد الترابية بجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي.

1. وصف المشروع الترابي

من هذا المنطلق سنعمل على اقتراح بعض العمليات الأساسية ذات الأولوية التي يمكن اعتبارها المحرك الأساسي، والذي سيدعم المشروع الترابي لجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي، والذي يتوفر على الخصائص والموارد الكفيلة بجعله يساهم في التنافسية الترابية على مستوى جماعات إقليم مولاي يعقوب بجهة فاس بولمان بصفة خاصة، وعلى المستوى الوطني بصفة عامة.

أ. خلق وحدة صناعية لاستغلال وتحويل مختلف المنتجات الفلاحية

يعتبر خلق وحدة صناعية لتحويل وتصبير المنتجات الفلاحية، هدفا أساسيا في استقطاب مختلف المنتجات المحلية، وبالتالي الاستفادة من قيمة مضافة تستغل محليا في مشاريع استثمارية أخرى جديدة. فجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي تتميز بطابعها الفلاحي الذي يتوجب الاستفادة من البنيات التحتية، التي تتوفر عليها الحيز الترابي، في إنجاز مثل هذه المشاريع، بهدف إغناء سلة المنافع التي يوفرها هذا القطاع (جدول 83).

جدول 83: البطاقة التقنية لمكونات الوحدة الصناعية

نوع المشروع	إنشاء وحدة لتحويل وتصبير الزيتون والصابون والكبار
الحامل للمشروع	مركز الأشغال الفلاحية الضويات
صاحب المشروع	جماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي
الحيز الترابي للمشروع	دواوير مشيخة حميان هو المجال الأنسب لإنشائها نظرا لقربها من الطريق الإقليمية رقم 5003، ولتواجدها فوق موضع يعرف بكثرة إنتاجه للزيتون والقرب من أماكن انتشار الصبار والكبار؛
أهداف المشروع	استغلال اليد العاملة المحلية بخبرتها وتشغيلها، والاستفادة من الموارد الترابية ذات الخصوصية والتميزة للحيز الترابي؛ اهتمام محلي جهوي ووطني ودولي متزايد على زيت الزيتون ومستحضرات الكبار؛ تنويع الأنشطة المحلية ومصادر دخل الساكنة، والتكيف مع التطورات المحلية والرفع من الإنتاجية الفلاحية وكفاءة الإقتصاد المحلي؛
الشركاء المحتملون	التعاونيات الفلاحية، القطاع الخاص، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، صندوق القرض الفلاحي؛
محتوى المشروع	- إنشاء وحدة لتحويل وتعبئة زيت الزيتون واستخراج الصابون البلدي، - استغلال الوحدة في تحويل الصبار واستخراج مستحضرات التجميل، - استغلال الوحدة في تحويل الكبار واستخراج المستحضرات الطبية؛ - استغلال الوحدة في تحويل منتوج البطاطس لتزويد الفنادق والمطاعم بمدينة فاس؛
الإجراءات المرفقة	تطوير أبحاث ودراسات حول تثمين المنتج وتعبئته؛ خلق خلية للترويج التجاري: البحث عن الأسواق، المعارض والتظاهرات التجارية، التجارة الالكترونية؛ تبادل المهارات والمعارف فيما يخص تطوير تقنيات الاستغلال، وكذا طرق تعبئة المنتج وفق معايير الجودة ISO؛ عقد شراكة مع المركز الفلاحي عين توجيدات لتكوين تقنيين متخصصين ذوي كفاءة في التقنيات الحديثة في الميدان؛
مدة الإنجاز	12 شهرا

المصدر: تصور شخصي، ماي 2014.

ب. تنظيم موسم الفروسية لجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي

يشكل الموسم حدثا تاريخيا في الذاكرة الشعبية لسكان جماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي، الأمر الذي يجعل من إحياء هذه الظاهرة مرتكزا أساسيا لاستقطاب العديد من السياح، سواء على المستوى الجهوي والوطني أو على المستوى الدولي (جدول 84).

جدول 84: البطاقة التقنية لمكونات تنظيم موسم الفروسية

نوع المشروع	تنظيم موسم الفروسية بالحيز الترابي كقطب للتنشيط السياحي
صاحب المشروع	المجلس الجماعي لسبع رواضي ومولاي يعقوب
الحاملون للمشروع	جهة فاس بولمان، إقليم مولاي يعقوب، عمالة مولاي يعقوب، المركز الجهوي للسياحة، وزارة الثقافة، وزارة الصحة، وزارة الاتصال، المكتب الوطني المغربي للسياحة؛
أهداف المشروع	- الزيادة في تيارات الزيارة المخصصة للحمامات المعدنية التقليدية،
	- تقوية الاقتصاد القروي لأن الموسم يساهم في تطوير القدرات الاقتصادية للسكان المحلية،
	- تنويع الأنشطة الثقافية للحيز الترابي المحلي،
	- تأهيل هذا التراب والتعريف به واستقطاب السياح إليه،
	- الحفاظ على الذاكرة الجماعية الشعبية لإقليم مولاي يعقوب وإحياء التراث الثقافي؛
توقيت الموسم	الأسبوع الأول من شهر أبريل
الأشكال الاحتفالية المتخللة	التبوريدة بموقع ضيعة التجارب الفلاحية الضويات
الممولون المحتملون	اتصالات المغرب، ميديتل، كوكا كولا، البنك الشعبي، شركة سوطيرمي، المكتب الوطني للقطارات، الخطوط الملكية المغربية...
الإجراءات المرفقة	ليالي السماع الروحي بمولاي يعقوب، مناظرات للتعريف بتاريخ إقليم مولاي يعقوب، ليالي احتفالية بالضويات،...
مدة الاحتفال	الأسبوع الأول من شهر أبريل كل سنة

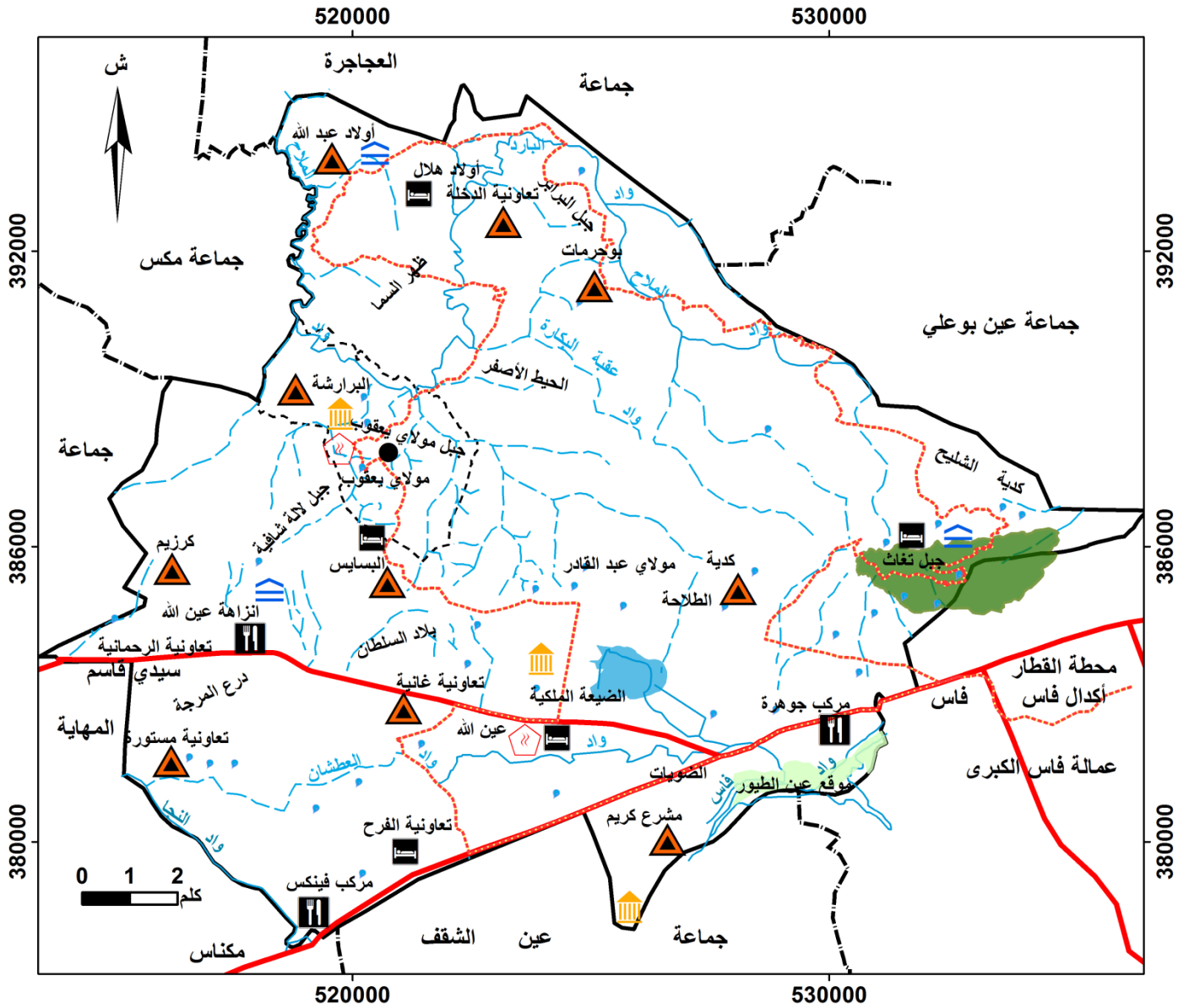
المصدر: تصور شخصي، ماي 2014.

ت. خلق مشروع ومسار سياحي ومتطلبات تطوير السياحة القروية

يتشكل بداية المسار السياحي من محطة القطار لمدينة فاس، حيث يكتشف السائح هذا المركز الحضري من البوابة الغربية، ذات المشاهد الطبيعية والتميزة، بعد ذلك يتواصل في اتجاه عين الباردة وكدية الشليح بجبل تغاث، يستمر المسار السياحي بعد ذلك في اتجاه شمال مشيخة الطلاحة، حيث نقترح إحداث مرور المسار من هذه المشيخة إلى الحدود الجنوبية الشرقية من مشيخة حميان، باعتبارها ذاكرة تاريخية للجماعتين؛ هذه الطريق نقترحها على مقطع طولى نموذجي يصل إلى 35 كيلومتر، تنتمي للطريق الإقليمية 5003 تربط بين ثلاث جماعات. تكون هذه الطريق بمثابة ملتقى سياحي لتصريف المنتجات المحلية للصناعة التقليدية، وذلك عبر إحداث نقط للبيع؛ وملصقات إخبارية للتعريف بالحيز الترابي لقبيلة حميان، نصل بعد ذلك إلى دوار أولاد هلال التي يحيط به واد البارد والتقاءه بوادي مكس؛ بعد ذلك يستمر المسار السياحي في اتجاه المعمار التقليدي لدوار البرارشة وأولاد الكناوي وأولاد بورييس، وصولاً إلى مركز مولاي يعقوب.

نقترح على السياح، المبيت في المركز مع أخذ حمام علاجي في الحمامات التقليدية، وفي اليوم الموالي تستمر الرحلة في اتجاه ضاية الضويات عبر الضيعة السلطانية التي تبعد بحوالي 6 كيلومترات من مركز مولاي يعقوب، وسط مشاهد ومناظر طبيعة خلابة، وبعد أخذ وجبة الغداء في مركز عين الله، تكون العودة إلى المدينة العلمية والتاريخية، والتي تشكل بداية المسار السياحي من مركز محطة القطار (خريطة 15 وجدول 85).

خريطة 15: مشروع المسار السياحي ومتطلبات تطوير السياحة القروية بمجال الدراسة



المفتاح:

- | | | | | |
|----------------|-------|---|---|---|
| عيون | ● | الموارد السياحية التراثية | المنطقة الملكية | ● |
| مركز قروي | ● | المسار السياحي المقترح | موقع منتزه وغابة تغات | ● |
| مركز حضري | ● | موقع عين الطيور | موقع ضاية الضويات (الضبعة الملكية) | ● |
| الطريق الوطنية | — | موقع ضاية الضويات (الضبعة الملكية) | موقع ضاية الضويات (الضبعة الملكية) | ● |
| حدود إدارية | --- | مركز ترفيهي | مركز ترفيهي | ● |
| مجرى دائم | — | مأوى (مقترح) | مأوى (مقترح) | ● |
| مجرى موسمي | - - - | عين معدنية (المكتب الوطني للماء الصالح للشرب) | عين معدنية (المكتب الوطني للماء الصالح للشرب) | ● |

المصدر: العمل الميداني والخرائطي وتصوير شخصي، ماي 2014.

جدول 85: البطاقة التقنية لمكونات المشروع والمسار السياحي

نوع المشروع	المسار السياحي لجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي
صاحب المشروع	الشباب حاملو الشهادات العليا
الحاملون للمشروع	- عمالة إقليم مولاي يعقوب، - الجماعة القروية سبع رواضي، - الجماعة الحضرية مولاي يعقوب، - عمالة فاس الكبرى؛
الحيز الترابي	جماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي؛
مبررات اختيار المشروع	إن الطابع المعماري الأصيل وأساليب البناء التقليدي، الذي يميز جماعة سبع رواضي نتيجة شساعة تراثها، قد يجعلها قطبا سياحيا قرويا يمكن أن يساهم في خلق دينامية من حولها وتحريك عجلة التنمية بالجماعتين؛ فتطوير وتدعيم دينامية القطاع السياحي تستوجب ضرورة خلق مسار سياحي يبرز الموارد الترابية السياحية والتراثية بالجماعتين من ثروات طبيعية وطرق وأشكال العيش التقليدية، كما يمكن لفضاء عين الله أن يشكل مسرحا للهواء الطلق، هذا إلى جانب غياب أي مأوى في الحيز الترابي بصفة خاصة جماعة سبع رواضي؛
التشخيص الترابي	وحيش متنوع، طرائد مختلفة، أنماط عيش خاصة، معمار قروي متميز، غابة...
مكونات المشروع	- دعم قدرات السياحة الإستشفائية بمركز عين الله، - تأهيل مركز عين الله، - توفير وحدات لاستقبال الزوار بالجماعتين، - تأهيل قطاع النقل، - الحرص على سلامة وراحة السياح، - السهر على تواصل ممنهج وهادف مع السياح، - تطوير وتثمين غابة ومنتزه جبل تغاث؛
الإجراءات المرفقة	- خلق وحدة للتكوين المهني في مهن التدبير الفندقي والإرشاد السياحي، - التكوين المهني لمرشدين ومرشحات السياحة الجبلية من الشباب، - التكوين التقني في مهن الطبخ المحلي؛
مدة الإنجاز	3 سنوات

المصدر: تصور شخصي، ماي 2014.

ث. خلق مشروع فضاء دار الصانع التقليدي

تتميز جماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي بغنى المواد الأولية (الصوف، الخشب، الصلصال، الملح، ...)، هذه الثروة ساهمت في بعث المهارات والحرف اليدوية لسكانة الحيز الترابي، إلا أننا نلاحظ ضعف أشكال تنظيمية للحرف التقليدية، وأماكن لتصريف المنتجات محليا، وفي هذا الصدد نقترح إنشاء دار للصانع التقليدي كفضاء لعرض منتجات الصناعة التقليدية والحرف (جدول 86).

جدول 86: البطاقة التقنية لمكونات فضاء دار الصانع التقليدي

نوع المشروع	فضاء دار الصانع التقليدي
صاحب المشروع	شركة سوطيرمي
الحاملون للمشروع	- غرفة الصناعة التقليدية لفاس، - عمالة مولاي يعقوب، - فندق مولاي يعقوب، - مندوبية السياحة بفاس؛
الحيز الترابي	جماعة سبع رواضي مركز عين الله
التشخيص الترابي	الفخار، النسيج والخياطة، السروج، المنتجات الحرفية....
مبررات اختيار المشروع	- خلق فضاء للتعرف على التقنيات الحرفية للسكانة، - تنويع الخدمات وعدم الاعتماد على السياحة الاستشفائية فقط، - دعم قطاع السياحة القروية؛
مكونات المشروع	- إحداث منطقة للصناعة التقليدية، - إحداث دار لعرض المنتجات؛
الإجراءات المرفقة	- خلق وحدة للتكوين المهني في مهن الحرف والصناعة التقليدية غير الملوثة، - الاهتمام بالحرفيين من خلال إدماجهم في مختلف أنظمة الحماية الاجتماعية (صندوق الضمان الاجتماعي، التغطية الصحية الإجبارية... الخ)؛
مدة الإنجاز	3 سنوات

المصدر: تصور شخصي، ماي 2014.

ج. خلق مشروع مأوي "دار السائح" لتعزيز البنية الفندقية

تتوفر جماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي على رصيد غني من المناظر والمشاهد الطبيعية، وموارد ترابية متنوعة ذات الخصوصيات التراثية المتميزة؛ فتسويق هذا المنتج يجعل الجماعتين تعرف توافد أعداد مهمة من السياح والزوار الذين يجب أن نهياً لهم مراكز إيواء لاستقبالهم. يساهم المشروع في تحسين مداخل أرباب الأسر بمجموع مراكز الوحدات الترابية للحيز الترابي، وذلك عن طريق خلق 10 مأوي "دار السائح" لتعزيز البنية الفندقية، وذلك عن طريق الرفع من الطاقة الإستيعابية لمركز مولاي يعقوب، وخلق وحدات استقبال بجماعة سبع رواضي لتطوير وحلق دينامية في القطاع السياحي، وكذلك الرفع من كفاءة تنافسية الحيز الترابي مع جماعات جهة فاس بولمان بصفة خاصة (جدول 87).

جدول 87: البطاقة التقنية لخلق مأوي "دار السائح"

نوع المشروع	مأوي "دار السائح"
صاحب المشروع	المجلس الإقليمي لعمالة مولاي يعقوب
الحاملون للمشروع	- جماعة مولاي يعقوب، - جماعة سبع رواضي، - صندوق التنمية القروية؛
الحيز الترابي	جماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي
التشخيص الترابي	الغابة، المناظر والمشاهد، الوحيش، التراث المعماري والمعارف والمهارات الفلاحية
مبررات اختيار المشروع	- خلق وحدات استقبال السياح "دار السائح"، - تنويع الخدمات وعدم الاعتماد على السياحة الاستشفائية فقط، - دعم قطاع السياحة القروية؛
مكونات المشروع	- إحداث 4 مأوي، - إحداث دار الضيافة عين الله؛
الإجراءات المرفقة	- خلق وحدة للتكوين المهني في مهن التدبير الفندقي والإرشاد السياحي، - التكوين المهني لمرشدين ومرشحات السياحة الجبلية من الشباب، - التكوين التقني في مهن الطبخ المحلي؛
مدة الإنجاز	3 سنوات

المصدر: تصور شخصي، ماي 2014.

2. الميزانية الإجمالية المتوقعة للمشروع الترابي

يمثل المشروع الترابي حصيلة الزيارات الميدانية والتشخيص الترابي، والمقابلات التي أجريناها مع السكان والفاعلين في تدبير الشأن المحلي لجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي؛ ولضمان تفعيل محتواه وتنزيل مقتضياته على أرض الواقع؛ ارتأينا أن نشرك أصحاب القرار والفاعلين المحليين في الجماعتين في صياغة ميزانية هذا المشروع، التي تستدعي تعبئة موارد مالية ذاتية اعتمادا على القروض لتمول المشاريع الاستثمارية ذات المردودية العالية والوقع الإيجابي على أهداف استراتيجية

التنمية المحلية؛ ويمكن تلخيص الميزانية الإجمالية المتوقعة للمشروع التراي (جدول 88) على الشكل الآتي:

جدول 88: توزيع الميزانية الإجمالية المتوقعة حسب المشاريع القطاعية والعمليات الخاصة للمشروع التراي

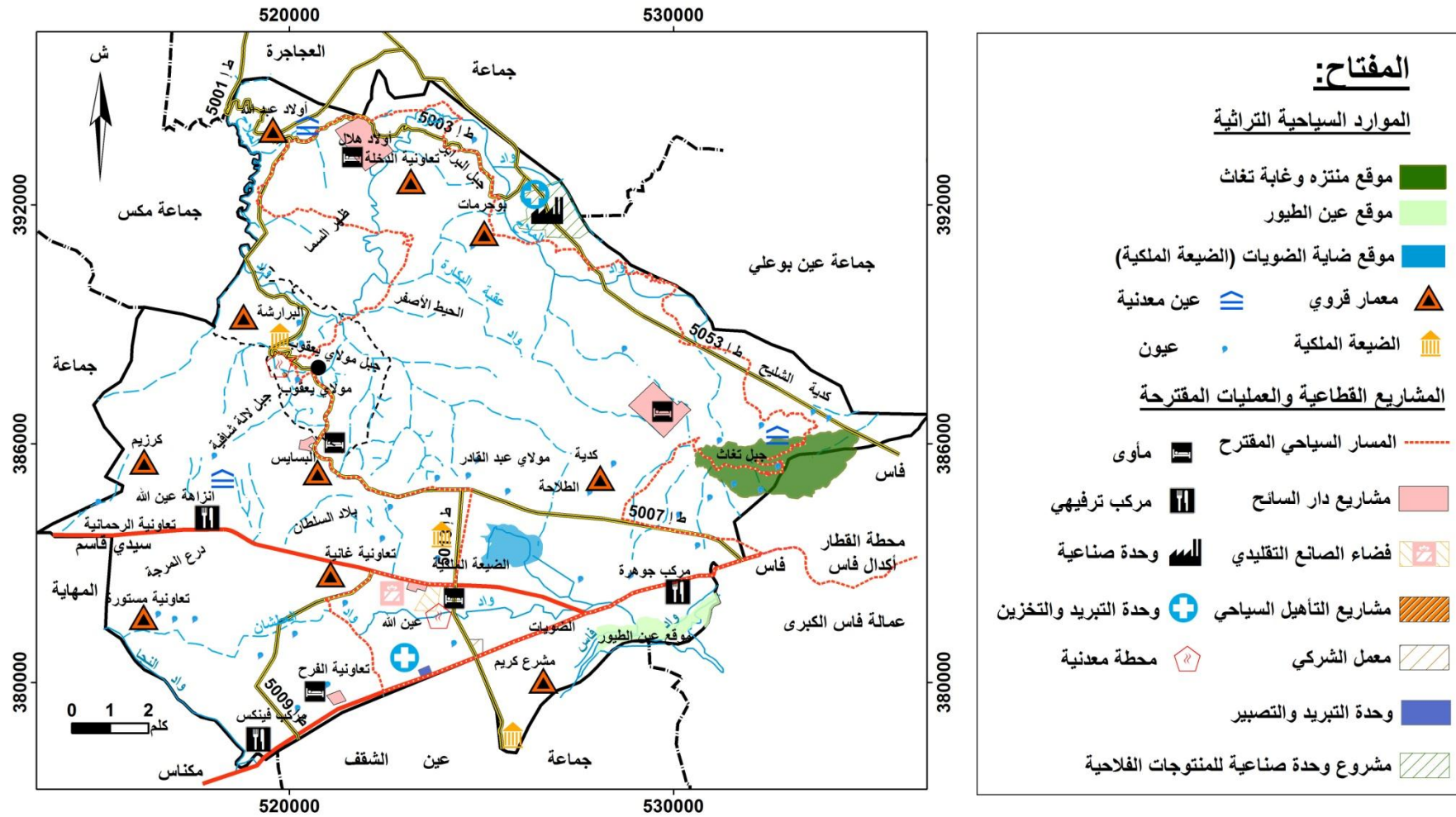
النسبة المئوية	التكلفة بالدرهم	العمليات	المشاريع القطاعية
0.15	450000.00	ثمن البقعة الأرضية (3000 متر مربع)	فضاء دار الصانع التقليدي
4.01	12000000.00	البناء والتهيئة	
0.70	2100000.00	التجهيزات الأساسية (الماء - الكهرباء - التطهير ...)	
1.00	3000000.00	التجهيز الداخلي للفضاء	
0.47	1400000.00	تجهيز قاعة الندوات والمؤتمرات (300 متر مربع)	
20.05	60000000.00	تجهيز فضاء استقبال الوحدات الصناعية (3 هكتار)	
0.94	2800000.00	إحداث قاعة للتكوين المستمر (700 متر مربع)	
0.58	1750000.00	التجهيزات والمعدات	
27.91	83500000.00	المجموع	
2.77	8300000.00	تهيئ المسار السياحي وباحات الاستراحة على طول 83 كلم	المسار السياحي ومتطلبات تطوير السياحة القروية
20.05	60000000.00	تجهيز موقع تنظيم موسم الفروسية (3 هكتار)	
10.03	30000000.00	دعم السياحة الإستشفائية	
1.67	5000000.00	توفير أماكن للترفيه والتسوق	
0.03	100000.00	تأهيل قطاع النقل	
0.01	20000.00	إحداث ملحقة للتوجيه والإرشاد السياحي	
0.12	350000.00	تطوير وتنمين غابة ومنزله جبل تغاث	
10.03	30000000.00	تأهيل الموارد البشرية	
44.71	133770000.00	المجموع	
0.05	150000.00	ثمن البقعة الأرضية (1000 متر مربع)	مشروع مأوي "دار السائح" (4 وحدات)
1.34	4000000.00	البناء والتهيئة	
0.23	700000.00	التجهيزات الأساسية (الماء - الكهرباء - التطهير ...)	
0.01	41000.00	تجهيزات المطبخ والمطعم	
0.09	270000.00	تجهيز الغرف	
0.01	30000.00	قاعة من طراز البيت المغربي	
0.01	30000.00	قاعة القراءة والمطالعة	
0.01	40000.00	التجهيز الداخلي للمأوى	
1.76	5261000.00	المجموع	
7.03	21044000.00	مجموع 4 وحدات	
0.08	240000.00	ثمن البقعة الأرضية (1600 متر مربع)	وحدة صناعية لاستغلال وتحويل مختلف المنتجات الفلاحية
2.14	6400000.00	البناء والتهيئة الخارجية	
0.53	1600000.00	التجهيز الداخلي للوحدة	
0.18	530000.00	التجهيزات والمعدات	
17.42	52120000.00	وحدة التبريد والتخزين	
20.35	60890000.00	المجموع	
100	299204000.00	المجموع الإجمالي	

المصدر: تصور شخصي، ماي 2014.

إن المشروع الترابي الذي يبلور استراتيجية التنمية هذه سيكون قابل للتعديل والتطور تبعاً للتغيرات الظرفية، و متاح لجميع الأطراف المحليين منهم أو الخارجيين؛ الأمر الذي يقتضي الحرص على العمل على بلورة الأفكار الجديدة في مجال التدبير المحلي، والتي تتيح للسكان المحلية إمكانيات مهمة للمشاركة، وبالتالي تمكّنها من صنع قرارها بنفسها بعيداً عن الوصاية التي ما تزال تمارسها عليها وصاية الدولة وذوي القرار من المؤسسات العمومية والمنتخبين والمجالس الجماعية منذ عقود، وبالتالي إتاحة الفرصة لهذه السكان المحلية بالتعبير التلقائي عن حاجياتها الأساسية وتطلعاتها المستقبلية.

لذلك يشكل تفعيل الحوار البناء بين مختلف الأطراف الفاعلة، الموكل إليها تدبير الشأن المحلي لجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي، لبنة من شأنها إيجاد الإطار القانوني والمؤسسي والتنظيمي لها، وذلك للعمل على بلورة هذا التوجه الذي يمكنه من تحقيق أهداف استراتيجية التنمية المحلية، والتي يمكن استثمار نتائجها على مستويات متعددة اقتصادية واجتماعية وثقافية (خريطة 16).

خريطة 16: استراتيجيات التنمية المحلية بجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي



المصدر: العمل الميداني والخرائطي وتصور شخصي، ماي 2014.

تتصرف مختلف الهياكل المؤسسية المعنية لتدبير الشأن المحلي لتحقيق التنمية المحلية بطريقة فردية كل حسب قطاعه، مما يسمح في الغالب بظهور عمليات مضادة بحسب اختلاف أهداف كل قطاع، فهي تؤكد بشكل واضح عن عدم إمكانية المحافظة على الموارد الترابية والتدبير الجيد للحيز المحلي، عن طريق تنسيق الجهود بين مختلف الفاعلين والمهتمين، مع وضع التوازن الإيكولوجي والسوسيواقتصادي كهدف رئيسي لكل عملية.

لهذا فالمقاربة الترابية التي جاءت في إطار هذه الإستراتيجية المبنية على التنمية المندمجة والتشاركية، تدل على كون تنمية التراب المحلي هي مسؤولية الجميع. لذا فإن جميع الفاعلين بتدبير هذا التراب ملزمين بالعمل على وضع قياسات وضوابط من أجل استغلال أمثل لمختلف الموارد الترابية التي توفرها الجماعتين.

تبقى إمكانية تطبيق الإستراتيجية المقترحة ونجاح كل عمليات التدخل التي سبق ذكرها، في الواقع في حاجة إلى جهود متواصلة على المدى البعيد، مدعمة بإرادة سياسية وتعبئة جميع المؤسسات العمومية والسكان والمجتمع المدني بهدف تحقيق التنمية، بالإضافة إلى تسخير إمكانيات مادية كافية لتحويل مختلف العمليات إلى مشاريع قابلة للتنفيذ، مع التأكيد على كون نجاح هذه الإستراتيجية يبقى رهينا بالعمل في إطار من الشفافية والوضوح، والتحلي بالروح الجماعية لتجاوز الإكراهات المطروحة.

بعد تحليلنا لتدخلات وموارد وصلاحيات أهم الفاعلين المعنيين بالتنمية المحلية على مستوى الجماعات الترابية مولاي يعقوب، سبع رواضي وعين الشقف، نستنتج أن:

♦ معظم الفاعلين العموميين على المستوى المحلي المعنيين بالتنمية بالحيز الترابي (المجلس الإقليمي لمولاي يعقوب، المديرية الإقليمية للفلاحة، المديرية الإقليمية للمياه والغابات ومحاربة التصحر، مركز الأشغال الفلاحية، المندوبية الإقليمية للسكنى وسياسة المدينة لمولي يعقوب، الجماعات المحلية بإقليم مولاي يعقوب ...) يتوفرون على صلاحيات مهمة وأهداف كبرى، لكن تدخلاتهم في التنمية المحلية، تبقى جد محدودة ولا ترقى لمستوى حاجيات السكان، ويرجع السبب في ذلك إلى العديد من المشاكل والإكراهات أبرزها ضعف الموارد المالية المخصصة للمشاريع وعدم توفير الموارد البشرية الكافية لتأطيرها، بالإضافة إلى عدم التقائية تصورات الفاعلين في تنفيذ المشاريع والبرامج التي تستهدف التنمية المحلية نتيجة غياب الحكامة الجيدة بهدف تحقيق تنافسية التراب المحلي على المستوى الجهوي والوطني.

♦ المجتمع المدني لا زال جنيينا بالجماعات الترابية مولاي يعقوب، سبع رواضي وعين الشقف، رغم الأهمية الكبرى التي بات يحظى بها في خلق دينامية بهدف تحقيق الخطوط المسطرة في استراتيجية التنمية المحلية لكي تتلاءم وحاجيات السكان في مجموع الوحدات الترابية بالضاحية الغربية لمدينة فاس، والتي ترمي إلى تعبئة وتنمين الموارد الترابية بالحيز، ويرجع السبب في هذه الوضعية إلى العديد من التهديدات والإكراهات، ولعل أهمها ضعف وعي السكان بأهمية التنظيمات الجموعية والتعاونية، وعدم قدرة كفاءة العديد من الجمعيات والتعاونيات على المساهمة في بعض الفرص المتاحة والتي تتطلب مساهمة المستفيد، هجرة الشباب القادر على تنشيط هذه المنظمات، وضيق أفق الشباب العاطل عن العمل في البحث عن فرص لاستثمارها في تطوير كفاءاته المهنية لولوج سوق الشغل، الشيء الذي يتطلب من المؤسسات العمومية والهيئات غير الحكومية أن تساهم في إتاحة فرص خاصة بمنظمات المجتمع المدني في الوسط القروي عموما وجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي على صعيد جهة فاس بولمان.

♦ الجماعات المحلية بالحيز الترابي في حاجة إلى استراتيجية تهدف التنمية المحلية، تقوم على تعبئة الفاعلين المحليين وتنمين الموارد الترابية المحلية ذات الخصوصية والتميزة، بشكل يضمن تحقيق أهداف هذه التنمية لخلق كفاءة تنافسية الإقتصاد المحلي على المستوى الاجتماعي للأجيال في وقتنا الحاضر على المدى القريب، وتحافظ على الموارد الترابية الطبيعية بصفة خاصة للأجيال في المستقبل على المدى البعيد والمتوسط.

خاتمة عامة

انطلاقاً من رصد وتحليل مختلف الموارد الترابية بالضاحية الغربية لمدينة فاس، يتضح أن هذا التراب يتوفر على العديد من الموارد الطبيعية التي يجب تثمينها، والتي تجعله يلعب دوراً ريادياً على المستوى المحلي والجهوي وكذلك على المستوى الوطني، منها الموقع الجغرافي المتميز، المنفتح على البوابة الشمالية الغربية لعمالة مدينة فاس، والبوابة الشرقية الشمالية لعمالة مدينة مكناس. من هذا المنطلق ينفتح هذا التراب جغرافياً ووظيفياً على قطبي الجهة فاس - مكناس؛ الشيء الذي يمنحه إمكانيات مهمة على مستوى الاستفادة من امتيازات ومؤهلات الجهة، ومن إطاره الإداري المحلي داخل عمالة إقليم مولاى يعقوب، من خلال ربط علاقات اقتصادية واجتماعية لهذا الإقليم، واعتباره حلقة وصل بين القطبين الحضريين معاً.

من جهة أخرى يسمح الانتشار الواسع للسهول وسيادة المناخ المتوسطي ذي الخصوصية القارية بتراب الجماعتين وتنوع التربة بتطوير الأنشطة الفلاحية البورية والمسقية معاً، كإنتاج الزيتون الذي يمكن أن يشكل مصدر دخل مهم لدى الساكنة المحلية، علماً بأن المنطقة كانت مشهورة تاريخياً بضيعات الكروم والتين والزيتون. كما تساعد هذه الخصائص على قيام الأنشطة الفلاحية السقوية مثل البيوت المغطاة، نتيجة انتماء هذا التراب لهوامش هضبة سايس فاس في جزئه الجنوبي، والتي تستفيد من الفرشة المائية القريبة من السطح.

أما على مستوى رصد وتحليل الموارد البشرية فقد اتضح أن هذا التراب يتوفر على إمكانيات بشرية مهمة، تجعله يلعب دوراً ريادياً، حيث يحتضن هذا الحيز الترابي جماعات بشرية تتمتع بخبرات ومعارف عديدة تشمل مختلف مناحي الحياة، غير أنها تعاني العديد من الإكراهات، خاصة مع التراجع السكاني الذي يعرفه هذا الحيز الترابي، مقارنة مع إقليم مولاى يعقوب والجماعات المجاورة، بسبب هجرة الشباب والأسر في اتجاه مراكز الجماعات المحاذية، كمركز الزليليك ورأس الماء بجماعة عين الشقف، ومركزي بودربالة وعين توجيدات بالجماعة نفسها، وذلك بحثاً عن ظروف عيش أحسن، وفرص شغل أكثر، نظراً لضعف الأنشطة الاقتصادية بهذا التراب، ناهيك عن هشاشة البنية التحتية وغياب التجهيزات الاجتماعية والسوسيوثقافية، وعزلة مجموعة من دواوير هذا التراب التي توجد بالشمال الغربي، لبعدها عن مركز الجماعة بصفة خاصة جماعة سبع رواضي، مما يزيد من تأزم الأوضاع الاجتماعية، من هذا المنطلق نؤكد لنا أن الحديث عن التنمية المحلية يبقى سؤالاً معطلاً بهذا التراب، ما دام العنصر البشري القادر على بلورة الأبعاد التنموية بالجماعتين معاً يعاني التهميش من جهة والهجرة خصوصاً الموسمية منها.

يتميز واقع ساكنة هذا التراب فيما يخص الدينامية الديموغرافية، بمجمل التغيرات الاجتماعية التي تعرفها جماعات إقليم مولاي يعقوب كتأخر سن أول زواج، والعزوف عن الزواج، وكذا تراجع الولادات والوفيات. يعكس هذا التطور التقلص الملحوظ في قاعدة ورأس الهرم السكاني، في حين يبين اتساع وسط الهرم تزايد الشرائح العمرية النشيطة، والتي تحقق 20326 نسمة، ويشكل الذكور أكبر نسبة من هذا العدد، حيث يمثلون 76.07 %، مقابل تقلص فئة المسنين والأطفال الأقل من تسع سنوات. يستوجب هذا الوضع من مختلف الفاعلين على المستوى المحلي والجهوي، إيلاء الاهتمام المناسب لجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي؛ وذلك لتدارك التحديات الكبرى المطروحة في هذا الباب سيما في ميادين التربية والصحة والشغل، والتأطير والتكوين حتى يتسنى لها القدرة على استغلال الموارد الترابية بهذا الحيز.

يتبين من هذا المنطلق أن نصيبا مهما من الإكراهات التي يعرفها هذا التراب على مستوى التنمية المحلية، ترجع بالأساس إلى ضعف تدبير الموارد الترابية بجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي، في ظل واقع يتسم بضعف التأهيل الثقافي والعلمي والتربوي للعنصر البشري.

اعتمادا على تحليل الواقع الاقتصادي المحلي للجماعات الترابية مولاي يعقوب، سبع رواضي وعين الشقف، تبين لنا أنه رغم اعتماد السكان على منتوجات فلاحية متنوعة داخل الحيازة لتعويض ضعف نصيب الفرد من الأراضي الفلاحية، فإنها لم تستطع تلبية حاجيات السكان المتزايدة في ظل التزايد السكاني المرتفع وغياب مشاريع التحديث الفلاحي التي يمكن أن تساهم في ضبط التوازن بين المورد العقاري وعدد السكان، باستثناء مشروع استبدال سلسلة الحبوب وأغراس الزيتون وتجديد الأشجار التي بدأت تعرف مردودية ضعيفة في الإنتاج. كما تجدر الإشارة أن هناك مشاريع أخرى تهتم بجماعتي الوادين وعين بوعلي على مستوى إقليم مولاي يعقوب بجهة فاس بولمان، حيث تعد من أهم المشاريع التي أوصى بها المخطط الجهوي، وتتجلى بصفة خاصة في مشروع تجارب إدخال أصناف جديدة من جهة على مستوى سلسلة القطني كالفول السوداني، ومن جهة ثانية على مستوى سلسلة المغروسات الزيتية كنوار الشمس، وما يزيد الأمر تعقيدا هو تلك الاختلالات التي تطبع الأوضاع العقارية، داخل الوسط الريفي بالجماعتين معا، والناجمة عن تعدد الأنظمة العقارية، والتفاوت الكبير في حجم الملكيات وتجزئتها، ناهيك عن التفاوت الحاصل بين فئات الملاكين وتزايد شريحة الفلاحين الصغار بفعل تفتت الملكية بسبب الإرث.

أما قطاع تربية الماشية فيواجه بدوره إكراهات تحد من تطوره، حيث يظل قطاعا ضعيفا، نظرا لأساليب تدبيره التي تظل تقليدية بالدرجة الأولى. كما يعاني هذا القطاع من تقلص مساحة المراعي وقلة الأراضي المخصصة للمزروعات العلفية، مما دفع بالسكان إلى مزاولة أنشطة غير فلاحية، والتي من شأنها أن تساهم في تنويع مداخيل الأسرة. تتمركز هذه الأنشطة بشكل أساسي حول الأنشطة المرتبطة

بالقطاع السياحي في كل من مركزي مولاي يعقوب وعين الله، وهي أنشطة هزيلة، يزاولها السكان خلال فترات معينة من السنة، الشيء الذي يجعلها تدرج في القطاع غير المهيكل، لذلك تبقى دون تلبية حاجيات السكان في خلق فرص الشغل وامتصاص فائض اليد العاملة النشيطة، وبالتالي تبقى بعيدة عن تحقيق دور البديل التنموي على المستوى المحلي.

رغم أهمية الموارد الطبيعية المتنوعة التي يتوفر عليها تراب جماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي (منتجات محلية تين وزيتون ولوز وخروب، أبقار وأغنام، والماعز)، إضافة إلى أهمية الأنشطة غير الفلاحية، خاصة المرتبطة بقطاع الحرف والخدمات، تظل القاعدة الاقتصادية بالحيز الترابي هشة، وهي تعاني من تهديدات متعددة، وإكراهات متباينة، منها ما هو مرتبط بالبنية الجيولوجية للتضاريس، ومنها ما هو مرتبط كذلك بضعف تدبير الموارد المالية والبشرية للجماعتين معاً، هذا على الرغم من الجهود التي بذلت من أجل النهوض بواقع البنيات التحتية والمرافق الاجتماعية بالجماعتين. رغم ما يتوفر عليه معظم الفاعلين العموميين على المستوى المحلي، والمعنيين بالتنمية بالحيز الترابي من صلاحيات مهمة وأهداف كبرى كالمجلس الإقليمي لمولاي يعقوب والمندوبية الإقليمية للسكنى وسياسة المدينة لمولي يعقوب والجماعات المحلية بإقليم مولاي يعقوب ...، إلا أن تدخلاتهم في التنمية المحلية، تبقى جد محدودة ولا ترقى إلى مستوى حاجيات السكان، ويرجع السبب في ذلك إلى العديد من المشاكل والإكراهات، أبرزها ضعف الموارد المالية المخصصة للمشاريع، وعدم توفير الموارد البشرية الكافية لتأطيرها، بالإضافة إلى عدم تحقيق التواصل المطلوب بين تصورات الفاعلين في تنفيذ المشاريع والبرامج، والتي تستهدف التنمية المحلية، في ظل غياب الحكامة الجيدة في تدبير الشأن المحلي، كما تتصرف مختلف الهياكل المؤسساتية المعنية بتدبير الشأن المحلي لتحقيق التنمية المحلية بطريقة فردية كل حسب قطاعه، مما يسمح في الغالب بظهور عمليات مضادة بحسب اختلاف أهداف كل قطاع، فهي تؤكد بشكل واضح عدم إمكانية المحافظة على الموارد الترابية والتدبير الجيد للحيز المحلي. في جانب آخر ما تزال مختلف تدخلات المجتمع المدني جنينية بجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي، رغم الأهمية الكبرى التي يمكن أن يطلع بها في رسم استراتيجية التنمية المحلية، بشكل يتلاءم وحاجيات السكان، بسبب ضعف وعي السكان بأهمية التنظيمات الجمعوية والتعاونية، وعدم توفر عنصر الكفاءة في العديد منها، وهجرة الشباب القادر على تنشيطها، وضيق أفق الشباب العاطل عن العمل في البحث عن فرص لاستثمارها في تطوير كفاءاته المهنية لولوج سوق الشغل، الشيء الذي يتطلب من المؤسسات العمومية والهيئات غير الحكومية أن تساهم في إتاحة فرص خاصة بمنظمات المجتمع المدني في الوسط القروي عموماً وجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي على صعيد جهة فاس بولمان.

إن الضعف الكبير المسجل على مستوى التجهيزات الأساسية والمرافق الاجتماعية، كان له انعكاس كبير على مستوى عيش السكان بالحيز الترابي للجماعتين، حيث ترتفع معدلات الفقر والهشاشة،

إضافة إلى ضعف مؤشرات التنمية الاجتماعية والبشرية، لهذا فإن الاندماج الترابي لبرامج التنمية، لازال يختزل في المقابل برامج يتم اعتمادها ضمن نفس الحيز، وذلك في غياب التعبير عن الحاجيات الأساسية وعن انتظارات السكان، وفي غياب خبرة قطاعية في الميدان وتدبير ترابي نشيط وناجح.

أمام الضعف المسجل على مستوى مختلف التجهيزات، وعدم نجاعة وكفاءة تدخلات الفاعلين وتبعثر جهود أغلبهم، فإن المؤسسات العمومية مطالبة في الوقت الحاضر بوضع استراتيجيات محكمة لضمان المحافظة على مختلف الموارد الترابية للحيز الترابي المدروس، وتعبئتها وتنميتها لضمان التنمية المحلية المناسبة، وذلك بالاعتماد على تطوير مؤهلات القطاع الفلاحي والسياحي، والتشجيع على بعض الصناعات الفلاحية الملائمة لتراب الجماعتين، والتي تمكنه من استقطاب الاستثمارات الأجنبية، حيث تساهم هذه الأخيرة في خلق فرص الشغل، وبالتالي الحد من هجرة الشباب الذين يلعبون دور المحرك التنموي بهذا الحيز الترابي.

تدل المقاربة الترابية المقترحة والتي جاءت في إطار هذه الاستراتيجية، والمبنية على التنمية المندمجة والتشاركية، على كون تنمية التراب المحلي هي مسؤولية الجميع، لذا فإن جميع الفاعلين بتدبير هذا التراب ملزمين بالعمل على وضع قياسات وضوابط من أجل استغلال أمثل لمختلف الموارد الترابية التي توفرها الجماعتين.

تبقى إمكانية تطبيق الإستراتيجية المقترحة ونجاح كل عمليات التدخل التي سبق ذكرها، في الواقع، رهينة بالجهود المتواصلة على المدى البعيد، ومدعمة بالإرادة السياسية والحكمة الجيدة، في إطار من الشفافية والوضوح، والتحلي بالروح الجماعية لتجاوز الإكراهات المطروحة، وتعبئة جميع المؤسسات العمومية والسكان والمجتمع المدني بهدف تحقيق التنمية، بالإضافة إلى تسخير إمكانيات مادية كافية لتحويل مختلف العمليات إلى مشاريع قابلة للتنفيذ.

نظرا لأهمية الموارد الترابية التي يزخر بها مجال الدراسة، والتي تشكل دعامة أساسية للتنمية المحلية والجهوية، فإنه من الضروري العمل على المحافظة على هذه الموارد، واستثمارها بشكل جيد من أجل تحسين جودة الحياة للسكان .. لهذا ارتأينا أن نفتح - مستقبلا - على مشروع بحث علمي آخر (مشروع دكتوراه)، يمكن له أن يأخذ أبعادا مهمة، تتجلى في :

• بلورة استراتيجية للتنمية السياحية تهدف إلى : جلب الاستثمار الخارجي، وتشجيع الاستثمار

الداخلي ... وذلك عن طريق وضع خرائط سياحية لعمالة فاس الكبرى وإقليم مولاي يعقوب.

• إيجاد آليات جغرافية ومعلوماتية لرصد مختلف الموارد الترابية بالحيز الترابي لعمالة فاس

الكبرى وإقليم مولاي يعقوب، وتحديد مختلف المعطيات التي تهتم هذا التراب الجغرافي، انطلاقا

من تحديد معطيات الخرائط الطبوغرافية وتصاميم التهيئة باعتماد آليات الرفع المساحي

الطبوغرافي ونظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد.

الببليو غرافيا

الببليوغرافيا باللغة العربية

1 - كتب ومؤلفات:

- العطري عبد الرحيم، (2012)، «تحويلات المغرب القروي: أسئلة التنمية الموجلة»، الطبعة الثانية، تقديم ذ. مصطفى محسن. منشورات دفاتر الحرف والسؤال- سلا، مطبعة طوب بريس. الرباط، المغرب.
- الناصري محمد، (2003)، «الجبال المغربية: مركزيتها، هامشيتها، تنميتها»، الطبعة الثانية، منشورات وزارة الثقافة، مطبعة دار المناهل الرباط. المغرب.
- الوزان الحسن بن محمد الفاسي، (1983): «وصف إفريقيا»، الجزء الأول، ترجمة عن الفرنسية من طرف محمد حجي ومحمد الأخضر، الطبعة الثانية، دار الغرب الإسلامي. بيروت، لبنان.
- باسكون بول (1981): «إرشادات علمية لإعداد الرسائل والأطروحات الجامعية»، مخصص للطلبة، ترجمة: أحمد عريف ومراجعة أحمد الرضواني. مطابع الأطلس ش.م، الرباط، المغرب.
- بريان محمد، بنحليمة حسن، العوينة عبد الله، (1989)، «قراءة وتحليل الخريطة الطبوغرافية»، الطبعة الثانية، منشورات اللجنة الوطنية المغربية للجغرافية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية - الرباط، المغرب.
- بلعقي محمد، (1988): «أوليات في الجغرافية الزراعية»، الطبعة الثانية. منشورات اللجنة الوطنية المغربية للجغرافيا، مطبعة صومابروب. الرباط، المغرب.
- تشاح عبد السلام، (1990): «جغرافية النبات»، الطبعة الأولى. مطبعة إفريقيا الشرق. الدار البيضاء، المغرب.
- تقرير الخمسينية، (2006): «المغرب الممكن: إسهام في النقاش العام من أجل طموح مشترك»، دار النشر المغربية. توزيع سبريس. الدار البيضاء، المملكة المغربية.
- عمران إسماعيل، (2004): «التنمية السياحية بالمغرب: واقع وأبعاد ورهانات»، الطبعة الأولى. منشورات مكتبة الأمان، مطبعة الكرامة. الرباط، المغرب.
- غريب عبد الكريم (1997): «منهج وتقنيات البحث العلمي»، الطبعة الأولى، منشورات عالم التربية. مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب.
- السنوسي معني محمد، (2011): «مولاي يعقوب الذي في الذاكرة»، الطبعة الأولى، دار النشر المغربية. عين السبع الدار البيضاء، المغرب.
- مسدالي فاطمة (2007): «التنمية البشرية بالعالم القروي المغربي الجماعات القروية للزمارة نموذجاً»، الطبعة الأولى، المعهد الجامعي للبحث العلمي، مطبعة الكوثر، الرباط، المغرب.

- واتربروري جون، (2004): « أمير المؤمنين، الملكية والنخبة السياسية المغربية »، ترجمة عبد الغني أبو العزم، عبد الأحد السبتي وعبد اللطيف الفلق. الطبعة الثانية، مؤسسة الغني للنشر، مطبعة فضالة. المحمدية، المغرب.

2 - مقالات باللغة العربية:

- الكتومور حسن، (2013): « قراءة مفاهيمية للإقتصاد الإجتماعي والتضامن والتنمية »، عن أشغال الدورة الرابعة لمندى التنمية والثقافة بإعزران تحت شعار: « الإقتصاد الإجتماعي سند للتنمية الترابية بالمجال الجبلي »، تقديم: بوغلام محمد. تنسيق: البقصي محمد والزرهوني محمد، سلسلة ندوات رقم 3. منشورات الجماعة القروية لإعزران، الطبعة الأولى، مطبعة (IMAGERIE PUB NEON) - فاس. ص. ص: 7 - 25.

- الكتومور حسن، (2012): « المشهد الجغرافي: مقارنة تطبيقية بمنطقة أزرو »، مختبر الأبحاث والدارسات الجغرافية والتهيئة والكرطوغرافية. أشغال ندوة الهجرة والتنمية، تنسيق: ذ. بوطيب الطاك، سلسلة ندوات رقم 8. منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سايس - فاس، المغرب. ص. ص: 141 - 165.

- الخزان بوشتي، (2011)، « تهمين الموارد الترابية والتنمية المحلية بفاس الكبرى »، عدد خاص (13): « التنمية الترابية بالمغرب: الرهانات، الإستراتيجيات والفاعلون »، مجلة المجال الجغرافي والمجتمع المغربي، مجلة نصف سنوية. الطبعة الثانية، منشورات اللجنة الوطنية المغربية للجغرافية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بنمسك الدار البيضاء. المغرب، ص: 3 - 21.

- الطاك بوطيب، (1995)، « سايس فاس: التحولات المجالية الإجتماعية الحديثة »، مجلة المصباحية، سلسلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس-فاس، المغرب، ص. ص: 109-133.

- الطاك بوطيب، (2001)، « الإختلالات المجالية بجهة فاس - بولمان وأزمة السكن »، منشورات الوكالة الحضرية وإنقاد فاس. وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان والبيئة، قطاع التعمير والإسكان. فاس، المغرب، ص. ص: 25 - 33.

- الطيلسان محمد، (1996)، « شواهد عن مراحل التطور الجيومورفولوجي: البليو-رباعي على الحدود الشمالية الغربية لسايس فاس »، مجلة المصباحية، سلسلة العلوم الإنسانية، العدد الثاني، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس-فاس، المغرب، ص. ص: 123 - 143.

- جنان لحسن،(2010)، « العالم القروي في البحث الجغرافي »، مجلة دفاتر جغرافية، العدد 7، منشورات جمعية الباحثين الجغرافيين الشباب، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهرز، فاس، ص.ص: 9 - 33.
- حميق محمد،(2009)، « الموارد المحلية والتنمية الترابية بإقليم الحسيمة »، مجلة دفاتر جغرافية، العدد 6، منشورات جمعية الباحثين الجغرافيين الشباب، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهرز، فاس، ص.ص: 11 - 28.
- حزوي محمد وحاج علي ألفة ، (2011): « المشروع الحضري وتحديات التنمية الترابية »، مجلة دفاتر جغرافية، العدد الثاني، منشورات جمعية الباحثين الجغرافيين الشباب، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهرز، فاس، ص.ص: 61 - 68.
- عميرة إدريس، (2007): « تحولات الصناعة التقليدية بفاس وانعكاساتها السوسيو - اقتصادية والمجالية »، منشورات مجلة دفاتر جغرافية، العدد 3 - 4، مختبر التراث والمجال. كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهرز، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس. ص.ص: 45-51.
- فراح عبد الرحيم وموساوي محمد، (2013): « التعاونيات والجمعيات ذات الطابع الاقتصادي والإجتماعي بالجماعة القروية عين الشكاك - إقليم صفرو »، عن أشغال الدورة الرابعة لمندى التنمية والثقافة بإعزران تحت شعار: «الإقتصاد الإجتماعي سند للتنمية الترابية بالمجال الجبلي»، تقديم بوغلام محمد. تنسيق: البقصي محمد والزهروني محمد، سلسلة ندوات رقم 3. منشورات الجماعة القروية لإعزران، الطبعة الأولى، مطبعة (IMAGERIE PUB NEON) - فاس. ص.ص: 216 - 240.
- كيدو إبراهيم،(2006)، « السياسة التعليمية وتنمية قطاع التعليم بالمغرب »، مداخلة بالملتقى الرابع للجغرافيين العرب، حول موضوع " نحو إستراتيجية لتخطيط التنمية المجالية في أبعادها المحلية والقومية والعالمية ". منشورات الجمعية الوطنية للجغرافيين المغاربة، الجزء الأول: التنمية المحلية. كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط. المغرب، ص.ص: 679 - 701.
- موساوي محمد ، (2009): « الموارد الترابية والتنمية المحلية ببلاد المنزل (إقليم صفرو) »، مجلة دفاتر جغرافية، العدد السادس، منشورات جمعية الباحثين الجغرافيين الشباب، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهرز، فاس، ص.ص: 29 - 36.
- جارو ميشل، (2001)، « التغيرات المناخية والموارد المائية: تحليل على المستوى الإقليمي »، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، سلسلة الدورات، الدورة الخريفية، مطبعة المعارف الجديدة. الرباط، المغرب، ص: 169 - 177.

3 – أطروحات وبحوث جامعية:

- بوطلاقة محمد، (2012)، « التغيرات المناخية وأثرها على المنظومة البيئية بحوض ورغة »، بحث لنيل دبلوم الماستر تخصص جغرافية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس - فاس، المغرب.
- دوح المفضل، (2000): « ضاحية فاس: دراسة جغرافية »، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا تخصص جغرافية المدن، شعبة الجغرافيا، تحت إشراف: ذ. محمد بلقيش، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس – أكادال، الرباط.
- مسقالي أمينة، (2007): « دور السياحة في التنمية المحلية: حالي مولاي يعقوب وسيدي احرازم »، بحث لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافية، وحدة إعداد التراب والتنمية المحلية. كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن طفيل، القنيطرة.

4 – مصادر مختلفة:

- الإحصاء الشمولي لسكان تعاونيات الإصلاح الزراعي بإقليم مولاي يعقوب؛ المديرية الجهوية للفلاحة بجهة فاس بولمان، بتاريخ 2005/12/30.
- الإحصاء الشمولي الذي قامت به المندوبية الإقليمية للسكنى والتعمير وسياسة المدينة والمتدخلين المحليين في إطار عقدة مدن بدو صفيح يوم 19 يناير 2011.
- السكان القانونيون للمغرب، إحصاء 1971 و1982 و1994 و2004، المندوبية السامية للتخطيط فاس.
- المرسوم رقم: 527.03.2 الصادر بتاريخ 13 رجب 1424 الموافق 10 شتنبر 2003 المعدل والمتمم للظهير الشريف رقم 351.59.1 الصادر يوم فاتح جمادى الثانية 1379 الموافق 02 دجنبر 1959.
- الهشيموي أحمد (2003): « مقدمات حول الاستثمار السياحي: جهة فاس- بولمان كنموذج »، الحلقة الثالثة، ملف قضايا. جريد الاتحاد الاشتراكي، الإثنين 10 نونبر 2003، العدد 7396، ص: 4.
- تقرير التدريب الميداني المهني بالمندوبية الإقليمية للسكنى والتعمير وسياسة المدينة لمولاي يعقوب، 2013.
- منوغرافية الجماعة الحضرية مولاي يعقوب، 2013.
- منوغرافية الجماعة القروية سبع رواضي، 2013.
- منوغرافية جهة فاس بولمان، (2013). المندوبية السامية للتخطيط، المديرية الجهوية فاس بولمان، المدينة الجديدة فاس.

5 – مصالح إدارية:

- المندوبية الإقليمية للسكنى وسياسة المدينة لمولاي يعقوب، 2014.
- باشوية المركز الحضري لمولاي يعقوب، 2014.
- مركز الأشغال الفلاحية بالضواحي، جماعة سبع رواضي، بتاريخ: 01 / 04 / 2014.
- مكتب الحالة المدنية بالجماعة القروية سبع رواضي، مارس 2014.
- مركز الدراسات والأبحاث الديموغرافية، (2007): « الدراسة المستقبلية حول مغرب 2030: أية ديمغرافية؟ »، منشورات المندوبية السامية للتخطيط. الرباط، المملكة المغربية.
- وزارة إعداد التراب الوطني، (2001): «المجال المغربي واقع الحال»، وزارة إعداد التراب الوطني والماء والبيئة، قطاع إعداد التراب الوطني. الرباط، المملكة المغربية.
- وزارة إعداد التراب الوطني، (2001): « وثيقة الميثاق الوطني لإعداد التراب »، منشورات وزارة إعداد التراب الوطني والماء والبيئة، قطاع إعداد التراب الوطني. الرباط، المملكة المغربية.
- وزارة إعداد التراب الوطني (2004)، «التصميم الوطني لإعداد التراب: الوثيقة التركيبية»، وزارة إعداد التراب الوطني والماء والبيئة، قطاع إعداد التراب الوطني. الرباط، المملكة المغربية.
- وزارة إعداد التراب الوطني (2004)، «الميثاق الوطني لإعداد التراب» ، وزارة إعداد التراب الوطني والماء والبيئة، قطاع إعداد التراب الوطني. الرباط، المملكة المغربية.
- وزارة إعداد التراب الوطني (2009)، « نوافذ على المجال المغربي »، وزارة إعداد التراب الوطني والماء والبيئة، قطاع إعداد التراب الوطني. الرباط، المملكة المغربية.

6 – الخرائط المعتمدة:

- الخريطة البنيوية للمغرب بمقياس 1/2000000 (1982)؛
- الخريطة الجيولوجية لبني عمار بمقياس 1/50000 (2004)؛
- الخريطة الجيولوجية لفاس غرب بمقياس 1/50000 (1982)؛
- الخريطة الجيولوجية للغرب والريف الغربي بمقياس 1/200000 (1952)؛
- الخريطة الطبوغرافية لفاس غرب بمقياس 1/50000 (1982)؛

1 – Ouvrages:

- BEQQALI (A), (2007): « **Vocation Agricole des Terres dans les Zones d'Agriculture Pluviale : Rapport et Cartes** ». Institut National de la Recherche Agronomique, Rabat. 131 P.
- BREMARD (F), (1949): « **L'ORGANISATION REGIONALE DU MAROC** ». Université Mohammed V – Agdal, Publications de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, Série : Les Trésors de la Bibliothèque, N°1. RABAT, 397 P.
- COURLET (C.) et Autres, (2006) : « **Territoire et Développement économique: le cas des systèmes productifs localisés** », Publication de l'Université Pierre Mendès, Grenoble. Edition L'Harmattan & ECONOMICA, Paris, France. 131 P.
- DIRY (J. P.), (1999): « **Les espaces ruraux** ». Collection CAMPUS Géographie, SEDES, 2^{ème} Edition Armand Colin. Paris, 191 P.
- DOUCET (L.) et FAUREAU (L.), (dir. de), (1997), « **Théorie et pratiques en organisation communautaire** », Edition Presse de l'Université du Québec, 462 p.
- GREFFE (X.), (2002): « **Le développement local** », Etude (broché). Éditions L'aube Eds De, Collection Datar, Bibliothèque Des Territoires, Paris, France. 200 P.
- GUMUCHIAN (H.) et PECQUEUR (B.), (dir. de), (2007): « **La ressource territoriale** », Les Presses de l'Université de Montréal. Edition ANTHROPS & ECONOMICA, Paris. 252 P.
- GUMUCHIAN (H), MAROIS (C), FEVRE (V), (2000): « **INITIATION A LA RECHERCHE EN GEOGRAPHIE** », Les Presses de l'Université de Montréal. Edition ANTHROPS & ECONOMICA, Paris. 425 P.
- IRAKI (A) et TAMIM (M), (2013): « **LA DIMENSION TERRITORIALE DU DEVELOPPEMENT RURAL AU MAROC: Etude Géographique** », Edition de Kalimate & INAU, Imprimerie RABAT NET, Rabat, Maroc. 311 P.
- LE CHATELIER (A), (1902) : « **Notes sur les Villes et Tribus du Maroc** ». Imprimerie A. BURDIN ET CLE. ANGERS, 112 P.
- LIAM (F.) et MOCELLIN (P.), (2009): « **Conduire une démarche de prospective territoriale** », Edition L'Harmattan, Paris, France. 146 P.

- MARTIN (J), JOVER (H), LE COZ (J), MAURER (G), NOIN (D), (1964) : «**Géographie du Maroc**», Manuel de géographie, 5^e Année Secondaire. Edition : Hatier, Paris & Librairie Nationale, Casablanca. Maroc, 259 P.
- NOIN (D), (1970) : « **LA POPULATION RURALE DU MAROC** ». 1^e Edition, 4^e trimestre. Presses Universitaires de France. Paris, 279 P.
- PIQUE (A), (1994) : «**GEOLOGIE DU MAROC : LES DOMAINES REGIONAUX ET LEUR EVOLUTION STRUCTURALE**», Imprimerie EL MAARIF AL JADIDA. RABAT, MAROC. 284 P.
- PUPION (P. CH.), (2008) : «**STATISTIQUES POUR LA GESTION**». 2^e Edition, Dunod. Paris, 293 P.
- RAVEN (P.H.), BERG (L.R.), HASSENZAHN (D.M.), (2009): « **Environnement** ».Traduction de la VI^e Edition Américaine Pascale Calace (M), Hancock (A), Lemperiere (G). Groupe Boeck Université, Edition de Boeck Groupe (Bruxelles), Distribution Nouveaux Horizons – ARS, Paris. 687 P.
- RENARD (J), (2005) : « **Les Mutations des Campagnes: Paysages et Structures Agraires dans le Monde** ». Collection Universitaire, Edition ARMAND COLIN (les classiques du fonds SEDES) / VUEF. Paris, 221 P.
- TROIN (J. F.), (dir. de) (2002) : «**MAROC: Régions, pays, territoires**». Edition Maisonneuve & Larose, Tarik, URBAMA. Paris, 503 P.
- VACHON (B) et FRANCINE (C), (1993): « **Le développement local, théorie et pratique** », Edition Gaëtan Morin & CHENELIER. Montréal, Québec. 331 p.

2 – Thèses et Mémoires Universitaires:

- HANI (B), (2004) : «**Perspectives de développement touristique d'après ses acteurs à FES**», Mémoire de licence en géographie, Sous la direction: AKDIM Brahim. Université Sidi Mohamed Ben Abdellah, Faculté des Lettres et Sciences Humaines, SAIS-FES, 118 P.
- MARTIN (J), (1981) : «**LE MOYEN ATLAS : Etude Géomorphologique**», Note et mémoires du service géologique N° 258. Les éditions du service géologique du Maroc, RABAT, 445 P.

- MAURER (G), (1968) : «**Les Montagnes du Rif Central : Etude Géomorphologique**», Thèse pour le Doctorat Es Lettres, Présentée à la Faculté des Lettres et Sciences Humaines, Université de Paris, 253 P.
- TAG (B), (1978): « **LE SAIS DE FES: REMODELAGES AGRAIRES ET DEVELOPPEMENT** ».Thèse de 3^{ème} cycle en Géographie, Université de Toulouse le Mirail, Institut de géographie Daniel Faucher. 331 P.

3 – Articles:

- CORNELOUP (J.), MAO (P.) SENIL (N.), (2005): « **Ressources, produits et développement des lieux touristiques et sportifs marocains** », Cahiers Géographiques, n°2, Faculté des lettres et sciences humaines de Fès, Maroc, p. p.: 1-8.
- FALEH (A), GARTET (A), HAJ ALI (O), HAJOUJ (A), (2001): «**TOURISME CULTUREL ET DEVELOPPEMENT SOUTENU A FES (MAROC)** », Publio in turismo cultural y desarrollo sostenible. Analisis de areas patrimoniales, Sous la Coordination de Pr. Aurelio Cebrian Abellan. Universidad de Murcia, Imprime: F.G. GRAF S.L, España. p. p.: 289-314.
- GAGNON (CH.), SIMARD (J. G.), TELLIER (L. N.) et GAGNON (S.), (2008): « **Développement territorial viable, capital social et capital environnemental : quels liens ?** », VertigO - la revue électronique en sciences de l'environnement [En ligne], Volume 8 Numéro 2 | octobre 2008, mis en ligne le 05 juin 2008, consulté le 21 mai 2014. URL : <http://vertigo.revues.org/4983> ; DOI : 10.4000/vertigo.4983.
- HAMEL (P.), (1990): « **Développement local : une nouvelle culture politique** ». In: Revue Espaces Temps, 43 - 44, Pouvoir, l'esprit des lieux. Visiter l'espace du politique. p. p.: 43 – 49.
- IBRAHIMI (A.), (2007): « **Développement local: Bonne gouvernance et planification**», Les Cahiers du Plan, N° 11, janvier – février 2007, HCP, p. 31 – 35.
- LAKHDAR (A.), (206): «**Nouvelle Approche Géologique et Géodynamique du Complexe Hydrothermal de Moulay Yacoub : Bordure Septentrionale du Sillon Sud Rifain** », Revue Communications Géologiques (Tome: 93), Lisbonne, Portugal. p. p.: 185-204.
- PECQUEUR (B.), (2004) : « **Révélation de ressources spécifiques et coordination située** », In: Revue Economie et institution, France, p. p.: 1-16.

- PECQUEUR (B.), (2001): « **Qualité et développement territorial: l'hypothèse du panier de biens et de services territorialisé** », In: Revue Economie rurale, N°261, p.p.: 37-9.
- PECQUEUR (B.), (1990): « **Le développement local** », Edition Syros, Alternatives Economiques, In: Revue Economie rurale, volume 197, Numéro 1, p. p.: 53 – 55.
- VILLALBA (B.), GOXE (A.) et LIPOVAC (J. CH.), « **Évaluer le développement durable: enjeux, méthodes, démarches d'acteurs** », Développement durable et territoires [En ligne], Points de vue, mis en ligne le 15 décembre 2005, consulté le 22 mai 2014. URL : <http://developpementdurable.revues.org/1676> ; DOI : 10.4000/développement durable.1676.

4 - Rapports et Etudes:

- Agence Urbaine et de Sauvegarde de FES, (2000): « **Rapport Plan D'Aménagement Urbaine du Centre d'AIN ALLAH** ». Ministre de l'Habitat, de l'Urbanisme et de la Politique de la Ville, FES. 79 P.
- Etude d'Aménagement Récréatif de la Forêt Périurbaine de Tghat, (2010). Direction Régionale des Eaux et Forêt de FES-BOULEMANE. Ville-Nouvelle, FES, 94 P.
- **Guide des Forêts Urbaines et Périurbaines**, (2010). Haut Commissariat aux Eaux et Forêts et la Lutte Contre la Désertification, Rabat. 91 P.

5 – Services et Administrations:

- Division de Développement des Filières Agricoles, Direction Régionale de l'Agriculture FES-Boulemane. Date: 04/04/2014.

6 – Cartes:

- Carte de Vocation Agricole des Terres dans la Région de FES-Banlieue, Mars 2007.

7 – Webographie:

- <http://www.usgs.gov>, (موقع المساحة الجيولوجية الأمريكية، فبراير 2014).
- <http://www.worldclim.org/> Museum of Vertebrate Zoology, University of California, Berkeley. (Vendredi 14 mars 2014, 23:02:38).

الملاحق

لائحة الجداول

الترتيب	العنوان	الصفحة
1	توزيع السكان والأسر بالجماعة الحضرية مولاي يعقوب والجماعة القروية سبع رواضي حسب المراكز	29
2	عدد الأسر المبحوثة بجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي حسب وزنها الأسري	31
3	متوسط التساقطات السنوية لمحطة الرصد الضويات ما بين (1978 – 2014)	49
4	أهم الموارد المائية بجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي	56
5	المنابع المائية بجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي	57
6	توزيع عدد أرباب الأسر المستفيدين حسب إستغلال الموارد الغابوية بجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي	67
7	توزيع مساحة الملك العمومي تغاث حسب تاريخ التحفيظ العقاري	69
8	التوزيع الجغرافي للسكان حسب مناطق الازدياد	78
9	تطور عدد السكان والثقل الديموغرافي ومعدل التزايد السنوي بين 1994 و 2010 حسب العمالات والأقاليم	79
10	تطور ساكنة جماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي ما بين الفترة 1971 – 2004	80
11	تطور عدد السكان بمراكز جماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي ما بين الفترة 1971 – 2004	81
12	تطور نسبة السكان بالوحدات الترابية لجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي ما بين 1971 – 2004	83
13	تطور نسبة عدد السكان حسب عدد التعاونيات الفلاحية بمجال الدراسة ما بين الفترة 1971 – 2005	84
14	تطور الحالة العائلية للسكان حسب الجنس ما بين الفترة 1994 - 2004	85
15	متوسط السن عند الزواج الأول بمجال الدراسة ما بين الفترة 1994 - 2004	86
16	تطور المعامل التركيبي للخصوبة بمجال الدراسة ما بين الفترة 1994 – 2004	87
17	تطور عدد الوفيات بمجال الدراسة منذ بداية 2000 إلى 2013	89
18	تطور البنيات العمرية بمجال الدراسة ما بين الفترة 1994 – 2004	91
19	تطور الكثافة السكانية بمجال الدراسة ما بين الفترة 1971 - 2004	94
20	تطور عدد أفراد الأسرة بمجال الدراسة ما بين الفترة 1971 - 2004	95
21	تطور عدد السكان الأميين بمجال الدراسة حسب إحصاء سنة 2004	98
22	تطور معدل البطالة حسب وسط الإقامة بمجال الدراسة حسب إحصاء سنة 2004	101
23	توزيع مساحة الأراضي الصالحة للزراعة بمجال الدراسة حسب الموسم الفلاحي 2013	106
24	الوضعية القانونية لأشكال الملكية حسب النظام العقاري بمجال الدراسة	108

109	الوضع القانوني لأشكال الملكية حسب النظام العقاري بمجال الدراسة	25
111	توزيع إستغلال الأراضي الصالحة للزراعة بمجال الدراسة	26
116	توزيع عدد رؤوس الماشية والدواجن بمجال الدراسة	27
120	توزيع التعاونيات والجمعيات حسب القطاع بإقليم مولاي يعقوب إلى حدود بداية أبريل 2014	28
122	توزيع المطاحن التقليدية للحبوب بمجال الدراسة	29
121	توزيع معاصر الزيتون بمجال الدراسة	30
124	توزيع بنيات الصناعة التقليدية والحرف بمجال الدراسة إلى حدود أبريل سنة 2014	31
127	توزيع الأنشطة التجارية بمجال الدراسة إلى حدود أبريل سنة 2014	32
131	الفنادق المصنفة وغير المصنفة بمركز مولاي يعقوب	33
142	توزيع الفلاحين حسب صنف النشاط الفلاحي بمجال الدراسة	34
142	توزيع الفلاحين حسب نوعية النشاط الفلاحي بمجال الدراسة	35
143	توزيع الفلاحين حسب أشكال النشاط الفلاحي بمجال الدراسة	36
144	توزيع الفلاحين حسب مؤسسات وطبيعة دعم تطوير الفلاحة بمجال الدراسة	37
145	توزيع الفلاحين حسب نوع المساعدات العينية التي تلقوها بجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي	38
145	وقع الدعم وإكراهات استغلاله حسب الفلاحين المستفيدين بمجال الدراسة	39
146	توزيع الفلاحين المستفيدين من مؤسسة القرض الفلاحي بمجال الدراسة	40
146	توزيع اقتراحات الفلاحين من أجل النهوض بالقطاع بمجال الدراسة	41
148	التوزيع الجغرافي للصناعات التقليدية والحرف الموازية بتراب جماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي	42
148	نوع النشاط الحرفي بتراب الجماعتين	43
149	توزيع مناطق التزود بالمواد الأولية حسب النشاط الحرفي	44
151	توزيع أرباب الأسر حسب الأنشطة التجارية بجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي	45
152	نوع النشاط التجاري بتراب جماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي	46
153	توزيع تجار جماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي حسب مناطق التزود بالمواد التجارية	47
157	توزيع سياح مولاي يعقوب وعين الله حسب دوافع الزيارة	48
158	طرق تعرف السياح على حامتي مولاي يعقوب وعين الله	49
159	توزيع السياح حسب الفئات العمرية	50

51	٥١ الحالة العائلية للسياح المستقطبين من طرف حامتي مولاي يعقوب وعين الله	159
52	٥٢ أهمية السياحة العائلية بحامتي مولاي يعقوب وعين الله	159
53	٥٣ المستوى الدراسي للسياح المستقطبين من طرف حامتي مولاي يعقوب وعين الله	162
54	٥٤ مصاريف السياح بالحامتين في اليوم الواحد (بالدرهم)	163
55	٥٥ توزيع عدد المكثرين من السياح المستجوبين بكل من حامتي مولاي يعقوب وعين الله	163
56	٥٦ درجات رضى السياح على المرافق السياحية	164
57	٥٧ آراء السياح حول المرافق السياحية لحامتي مولاي يعقوب وعين الله	164
58	٥٨ المرافق التي يجب تهيئتها حسب آراء السياح	165
59	٥٩ توزيع السياح بحامتي مولاي يعقوب وسبع رواضي حسب رغبة الزيارة	165
60	٦٠ توزيع السياح حسب أسباب تشجيع وعدمه للآخرين بزيارة الحامتين	166
61	٦١ المدد الزمنية المحتملة لزيارة الحامة مرة أخرى حسب السياح	166
62	٦٢ أولويات التدخل عند السياح للنهوض بالقطاع السياحي بالحامتين	167
63	٦٣ أهمية الموارد السياحية بجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي حسب السكان	168
64	٦٤ آراء السكان حول استغلال الموارد السياحية ووقع مشاريع هذا القطاع عليهم بمجال الدراسة	168
65	٦٥ آليات تثمين الموارد الترابية السياحية حسب السكان بمجال الدراسة	169
66	٦٦ توزيع الاستفادة من البنيات التحتية وبرامج المبادرة حسب أرباب الأسر بمجال الدراسة	173
67	٦٧ توزيع أرباب الأسر حسب البنيات التحتية الضرورية لإنجازها بمجال الدراسة	181
68	٦٨ نوعية ووقع الخدمات والتجهيزات حسب أرباب الأسر بمجال الدراسة	182
69	٦٩ اقتراحات دعم الخدمات والتجهيزات وإكراهاتها حسب أرباب الأسر بمجال الدراسة	183
70	٧٠ توزيع أرباب الأسر حسب استفادة زوجاتهم من برامج دعم الأسرة القروية بمجال الدراسة	183
71	٧١ توزيع إكراهات الخدمات الصحية حسب السكان بمجال الدراسة	184
72	٧٢ آراء تحسين الوضع الصحي حسب أرباب الأسر بمجال الدراسة	185
73	٧٣ توزيع المستفيدين من الدعم المدرسي وأهميته عند أرباب الأسر بمجال الدراسة	186
74	٧٤ وسائل تحسين وضعية التمدرس حسب السكان بمجال الدراسة	186

75	توزيع المستجوبين حسب اقتراحات دعم التمدرس وتفسير وقع الدعم حسب أرباب الأسر بمجال الدراسة	187
76	وقع المشاريع الترابية المنجزة حسب أرباب الأسر بمجال الدراسة	187
77	نوعية المشاريع الترابية المنجزة التي تم فيها استشارة أرباب الأسر بمجال الدراسة	188
78	وسائل النهوض بالتنمية المحلية والتدخلات المستقبلية حسب أرباب الأسر بمجال الدراسة	189
79	مؤهلات وإكراهات الموارد الترابية بجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي	193
80	فرص وتهديدات الموارد الترابية بجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي	194
81	سلة المنافع بجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي	194
82	المشاكل المطروحة والحلول المقترحة بجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي	298 - 297
83	البطاقة التقنية لمكونات الوحدة الصناعية	213
84	البطاقة التقنية لمكونات تنظيم موسم الفروسية	214
85	البطاقة التقنية لمكونات المشروع والمسار السياحي	217
86	البطاقة التقنية لمكونات فضاء دار الصانع التقليدي	218
87	البطاقة التقنية لخلق مأوي "دار السائح"	219
88	توزيع الميزانية الإجمالية المتوقعة حسب المشاريع القطاعية والعمليات الخاصة للمشروع الترابي	220

لائحة الصور الفضائية

الترتيب	العنوان	الصفحة
1	موقع محمية ضاية الضويات بمجال الدراسة	59
2	مواقع الموارد المحلية النادرة بمجال الدراسة	68
3	أهم قبائل تلال مقدمة الريف والهوامش الشمالية الغربية لمدينة فاس	77
4	تطور نسب السكان بجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي فيما بين (1971 - 2004)	82
5	المواقع السياحية المحيطة بمولاي يعقوب وعين الله	130
6	بنية شبكة الطرق والمسالك المصنفة وغير المصنفة بمجال الدراسة	176

لائحة الخرائط

الترتيب	العنوان	الصفحة
1	موقع مجال الدراسة داخل إقليم مولاي يعقوب	23
2	توطين المراكز والدواوير داخل تراب جماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي	25
3	توزيع التضاريس وفئات الارتفاع بجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي	39
4	توزيع فئات الانحدار بجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي	43
5	توزيع وحدات البنية الجيولوجية بجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي	45
6	الموارد المائية السطحية والفرشات الجوفية بجهة فاس بولمان	54
7	الموارد المائية بجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي	55
8	الموارد الترابية الطبيعية النادرة والمتميزة بجهة فاس بولمان	61
9	أنواع الأتربة بجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي	64
10	توزيع الموارد السياحية التراثية بجهة فاس بولمان	156
11	توزيع نسب استقطاب السياح بحامتي مولاي يعقوب وعين الله حسب المدن التي أتوا منها	161
12	هيكل البنية الحضرية والقروية والبنى التحتية الأساسية بجهة فاس بولمان	172
13	التوزيع الترابي لأهم البنى التحتية الأساسية بجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي	174
14	التوزيع المجالي لأهم الموارد الترابية بجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي	296
15	مشروع المسار السياحي ومتطلبات تطوير السياحة القروية بمجال الدراسة	216
16	استراتيجية التنمية المحلية بجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي	222

لائحة الأشكال

الترتيب	العنوان	الصفحة
1	متوسط التساقطات السنوية لمحطة الرصد الضويات ما بين (1978 – 2014)	48
2	متوسط التساقطات الفصلية لمحطة الرصد الضويات ما بين (1978 – 2014)	49
3	التوزيع الفصلي للمتوسطات الحرارية لمحطة الضويات ما بين 1950 - 2010	51
4	التوزيع الشهري للمتوسطات الحرارية لمحطة الضويات ما بين 1950 - 2010	51
5	تطور عدد الوفيات بمجال الدراسة منذ بداية 2000 إلى غاية مارس 2013	90
6	بنية الهرم السكاني بمجال الدراسة حسب إحصاء سنة 2004	92
7	توزيع نسب أرباب الأسر حسب الفئات العمرية بمجال الدراسة	93
8	توزيع الأسر المستجوبة بجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي حسب عدد الأطفال	96
9	تطور نسب التمدرس بمجال الدراسة حسب إحصاء سنة 2004	97
10	تطور نسبة الأمية بمجال الدراسة حسب إحصاء سنة 2004	98
11	توزيع نسب أرباب الأسر حسب المستوى التعليمي بمجال الدراسة	99
12	تطور معدل نشاط السكان بمجال الدراسة حسب إحصاء سنة 2004	100
13	تطور أرباب الأسر حسب المهن والأنشطة المزاولة بمجال الدراسة	100
14	توزيع مجال الدراسة حسب إستعمالات الأراضي سنة 2013.	106
15	توزيع أشكال الملكية حسب النظام العقاري بمجال الدراسة	107
16	توزيع إستغلال الأراضي الصالحة للزراعة بمجال الدراسة	111
17	نسب توزيع الحرفيين حسب التنظيم المهني بجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي	150
18	نسب توزيع الحرفيين حسب مبادرات تنظيم القطاع بجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي	150
19	نسب توزيع التجار حسب التنظيم المهني بجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي	153
20	نسب توزيع التجار حسب مبادرات تنظيم القطاع بجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي	154
21	تردد السائحين على حامتي مولاي يعقوب وعين الله	158
22	توزيع نسب السياح المتوجهين إلى حامتي مولاي يعقوب وعين الله حسب الجنس	160
23	نسب عدد الليالي السياحية بحامتي مولاي يعقوب وعين الله	163
24	وقع الخدمات الصحية حسب أرباب الأسر بمجال الدراسة	185

لائحة الصور

الترتيب	العنوان	الصفحة
1	بعض أشكال الإكراهات الطبيعية بجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي	41
2	-	-
3	مكونات محطة الرصد بالمركز الفلاحي الضويات	48
4	-	-
5	-	-
6	مشهد من منتزه جبل تغاث يطل على مدينة فاس	65
7	أحد أشكال الإستغلال غير المعقلن للموارد الغابوية (غابة تغاث)	67
8	بعض أصناف الوحيش والثروة الحيوانية	71
9	-	-
10	-	-
11	-	-
12	مشهد موقع ضاية الضويات	72
13	مشهد موقع غابة عين الطيور	-
14	المشهد الزراعي لقطاع الفلاحة التقليدية بمجال الدراسة (نموذج دوار تغاث)	110
15	المشهد الزراعي لقطاع الفلاحة التقليدية بمجال الدراسة (نموذج دوار تغاث)	-
16	مشهد زراعي لقطاع الفلاحة العصرية بمجال الدراسة (نموذج مدار التجارب الفلاحية الضويات)	-
17	مشهد زراعي لقطاع الفلاحة العصرية بمجال الدراسة (نموذج مدار التجارب الفلاحية الضويات)	-
18	أشكال تجديد غراسة الزيتون بمجال الدراسة (نموذج دوار تغاث)	112
19	مشهد عام لأشكال تجديد غراسة الزيتون بمجال الدراسة (نموذج دوار تغاث)	112
20	الكبار، ثماره ومستحضراته	113
21	-	113
22	-	113
23	استعمالات الصبار كسياج بمجال الدراسة (نموذج دوار الثغائيتية)	114
24	استعمالات الصبار كسياج بمجال الدراسة (نموذج دوار بوحرمت)	114

115	الموارد الترابية ذات الخصوصية المحلية بمجال الدراسة	25
-	-	26
-	-	27
-	-	28
117	فلاح يجلب بقايا الخضر والفواكه من سوق بحي واد فاس كعلف الماشية بمجال الدراسة	29
123	مرافق ومعصرة زيتون عصرية	30
-	-	31
-	-	32
-	-	33
-	-	34
-	-	35
125	موقع إستغلال المواد المستخرجة من مقلع البسايس بجماعة سبع رواضي	36
126	مقلع عشوائي بجماعة سبع رواضي بدوار أولاد هلال	37
126	مقلع عشوائي بجماعة سبع رواضي بدوار حميان	38
133	الواجهة الأمامية لفندق ومقهى ومطعم ليونارد بمركز مولاي يعقوب	39
133	الواجهة الخلفية لفندق ومقهى ومطعم ليونارد بمركز مولاي يعقوب	40
147	صناعة السروج أهم حرف الصناعة التقليدية بجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي	41
177	مسلك قروي يربط بين الطريق الإقليمية رقم 5013 ويمر من دواوير جبل تغاث	42
179	موقع استغلال عين الباردة من طرف المكتب الوطني للماء الصالح للشرب عند النقطة الكيلومترية 6.350 على الطريق الإقليمية 5053	43
179	سقاية عين كدية الشليح لتزويد الدواوير المجاورة بالماء الصالح للشرب	44
181	شاحنة جمع النفايات الصلبة بالجماعة الحضرية لمركز مولاي يعقوب.	45
200	قناة تصريف المياه العادمة بالمركز الحضري مولاي يعقوب	46
204	الطريق الإقليمية رقم 5003 التي تربط بين جماعة عين بو علي وجماعة سبع رواضي وجماعة العجاجة	47
209	قناة مدار السقي بمركز عين الله التي تعرضت للتخريب	48